

لجنة التأليف والترجمة والنشر - سنة ١٩١٤

القضاء الجنائي

جمع وتلخيص وترتيب

على زكي العلوي بك

رئيس نيابة بنى سويف

استاذ بمدرسة الحقوق الملكية سابقا

الجزء الثاني

قانون تجفيف سجنائيات

مع التعديلات الطارئة عليه والقوانين المرتبطة به لغاية أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٦ - ١٩٢٥ م

لواضع الكتاب

- (١) المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية — الجزء الأول والثاني .
 - (٢) شرح القسم العام من قانون العقوبات وجرائم القتل والجرح والضرب .
 - (٣) رسالة الشفعة في القوانين المصرية .
 - (٤) رسالة مركز الوارث في الشريعة ونتائجه في القانون .
 - (٥) مقدمة القوانين (باللغة الانجليزية) .
-

فهرس

قانون تحقيق الجنايات الأهل

أمر عال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات (ز)

الكتاب الأول

في التحقيق الابتدائي

- الباب الأول — قواعد عمومية ١
- الباب الثاني — في الضبطية القضائية ٣
- الباب الثالث — في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي المصوى العمومية ٧
- الباب الرابع — في السلع في مواد المخالفات... .. ١٨
- الباب الخامس — في الشكوى وفي المصوى بالحقوق المدنية ١٩

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

- الباب الأول — في تعيين قاضي التحقيق ٣٢
- الباب الثاني — في الأدلة والبراهين ٣٣
- الفصل الأول — في الأدلة المحسوسة ٣٣
- الفصل الثاني — في الاتبات بالنية ٣٤
- الباب الثالث — في الطرق والإجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم ٣٨
- الباب الرابع — في نقل التحقيق وفي الأوامر التي تصدر بهم ويودوجه لأقامة المصوى وفي الإحالة ٤٢

الكتاب الثالث

في محاكم المسواد الجنائية

- الباب الأول — في محكمة المخالفات ٤٤
- الباب الثاني — محاكم الجنح ٩٥

صفحة	
٩٥	الفصل الأول — في حكمة أول درجة للجنح
١٣١	قانون محاكم المراكز
١٣٥	الفصل الثاني — الاستئناف في مواد الجنح
١٧٠	الباب الثالث — في محاكم الجنايات
١٧٠	الفصل الأول — في المحاكم الابتدائية للجنايات
١٧٠	الفرع الأول — في الاجرامات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة
١٧١	الفرع الثاني — في الاجرامات التي تحصل بالجلسة وفي نفس الأوراق في المحاكم
١٧٤	الفصل الثاني — في الاستئناف في مواد الجنايات
١٧٥	الفصل الثالث — في الأحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غية المتهم
١٧٨	قانون تشكيل محاكم الجنايات
٢٠٤	قانون يجعل بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بإعذار قانونية أو ظروف عطفة
٢٠٦	الباب الرابع — في طرق التماس غير الاعتيادية
٢٣٤	الباب الخامس — في الأحكام التي يميز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية
٢٤٢	الباب السادس — المبرمون الأحداث
٢٤٣	الباب السابع — في المتهمين المتعثرين
٢٤٤	الباب الثامن — في المصاريف

الكتاب الرابع

في تنفيذ الأحكام الصادرة بمقوبة

٢٤٧	في تنفيذ الأحكام الصادرة بمقوبة
-----	--

الكتاب الخامس

في سقوط العقوبة بالمدّة الطويلة

٢٥١	في سقوط العقوبة بالمدّة الطويلة
-----	--

ملحق

٢٥٩	في قوة الأحكام النهائية
٢٦٧	فهرس هجائي

أمر عال

بمقتضى أحكام قانون تحقيق الجنايات

قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل
بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارتنا .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت :

١ — يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل به الآن بقانون تحقيق الجنايات الموقع
عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا .

٢ — يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها فى القانون الجديد فى جميع التحقيقات
التي لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد
هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية .

وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقاً لأحكام القانون الجديد .

نفاً لأن هذا الضمير يكون تدبى على الحقوق المكتسبة لهم والى
تخصر فى أن يجرى الدعوى جراحاً الذى ابتدأت به ولكن
لا توجد حقيقة حقوق مكتسبة لقاضى الجزية حتى إذا لم يقضى
قواعد كانت موجودة وقت ارتكاب هذه الجريمة ثم حلت قبل
رفع الدعوى منه وعليه نفاً كـ أمام محكمة الجنايات من ارتكب
جريمة يراعى الصنف قبل العمل بالقانون الذى جعل مثل
هذه الجريمة مرتبة اختصاصاً بما كـ الجنايات ولكن لم ترفع
الدعوى عليه الا بعد تاريخ العمل بهذا القانون (الغنى
١١ مارس ١٩١١ المجلد ص ١٢ ص ١٧٥) .

(١) إن الرأى المتبع وبمبدأ المحاكم اتفق على أن قاعدة
عدم سرى القانون على الماضى لا تنطبق على قوانين المرافعات
ولا قوانين الاختصاص ولا يوجد بين النصوص ما يميز القول
بأن المشرع المصرى أراد أن يقع قاعدة غير القواعد المسلول بها
فى الشرائع السابقة للشريعة المصرية فضلاً عن ذلك فإن مبدأ
عدم سرى القوانين على الماضى إنما يشمل كل ما يمكن أن
يلحق ضرراً بالحقوق المكتسبة لا ما يضر آتالاً بمسيرة وقد
اتفق المؤقتون والمحاكم على وجوب عدم سرى القانون على
الماضى بما اذا لم يطبق قانون جديد على دعوى مرفوعة ولم يحكم

سريان القوانين على الحوادث السابقة لها الا ما يؤثر على الحقوق المكتسبة وفضلا عن ذلك فانه من المقرر يوجب الاجماع أن القوانين المتعلقة بالمرافعات وبالاختصاص تسرى على الحوادث السابقة لها (القضى أول ابريل ١٩١١ المجلد ١٢ ص ١٤٣) .

(٢) لا يقبل العلم من التهم بناء على أنه حرك أمام محكمة الجنايات على تهمة القتل بطريق النشر المنسوبة له مع أنها وقعت قبل صدور القانون الذى جعل الجناح القتل بمراسمة الصنف من اختصاص محاكم الجنايات لأن المتهم لم يكن له أى حق مكتسب لحاكمة أمام محكمة معينة لأنه لم ترفع عليه أى دعوى قانونية في أثناء العمل بالقانون القديم ولا يخفى من عدم

٣ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤ م

صدر برأى مايدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
مصطفى فهمى

ناظر الحقانية
ابراهيم فؤاد

قانون تحقيق الجنايات الأهلى

الكتاب الأول

في التحقيق الابتدائى

الباب الأول - قواعد عمومية

١ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة لقانونا للجنايات والجنح والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك .

٢ - لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية .

(١) إن نص المادة ١٥٢ مدق لا ينطبق على وزارة الخفانسة وكيال النيابة لأن علاقتها مما لم تكن علاقة بخدم وخدام قوى سلطة تنفيذية وهو من أعضاء السلطة القضائية يستند اختصاصه من القانون فلا سلطان لها عليه فى أعماله القضائية فهو موظف قضائى يقوم بشؤون وظيفته ضمن دائرة القانون ولا محل القول بأنه يتولى وائيه من الوزارة المذكورة فهو تابع لها لأن هذا الرتب إنما هو أبجر له على قيامه بعمل قضائى القصد منه السدادلة وليس لمدل خاص متعلق بأمرها الادارية وقد أجمع علماء القانون على أن رجال القضاء سواء فى ذلك القضاة وركلاء النيابة لهم حرية التصرف فى أعمالهم القضائية ولا يرتب على خطيهم فيها الزامهم بشئ منى الا اذا قبلت فى حقهم دعوى الخاصة (راجع كتاب دهلص صحيفة ٨٢ ج ٤) فاذا أمرت النيابة من وجد الشئ المرسوق فى حيازته بخليصه الى صاحبه رغم أنه أثبت أنه اشتراه فى ظروف تجه فيه المادة ٨٧ مدق

فلا تكون الوزارة مسؤولة فضلا عن أن المادة ٨٧ المذكورة لا تتناول مشترى الشئ المرسوق حتى حليه حتى يبلغ له ثمه بل له فقط حتى المطالبة بالجن (اسكتريه استئنافيا ٢٦ نوفمبر ١٩١٨ المجبوبة من ٢٢ ص ١٣ وأيضاً الطاردين ٢٧ مايو ١٩١٨ ص ٢٥) .

(٢) ان الحكة التى من أجلها وضعت أحكام خاصة للقضاة متوفرة فى أعضاء النيابة أيضاً الذين يتولون بجلالة الملك فى إقامة الدعوى كما يتولى القضاة فى الحكم بذلك تسرى عليهم تلك القواعد خصوصاً وأن أعضاء النيابة فى مصر قد أنضيف الى اختصاصهم سلطة التحقيق أيضاً (أسوبر استئنافيا ٢٨ أبريل ١٩٢٥ الحاماس ٥ ص ١١٩) .

(٣) تسأل وزارة الخفانسة عن الضرر الناشئ من أن عضو النيابة أمر بخليص الشئ المرسوق الى صاحبه رغم أنه كان

جراً مهماً لمحة محكمة الجنايات والمادة الثانية تنص على وجوب حضور النيابة في أثناء المرافعات ووقت صدور الحكم وبناء على هذا لا تبطل الإبرامات والحكم في مصر إذا لم تحضر النيابة العمومية وقت التعلق بالحكم لأن كل ما أدرجه القانون إنما هو صدور الحكم في جلسة علنية سيما وأنه لا يترتب على عدم حضور النيابة أي ضرر بحق الدفاع (القبض ٣ مارس ١٩٢٤ الحاماة ص ٥ ص ١٠٨) .

قد يبع الى من وجد منه لأن الرقابة مستولة بحكم القانون عن تعويض الضرر الذي ينتج من مخالفة موظفي القضاة (مصر الابتدائية المدنية ٤ مارس ١٩٢٣ الحاماة ص ٣ ص ٥١٣) .

(٤) إن الشارح المصري لم يذكر في قانون تحقيق الجنايات نص المادتين ٢٧١ و ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي والأول تنص على أن النيابة العمومية تعبر

٣ - مأمورية الضبطية القضائية التي من وظائفها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدي بمعرفة مأموري الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت إدارتهم .

٤ - يكون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم :

أعضاء النيابة - وكلاء المديرات والمحافظات - حكامو البوليس في المديرات والمحافظات ووكلائهم - رؤساء أقسام الضبط - مأمورو المراكز والأقسام - معاونو المديرات والمحافظات - معاونو البوليس والملاحضون - رؤساء قط البوليس - نظار وكلاء محطات السكك الحديدية المصرية - العمدة والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العمدة أو حصول ما يمنعه من القيام بالأعمال - مشايخ الخفراء - صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦) - جميع الموظفين المخوّل لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر حال إما في محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعارف بالوظائف التي يؤدونها .

ملاحظ البوليس هو من مأموري الضبطية القضائية وله اختصاص عام في ضبط كافة الجرائم فهو إذا غص بغير اختصاصه (٢٢٨ ن) .

٥ - لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً للامة ولا غرضاً لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو السرقة .

الباب الثاني - في الضبطية القضائية

٦ - يجب على كل من علم في إنشاء تآدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الإدارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً .

٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جريمة تحت الأمان العام أو يرتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبرها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الأحوال الماثلة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً .

عليه براءته أدفع عنه براءة وبدون احتياط وبدون أن تقوم فيه جريمة أو شبه جريمة بل أنه القاتل في حين الجاني بل المبلغ بالعرض على نسبة ما أصاب القوم منه أرسله من الأضرار المادية والأدبية والألّا يرسل المبلغ مسؤولاً في غير هذه الأسرار المكان ذلك مرة في سبيل التحقيق الجاني وبإتالي في تسجيل النظام العام (مادة الصف الشرائع ٣ من ١٩٩٠) .

لكل شخص أصابه ضرر من فعل جاني أو مشتبه في كونه جانياً حق تبليغ السلطة المختصة اسم من يصرف ذهنه إلى اتهامه بهذا الفعل مادام فيه من القرائن ما يجعل لاتهامه عصب بعض الرعاية والتبليغ والعرف أن النفس جبلت على أن تنزيه لواء القتل منه أعادها وجرت العادة أن السلطة المختصة تدحر الحقن عليه إلى الأرشاد ممن يشبه فهم فلا يزال المبلغ إلا إذا ثبت أنه اتهم الشخص بسوء قصد أي يقصد التكاية مع

٨ - مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بدرجة يسيرة ويستبر أيضاً أن الجاني شوهد متلبساً بالجناية إذا تبعه من وقت عليه الجناية عقب وقوعها منه زمن قريب أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها .

إن لمرآة الخشيش جريمة مستمرة فهي بناء على ذلك قد ارتكبت وما زالت مستمرة في الوقت الذي اكتشفت فيه المراد
المرجع بيها علاجه للتوليد لم يوجد تلبس (القبض ١٥ يونيو ١٩٩٢ المبررة من ١٣ من ٢٠٠٧) .

٩ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وأن يعثروا بها فوراً إلى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك .

١٠ - ويجب عليهم وعلى مرءوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويمحروا جميع التصريحات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصبر تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعاملون بها بأى كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتسكين من ثبوت الوقائع الجنائية ويمحروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة العمومية مع الأوراق الدالة على الثبوت .

١١ - يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجنائي بالجنائية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويمحز ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجنائي وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وقاطعها .

١٢ - ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة .

١٣ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد عن دعام من الحضور يذ كر ذلك في المحضر .

١٤ - تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها .

١٥ - اذا شوهد الجنائي متلبسا بالجنائية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجنائية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جصعة سرقة أو نصب أو تعمد شديد أو اذا لم يكن لثبوت محل معين معروف بالقطر المصرى يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرمه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة .

في أى محل كان تحت تصرف البوليس يفتح ساعات كافية لبيع الاستدلالات التى يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطى وصحة قانونا وهذا النوع انما هو الجبروتى على الحرية مخصوص منه صراحة في آخر المادة ١٥ التى حددت هذه المدة بأربعة وعشرين ساعة على شرط أن يحصر على المتهم وتسعى أقواله ويرسل الى النيابة العمومية ان لم يأت بما يبرمه

(١) القصد من المادة ١٥ ليس هو الحبس الاحتياطى بالمعنى الحقيقى الذى يتوقع بمقتضى أمر من القاضى بتبني طلبة أن يبرج المتهم في سجن بالنسب القانونى بل نصت هذه المادة على احتياطات وقائية سرقة لتحقيق من شخص التمس وبراءة التحقيق الأولى وهى احتياطات متخذة بالامن وإدارة أكثر من كونها قضائية وضامة بمجرى التهمين المتبينين بالجنائية ورضهم

ولو كانت جريمة لا يعاقب عليها القانون بالجلبس بجرية
اخرى الجلبس (القض ١٥ يونيو ١٩١٢ المجموعة س ١٣
ص ٢٠٧) .

(٢) الأمر بمل مجلس النواب لا يترتب عليه اقتضاء
دور الاقتداء لجلبس الشيخ ما دام لم يصدر أمر بفضه طبقا
للادة ٩٦ من الدستور وإنما يترتب عليه فقط توقيف جلسته
ويشأن يتم انتخاب مجلس النواب الجديد كما نصت المادة ٨١
من الدستور ومن ثم تبقى الحصانة القانونية لأعضاء مجلس الشيخ
وفي حال مجلس النواب فلا يجوز السير في الدعوى العمومية ضد
أحد أعضائه. مجلس الشيخ إلا بأذن هذا المجلس أو بعد
انقضاء دور اقتدائه (المصورة الجزئية ١٢ يناير ١٩٢٥
الحامدة س ٥ ص ٥٣٨) .

وهذه اللجنة الأخيرة توصي على مناجاة الجلبس التي يتولى
التفتيش أن يصير الجسم أثناء البحث والتفتيش الذي يجريه
مباشرة لمرة ما اذا كان المتهم أتي بما يبره أم لا وهذه السلطة
مطلقة وهي شبه السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٢ التي
تصرح له بأن يمنع الماشرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن
التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويجب عليها استئصال هذه
السلطة بزيد الأستاذ لأنها مبنية على حرية الشخصية في بعض
الأحيان ولكن من جهة أخرى فإن هذه السلطة المطلقة هي ودية
ويجب حفظ النظام أن يستبد منها كل قيد غير بخصوصه
صرامة بالقانون وأنه لا يمكن العمل بها إلا اذا تورت هذه
الحالة خطا بمناجاة الجلبس الاحتياطي بمناه الخاص الذي لا يعتبر
فلا يسلط بل حالة قضائية معينة ومقررة صراحة وبناء عليه يجوز
لأمور الضبطية القضائية التفتيش على المتهم الجلبس بالجرية

١٦ - ويجوز أيضا لأمور الضبطية القضائية في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يصدر
أمرًا بضبط المتهم وإحضاره إن لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر .

١٧ - يسلم الأمر بالضبط والإحضار لأي محضر أو لأي مأمور من مأموري الضبط والربط .

١٨ - يجوز لأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل
المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر
أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يجوز محضرا بما يحصل
من هذه الاجراءات .

السبعة صفته من مأموري الضبطية القضائية ليس له حق
التفتيش الا في أحوال الجلبس أو بأمر من القضاء الا أن هذا

المتن يزول اذا رضى أولو الشأن بالتفتيش (القض أول يونيو
١٩٠١ الحقوق س ١٦ ص ٢١١) .

١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الأوراق التي توجد بحمل المتهم .

٢٠ - الأشياء التي تضبط توضع في حزم مغلق وتربط ويختتم عليها ويكتب على شريط من
ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرز بضبط تلك الأشياء وتذكر المادة التي حصل لأجلها الضبط .

٢١ - الأشياء المضبوطة التي لا يطلب أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها
تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك .

٢٢ — اذا كان الشيء المضيوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فالتياية العمومية أن تبعه بطريق المزاو العموى متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفى هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب فى الميعاد المحدد فى المادة السابقة بالثمن الذى بيع به .

٢٣ — يجوز لأمورى الضبطية القضائية ولو فى غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه فى أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ولا يجب إجراء هذا التفتيش إلا بحضور عمدة البلدة أو أحد مشايخها أو بوجود الشيخ القاسم بالأعمال فى حال تنقيب العمدة وشيخ آخر وفى المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للتياية .

٢٤ — يجوز لأمور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والأطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التى تمكنهم صناعتهم من إيضاحها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف يمينا أمامه على أنه يبدى رأيه بحسب ذمته .

٢٥ — اذا حضر أحد أعضاء التياية العمومية فى وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأمورى الضبطية القضائية فى حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية فله أن يحمه أو يأذن لأمور المذكور بالتمسكه .

٢٦ — يجوز لكل من أعضاء التياية العمومية فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ببعض الأعمال التى من خصائصه .

٢٧ — اذا اقتضى الحال توجه مأمورى الضبطية القضائية الى عمل الواقعة لاجراء التحقيق فى حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية يجب عليهم أن يجبروا التياية العمومية بذلك .

٢٨ — لأمورى الضبطية القضائية فى أثناء مباشرتهم التحقيق فى حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية أو فى أثناء إجراء عمل مخصص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة .

الباب الثالث

في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية

٢٩ - اذارات النيابة العمومية من بلاغ قلم لها أو محضر محرز بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تسرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك .

٣٠ - (١) للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجنابة أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك .

(ب) يسوغ أيضا للنيابة العمومية أولي انتدبه من مأموري الضبطية القضائية أن يتقل في مواد الجنايات والجنح الى الأماكن الأخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء مفيدة في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية.

(ج) يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنايات أو الجنح بعد حصولها على الاذن المذكور في المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة اليوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التفرغات كافة الرسائل البريدية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

(د) يصدر القاضي الجزئي الاذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه إن رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش في محلاته أو ضبط الأوراق والخطابات المتعلقة به.

٣١ - يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بغيره ويجب على الشهود والتجير أن يحلفوا باليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك .

٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب يجتز محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ - اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الاجابة يناقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون .

العقوبات المدونة في المادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الأصول المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها .

٣٤ - (١) يجوز للتهم وللذعي بالحق المدعى أن يحضرا في كافة إجراءات التحقيق وللنيابة العمومية أن تجرى التحقيق في غيبتها متى رأت لزوم ذلك لإظهار الحقيقة .

(ب) لولاة الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب التهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا إلا إذا أذن لهم المحقق .

(ج) يسمح ما يديه التهم من أوجه الدفاع وبصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود .

وهذا الحق لم يتحول النيابة التي لم تحمل على قاضي التحقيق في جميع اختصاصاته والأمر بالافراج هو أمر بالنسبة أمر الحبس وأنه وإن كان النيابة أن تصدر أمرا بجبر التهم في جنابة بعد موافقة رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي بناء على المادة ١٠ من دكرتي ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥ المعدلة بالأمر العالي الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ ويجوز للتهم المعارضة في هذا الأمر أمام القاضي الجزئي بناء على المادة ١٢ من دكرتي ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥ إلا أنها لا يجوز لها أن تصدر أمرا بالنسبة أمرها القاضي بجبر التهم في جنابة بقرارها الصادر برفض طلب الافراج لا يكون موضوعا للمعارضة ولا تقبل المعارضة فيه لأن هذه المعارضة لا تكون إلا في الأمر الصادر من قاضي التحقيق طبقا لقاعدة ١٠٣ جنابات (١٠٥ جديد) والأمر العالي الصادر في ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥ لم يُلغ وظيفة قاضي التحقيق ولم يحمل النيابة عليه بل غاية ما أريد به هو توسيع ما كان من اختصاص النيابة قبل صدور ذلك الأمر من جهة أعمال التحقيق في حالة التمس وبجملتها في ذلك شاملا لسله الحالات وانتهى بها ومنها حقوقا بنصوص صريحة فيه وفيما جاء بعده من الأساس المعدلة له بحيث إن الحقوق التي لقاضي التحقيق ولم تمنع صراحة لنيابة لا يمكن أن تكون لنيابة أيضا (أودة مشورة جنابات اسكتدية ٢٥ يناير ١٨٩٨ القضاء س ٥ ص ١١٦) .

(١) إن حضور التهم في التحقيقات هو اختياري لا جبري وإن لا يوجد بطلان جوهري في الإجراءات منه عدم استعمال الحق الاختياري المتحول للتهم (القض ٢٨ ماي ١٨٩٨ القضاء س ٥ ص ٢٩٧) .

(٢) يتنص من مجموع نصوص قانون تحقيق الجنابات أن استجواب التهم قبل كل شيء واجب والا كان العمل بطلان ذلك إذا كان التهم مخبرا ولكن إذا لم يكن مقبولا عليه وامتنع من الحضور أثناء أعمال التحقيق ضد استجواب أولا لا ينبغي عليه مطلقا بطلان الإجراءات والا أصبح مستجيلا رفع الدعوى عليه في غايه نص المادة ٣٤ جنابات لا تعتبر إلا في الحالة التي يحضر فيها التهم عادة أثناء التحقيق (القض ١٧ فبراير ١٩١٢ المجبوة الرسمية س ١٣ ص ٨٧) .

(٣) عدم حضور المحامي في التحقيق في مواد الجنابات لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنابات تصرح بحضور المحامي في التحقيق ولكن لا تمنع ذلك (القض ٢٤ ماي ١٩١٣ الشرائع س ١ ص ٥٣) .

(٤) ليس من أوجه القضاء أن التهم طلب عمل تحقيق في مادة لم تقم النيابة بما طلب منها لأن النيابة غير ملزمة بالقيام بجميع طلبات التهمين (القض ١٢ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ٤٨) .

(٥) إن المادة ١٠١ من قانون تحقيق الجنابات (١٠٣ جديد) تحوّل قاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالنسبة أمر صدره

(٦) إن الأمر العالي الصادر في ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥ لم يُلغ وظيفة قاضي التحقيق ولم يُلغ النيابة من اختصاصاته

التحقق (اسكتوية أودة مشورة ٢٠ أكتوبر ١٨٩٧ القضاء
س ٥ ص ٧٤) .

(٧) ليس النيابة العمومية حقة قانونية حتى تصدر قرارا
يرضى الفتح بعدم الاختصاص الآن بنظر المحقق حتى تفصل
المحكمة الشرعية في مسألة معينة لأن هذا الحق يتحول لتفويض
التحقق وحده كمنصو المادة ٣٥ جبايات (قديم) وان الأمر
المعالي الصادر في ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥ لا يسمح من جهة
أخرى لأودة المشورة أن تنظر في المعارضة التي تميل من
القرارات التي تصدرها النيابة العمومية أثناء التحقيق أو بعدمه
كالتقرير يحفظ الأوراق مثلا ويأذن له وجه لأقامة الدعوى
(النقض ٤ ماي ١٩٠١ المجوعة ص ٣ ص ٣) .

الأمر أن يتبين ليس النيابة أن تميل ناليس يتولاه صراحة
بهذا الأمر أو بالأمر التي تملكه ولا سيما ما هو من وظيفة
القضاء كالحكم في مسألة الاختصاص والحكم بسقوط الحق
في إقامة الدعوى والحكم على من امتنع من التهود من الحضور
أمامها لأداء الشهادة أو عن الجارية عما تسأله عنه فان الحكم
في ذلك من الاختصاصات القضائية المختصة وقاصرة على قاضي
التحقق ولا يصدر إلا بناء على طلب أحد أعضاء النيابة
(مادة ٥٥ أى ٦١ جديد) وبذلك من المنصوص الصريحة
في أن القاضي يصدر الأمر القاسم في هذه المسائل الجزئية
ليس من أعضاء النيابة وبناء عليه فلا عمل المعارضة في قرارات
النيابة في هذه المسائل بما أنها ليست أوامر صادرة من قاضي

٣٥ — اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس فللنيابة العمومية الحق في إصدار
أمر بضبط وإحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه .

وعليا أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالإحضار .

٣٦ — ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت الترائن
كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الأحوال الآتية :

(أولا) اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية
القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون .

(ثانيا) اذا لم يحضر المتهم بالرغم من تكليفه بالحضور .

(ثالثا) اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جازئا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة ستين على الأقل
أو كانت جنحة من الجحس المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و
٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات .

ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم إلا بعد الاذن بذلك وكاتبه من
القاضي الجزئي .

و يجب أن يستجوب المتهم في مياد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه .

٣٧ — لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير إذنت من القاضي الجزئي نافذ المفعول
لألمسة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل مالم

تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضي الجزئي باستئذائها ولتتهم الحق في أن تسمع أقواله أمام القاضي وعليه أن يقدّم بذلك طلباً للنيابة أو مأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه .
وإذا سلم التهم إلى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمراً بجبسه تجدد هذه المواعيد من يوم تسليمه إليها .

٣٨ — إذا صدّر الأمر بالحبس بناء على الإذن به من القاضي الجزئي يجوز لتتهم إذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يمرض في هذا الأمر أمامه بتقديره إلى النيابة العمومية أو إلى مأمور السجن طلباً بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية تاريخ هذا الطلب .

٣٩ — كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة أربعة عشر يوماً مالم يأذن القاضي الجزئي باستئداد هذه المدة .

ولتتهم الحق في أن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدّم بذلك طلباً قبل انتهاء مدة الأربعة عشر يوماً بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

٤٠ — تراعى الأحكام المقررة في المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ والفقرة الأولى من المادة ١٠٣ في أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٢

٤١ — للنيابة العمومية أن تخرج في أي وقت عن التهم مؤقتاً مع الضمانة ولقاضي الأمور الجزئية أيضاً أن يقرر بهذا الإخراج كلما طلبت منه النيابة الإذن باستئداد السجن وتراعى في ذلك أحكام المواد ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥

٤٢ — (١) إذا رأى النيابة العمومية بعد التحقيق أنه لاوجه لإقامة الدعوى تصدر أمراً بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه .

(ب) الأمر الذي يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا أُلغى النائب العمومي هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧

الأمر بأن لوجه لإقامة الدعوى العمومية وقد تمت المادة ١٥ من هذا المرسوم الصادر من المجلس الأعلى للقضاء في ٢٨ مايو ١٩٥٠م. توسيع اختصاص النيابة العمومية بأن منحها فوق سلطتها الإدارية القضائية السلطة الاختصاصية لفتح التحقيق في الجرائم الجنائية على الدعوى. ختمت تحقيقات النيابة صادرة منها بصفتها قاضي تحقيق في الأحوال المبنية في الأمر بالمأوى المشار إليه ونصرت ما في ١٤ و ١٥ من مرسوم صدر من المجلس الأعلى وأمر بمجبه وبمسد إجراء التحقيق بمقرها أحاطه صدر الأمر منها بمسح الأوراق لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية ففي هذه الأحوال دون غيرها يجوز لهم أن يتبع بالأمر الصادر بمسح الأوراق ما لم تظهر أدلة جديدة وفيها هذا في الأحوال يسوغ النيابة العمومية المدلول عن التفتيش بالخطأ المؤقت على التفتيش والسري في بدون انتظار أدلة جديدة (القبض ١٨ مارس ١٩٥٠ من ١ ص ٢٤٥).

(٤) إن محكمة القضاء الإداري قد ذهبت في جملة أحكامها إلى جواز الرجوع من النيابة في أواخر الخطأ إذا لم تنزل تحقيقاتها بنفسها ولا يمكن لهم أن يتسكك بأمر الخطأ إذا لم يتسكك تحقيق من النيابة ويجوز أمر عضو النيابة لمعاينة البعدي بامتناعه من التفتيش الواقعة لا يمتد تحقيقاً بأمره النيابة (القبض ٩ فبراير ١٩٥١ الحكم من ١٣ ص ٢٦٦).

(٥) إن قانون تحقيق الجنايات والأوامر التي صدرت بعده بتعديل على النيابة العمومية خفي بالنظر للبرام أولها إداري وجميع الاستدلالات منه وتخرج جريمة لحرقة من يمكن إقامة الدعوى العمومية عليه وثالثاً إجراء التحقيقات القضائية بجميع الأدلة حل لارتكاب الجريمة فإذا حفظت النيابة الأوراق بعد إجراء جميع الاستدلالات جاز لها أن تعود وتسير في الدعوى بلا شرط أي سواء وجدت أدلة جديدة أو لم توجد وأما إذا حفظت أوراق الدعوى بعد إجراء تحقيقات قضائية بصفة قاضي تحقيق فلا يجوز لها أن تعود وتسير في التحقيقات إلا بعد وجود أدلة جديدة (الاستئناف ١٥ مايو ١٩٥٠ المبرورة من ١ ص ٢٥٦).

(٦) أمر المجلس الصادر من النيابة بدون أن يتأخر عملاً ما هو مذكور في المادتين ١٤ و ١٥ من مرسوم ٢٨ مايو ١٩٥٠م. يمتد إدارياً والنيابة المدلول عن متى رأت فيها بعد أن التفتيش سلطة الحكم فيها ولو لم يتم أدلة جديدة (الاستئناف ٦ يونيو ١٩٥٤ الاستقلال من ٤ ص ٢١١).

(١) الفرض من مرسوم أحكام المرسوم الصادر في ٢٨ مايو ١٩٥٠م. توسيع اختصاص النيابة العمومية بأن منحها فوق سلطتها الإدارية القضائية السلطة الاختصاصية لفتح التحقيق في الجرائم الجنائية على الدعوى. ختمت تحقيقات النيابة صادرة منها بصفتها قاضي تحقيق في الأحوال المبنية في الأمر بالمأوى المشار إليه ونصرت ما في ١٤ و ١٥ من مرسوم صدر من المجلس الأعلى وأمر بمجبه وبمسد إجراء التحقيق بمقرها أحاطه صدر الأمر منها بمسح الأوراق لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية ففي هذه الأحوال دون غيرها يجوز لهم أن يتبع بالأمر الصادر بمسح الأوراق ما لم تظهر أدلة جديدة وفيها هذا في الأحوال يسوغ النيابة العمومية المدلول عن التفتيش بالخطأ المؤقت على التفتيش والسري في بدون انتظار أدلة جديدة (القبض ١٨ نوفمبر ١٩٥٩ المبرورة من ١ ص ٢٤٤).

(٢) ليس كل أمر يصدر من النيابة بمسح الأوراق يقع من بعيد الدعوى العمومية إلا بظهور أدلة جديدة فانه بسبب التفتيش الجديدة التي طرأت على قانون تحقيق الجنايات يكون النيابة العمومية متفان مئة إدارية ومئة قضائية فإذا ورد لها استعلامات أو تحريات من البعدي ودرأت أنها لا تستحق أن تكون أساساً لرفع الدعوى على التهم لها أن تكرر على الأوراق بمسحها وأما الأمر الذي يصدر منها في هذه الحالة ليس له صفة قضائية ولها حيث أن تسلكه في أي وقت ثابت يختلف ما إذا كانت أجرت بنفسها عملاً من أعمال التحقيق أو انتقلت من التهم لإجراءات جديدة كالقبض عليه أو حسم فصلها هذا يكون عملاً قضائياً يحتاج إلى أمر قضائي بالسري في الدعوى أو بمسح الأوراق وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لأمر الخطأ القوة التي كانت للأمر قاضي التحقيق وترتب عليه التفتيش كانت مرتبة على الأمر التي كانت تصدر بأن لوجه لإقامة الدعوى وحفظ لا يجوز أن تسلكه النيابة إلا بظهور أدلة جديدة وهذا السري يستند من نصوص التعديلات الجديدة وأن الشارع لم يقصد بإدخالها في القانون أن يقلل من سلطة النيابة وأما أراد أن يزيد من سلطتها الإدارية القضائية سلطة قضائية جديدة (القبض ٢٤ مارس ١٩٥٠ الحقوق من ١٥ ص ١٣٧).

(٣) إن ذكر مرسوم ٢٨ مايو ١٩٥٠م. قد خول النيابة العمومية ما كان خولاً لقاضي التحقيق من السلطة في التحقيقات وفي إشراف

(٧) التحقيق الذي يجريه المركز، بناء على طلب النيابة بمصر بشأن تحقيق باشرته النيابة بنفسها وأمر الحفظ الذي يصدر بناء عليه بمصر فعلياً ويمنع من الودع إلى الدعوى ثانياً إلا إذا ظهرت أدلة جديدة وهو يشبه من جميع الوجوه القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لأقامة الدعوى ومن ثم لا يجوز لدعي المدعى بعد صدور أمر الحفظ من النيابة أن يرفع الدعوى ثانياً في حالة وجود أدلة جديدة (الاستئناف ٢٩ يونيو ١٩٠٤، الاستقلال من ٣ ص ٣٢٦) .

(٨) إن أمر الحفظ لا يكون حائلاً بين المدعي الذي وبين مقاضاة خصمه أمام محكمة الجنايات ولا مانعاً للنيابة العمومية من اقامة الدعوى ثانية وإن لم تظهر أدلة جديدة إلا إذا كان صدره بعد تحقيقات أجرتها النيابة العمومية نفسها فإذا كان البروليس هو الذي جمع الاستدلالات في الدعوى ولم يكن للنيابة فيها عمل غير قرار الحفظ فلا يمنع هذا القرار من رفع الدعوى ولزم لم تظهر أدلة جديدة (مصر استئنافاً ٢٠ أكتوبر ١٩٠٠، الحقوق من ١٥ ص ٥٧٥) .

(٩) أمر الحفظ الصادر من النيابة هو حجة للهم على النيابة فلا يصح مله أنه تقيم الدعوى على التهم بعد إصداره حتى ولو كانت تجر تحقيقاً بنفسها بل انحصرت على تحقيقات البروليس لأن القانون لا يمنع النيابة العمومية من أن تأخذ بتحقيقات البروليس وتكتفي بها خصوصاً إذا كانت النيابة العمومية تحفظ الدعوى لأن الأدلة غير كافية بل لأن الفصل لا يوجب عليه القانون فلا حاجة إذا لاجراء تحقيق بنفسها (الاستئناف ٢٩ يناير ١٩٠٥، المجموعة من ٧ ص ١٢٤) .

(١٠) لم يأت القانون بمصر يفرض لادلة الجديدة ولكن المبادئ من هذه الألفاظ أنها تشمل كل الوقائع الحديثة التي من شأنها إثبات التهمة ولم تكن ظهرت حين التحقيق وذكر أسماء الشهود أثناء التحقيق لا يمنع من أن أبحاثهم بقيت مجهولة ما دامت لم تسع ضير شهادتهم دليلاً جديداً فلا فضل من أنه يصير دليلاً جديداً مدلول الشاهد من أقواله التي أبحاثها في التحقيق فلا فيه يمنع من باب أدل من سماع شهود لم توجد أقوالهم بالضرورة لأدلة جديدة (القضاء ٢٧ ديسمبر ١٩٠٢، المجموعة من ٤ ص ١٨٢) .

(١١) إذا أخذ البروليس بعد حفظ الدعوى إجراء تحقيقات جديدة بأمر النيابة واستجوب في خلالها شخصاً لم يسبق استجوابه ثم أحضر شيخ الثنايين والاستئناف منه عرض على بصنة لنظم المزور ووجد أسماء الشهود الذين شهدوا أن أوصى انضمام بديل النظم ولم يكن المحقق يجمع أقوال شهود النظم ولا رأى المدعى الموجودة بالبصنة في ذلك أدلة جديدة تميز الزبوع إلى الدعوى ما دام أن الدعوى العمومية لم تسقط بالقضاءم (القضاء ١٨ مارس ١٩٠٥، الاستقلال من ٤ ص ٢١٤) .

(١٢) أثبتت القزور بتعيين غير أثناء الصبر في تحقيق أدلة جديدة بعد الحفظ يميز رفع الدعوى ثانياً ولا يمنع بأنه كان يجب تحقيق القزور بتعيين أثناء التحقيق الأول لأن التأخير في عدم تعيين غير أثناء التحقيق الأول لا يمنع من إحبار تقرير التغير من الأدلة الجديدة (القضاء ٥ يونيو ١٩٠٩، المجموعة من ١٠ ص ٢٨٩) .

(١٣) إذا كانت النيابة العمومية قد حفظت القضية في تهمة تزدرد لمدة حصة الدعوى ثم بعد ذلك أجرت تحقيقات سمعت فيها الشهود الذين سبق سماع شهادتهم أمام البروليس ثم صفت غيراً لمحاكمة الاضناء لمرة ما إذا كانت مزورة أم لا فإن تقريره هو من المحاضر التي لم تكن موجودة في التحقيق الابتدائي وهو يفي التهمة عند التبيين لذلك بمصر من الأدلة الجديدة وسيفتدكون النيابة الحق في تقديم التبيين للسكة للنظر في التهمة المرفوعة عليهم (الاستئناف ٩ يونيو ١٩٠١، الحقوق من ١٦ ص ٢٥١) .

(١٤) لا يسوغ للنيابة اقامة الدعوى بعد صدور أمرها بالحفظ بناء على كونها اكتشفت سوابق التهم لأن السوابق لا تمتد أدلة على الادانة ولكنها من الظروف الشديدة بدانبات الادانة بالأدلة (الاستئناف ١٩ يناير ١٩٠٤، الاستقلال من ٣ ص ٢٤) .

(١٥) رفع الدعوى بعد حفظها يترفع على وجود أدلة جديدة ولكن يفسى محكمة القضاء والإيرام استعمالها في المرافعة يجب حتماً إضاح الأدلة الجديدة التي ظهرت لمرة ما إذا كانت الوقائع التي أثيرت كأدلة جديدة متعلقة على نص

(٢٠) لاختلاف في كون التنازع الأصلية في القوانين آن
 قلم النائب السوي الحق في رفع الدعوى السوية على كل متهم
 في أي زمن شاء، من تاريخ وقوع الفعل الجنائي الى يوم سقوط
 الحق بمعنى المدة الطويلة فاذا حُفِظت أوراق القضية باختيار
 كون التهمة غير ثابتة أو غير صواب عليها في القانون ثم تنبر راجعاً
 بعد حين فلم يكن حفظها للأوراق ماضياً من دفعها للدعوى
 ما دام حق رفع الدعوى لم يسقط بالآلة الطويلة فكان شأنها
 في ذلك شأن المدين في الدعاوى المدنية وهو الأصل في القانون
 كما وضعه إلا أنه لما رأى الشارع أن يتحول النيابة ما تحولت
 من الحقوق التي كانت منحصرة في فاضي التحقيق وذلك بمنتهى
 الأمر المالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ فقد رأى أيضاً
 مراعاة مصلحة الأفراد أن يقد سلفاً النيابة بعض التقييد
 في بعض الأحوال فقرر عليها وجوب إصدار أمر بحفظ
 أوراق القضية في مثل الأحوال التي يجب لها على فاضي التحقيق
 أن يصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وقر بأن هذا
 الأمر الصادر بحفظ الأوراق لا يمنع من الشروع ثانية في اقامة
 الدعوى اذا ظهرت أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر في العبارة
 الأخيرة من المادة ١٢٤ من القانون أي أن الشارع قد جعل
 الأمر الصادر من النيابة بحفظ الأوراق بمثابة الأمر الذي
 يصدر من فاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى تماماً
 فلا يجوز للنيابة بعد إصدار هذا الأمر أن ترفع الدعوى بدون
 ظهور أدلة جديدة ومجرد ذكر أدلة جديدة من ملغ أمر أو دفع
 لا يكفي لجواز رفع الدعوى بعد إصدار الأمر بحفظ الأوراق
 أو لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بل لا بد لك من ثبوت
 تلك الأدلة فاذا ما ثبت التحقيق الذي يحصل بخصوص هذه
 الأدلة شيئاً منها لم يجوز رفع الدعوى والا كان القيد الذي جاء
 في المادة ١٢٤ من القانون وفي المادة ١٥ من الباب الثالث
 قيدا عدم الفائدة نظراً لامكان التخص منته في كل حين مجرد
 الادعاء بأدلة جديدة (مصر اصطفايا ١١ يناير ١٩٠٠
 المجموعة -

(٢١) إن حق تكليف التلمس بالحسود مباشرة أمام
 المحكمة ما هو إلا طريقة لصريح الدعوى السوية في حالة
 ما اذا كانت السلطة المختصة بتحقيق الوقائع الجنائية تمتنع من
 إجراء ذلك وإن هذه الطريقة لا يمكن استعمالها في حالة ما اذا
 كانت الواقعة التي تستلزم اقامة الدعوى السوية قد عملت فيها

المادة ١٢٧ بنائيات وانغفل هذا الايضاح يترتب عليه
 بطلان الحكم (القض ٢٢ مايو ١٩٠٩ المجموعة ١٠
 ص ٢٩٩) .

(١٦) يحتمل غير بعد حفظ الدعوى لحرة ما اذا كان
 هناك تردد في أم لا يرجع الى الدعوى السوية لم يثبت ثبوت
 دليل جديد بل كان الفرض من إيراد هذا الدليل مع أن الالتزام
 هو أن تكون الأدلة الجديدة ماثلة في وجودها على الرجوع
 الى الدعوى لأن تكون ماثلة منها وليس للنيابة كلها وجبت
 تحقيقها فاصلاً أن ترجع لاتهام مرات بتاتمة لأن هذا يخالف
 تماماً لما يريد القانون من جعل التمس بمجه التتبع وبحفظ
 الدعوى قطعياً أو بآب لا وجه لاقامة الدعوى ما لم تظهر
 أدلة جديدة (القض ١١ أبريل ١٩٠٣ المجموعة ٥
 ص ٢٤٤) .

(١٧) بعد إصدار قرار النيابة بحفظ الدعوى قطعيها
 لا يجوز لها إعادة التحقيق ثانية بدعى أن تحقيقها الأول كان
 ناقصاً لأن إعادة التحقيق لا يكون إلا بناء على ظهور أدلة
 جديدة ولا يجوز الرجوع الى الدعوى بشيئين غير لم يثبت ظهور
 دليل جديد ولا كان منتهى وجود أدلة جديدة بل كان الفرض
 من إيراد هذا الدليل لأن التمس لا يجوز أن يبق بعد قرار الحفظ
 دائماً مهدداً بالرجوع الى الدعوى كلها وبيدت النيابة تحقيقها
 ناقصاً (القض أول أبريل ١٩٠٥ المجموعة ٦
 ص ١٨١) .

(١٨) لا يجوز للنيابة أن ترجع للتحقيق بعد حفظ
 الدعوى وتعيين غير اذا كان لم يسبق هذا التعيين دليل جديد
 بل كان الفرض من إيراد هذا الدليل (القض ١٠ يونيو ١٩٠٥
 الاستقلال ٤ ص ٤١٦) .

(١٩) لا يصح العود الى اقامة الدعوى السوية بعد حفظها
 من النيابة الا اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة
 لسقوطها بمعنى المدة ويشترط في الأدلة الجديدة أن يكون من
 وراثتها تقوية البراهين التي وجدت أولاً ضعيفة (مادة ١٢٧)
 وأن توجد من نفسها حسب ظروف الحال لا أن يحصل السعي
 في إيرادها وأن يكون الحفظ قد حصل لعدم كفاية الأدلة
 لا لسبب آخر كعدم الصحة (عابدين الجزئية ٢٠ ديسمبر
 ١٩٠٥ الاستقلال ٥ ص ٢٢٩) .

تحقيقات حتى ولو كانت التحقيقات لم تنه بصدور أمر بمضفلها ومن باب أولى لا يجوز منع هذا الحق متى كان أمر الحفظ تعالياً حتى ولو ظهرت أدلة جديدة لأن القاعدة هي أنه يلزم أن تعرض هذه الأدلة على السلطة التي سارت في التحقيق وقررت بعدم كفاية الأدلة بالأول وهذا يستتبع من نصوس المراد ١٥ و ١٤ جتايات التي تقتضي بالشرع تأنيهاً فيما بعد في اتهام إجراءات المحرم إذا ظهرت أدلة جديدة فلو كان الشارع أراد أن هذه الأدلة الجديدة تحول الحق في اقامة دعوى جديدة مخصصة من دعوى النيابة بواسطة أفتائها مباشرة بمصرقة انقسم لكان مرجع منع ذلك (القتض ١٧ ديسمبر ١٩٠٤ الحقوق ص ٢٠ ص ٨٤) .

(٢٢) أمر الحفظ الصادر من النيابة يمنع المحرم الحق من حق التناهي جتايات إذا لم تظهر أدلة جديدة تنجح له اقامة الدعوى بعد الحفظ وهو مبدأ ثابت برت عليه محكمة القضا والايرام في أحكامها الصادرة بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠١ و ١٥ مارس سنة ١٩٠٢ (القتض ٣١ مارس ١٩٠٦ المبيعة ص ٧ ص ١٤٤) .

(٢٤) بما أن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الصورية فلا يمكن للمحرم الحق في تقديم دعواه مباشرة الى محكمة البطح متى كان رفع دعواه (قدم بلائاً) أولاً الى النيابة ثم أوقف السير في الدعوى الصورية بصدور أمر من النيابة بعدم وجود وجه لرفع الدعوى أر بمضفلها وفي حالة وجود أدلة جديدة تقتضي باعادة التحقيقات فيجب عرضها أولاً على النيابة لأنها السلطة التي رقت بواسطة الدعوى في بائى الأمر ولا يجوز للحكمة أن تحكم في الأدلة الجديدة الا بعد عرضها على النيابة التي لها أن تقر ما اذا كانت كافية لرفع الدعوى أم لا (الاستئناف ٣٠ مارس ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٩٠) .

(٢٥) اقامة المحرم الحق نفسه بهذصفة في التحقيقات التي تجريها النيابة تحمل دعواه خاصة لا أحكام التي تجري على الدعوى الصورية وسيجب أن يكون قرار الحفظ المذكور في المادة ٤٢ من قانون تحقيق البتايات مانعاً من تقديم الدعوى مباشرة أمام المحكمة بموجب الحق المحقول به بالمادة ٢٥ من هذا القانون لأن هذا الحق قاصر على حالة ما اذا لم يكن اتبع طريقة اقامة نفسه مدنياً أمام النيابة فاذا اعتار هذه الطريقة لا يجوز له ايلجع بين الطرفين (الوقتافى استئنافا ٢٠ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٠٢) .

(٢٣) من المبادئ الحق طلبها والمأخذ بها علما أنه لا يجوز لنيابة الصورية بصدور أمر من قاضي التحقيق بسلام وجود وجه لاقامة الدعوى أن تحولها مباشرة للحكمة ولرب بعد صدور أدلة جديدة وقيل بتحقيقها من السلطة المختصة بالتحقيق لأن فيه اختلافاً لقوة الحق المحكوم فيه والمختص بالنظر في الأدلة الجديدة وتحقيقها هي السلطة التي أصدرت الأمر المذكور دون المحكمة كما يستفاد من عبارة المادة ١٢٤ (١٢٧) من قانون تحقيق البتايات "الشرع تأنيهاً فيما بعد في اتهام إجراءات التحقيق" وأنه لا يجوز ذلك أيضاً للمحرم بالحقوق المدنية لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الصورية فلا يمكن أن تنظر فيها ولا فرق في هذا المنع بين ما اذا كان دخل في تحقيق بسلامة الصفة أو لم يدخل قيام سبب المنع في الماينين ولأنه في دخوله في التحقيق قد اعتار أحد الطرفين الذين غير القانون بينهما وأنهى بذلك حقه في الاختيار ولا يمكن أن يكون حرمان المحرم بالحقوق المدنية من حق الماوشاة في أراس الحفظ الصادرة من النيابة موجب لعدم انطباق هذا الحكم له لأن القوة فيه لم تكن مؤسسة على صله

أن الشارع لم يكن يقصد بالمادة المذكورة سوى تصرف النيابة في الدعوى السومية بالطريقة العادية المألوفة وذلك ما جعل استعمالها ألقاطا عامة بدون أن يقر شيئا لها يتعلق بالدعوى السومية التي يحرر سكتها المدعي بالحق المدعى ويكزن غرض المادة منع النيابة من تقرير خطيئتها تنميا على أسباب غير قضائية وقد جاء بالتطبيقات عليها "والظاهر أنه ليس غائبا في الصواب أن يقال يوجب ارتباط النيابة بالقرارات التي تصدر منها ولذا فقد قوت هذه للتقادة" ولا يترض أن حكم هذه المادة يلغى بالنسبة للنيابة فيجب التسليم بأن لما مررنا أوسع وأن الفرض منها منع الرد إلى الدعوى السومية بطريق رفضها مباشرة من المدعي الذي لهذا الاعتراض لا محل له لأنه ليس لمحاكمة القضاء والإبرام حد ما يكون قصد القانون مينا واضحا أن تحاول توسيع هذا القصد بحجة أنه في حال عدم إبراء هذا التوسع يكون القانون قد وضع قاعدة لاثامة منها وقد تبين فرض القانون تمهيدا واضحا ولا يمكن تشبيه أمر الحفظ الصادر من النيابة بالأمر بأن لا وجه لرفع الدعوى الصادر من قاضي التحقيق والقول بأنه يرتب على الأول ما يرتب على الثاني وسنسل به إجماعا من مدان المدعي الذي من حقه في رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة حتى ولو حالة ظهور أدلة جديدة لأنه ليس لمحاكمة الجمع تقدير هذه الأدلة الجديدة بل سلطة التحقيق ودها التي وضعا الشارع لهذا الفرض (فستان هيل ١٠٦٤) بناء على أن النيابة حارطة سلطة الفصل في التحقيق كقاض التحقيق فوجب أن يكون لقراراتها ما لقرارات من المحاكم سواء سمى ذلك القرار حفظا قطليا أم لا بأن لا وجه لاثامة الدعوى كانت ذلك مردد بأنه يوجب القوانين المصرية لا يمكن أن يكون تدخل قاضي التحقيق شاملا لجميع الجرائم . وبغلا من ذلك أن تدخله هذا ملق على إرادة النيابة السومية (مادة ٧ جتايات) وزد على ذلك قائم على حالة رفع الأمر إلى قاضي التحقيق تصبح النيابة بلاسلطة في إيقاف الدعوى السومية التي يتوقف رفضها فيها على الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق (مادة ١١٦ - ١١٩ جتايات) وكذلك هذا العامل الجديد يعتبر ضامنا أخافيا وبقيد الحقوق المدعى الذي لأن القانون قد ذكره طرق لعين الجنايات حسولا في أمر القاضي المذكور (مادة ١١٦ جتايات) مع أنه حد ما تحفظ النيابة السومية الدعوى قطليا بقراراتها متلق

(٢٦) لأجل اختيار شهادة الشهود من الأدلة الجديدة يجب أن تكون قد سبق معالجتها بحكمة النيابة بعد صدور قرار الحفظ واختيارها كذلك فلا يجوز للمدعي الذي أن يكلف التهم بالحضور أمام محكمة الجمع بعد حفظ الدعوى ارتكالا على أنه أعلن شاحدين لم يسبق معالجتهما لأنه يجب أولا معالجتهما بحكمة النيابة حتى تقدر شهادتهما على دليل جديد أم لا إذ لا يمكن أن يطلق اسم دليل جديد على من لم يوجد ولم يثبت (أبو تيج ٢ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ - ١٧٠).

(٢٧) الآخر الذي يصدر بحفظ الأوراق يقع إعادة اعادة الدعوى السومية الا اذا ظهرت أدلة جديدة لا فرق في ذلك بين النيابة السومية أو رأى شخص آخر فاذا حقت النيابة شكوى بنفسها ثم أمرت بحفظها اداريا لأنها لم تر ما يوجب فيها بالجلود ولأنها مدعية الإهمية ولا أثر لها من الصلة لم يبر لأحد إعادة رفع الدعوى ثانيا ولا النيابة نفسها (عابدين الجزئية ٢٣ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ - ٩٦).

(٢٨) إن حفظ القضية بأمر النيابة لا يستلزم عدم ترك طلب الترميض التقدم من المدعي الذي لأن الفرض من رفع الدعوى مباشرة هو الإذن للنص الذي يدعي وتخرج ضرره بأن يقع الدعوى السومية في حالة عدم رفضها من النيابة (القضاء ٢٠ مايو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ - ٣٩٥).

(٢٩) حفظ القضية بأمر النيابة لا يمنع المدعي الذي من اعادة الدعوى مباشرة لأن هذه الطريقة لم توجد إلا لتدارك ما عساه أن يتحصل من الأهمال من قبيل النيابة (القضاء ٢٧ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ - ١٧).

(٣٠) ليست لأوامر الحفظ مفعلة نهائية تجعلها تحوز قوة الشيء المحكوم به بل النيابة حتى رفع الدعوى اذا ظهرت أدلة جديدة وهل كل حال للمدعي بالحق الذي حتى رفع الدعوى مباشرة (القضاء ٢٥ مايو ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ - ١٧).

(٣١) إن وضع المادة ٤٢ جتايات تحت عنوان "في إجراءات التحقيق الجنائية السومية وفي المجلس الاحتياطي وفي الدعوى السومية" مع متابعة ذلك بما ورد في الباب الخامس تحت عنوان "في الشكوى وفي المدعي بالحقوق المدنية" يدل على

رفع دعواه لما ك المدنية الا انه يمنع من السير في الدعوى الجنائية لحين ظهور أدلة جديدة ويكون قائما لدى المدعى المدعى الذى يريد الاتياد لما ك الجنائية ولا يفتى أن متى اعتبر قرار الحفظ كفسراد عدم الادانة وأصله ماله من القوة ونفس به تماما فيكون التماس غير عادل لأن قرار الحفظ يصدر من النيابة ولا مصادمة فيه حتى من المدعى المدعى الذى كان خصما حقيقيا أى مطالبا بجهة إنشاء التحقيق مع أن قرار عدم الادانة قابل للعلن أمام أودة المشورة التي لها الحق في الغناء أو تصديده أو زيادة التحقيق وفي ذلك من الاجتهاد بلحق المدعى ما لا يفتى لا سيما اذا كان صاحب الحق لم يدخل مطالبا بجهة أمام النيابة إنشاء التحقيق ولا يقال بأن المدعى المدعى حقه محفوظ بما له من الحق في الاتياد أمام المحاكم المدنية اذ لا يفتى أن طرق الاتياد أمام المحاكم الجنائية أرى ككثيرا منها أمام المحاكم المدنية فيصعب كثيرا على المدعى أمام المحاكم المدنية الحصول على طرق التحقيق الواصلة التي تجريها المحاكم الجنائية لاثبات التهمة ورافع لها الدعوى المدنية وكثيرا ما يحصل المدعى المدعى على حقه من المحاكم الجنائية بدون احتياج الى تقديم إثبات سوى ثبوت التهمة بأدلة النيابة وبمقتضى المحكمة ولا مانع يمنع من القول بأن وأضع التعديل لم يقصد اعطاء قرارات الحفظ صفات قرارات عدم الادانة بالنسبة للمدعى المدعى لأن التعديل لم ينص على ذلك ولأن عبارة المادة ١٥ من دكر يترسة ١٨٩٥ يمكن تأويلها الى قصد الشارع الجبر على النيابة في السير في الدعوى المدنية بعد حفظها كما كان الحال قبل التعديل وهذا الجبر لا يفتى عليه الجبر على المدعى المدعى ولأن الأصل في أمر الحفظ كونه لا يمنع المحكمة فيها بعد فاصلاته خواص قرار تافى التحقيق من كل وجه يستوجب النص على ذلك صراحة ولو كان هذا قصد الشارع لأصلا اسمه ووصفه بأنه قرار مدع زد على ذلك أنه لم يحصل لدى المدعى طر قة للعلن في أمر الحفظ كما يحصل للتم حقا في الممارسة في أمر الحبس ولم يعم طرقا لإعادة التحقيق عند ظهور الأدلة الجديدة وبذلك يكون قول المادة بعدم جواز السير في الدعوى الجنائية بعد الحفظ لا يقصد به الا النيابة ولا يفتى الى صاحب الحق المدعى سواء كان خصما في التحقيق أو ضاربا عنه فيكون له في الحالتين الاتياد لما ك الجنائية وهي تنظر

على ما يتراس لها وليس لدى المدعى طريق قانوني للعلن فيه بمنى أن حقه هنا يصبح مينا تاليا ولو غير تماخذه لأنه اذا كانت يجوز له إقامة نفسه مدعى بحق مدعى في ابتداء رفع الدعوى فإن له الحق أيضا أن يفسل ذلك نيا بسه (مادة ٤٥ جنائيات) فلا يمكن تحقيق القواعد الخاصة بالأمر بأن لاديه لإقامة الدعوى على أمر الحفظ خصوصا وأن كل ساس يحق للمدعى المدعى الحق بمنى استثناء حقيقيا لأن هذه الحقوق سابقة في التاريخ على وجود النيابة السومية نفسها التي قد توسعت اختصاصاتها وامتدت تدريجيا ولكن بدون أن يترع ذلك شيئا من حقوق المدعى المدعى الانشاء على نص صريح وفي المراء الاستثنائية كل توسع بطرق القياس ممنوع (القض ٢٢ يناير ١٩١٠ المجلد ١١ ص ١١٦) .

(٣٢) إن الأمر الذى يصدر من النيابة يحفظ الأوراق لا يمنع من العودة الى إقامة الدعوى السومية إلا اذا كانت هذه الدعوى مرغوبة من النيابة ذاتها كما يتضح ذلك من نص المادة ٤٢ من رغل وضمان ومن التعليقات التي ملقها عليها نفس الشارع وعدم وجود أى منى كتر يقضى بهذا المنع فإفتى بالدعوى المدنية تلاخل اذا لتقصد حتى المدعى بقرار دوما لم يصدر في مواجهته ولا يفتى له للعلن فيه بطريقة صحيحة ومفيدة خصوصا أن حقه هذا هو مبدأ حق مطلق ولا يوجد مشابهة ما بين أمر الحفظ وبين الأمر الذى يصدر من تافى التحقيق بأن لاديه لإقامة الدعوى فلا محل لأصلا الأول سكم الثاني (القض ٢٥ مارس ١٩١١ المجلد ١٣ ص ٥٥) .

(٣٣) من المقرر أن قرار الحفظ الذى تصدره النيابة لا يمنع المدعى من رفع دعواه مباشرة — راجع حكم القض ٢٢ يناير ١٩١٠ (القض ١١ مايو ١٩١٨ المجلد ١٩ ص ١٢٥) .

(٣٤) قرار النيابة يحفظ الشكوى لا يمنع المدعى المدعى من رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية حتى بدون ظهور أدلة جديدة (القض ٤ يونيو ١٩٢٣ المجلد ٢٢ ص ٣٢١) .

(٣٥) إن قرار عدم الادانة (الأمر بأن لاديه) وإن كان لا يمنع جهة تهاية في الدعوى الجنائية ولا يمنع المدعى المدعى من

المعوى كأن لم يصدر فيها قرار بتحکم في العقوبة والعرض
(مستأنفيا ٦ ماير ١٩٠١ الحقوق من ١٦ ص ١٥٣) .

(٣٦) اذا حُفَّت النيابة تهمة سرقة بإكراه ثم دأت أن
واقعة السرقة غير صحيحة وأن التهم لم يرتكب إلا تهمة الضرب
وقد كانت حالته على حكمة الجلس تدين هذه التهمة ان الواقعة هي
سرقة بإكراه فأصدرت حكمها بدم الاعتصاص ثم ان النيابة بعد
ذلك حفظت القضية تعدياً بالنسبة للسرقة والضرب فهذا الحفظ
غير قانوني ولم يكن في سلطة النيابة إصداره بعد ان خرجت
القضية من يدها واتى دور التحقيق والقرار الأول الصادر
من النيابة بعد التحقيق الذي أجبه هو في الحقيقة قرار حفظ
بالنسبة لواقعة السرقة وقد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ولم يدم
ظهور أدلة جديدة فلا يمكن بعد ذلك أن ترفع المعوى ثانياً
بالنسبة للسرقة ولا يمكن أن يقال إن النيابة السوءية التي تحقق
ضد تهم واقعة سرقة بإكراه وتحقق السرقة وتحول التهم بالنسبة
للضرب فقط لم تصل سوى أنها وضعت الواقعة وأن هذا
الوصف لم يثبت الحقائق هي أنها استبعدت الواقعة
الأصلية وهي السرقة (القتض ٨ مارس ١٩٠٢ المحاكم ص ١٣
ص ٠٠) .

(٣٧) لا يحل الارتكان على عدم جواز رفع المعوى
لحق حفظها وعدم ظهور أدلة جديدة اذا كانت الاشارة الى
جاءت بآثر المضر لم تكن قرار حفظ وانما كانت اشارة الى
المدعى المدني في رفع دعواه مباشرة أمام محكمة الجلس ليس الا
(القتض ٢٤ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ ص ١٠٤) .

(٣٨) لقرار الصادر من النيابة في دعوى ردور بمنهم
المدعى المدني رفع دعواه مباشرة في ميناد محسده لا يبدل
أمراً بحفظ المعوى تعدياً منع من رفعها كقتضى المادة ٤٢
جنايات (القتض ٢٨ أغسطس ١٩١٩ المجموعة ص ٢١
ص ٤٥) .

(٣٩) إن القانون قد عدل النيابة سلطة شائبة لسلطة قاضي
التحقيق في أحوال كثيرة وبالأخص في أمر حفظ الأوراق
عند عدم وجوده وبعد رفع المعوى ومن المقرر أن قرارات
قاضي التحقيق بمن أن تحصى على الأسباب وعلى نص الحكم
الذي يصدره بأن لا وجه أو بالإحالة على المحكمة وبما أن

المادة ٤٢ لم تنص على شكل الأمر الذي تصدره النيابة
بحفظ الأوراق فيرجع اذا في ذلك الى المبادئ القانونية انظمة
بقرارات قاضي التحقيق ويبرز ذلك منشور النائب المعوى
نمرة ١٠٣٠ بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ ومنشور لجنة المرافعة
نمرة ٩٨ في ٢ يوليو سنة ١٨٩٦ وأنه اذا رأت النيابة
أن لا وجه لانظمة المعوى قبل تهم سبق صدور أمر للقبض
عليه أو وجهه عليها أن تعذر قرارا بالحفظ وفيما هذا يكون
الحفظ باشارات تكتب بالمواد في ذيل المضر مع بيان الأسباب
وما زال العمل جارياً بمقتضى طعن المشتورين لعدم التائها
بعد صدور قانون تحقيق الجنايات الجديد وظاهر منها أن أمر
الحفظ يلزم أن يحصى أولاً على الأسباب وثانياً على نص القرار
الذي يقتضها وقرارات بعض أعضاء النيابة السوءية الغير مستدة
للقانون أو لأصول المرحية كالتأشير على المضر بأن التحقيق
لم يوصل بطريقة واضحة الى أي العقدين المزورين بإفاد السبر
في المعوى أسيرين وتكليف المدعى برفع جمعة مباشرة لا يمكن
احتباره قراراً أو أمراً حفظ لأنه خال من النص بذلك فضلاً
عن دلالة على ارتباك فكر المحقق وعدم قدرته على تقدير الأدلة
ولا يمكن أن يؤثر على حقوق الأفراد المخولة بالمادة ٥٢
وطبعه يجب رفض الفسخ بعدم جواز سمع المعوى المرفوعة
مباشرة من المدعى (من سوف استئنافاً ٢٠ ماير ١٩٠٦
المجموعة ص ٨ ص ١٠٦) .

(٤٠) انه اذا كانت المادة ٤٢ جنائيات قد حفظت
لشخص النائب المعوى وحده السلطة في البناء قرار الحفظ فان
هذا الاختصاص الخاص به قد تقرر لغير واحد وهو عدم اصطائه
لأعضاء النيابة الآخرين الذين يودون الأعمال بمقتضى وظائفهم
انظمة ومع ذلك لا يبره في القانون ما يبيح التميز بين النائب
السوى في حد ذاته وبين من يكون لسبب علو الوظيفة أو بالإجازة
أو القباب أو المناصب الفرق قائماً بوظيفة النائب المعوى بدون
أن يكون له هذا القاب فان الاختصاص الخاص بالنائب
السوى يجب أن يكون مرتبطاً بالوظيفة لا بالشخص نفسه
فيبرز رئيس نيابة الاستئناف قائماً بأعمال النائب المعوى
أثناء غيابه وليس له ما له حصل له أن يلغى أو أمراً لحفظ الصادرة
من باقي الأعضاء (القتض أول ماير ١٩١٥ المجموعة ص ١٧
ص ٣٨) .

٤٣ - إذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو مخالفة أو مخالفة ثابتة بثبوتها كافيًا على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها .
ومع ذلك يجوز لها في مواد الجنائيات وفي جرح السرور والتفالس والنصب والنجانية أن تحيل الدعوى على قاضي التحقيق إذا رأت لزوماً لذلك .

٤٤ - إذا رفعت الدعوى إلى المحكمة فلمتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وبجبه أن يطلب الإفراج عنه من القاضي أو المحكمة التي رفعت إليها الدعوى ويحكم القاضي في هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأداة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن في هذا الحكم .

٤٥ - يجوز لدائرة الجنائيات بحكمة الاستئناف أن تجم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ م ١٠) .

لدى إقامتها الدعوى أن الواقعة ظاهرة لا تحتاج إلى تحقيق أو أنها رأت بالنسبة لحضور الشهود اللذين أمامها أو أقرب المصادر التي تستق منها الصريات أنه تجري التحقيق بنفسها مباشرة وبناء عليه فالقاضي الذي تتخذه المحكمة لا يستمر فاعلى تحقيق بمعنى الكلمة بل يكون نائباً عن المحكمة وذلك لا يكون له أن يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإسالتها لأن الفرض من قرار الإحالة هو تقديم القضية لسلطة الحكم وعلى مطروحة أمامها (القض ١٩ يناير ١٩١٨ المجبوعة ١٩ ص ١٨) .

إن الحق الذي كانت غزلاً لدائرة الجنائيات بمقتضى المادة ٥٥ من جنائيات المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم قد صار الآن لها كالجنايات لأن دوائر الجنائيات القضائية وعما كالجنايات الحالية هي فيها يختص بالجنائيات هي واحد جرحه هيارات مخفية وهذا الحق هو حق إقامة الدعوى لا مجرد تكليف النيابة العمومية بإقامتها كما يؤدي ذلك النصوص الفرشادية وهذا الحق يمثل الحكمة حق نظر الدعوى والقصل فيها نهائيًا أما تعيين الحكمة أحد أعضائها التحقيق فأمر اختياري لها وقد يكون غير لازم في بعض الأحوال كما إذا رأت الحكمة

الباب الرابع - في الصلح في مواد المخالفات

٤٦ - يجوز الصلح في مواد المخالفات إلا في الأحوال الثلاثة الآتية :

(أولاً) متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة .

(ثانياً) إذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية .

(ثالثاً) إذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح

في خلال ثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة إليه .

لا يجوز الصلح في مخالفة الأمر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بمنع الحفر بالقرب من المذبح والقراش والغرب لاشتغال مل الزام المخالف بالترامة ودم الحفرة فاذا حصل الصلح خطأ دفع المثلج النيابة متى أوردته الترتية فان

هذا لا يمنعها من دفع الدعوى لاعتبار الصلح في هذه الحالة كأنه لم يكن (سيوط استئنافا ٣٠ مايو ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ٢٨٤) .

٤٧ - الشخص الذي يقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وصل كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا مصريا يأخذ به قسيمة إما الى خزينة المحكمة وإما الى النيابة وإما الى أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحفانية .

٤٨ - في الأحوال التي يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح . وصل ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يدفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة بل له فقط حق في دفع دعوى مدنية بطلب التعويض .

الباب الخامس

في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية

٤٩ - الشكاوى التي لا يدعى فيها أربابها بمحقق مدنية تعد من قبيل التبليغات .

٥٠ - ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بمحقق مدنية إلا اذا صرح بذلك في الشكاوى أو في ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في إحداها تعويضا قنا .

إذا لم يدعى المشتكى بمحقق مدنية فلا يعتبر دعوا في الدعوى المدعى المدعي نظير البلاغ الكاذب (بلحة المراقبة سنة ١٨٩١ ولا يمكن بناء على ذلك الحكم عليه من محكمة الجلس بتعويضات (٣١٠) .

٥١ - كل شكاوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بمحصل ضرره ويصرح فيها بأنه مدع بمحقق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية .

٥٢ - يجوز للدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يدفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام .

وإن احتفظت الأدلة في الحائض والراى الذى ذكره الصلاة
خصى باشا بظرفين كتبه شرح القانون المدلى ص ٢١٤ وأخذت
بعكسة أول درية من أنه اذا ثبت الكتب على الخلف عوب
وزنه الحق الذى حلف على انكاره على سبيل التبرؤ من يناقض
ما سبق تقريره لأن هذا الراى يشير الى طلب التبرؤ بعد
الحكم نهائيا به كما ذهب اليه بعض الشراح الفرنسيين (أسبوت
استناليا ٢٨ يونيو ١٩١٥ المجلد ص ١٧ ص ٨٧) .

(٣) إن المدين الحامسة للزواج التى طلبها أحد الأنصام
من الآخر أريدها عليه لا بد وأن تسقط جميع ما دعاه من
الاثبات فلا يجوز لمن طلبها إن يثبت كتبها بأى طريق كان
ويمن أن يمثل طلبها لسقوط حقه في دعواه ولا يمكن بذلك
أن يثبت الأمر الذى صار الخلف عنه ولا أن يطلب رده بأى
طريقة تأما اذا كانت المدين متعة بناء على حكم من المحكمة ظن
كانت المدين المتعة في غير صلح الحق أن يثبت كتبها بالطرق
القانونية لأنها كانت على غير رغبة من ظن من وجه المدين الحامسة
أن يثبت كتبها ويطلب ردها بناء على طلبها وأما الثابتة للمدعية
على ما لا الحق ويصعب أن تثبت كتب المدين الحامسة فى هذه
الحالة ليس لمن حصل له ضرر من هذه المدين أن يدخل مدعى
مدنيا ويطلب ماشره من هذا المدين (دشنا ١٧ يونيو ١٨٩٩
الحقوق ص ١٤ ص ٤٦٥) .

(٤) من طلب المدين الحامسة أريدها فقد أرتبط مع من
تطلبها وأذاها باتفاق قضائى فلا يجوز له أن يرد كتب المدين
ليتوصل لوجبة الحكم الصادر عليه بناء على ذلك المدين ولا يقبل
منه أن يقدم هذا الاتفاق بواسطة رفع دعواه مباشرة والادعاء
فيها مدنيا أمام محكمة الجلس وليس له إلا طريق التكرار الثانية
السوية (انظر تعليق دالوز مادة ٢١٠ عقوبات ن ٣٧ —
٣٨) أما المدين المتبعة الموجهة بناء على طلب المحكمة فكذلكها
يحول المدعى الذى أن يرفع دعواه مدنيا أمام محكمة الجلس لأنه
لم يوجدها ولم يشأ أن يثبت طلبها كما يحصل فى المدين الحامسة
اختلاف قضائيا بين من أتى المدين (لمرى ٣٠ مايو ١٩٠٥
المجلد ص ٦ ص ٢٢٨) .

(٥) من المقرر قانونا أن المدين الحامسة متى حلفت تحسم
بها الدعوى نهائيا فلا يمكن التمس الذى يجردها عنها سببا أن

(١) ليس لمن وجه تلصه المدين الحامسة فى دعوى مدنية
ومطعها كتابا أن يرد ثانيا ويضع عليه دعوى بجنحة مباشرة بتمة
المدين الكاذبة لأن انصم الذى يوجه تلصه المدين الحامسة
لا يجوز له أن يثبت كتب المدين ولا أن يطلب تبرؤ أيضا اذا ثبت
كتبها فيما بعد وفى هذه الحالة الأخيرة لا يجوز له أن يطلب
التبرؤ إعادة النظر فى الحكم الصادر بناء على هذه المدين لأنه
يتمرأنه تنازل تنازلا تاما عن جميع حقوقه بشرط واحد
وهو أن يحسم بالمدين سواء كانت صادقة أو كاذبة والثابتة
المدعية هى التى يجوز لها وحدها اثبات بجنحة المدين للكاذبة
ولكنها فى هذه الحالة لا يمكنه السرى اجرائها الا بصفتها خصما
أصليا لا تحسم منضم وفى الواقع وفى حالة رفع الدعوى مباشرة
من المدعى الذى تترك الدعوى بواسطة الدعوى المدنية نفسها
ولا تدخل الثابتة فى الدعوى إلا لأنه يجب دائما جماع أفعالها
فما يتصل بالدعوى المدعية ولكن لأجل أن يكون تدخل
الثابتة صحيحا ومقبولا يجب أن تكون الدعوى المدعية السوية تسد
تحرك أيضا بطريقة صحيحة ومقبولة وبما أن الدعوى المدعية
فى حالة رفع الدعوى مباشرة من المدعى الذى هى تابعة لدعوى
المدنية فلا يمكن إذا أن تكون الدعوى المدعية المدعية مدعية قانونا
متى كانت الدعوى المدنية غير مقبولة لعدم وجود مدعية لافها
(الغض ١٣ أبريل ١٩١٢ المجلد ص ١٢ ص ١٣٩) .

(٢) إن القانون الفرنسى قد فصل صراحة فى المادة
١٣٦٣ من القانون المدلى يمنع من طلب تحليف المدين من
أثبتت كتبها وأجمع الشراح على عدم قبوله مدعى مدنيا أمام
المحكم المدنية عند تقرر دعوى المدين الكاذبة المرفوعة من الثابتة
وطرأ ذلك بأنه من بجنحة لا يجوز لمن صرح له بطلب تحليف
المدين الحامسة أن يصرح فى طلبه بعد تقريره لأنه أرتبط مع
من وجهها اليه بقدر قضائى حاز قوة الشيء المحكوم به ومن بجنحة
أخرى لا يجوز له أن يقيم بالخط من حلفها لأنه وضع نفسه فيه
وحكم ذاته الفصل فى دعواه وأنه يترتب على الصريح لمن وجه
المدين اثبات كتبها خرق قواعد الاثبات اذ يمكنه أن يثبت بالبيئة
ما لا يجوز له إثباته بطريقة غير مباشرة وأنه وإن كان النص
الفرنسى المتأخر من يقول طلب عوجه المدين اثبات كتبها لم يرد
فى القانون المصرى صراحة بأنه يستنتج من المواد ٢٢٤ و ٢٢٥
و ١٦٦ مراضات الطل التى يخطاها شراح القانون الفرنساوى
هذا المتع إذا أن اثبات كتب المدين يردى حقا الى اثبات الحق

المدينة وهناك رأى وسط بين الرأيين وهو أنه إذا كانت القضية المدنية انتهى الفصل فيها بحكم نهائي غير قابل للطعن فليس المحكوم عليه أن يحدد الدعوى أمام المحكمة المدنية مطالبا بتعويض أو بالأدلة، مدنيا أمام المحكمة الجنائية بأخطائه كانت. أما إذا كان الحكم غير نهائي والقضية لم تزال على بساط البحث أمام المحكمة الاستئنافية فليس ثم ما يمنع من الادعاء بالحق المدني في الدعوى المدنية المرفوعة ضد من أدّى الجرم الكاذبة لأن الحكم الصادر من المحكمة المدنية لم يجر بدرجة الشيء، المحكوم فيه نهائيا (جائزوي مادة ٣٦٦ من ١٥ - ١٧) والمحكمة تأخذ بهذا الرأي الأخير لما تراه فيه من الصواب إذ هو مؤسس على احترام الأحكام النهائية وتقطع الطريق على من يريدون اتخاذ دعوى الجنح المباشرة سبيلا لتعويض ما فقدوه من جراء الحكم عليهم وإيجاد وجه للاحتجاج غير مأمور به قانونا فإذا كانت الدعوى

التي وجهت فيها هذه الجرم لا تقبل الاستئناف فلا يمكن الخصم أن يأتي بعد الحكم فيها ويطلب بحق مدني بواسطة رفع جنحة مباشرة وليس له في مثل هذه الحالة الا الاعتياض الى النيابة صاحبة الدعوى المدنية وهي التي ترفضها متى شأنت دون أن يكون له دخل فيها بصفة مدعي مدني في أي دور من أدوارها ولا يمكن الاحتجاج على هذا القول بأن الدعوى المدنية شريك بجرم وصول القضية للحكمة على يد النيابة التي قدسها وأبدت رأيا فيها أذهى ملوثة بذلك ولا يوجد واسطة سواها لتقديم الدعوى وليس من شأن ذلك أن يضلها من مخالفة للقانون في تقديم الدعوى من غير ذي حق في رفضها وبما أن الدعوى المدنية التي هي أحاسن الدعوى الجنائية في هذه اللجنة المباشرة غير صحيحة فالدعوى المدنية غير جائزة للقول (امران الجزئية ١٤ يولي ١٩١٣ المجموعة من ١٤ ص ١٨٧) .

(٨) لا تقبل أمام المحكمة الأصلية دعوى مخالفة مرفوعة مباشرة من شخص غير تابع للمعركة المحلية (لنصل) ضد وطني وذلك بناء على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأصلية (المختصة الاستئنافية ٢٩ ماي ١٨٩٤ القضاء ١ ص ٢٧٨) .

(٩) إنذار المدعي بالحق المدني دعواه مباشرة لحكمة الجنح وتطورهات اجنبي حسب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بقتل الدعوى المدنية وعدم قبول الدعوى المدنية فيها من شخص ليس له

يعلن في الحكم الصادر منه بأي كيفية كانت لاجبار أنه يجازر من جمع أوجه الاتبات التي فيه ولا يقبل منه أن يثبت كذب الجرم بل يلزم أن يثبت جميع نتائج الصلح الذي مرهه على على خصمه عند طلبه الجرم الخامس سواء كانت الجرم التي إذاها خصمه صحيحة أو كاذبة وبناء على ذلك ليس بان غير دعواه بسبب توجيه الجرم أن يعلن خصمه مباشرة أمام محكمة الجنح بنية الجرم الكاذبة لكن مطالب بحق مدنية ولا أن يدخل مدعا مدنيا في حاله ما إذا ترائى للنيابة انقضاء الدعوى المدنية بسبب كذب الجرم لان هدفه من هاتين الحالتين لا يكون الا اثبات كذب الجرم وتطورهات فيها وبناء عليه لا يمكن رفع الدعوى المدنية في هذه الحالة الا من النيابة المدنية دون غيرها (الأنصر مارس ١٩٠٩ المجموعة من ١١ ص ٢٥) .

(٦) إن توجيه الجرم الخامس محروم من رفع الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية من قبل خصمه وطبقها ولكن له أن يقدم شكوى الى النيابة المدنية أن رأى أن الخلف نتائج الحقيقة والنيابة رفع الدعوى من قبلها والمادة ٢٦ صوابات كدليل أن النيابة الحق في رفع الدعوى والا لاستطاع تطبيقها وكان وجودها صوابا (الأنصر ١٦ مارس ١٩١٦ المجموعة من ١٨ ص ١٨) .

(٧) ان الجرم فوجان صاحبة وثمة والأول عبارة من اتفاق قضائي بين الخصمين ومن شأنها أن تحسم النزاع وتمنع حلا الدعوى والخصم الذي يوجهها بكل أمره الى ذمة خصمه ويثبت من ضمه حكايتها ويمنع تنازلا من حقوقه اذا أدّى خصمه الجرم المطروحة ولا يبرد في استطاعته بعد ذلك أن يثبت كذب الجرم ولا أن يطلب بتعويض ما إذا ثبت لدى النيابة كذبها وأقامت الدعوى المدنية على حالها ولهذا مبدأ مقرر لا نزاع فيه والشراخ معلوم تأخيرها على الجرم الخمسة قد استنفوا في اجازاتها ومبلغ تأخيرها على الدعوى المدنية التي يرضها الخصم المتضرر منها محالاً بتعويض فهم من رأى أنها غير مأمونة من رفع هذه الدعوى لأنها موجهة من المحكمة اذاعة لتسببها ومع ذلك فانها غير مرتبطة بها ولا يذهب الخصم فيها ويمكن اثبات عدم صحتها سواء أمام المحكمة التي وجهتها أو أمام المحكمة الاستئنافية ومنهم من رأى عكس ذلك احتراماً لاحكام الفصلية (Jugements Définitifs) الصادر في موضوع الدعوى

مباشرة إلى محكمة الجناح والمخالفات بالتشكي الصادر منه تعتبر كأنها صادرة أيضا من النيابة السومرية وهذا هو معنى تحريك المدعي المدني لدعوى السومرية ومن تحركت الدعوى السومرية بتقديم التشكي للحكمة بهذه الصفة عادت كل دعوى إلى صاحبها وصارت بالسري الذي كانت تسميه لو كانت النيابة هي التي ابتدأت برفع الدعوى أمام محكمة الجناح أو المخالفات بحيث تكون الدعوى السومرية هي الأصل والثانية تابعة وإذا حكمت المحكمة بصدء اختصاصها بنظر طلبات المدعي بالحق المدني لا تكون التشكي التي رفعها هذا المحكمة كأنها لم تكن إلا بالنسبة إليه دون النيابة التي عبرت بالتشكي صادرة منها أيضا (اسكتودية استئنافا ١٠ أكتوبر ١٩٠٦ الحقوق ص ٢٢ ص ٥) .

ملحوظة - لم تذكر المحكمة سبب الحكم بصدء اختصاصها بنظر دعوى المدعي المدني (بروتو ياشا) و يظهر أنه أجنبي .

(١٣) إذا كلف أجنبي وطنيا بالخضور مباشرة أمام محكمة الجناح كانت المحكمة ترفضه بنظر الدعوى السومرية ولا يعنها من نظرها كونه ظهروا أن المدعي المدني الذي جاء به المحكمة هو من دعا بدولة أجنبية لأن المحكمة تقيد بنظر الدعوى السومرية بمجرد تقديمها إليها لتلقها بالنظام ولا يمكن أن ينشك هذا القيد لعدم تقديم الدعوى المحكمة بالتنازل الاختياري منها من قدها فيكون الأمر كذلك من باب أولى إذا كان المدعي المدني مرغبا عن الخروج من الدعوى لأن اختصاص النظر في دعواه لمحكمة أخرى (الطارين الجزئية ١٢ يوليو ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ ص ١٨) .

(١٤) من المقرر أن الحاكم المختصة أصلا بنظر دعوى التصويش الناشئ من جرائم هي الحاكم المدنية لأنه لم يفرج عن كونه حقا مدنيا وأنه وإن أجاز القانون رفع تلك الدعوى أمام الحاكم الجنائية فإنه لم يبيحه إلا على سبيل الاستثناء وتبعا للدعوى الجنائية لا لبطلانها بها وأنه مع إباحة الدعوى بالحقوق المدنية رفع دعواه مباشرة أمام الحاكم الجناح والمخالفات فإنه لم يقصد بذلك الإخلال بهذه القاعدة لما نص عليه من أنه يترتب على رفع الدعوى المدنية رفع الدعوى الجنائية التي يجب على ذلك الحاكم الفصل فيها كما يجب على النيابة السومرية إبداء طلباتها فيها فإذا كانت الدعوى السومرية سبق الفصل فيها وجب

صفة في رفعها (اسكتودية استئنافا ١١ ديسمبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢١ ص ١٩) .

(١٥) إن الأصل أن تكون تقدم الدعوى السومرية للحكمة بمرة النيابة السومرية ولكن التفتن أباح هذا الحق في قضايا المخالفات والجناح لدعوى بالحقوق المدنية كما هو نص بالمادة ١٣٠ و ١٥٧ ج ويؤخذ منها أن يكون المدني بالحقوق المدنية خاصا لأحكام الحاكم التي ترفع الدعوى إليها ليكون له حق في المطالبة بحقوق مدنية أمامها فإن كان غير خاص عليها كما هو الحال في هذه الدعوى فلا يمكن قبول دعواه المدنية وبالتالي لا يصبح أن يسمى مدعيا بحق مدني ولا يورغ له تقديم دعوى الجناح أمام محكمة الجناح (كروس المركزية ٢ سبتمبر ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٢٢) .

(١٦) إن رفع الدعوى المدنية المباشرة تحرك الدعوى السومرية طبقا للمادة ٥ بنات بشرط أن يكون لدعوى المدني صفة للخصم أمام الحاكم الأصلية فإذا رفع أجنبي خاص للنظام قضائي أورد دعواه مباشرة أمام محكمة أهلية كانت هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى المدنية وهي كانت هله الدعوى غير متعولة فتكون الدعوى السومرية المرفوعة عليها غير جائز معانها أيضا (المجموعة ٢٣ أكتوبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٧٢) .

(١٧) إذا رفع المدعي عليه بأمر شكواه لنيابة وأقام نفسه مدعيا مدنيا بإحدى الطرق المبينة بالمادة ٥ بنات وطلبت النيابة الدعوى إلى محكمة الجناح أو المخالفات من غير أن تزيد شيئا على ما تدون بشكوى المدعي عليه لا يكون هناك دعوى واحدة بل دعويان منفصلتان من بعضهما وإن كان أساس الاثنين واحدا فتقدم بالحق المدني أن يعلن في الحكم بالنسبة إلى موضوع دعواه من غير أن يس ذلك بموضوع الدعوى السومرية وبالعكس وإذا صار المدعي المدني بصدء رفع الدعوى إلى المحكمة لثان له بأن تنازل من دعواه أو صارت التشكي التي قلدها النيابة وبنيت عليها الدعوى كأنها لم تكن بالنسبة إليه بأن حكم بصدء اختصاص المحكمة بنظر طلباته فهنا لا يصح أن أي تقرير حالة النيابة بالنسبة إلى الدعوى السومرية ولا يقتض شيئا بالنسبة إلى النيابة مما تدون بالتشكي التي كان قلدها المدعي بالحق المدني ورفع المدعي بالحق المدني دعواه

(١٨) إذا اضرت شخص بالتقم أمام المحكمة المدنية وأبكر التوقيع فلم تفتت المحكمة المدنية قهره لعدم اتخاذه الطريق القانوني وهو الوطن بالترديد وأصبح الحكم نهائيا فليس له الا طريق واحد وهو طريق التماس إعادة النظر ولا يتقبل منه أن يرفع دعوى بجنحة مباشرة بترديد السوء لأن في ذلك ساس كبير بقوة الشيء المحكوم به اذ انه يستلزم حيا اعتبار الحكم السابق صدوره في غير محله (منوف ١٣ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٨٨) .

(١٩) لا يتقبل ضد القاضي دعوى بخصوص أعماله وظرفته الا في الأحوال المنصوص عليها بالمادة ٦٥٤ من لوائح انكسامة بمباشرة القضاء فلا يتقبل من أحد الخصوم دعوى بجنحة مباشرة ضد القاضي بسببه انه قلله في حكمه ويجب الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ودعوى الجفصة مما لأدت الدعوى السومسية لانحزوك الا بالدعوى المدنية فاذا كانت الثانية غير مقبولة كانت الأولى غير مقبولة أيضا (مصر استئنافا ١٥ أبريل ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٤ ص ١٠٨) .

(٢٠) اذا رفعت دعوى مباشرة من شخص صفته وكبلا عن آخر لم يكن التوكيل الصادر له يتناول رفع هذه الدعوى فلا يمكن نظر الدعوى المدنية ولا الدعوى السومسية ولا يمكن اعتبار مجرد وجود النيابة في الجلسة رضا الدعوى لأنه من المقررات قانونا أن السطوى لا ترفع الا باعلان قانون (فوس المركوبة ٢٤ مارس ١٩٠١ المجموعة ص ١١ ص ٢٠) .

(٢١) يجوز في جريمة الاكراه بالاريا القاشح الجنى عليه في مدة فروض دويبة أن يتم قسه مدنيا بغير بلويزوك قس الدعوى السومسية لأن القانون انكسام يسيله الجبرية لم يعمم الأغذ بالقاعدة العامة المقررة في قانون تحقيق الجنايات من أن لكل من لحقه ضررون من جهة أن يتم قسه مدنيا مدنيا في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية (المصودة استئنافا ١١ مارس ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ص ٤٥٠) .

(٢٢) من المقررة حقيقة أنه يجب ان يكون هناك ارتباط سبي بين الجريمة والضرر الذي يحصله أمام المحكمة الجنائية وقدرية الاعتداد بل الاكراه برأ فاشن فلان القانون

الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية (الفض ٢٩ فوف ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٣ ص ٥٩) .

(١٥) اذا طعن المدين أمام المحكمة المدنية بالترديد في السوء الخاتم ضده وحكم برفض أدلة الترديد وصحة السوء فلا يمكنه بعد ذلك أن يرفع دعوى مباشرة أمام محكمة الجفص ويجب مبلغ تويض مواز لما حكم به عليه بموجب السوء المذكور لأن حكم المحكمة المدنية قد حاز قوة الشيء المحكوم به ولا يمكن ان يصفت طلبه بصفة تويض لينخلص من تقيبة الحكم المدني الذي كان خصا فيه لأنه من المقررات الأحكام القضائية الصادرة بهذا الشأن ان إحدى نتائج الشيء المحكوم فيه نهائيا من محكمة مدنية هي منع التمس الذي حكم في دعواه مدنيا من رفع دعواه مرة ثانية الى المحكمة الجنائية (الفض ١٣ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ١٦٧) .

(١٦) اذا حكم على شخص من المحكمة المدنية بمبلغ بقبضه ساء فلا يتقبل منه أن يرفع دعوى مباشرة أمام محكمة الجفص بترديد هذا السوء وطلب تويض من هذا الترديد لأن المدينين سبيما وبوضوعهما واحد اذ المسألة الحقيقية فيها هي مسوقة ما اذا كان يجب على المدين دفع قيمة السوء أم لا ولا يمكن له بعد ذلك أن يصف دعواه الجنائية بدعوى طلب تويضات ويتخلص من تقيبة حكم مدني نهائي صادوري دعوى كانت خصا فيها (مصر استئنافا ٥ ديسمبر ١٩١٥ الشرائع ص ٣ ص ٣٧٥) .

(١٧) اذا حكم على شخص من المحكمة المدنية بمبلغ بخصوص ساء فلا يجوز له بعد ذلك أن يرفع دعوى بجنحة مباشرة بترديد هذا السوء لأنه لا يوجد الا طريق واحد للطن في الأحكام القضائية وهو التماس إعادة النظر والمطالبة بتويضات بناء على ترديد السوء فيه ساس بقوة الشيء المحكوم به لأنه يستلزم حيا اعتبار الحكم السابق صدوره في غير محله وهو لم يرفع بطريق التماس والمادة ٢٣٩ بنديات لم تكن الا مؤيدة لمبدأ قوة الشيء المحكوم فيه مما ليس فيما يتعلق بتنفيذ الطريق الجنائي للعودة الى نزاع سبق الفصل فيه وبما ان الدعوى المدنية المرفوعة من المدين المدني غير مقبولة فلا يمكن ان تحرك بناء عليها الدعوى السومسية ويكون كلاما غير جائز القبول (منوف ٢٨ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٤٥) .

غير مباشرة بأن يرضها مباشرة الى محكمة الجلس والمحكمة بصفتها بأنها
بجثة ثم تحرك محكمة الجلس بعدم اختصاصها وتكون النيابة
مؤثرة بتقديم الدعوى لقاضي الاجالة (القرار في استئنافا
٢ ديسمبر ١٩١٨ المجلد ٢١ ص ١٧) .

(٢٥) اذا رفع المدعي المدعى الدعوى مباشرة وصككت
الرواية التي نسبها اليه في رتبة التكليف بالحضور، بحسب
وصفها والمادة المطروبة عليها بجانية فان الدعوى غير مقبولة
بناء على المراد ٥٢ ١٢٩ ١٥٧ بنائيات التي لا تحل
للمدعي المدعى حق تحريك الدعوى الا في المخالفات والجلس
قط وفي هذه الحالة تكون الدعوى مرفوعة من غير صاحب
الحق ويشترط التقرير بعدم قبولها أما القضاء بعدم الاختصاص
فيبعد عن السوابب يبعد عن روح القانون لأن الحكم بعدم
الاختصاص متى أصبح نهائيا يقيد النيابة العمومية برفع الدعوى
الى قاضي الاجالة (مادة ١٤٨ بنائيات مدله بقانون نمر ٧
سنة ١٩١٤) و يترتب على ذلك تحريك الدعوى العمومية
في الجانية من المدعي المدعى بالرواية وهذا مدله القانون
على المدعي المدعى (القرار في استئنافا ٢٢ ديسمبر
١٩١٨ المجلد ٢٠ ص ١٣٦) .

(٢٦) اذا رفع المدعي المدعى الدعوى مباشرة الى المحكمة
الجانية فانه يترتب على ذلك تحريك الدعوى العمومية ويكون
الحكمة الحسن في الحكم بالسقوبة ولو لم تطلب النيابة توقيعها
(القتض ٢٨ أغسطس ١٩١٩ المجلد ٢١ ص ٤٥ و بنية
المرافعة سنة ١٩٠٠ ن ١٥٠) .

(٢٧) اذا رفع المدعي المدعى الدعوى مباشرة فخصو
النيابة العمومية المأى أمام المحكمة لا يجعل الدعوى العمومية
غير مقبولة لأنها تحركت بدعى المدعي المدعى (القتض ٧ يناير
١٩٢٢ المجلد ٤ ص ٩٠٧) .

(٢٨) اذا حرك المدعي المدعى الدعوى العمومية أصبحت
المحكمة خصمة بظنها وللتفصيل فيها بالمرأة أو القوبة و بيان
انقضت النيابة العمومية أو لم تنضم للمدعى المدعى (القتض ٤
نوفمبر ١٩٢٢ المجلد ٤ ص ٣٢١) .

(٢٩) اذا رفع المدعي المدعى الدعوى مباشرة ثم لم يحضر
لا هو ولا المتهم يوم الجلسة لحكمت المحكمة ببراءة المتهم لعدم

مقابله على الاتحاد وكل فرض على حده لا عقاب عليه ولكن
كما رأى شوغرو وجعل شرح قانون العقوبات (ج ١ ص ٢١٦
حاشية ٣) اذا كانت الفروض المكتوبة بلعوبة الاتحاد وقت
من متهم وأخذ على شخص واحد فليس هناك من وجه لعدم
قبول الدعوى المدنية بالنيابة الدعوى الجنائية في هذه الحالة
بل يمكن القول أن كل فرض في ذاته إن هو الا بجزء من جريمة
الاتحاد لأنه أحد عناصرها ومرتبط بها ارتباطا لا يقبل
التجزئة فإذا لم يكن الضرر قد نشأ عن كل الجريمة فليس الأقل
يكون نشأ عن بعضها أى عن جزء منها ولذا يصح له الادعاء
مدنيا أمام المحكمة الجنائية (ديماط ٢٠ أغسطس ١٩١٧
المجلد ١٩ ص ٦٦ وتأييد من محكمة المصورة في ١١
مارس سنة ١٩١٨) .

(٢٣) نصت المادة ٥١ من قانون العقوبات القديس
على عدم قبول الدعوى المباشرة اذا طلب المدعي تخصيص
ما يحكم به من التعويض بلعوبة غير إلا أن هذا النص غير
موجود في القوانين المصرية ويدل عدم قله على أن التنازع
لم يرد التقييد به فلا مانع اذا في القانون المصري من قبول هذه
الدعوى ويدل على صحة هذا الاستنتاج أولا ان القوانين
الفرنساوية كان في الأصل خلوا من هذا القيد فكانت المحاكم
تقبل هذه الدعوى وثانيا أن هذا القيد لم يوضع الا على أترسالة
استثنائية وهي أن بعض المجرمين كانوا يصحسون نجيلا عن
المطالبة بالتعويض لأنفسهم وهم في حاجة اليهم من جهة أخرى
كانت المحاكم تنازع في تقدير التعويض الذي يخص به الجهات
الغريبة ولكن لا توجد هذه الحالة عندنا فلا داعي لتقييد
بالنص الفرنسي (مينا البصل ١٠ ديسمبر ١٩١٨ للشرائع ص ٩
ص ١٤٨) .

(٢٤) لما كان المدعي المدعى لا يحل تحريك الدعوى
العمومية الا في الجلس والمخالفات فقط فإذا رفع دعواه مباشرة
لمحكمة الجلس وظهر لها أن الرواية جناية وجب الحكم بعدم
قبول الدعوى لرضاها من غيرى صفة لا الحكم بعدم الاختصاص
خصوصا اذا لوحظ أن في الحكم بعدم الاختصاص كما رأيت
محكمة أول درجة الزاما لنيابة العمومية بتقديم الدعوى الى
قاضي الاجالة طبقا للمادة ١٨٩ بنائيات المدعى بقانون نمر ٧
سنة ١٩١٤ والا بلزاجين طيه في جناية تحريكها بلعوبة

قد نص على بعض القضايا المدنية التي تستدعي التهمة ولم يكن مقصود به منع نظر الدعوى المدنية على حدتها أمام محكمة الجلس بعد رفعها بطريق قانوني بديل جواز ذلك في الاستئناف والقض والایرام وما يؤيد ذلك أن القضاء جرى في فرنسا وواقعته العامة على قبول المرافعة من المدعى المدني في الأحكام الجنائية لعدم وجود نص صريح مانع كما هي الحال عندنا (تطبيق قانون مادة ١٨٧ بنسبات ترة ١٨) ولا يمكن القول بأن الدعوى المدنية تنتظر مستقلة عن الدعوى للسوية بل هي في حكم المظنونة معها في وقت واحد فإن المدعى بالحق المدني يستمر قائما أنه كان حاضرا من أول الجلسة لعدم جواز التمسك بالحكم الجنائي قبله وبين التفرقة بين حالة حضور المدعى المدني قبل انقضاء الجلسة وساعة تجديده دعواه المشطوبة بعد انقضائها لأن هذا رفع الدعوى من جديد ولا يكون إلا بإعلان جديد ورسوم جديدة وهل ذلك تكون دعواه غير مقبولة لأن سلطة القاضي الجنائي قد انتهت بهذا ما ذهبت إليه بمحكمة القضاء في حكمها الصادر في ٢٧ يولي ١٩١٧ المجموعة ص ٢٠ من ١٣ أما حضور التهم قبل انقضاء الجلسة فينبغي عليه بسقوط حكم الشطب ولا بعد ذلك معارضة في حكم جنائي ولا تجديد لدعوى مشطوبة لأن المرافعة والتجديد يكونان بالنسبة لحكم قائم ولا حكم ماثم وتربط على ذلك نظر الدعوى المدنية وسماع المرافعة المحقة فيها والحكم فيها دون التعرض لحكم البراءة (المتصورة استثنائيا ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٣ من ٤٩) .

(٣١) إذا رفع المدعى المدني دعواه مباشرة إلى المحكمة ولم يرسل أوراقه إلى النيابة قبل الجلسة بثلاثة أيام خلافا لنص المادة ٥٢ ج فلتبائة السوية الحق في طلب التأجيل لتضمير الدعوى ولكن ليس لها أن تطالب برفض الدعوى شكلا (لجنة المرافعة ١٩٠٨ ن ٣٠٨) .

ثبت التهمة ويثبت الدعوى المدنية فلا يجوز للمدعى المدني أن يحدد دعواه ثانيا أمام محكمة الجلس المذكورة لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى السوية فلا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية إلا إذا كانت الدعوى السوية لا تزال قائمة أمامها ولما قررت المادة ٢٨٢ بنسبات بدم جواز رفع الدعوى بالتضمينات الناشئة من جريمة أمام إحدى المحاكم في المراء الجنائية بعد سقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية وهذا يدل على أن الدعوى الجنائية متى تخرجت من سلطة المحكمة الابتدائية يصدر وحكم في موضوعها لا يجوز رفع دعوى من جديد أمامها عن نفس مضات المدنية وحكم الشطب هنا قد أطلق في وجه المدعى المدني باب التماس في الدعوى الجنائية ليس له بعده الاطرق أبواب المحاكم المدنية الفعالة بمقتضى (القض ٢٧ يولي ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ من ١٣) .

(٣٠) إذا لم يضر التهم ولا المدعى المدني فحكت المحكمة براءة التهم وشطب الدعوى المدنية ثم حضر المدعى المدني قبل نهاية الجلسة فإن حكم الشطب يسقط ويجب على المحكمة نظر الدعوى المدنية ولا يصح لها الحكم بدم الانعصاص بنظرها نظرا لفساد الحكم في الدعوى السوية لأنه ولو أن الدعوى المدنية تابعة للدعوى السوية ويجب نظرها معا والحكم فيها بحكم واحد إلا أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها إلا في حالة بدء الدعوى للاتصال بولاية القاضي الجنائي فإذا ما أصبح شخصا بنظر الدعوى المدنية رفعها بالفرق المقررة لها في قانون تحقيق الجنايات كان لا مانع بعد من اندماجها والسير وحدها في بعض الأحوال وكان واجبا على القاضي الفصل فيها كحالة استئناف المدعى المدني وحده أو طعه في الحكم بطريق القضاء والایرام ولا محل للاحتجاج بنسب قانون تحقيق الجنايات القاضي بأن المرافعة لا تلتزم من المدعى المدني لأن الفرض من هذا النص هو أنه ير أجل نظر الدعوى ومنع الطال وذلك ترى الشارع

٥٣ - يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يبين له محلا في البلدة السكان فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه إذا لم يكن مقيا فيها وأن لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه إليه على قلم كاتب المحكمة ويكون ذلك صحيحا .

٥٤ - يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جنابة أو جتمة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقم نفسه مدعيا بمحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة .

أما الأرواح والمخاوف والاحتمالات فلا تكفي لأن تكون أساسا للادعاء بحق مدعى أمام محكمة جنائية كما احتجفت على ذلك المحاكم في أحكامها وعلها القناتون في تفسيرهم ولم ينشئ من المبرورين منهم واحد من هذا (طعلا استئنافي ٤ مايو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٥٠).

(٩) التضمينات التي يجوز طلب الحكم بها من المحاكم الجزئية هي الناشئة عن الفعل المطلوب منها توقيع العقوبة من أجله لا الناشئة عن فعل صاحب له ولم يطلب الجزاء عليه كما يستفاد ذلك من نص المادة ٢٥٥ ر ٤ (٢٨٢ و ٥٤ جدي) سيما وأن تحويل المحاكم الجزئية حتى النظر في التضمينات المدنية هو من قبيل الاستثناء المحدد في القانون فلا يسوغ التوسع فيه فلا يجوز أن يتبداه إلى غيره فلا يميز للجنح عليه في دعوى الجزاء. مخيف أن يطلب التمسك بجنح الطرب الذي انتقوه وحصل الاعتناء بسبب منه لإلزام عن إطلاقه (مدعى الجزئية ٣٠ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ٢٣٠).

(١٠) لكل شخص حصل له ضرر من جنائية أنت يقيم نفسه مدعى مدنيا في الدعوى الجنائية على شرط أن يثبت الصفة التي يقيم بها إن كان المقيم يتكلمها فإذا كان يقيم أنه والد المقتول وجب إثبات ذلك بإحدى طرقه وإلا كان حكم المحكمة بدمج تهمته في عمله وليست المحكمة ملزمة أن توجب تضيعة جنائية مطروحة أمامها ومخالفة الحكم بناء على طلب مدعى كان له الوقت الكافي لأن يحضر مستداه فيها كما أن له أيضا أن يقيم دعواه إلى المحكمة المدنية (القبض ٢٢ نوفمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١٩٢).

(١١) متى ثبت أن المصلحة الملقى المدني هي أغت القنينة فهذه القنينة كافيّة لوجود صالح لرغى دعوى مدنية بصرف النظر عن كونها دأوة أم لا وبغلا من ذلك فإن من المقتز فانوتا أن جواز قبول دعوى المدني الذي يما يخص بالصالح هي مسألة يحكم فيها نهائيا قاضي الموضوع - راجع كتاب مدخل نمرة ١٠٥ (القبض ٢٤ مايو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢٥٦).

(١٢) من المقتز أن مسألة البعث في توفر الصالح أو بعبارة أخرى في حصول ضرر من عمله إلى المدعي المدني

(١) يكفي الحكم بالتعويضات وجود ضرر أدنى وقليل لا حاجة لإثبات أو بيان الضرر المادي (القبض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥٢).

(٢) يكفي الحكم بالتعويض إثبات وجود ضرر أدنى (القبض ١٤ يناير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ١٦٥).

(٣) البليغ كذا من شخص ما يحدث بهذا الشخص ضررا أدنيا يفتح سببا من حصول الفعل وهذا الضرر يكفي لحكم بتعويض احتياجي لإثبات أو بيان الضرر المادي (القبض ٢٥ مارس ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٥٦).

(٤) من المقتز قانونا أن الضرر الأدنى كاف لإنشئ عليه دعوى يطلب تعويض (مسودا جز أول ن ٣٣) فإذا قتل شخص في مضادة لملا كان لوالده الحق في مطالبة مصلحة المسكة الجديد بالتعويض (الاستئناف ١٧ مارس ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٣٠٣).

(٥) إذا ضرب شخص زوجه ضربا أقصوى إلى موتها قاتله يتسبب من قاتلها ضرر مادي وأدنى إلى وراثتها وكان هؤلاء يستحقون في ميراثها فرط ذلك فلا يستحقون تعويضاً نظير الضرر الذي أصابهم بفعل الجاني (الاستئناف ١٩ نوفمبر ١٩٠٣ الحقوق ص ١٩ ص ٣٤).

(٦) يقطع النظر عن تقدير مخالقة الحياة وتأثير الحزن الذي تتسببه الأم بسبب قتل ولدها لما لا ريب فيه أن الأم تفقد في شخص ولدها مهما كان عمره مضمنا ضللا أكيدا ومساعدة أدبية ومادية قد يفتق قهها بعد قليل من السنين وبناء عليه يقرم القاتل بالتعويض مهما كانت صفته ولو كان والده القتل المقتول (الاستئناف ٣١ مايو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٧٣).

(٧) إن صفة الوارث ليست بمفردها كافيّة للحكم بالتعويض بل اللازم هو إثبات وقوع الضرر المادي فإذا لم يثبت حصول ضرر مادي فوارث من قتل المورث فلا يستحق تعويضاً (الاستئناف ١٣ يناير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ٧٣).

(٨) لأجل عمول دعوى المدني بالحق المدني يجب أن يكون الضرر قد وقع بالفعل وليس منظر الحصول فقط بل لا بد وأن تكون أركانه قد تكونت وطعت مقاديره وأدائه وأثاره

التمم محفوظة بما له من الحق في عمل معارضة من الحكم) لجنة المرافعة ١٩١٠ ن ٣١١ ونشور بالمجموعة الرسمية من ١١ ص ٣٨٥ .

(١٧) أجازت المادة ٥٤ من تحقيق قانون الجنايات لكل من أذى حصول ضرره من جنائية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويدخل نفسه مدعيا بمغوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تم المرافعة والمرافعة تم متى تلقى بالحكم في الدعوى فلا يصح أن يدخل الشخص مدعيا مدنيا لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لأنه بذلك يجرم التهم من الانتفاع من إحدى درجتي التقاضي (مطلعا استئنافا ٢٣ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ س ١٧٦) .

(١٨) إذا لم يطالب المدعي المدعى بجفوفه إلا أمام الاستئناف وقبله المحكمة وحسب كان الحكم بالخطا بالقبية لهذه الحقوق مخالفة النظام تمام درجيات التهم من المرافعة أمام الدرجة الأولى فيما يختص بهذه الحقوق (التقاضي ٨ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٩ س ٢٠٩) .

(١٩) إن المادة ٤٤ بنات (٤) جديدة) أجازت لكل من أذى حصول ضرره من جنائية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقيم نفسه مدعيا بمغوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى تم المرافعة والمرافعة تمسبأرتها تمت متى أبدت النيابة طلباتها ودفع المصم من نفسه التهمة وصحت شهادة شهوده ثم أعلن رئيس الجلسة قفل باب المرافعة ورسد الحكم في القضية (راجع المادة ٢٠٥ بنات المحاكمة لادة ٢٠٤ جديد) ويجرد صدور الحكم في القضية بغير المرافعة قدمت سواء كان الحكم حضوريا أو غيابيا وإلى ذلك أن المادة ٢٥٩ من القانون الفرنسي تفسر بأنه يجب على من يقدم بحق مدعى أن يقدم طلباته قبل الحكم في القضية والا يكون عليه مرفوعا ومن جهة أخرى قاله وأن المرافعة ترة القضية الحالة التي كانت عليها أولا إلا أن البحث في القضية أن يكون منصرا في الطيات السابج إجابتها وليس من البذل مفاجأة الماواض بطيات أخرى من شأنها تجسم حاله من قبل النيابة أو من قبل مدعى بحق مدعى لأنه مع قفل الماواض من حكم مدعويه لا يصح بذلك التظلم نظرا لزيادة الغرابة المحكوم بها عليه خصوصا إذا كان المدعي المدعى سبق دخل في مبدأ الأمر

من مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع (التقاضي ٢ فبراير ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ س ٥٥) .

(١٣) ليس من أدبه التقاضي القول بأن المدعي المدني لم يكن ذا حصة لأن هذا أمر متعلق بالموضوع (التقاضي ١١ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ س ٢٠٤) .

(١٤) إذا أقامت النيابة دعوى جنحة على شخص لتبعية لأنه في ليلة الانتخاب مجلس المديرية كان أدب الرأسمال للذين لا صلة أموالهم له فيجوز لكل شخص يرى أنه حصل له ضرر الحق في دخوله مدعيا بحق مدعى بصرف النظر عما إذا كان وقع له ضرر حقيقة أو لم يقع لأن تحقيق وقوع الضرر من عدمه يرجع إلى البحث في الموضوع ولا يمتدح بأن هذه الجلسة من البحث الاستثنائية فلا يقبل فيها مدعى بحق مدعى لأن هذه الجلسة وإن جاءت عرضا في قانون الانتخاب إلا أن ذلك لم يضرها من كونها جنحة من البحث التي وضع لها الشارع عقوبة من نوع عقوبات البحث (أنبوط استئنافا ٧ أبريل ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ س ٢١٧) .

(١٥) إذا عرض التهم على المدعي المدني بالجلسة قية الصريح المطلوب والمصاريف فلا يقبل بعد ذلك في الدعوى لأن الدعوى المدنية والدعوى المدنية يتوليان ما من وقوع الجريمة الواحدة الأولى تصرف إلى توقيع العقاب والثانية إلى نحو يضطررون وقت عليه الجريمة فاللهو بأن مغلغلان في النتيجة ولو أنها تسامحتان في السبب وهما ذلك يخففان في مواضع ويتشابهان في مواضع فيما يختص بالتقيد القانوني ومن بعض مواضع الاختلاف أن الدعوى بالحق المدني يجوز له أن يتنازل عن دعوته ويتصلح مع التمسع والمصالح يكون من الجانبين وكما يجوز للدعي المدني أن يتنازل عن الدعوى يجوز التهم أن يرفعه طلباته لأنه لا حصة للدعي المدني إلا الحصول على التهم على عرض ما له من الضرر أو قال بأنه عه سابقية التهم فالخاتمة موكول عليه النيابة المدنية (المصورة الجزئية ٨ فبراير ١٩١٠ المجموعة ص ١١ س ٣٤٨) .

(١٦) للدعي المدني أن يقدم نفسه بجهة السلفة في الجلسة طبقا لادة ٤٤ بنات حتى ولو تريب التهم ولا يمكن الحكم بعدم قبوله بناء على أنه لم يعلن به التهم من قبل فإن حقوق

القانون متى وصل الى حد البلوغ الجنائي وذلك قربة مسجلة على فصل ماضي لا على تعامل أو تصرف قول كما في الثانية مما يوجب خصامته وليس عليه أو وصيه القربى الجنائي بخلاف الرشد المذنب وقد يعمل الشارع لكل منهما حداً وسكناً وما أن الدعوى العمومية هي أساس هذه المسؤولية والأصل فيها فاذا سمح توجيهها شخصياً للصغير باختياره أهل الحاكم الجنائية طبقاً للقانون مع كذلك توجيه الدعوى المدنية القربية عليها ليلحق هذه بذلك وتقررها فيها عملاً بقاعدة تتبع النوع للاصل والقانون صريح في تمييز الأخطاء بالحق المذنب القربى على جريمة بدون تمييز ولا استثناء وما دام الجنائي أهل الحاكم الجنائية فلا وجه لاستثناءه بخاصة وله أو وصيه مع مطالبته بالتعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية بسبب الحق من الحقوق المطالبة منه لأن هذه الحقوق من جهة أخرى مرفوعة وبكفولة بما يحصل الحاكم الجنائية من الضمانات وإذا كان الصغير يتبرع بحكم القانون الجنائي أهل لرفع الدعوى العمومية المرفوعة عليه وهي الأصل فلا أمل من احتجاره كذلك لرفع الدعوى المدنية المخضرة عنها والمرفوعة عليه معها وبناء على ذلك يبرز مشكلة الجنائيات أن تحكم على القاصر بالحقوق التي يتعرض لها من الجنائية التي ارتكبا بدون إقرار المدعى بالحقوق المدنية بإدخاله أو وصيه في الدعوى وقد سبق أن حكمت محكمة النقض والأحكام المصرية بما يؤيد هذا المبدأ بمحكمات الرقم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٠٧ (النقض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٨٥) .

(٢٤) لا فرق في قانون العقوبات فيما يتعلق بالدعوى العمومية والدعوى المدنية بين راشد وقاصر وليس هناك ما يوجب التباين أو التمييز المذنب أن يتخمس القاصر في شخص وصيه أو ولد أمره لأن القاصر يتبرع من الدفاع والحاكم كما ينبغي لحفاظته على حقوقه جنائياً كانت أو مدنية فاذا جاز الحكم أن تحكم القاصر جنائياً جاز أيضاً أن تحكم مدنياً لارتباط الكائن بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية (مصر استئنافاً ٢٣ مايو ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ٢١٦) .

(٢٥) الحاكم الجنائية المرفوعة لها تسمية ضد قاصر أو تعبر عنه أنه تحكم عليه بتصرفات المدعى الجنائي بدون ضرورة لإدخال الرضى أو التمسك في الدعوى (لجنة المراقبة ١٨٩٣ ٢٣٩٠) .

عليه الصفة ولما طلب منه دفع الأمانة تنازل وصحت شهادته بعد حلف اليمين وأبني عليها وعلى باقي التمسك بالحكم بالعقوبة قائم من المقتضى قانوناً أن من دخل في القضية بصفته مدعى يبقى مدعى متى تنازل ثانياً عن هذه الصفة لا يزيل منه الدخول في الدعوى مرة ثانية لأنه لا يصح أن يكون المتهم آفة في يد أغراض هذا المدعى - فالرؤى ويرتد باب تحقيق الجنائيات جز ٢٨ (دمشق ١٩ مايو ١٩٠٠ الحقوق ص ١٥ ص ١٤٧) .

(٢٦) إن المحاكمة تميز الدعوى إلى ما كانت عليه فالدعوى المدنية أن يدخل عليه الصفة عند نظر المحاكمة ويجب الفصل في دعواه ولو تأجلت الدعوى بإدخال المدعى بالحقوق المدنية ثم تختلف المرافعة في الجلسة التالية فإن تحققت هذا لا يقوم حالاً في الفصل في الدعوى المدنية بعد أن وفت في الوقت المناسب (كلر الشيخ ١٣ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ٨٤) .

(٢٧) سبق الحكم من محكمة النقض والأحكام بجواز الحكم شخصياً على القاصر بالتعرض الثاني من الجريمة التي ارتكبا بدون إقرار المدعى الجنائي بإدخاله أو وصيه في الدعوى الجنائية (النقض ١٩ مايو ١٩٠٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٥٩) .

(٢٨) يجوز للدعوى المدنية أن يطلب التعويض في وجه المصروع عليه بشرط أن يكون ملزماً بإدخال التمسك في الدعوى لأن المصروع عليه إذا كان كافياً لأن يدخل الدعوى العمومية التي هي الأصل يمكنه أن يدخل الدعوى المدنية التي هي فرع من الأولى ولأن المصروع عليه يصح في الحاكم الجنائية الضمانات المكافئة لحقوقه وبغلا من ذلك فإن القانون الجنائي لم يقض في مثل هذه الحالة بإدخال التمسك في المصروع عليه (النقض ٢٠ أغسطس ١٩٠٧ المجموعة الزمنية ص ٩ ص ١٨) .

(٢٩) يعمل الشارع في قانون العقوبات منذ الرشد والتبني يصح بلوغه محاكمة مرتكب الجريمة ومطالبته بالتعرض القربى عليه بدون تعييد ذلك بقيد ولا تطبيق توجيه التمسك ووقع المدعى على شرط وأن الأهلية في المراء الجنائية وما يشأ عنها من الحقوق المدنية هي غير الأهلية في المراء المدنية فالصغير مسرور الذات من ضده في الأولى وعما حكمه شخصياً بصحة حكم

تأزّل عن دعواه (علماً استئنافاً ٢٩ مايو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢٦٢).

(٣٠) لا يجوز التلذّذ بأن يدخل في الدعوى العمومية خصماً ثالثاً ليدافع عن حقوقه باحتياط مسوّلاً مدنياً عن أفعال خادمه إذا لم يكن هناك دعوى مدنية مرفوعة على الخادم. (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٢ الحاماة ص ٤ ص ٦٣٩).

(٣١) لم ينص قانون تحقيق الجنايات على جواز دخول المشورين من حقوق مدنية في الدعوى الجنائية ليدفعوا المسؤولية عن أقسامهم ولكن لم يحرم ذلك أيضاً ولما كان الحكم الجنائي يمتدّ بجهة في المنع وشخصاً على الأشخاص المشورين من حقوق مدنية فإذا حرم هؤلاء من الحقوق في الدعوى الجنائية والقطاع من التهم أصبحوا بعد الحكم على هذا التهم أمام مسؤولية الخلقهم ويكرهون بذلك حرموا من حق الدفاع عن أقسامهم برفق ذلك فقد نصت المادة ٢٩٥ من اقتراحات عليّه بمشور لغير المتداعين عن يمكن أن يسود فيه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى القامة أمام المحكمة ولم يرد ما يخالف ذلك في قانون تحقيق الجنايات وقد أخذت آراء الشراح والمحاكم على تقرير هذا المبدأ (كروم الإنجليزية ١٩ أبريل ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٣ ص ١١٠).

(٣٢) النص على قتل القتل هو من الضرر الذي خلق روية المكشور من قتل حياته التي كانت لهم منفعة في وجودها فالمشور منها من أزعجها وأما الضربات التي لم ينتج عنها القتل فلا يترب عليها حق الرقعة في المطالبة بتعويض لأنه لم ينجح منها ضررهم لأن ضررها قاصر على المضروب وليس لها أثر يشدّد إلى دونه فلا يحكم بالنص على إلا حل من ضرب الضرب التي أضفى إلى الموت وألحق بالوقرة ضرراً تقدم المصلحة التي كانت حاصلة لهم من موته حال حياته (أسولر الابتدائية ٢٤ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٤ ص ٥٠).

(٣٣) إذا أصيب الخادم بسبب شرب كلف له دون سيده أن يطلب التعويض من أسيده أو من يراه مسوّلاً عنه (الاستئناف ٢٠ فبراير ١٩٠٨ الاستقلال ص ٧ ص ٢٦٩).

(٣٤) يكفي القول بالشخص بصفة مدعى، متى أن يكون له فيه ضرر من فعل جائي سواء كان هذا الفعل وقع عليه مباشرة

(٢٩) لا تقبل الدعوى المدنية من المجرّم عليه القصاص إلا إذا رفعت من رعيه (الاستئناف ٤ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٣٥).

(٢٧) لا تقبل الدعوى المدنية من القاصر التي لم يثبت وشبهه إذا لم ترفع من الوصي عليه (الخص ٥ يناير ١٨٩٥ الحقوق ص ١١ ص ٢٥).

(٢٨) إن ما جاء بالمادة ٢١٧ وما يليها من قانون التجارة من منع إقامة الدعوى المتعلّقة بأموال المجلس إلا من وكلاء المداينين أو طعيم هو خاص بالحقوق المدنية مشروطة أو ثابتة وقد استندت المادة ٢١٩ الفقرة المتعلّقة بنفس المجلس وأجازت إقامتها من أو عليه ورثته من الميراث ٣٩٧ وما يليها جواز دخول أحد أرباب الدين مدعياً بحق مدني أمام محكمة الجنايات أو الجلس التي تمام على المجلس بئمة التليس أو التفسير بقاء القوانين التفسيرية عند تكلمهم على الميراث المتعلّقة بالتفليس عن قصير أو تكليس التي نصها كس الميراث السابقة من القانون المصري قالوا بجواز دخول أحد أرباب الدين مدعياً بحق مدني أمام محكمة الجنايات أو الجلس عند نظرها في الدعوى القامة على المجلس بالتفسير أو التليس وقد أبدت محكمة القضاء والإبرام ياريس هذا الرأي (الاستئناف ٢٢ فبراير ١٩٠٠ المجموعة ص ١ ص ٢٢٨).

(٢٩) المادة ٢١٩ من قانون التجارة تنص بأن الفقرة المتعلّقة بنفس المجلس يجوز إقامتها من أو عليه وبهذه الفقرة تشمل كل دعوى خاصة بشأنه أو باحتيائه وبهذه الصفة تشمل كل دعوى خاصة بفعل مما يوجب عليه القانون مهناً كان نوعه (راجع تعليقات دالوز ملحق من التفسير ن ٤٦٧) وبناء على يجوز لصاحب القرن أن يدفع دعوى مباشرة بالمادة ٢٩٦ حقوقاً مدنية من كان يشغل هذه بصفة يحصل لاستخلاص المبالغ التي حصلها ولا يمنع من قبول دعواه المدنية الحكم عليه بمدرضا بإشهاد إقصاه وأما فيما يتعلق بالدعوى العمومية فإن الداعي فيها قبل الحكم للملك كروم من المقتز أن المحكمة متى رفعت أمامها الدعوى العمومية بالطريقة القانونية يجب عليها أن تحكم لها ولا يمكنها أن تقتل عنها لأي سبب يحصل به دفعها بغير صفة الداعي أو الخلق المدني كما في حالة ما إذا

بلا تاام الأركان وذلك بالأنص في حالة ما اذا كان حق البائة في تحقيق جرمية من الجرائم فأنما يجوز عليها بما دون احتياج الى تبليها إياها من الجنى عليه (فستان جيل ج ٥ ص ٣٥٤) والوزر بتاريخ ٢٨ ٤٧٠ (وفي هذه الفوى كانت الجنى عليها في القتل) أخرجت بسبب القتل وذكر ذلك في استجوابها بمقرر الانذار (بى سوف استئنافا ٢ مارس ١٩٢٢ الحاماة ص ٢ ص ٣٩٢) .

(٣٧) إن طلب تعريض الضرر الناشئ عن فصل جنائ يجوز رفضه على وجه التهمة مع الفوى السموية أمام المحكمة الجنائية واذا كان طلب التعريض مبنيا على أسباب مدنية فليس من اختصاص المحكمة الجنائية أن تفصل فيه بل يجب أن يرغ الى المحكمة المدنية فاذا رفضت الفوى السموية بالمادة ٣٢٣ عطاوات والمحكمة رأت أن الأفعال التي وقعت تنحصر في كون التمييز وهم متأجرون انحصار على منازلة للوزير بقصد التأثير في تسليم الألمان الى يد نهاية مدة الانتظار وقد ترتب على ذلك أن الوزير تأخر عن زراة تلك الألمان وذلك تكون المسافة مدنية محضة وحسكت بالمرء فلا يجوز لها أن تحكم بالتعريض للوزير اذا كان دخل بصفة مدنى مدنى (القض ١٠ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ٢) .

(٣٨) عدم اختصاص محكمة الجنيح بنظر الفوى المدنية فيما للفوى السموية بناء على أن الذي عليه ليس متما ولا مسؤولا عن حقوق مدنية وإما الفوى مدنية محضة هو من النظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلب أحد الخصوم (سوهاج ٣ مارس ١٩٢١ الحاماة ص ٦ ص ٥١) .

٥٥ — يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرصوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم إن كان لها وجه .

(٣) حصول الصلح بين الدعى المتض والتهم وتنازل الأتزل عن دعواه المدنية لا يؤثر على الفوى السموية والمحكمة أن توضع العقاب على المتهم رغم أن هذا الصلح متى كانت أدلة الاتبات كافية وأركان التهمة متوفرة (لطفا استئنافا ١٤ يناير ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ٦٠) .

(٣) بما أن الفوى المدنية تحرك الفوى السموية ولو أن الفرض منها تعريض الضرر المحتمل ليس الا متى تحركت

أورفع على غيره وقاله ضرره فبقيل الشهد براءة ديون الفركة مدنيا مدنيا في تمة تدريس له الحق لأنه يزيد في ديون الحق ولوثبت حصه لوصب على المتعهد الوفاء به (الاستئناف ٢٧ سبتمبر ١٨٩٩ المجموعة ص ١ ص ٩٧) .

(٣٥) إن نص المادة ٥٤ جنائيات مطلق ولا يمتن أن يكون المدعى بالحقوق المدنية هو الشخص الذي وقت عليه الجنائية فعقب الفوى المدنية في جرمية أحابة عطا من سيد الجنى عليه مقابل ماله الذي كان مع الجنى عليه وتلف أرفقه بسبب الاصابة (التمشية ٦ مايو ١٩٢٥ المجموعة ص ٢٦ ص ١٦٥) .

(٣٦) إن طلب طلاء القانون متفقون على أنه اذا مات الجنى عليه (في جرمية تلف) بعد وقوع الجريمة فلا تحظر احوال من أحد أمرين اما أن يكون قد بلغ شكواه ضيا أرم يبلغ . وقالوا إنه في الحالة الأولى يكرت حق الجنى عليه قد تكون في التعريض وفي الحالة به لأنه قد أظهر رغبته في ذلك بالتبلغ واذا نأ توفى يقتل الحق الى الورى ويكون لم الادعاء إما بالطريق الذي أروأنا المحكمة الجنائية وقالوا في الحالة الثانية بفسد ذلك (تطبيق دافوز مادة ١ جنائيات ن ٨٣٨ و ٨٧٨ وما بعدها و ٨٨٢ والتسكية ج ١٤ ص ٣٥٩ ن ١٩٨ و ملخص بيارون ٣٦٦ فستان جيل ج ١ ن ٥٥٨ وماجان ج ١ ن ١٢٧) على أنه ليس من الضروري أن تكون الشكوى بشكل بلاغ مستقل يرغ من الجنى عليه بلغة الانحصار بل تعتبر أفعال الجنى عليه التي يفتيا على الحق المتخصص بإثباتها

(١) إن تنازل المدعى المتض عن دعواه لا تأثير له على الفوى السموية التي متى أقيمت لا توقف الا بنص صريح في القانون كما في دعوى الزنا وهذا النص لم يوجد في القانون المصري والموجود منه في القانون الفرنسي خاص بطلقة شخصية وفي المواد الجنائية تكون البرة بالقيدها بغير قياس ولا تميل (الاستئناف ٣٠ يناير ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٤٩) .

المتع القانون بشر المرافعات الثلاثة بما فذلك يجب أن يعطى له حق إيقاف هذه الدعوى وذلك يجب تطبيق الاشطاء الواردة بالمادة ٦٠ من قانون الصلحة القرضى سيما وأنه متى كان هناك أمن عام يمس المصلحة العامة فلا يوجد أى نص فى القانون المصرى يمنع النيابة من رفع دعوى عمومية جديدة على المتهم فإذا تنازل المدعى المتنى فى دعوى القتل عن دعواه ورجعت النيابة السوية للرأى الصلحة كان ذلك دليلاً على أنها لم ترقى الدعوى ما يمس المصلحة العامة ويستعين عدم جواز نظر الدعوى (القتل) نوفمبر ١٩٢٤ الحامدة ص ٥ ص ٢٠٠.

(٥) من المباحث المقررة أن القتل فى المراء القديمة يرتفع سب المرافعة ليس إلا ولا تأثير له على حق الحق الذى لا يزال موبوعاً ولا مانع يمنع المدعى بإحقى المتنى من التسك بهذا الحق أمام المحاكم المدنية لتسوية الضرر الذى أصيب فيه ولم يحصل فيه سلقاً أمام المحاكم الجنائية وقد اتفق علماء القانون على أنه متى كان تنازل المدعى المتنى عن الاستمرار فى دعواه أمام المحاكم الجنائية ناشطاً عن عدم مبرره ويجزى من دفع الرسوم المطلوبة منه ولم يد طبات فى الدعوى لله الحق فى أن يشجن إلى المحاكم المدنية المطالبة بمحقونه لأن المحاكم المدنية هى الأصل فى الانحصار (دسوق) ١٤ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ١١٣.

الدعوى السوية لا يكون ترك المدعى المتنى دعواه تأثيراً ما طياً ويجب على المحكة الفصل فيها ربحاً من تنازل المدعى المتنى حقاً لم تبد النيابة السوية طلباً فيها علماً بالواجب عليها ويجب الفصل فى التهمة لا الحكم بشطب القضية من الجدول (لغة المرافعة ٢٢ يناير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ١٢٩).

(٤) نصت المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنائيات القرضى على أن تنازل المدعى المتنى لا يترتب عليه إيقاف الدعوى السوية وقد أجازت المادة ٥٥ من قانون تحقيق الجنائيات المصرى المدعى المتنى أن يترك دعواه فى أى حالة كانت عليها الدعوى وذلك كرسماً من تأثير هذا التنازل وقد سار القضاء على اتباع المبدأ القرضى لأنه يميز وجود مصلحة للسير فى الدعوى السوية متى كانت البحرية بما يلقى ضرراً بالمصلحة العامة وقد نصت المادة ٦٠ من قانون الصلحة فى فرنسا الصادر فى ٢٩ يوليو ١٨٩١ استثناء لهذا المبدأ على أن دعوى القتل لا ترفع إلا بناء على شكوى من الموقوف فى حقه ويترتب على ذلك أن تنازله يسقط الدعوى السوية أيضاً ولا يوجد مثل هذا النص فى القانون المصرى ولكن بما أن القتل فى حق الأفراد هو من الأمور التى تسمم شخصياً ولا تهمل الحياة الاجتماعية ينزع علم ولم يلقى القتل فى حقه ضرراً من السير فى دعوى القتل بسبب ما ينشأ عنه من إعادة وتكرار نشر القتل ورحمان

٥٦ — يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات فى الأحوال التى تخفى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الأحكام المقررة فى الشريعة المذكورة إنما لا تقع هذه الأحكام إلا فى حق الأشخاص السارية عليهم .

(٢) لا يوجد ما يمنع المدعى المتنى من رفع دعوى تسوية عن جريمة كل بسبب الحكم بالعقوبة ولا محل القول مطلقاً بأن المقصود بالدعوى المذكورة الاخلال بالحقى الشرعى فضلاً عن ذلك إذا صح أن يكون القتاتين القين تسرى عليهم أحكام تلك الجريمة الحق فى طلب الدية فان المادة ٢١٦ حقوقات نصت على أن الدية لا تقبل بالعقوبة وذلك ما يثبت أيضاً أن لاتأق بين الحكم بالعقوبة والشمك بالدية (الاستئناف ١٦ أبريل ١٩١٢ المحقق ص ٢٧ ص ٢٨٥).

(١) إن ما جاء بالمادة ٤٧ جنائيات (٥٦ جديد) معه إذا كان الموقوف الدينية فحينئذ سيجد السيرة على حسب الأحكام المقررة فى الشريعة الاسلامية لأنها أحكام غرسية هناك وهذا لا يتفق على تطبيق القانون المتنى إذا كان الموقوف أمراً آخر وهو تسوية الضرر الذى لحق المدعى من جناية ارتكبها للمدعى عليه لفرق الراضع بين العاين ولا تفاقر تحقيق الجنائيات قد أجاز ذلك فى المادة ٤٤ ست (٥٦ جديد) (أسيرط الابتدائية ٢٤ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٤ ص ٥٠).

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

الباب الأول - في تعيين قاضي التحقيق

٥٧ - اذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التروير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في أي حالة كانت عليها الدعوى أن تخبر رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتدب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق .

٥٨ - متى أجليت الدعوى على هذا القاضي كان غرضها دون غيره مباشرة تحقيقها فانما كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية قد ابتدأ في إجراءات التحقيق كان للقاضي الحق في إطلاع ما يرى له غير مستوفى منها .

يبرز النيابة العمومية في مراد الجنب أن تحول التهم مباشرة على محكمة الجنب كما يبرز لما أن تطلب تحقيقها من قاضي التحقيق وهذا الجواز قد أطلقه القانون بالنسبة لجميع مواد الجنب وجميع المتهمين في سائر الأحوال التي يحصل علم النيابة فيها بوقوع الجنب

نظاينة أن تحول أحد المتهمين مباشرة على محكمة الجنب بعد أن تحول التهم الأخرى لها بأمر قاضي التحقيق (القض ٢٩ مايو ١٨٩٤ لقضاء ص ٢ ص ٢٢٦) .

٥٩ - يجوز للتهم في كل الأحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المستند إليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون .

٦٠ - على قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية .

إذا قرر قاضي التحقيق رفض الفسخ المرفوع من التهم بعدم الاختصاص نظرا لكان الجريمة قبل التهم هذا القرار سراحة ولم يطن فيه بالطرق المقررة له بالمادة ٥٥ من جابات (٦١ جديد) فلا يقبل منه اللعن في الاختصاص بأول دفعة أمام محكمة

ثاني درجة حيث إنه تقرر في أمر الإحالة الذي اكتسب قوة الأحكام النهائية من هذه الحيلة (القض ١٨ أبريل ١٨٩٦ لقضاء ص ٣ ص ٢٨٢) .

٦١ - يجوز المعارضة من جميع الخصوم في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من وقت إعلان الأمر المذكور .

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية إلى المحكمة الابتدائية متعلقة بمهمة أودة مشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة .

وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق .

٦٢ - اذا طلبت محكمة الاستئناف إقامة دعوى عمومية فيقوم بأداء وظائف قاضي التحقيق من تعيينه لذلك من أعضائها .

ويجوز لمن تعيينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن يتدب لاجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها .

الباب الثاني - في الأدلة والبراهين

٦٣ - يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كتابا يضى معه المحاضر ويحفظ الأوامر والأوراق .

الفصل الأول - في الأدلة المحسوسة

٦٤ - يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الحافى ومعرفة درجة الجناية .

٦٥ - اذا استلزم إثبات الحالة الاستمانة بطبيب أو أحد من أهل الثن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

٦٦ - اذا اقتضى الحال اجراء التحزى أو إثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضرية أو تجارب متكررة أو باى سبب آخر فيجب على القاضي المذكور أن يصدر أمرا بذلك تذكر فيه الأسباب وتبين أنواع إثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراى إثبات حالته أو تحقيقه .

٦٧ - يجب على الأطباء ورجال الفن أن يخلقوا بميثاق أمام قاضي التحقيق على إبداء رأيهم بحسب اللغة ويقدموا تقريرا بالكتابة توضع عليه امضاءهم ويرفق بأوراق التحقيق لاختباره على حسب الاقتضاء .

- ٦٨ - يجب على قاضي التحقيق أن يجمع كافة البراهين التي تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هي بينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة .
- ٦٩ - ويسوغ أيضا لقاضي التحقيق أن ينتقل الى الأماكن الأخرى التي يطلب على ظنه إخفاء شيء فيها مما ذكر في المادة السابقة .

٧٠ - يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبني عليها .

٧١ - اذا لزم إجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق أن يكلف أحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش والأعمال المذكورة في مادتي ٦٨ و ٦٩ أما اذا كانت الجهة المقتضى إجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فلقاضي التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الأعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكور اذا اقتضى الحال ذلك أن يتدب لإجراء التفتيش أحد مأموري الضبطية القضائية .

٧٢ - الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التروير والاقرار بصحتها تنبع أيضا في التحقيقات الجنائية .

الفصل الثاني - في الاثبات بالينة

- ٧٣ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجنائية وأحوالها وإسنادها لاتهم أو براعة ساحتها منها أو يتوصل بها الى اثبات ذلك .
- ٧٤ - الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه .
- ويجوز للقاضي المذكور في كل الأحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور .

٧٥ - يجب على قاضى التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده .

ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية .

٧٦ - ومع ذلك اذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتحين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضى التحقيق إنما يجب على القاضى المذكور فى كل الأحوال أن يشرع فى سماع شهادة الشهود وفى التحقيق فى أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام .

٧٧ - اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضى التحقيق أن يطلب من كلفهم بالحضور منهما بيان الأسئلة التى يراد توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب ولتخص المارضة فى ذلك الأمر فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المارضة المذكورة الى المحكمة الابتدائية فى أودة المشورة .

٧٨ - تسمع شهادة كل واحد من الشهود على اخراجه بغير حضور الباقي لكن يجوز مواجهة بعضهم ببعض الآخر بعد ذلك .

ويكون سماع الشهادة على وجه العموم فى جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق أن يأمر بإساعها فى جلسة سرية مراعاة لإحقاق الحق أو لإلأدب أو لظهور الحقيقة .

٧٩ - يجب على الشهود أن يحلفوا بما على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره إنما يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجرئحه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

إن المادة ٧٣ جتايات (٧٩ جديد) التى مدون فيها أنه يجب على الشهود أن يحلفوا بما أمام قاضى التحقيق لم تقض بطلان الاجراءات بمجالة عدم حصول ذلك الحلف فلا يكون ذلك وجها للقضى (القضى ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ القضاء س ٢ ص ١٤٢) .

٨٠ - يجب على قاضى التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه ومنه وصنعتة ومحل سكنه .

٨١ - يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له أن يوجه إلى الشهود الأسئلة التي يرى له لزوم توجيهها إليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه .

ويحضر في الجلسة أيضا أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية .

إنه وإن كان يؤخذ من المادة ٧٥ بنائيات (٨١ جديد) مقرنة بالمادة ٨٢ (٨٨ جديد) أن سماع شهادة الشهود يجب مبدئيا أن يكون بحضور المتهم ولزم انتقال قاضي التحقيق من مركزه المتاد إلا أنه لا يوجد نص صريح من شأنه أن يقضي بيلاط الصقيقات بأكلها والأمر الصادر بناء على تلك

٨٢ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بنير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحقوق المدنية إذا رأى لزوما لذلك أنما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تنل في أثناء المرافعة إلا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية .

٨٣ - يكتب الكاتب المعلن مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بنير تحشيرين السطور وإن حصل شطب أو تخرج فيصتق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه وإلا فلا يعتبر ولا يعمل به .

٨٤ - يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها فإن امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الأحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها .

٨٥ - يجب على كل من دعي للحضور أمام قاضي التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرز إليه ولا يصدر القاضي المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكما انتائيا لا يستأنف بالزامة بدفع غرامة لا تزيد عن جنيه مصري ويكلف بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه فإن تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز إصدار أمر بضبطه وإحضاره .

٨٦ - الشاهد الذي تأخر عن الحضور أولا وحكم عليه بالغرامة تجوز إقائه منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية إذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضي التحقيق أعذارا مقبولة .

٨٧ - أنا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن الإجابة على الأسئلة التي يوجهها إليه قاضي التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضي بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها مصرية

أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوما في مواد الجنع ولا من شهرين في مواد الجنايات ويموز استئناف هذه الأحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف في قلم كاتب هذه المحكمة في المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الأشخاص المفعين من تأدية الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات .

٨٨ — اذا كان الشاهد مريضا أو له مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق أن يتوجه الى عمله لسمع شهادته ويجوز بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لم الحق في الحضور باضمهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء منهم ولم أيضا أن يوجهوا اليه الأسئلة التي يرى لم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في المواد السابقة إنما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون .

٨٩ — اذا كان الشاهد مقيا خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة المبينة في المادة السابقة وفي غيرها من الأحوال أن يوكل في سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بذاتها الشاهد المذكور .

٩٠ — فان كان الشاهد مقيا بذاترة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يتدب أحد ما وري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الأحوال تسمح بذلك .

٩١ — يجب على قاضي التحقيق في الأحوال التي يوكل فيها غيره في اجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يبين الاجراءات اللازم اجراؤها والوقائع التي يلزم استمهاد الشاهد عليها .

٩٢ — كافة القواعد والأصول المقررة قانونا فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تنطبق في المواد الجنائية إلا اذا وجد نص يخالف ذلك .

الباب الثالث

في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم

٩٣ - إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو إذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر من وقت تنفيذ الأمر المتقدم ذكره .

٩٤ - إذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجنائية أو الجريمة تستوجب العقاب بالحبس أو عقاباً أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن يصدر في الحال أو عقب ذلك أمراً بسجن المتهم ويجب عليه إذ ذلك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يدل أمر الضبط والإحضار بأمر بسجنه .

٩٥ - يلزم أن يكون الأمر بالضبط والإحضار محمى وغتوما من أصدده ومشملا على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الامكان ومشملا أيضا على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حاملا له من المضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخا .

٩٦ - إذا تندر إحضار المتهم فورا أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير إيداعه مؤقتا على مأمون من السجن منفردا عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك .

٩٧ - يجب إطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه وإحضاره عند تنفيذ هذا الأمر ويجب تسليم صورة منه ما لم يكن محبوسا احتياطيا على حسب ما هو مقرر في المادة السابقة وفي هذه الحالة تسلم الصورة الى مأمور السجن بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام .

٩٨ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالسجن في الأحوال التي تقتضى ذلك إلا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يسدى أقواله وطلباته بعد إطلاعه على التحقيق .

- ٩٩ - يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملا على البيانات التي يستعمل عليها الأمر بالضبط والإحضار ويثبت فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس .
- ١٠٠ - يجب إطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة للمأمور السجن بعد توقيمه على الأصل بالاستلام .
- ١٠١ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار أو أوامر السجن بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ما لم يؤشر عليها قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيرا جديدا مؤرخا .
- ١٠٢ - يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فلمتهم الحق في أن يتحدث مع المحامي عنه على أفراد .
- ١٠٣ - يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يصدر أمرا بالغاء أمر صدر منه لكن إذا كان الأمر المقصود إلغاؤه صادرا بسجن المتهم يجب على القاضي أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك .
- ١٠٤ - يجوز لثلاث في أي وقت شاء أن يطلب الإفراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب إلى قاضي التحقيق الذي يحكم فيه بناء على ما يبيده أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور .
- ولا يفرض عن المتهم إلا بعد أن يبين محاميه في الجهة الكائن بها مركز المحكة إن لم يكن مقبلا فيها وبعد تمهيد بان يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك .
- ١٠٥ - تجوز المعارضة في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الأخيرة من المادة ١٠٣ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٤ أمام المحكة الابتدائية متقدمة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر في تلك المعارضة .
- ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في فلم كتاب المحكة في ظرف أربع وعشرين ساعة ويتدنى هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الأمر من قاضي التحقيق أما بالنسبة للثلاث فيجوز من وقت إعلانه إليه .
- ١٠٦ - إذا رفض طلب الإفراج بناء على المعارضة أو بنى حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز لثلاث تجديد مرة ثانية غير أنه يسوغ لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بناء

على التماس المتهم أو من نقاه نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الأمر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وبناء على ما يديه بالكتابة .

١٠٧ - لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه .

١٠٨ - يجب حتما في مواد الجرح الافراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بمائة أيام إذا كان له عمل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

١٠٩ - وأما في الجنايات فالافراج مؤقتا ليس بواجب حتما لكن لقاضي التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان .

١١٠ - إذا صدر أمر بالافراج بالضمان فبلغ الضمان يقدره قاضي التحقيق أو تقتضيه المحكمة عند الحكم منها في الظلم من أمر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتي بتربيته :
(أولا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثانيا) المصاريف التي دفعها مجبلا المدعى بالحقوق المدنية .

(ثالثا) الفرامة .

وغير ذلك ينبغي أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الأمر أو الحكم يخصص لدفع ما يأتي على حسب تربيته :

(أولا) مصاريف تنفيذ الحكم غير الفرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة .

(ثانيا) الجزء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضي أو المحكمة .

المبلغ المدفوع من غير المتهم نظير الكفالة المقررة بالافراج
عن المتهم لا يحسب ملكا للمتهم بل يبق ملكا لهائه ويكون له استرداده إذا رقي المتهم بالشرط المقررة عليه وبناء عليه ليس
للمتهم الجزم الجز عليه (المبارين ٣١ أكتوبر ١٩٢٢
المجموعة ص ٢٤ من ١١٠) .

١١١ - إذا لم يشه التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وبحجبه وجب رفع الأمر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضي التحقيق أو على طلب المتهم .

وتقرر المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما إذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع إطالة مدة السجن الاحتياطي أو مع الافراج المؤقت. عن المتهم بالضمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعا .

١١٢ — اذا خرجت القضية من يد قاضى التحقيق رجع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية وهي تحكم في ذلك الطلب في اودة المشورة بعد سماع اقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر منها .

تكتسب الأحكام فيها قوة نهائية كالحكم بالبراءة أو الإدانة بل هو من الطرق الاستثنائية (أنظر عنوان الباب الذى ورد به الافراج) ويبروز للقاضى أن يأمر به بعد الاستدلال على أنه لا بد من ذلك (١٠٤ جديد) وهو بعد الأمر به بدليل ما جاء به المادة ١٠٢ (١٠٤ جديد) والفقرة الأخيرة من المادة ١٠٤ (١٠٦ جديد) وبدليل أن القاضي يجوز له بعد الافراج الوقت من المتهم أن يأمر بالقبض عليه اذا تيقنت الشبهة أو لم يحضر في المواعيد المقررة لتحقيق رابع المادة ١٠١ بنات (١٠٣ جديد) وإذا تقرر أن قاضى التحقيق له حق الافراج من المتهم بعد رفض طلب الافراج الأول فلا معنى لعدم جواز ذلك المحكمة التي لم تأمل الأول ما قاضى التحقيق من السلطة القضائية (نشان جلى بن ٥ ص ١٣٦ والمادة ١٠٢ و ١٠٨ و ١٠٥ و ١١٥ جديد) لا سيما اذا لم يوجد بالقانون ما يعرّم المتهم من جواز تجديد طلب الافراج أمامها (أودة مشورة مصر ٩ ديسمبر ١٩٠٠ المحبوبة ص ٢ ص ١٨٥) .

لا يوجد بالمادة ١٠٩ (١١٢ جديد) ولا غيرها ما يمنع من جواز تجديد الطلب أمام اودة المشورة وقد عولت المادة ١٠٢ (١٠٤ جديد) لهم حتى طلب الافراج في أى وقت شاء من قاضى التحقيق ونصت المادة ١٠٤ (١٠٦ جديد) على حق تجديد طلب الافراج أمام قاضى التحقيق ولو بعد الحكم فيه نهائيا كما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولا يمتنع على ذلك بما جاء في صدر المادة من أنه لا يجوز لهم تجديد الطلب مرة ثانية بعد رفض المعارضة بأودة المشورة اذا اقتضت من ذلك افعال باب الطعن على قرارات اودة المشورة وقاضى التحقيق والتظلم لسلة قضائية أخرى من ذلك درجة دليل أن نقد المعارضة مستعمل في هذه المادة وفي باب قاضى التحقيق على العموم بمعنى الاستئناف (رابع فئات جلى بن ٥ ص ١٣٩) وبيان المتهم من التظلم من قرارات قاضى التحقيق أو اودة المشورة لا يخرجه من الناحية الافراج عنه في كل وقت لأن الافراج ليس من الأمور أو الأشياء التي

١١٣ — اذا صدر أمر بالافراج عن المتهم ثم تيقنت دلائل الشبهة جاز في كل الأحوال إصدار أمر آخر بجلس المتهم المذكور ثانيا .

ويصدر الأمر بالجلس في هذه الحالة بعد سماع اقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضى التحقيق اذا من قاضى أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى .

١١٤ — اذا دعى المتهم بالطرق القانونية للضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الأحوال جاز إصدار أمر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية .

١١٥ — اذا أفرج عن متهم بجناية إفرجا مؤقتا يجب في كل الأحوال القبض عليه وسجنه بناء على الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق بإحالة على المحكمة الابتدائية الثانية .

الباب الرابع

في قفل التحقيق وفي الأوامر التي تصدر بعدم وجود وجه
لإقامة الدعوى وفي الاحالة

١١٦ — اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لاوجه لإقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم إن كان محبوساً وفي ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الأمر المذكور لقسم النيابة العمومية ويعلن للدعى بالحقوق المدنية المعارضة فيه أن أراد بالكيفية وفي المواعيد المقترنة لذلك بمادى ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون .

١١٧ — اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست إلا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالإفراج عنه إن كان محبوساً .

١١٨ — أما اذا رأى أن الواقعة تمت جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجناح وإذا كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير إبقاءه في السجن مؤقتاً أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك .

١١٩ — اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنائيات يحيل المتهم على محكمة الجنائيات .
١٢٠ — الأوامر التي تصدر من قاضى التحقيق بالاحالة على إحدى المحاكم يجب في جميع الأحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة .

١٢١ — على قاضى التحقيق أن يرسل الى النيابة العمومية الأمر الصادر بالاحالة وأوراق الدعوى والأوراق الدالة على الثبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الأمر المذكور وعلى الكاتب أن يخبره المتهم وإن وجد مدعى بحقوق مدنية فيعلن اليه أيضاً .

١٢٢ — ويجوز لأعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الأمر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم إرسال الأمر بالاحالة .

١٢٣ — اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما يقرر في الأمر الصادر بالاحالة .

١٢٤ - فإن حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الأمر الصادر بالإحالة وجب عليها أن تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة الأيام التالية ليلعاد المقرر في المادة ١٢٣ وصل المحكمة أن تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيا لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في أودة مشورتها بلون حضور أحد من الخصوم بناء على ما يسديه أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقسمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير إن قلما شيئا من ذلك .

١٢٥ - لا يسوغ للقاضي الذي حكم بأودة المشورة في المعارضة في أمر بالإحالة أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم في الموضوع .

١٢٦ - تعدم المعارضة بحمل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية متعقدة هيئة أودة مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك وإلا تحيل المتهم فوراً على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى .

١٢٧ - الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانيا فيا بعد في اتمام إجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لإظهار الحقيقة .

الفرائز والأدلة القوية التي لم تكن ظاهرة قبل قرار عدم الادانة فلا يمكن القول مع ظهور بطل هذه الأدلة للقاعدة أنها ليست من المحاضر ولا شهادة الشهود التي ذكرتها المادة وأنه بناء عليه لا يجوز تجديد التحقيق والسير في المعرى الدعوية (نفا استغنيا ٦ ماي ١٩٠١ للحقوق ص ١٦ من ١٥٣) .
أنظر الأحكام الواردة تحت المادة ٤٢

إن ذكر المادة ١٢٤ جنات (١٢٧ جديد) لأغراض الأدلة الجديدة غير حصري (فستان هيل ج ٢ ص ٦٢٥ ن ١٠٢٢) ويقتصر جازون (٦٧٢) وهو مسقول جدا لأن المادة لم تذكر الاضاف بعد الانتكاز ولم تذكر ظهور أثر الجنائية في جسم المتهم بعد خفاها كما في حالة تربة المرأة بالزنا وتظهر حلها أو ظهور الشيء الواقع عليه الجنائية بعد اخفائه أو غير ذلك من

الكتاب الثالث

في محاكم المواد الجنائية

الباب الأول

في محكمة المخالفات

١٢٨ — يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأفعال المتبعة قانونا مخالفات فإن لم يوجد فأمور من مأموري الضبطية القضائية يمين لذلك بأمر حال بناء على طلب ناظر الحفائية .

وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم بأداء وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأموري الضبطية القضائية يتدبه النائب العمومي .

١٢٩ — تحال القضايا على القاضي بأمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أوضة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .

لا يمكن النيابة العمومية التنازل عن المصوى العمومية بهـ
رخصها متى ولا مع حفظ الحق في رفضها فيما بهـ (بلعة المراقبة ١٩٠٧ و ١٢٥)

١٣٠ — يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالمقوبة .

(١) من المبادئ العمومية أن العقوبة شخصية ولا يمكن أن تصيب شخصاً بلاني ولا يمكن أن يخلص شخص كثر بالنيابة عنه فلا يمكن رفع المصوى العمومية على ناظر الوقف لأنه لم يتخذ في المهاد المحدد قرار المهدم الصادر من مصلحة التنظيم في ازالة

آيل للسقوط أنها تجري بنفسها ازالة الخطر بعد اعلان صاحب الشأن وتأخيرها من اجابة طلبها ثم مطالبه مدنيا بما صرف منها أمام جهة الانعصاص (الاستئناف ١٣ يونيو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٣٨٤) .

(٢) إن أحكام لوائح التنظيم هي من الأحكام التي تسمى على كافة الاعيان مهما كانت ملاكها يقطع النظر من جنسيتهم ومقتهم بجانب كانوا أوروباً أو افريقياً ماحقية أو مسلمة

خلال الجزء الأسفل من منزل تابع الوقف لأن اقامة المصوى عليه في غير محلها لأنه مدعى عليه بصفته قائم مقام شخص كثر وصحة التنظيم في هذه الحالة لما الحق عند حلول خطر في مكان

مدور الحكم عليهم لا تأثير له فان زوال الصفة التي كانت قائمة بارتكاب المخالفة وقت ارتكابها لا يترتب عليه زوال المخالفة أو العقوبة التي تترتب عليها أما الحكم بإزالة الأعمال فهو في الحقيقة عقوبة إدارية أكثر منها جنائية وعينية أكثر منها شخصية لا تنطبق لها إلا بالعين ولا يزل منها ولو تغير شخص مديرها كما هو حكم المبادئ القانونية التي تنص بأن كل حكم صحيح صادر بخصوص عقارتين هذا المقار إذا تغير مديره بل لو انتقلت ملكية ثلث المالك الأصل وهذه الملاحظات كما أنها تنطبق على مخالقات التنظيم فلها تسمى أيضا على غيرها كمخالفات الطرق السومية ومخالفات المحلات الخطرة والمخرفة بالصفة أو المخالفة لاسترخاخات الآلات البخارية وقد حكمت محكمة الاستئناف المختصة بصحة القرار القائمة على مدير أو مالك المحل المتعلق أو المالك لإزالة وأقرت بنص واضح بأن المراد من كلمة مالك أننا هو مدير المحل باسم المالك ويقوم مقامه كوكس مثلاً أو مدير شركة أو وكيل تهيئة أو حارس قضائي (لجنة المراقبة ٢٨ يناير ١٨٩٩ القضاء ص ٦٦٤)

(٣) في القرار التي ترع عن مخالقات الواجبات المشار إليها في المادة ٢٤٨قرة ثانية عقوبات يجب أن تشمل التكليف بالحضور من المادة المطلوبة من اللائحة طبقاً لقاعدة ١٣٠ جبايات (لجنة المراقبة ١٨٩١ ن ٢٧٦) .

١٣١ - يجوز للقاضي المخالفات في كل الأحوال بناء على طلب أحد الخصوم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بإجراء جميع الاثبات والتحقيقات المختصة التي تستلزم السرعة.

١٣٢ - إذا لم يحضر المصالح المكلف بالحضور ولم يرسل ويكلف عنه في اليوم المعين بورقة التكليف بمحكمة في حينه .

(٣) انت الدعوى المدنية تحرك الدعوى العمومية بمجرد رضا وهي ما تحركت لا يمكن إيقاعها لقيام الدعوى المدنية وبناء على ذلك إذا تطلب الدعوى المدنية يوم الجلسة فلا يجوز الحكم بطلب القضية على يجب على المالك أن تنظر الدعوى السومية أما الدعوى المدنية المقدمة من المصالح التي لم يحضر فترجع إلى أحكام المادة ١٢ في قانون المرافعات (قواريلو المراقبة ٢٥ ديسمبر ١٩٠٢ المجلد ص ٤ ص ١٠٧) :

وسواء كانت الأركان ملكاً أو عقاراً وقانون ترع الملكية يجوز ترع ملكيتها متى اقتضت المصلحة العمومية ذلك في باب أول يجب أن يجوز ترع ملكيتها ترعاً جزئياً مضمناً كما هو الحال في مسائل التنظيم وقد حكمت بعض المحاكم برفض الدعوى التي تنص بشأن مخالفة الواجبات التنظيم على نظار الأوتار أو وكلاء المواتر أو الشركات بحجة أن هؤلاء الأشخاص لا يرتكبون المخالفة بصفتهم الشخصية بل لصالح عين ليست لهم وإن الصفة المنوطة لقرن أو المواتر أو الشركات تنبع من جعلها المسؤولية الجنائية ولكن السير على هذا المبدأ مما يؤدي لعدم إجراء مقول لوائح التنظيم في الأحوال المذكورة وفي هذه النتيجة وسقط ما يمكن رفض هذا المبدأ ويان فساداً فان المناظر والقرارات المختصة بالتنظيم يكون إعلانها صحيحاً إذا حصل لشخص ظاهر الوقت أو وكيل الدائرة أو مدير الشركة متى كان الإعلان بهذه الطريقة قانونياً فذلك يكون الحال بالنسبة لما يترتب عليها ومن ثم إذا وقعت مخالفة من أحد أولئك الأشخاص يجب أن تكون أمانة الدعوى على انحصارهم أيضاً فانه لا يتصور أنه إذا ارتكب أحد المخالفة لا يمكن أن يحاكم عليها وهم مراتب كانوا لا يرتكبون المخالفة بصفتهم الشخصية إلا أن ذلك لا يترتب عليه خروجهم من القواعد العامة ورفع كل مسؤولية عنهم فان كل من يرتكب مخالفة يمسد قاعاً لها وسواءً منها أمام القانون مهما كانت أسباب ارتكابها ليسب ملك له أو لغيره وامكان عزل هؤلاء ومطاعهم بد

(١) إذا غاب المدعي الذي فلا يقبل من التهم طلب إبطال المرافعة منه لعدم اتباع مثل هذه الإجراءات في القضايا الجنائية أسوة بالدعوى المرفوعة أمام المحاكم المدنية بل يفضل في طلباته (الخص ٧ يناير ١٩٢٤ المجلد ص ٤ ص ٩٠٧) (٢) إن طلب التهم من المصالح التقدم من المدعي الذي ولو أنه مضى إلى الدعوى السومية إلا أنه دعوى مدنية مستقلة تسمى عليها أحكام قانون المرافعات المدنية وبناء على ترتيب على غياب المدعي الذي طلب دعواه طبقاً لنص المادة ١١٩ مراضات (لجنة المراقبة ١٩٠٠ ن ٣١٢) .

١٣٣ - تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز إعلان ذلك الحكم بملخص على الفونديج الذي يقرره ناظر الحاقنية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب إعلان تلك المعارضة للأدعي بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة.

وتعتبر المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض .

ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

حضوريا بالنسبة لمن لم يحضر إذا ظهر من محضر الجلسة أن المعارضة كانت تمت في الجلسة الأولى وأن قرار المحكمة باستمرار المعارضة بجلسة أخرى إنما كان لسد استبعاد القضاة لهم في الدعوى حالا وفي الحقيقة لم تحصل مراعاة هذا الأول . (القبض ١٩ مارس ١٩٠٤ المجموعة س هـ ص ٢١٠) .

(٤) إن الحكم الصادر من محكمة البتج لا يكون حضوريا بالنسبة للتم إلا إذا صدر طبق المرافعة أو في نهاية جلسة المرافعة التي حضرها المتهم أما إذا قررت المحكمة استمرار المرافعة بجلسة أخرى وأباحت للدعي المثني والمتهم بتقديم مذكرات وتقدم المدعي المدفون في الجلسة الأخرى لمذكرته وحضر فيها بعض المتهمين ودافعوا عن أنفسهم وتجنب البعض الآخر فلا يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة بالنسبة لتعيين الاغيايا لأن المحكمة لم تتقرر استمرار المرافعة لكونها لم تكن مستعدة للحكم في القضية بل لكونها رأت أن القضية تحتاج إلى دلائل ينشع المحكمة من خلالها ما يهديها إلى الفصل فيها (أسيرت استغاليا هـ جيبير ١٩٠٧ الحقوق ص ٢٣ ص ١٢٩) .

(٥) إن المهاد ١١٩ مرافعات ١٣٣ و ١٦٢ و ١٦٣ بنات لم ترق حضور المدعي عليه أو المعارض في الجلسة بساعة مئة بل بجلت مدة انعقاد الجلسة كلها ظرفا لحضورهم ويستنتج من ذلك بالبساطة أن لم يتم يحضرها ما دامت الجلسة مقفولة ويبدأ المحكمة وجوب دفاعهم ولو كانت قد حكمت في غيابهم وقد نصت على ذلك المادة ١٣٠ مرافعات مراعاة فيجب أن يصرى حكمها على القضايا الجنائية لأنه من المقرر أن قانون المرافعات هو القانون العام الذي يسهل ما قد يوجد من نقص في قانون تحقيق الجنائيات

(١) إنه وإن كانت المادة ١٢٠ مرافعات التي علم منها أن الأحكام تكون غيابية عنه انتهاء الجلسة لم تذكر في قانون تحقيق الجنائيات ولكنها تعلق أيضا على المواد الجنائية ولا فرق في ذلك بين الأحكام النهائية والأحكام التي تصدر غيابيا في المعارضة التي لها قيمة الأحكام الحضورية وأن قصد الشارع في هذه المادة هو الفرق بين التظلم عن الحضور وبين التظلم عن الحضور والتبرر المقصود بأنه إذا كان ذلك يخص بالأحكام النهائية القابلة للمعارضة فإن باب أول هي تطبيق على الأحكام الصادرة في غياب المتهم ولم تكن محلا للمعارضة فإذا لم يحضر المعارض في الجلسة وحكم بمحض المعارضة شكلا وتأيد الحكم النهائي وقبل انتهاء الجلسة حضر وطلب إعادة النظر في أمر المعارضة المرفوعة منه ويجب إجابة طلبه (القبض ٧ يناير ١٨٩٩ الحقوق ص ١٤ ص ١٠٥) .

(٢) إن جميع الأحكام الصادرة غيابيا لا اكتسب الأجل رفع الجلسة وهذا الجهد الذي نص عليه قانون المرافعات يصل به أيضا أمام المحاكم الجنائية ومن هذه الأحكام ما يصدر في المعارضة حالة غياب المتهم قائم وإن نص القانون على أنها ليست قابلة للمعارضة إلا أنه لا يمنع كونها في الحقيقة أحكاما غيابية وحيدة لا اكتسب ما دامت الجلسة مقفولة فإذا حضر المتهم بعد صدور الحكم في المعارضة في غيجه وطلب سحب هذا الحكم ونظر المعارضة وامتنت المحكمة عن ذلك كان حكمها باطلا (القبض ٣١ مارس ١٩٠٢ المجموعة س هـ ص ٩٤) .

(٣) إذا تجزأ استمرار المرافعة بجلسة ثانية ولم يحضر بعض المتهمين في هذه الجلسة فالحكم الذي يصدر يكون مع ذلك

له أن يرفع قضا عنه لأنه لا تأثير لهذا التعلل طيه (الغرض)
٢٩ أكتوبر ١٩١٣ للشرائح من ١ ص ٧٧ .

(٨) إن الحكم الموصوف خطأ بكونه حضوريا حالة
أنه في الحقيقة غايي لا يمكن اللعن فيه بطريق الممارسة أمام
قسط المحكمة التي أسدلته لأن طلاء القوانين انحقوا على أن
سلطة المحكمة في نظر القصرى تنهى بمسدورسها ولا يجوز
لها أن تغير الحكم بعد صدوره بحسبة اصلاح خطأها ولا يجوز
لها ذلك ولو برضا المتخاصمين بل أن هذا من اختصاص
الحاكم العليا وقانون المرافعات القرضسرى قرر هذه القناعة
ولم يستثن إلا حالة واحدة مؤمها عنها في مادة ٥٤١ من هذا
القانون ولم تذكر في قانون المرافعات المصرى فضلا عن كونها
لا تطبق على هذه الواقعة وقد اتبع قانون المرافعات المصرى
هذا المبدأ ولذا فإن مادة ٣٨٨ و ٣٨٩ منه أجازت للأخصام
أن يطعنوا أمام المحكمة العليا في الأحكام التالفة لوصف الحكم
إذا كان موصوفا بكونه ابتدائيا أو ابتدائيا وكان وصفه بذلك
في غير محله ولا يجوز للأخصام أن يطعنوا في هذه الحالة أمام
قسط المحكمة التي صدر منها الحكم قالت "كان الحكم موصوفا
بكونه حضوريا قائما لقناعة القرضسرى لا بكونه غايي
وطريق الممارسة أمام محكمة الاستئناف التي أسدلته له
(الاستئناف مدنى ٧ يناير ١٩٢٢ الحقوق ص ٧ من ٨٩) .

(٩) من المبادئ المقررة أن مواعيد الممارسة في أحكام
الجنح لا تجسئ إلا من يوم إعلان الحكم إلى التسم إعلانا
صحيا ولا يجوز قط اتخاذ طم التهم بالحكم التباين بدون إعلانه
مبدأ لحساب مواعيد الممارسة في الأحكام التباينية (يخصر
جلون ٦٢٣) إذ ورد به أن ميعاد الممارسة في الأحكام
التباينية لا يجوز حسابها في أية حالة من الأحوال إلا بعد
إعلان الحكم للتباين ورد به شمس هسله البارة ما معناه أنه
ما دام الحكم التباينى لم يطن إلى التهم المحكوم عليه فلا زال
حقه في الممارسة محفوظا ولو أبصر من قضا قسمة عملا يؤخذ
به التسلیم بما أشبل طيه الحكم (قنا استئنافا ٢٥ مارس
١٩٠١ المجردة ص ٣ من ٩٩) .

(١٠) إذا كان المحكوم طيه غاييا مريضا بالاستبالية
وكان المخزود طم الصريح للرضى بالخروج من الاستبالية قبل

رض هذه المحكمة عام ويشمل كل الأحكام الصادرة في الغيبة
موا كانت في الدعوى أو في الممارسة لتوفر طلة في المالتين
وهي تمكن الشخص من إبداء ططه قبل الحكم طيه وإن كان
القانون لبعض إجابات خاصة قد جرد بعض الأحكام التباينية
من بعض لوازمها لم يجوز فيها الممارسة إلا أن هذه الأحكام
لا زالت غايية ويجب أن تأخذ بالى أحكامها فالحكم الذى
يصدر في غيبة المارش قبل انخفاض الجلسة بإجبار الممارسة
كأنها لم تكن هو حكم غايي في الواقع وإنما اعتبر في حكم
الأحكام المحضورية من حيث أنه لا قبل الممارسة فقط بنس
صريح فإذا حضر المارش قبل انخفاض الجلسة ويجب محبة
ونظر الممارسة ولا يعتبر ذلك مساوية في الحكم المذكور وإنما
هو استعمال حق غوة القانون وهو صامع أوبه الطاع مادامت
الجلسة مقدرة فإذا رفضت المحكمة إعادة نظر القضية في هذه
الحالة واستأنف التهم ولم يتسك بطلان الحكم أمام محكمة
الاستئناف كان لهذه المحكمة أن تسك من نقلا قسما بالفاء
الحكم المستأنف وإعادة القضية لحكمة أول درجة لنظر موضوع
الممارسة لأن أحكام قانون تحقيق الجنایات من مسائل النظام
العام إلى يسمح المحكمة أن تفصل فيها من نقلا قسما ولو لم
يلغ بها التهمون (مصر استئنافا ٩ مايو ١٩١٥ المجردة
ص ١٧ من ٨٥) .

(٦) إذا حكمت المحكمة الاستئنافية في غيبة الدعوى
الذى يتأيد الحكم المستأنف للقاضى براءة التسم ورفض
دعوى الدعوى المدنى ولكنها وصفت الحكم بكونه حضوريا
فللدعوى المذكور الممارسة طيه كما وأن التعلل في وصف الحكم
لا تأثير فوه (مدولى نمرة ٧٧ مكررة) وبذا يكون الطعن
بطريق الغرض بناء على هذا القريب له غير أساس ويستين
رفضه (الغرض ٢١ يونيو ١٩١٣ المجردة ١٤
ص ٢٥٨) .

(٧) وصف الحكم خطأ بأنه حضورى مع أنه غايي
ليس سببا من أوجه الغرض لأن الحكم يعتبر حضوريا
أربا بما يجب الحقيقة التباينية في حضور الجلسة ولا مرة بوصف
الحكم لو كان خاطئا للحقيقة وعمل ذلك ظلمهم القاضى الحق
في عمل مساوية من الحكم ديم وصفه بأنه حضورى وليس

المذكور وأنه كان في استطاعته أن يسلم به فإن المعارضة تكونت بحسبة (القبض ٤ فبراير ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٣٠) .

(١٤) إن إعلان الحكم النهائي إلى النيابة ليس إعلاناً صحيحاً لما هو مقرر من الوجوب على المحافظ أو رئيس النيابة الذي يئن إليه الحكم أن يبحث من الشخص الصادر عليه هذا الحكم ويخبره بالأعلان فإذا لم يخبر به التمسك إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الذي يعتبر عملاً من أعمال التحقيق تكون الدعوى العمومية قد سقطت (القبض ٢٩ سبتمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٨٦) .

(١٥) إعلان الحكم النهائي إلى الحكومة عليه بمحله ثلاثة هو إعلان قانوني ويترتب عليه قرينة قانونية وهي أن دولة الأعلان قد تسلمت إلى ذات الشخص المعلن إليه الذي له فقط إذا دعت الحجة إلى ذلك أن يثبت علمه بالأعلان بسبب ظروف غير عادية وأما محكم محكمة القبض ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ القاضي بطلان الأعلان للنيابة فإنه خاص فقط بالشخص المعلن إليه الذي له محل إقامة معلوم ويجب في هذه الحالة اتباع قواعد خاصة وإذا تقرر بأن القاطنة المنصوص عليها بالمادة ٣٢٩ مرافعات "وهي أن المعارضة تقبل في الأسكام النهائية إلى الوقت الذي علم فيه الغائب بتخليها" إنما يجب تطبيقها في كل حالة حتى في حالة الأعلان إلى محل المعلن اليه فينتج عن ذلك حرمان إبطال مفعول المادتين ١٣٣ و ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات وعليه يبتدىء مباد المعارضة من التاريخ الذي أعلن فيه الحكم النهائي لتلازم التمسك بمنزله (القبض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ص ٨) .

(١٦) إن القواعد المستمدة من قانون المرافعات لأعلان الأوراق تتبع أيضاً في المرافعات الجنائية إلا إذا نص صريحاً بقانون تحقيق الجنايات بما يخالفها رباء. فذلك فإن إعلان الحكم النهائي إلى زوجة المعلن اليه مسموح هو إعلان صحيح لأن قانون تحقيق الجنايات لم يقرر قاعدة خاصة من هذه النقط ومن جهة أخرى فإن المادة ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات تخصص صراحة بقبول المعارضة في طرف الثلاثة الأيام التالية لإعلان الحكم النهائي للمادة ٣٢٩ من قانون المرافعات لا تنطبق إذا لأن قانون تحقيق الجنايات لا خالفها بتخليه

تمام شغلهم بخشية انتشار الأمراض وحفظ النظام العام فإن هذا يمتد من الواقع المادية القهرية ولا يقتضي مباد المعارضة إلا من يوم خروج التهم من الاستبالة (باب الشرعية المركزية ٩ يناير ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١١٧) .

(١٧) إذا كانت أعلام الكتاب مخلوعة ضد آخر مباد لقبول المعارضة فينتج أجلها لساعة فتح أعلام المحكمة (مصر استئنافاً ١٢ فبراير ١٩٠٧ الاستقلال ص ٥ ص ٤٤٨) .

(١٨) إن إعلان الحكم النهائي إلى النيابة هو إحصاء صورة من الحكم عليه حتى يتم طلباً رسمياً بما لا يتعدى به ويظل منه إذا شاء وبقاءه على ذلك يترتب أن يكون الأعلان للشخص المحكوم عليه حتى يأتي بالقائمة المطلوبة فإذا كان غائباً عن محل إقامته أو ليس معلوماً له محل وجب التسليم بمقتضى قانون المرافعات الذي يقضى بتسليم الصورة لمن هو ما كان مسموحاً أو الجلبه أو الثانية على حسب الأحوال ويجب على حاكم إليه أو النيابة أن تبحث في هذه الحالة من الشخص المراد إعلانه ويبلغ الأعلان إليه وإن لم يفعل فليس من العدل أن يشرأمله بالحكم عليه وذلك جاء بقانون المرافعات بأن من يحكم عليه فيجب أن يمارس في ذلك الحكم إلا أن يعلم بتفصيله ولا شك في وجوب اتباع هذا النص أيضاً في الأمور الجنائية فالتسليم الذي أوجب وضعه في الأمور المدنية موجود أيضاً فيها وهو حفظ النظام الذي من أهم أركانه أنه لا يمكن انتهابها على أحد إلا بعد تمكن من اطلاع من نفسه وعليه فإذا أعلن الحكم للنيابة كان حق المحكوم عليه محفوظاً في أن يمارس فيه إلى وقت تنفيذه (القبض ٦ أكتوبر ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ٢٦) .

(١٩) جاء بالمادة ٣٢٩ مرافعات انتب المعارضة في الأحكام الصادرة في القضية بتحويل إلى الوقت الذي علم فيه الغائب بتخليها أي إلى سنة الوقت الذي علم بمحكم عليه ولا يمتد مع وجود هذه القاطنة في الحدود المدنية والجنائية أن الذي حكم عليه بجنايا يسقط حقه من المعارضة متى لم يسلم بصدر الحكم عليه فإذا أعلن الحكم للنيابة في حالة عدم الاعتداء إلى محل إقامته ومارس فيه التهم بعد مضي أكثر من ثلاثة أيام من هذا الإعلان ولم توجد قرينة تدل على أنه علم بالحكم

مياداً عاماً المعارضة) (القبض ٦ مارس ١٩١٥ المجهزة
س ١٦ ص ١٤١) .

(١٧) إن اعلان الأحكام التباينة في المواد الجنائية
لا يعتبر قانونياً إلا إذا حصل للشخص المحكوم عليه أو أوال عليه
الأصل كما هي فاعلة اعلان الحكم التبايني في المواد المدنية التي
يجب تطبيقها في مواد الجنائيات لعدم وجود نص في قانون
تحقيق الجنائيات يخص بهذه الحالة وقد أيدت هذه المحكمة
البداً في بعض الأحكام التي أصدرتها وكذلك محكمة القضاء
والإبرام وبذلك يكون الإعلان التبايني باطلاً وما ترتب عليه
من الإجراءات يكون لاغياً (الاستئناف ٢٤ مارس ١٨٩٧
المفروق ص ١٣ ص ٢٣١) .

(١٨) من القواعد العامة أن يبرح الأحكام قانونت
المرافعات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية عند خلق قانون تحقيق
الجنائيات من نص يتألفها وقانون المرافعات أوجب أن تعلن
الأحكام التباينية للشخص المحكوم عليه أو له الأصل (مادة
٣٢٩ و ٣٣٠ مافسات) وبناء على ذلك لا يكون اعلان
الحكم التبايني صحيحاً لبريان مياد المعارضة في المسائل الجنائية
الا من تاريخ الاعلان بأحدى الطرفين المدعورين سابقاً
ولا يمكن الارتكان على ما ورد بالقدر التامسة من المادة ٨
مرافعات لأن هذا النص خاص باعلان الأوراق على وجه
الصوم أما المادة ٣٣٠ فانها خاصة باعلان الأحكام على
وجه الخصوص والقاعدة أن الأحكام العامة لا تنطبق إلا على ما
يود بشأنه نص مخصوص واعلان الأحكام التباينية التباينة
المسوية فضلاً عن كونه غير قانوني فإنه يجرم المتهم من حق
منه له القانون صريحاً وهو حق المعارضة إذ لا يتأتى له العلم
بما يجريه النيابة في داخلها وبذلك أوجب القانون للقرضاى
أن يكون اعلان الحكم للشخص المتهم وقيل أن يوضع هذا
النص في القانون للقرضاى كانت الحكم للقرضاى لا تعتبر
الاعلان الحاصل لتبر شخص المتهم لبريان مدة المعارضة اذا
لم يعلم المتهم بذلك عملاً بقواعدهم والاصناف (الاستئناف
٨ نوفمبر ١٨٩٧ المفروق ص ١٣ ص ١٣٧) .

الحكم التباينة لأنت من القواعد المقررة قانوناً إن كل مسألة
تخص إجراءات قانونية هي واطعة تحت سلطة قانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية ما لم يمكن هناك نص قانوني ينوئها
بنوع خصوصى وفي حالة عدم وجود نص خصوصى من
الإجراءات الواجب اتباعها في أمر معين يجب الرجوع الى
قانون المرافعات ويحتفظ يكون مجموع قانون تحقيق الجنائيات
يكون نصاً استثنائياً وقد أورد الشارع إجراءات خصوصية
عن المسائل الجنائية نظراً لأهميتها ولاختلافات الموجودة
بينها وبين المسائل المدنية وأما قانون المرافعات هو دائماً
القاعدة وقانون تحقيق الجنائيات الاستثناء في حالة عدم وجود
نص في قانون تحقيق الجنائيات أو في حالة وجود نص فيه
غير صريح يجب تيمناً لذلك النص أو لتفسير ذلك النص يحتفظ
الرجوع الى قانون المرافعات وقانون تحقيق الجنائيات لم يبين
الإجراءات الواجب اتباعها في اعلان الأحكام عند عدم
وجود التهم فوجب اتباع ما نصت عليه المادة ٨ من قانون
المرافعات ولذلك يكون الاعلان صحيحاً وبناء عليه لما كانت
النيابة استأنفت الحكم التبايني قدس حكمت المحكمة بقبول
الاستئناف شكلاً وقررت بصحة اعلان الحكم التبايني التباينة
وكلفت النيابة باعلان التهم بالحضور أمام المحكمة لظفر الموضوع
(الاستئناف ٦ برني ١٩٠٠ المجهزة ص ٣ ص ١٢) .

(٢٠) لا يمكن اعلان الحكم التبايني التباينة بل لا بد من
اعلام التهم شخصياً ويكون له الحق في المعارضة فيه متى أعلن اليه
(الاستئناف ٢٦ يوليو ١٩٠٤ المجهزة ص ٦ ص ٨٨) .

(٢١) إن الاعلان يكون للشخص المحكوم عليه أو له
فإذا صار اعلان الحكم التبايني الى محل المحكوم عليه وتسلم
لأخيه القانونى منه في محل ومعرفة واحدة لنيابة ورفضت كان
الاعلان أصولياً حسب القانون ويكون مبدأ المبدأ المعارضة
التي تكون باطلة شكلاً اذا رفضت بعد ثلاثة أيام من هذا
التاريخ (القرارين استثنائياً ١٤ نوفمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦
ص ١٥٧) .

(٢٢) لم يشتمل قانون تحقيق الجنائيات على نص
خصوصى في موضوع اعلان وتسلم الأوراق وفي هذه الحالة
يجب الرجوع الى الأصول المقررة في قانون المرافعات وقد

(١٩) اذا بحثت النيابة المسوية على محكوم عليه فيما
لم يجده بأن أطلقه بالحكم في جلة بلاد فلم يجده ثم كتبت
المديرية بالترشف فلم يرسل النمر الى شيء جازم اعلان

جلسة بعد مضي يوم كامل خلاف مساقعة الطريق اذ لا يتأتى توقيع عقوبة قانونية على المتهم قبل ذلك المبدأ فإذا عارض المتهم في يوم السبت الساعة ١١ أفرنكي صباحاً وأعلن بجلسته الأحد الساعة ٩ أفرنكي صباحاً كان الحكم الذي يصدر عليه بالجللة لاغياً ويجب نقضه (القبض ٢٣ مارس ١٩٠١ المجموعة ص ٢ ص ٢٤٥) .

(٢٥) إذا ثبت أن المتهم المارض كانت موجوداً بالسجن وبأنه طبعاً لم يتمكن الحضور شخصياً طبقاً للمادة ١٥٧ بنمايات (١٦١ جديد) فإن الحكم برفض الممارسة واختيارها كأن لم تكن في أحوال كماله وبدونها مهما مبالغاً في الإجراءات (القبض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٢٧) .

(٢٦) إذا حكمت المحكمة الاستثنائية غيابياً بأحد الحكم المتنافس فاضر المتهم في حكمها ولكن لم يصدر أمام المحكمة في الممارسة لأنه كان محموراً ولم يتمكن بذلك من الدفع من نفسه فحكمت المحكمة باختيار الممارسة كأنها لم تكن فإن هذا الحكم يكون باطلاً (القبض أول ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ٣٥) .

(٢٧) يستمر سبياً للقبض (كما قضت بذلك هذه المحكمة في أول ديسمبر ١٩٠٩) يجوز التهم بيبس جبهه من الحضور في جلسة الممارسة المرفوعة من مثله حكم استثنائي صادر عليه غيابياً والحكم بناء على ذلك باختيار ممارسته كأنها لم تكن . فإن القناعة العامة التي اشعلت عليها المادة ١٣٣ بنمايات يجب تفسيرها بتمام معاً يمكن نصباً مطلقاً حتى لا يحصل تطبيقها عند ما يكون تحققت الممارسة لسبب ضروري ال ارادته بل إلى استعانة مادية كهدم ترسيم المسجون مثلا بواسطة ذوى الشأن إلى المحكمة المخفوفة بها ممارسته كما قضت بذلك بعلية الحال المبادئ القانونية العامة لا سيما من الدفاع الشرعي فالحكم باختيار الممارسة كأنها لم تكن في هذه الحالة يكون مستثنى عن بطلان يومه مرتب على الاخلال بحق الدفاع اخلالاً تاماً (القبض ٢٩ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ٢٥ والقبض ٢ ديسمبر ١٩٢٤ القضائية نمرة ٤٣ ص ٢٢ تنائية) .

قضى هذا القانون بالمادة ٦ منه أنه يجب تسليم الأوراق المقتضى إعلانها لنفس التهم أو دفعه وورد بالمادة ٧ أنه إذا توجه المحضر إلى محل التهم ولم يجد خادمه ولا أحد من أفرادها ساكتاً معه فيسمل الصورة على حسب الأصول إما لحاكم البلد وإما للاشخاص المذكورين بالمادة المذكورة ولا عمل إلاخذ بالفترة الثالثة من المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنابات للفرنساي التي قضت بأنه في حالة عدم إعلان الحكم التباين إلى نفس الشخص المحكوم عليه أدى حالة عدم ثبوت كون المحكوم عليه علم بالحكم التباين ملأ صحفاً في حق في العلم في هذا الحكم بطريق الممارسة لفظة سقوط العقوبة المقتضى بها في ذلك الحكم لأن القانون الأصل صريحاً إضافة هذه الفقرة بالقانون للفرنساي فاقفل الشارع الأهل لها يدل بلا شك على عدم العمل عليها واتباع القواعد السوسمية بقانون المرافعات وعليه تسليم الإعلان لتقدم التهم في غيابه صحيح ويكون مبدأ لمرئان مدة الممارسة (قضا استثنائية ٣٠ يونيو ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ ص ١٧٣) .

(٢٨) إنه وإن كان الأمر السال الصادر في ٩ فبراير ١٩٠١ نص في المادة الأولى من عل أن إعلان المسجونين يكون بواسطة مأمور السجن وبالمادة الثانية أتب الأوراق الملقة تسليم صورتها لمأمور الذي عليه أن يقرر بالاستسلام على الأصل إلا أنه يجب على المأمور أن يعلم الصورة المذكورة في نفس اليوم الذي استلمها فيه إلى المعلن إليه لتحتفظه المراجعين بأكملها لأنها وضعت قائمته لأقامة الأمور فإذا لم تسلم الصورة التهم في نفس اليوم الذي أعلنت فيه الأمور فلا يكون هذا اليوم مبدأ لمرئان مباد الممارسة وإذا لم يترفع بالقبض اليوم الذي تسلمت فيه التهم وجب الأخذ باليوم الذي يئنه هو (أصوات الجزئية ١٥ يوليو ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ١٨) .

(٢٩) قضت المادة ١٣٠ من قانون تحقيق الجنابات (١٣٣ جديد) على أنه في حالة تقديم ممارسة عن الحكم التباين يصير تكليف التهم بالحضور لأقرب جلسة ولأجل تفسير ذلك النص يجب مقارنته مع المادة ١٢٧ و ١٣٠ بنمايات التي قضت بأن ورقة التكليف بالحضور لجلسة يجب إعلانها في الأصل قبل الجلسة يوم كامل خلاف مساقعة الطريق فعل ذلك تكون أقرب بجلسة تكليف التهم بالحضور في أول

(٢٨) إذا ثبت أن المعارض كان مجبراً وطلب الحضور أمام المحكمة الواقعة في المعارضة المرفوعة ولم يمكن من ذلك وصدر الحكم بإحبار المعارضة كأنها لم تكن كانت الإبرامات باطلة والحكم الذي تلاها باطلاً (القضض ٢ ديسمبر ١٩٢٤ الحاماة ص ٥ ص ٥٠٧) .

(٢٩) إن المادة ١٦٣ تحيل على المادة ١٣٣ جنائيات وبناء عليها فإن المعارضة تستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها أو في أول جلسة يمكن تكليف التهم بالحضور فيها وتعتبر المعارضة كأنها لم تكن إذا لم يحضر المعارض وانتهت من ذلك هو عدم حضور المعارض إلى أول جلسة ولا يصح إطلاق عدم الحضور في هذه الحالة إلى أية جلسة من جلسات المعارضة لأن نص المادة ١٣٣ مرتبط بضمان عدم الحضور المذكور بما يتعلق بالجلسة الأولى التي قضت المادة بخديدها لنظر المعارضة وهي أقرب جلسة كما يفهم ذلك من سياق المادة نفسها ويؤيد من ذلك ظلالاً أن الحكم بإحبار المعارضة كان لم تكن إلا تكون إلا مع تخلف المعارض من الحضور حيث القضية باقية على حالها لم يعلأ عليها شيء من التغير ولم يبرجدها إلى التهم أي دفاع يدعى التهمة فكل ما على المحكمة في هذه الحالة صرف النظر عن هذه المعارضة وإحبارها مع عدم الجدي ولكن إذا حضر المعارض في الجلسة التي تمكّدت لنظر القضية بناء على معارضة وأدى من أوجه الدفاع ما أدى إلى تأجيل الدعوى جلسة أو جلسات أخرى وتختلف في أحداها فإن ذلك لا يؤثر على ما يمكنه من النظر في تعديل الحكم أو إلغائه حسب ما يظهر لها عما أتى به المعارض من وجوه الدفاع وأدلة التي لأنه يحضره في الجلسة الأولى من المعارضة قد أضاف القضية إلى حالتها الأولى وسبق على المحكمة أن لا تنقض الطرف عما أيداه أو أشار إليه مما يدرأ عنه التهمة ويقيده من حكم مبداه ولو تخلف عن الحضور بعد ذلك أمامها (إسراء ٢٦ يناير ١٩١٥ المبيعة ص ١٦ ص ٩٧) .

(٣٠) إن المعارضة تعيد الدعوى إلى ما كانت عليه فللحضور من البرية أن يدخل مدعيها مدنياً عند نظر المعارضة ويجب الفصل في طلباته ولو تأجلت القضية لإدخال المدعي المذكور شخصاً آخر يصنفه مسئلاً عن حقوق مدنية وفي الجلسة

(٣١) إذا حضر المعارض في أول جلسة ثم تخلف في الجلسة التالية فهناك رأيان في الموضوع الأول أحبار المعارضة كان لم تكن ولو سبق أن حضر المعارض والثنائي قبول المعارضة مادام التهم حاضرة في أول جلسة اعتماداً على أن المادة ١٣٣ قرة ثالثة جنائيات تشير لأول جلسة عقب المعارضة وعلى كل حال يجب عدم إحبار المعارضة كان لم تكن إذا كان المعارض حاضراً في أول جلسة ودافع عن نفسه وتأجلت القضية لإعلان التهود أي أن مسألة نظر الدعوى شكلاً انتهت من الجلسة الماضية وبطلت المحكمة في الموضوع بسياحها دفاع التهم وتأجيلها الدعوى لإعلان التهود وما دام الأمر كذلك صارت المحكمة مضطرة لفصل في الموضوع الذي تبحث فيه سواء حضر التهم أو لم يحضره ذلك خصوصاً وأنه يحسن أن يلاحظ أن التهم ربما كان اكتفى بدفاعه الذي أيداه في أول جلسة مستنداً أثبت المحكمة تأخذه به (الانصر ٤ مارس ١٩٢٠ المبيعة ص ٢٢ ص ٧٧) .

(٣٢) إذا تخلف المعارض عن الحضور في أية جلسة يحكم بإحبار معارضة كأنها لم تكن ولا يتصرف هذا الحكم على تخلفه في الجلسة الأولى قبل ما كذب على ذلك بعض المحاكم لأن النص عام وغير مقيد - وتحمك المحكمة بمقروط المعارضة من تلقاء نفسها ولو لم يطلب النيابة السومسية أو المدعي الحذف ذلك (البدائي أول ما يبرل ١٩٢٤ الحاماة ص ٤ ص ٨٦) .

(٣٣) ليس النيابة إذا لم تكن أسألتها الحكم الجنائي أن تطلب من المحكمة الحكم بعدم الاختصاص لإحبار الواقعة جنائية أثناء نظر المعارضة المرفوعة من التهم وذلك رغم أن هذا الطلب من النظام العام ويجب رفضه في جميع ظروف الدعوى بل وإن تمحك في المحكمة من تلقاء نفسها فانه المبدأ القاضي بإحبار الحكم الجنائي حضوراً بالنيابة الثانية مع عدم

(٣٤) إن المعارضة تعيد الدعوى إلى ما كانت عليه فللحضور من البرية أن يدخل مدعيها مدنياً عند نظر المعارضة ويجب الفصل في طلباته ولو تأجلت القضية لإدخال المدعي المذكور شخصاً آخر يصنفه مسئلاً عن حقوق مدنية وفي الجلسة

التي يؤخذ من روحه ان المارضة لا يرتب عليها سقوط الحكم النهائي نهائياً لأنه يبق حافطاً قوته اذا لم يحضر التهم أثناء نظر المارضة وفي هذه الحالة ينبغي على المحكمة بدون بحث في الموضوع ان تحكم بإحبار المارضة كان لم تكن (مادة ١٣٣ بنائيات) وذلك لأن من التمسوران النياية السومسية اذا لم تكن قد استأثقت الحكم النهائي فلا يميز لها أثر تستأثف الحكم الصادر بتأييده (حكم محكمة الاستئناف ١٢ يونيو ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ١٨٧) وقال لأن المادة ٢٢٤ بنائيات نصت على انه اذا حضر المحكوم عليه في غيبه في الجنايات أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بغض القلة يعطل حكم الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات كان الدعوى لم يحكم فيها ولم ينس على شيء من ذلك في المضافات والبنح عند المارضة في الأحكام النهائية فلا يمكن القول بسقوط تلك الأحكام بناء على المارضة فيها ويمكن القول اذا أن في المضافات والبنح يبق الحكم النهائي قائماً حتى يحصل الفاز أو تحديه ولا يكون المارضة من التأثير عليه الا إيقافه إيقاف مؤقتاً وهو لصدوره في مواجهة النياية يكون حضورها بالقصة إليها وليس لها ان تغلب تشديداً الا بالظن على طريق الاستئناف ويكون التهم قد اكتسب أمام المحكمة التي أصدرت حكمه عدم الحكم عليه بأزيد من العقاب بالوارد في الحكم النهائي وتكون إعادة الاجراءات أثناء تنظر المارضة أمام المحكمة مقيدة بما لا يخرج من مصلحة التهم التي تنظر من الحكم النهائي الصادر عليه بدون أن يبدى دفاعاً عن نفسه والتي لم تعد الاجراءات الا بقاء على تقبله هذا وتبني العدالة والذوق السليم أن يغلب هذا التطله فتكون نتيجة أسوأ مما لو كان قد قبل الحكم ولم ينظر فيه وبناء على ما تقدم لا يكون للحكمة حق في تشديد على التهم الماراض ولا الحكم بعدم الاختصاص بإحبار الواقعة بنياية لأن ذلك يعتبر تشديد في الحكم وهو ما لا تملكه المحكمة عند نظر المارضة (على سوية استئنافا ١٩ سبتمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ١٦) .

(٣٦) ان القضاء الفرنسي سار على مبدأ ان المارضة

تسقط الحكم النهائي وتعيد القضية حالها الأول قبل الحكم فيها فيكون للحكمة عند نظر المارضة الحق المطلق في تشديد حالة التهمة ان رأت ثوباً لذلك ولكن هذا القضاء مبنى على

المازلة فيه قد أصبح والحالة هذه عدم القاطعة اذا تركت للياية تجربة السبل أثناء نظر المارضة رغم وجود حكم قبله اذا أنها تنحصر بطريق غير مباشرة من ذلك الحكم فيجب أن يكون عدم ربهما استئنافاً من الحكم النهائي مقيداً خلفها بالقصة للياية القصوى المقررة في ذلك الحكم لأنه اذا كان من المسلم به ان استئناف التهم لا يمنع أن يضر بمصلحة (مذكرة وزارة الخفانية من المادة ١٨٩) فيجب أن يكون الأمر كذلك في مسألة المارضة التي ترفع ضد حكم فيله النياية السومسية وليس الأسباب التي حالت دون ذلك وهذا الرأي يدفع مبدأ عدم الاختصاص الذي هو من النظام العام مبدأ آخر من النظام العام أيضاً وهو قوة الشيء المحكوم فيه لأن الحكم النهائي الذي لم يستأنف يفصل نهائياً عن الحياة الاجتماعية الخلق في نفس النياية للسومسية في الدعوى السومسية المقررة منها ويجب حل تضارب القصوص أو البائيات بالطريق التي تكون دائماً ملائمة التهم (تقضى أول يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ٣) .

(٣٤) لا يوجد في القانون المصري خلافاً للقانون الفرنسي نص يقضي بسقوط الحكم النهائي بمجرد المارضة فيه والنص الوحيد الموجود هو التماس بالمارضة التي تحصل في أضرار قاضي التحقيق (مادة ١٢٦ بنائيات) كما ان المادة ٢٢٤ التي تقضى بسقوط الحكم النهائي بمجرد حضور المحكوم عليه أو القبض عليه خاصة بالأحكام النهائية الصادرة في الجنايات وعلى فاستئناف النياية عن الحكم النهائي لا يفسط بمجرد المارضة كما ان الحكم لقاضي بسقوط المارضة وإحبارها كأنها لم تكن لا يمس شيئاً من الحكم النهائي بل يبق هذا الحكم قائماً (التقضى ٢٧ يوليو ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ١٨) .

(٣٥) قد سار القضاء الفرنسي خلافاً للقضاء البلجيكي على قاعدة ان المارضة تنقض الحكم النهائي وتعيد القضية حالها الأول بل الحكم فيها فيكون للحكمة ان تشدد العقوبة اقراًت خلافاً لـ (عليق دالوز على المادة ١٨٧ بنائيات ص ٣٠١ - مادة ١٨٨ ص ٣٣٤ و ٣٤٤) واستند القضاء فرن في رأيهم على نص المادة ١٨٧ بنائيات التي تنص بأن الحكم النهائي يعتبر كأن لم يكن اذا طرأ التهم في تنفيذه ولكن لا يوجد مثل هذا النص في القانون المصري

الرأى لمناقشته. لجميع المبادئ القانونية مدنية كانت أو جنائية. فانه من المقتضى في المسائل المدنية ان المعارضة لا تبطل الدعوى الا بالنسبة للمعارض ولا تنفيه المعارض منه (سكن محكمة الاستئناف العليا في أول أبريل سنة ١٩١٤ للشرائح ص ١٨٧) وقد أيدت المحاكم المصرية هذا الرأى أيضا. في المسائل الجنائية (بني سويف ١٩ سبتمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١٠ ص ١٦) ومن المسلم به انه اذا لم تستأف النيابة حكما صدر على متهمة واستأفقت المتهمة فقط فليس المحكمة الاستئنافية ان تقتر وصف التهمة في غير مصلحة التهم ولا حتى بقرينة من المعارضة المرفوعة من التهم والاستئناف المرفوع منه لأنه في كلتي الحالتين لا يقصد الا التلويح في الحكم منتظرا نتيجة في مصلحة. ولا معنى لأن القاضي الابتدائي يمكنه ان يفسل ما لا تستطيع محكمة الاستئناف ان تقضه ويمكن تأييد هذا المبدأ بما جاء بالمادة ١٣٣ من أن المعارضة تعتبر كالتماثل يمكن اذا لم يفسر المعارض فلا يمكن ان يكون حضوره سببا في جعل حاله أسوأ من ذي قبل (ملطخ الاستئناف ١٢ أكتوبر ١٩١٤ للشرائح ص ٢ ص ٩٤).

(٣٨) لا يميز المحكمة ان تحكم بدم الاعصاص بناء على المعارضة المرفوعة من التهم لأن الشارع قد حرم على المحكمة مثل هذا الحكم بناء على الاستئناف المرفوع من التهم دون النيابة ولا حتى بقرينة بين حالي المعارضة والاستئناف الصادرين من التهم وبما يؤول العدل تأييد قاعدة تشديد العقوبة أثناء نظر المعارضة المرفوعة من التهم اذا لم يصح أن يلحق بالدمية الى الإضرار بشخصة وهويته لرفع غلظ من حكم براءه جازا ضاميا وان القانون يقضى بأنه اذا لم يفسر المعارض يوم الجلسة تعتبر معارضة كالتماثل يمكن وبذلك لا يمكن للقاضي ان يبحث في الموضوع ويقضى بعدم الاعصاص ولا يقي الا الحكم النهائي الذي يجب تنفيذه ان لم يستأف ولا معنى لأن يمنع التهم الذي يختلف عن الحضور استأفنا بالقضاء بحق لا بناءه من اطلاع حكم القانون ويحضر أمام المحكمة للدفاع عن نفسه خصوصا وان الشارع المصري قد أحفل بالمادة ١٨٧ من القانون الفرنسي التي تقضى بأن الحكم النهائي يعتبر كأنه لم يكن اذا عارض التهم في تنفيذه في الجهاد والتي يمكن عليها أيضا لمحب جواز التشديد بناء على المعارضة في فرضا خلافا

نص صريح في القانون الفرنسي يقضى بأن المعارضة تبطل الحكم النهائي كأنه لم يكن وهذا النص مطعون النظر في القانون المصري فلا محل اذا الاستعانة بالنص عليه (راجع بيان مولان بن ٥٢ ١٦٥) والقانون المصري لم يقتصر على مخالفة القانون الفرنسي في هذا الموضوع مخالفة كلية بسكونه من تجديد النص الفرنسي ضمن أحكامه بل انه ذكر صراحة في النصوص ما يفيد عدم هذه المخالفة اذ قرر بالمواد ١٣٣ و ١٦٣ بنائيات باختيار المعارضة كالتماثل يمكن اذا لم يفسر المعارض فلهذا فهم هذا النص صريح في انه بمجرد حصول المعارضة في الحكم النهائي لا يمنع هذا الحكم بل انه ينقضي وانما وحافظ لكيانه الى أن يقضى في المعارضة اذا حضر المعارض وأما اذا غاب فانه يصبح نهائيا بالنسبة للمحكمة التي أصدرته فلا تملك حق الرجوع فيه ويظهر ذلك بجلاء أوضح اذا قورن هذا النص بالنص المقابل له من القانون المصري القديم (مادة ١٣٠ قديمة) فإن النص القديم كان لا يمنع المحكمة من الحكم في موضوع المعارضة اذا لم يفسر المعارض خلافا للنص الجديد الذي يحتم عليها باختيار المعارضة كان لم تكن بغير ان يمتنع الحكم النهائي ومن ذلك يتبين أن روح التشريع في القانون المصري تنافي قاعدة أن المعارضة تفلح الحكم النهائي وتبطله كأن لم يكن فوجب تأييد هذه القاعدة واستمرار حق التهم الذي اكتسبه نهائيا بعدم استئناف النيابة الحكم النهائي القاضي باختيار الواقعة بصفة لا جنائية ولا يمتنع من ذلك بأن المحكمة أن تصف الواقعة بأنها جنائية من نتهام نفسها اذا تبين لها ذلك لتصلق هذا الأمر بالنظام العام لأن هذا الاعتراض مخالفت أيضا لروح التشريع المصري كما يستفاد ذلك صراحة من نص المادة ١٨٩ بنائيات التي نعتت بأن المحكمة الابتدائية التي تنظر في استئناف بصفة لا جنائية الحكم بأنها جنائية ولو ثبت لها ذلك اذا كان الاستئناف مرفوعا من المحكوم عليه وحده (مصر استئنافا ٢٢ يونيو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢٨٠).

(٣٩) نصت المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي على ان المعارضة يترتب عليها سقوط الحكم واعتبار جميع الإجراءات لاحقة وبناء عليه عرفت المحاكم الفرنسية بجواز تشديد العقوبة بناء على معارضة التهم ولكن هذا النص لا يبرر في القانون المصري فلا يمكن لحاكم أن تسير على هذا

ثم عارض التمس في الحكم المذكور بأن المارضة لا تكون
اللائحة للقاب الحكم به عليه لا نظر بطرق المدعى
المدعى التي رفضت فلا يجوز للمدعى أن يحضر عند نظر
موضوع الدعوى الجنائية ويناقش فيها لأن مقته قدست
بالحكم القاضي برفض طلباته (الاستئناف ١٥ فبراير ١٩٠٠
المجموعة ص ١ ص ٣١٩) .

(٤٢) إذا حكم في غيبة التمس وحضور المدعى المدعى
بالعقوبة ورفض طلب الصوري لمعارض التمس لم يجوز للمدعى
المدعى أن يدخل في جلسة المارضة لأن الحكم المعارض فيه
وان كان غاييا بالنظر لطلب الالة حضورى بالتمسقة للمدعى
المدعى والمارضة تاصرة على الحكم الصادر بالعقوبة ولا تشمل
حقوق المدعى المدعى لأنه حكم فيها بالرفض في مواجهته
(الاستئناف أول مارس ١٩٠٠ الحقوق ص ١٦
ص ٥٢) .

(٤٣) إذا استأنف التمس الحكم النهائي ثم عارض فيه
فلا يجوز رفض المارضة بناء على حصولها بعد الاستئناف
لأن محكمة الاستئناف لا يجوز لها نظر الدعوى والفصل
في موضوعها ما دام باب المارضة مفتوحا وذلك احتراماً
لقاضي أول درجة الذي لا يجوز التحكم عليه غاييا ان غوته
وينظر لمحكمة الاستئناف (المصورة استئنافاً ١٤ مجبر
١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٩٨) .

الحاكم البليغة التي اجتمعت على عدم جواز التشديد لعدم وجود
مثل هذا النص في قانونها وما دام أن الحكم النهائي يبق قائماً
وفي المارضة قائم يكسب التمس حقاً لا يجب أن يسلب منه
بفعله (قاضي احالة بن سويث ٣ أغسطس ١٩٠٩ الاستقلال
ص ٦ ص ٤٤٧) .

(٣٩) لا يمكن تشديد العقوبة على التمس عند نظر المارضة
المرفوعة منه لأن الفرض منها تحقيق دفاع التمس وترتب
أو تخفيف العقوبة ان وجد عمل لذلك أو تأييد الحكم أما
الاية فالحكم النهائي صدر حضوراً بالائحية لها ولا حق لها
في الطعن فيه الا بالاستئناف وليس لها في جلسة المارضة
سوى طلب التأييد وادعاء طلب التشديد للجلسة الاستئناف
(است ١٨ يونيو ١٩٢٣ المجموعة ص ٢٦ ص ١٣٩) .

(٤٠) انه وان كان التمس لم يقصد بالمارضة في الحكم
البنائي الصادر من الالاءة وأرغف العقوبة الا أن القاعدة
القانونية هي ان المارضة في الحكم النهائي تمسكه كانه لم يكن
ومسند الدعوى الى حالتها الأصلية للمحكمة أن تحكم بمآثره
بصرف النظر عما حكم به غاييا على التمس ولا يبين عليها
الحكم بعدم الاعتصاص اذا تبين لها ان الواقعة جناية
(الجزية الجزية ٢٩ يناير ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ٢٨٨
وتأيد من محكمة مصر استئنافاً في ٢٦ فبراير ١٩١١) .

(٤١) إذا حكمت المحكمة الاستئنافية بالعقوبة على
التمس ورفضت طلب التمس من الحكم من المدعى المدعى

١٣٤ — يتلو الكاتب أوراق التحقيق ماعدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة
إلا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما اذا
كان معترفاً بارتكاب الفعل الممسند اليه أم لا فان أجاب بالإيجاب يحكم بشيء مناقشة ولا مرافعة وأما اذا
أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم
تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الأسئلة للشهود من ذلك العضو أولاً ثم من المدعى بالحقوق
المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره وللدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين
مرة ثانية لأيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم .

(٨) لا تكون الإجراءات باطلة لعدم سؤال المتهم من التهمة إذا كان مع خلو عرض الجلسة والحكم من ذكر سؤاله لم يمرض أن يثبت بكافة الطرق أنه لم يسأل خصوصاً إذا ثبت من حضور الجلسة أن الحامين الحاضرين عنه قاما بحق المطاع عنه (القتض ٥ مايو ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٤٧٨) .

(٩) إن عدم سؤال المتهم من التهمة لا يسبب عنه بطلان الإجراءات إذا أنه غير مجبور على التمسك أن رأى من صالطا والمضجع من المادة ١٣٤ بنطاً أن الفرض من تقرير استجواب المتهم الحصول على إصراف أو انكاراً أو ترتيب الإجراءات في الجلسة (القتض ٢٨ أغسطس ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ٤٥) .

(١٠) لأجل أن يراد بإصراف المتهم يزم ألا أن يكون صادراً من أمام هيئة قضائية أو رجل الأكل أن يكون أمام أحد مأموري الضبطية القضائية أو فاضى التحقيق وأن يكون صادراً بشير اكراه ماضى أو مسمى وأنت لا توجد في القضية فرائض تكلفه فإذا لم توجد هذه الشروط فالقضية غير مقبلة بالأخذ به (الاستئناف ٢٩ أكتوبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٢٧) .

(١١) يجب أن يكون الإصراف صحيحاً وحاصلاً بشير اكراه ولا إيجاباً فإذا ادعى المتهم أنه اعترف بالإكراه عند استجوابه أمام فاضى الحالة ترسب على المحكمة أن تبين أسباباً لفتى حصوله بالإكراه والا كان الحكم باطلاً (القتض ٢٢ أبريل ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٢٩) .

(١٢) حيث إن المحكمة لم تخطئ فيها سمه أصرافه لصدور هذا الإصراف أمام النيابة وتبصير أحد المتهمين على إصرافه أمامها خصوصاً ما جاء في الحكم المطعون فيه من أن هذه الإصرافات تأييدت بأدلة محصورة أخرى ذكرتها المحكمة وأنها تطابقت مع أقوال الشهود فلا غلط في الأخذ بهذه الإصرافات التي لم تكن المحرر للسلطة المطلقة في تخدير قيتها ورميها للفتنة بها (القتض ٣١ يناير ١٩٢١ المجموعة ص ٢٢ ص ١٧٥) .

(١٣) إصراف المتهم ليس سوى أحد الأركان المختصة بتقدير الواقع وإن القاضي غير مرتبط بهذا الإصراف ولكنه أن يراقب تماماً صحة هذا الإصراف بواسطة الشهادة وغيرها من الأركان التي يزن يده وإن هذا الإصراف كفيّة أنواع

(١) لم ينص القانون على أنه إذا لم يسأل المتهم من التهمة تكون الإجراءات باطلة وقد اتفق علماء القوانين الفرنسية على أن عدم سؤال المتهم لا يكون وجهاً مطلقاً إلا إذا طلب هو أن يسأل واحتست المحكمة غيظاً يكون ذلك وجهاً مهماً مطلقاً للإجراءات والحكم لا يجاوز في هذه الحالة أى حالة الطلب من الأمور المتصلة للدفاع الذى لا بد منه والا كان العمل لانيا (القتض ٢٨ يناير ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ٣٣) .

(٢) إن سؤال المتهم أو عدم سؤاله إذا كان يترتب بالتهمة النسوبة إليه أو لا هو من الإجراءات غير المهمة ولا يترتب على عدم إتباعها بطلان (القتض ١٣ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٤٧) .

(٣) إن عدم سؤال المتهم لا يسبب عنه بطلان الإجراءات لأنه غير مجبور على التمسك انشأى في ذلك صالطا له (القتض ٢٨ مايو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٢٨٢) .

(٤) إن سؤال المتهم في الجلسة منه القانون وإذا كان القانون صريحاً بوجاهة ما إذا كانوا يترتبون أو يتكونون فلا ذلك إلا ليسمح لهم بأن يختصم التحقيق في حالة الإصراف لا زيادة الضمان للمتهمين الذين يجب أن يكون سهم في المراءاة الجنائية عام يدفع عنهم فلا يقبل القضاة بناء على أن المتهم لم يسأل أمام المحكمة الاستئنافية (القتض ٨ أكتوبر ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ ص ٢٢٦) .

(٥) لا يترتب بطلان على عدم سؤال المتهم من التهمة المسندة إليه لأن هذا العمل إنما يصل لأغراض الإجراءات ولم يكن في صالح المتهم إذ أن هذا لا يلحقه أى ضرر من أعمال العمل به (القتض ٢٨ مارس ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٤) .

(٦) إن عدم سؤال المتهم من التهمة المستعالية لا يترتب عليه بطلان لأن هذا السؤال الفرض منه اغتصاص الإجراءات ولم يكن في صالح المتهم لأنه لا يلحقه أى ضرر من أعمال العمل به (القتض ٢٨ مارس ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٤) .

(٧) لا يوجد أدنى نص يقتضى بأن التمسك إذا لم يسأل عن إصرافه بالتهمة الموجهة إليه من عدمه ولم يذكر ذلك في الحكم يكون ميباً في بطلانه (القتض ٣ مارس ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١٧٠) .

(١٨) اذا كانت الواقعة مضاربة وشهد كل من القريتين على الأكثر فلا ينعض الحكم اذا حكمت المحكمة بالعقاب بلا معام عبود لأن كلا من القريتين شاهد على الأكثر خصوصا اذا لم يطلب التهمون معام عبود (القض ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٨٤) .

(١٩) القاضى في المواد الجنائية له الحرية التامة في أن يبنى اعتقاده على ما يراه إلى له الا في بعض المواد انحصورية التي وضع لها القانون قيودا خاصة بجرمة اثرا وعليه فلا يبيح يمنع القاضى من أن يستعمل في أقوال بعض التهمين (القض ٢٠ يونيو ١٩١٠ المجلد ص ٩١ ص ٣٦٣) .

(٢٠) لا يوجد شيء في القانون يمنع من الأخذ بقولتهم على أنهم وروج القانون الجنائي المصري لموسى على انتفاع المحكمة بأن التهم هو الجنائي وأخذ ذلك الانتفاع من كل ما يطرح أمامها الباثا للثمة فلها سيطر تقديرية على أقوال منهم على أنهم الوصول الى الحقيقة وذلك الانتفاع (القض ٣ أبريل ١٩٢٠ المجلد ص ٢١ ص ١٨٣) .

(٢١) إن الشارع المصري لم يضع نظاما خاصا لادلة القانوية فيما يتعلق بآثار جريمة القتل بل إن حرية القاضى في تكوين اعتقاده ليست منحصرة أو محدودة بقانون يقضى بوجود دليل معين فانظر تقديرية الأدلة الشككية يشكك بضمير القاضى وهو اذا من المسائل الموضوعية المختصة التي لا يجمع تحت مراقبتها محكمة القضاء والارام وبناء على ذلك لا تكون المحكمة قد خالفت القانون اذا استغنت في حكمها عن عبادات الشهود الذين همروا أيضا على الأقوال التي قرروها بالجملة أحد التهمين المحكوم برأيه واستجبت منها ادلة التهم الآخر (القض ٢١ فبراير ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٥) وأيضا يله الألفاظ فريحا حكم ٧ مارس ١٩١٤ المجلد ص ١٥ ص ١٢٢ وقطع هنا التهم التي أحدثت المحكمة بأقرارها حكم عليه أيضا بالعبودية .

(٢٢) إن أقوال بعض التهمين على البعض الآخر مع تأييدها بالقرائن الأخرى تعتبر بقوة الشهادة للمادة من شاهدتين (طبقا للمادة ٣٢ قوائم قديم) كما حكمت بذلك محكمة القضاء

الاثبات هو من الموضوع وبمكة الجنائيات الحكم فيه نهائيا (القض ٢٢ يناير ١٩١٠ المجلد ص ١١ ص ١٦٤) .

(١٤) إن تهمير قيمة الاعتراف داخل ضمن سلطة المحكمة التي تحكم في الموضوع (القض ٦ فبراير ١٩٢٣ المجلد ص ٢ ص ٢٣٢) .

(١٥) يكون الحكم باطلا اذا استغنت المحكمة عن معام عبود التهم مع تثبيت المعام يطلب صاحب مرتبة على اعتراف التهم اذا كان هذا الاعتراف مدلل بالمدعى عن النفس ولوحست المحكمة عبوده ربما أثر ذلك على اعتقادها في وصف التهمة أو الظروف الخفية واذا كان يكون التهم من الدفاع (القض ٣٠ يناير ١٩٢٢ المجلد ص ٢٣ ص ١٥٢) .

(١٦) إن تهمير مبدأ عدم تجزئة الاعتراف لا ينطبق الا في القانون المدني الذي يبين كيفية تقديم بعض الأدلة وأما في القانون الجنائي المصري فانه لا يوجد مبدأ أدلة ثبوت قانوية وبلا هذا الحالة التي فيها تكون حرية القاضى مقيمة بنس قانون صريح يبين قوما خاصا من الأدلة (كما في المادة ٢٣٨ عقوبات مثلا وجود شخص في محل الحريم) فان القاضى يبنى اعتقاده على ما يراه، إذ يقتدر بمجم الحرية قيمة الشهادات والأدلة المقدمة ونصوصا فان كل ما هو متعلق بوقائع الدعوى على الإطلاق يترك الفصل فيه نهائيا لقاضى الموضوع ويخرج إذن من مراقبة محكمة القضاء والارام وتقدير قيمة الثبوت في اعتراف التهم يدخل تحت أحكام القاعدة العامة لأن القاضى يمكنه رفض الاعتراف بأكمله لرواه كاذبا فلا يكون قد استعمل سوى ماله من السلطة النهائية في تقدير قيمته اذا لم يأخذ الاجتزاه منه فقط كما اذا أنكر التهم بأنه غريب وقت ما كان في حالة الدفاع للشخص عن النفس وحكمت عليه المحكمة بالمادة ٢٠٥ قوائم (القض ٢٢ يناير ١٩١٠ المجلد ص ١١ ص ١٦٤) .

(١٧) إن تهمير القاضى لم يمنع القاضى من أن يستغنى عن اعتراف منهم على غيره ما شاء من النتائج بالنسبة للعرف وغيره لأنه له السلطة التامة فيما يتعلق بآثار التهمة أرتقيا وبما يراه في ذلك لا يدخل تحت مراقبتها القضاء (القض ٢٠ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٨٤) .

(٣٠) تبطل الإجراءات إذا لم تسمع المحكمة شهادة الشهود وربما عن طلب الخاص من المتهم ذلك بل ارتكبت على التحقيقات الأدلة التي أوجهاها البوليس والشهادات التي سمعها بدون خلف يمين لأنه لا يجوز للساكن الجنائية أن تحكم بدون سماع الشهادات التي ارتكبت عليها في حكمها إلا في حالة غياب أو إقرار المتهم أو استعانة سماع الشهود (القبض ١١ أبريل ١٩٠٣ المجموعة س ٥ ص ٨) .

(٣١) ليس المحكمة أن تستعني من سماع شهادة شهود الاتيان بناء على قول الخاص من التهم شهادةهم المعروفة بالأوراق وتحكم في الدعوى بناء على ذلك لأن سماع شهود الاتيان أمر واجب ليس فقط لصالح المتهم بل مراعاة لصالح العام وهو تطبيق العدالة وإظهار الحقيقة ومن المقرر في قواعد تحقيق الجنايات أن المحكمة لا تكون اعتقادها من وجه المصوم إلا من المرافعة الشفهية التي تحصل أمامها والقانون لم يستثن من هذه القاعدة إلا حالة واحدة وهي اعتراف المتهم بالجرمة المنسوبة إليه وأنه ولو أن القانون صرح في بعض الأحوال بتلاوة شهادة شاهد تفضل حضوره في الجلسة أو الاستعانة بسماع شهادة شاهد حضر فيها إذا لم يحصل معاونة ولكنه لم يميز مطلقاً في أي حالة أخرى صرف النظر بالمرأة من سماع جميع شهود الاتيان والوصول على قضايتهم التي أدخلها المحققون من رجال البوليس والنيابة (القبض ٩ يناير ١٩٠٤ المجموعة س ٥ ص ١٨٥) .

(٣٢) لا يصح في الأداة الارتكان على شهادة الشهود التي دُرِّت في محاضر التحقيق بل يجب سماع قضايتهم ومناقشتهم أمام المحكمة فإذا كانوا أجاب ولم يحضروا بسد أن انقضت النيابة الإجراءات الإدارية لا حضارهم ولم يكن في الدعوى دليل أثر يمكن لاداء مقريتهم التهم (جنايات مصر ٦ مارس ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ٢٢٢) .

(٣٣) ليس من أوجه القبض أن المحكمة ارتكبت في حكمها على تحقيقات البوليس فقط بدون أن تتركز على الإجراءات التي حصلت أمامها في الجلسة لأن الحاكم لها السلطة المطلقة في أن تبني أحكامها على جميع الأدلة التي تقدم لها (القبض ٢٤ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ٢٢٧) .

والإبرام بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٨٩٧ (استكثورية جنائيات ٢٧ ديسمبر ١٨٩٧ الحقوق س ١٣ ص ٣) .

(٣٣) لا يكون اعتراف منهم على متهم أكثر دليلاً لاثبات الجرمية إلا إذا تمزج هذا الاعتراف بشئ ترويض (الاستئناف ٨ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ١٦٦) .

(٣٤) ليس من أوجه القبض أن المحكمة أخذت باعتراف منهم على أكثر بدون أن يترتب بشئ أكثر لأن ذلك خاص بالموضوع (القبض ٢٥ أكتوبر ١٩١٩ المجموعة س ٢١ ص ٢٣) .

(٣٥) إن تأسيس اعتراف منهم على متهم أكثر دليل أكثر من هذا الاعتراف ليس حجة قانونية وللمحكمة الموضوع أن تأخذ بمثل هذا الاعتراف إذا وجدت من ظروف الدعوى والأدلة الموجودة فيها ما يمكن لاتخاذها ولو كانت تلك الأدلة غير معززة للاعتراف بجميع أجزائه (القبض ٦ مارس ١٩٢٣ المجموعة س ٢٤ ص ١٧٢) .

(٣٦) لا يكون وجه القبض عدم سماع المحكمة شهود الاتيان مادام التهم اعترف أمامها بالتهمة (القبض ٩ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال س ٥ ص ٥٨) .

(٣٧) إن الحكم الجنائية لا يمكن أن تحكم في اللجنة المكونة أمامها الأبعد تحقيقها والتحقيقات في المسائل الجنائية هي شفاة وأهم طرق الاتيان المقررة في القانون هي شهادة الشهود والحكم في الدعوى من غير سماع شهادة الشهود هو حكم فيها من غير تحقيق وهذا مخالف للقانون فيجعل الحكم الابتدائي باطلا وكذلك الحكم الاستئنافي الذي أيده (القبض ٢٩ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة س ٢ ص ٣١٩) .

(٣٨) يكون باطلا بطلاناً جوهرياً الحكم الذي يرتكز في اثبات التهمة على شهادة الشهود بدون أن تسمع شهادة أحد منهم أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام المحكمة الاستئنافية ولم يكن لها أن تتركز على شهادة لم تسمعها وكان مبرها لها سماعها (القبض ١٧ يناير ١٩٠٣ المجموعة س ٤ ص ١٨٦) .

(٣٩) يبطل الحكم إذا اقتضت أدب المحكمة اكتفت بالتحقيقات التي حصلت أمام البوليس ولم تسمع شهود الاتيان لأن هذا مخالف لقاعدة ١٣١ جنائيات (١٣٤ جديد) (القبض ٤ أبريل ١٩٠٣ المجموعة س ٥ ص ٥٠) .

لائحتها في تصكين رأياً (القض ٣٠ أكتوبر ١٩٢١
المجموعة ص ٢٣ ص ٨٠).

(٤٠) إن المهوى الجنائية ليست ملكاً للمنى عليه يؤثر
طبا موته أو غياب أرواها مع التهم على عدم الشهادة بل هي
دعوى عمومية مقامة لصالح النظام العام والقاضي أن يكون
انتباهه فيها من كل ما يتقدم له من الأدلة سواء كانت شهادة
من طين الواقعة أو شهادات من معيها من جانبها أو قرائن
مأخوذة من الظروف التي حصلت فيها الجنائية بل كل مبرم
تعمل الحاكم بلا تردد بناء على هذا المبدأ القانوني (محكمة
بجنايات مصر ١٧ يونيو ١٩٠٩ الحقوق ص ٢٤ ١٧٨).

(٤١) ليس من أوجه القضاء أن المحكمة ارتكبت على
شهادة شاهد الاتبات دون سماع أقوال المني عليه لأن ناسي
الموضوع هو المختص بتقدير الأدلة المرومنة عليه (القض
٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ١٦).

(٤٢) عدم حضور المني عليه أمام المحكمة بصفة شاهد
لا يبنى عليه قض في الإبرامات إذا اكتفت المحكمة بشهادة
من حضروا وقبلوا أمامها (القض ١٣ يونيو ١٩٠٨
المجموعة ص ١٠ ص ٧٦).

(٤٣) لا يوجد نص في القانون يسمح للمحكمة بالاستثناء
عن سماع شهود الاتبات الحاضرين في الجلسة بسبب عدم
حضور المني عليه وبناء على أن الشهود المذكورين لم يذكروا
شهود حائل بل شهود نقل لأن القانون المنص به يعتبر المني عليه
شاهداً مثل غيره من الشهود وفي حالة عدم حضوره يجوز للمحكمة
تكويناً لانتهاجها وحسب المادة ١٦٥ من قانون تحقيق
الجنائيات أن تأسر بتلاوة شهادة من الماخر التي صادرت بها
في أثناء التحقيق ولا يوجد في القانون المصري قاعدة تحدد
طريقة الاتبات القانوني إلا فيما يخص مثلاً بإثبات الزنا الذي
لا يجوز إثباته إلا بطائفة من ٢٣٨ من قانون العقوبات
فكل من سجن ذلك يميز إثباته بواسطة الشهود والقاضي
أن يقتدرية الشهادة وصحتها وفعلها من ذلك فإن الانتعاع
الغير قانوني من سماع شهادة شهود الاتبات فيه إخلال بمقتضى
النيابة العمومية ومخالفة الجسد الذي يقضى بالمساواة بين حق

(٣٤) لا يوجد نص في القانون يمتنع سماع شهادة الشهود
في الجلسة كلها فتبطل المنية وإن يكن للمني الجدية الحق
قانوناً في سماع شهادة الشهود من جديد إذا رأت قوماً لذلك
(القض ٢٦ أغسطس ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٣٥).

(٣٥) ليس من أوجه القضاء عدم سماع المحكمة شهادة
الشاهد الذي تخلف عن الحضور أمامها إذ في هذه الحالة
تكون المحكمة قد كونت اعتادها من سماع باقي الشهود ومن
الأدلة الأخرى الموجودة في الدعوى (القض ٢٦ يوليو
١٩١٢ الشرائع ص ١ ص ٧٢).

(٣٦) ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاعتماد على
التحقيقات الابتدائية وأقوال الشهود الذين لم يسموا بالجلسة
ولاً أعلنوا بالحضور وقد أطلع القضاة على أوراق القضية
كما أطلعت عليه النيابة العمومية ثم حصلت المرافعة في الموضوع
ولم يبدع القضاة أى اعتراض فيما يخص سماع الشهود الذين
لم تعلم النيابة حضورهم بالجلسة مع أنه كانت له الحرية التامة
في طلب سماعهم وبناء عليه فانه ليس له الآن أن يتجسس باستماعه
هو نفسه من ذلك (القض ١٧ أبريل ١٩١٥ الشرائع
ص ٢ ص ٢٤٦).

(٣٧) إذا اكتفت المحكمة بسماع بعض شهود الاتبات
واستغنت عن البعض بناء على تنازل النيابة ولم يعارض المني
عن التهم فلا يكون ذلك موجبا للقض (القض ١ يوليو
١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٦١٤).

(٣٨) لا يكون وجهاً للقض عدم سماع المحكمة أحد
شهود الاتبات لغيابه إذا لم يمتنع القسم على عدم سماعه
ولم يطلب إعادة إطلاله لسماع أقواله (القض ٣٠ يونيو
١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٣٩).

(٣٩) لا يكون الحكم باطلاً لأن المحكمة أعلنت بشهادة
شهود لم يسمعوهم إذا كانت قد دارت المناقشة والقاطع على
شهادتهم ولم يتجسس التهم بمقتضى القضاة والمادة ٤٦ ق.ت.
٢٠ تجزئ المحكمة سماع من ترى لزوم سماع شهادتهم من
هذه الوجهة ذات البلة في عدم سماع شهادة من ترى أن
لا موجب لسماعهم إذا كانت التحقيقات التي أجرتها كافية

(٥١) لا يجوز المحكمة أن تكلف النيابة بسبل تحقيق بقصد الوصول للتوصل في الدعوى المطروحة أمامها بل يجب أن تمسك بقضائها فإن القاعدة المقررة في قانون المرافعات بالنسبة للتحقيقات كما في المادة ١٨٣ توجب حصول التحقيق أمام المحكمة أو أحد قضائها الذي يمهلهام شهادة الشهود والمحكمة في ذلك ظاهرة لأن حصول التحقيق بهذه الصفة غير أمرت به المحكمة أدعى لكشف الحقيقة لفسادها ولتقدير شهادة الشهود حتى قدردا فتتمكن من الفصل في الدعوى ولم يقرر قانون تحقيق الجنايات شيئا خارجيا عن هذه القاعدة التي يجب الرجوع إليها عند عدم وجود نص يخالفها في القانون المشار إليه بل أنسياحه يدل على الأخذ بها فإن من المبادئ القانونية استغلال النيابة من القضاء في أعمالها وليس المحكمة إذن أن تكلفها بما هو مخصص بها من التحقيقات التي يمكن إبراؤها غير مطروح أمامها من القضاء (قنا استئنافيا ٢٢ ديسمبر ١٩٠٢ المحبوسة ص ٤ ص ١٢٠) .

(٥٢) لا حق للتميم في التمسك أمام محكمة الغرض بأن المحكمة قد أمرت باستجواب الجاني عليه بناء على طلب التميم ولكنها استجوبته بواسطة النيابة من كان ذلك حصل برضا التميم بأن حضر ذلك الاستجواب ثم تراجع في الموضوع ولم يبد عن طه القضية أي اعتراض — المحكمة الاستئنافية أو الابتدائية ليست ملزمة مطلقا بإجابة طلب التميم مع عدم جود نفي إذا لم يكن أولئك الشهود حاضرين بالجلسة ولم يفتروا إعلانا قانونيا الضور (الغرض ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٢١) .

(٥٣) لا يجوز الجمع بين حصة شاهد ووظيفة النيابة بالشهنية في الدعوى فيقبل الحكم إذا كانت المحكمة قد سمعت شهادة مأمور المركز القائم بأعمال النيابة بعد أن طلب عقاب التميم ومن جهة أخرى فانه وقت تأدية الشهادة كان مركز النيابة غالبا وعلما بطلان في الإجراءات يتفق بالنظام للنظام (الغرض ٢٧ ما هو ١٩٠٥ الاستغلال ص ٤ ص ٤٠٦) .

(٥٤) من حق المحكمة الإخلال على التحقيقات الأدلية وأخذ ملحوظاتها منها وعمل ما فيه جلاء الغامض منها فانتداب غير في القضية قبل البدء في المرافعة تعويضا عن تحقيق تكسيل رأت المحكمة عمله في صالح العدالة متى كانت أعمال هذا الأخير

الائبات وحسن الدفاع (الغرض ١٢ يونيو ١٩٠٩ المحبوسة ص ١٠ ص ٩٥) .

(٥٥) سمع الجاني عليه بصفة شاهد ثم عليه بسبب ذلك حقوقا مدنية ليس فيه مخالفة لقاعدة ٥٤ بنمايات (الغرض ٢٤ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٣٠٣) .

(٥٥) لا شيء في القانون يمنع المحكمة الجنائية من الاذعان على تحقيقات دعوى التزوير المدنية وتقرراتها لتعريف فيها إذا كانت مقتضية بصحة هذه التحقيقات والتقررات (الغرض ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ المحبوسة ص ١٠ ص ١٠٣) .

(٥٦) لا شيء يمنع القاضي الجنائي من أن يمس استنادا على الإجراءات التي حصلت أمام محكمة مدنية متى كانت تلك الإجراءات مطروحة أمامه وأصل التميم الحق في الرد عليها والمحافظة من قسمه (الغرض ١٥ يناير ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٣٤٧) راجع الأحكام الواردة في هذا الموضوع تحت المادة ١٧٢

(٥٧) لا يطل الحكم لأن المحكمة استندت في حكمها على أقوال التميم في قضية أخرى وعلى شهادة الشهود في قضايا أخرى إذا كانت أولئك على أسباب عديدة خلاف ما تقدم (الغرض ٣٠ أبريل ١٩٢٣ المحبوسة ص ٢٦ ص ٩١) .

(٥٨) قاضي الموضوع الحق القائم في الأخذ بشهادة شاهد ضد أحد التهمين وعدم الأخذ بها ضد تهم أخرى (الغرض أول يناير ١٩٢٤ الحاماة ص ٤ ص ٨٢٥) .

(٥٩) المحكمة أن تكفي بشهادة شاهد واحد فقط لتكوين اعتقادها بأداة التهم ولو كان ذلك الشاهد هو المدعى بالجاني المدعى (الغرض ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ الحاماة ص ٥ ص ٥٠٧) .

(٥٠) يجب التفرقة بين الاعتراف في المراء المدنية وبين الشهادة أمام الحاكم فالثبات الاعتراف غير قابل للتجيز وأما الشهادة فتتعلق كما لنجد أن تأخذ منها ما تراه ثابتا وتترفع ما تراه خطأ وترجع شهادات الايتمات على شهادات التي وبالعكس وهي ليست ملزمة بإيداء الأسباب التي بنت عليها رأيا (الغرض ١٩ فبراير ١٩٠٧ المحبوسة ص ٨ ص ٢٠٩) .

للقضية فيعتبر مشتتاً على ثلاث جهورى حتى ولو كان الخطأ مترتباً على قول غير صحيح صادر من النيابة العمومية لا يمكن أن يقوم مقام الدليل القانونى اللازم لاثبات الواقعة كما أن الحكم الصادر على واقعة موضوعية لا يعتبر نهائياً متى لم يكن للقاضي كامل الحرية في تقديرها وكانت مقيدة بطرق اثبات سطرية مثل شهادات الرقعة والشهادات العلية وغير ذلك وعكس الموضوع لم تكن على هيئته من ذلك في الحكم بالواقعة (القض ٥ يونيو ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ٤٠).

تحت نظر وبناتنة المتهم خصوصاً إذا لم يتعرض المتهم بالجلسة على هذه الإجراءات (القض ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٢٠).

(٥٥) إذا قررت النيابة أمام المحكمة أن المتهم تولى الحكمت المحكمة بسقوط المجرى العمومية من غير أن يطلب شهادة لواقعة ثم تبين بعد ذلك أن المتهم على قيد الحياة كان الحكم باطلاً لأنه إذا قرر الحكم واقعة ثبت مادياً أنها خافقة

١٣٥ - وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود التفى واستجوابهم بمعرفة المتهم أقل ثم بمعرفة من يكون حاضراً من أعضاء النيابة العمومية وبسبب معرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز لهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهها إليهم من كان حاضراً من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية.

وبعد سماع شهادة شهود التفى يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود إثبات غير الشهود الأول وأن يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود التفى شهادتهم عنها.

(٤) لا يكون وجبا للقض عدم سماع المحكمة شهود التفى إذا كان التسم ولو أنه قال حقيقة إن عده شهود تفى إلا أنه لم يذكر أسمائهم ولم يطلب من المحكمة تأجيل الدعوى لاطلاعهم والمحكمة منعه (القض ١٤ أكتوبر ١٩٠٣ الحقوق ص ١٩ ص ٦٥).

(١) إن عدم سماع المحكمة شهود التفى من الأوجه المهمة لطلان الإجراءات لأن أهم الإجراءات هي حرية الطعن ولا يمكن وجودها إلا بإباح شهادة شهود الاثبات والتفى وبفقد إسماعها لا توجد الحرية المذكورة (القض ٢ فبراير ١٨٩٥ الحام ص ٦ ص ٤٢٨).

(٥) إذا طلب التسم سماع شهود تفى وأجلت المحكمة القضية لاسمهم ولكن التسم لم يذهب للشهود فلم يمكن أن تسلم في القضية بدون سماعهم (القض ٣٠ يناير ١٩٠٤ الاستغلال ص ٣ ص ١٣).

(٢) يجب على المحكمة في جميع الأحوال أن تسمع شهود التفى طالما أن شهادتهم حافلة بالموضوع لكن تسلي الطعن جفره كما تسلي النيابة العمومية جفرها (القض ١٧ أبريل ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٠٢).

(٦) المحكمة ليست ملزمة بتأجيل القضية لسماع شهادة شاهد لم يحضر بالجلسة بل يجب على التسم أن يحضر شهوده الذين يريد سماع شهادتهم بالجلسة حتى تسلمهم المحكمة أدرايت لروا ذلك فليس من أوجه القضاء أن التهم طلب من المحكمة

(٣) إذا لم يستعثر التسم شهود التفى الطالب سماع شهادتهم فلا يترتب على عدم سماعهم بطلان لأن المحكمة ليست محكمة استئناف (القض ٢١ ديسمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ١٠٢).

(١٣) إذا رفضت المحكمة تأجيل غياب المحامي عن القضية جنحة لا يقد ذلك ماسا لحرية الدفاع لأنه ليس من المقيم ويوجد مدافع عن الجسم في مواد الجرح (القض) ١٩٠٤ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال س ٤ ص ٧٥).

(١٤) ليس من أسباب التقيض رفض المحكمة التأجيل في أول جلسة لتعيين محام عن مقيم في جنحة لأنه ليس من المقيم في الجرح ويوجد محام للجسم (القض) ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال س ٤ ص ٧٩).

(١٥) من المقرر قانونا أن وجود المحامي ليس بضروري في مواد الجرح (القض) ٢٨ مارس ١٩٠٨ المبيعة س ١٠ ص ٣٦).

(١٦) إذا حلف الجسم عند ابتداء عمل قضيه أن له محاميا سيحضر للدفاع عنه ثم رافقت النيابة وأمر الجسم التهمة لم يحضر المحامي المذكور بعد انتقال باب المرافعة ومطلب محام دفاعه من المقيم ليس المحكمة أن ترفض مدافعه بحجة انتقال باب المرافعة مادامت لم تشرع في نظر قضية أخرى أو أن الجلسة لم تنته لأن ذلك مناف لحرية دفاع الجسم كما يخضعه القانون ولو أن المحكمة أن تنظر قضايا الجرح بدون محام من الجسم إلا أن ذلك لا يمنع المقيم من تعيين محام له وعدم حضور المحامي في ابتداء المرافعة ليس كالحال لمعان المقيم من حق الدفاع (القض) ٢٤ نوفمبر ١٩٠٠ المبيعة س ٢ ص ٣١٥).

(١٧) إذا ثبت من محضر الجلسة أن المقيم باستجوابه أمام المحكمة الاستئنافية لم يبدش على سوى طلبه تأخير القضية ولكن المحكمة رفضت عليه وأبدت النيابة طلبا بأن لا يتكلم المقيم بشئ. ولم يدافع عن نفسه وكان سبب سكوتة هو عدم معرفته بالحقبة البرية في هذه الحالة يكون المقيم حرم من حرية الدفاع التي عسولها له القانون ويكون هذا وصفا للقض (القض) ٨ يونيو ١٩٠١ الحقوق س ١٦ ص ١٩١).

(١٨) إذا امتعت المحكمة الجسم من ابداء أدلة مهمة في دفاعه وحسكت عليه بالقوة بدون أن تسمح له بإبداء دفاعه كان عليها بإطلاا وتعيين قض المحكم (القض) ٣ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماة س ٥ ص ٣١٠).

سماح شهادة شاهد والمحكمة لم تجبه على هذا الطلب (القض) ١٩ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع س ٢ ص ٢١).

(٧) المحكمة الحق في الاستعفاء من سماح جهود التي اذا توضع المحامي من الجسم الذي لما في لزوم صماهم (القض) ٤ يناير ١٨٩٦ القضاء س ٣ ص ١٢٢).

(٨) لا يقبل اللعن بطريق التقيض بناء على أن المحكمة لم تسع جهود التي اذا كان المحامي من المقيم قد تنازل منهم أمام محكمة أول درجة (القض) ٢٧ يونيو ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ١٠).

(٩) التنازل من بعض جهود التي هو حق من حقوق المدافعين كما أنه حق قسم التبيين فلا يصح أن يكون وصفا للقض (القض) ٢٠ أغسطس ١٩٠٧ المبيعة س ١٩ ص ١٩).

(١٠) التنازل من سماح جهود التي الحاصل من الوكيل المدافع بغيره حصل من التهم وفضلا من ذلك فانه من المقرر قانونا أنه لا يجوز التهم أن يجعل وصفا من وجهه القض والأبرام عدم كفاية الدفاع التهم من المحامي المعلن للدفاع عنه "أنظر دالوز كلفة دفاع ققرة ٣٩ وبلغته الكلمة قسما ققرة ٣٩ وحكم قض وأبرام قرقسا ٥ أغسطس سنة ١٨٥٦ دالوز المردى سنة ١٨٥٨ ج ٥ ص ١٢٠" (القض) ١٢ يونيو ١٩١٥ الشرائع س ٢ ص ٣٠٠).

(١١) إن الاستعانة بمحام في قضايا الجرح ليست واجبة فلا تكون المحكمة قد خالفت نص القانون ببيع القضية بدون محام مادامت لم تجبر على الجسم في الدفاع عن قسه بذاته (القض) ٢٢ مايو ١٨٩٧ الحاكم س ٨ ص ١٤٦٥).

(١٢) إذا كان العمل المستلزم جنحة قيس من المقيم أن يكون له من يدافع عنه وذلك لا يتقاض الحكم اذا رفضت المحكمة طلب التأجيل التقدم من المحامي الذي يحضر بالنيابة عن وكيل التهم الأصل وكثرت المرافعة مع أن المحامي الذي حضر لم يكن مستعدا للدفاع عن التهم واضطر المرافعة عنه بعد أن أطلع على أوراق القضية أثناء انقضاء الجلسة (القض) ٤ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال س ٣ ص ٢٠٩).

(٢٢) حكمة الموضوع حرة في قبول أو رفض طلب الاستئصال إلّا على الواقعة ولها أن تكتفى بمباينة رجال البرليس (القبض ٢٨ نوفمبر ١٩٠٦ الاستئصال من ٦ ص ٢٥) .

(٢٣) ليس لهم أن يشك يوجب أوراق أو واقف إدارية خصوصية ملف الدعوى ولا يبد رفض هذا الطلب إجحافاً بحق المقتاع (القبض ٢٧ مايو ١٩١٦ الشرائع من ٤ ص ١٩) .

(٢٤) ليس من أوجه البطلان أن المحكمة تفتت الجلسة قبل المبدأ إذا كان المتهم حاضراً عند التعاد على القضية ودافع من قصه ولم يطلب استئنافه (القبض ٢٨ فبراير ١٩٢٢ المجبوءة من ٢٤ ص ٢٢) .

(١٩) لا يكون وجه القضاء أن المحكمة تبت المقتاع إلى عدم المساس بجسمه المجرى عليها (القبض ٧ نوفمبر ١٩٢٢ المجبوءة من ٢٤ ص ١١٨) .

(٢٠) المحكمة ليست مرتبطة بشهادة شهود التي متى أخذت بشهادة شهود الاتبات فهذا يدل على أنها لم تأخذ بشهادة شهود التي (القبض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المجبوءة من ٢٤ ص ٢) .

(٢١) لحكمة قبول أو عدم قبول طلب الاستئصال العلل المبررة فضلاً عن أن لها أن تكتفى بالمباينة التي أبرامها البرليس (القبض ٢٨ يونيو ١٩٠٦ المجبوءة من ٨ ص ٥١) .

١٣٦ — يجوز للقاضي في أي حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أي سؤال يرى له لزوم توجيهه إليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للصوم بذلك .

ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول .

ويجوز له أيضاً أن يمنع من سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحاً كافياً .

ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التاميم وكل إشارة مما يقترب عليه اضطراب أفكاره أو تمويهه وعليه أيضاً أن يمنع توجيه أي سؤال مخالف للأداب أو يحل بالشرف إذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى .

شهادة شهود أنها قد إجحافاً علينا بحرية المقتاع منه كمثل جرحها على المتهم أو على المالحى عنه في التكلم بحسبة حصول ارتباها الارتباخ التام (القبض ١٢ يناير ١٨٩٥ المالحى من ٦ ص ١٢) .

(٢) المحكمة هي صاحبة السلطة في سماع كل أو بعض الشهود عنه ما تقرر القضية وتفسير ماحلة الحكم فيها (القبض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ للقضاء من ٤ ص ٦٥) .

(٣) إذا لم يكن للمالك أن يصرح المتهم من الحكم له بإعفاء شهود يشهدون له أموراً تأخر بالفعل في الدعوى إلا أنها لها الحق في حصر سماع الشهادات على أحاديث في رأت من شهادتهم

(١) إن فرض الشارع في مواد العقوبات إسماء إيجاب المساواة بين النيابة العمومية وبين المتهمين ولم يقتصر الشارع على إيجاب تلك المساواة إلى من المقيم بأن منه حق التكلم في الأمر كما ورد في المادة ١٣٥ (١٣٨ جديد) ومع تقديم النيابة العمومية بشهادتها لم يكن من العدل حرمان المقيم من حق سماع شهوده ثم إن المحكمة بلا شك الحق في أن تستبعد من الشهود من أعلن منهم لإعفاء على وقائع وتزوير لم يكن من شأنها إيجاب تغييرها في الوقائع الثابتة فإذا كانت الواقعة المراد الاستناد عليها تؤثر على ثبوت التهمة وجب سماع الشهود وليس للمالك حق في أن يقرر من قبل بأنها لا تسمع شهادة الشهود وإنما حق تصرفها في هذه التبدل لا يحدد إلا متى سمعت ويعتقد تكون ملقطة التصرف في تصرفها قدرها وإياها المالك سماع

(٧) إن تنبيه الشهود إلى ما يترتب على شهادتهم أن كانت على غير حق ولو كان ذلك بغير طريق التطهير لا يترتب عليه شيء من بطلان الإجراءات ولا يعتبر مخالفا للقاعدة ١٣٦ بجنايات (القبض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المحبوسة ٢٣ ص ١٦٥).

(٨) إذا رأت المحكمة أن الرقابة لا مطالب عليها القانون لها أن تحكم بالبراءة من غير أن تسمع شهادة شهود الايآت (القبض ٧ مايو ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٢٣٤).

(٩) لمحكمة الجنايات أن ترفض توقيعه سؤال لشاهد إذا رأت أنه غير متعلق بالموضوع أو غير جازم القبول (القبض ٤ فبراير ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ١٩٠٩).

ما تكن وتختص به وسكنت بسلام للقاعة في سماح الآخرين (القبض ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ١٢٩).

(٤) المحكمة للسلطة أدب تسمع كل للشهود أدرتهم (القبض ٢٣ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ٣ ص ٨).

(٥) لا يجب قرض الحكم رفض المحكمة قبول غير آخر وأيضا صامح شهود فهي إذا كان سبب هذا الرضا هو أن الواقع التي استشهد عليها التهم بالشهود المذكورين لا تتنحى التهمة (القبض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ١٤٢).

(٦) القانون يحرم على المحكمة أن تسمع جميع شهود التضي وهذا أن تسمع البش ورك البش الآخرين تتوزع لما الضرر (القبض ٣١ مارس ١٩٠٦ الاستقلال ٣ ص ٢٣).

١٣٧ - لا يجوز استجواب التهم إلا إذا طلب ذلك فإن طلبه يستجوبه أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية .

وإذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات .

بجنايات إذا كان قد أجاب على الأسئلة التي وجهت إليه بدون أن يفرض على ذلك أربيع من الإجابة (القبض ٢٣ أكتوبر ١٩١٦ الشرائع ٤ ص ٩٢).

(٥) لمحكمة الجنايات أن تستخرج بالجلسة من التهم كل ما له ارتباط بظواهر الحقيقة وأما لا يجوز استدراج التهم في سؤاله لا إقناع به أو الاضرار بحريّة الدفاع أو الإخلال بغير راجين الجلسة أن يسأل التهم أسئلة ثم يرضى الإجابة بطلبات خاصة لأن ذلك يترتب عليه إخلال بحريّة الدفاع ويجب اضطراب التهم في دفاعه من نفسه ويكون سببا لرفض الحكم (القبض ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ الشرائع ٤ ص ٢٥٩).

(٦) لا يكون استجواب التهم أمام المحكمة مبطلا للإجراءات إذا كان قد قبل الإجابة على أسئلة المحكمة بلا اعتراض من ولا من محامي (القبض ٧ نوفمبر ١٩٢٢ المحبوسة ٢٤ ص ١١٨).

(٧) لا يقبل طلب القبض بناء على أن المحكمة استجوبت التهم بدون طلب إذا كان لا يفرض له ولا محاميه على استجوابه (القبض أول يناير ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٨٢٦).

(١) إن المادة ١٣٧ بجنايات تقضي بأنه لا يجوز استجواب التهم إلا إذا طلب ذلك فيستنتج حتما أنه إذا طلب من الإجابة في الحق أن يرفض ذلك وهذا الرضا لا يؤثر على حكم المحكمة لأنها تأخذ أنه حق من حقوق التهم ولصالحه وإجابة التهم على الأسئلة وطعن الطعن فيها منه ومن المحامي مع وقت الجلسة بعد قبوله من ذلك وتنازلا من عن الحق المذكور فلا يقبل الطعن من بعد ذلك بناء على أن المحكمة استجوبت من غير أنشأه إذا كان يقبل أن يجيب على الأسئلة التي تطبق عليه (القبض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٩ المحبوسة ١١ ص ٢٠١).

(٢) يجوز المحكمة الاستيذان من التهم عما يرى لزوما لتقديم إيضاحات مع أثناء المرافعة ولا يحل للطعن على ذلك متى حصل رضا التهم وبدون ممارسة من (القبض ٢٨ أغسطس ١٩١١ المحبوسة ١٢ ص ٥).

(٣) يجوز المحكمة أن تستعير التهم ويكون عملها هذا صحيحا ما دام أنه لم يصحح على ذلك عنه ما أراءت استجوابه (القبض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ١ ص ٧٥).

(٤) لا يقبل من التهم الطعن في الحكم بناء على أن المحكمة استجوبت مرارا ومن غير طلبه خلافا لقاعدة ١٣٧

١٣٨ - بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والدعى بالحقوق المدنية والتمم أن يتكلم إلا أنه يلزم في كل الأحوال أن يكون المتمم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالفة ذكرها صار استيفائها .

(٧) اذا وكل التهم عمادها به ولم يحضر هذا الأخير الجلسة الا بعد أن أبدت النيابة طلباتها وأذكر التهم القيمة وقال ان له عماد يحضر ثم طلب المحامي أن يتكلم عن التهم وليس للحكمة أن ترفض ذلك بدعى افعال باب المرافعة أو ترفض كذلك افعالها لتقدم مذكرة بناء على هذا السبب طالما أنها لم تسرع في نظرفضية أخرى عند حضور المحامي أو أن الجلسة لم تكن قد انتهت لأن ذلك مانع حرية الدفاع ولو أن القيمة يمنع ويجوز نظرها بدون محامى الا أن ذلك لا يمنع التهم من تعيين عماد له وعدم حضور المحامى في ابتداء المرافعة ليس كافيا لحرمان التهم من حق الدفاع (القض) ٢٤ نوفمبر ١٩٠٠ المحبوبة ص ٢ من ٣١٥ .

(٨) كون التهم لم يكن آخر من تكلم ليس في ذاته وجها للقض الا اذا طلب أن يتكلم ورفضت المحكمة طلبه (القض) ٢٧ أبريل ١٩١٢ المحبوبة ص ١٣ من ١٤٢ .

(٩) قاعدة إن التهم له الحق في أن يكون آخر من يتكلم تنطبق على الحالة التي يمنع فيها عن الكلام في الآخر بعد طلبه ذلك من المحكمة أما اذا لم يطلب الكلام بعد فله فلا يطلان (القض) ٥ مارس ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ من ٦٨ .

(١٠) إن حق التكلم أخيرا الذى غره القانون لقيم هو أمر متوقف على رغبة فإذا لم يحصل هذا الحق لا يخرج من ذلك لقضاء الاجراءات ولا يكون وجها للقض ما دام أن يثبت أن المحكمة فعلت مراعاة التهم في ابجلة أو أنه طلب ابداء اقوال بعد طلبات النيابة ومنع (القض) ٢٢ ديسمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ من ١٤ .

(١١) لا يطل الحكم اذا لم يكن التهم آخر من يتكلم اذا كان لم يطلب التكلم ومنه المحكمة من ذلك (القض) ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ المشرع ص ١ من ٨٦ .

(١٢) لا يطل الحكم بناء على أن التهم لم يكن آخر من تكلم اذا كان قد دافع عن عماد لم يثبت أن التهم طلب الكلام ومنع (القض) ٢٢ أبريل ١٩١٧ المشرع ص ٥ من ٢٧ .

(١) لا وجه لتسلك أمام محكمة القضا بأن المدعى الحق آخر من تكلم من لم يد التهم ولا عمادها أنه يريد ابداء بعض اقوال بعد سماع اقوال المدعى الحق الذى سمع على سبيل الاستعداد ومنع من ذلك (القض) ٢٧ يونيو ١٨٩٦ القضاء ص ٤ من ١٠ .

(٢) لا يكون عدم كلام التهم في الاكروجهما للقض الا اذا طلب الكلام والحكمة لم تجب طلبه ولكن اذا ترفع التهم ثم طلبت النيابة تأجيل الحكم المسألت ولم يطلب التهم الكلام بعدها فلا يطلان (القض) ١٣ فبراير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ من ٢٠٣ .

(٣) لا وجه لرفض القضا أن التهم لم يكن آخر من تكلم اذا لم يثبت أنه طلب أن يتكلم بعد المدعى ولم يجب طلبه أو ثبت من محضر ابجلة أنه قد تم نتيجة باقواله الختامية مسجوبة بمستندات فان هذا كان لتحقيق الفرض الذى نصده قانون تحقيق ابطلايات بالمادتين ١٣٥ و ١٦٠ (١٤٨ و ١٦٠ جديدي) (القض) ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ من ٥٠ .

(٤) ليس من أوجه القضا أن التهم لم يتكلم بنفسه أخيرا ما دام أن منه أحد من التكلم خصوصا اذا كان المدافع عنه آخر من تكلم وليس له أن ينظم (القض) ١٠ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ من ٢٨٤ .

(٥) يجب أن يكون التهم آخر من تكلم فاذا سمحت محكمة ابطلايات اقوال شاهد من القيمة المسدة الى التهم بعد أدب ابدى المحامى من دفاعه ولم تطلب من الرد على ما جاء عند التهم في اقوال هذا الشاهد كانت الاجراءات باطلة (القض) ٢ أبريل ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ من ٢٣٣ .

(٦) الفرض من انبهاش أن التهم يكون آخر من يتكلم هو أن يدافع عن نفسه فاذا تكلمت النيابة أخيرا ولم تسرع فرجا زائما على طلباتها الأولى ولم يطلب التهم أن يتكلم بعدها ومنع فلا يكون عدم كلامه في الاكروجا بطلان الحكم (القض) ٧ أبريل ١٩٠٠ المحبوبة ص ٢ من ٢٣٧ .

١٣٩ - تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يجوزها للمأمورون المختصون بذلك إلى أن يثبت ما ينفيها .

يكن من مأموري الضبطية القضائية ولا من أحوالهم ولا شك أن الحكم يطلان محضر التحقيق والإجراءات الجزائية عليه بما فيها دفع الدعوى هو من النظام العام والمصلحة أن تحكم به من نظام قضا (سورس الجزية ٢٣ مارس ١٩١٥ المجلد ١٦ ص ١٥٢) .

(٤) إن الأوقاف الرسمية التي تعود لاثبات المسائل المدنية من موقف عمومي يخص لا يجوز للعلن فيها غير الزور ولكن هذه القاعدة غريبة عن قانون تحقيق الجنايات فقد نص المادة ١٣٩ على أن محاضر المخالفات تكون جبهة إلى أن يثبت ما يخالفها ولقد أراد المشرع أن يجعل لهذه المحاضر قوة أكثر من محاضر الجمع والمخالفات التي ليس لها من القوة أكثر مما لتصاددها محورها والقاعدة في المسائل الجنائية أنه يجب أن لا يقيد التهم في دفاعه ولا أنه يحظر على القضاة حرية التقدير بل أن يترك لهم باب الطعن واسعا وأن يتمتع بكل الضمانات لاثبات برائته فلا يفتقر للعلن في المحاضر الجنائية بالزور إلا في الأحوال المهمة التي نص عليها القانون فذلك يقبل من المدعي طريه في دعوى مدنية أن يترك توقيده على اعتراف منسوب إليه بمحض تحقيق في جنحة ولا يثبت عليه اللعن بالزور (سيوط الابتدائية المدنية ٢٢ فبراير ١٩٢٣ المجلد ٢٤ ص ٩٥) .

(١) الاستدلال الذي يجعلها البسطة وعندها ليست جبهة حتى يعلن فيها بالزور (القبض أول يونيو ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٢١١) .

(٢) إن عبارة المادة ٣٣ من قانون الجمارك التي تنص بأن قرارات الهيئة الجمركية تعتبر صحيحة إلى أن تنقض الدعوى بقرار الإيضاحات المتعدية بها معناه أن الإيضاحات المذكورة كشهادة الشهود قد قلت بنسبها قسلا صحيحة ما لم يحصل اللعن فيها على الزور ولكن لا يستنتج من ذلك أن الأقوال نفسها هي حقيقة ومن الأحكام القضائية أن قرارات بلان الجمارك لا تعتبر سوى إجراءات إدارية ورغم من التحقيقات التي تكون حصلت بموجبها فإن الحاكم النظامية من رفضها مصادرة ضد قرار مثل هذا لما الحق في أن تأمر بإجراء تحقيق أكثر إذا رأت ذلك فائدة (الاستئناف ١٥ فبراير ١٩١١ المجلد ١٢ ص ١٥١) .

(٣) إن محضر المخالفة الذي يحرره كاتب الضمة يدم التبلغ من أصابة مرض الجدي أو محضر باطل لأن المختص في هذه الحالة هو مفتش صحة المركز والجدي التي نزع بناء عليه تكون أيضا باطلة لأنها على تحقيق باطل مصدر من شخص لم

١٤٠ - تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو التهم .

١٤١ - إذا كلف أحد الشهود بالحضور وتختلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانيا فان تأخر أيضا جاز القبض عليه وإحضاره قهرا والحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أيام .

١٤٢ - إذا حضر في ثاني مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذارا صحيحة جاز إعفائه من الغرامة بسد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية .

لأداء الشهادة فلا يجوز إذا تنهى الحكم عليه تبطل ذلك وإذا تسرع عم الكتاب ونقل قبل أن عدم مطابقة الحكم عليه وقت التنفيذ لا يسقط حقه الذي أعطاه له القانون وما يؤيد ذلك أن المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات القنصلية نصت على الشاهد الذي لم يحضر بعد إعطائه بشيئين الأول يتولى مدعى لمن أعطاه والثاني بالفراصة ويصار إلى إعادة الإعلان وقتصت صريحاً بجواز التنفيذ المؤقت بالنسبة للأول ولوع حصول مطاردة أو استئناف ولم تنص على التنفيذ بالنسبة لثاني ثم جاءت المادة ٣٦٥ من القانون المشار إليه بمضى المادة ١٩٦ من قانون المرافعات الأهل وبناء عليه فلا يجوز تنهيه الحكم النهائي الصادر على الشاهد بالفراصة ما دام التحقيق الذي دعى الشاهد إليه لم يتم (ملحق الابتدائية المدنية ١٣ سبتمبر ١٩١٠ المجموعة ص ١٢ من ٢٠٤) .

(١) الشاهد الذي حكم عليه بسب تخلفه عن الحضور في أول مرة إذا حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأدى أطلاراً صحيحة يجوز إقصاؤه من الفراصة كلها لا تحتقيضاً له فقط (بلغة المرافعة ١١ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ من ٢٨٨) .

(٢) أن المادة ١٩٦ من قانون المرافعات الأهل (المقابلة لقادة ١٤٢ بنمايات) أدرجت المادة الشاهد الذي تأخر أولاً عن الحضور لدى القاضي من التزامة المحكوم عليه بها إذا حضر ثانياً بعد تكليفه بالحضور وأدى أطلاراً مقبولة وبتضاف من هذه المادة أن الشارع جعل المعارضة في هذه الحالة استثناء مخصوصاً هو جواز حصولها إلى وقت حضور الشاهد المحكوم عليه أمام القاضي بعد تكليفه بذلك مرة ثانية

١٤٣ - ومع ذلك إذا رأى القاضي أن حضور الشاهد لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة جاز له في كل الأحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المتأصلة المتعلقة بالمعارضة .

ويقبل الاستئناف في كل الأحوال في الأحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية .

١٤٤ - أنا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة أمام المحكمة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً .

١٤٥ - يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يميناً على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره وإلا كان العمل لاغياً .

(١) لا يوجد في نصوص القانون المصري ما يمنع من سؤال الجنى عليه بصفة شاهد وتخليفه اليمين (القنصل ٥ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ من ١٦٩) .

(٢) إن المدعى بإلحاق المدعى به هو الادعاء في دعوى مدنية مضافة إلى دعوى جنائية والقاضي أن يحلف المدعى في دعوى مدنية اليمين التمسك تحقيق عملاً بالمادة ٢٢٣ مدنى قبل الأخرى يجب أن يكون له هذا الحق في قضية مدنية مضافة إلى قضية جنائية سيما وأن قانون المصري لم يقل عن بعض

القوانين الأوروبية القواعد التي من مقتضاها جعل المحلفين كثيرين غير أهل لحلف اليمين بسبب قرابة أو رئاسة ولم ينص القانون على أن الجنى عليه الذي يدعى مدنياً لا يمكنه تأدية شهادة بعد حلف اليمين فتكون إذن شهادته بعد حلف اليمين ممكناً فيها وليس على القضاة الا تقدير قيمتها خصوصاً أن من صالح المحكوم عليه أن لا تتخذ الشهادات التي تكون ضده إلا بعد تحليف الشهود اليمين لكي توجد الضمانة الكافية في أنهم لا يتولون من الحق خوفاً من منساباتهم نظير الشهادة الزور (الاستئناف ١٠ أبريل ١٨٩٩ المجموعة ص ١ من ٢٢٣) .

المحقق إلى تسع أيضا شهادة المدعى المدعى نفسه وسيرة روابط القرابة بين الشاهد والمحقق عليه أو التهم وإن كانت في الحقيقة مفيدة في تقدير الشهادة حتى تقديرها غير أن هذه القائمة وسعها مع عدم وجود نص ومع عدم أهميتها قانونا لا يصح أن يكون عدم مراعاة ذكرها موقفا لبطالان الحكم (القتض ٤ ديسمبر ١٩١٥ المجلد ٥ من ١٧ ص ٩٧).

(٦) من المبادئ التي ترونها محكمة القضاة والإبرام أن محكمة الموضوع لما أن تحلف المدعى العيني قبل سماع أقواله ولا مانع من ذلك قانونا ولا يترتب على تحليفه بطلان في العمل (القتض ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ س ٣٠).

(٧) تقر غيا سبق أن تحليف المدعى المدعى العيني من عدمه موقوف إلى تقدير القضاة عنه ما يرى يوما فذلك لتكوين اعتقاده الأمر الذي لا يضر بحق الدفاع ولا تزال المحكمة متمسكة بهذا المبدأ (القتض ٣٠ يناير ١٩٢٣ المجلد ٥ من ٢٣ ص ١٥١).

(٨) إن سماع أقوال المدعى المدعى بصد تحليف العيني لا يصد إجماعا بمطوق التهم بل بالعكس فإن ذلك ضار به ولا يوجب قانونا ما يمنع المحكمة من إبراء ذلك (القتض ٢١ يناير ١٩٢٣ المجلد ٥ من ٣ ص ٢٣٠).

(٩) لا تخالفه القانون في تحليف المدعى المدعى العيني عند أخذ أقواله بصفة شاهد والتهم في ذلك ضمان غشية المدعى المذكور من القضاة إذا فهم زورا (القتض ٢ يونيو ١٩٢٣ المجلد ٥ من ٤ ص ٤٣٦).

(١٠) ليس في القانون ما يمنع المحكمة الجنائية من تحليف المدعى المدعى العيني القانونية فلا يترتب على حلفه بطلان الحكم (القتض ٤ فبراير ١٩٢٤ المجلد ٥ من ٤ ص ٩١٠).

(١١) إن المشتكى هو في الأصل أقدم من غيره على مساعدة الحاكم في استطلاع الحقائق وهو وإن أكره القول بأنه في قاعدة في معالجة التهم لكن هذه القاعدة ليست هي النية المتصورة مباشرة من المدعى وإنما هي قاعدة قانونية فوقها قاعدة أخرى هي صالح الحياة الاجتماعية المنخفضة في التوبة السوية هذا فضلا عما لا يمكن من الحق في تقدير الشهادات

(٣) إذا أعلن شخص بصفة شاهد في المحضر بغيره في الجلسة وادعى بغيره مدعى فإن ادعاءه هذا لا يرفع عنه صفة الشاهد فإذا أدى العيني وحده بغير الحق جاز الحكم عليه بقرينة الشهادة الزور والقول بأن المحكمة لا يجوز لها تحليف المدعى المدعى العيني القانونية هو ادعاء على غير أساس قانوني لأن من صالح التهم والعدالة أيضا أن لا تتردى شهادة الأبعد تحليف الشاهد العيني القانونية فإن ذلك آمن لظهور الحقيقة وفضلا من ذلك فإنه لا يوجد نص في القانون المصري يمنع القضاة من تحليف المدعى المدعى العيني القانونية قبل سماع أقواله والتصوص القانونية التي بنيت عليها الأحكام الجزائية غير موجودة في القانون المصري ولم يرد شيء في القانون الأمل عن رد الشهود وتبرئتهم بسبب وجود صالح لم كما هو مسطور في القانون الجزائي وفي الحقيقة فإن المدعى المدعى ليس الادعاء في دعوى مدنية مضافة إلى دعوى جنائية ولا أجاز القانون المدعى تكليف المدعى في دعوى مدنية بإثبات التهمة ولا ضرر على المدعى المدعى من تحليفه العيني حتى كانت طلباته صعبة وقد سبلاحة في ولا يكون قد تجاوز الحدود القانونية إذا كان بأمر الرأى قتل لا يتأتى عن تهديد حرية شخص يرى يدعى فيه جريمة (القتض ٢٤ يونيو ١٩٠٥ المجلد ٥ من ٢٨ ص ٢٨).

(٤) لا يوجد في نصوص القانون المصري ما يمنع من سؤال العيني عليه بصفة شاهد وتحليفه العيني (القتض ٥ أبريل ١٩١٤ المجلد ٥ من ٣٠ ص ٧٦).

(٥) لا يوجد نص في قانون تحقيق الجنايات يحسم أن تذكر في الحكم درجة القرابة بين الشهود والمحقق عليه وفي الواقع فإن الشهود في المرات الجنائية هم في الأصل لا يثبت المدعى الجنائية كان كان لشهادتهم تأثير على المدعى المدعى بصفة غير مباشرة فلا ينبغي على ذلك اتباع قواعد التحقيق المدني بل يجب الرجوع في ذلك إلى قانون تحقيق الجنايات لعدم توفر المادة فورا ما بين المدعى المدعى الجنائية المدعى الجنائية والمدعى المدعى الجنائية القائمة على حدتها أمام محكمة مدنية وبناء على هذا الاعتبار فإن الحاكم الأول تسيير دائما في أحكامها على مقتضى روح القانون المصري فهي تسع شهادة الشهود بصد تحليفهم جميعا العيني سواء كانوا من أقارب التهم أو المدعى المدعى

(١٧) عدم ذكر صفة البين المؤداة من الشهود في عنصر البلية لا يوجب بطلان الحكم لأنه لا صفة في القانون يجب مراعاتها (القض ١ ديسمبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٦٣).

(١٨) كلمة حلف في عنصر البلية سطحا حلف البين بحسب الصيغة المقررة في القانون (القض ١٦ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٤١).

(١٩) ليس من الضروري ذكر صيغة البين التي حلفها الشاهد في عنصر الجلسة بل يكفي لذلك أن يثبت في الخبر أن الشاهد حلف إذا القروض أنه حلف البين القانونية بالصيغة التي نص عليها القانون (القض ٥ يناير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٦٣٤).

(٢٠) إذا كان الشاهد الذي سمعه المحكمة بمحض الحمايع سبق أن سمع وحلف البين بمحض الجلسة فهذا يكفي لأن البين التي يحلفها الشاهد بالجلسة تشمل كل ما يقرره حتى ولو استعصر عدة مرات بدون تكرار لصيغة البين (القض ٢٣ سبتمبر ١٩١٦ المرافع ص ٤ ص ٢٧).

(٢١) البين التي يحلفها الشاهد تشمل جميع الأقوال التي يقررها ذلك الشاهد أثناء الدعوى ذاتها فلا يوجب إذن أي بطلان تأخير من أن المحكمة لم تحلف الشاهد المذكور البين مرة ثانية لما استدعته ثانيا (القض ٢٧ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١٤٤).

(٢٢) لا ضرورة لتسليف الشاهد مرة ثانية إذا قررت المحكمة إعادة استجوابه في الدعوى لأن البين التي يحلفها أولا تشمل كل أقواله التي يقرها في البلية سواء عند أدائه الشهادة في أول مرة أو عند إعادة استجوابه (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ المرافع ص ١ ص ٧١).

(٢٣) إذا أمرت المحكمة بإعادة الكشف للبي على المبنى عليه فلا يزم لأن يحلف الطبيب البين إذا كان هو الذي أجرى الكشف الأول وحلف سيحلف البين (عقبة بناتيات الاسكندرية ٢٩ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤٦٩).

(٢٤) إذا ارتكبت المحكمة على شهادة الشهود وكان أحدهم لم يحلف البين ولم تبن المحكمة إن كانت قد أخلت

بقدرها للعمل بها أو ردّها وبذلك لا شيء يمنع من تحليفه البين بالقانون لأن المادة ٤٤ عقوبات (٢٥ جديد) لم تحرم من أهلية تأدية الشهادة إلا من يحكم عليه بقضايا خصوصية سيما وأنه عند عدم النص في القانون الأصل يجوز الرجوع لتكليف القضاء لنصوص القانون المخطط أو القانون الفرنسي المستندة من القوانين الأهلية والمادة ٦٣ بناتيات غنط ٧٩ بناتيات فرنساي نصا على عدم جواز استبعاد المحكم عليهم والأقارب والأحباب ليس إلا للمتلكين (بلعة المرافعة ٢٩ أبريل ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٦٣).

(٢٥) إن قائمة المشتكى في الحصول على حكم على المتهم التي أحررت ثانوية في حقّه وضمانة من أحبارها شاهدة تزداد وتقوى إذا أقام نفسه مدعى بحق مطلق. إذ أنه بدخوله في الدعوى الجنائية ومطالبته بالإثبات بتوضيحات مدنية يقيم نفسه خصما يمه ذاتيا الحكم على المتهم بما لا يميز أصلا سماعه شاهدة في دعوى هو صاحب الشأن فيها أسرة يقره من انصوم في الدعوى الأخرى وهذا لا يمنع من سماحه على سبيل الاستدلال بناء على ما لا يمكن من الحق المطلق في الاسترشاد بكل شخص يمكن أن تكون له معلومات عن مسألة منظورة أمامها (بلعة المرافعة ٢٧ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٢٣).

(٢٦) إن القانون يميز تحليف الشاهد البالغ من العمر أربع عشرة سنة فوجه القضاء المبنى على أن المحكمة حلفت شخصا البين ومعه دون الأربع عشرة سنة ليس وجها ويجب رفضه (القض ٣ أبريل ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٣٢٣).

(٢٧) لا يكون سببا للقض عدم ذكر صفة البين التي حلفها الشهود (القض ١١ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٠٨).

(٢٨) لا يوجب نص قانوني يوجب أن تذكر صيغة البين التي يحلفها الطبيب والشهود (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٤٤٣).

(٢٩) إن القانون لم يمتد ذكر صيغة البين بمحض الجلسة فلا يترتب على عدم ذكرها بطلان (القض ١٧ مارس ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١٧٦).

- شهادة أولا وجب التام الحكم (القض ١٦ أكتوبر ١٩٠٤ المجبرة ص ٦ ص ٧٩) .
- (٢٥) إذا لم يحلف أحد الشهود أمام محكمة أول درجة ولكن الحكم الاستثنائي اتفق على شهادة شاهد آخر وقيل فيه فقط إن الأول قد يعني ما فيه التناقض فلا يكون هناك وجه للنقض خصوصا إذا ذكر في الحكم أن بعض المتهمين اعترف أمام فيرولس (القض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٦٢) .
- (٢٦) إذا ظهر أن شاهدا لم يحلف البين فلا يكون ذلك سببا للنقض إلا إذا كانت المحكمة استنتجت من شهادة وحدها ما تستنتج أنه شيء آخر (القض ٣٠ أبريل ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٨٤) .
- (٢٧) عدم تحليف البين لشاهد ضمن جثة فيود حقوا البين ولقدما بما يميز مختلفاته التي عليه لا يعد بطلانا
- ٦١٤ — يلقن الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة وعمل إقامة كل منهم وصلاحته أقواله .
فإن كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف
يذكر الكاتب شهادة الشهود بتمامها ويصنف القاضي على عبارتها ويحفظ مع أوراق الدعوى .
- (١) إن ما يؤخذ الكاتب طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٦ جنايات يجب أن يشمل جميع شهادات الشهود بدون انحصار وكل ما يقره التهم ويكون له تأثير على الحكم الذي يصدر (لمة المراجعة ١٨٩٢ ن ٣٦٢) .
- (٢) لا تكون الإبرامات باطلة إذا خل عضو الجلسة من بيان التهمة (القض ١٠ مايو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٥٣) .
- (٣) يمكن أن يذكر في الحكم وعضو الجلسة اسم واقب التهم ولا لم تذكر مسماها (القض ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ المجبرة ص ١٠ ص ١٤٢) .
- (٤) لا تكون الإبرامات باطلة إذا خل عضو الجلسة من صفة الشاهد (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧١) .
- جوهريا في الحكم (القض ٢٣ فبراير ١٩٠٧ المجبرة ص ٨ ص ٢١١) .
- (٢٨) إذا ثبت من عضو الجلسة تحليف البين لجميع الشهود ما عدا واحدا فهذا لا يكفي لإعلان الإبرامات (القض ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ المجبرة ص ٩ ص ٩٦) .
- (٢٩) لا يبطل الحكم لأن المحكمة سمعت أحد الشهود وقت المحاكمة بدون حلف البين إذا حصل ذلك في مواجهة المتهمين والمحاكمين منهم بدون أي اعتراض على ذلك ومع كل قياسات شهادة يكون الحكم مبنيا على أدلة تكفي لإدانة التهم (القض ٢٤ جيبير ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٢٧) .
- (٣٠) إذا لم تحلف الشهود البين القانونية ولم يحصل التمسك بهذا الأمر أمام المحكمة الابتدائية والاستئنافية فلا يكون دعيها من أوجهه (القض ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠ المجبرة ص ٢ ص ٢٤٣) .
- (٥) عدم ذكر عمل ميلاد التهم ليس من أسبابه الإعلان مادام أنه لا يريد شك في شخصه (القض ١٩ أبريل ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٥٤) .
- (٦) إن القانون لا يصح توقيع الشهود على شهادتهم التي تؤخذ في الجلسة والمادة ٧٨ لا تخلف الا على الإبرامات التي تحدث أمام قاضي التحقيق (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٤١) .
- (٧) إن توقيع الشهود على شهادتهم بغير الجلسة لإيجبه للقانون (القض ٢٧ يناير ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٣١) .
- (٨) لا يلزم في الجنايات أن يذكر في عضو الجلسة علامة شهادة كل شاهد عليه وأسراره عليه فإن هذا الشرع غير لازم لعدم فائده لأنه لا يريد درجة أخرى سطر أمامها الدعوى

التي تحصل في الجلسة (القبض ٣٠ مايو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢١٦) .

(١٥) ليس من أوجه القبض عدم تلاوة شهادة الشهود عليهم وعدم توقيهم عليها أمام محكمة الجنابت كما قررت ذلك الأحكام القضائية العديدة (القبض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١٩١) .

(١٦) لا يوجد نص في قانون تحقيق الجنابات يتم ذكر درجة قرابة الشهود الجنى عليه في محضر الجلسة وسورة ذلك وإن كانت في الحقيقة مفيدة في تقديم الشهادة فقد رعا غير أن هذه القائمة وحدها مع عدم وجود نص وضع عدم أهميتها قانوناً لا تصحح أن يكون عدم مراعاة ذكرها موجبا لبطالان الحكم حتى بالنسبة للمدعى المدعى لأن الشهود في المواد الجنائية هم شهود جنائيين في الأصل في الدعوى الجنائية لا جنائية فإن كان للشهادتهم تأثير على الدعوى المدنية فكيف غير باعرة فلا ينبغي على ذلك اتباع قواعد التحقيق المدني بل يجب الرجوع في ذلك إلى قانون تحقيق الجنابات لعدم توفر المادة ٢٠٢ فاما بين الدعوى المدنية التابعة لدعوى جنائية وبين الدعوى المدنية القائمة على صفحتها أمام محكمة مدنية وبناء على ذلك فإن المحاكم المصرية تسع دائماً شهادة الشهود بعد تخطيطهم الجين سواء كانوا من أقارب التهم أو المدعى بالحق المدني بل تسع أيضاً شهادة المدعى المدعى نفسه (القبض ٤ ديسمبر ١٩١٥ المجلد ١٧ ص ٩٧) .

(١٧) إن ذكر موطن التهم ليس من الأمور الإجهرية التي يترتب على عدم مراعاتها بطلان العمل خصوصاً وأنه ينطبق في بعض الأحيان أن يكون التهم مجهولاً موضع ولادة (القبض ٣٠ يونيو ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٤٢) .

(١٨) إن أحكام المادة ٢١٥ مراضات لا تقرر على الإجراءات الختامية بإعطاء الشهود أمام محاكم الجنابت بل إن الإجراءات الختامية بالجلسة أمام هذه المحاكم مبنية بالمادة ٤٤ ق.ت.م.ج. والمواد ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ بناتيات وهذه المواد لا تقضي بسقوط تلاوة أقوال الشهود عليهم ولا التوقيع عليها منهم (القبض ٢٧ ديسمبر ١٩٢٠ المجلد ٢٢ ص ٢٢٨) .

الفصل في موضوعها (القبض ٣ مارس ١٩٠٦ المجلد ٧ ص ٧ ص ١٧٠) .

(٩) لم يميز القانون بتلاوة الشهادة على الشاهد فلا يكون عدم تلاوتها معطلاً للحكم (القبض ١٧ مارس ١٩٠٦ المجلد ٧ ص ٧ ص ١٧٦) .

(١٠) لم يميز القانون بتلاوة الشهادة على الشاهد فلا يكون عدم تلاوتها معطلاً للحكم (القبض ١٧ مارس ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٣٨) .

(١١) إن توقيع الشهود على شهادتهم وذكر أصرارهم عليها نص في القانون أثناء التحقيقات الابتدائية فقط وليس محمية مطلقاً أثناء التحقيق في الجلسة ويصح ذلك جلياً من المقارنة بين الصور القانونية الخاصة بإجراءات التحقيق المختلفة وبناء على ذلك دليل بطلان من هذا القبيل سواء كان باثبات عكس ما هو مكتوب في الأوراق أو بطريقة اللحن بالترديد لا يكون له أثر تأثير على نتيجة الدعوى (القبض ٢٥ فبراير ١٩١١ المجلد ١٢ ص ٨٩) .

(١٢) إن المادة ١٧ بناتيات قضت فقط على كاتب الجلسة أن يذكر أسماء الشهود وألقابهم ومنازلهم وشهادتهم وأن يصدق القاضي على هذه الشهادة ولم تنص على التوقيع من الشهود عليها فلا يكون غلو المحضر من توقيع الشهود على شهادتهم وعدم بيان الأسباب التي أوجبت عدم التوقيع وجهاً للقبض (القبض ٢٥ أكتوبر ١٩١١ المجلد ٢١ ص ٢٤) .

(١٣) عدم تلاوة شهادة الشاهد عليه بدلتها وبذلك عدم توقيه عليها لا يطلل الإبراءات لأن غنى المحضر في آخر صحيفة من رئيس الجلسة ومن كتابها كاف لتحقيق من مطابقة الشهادة المدونة بالمحضر لأقوال الشاهد وإذا لم يذكر في محضر الجلسة صيغة الجين التي سألها الشاهد فافترض أنه سألها بالصيغة القانونية الواردة في القانون (القبض ٢٦ يونيو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٢) .

(١٤) النص القانوني القاضي بتلاوة أقوال الشهود عليهم والتوقيع عليها منهم خاص بالتحقيقات الأولية فقط لا بالتحقيقات

مه بموجب البطا (القض ٢ يونيو ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٤٢٦) .

(٢٣) إن توقيع القاضي على شهادة كل شاهد واجب على قاضي التحقيق كمنس المادة ٨٢ تحقيق جنايات وليست بواجبة على قاضي الحكم إذ يمكن أن يوقع على محضر الجلسة (القض ٢٤ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤٢٥) .

(٢٤) عدم تصديق رئيس الجلسة على محضر الجلسة الاستثنائية التي سميت فيها شهادة الشهود يرتب عليه بطلان بوهوى في الأبرامات (القض ٢٨ مارس ١٩٠٨ المحبوبة ص ٩ ص ٢٨٧) .

(٢٥) توقيع القاضي على محضر الجلسة غير غير قانونا والا كان العمل باطلا وبفرض وجود البطلان فانه يزول اذا تأجلت الجلسة وحضر المتهم في الجلسات التالية ولم يتسكك بها للبطلان (القض ١٦ أبريل ١٩١٠ المحبوبة ص ١١ ص ٢٨٠) .

(١٩) لم يقض القانون مطلقا بتلاوة شهادة الشهود عليهم أمام محكمة الجنايات (القض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المحبوبة ص ٢٤ ص ٣) .

(٢٠) إن عدم اتباع أحكام المادة ٢١٥ مرافعات التي تنص على أن يقرأ على كل شاهد ما أيداه من الشهادة ويضع اعضاء عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه فيها لا يوجب البطلان لأن المادة لا تختص بالبطلان في حالة عدم مراعاة الأبرامات المخصوص عليها (القض ٢ يناير ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ ص ٢٣٠) .

(٢١) عدم تلاوة أقوال الشهود عليهم وعدم توقيعهم عليها لا يرتب عليه بطلان الأبرامات (القض ٦ فبراير ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ ص ٢٣٢) .

(٢٢) لم ينص قانون تحقيق الجنايات ولا المادة ٢١٥ مرافعات على أن عدم تلاوة شهادة للشاهد أو اعضاء عليها

١٤٧ - وإن رأى أن الواقعة غير ثابتة أو لا تمتد مخالفة وليست فيها شبهة جنمة ولا جنائية يحكم القاضي ببراءة المتهم ويحوز له مع ذلك أن يحكم في التوضيحات التي قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض .

١٤٨ - وإذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنمة يحكم القاضي بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق الى النيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون .

وإذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم اختصاصه وبأن أصبح هذا الحكم نهائيا تخلف النيابة القضية الى قاضي الاحالة بالكيفية المقررة في المادة (١٠) من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل عاكم الجنايات وذلك بعد تحقيقها ان لم يكن سبق تحقيقها بمقرقتها .

وفي هذه الحالة يصدر القاضي إما أمرا بالاخالة على محكمة الجنايات وإما أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى ومع ذلك إذا لم ير القاضي في الأفعال المستندة الى المتهم إلا شبهة الجنمة أو المخالفة جاز له أن يوجهها الى المتهم في قرار الاحالة بطريق الخيرة مع الحماية (ق نمرة ٧ سنة ١٩١٤)

إحالة الدعوى على محكمة الجنايات أمرا يحا ويصله الاحالة لا يمكن أن تكون بمراسلة قاضي الاحالة مرة ثانية لأن سلطه قد انتهت ولحكم النهائي الصادر من محكمة استئنافية قوة أكثر من قرار قاضي الاحالة وفضلان من ذلك فان الأمر العالي الصادر في ١٢ يناير ١٩٠٥ قد أبقى المادة ١٨٩ من قانون تحقيق

(١) إذا أمد قاضي الاحالة الدعوى لنيابة العمومية لاجبارها جنمة تقدمتها لمحكمة الجلسات بمهم الانحصار لاجبارها جنائية وجب على النيابة رفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجنايات لأن سلطة قاضي الاحالة قد انتهت بإعادة الدعوى الى محكمة الجلسات وسكن محكمة الجلسات بعدم الانحصار جعل

ذكره من جهة ومن مناقشة الجمعية التشريعية من جهة أخرى فقد اقترح أحد الأعضاء هذا الرأي ورفض اقتراحه (القتض ٣ أبريل ١٩٢٠ المجلد ٢٢ من ٢) .

(٦) إذا صدر حكم نهائي من محكمة الجنبع بعدم الانحصار بناء على أن الحادثة جنائية ويجب على قاضي الإحالة إحالة القضية على محكمة الجنائيات للمحك فيها مطلقاً وليس له أن يتكلم في وصف التهمة من جديد وللمحكمة الجنائيات الحالة عليها الدعوى أن تحكم فيها بحسب ما تراه (القتض ٤ فبراير ١٩٢٤ الحامدة ٤ من ١١٠) .

(٧) إذا احتبرت النيابة العامة جنحة ورفضت الدعوى أمام محكمة الجنبع طيس الدعي المدعي طلب الحكم بعدم الانحصار بنظر التهمة لأنها جنائية بحسب فكرته لأن النيابة صاحبة الشأن احتبرت جنحة واللامعي المدعي لم يكن من حقوقه تكليف التهم بالحضور مباشرة أمام محكمة الجنائيات فليس له تكليف الواقعة بأنها جنائية لأن القانون كلفه بتسلم أمره لنيابة في مسألة الجنائيات فلا بد وأنه يضعف لقراراتها وما دام أنه محروم أملاً من الحق في احتبار الواقعة جنائية كذلك ليس له أن يطلب أمام محكمة الجنبع احتبار الواقعة جنائية حيث كان هذا الاحتبار لغيره (أيرتيج ٤ يونيو ١٩٠٨ المجلد ١٠ من ٢١٥) .

(٨) إذا قدمت الدعوى ابتداءً لمحاكمة الجنبع لمحاكمة بعدم الانحصار لا احتباراً جنائية ويجب رفع الدعوى مباشرة لمحاكمة الجنائيات فإذا قدمت النيابة لقاضي الإحالة لاعتبرها جنحة وأعادها لنيابة فإن هذا القرار لا يؤثر على محكمة الجنبع ولا ييسل لها الحق في نظر الدعوى ثانية لأن سلطتها في نظر الدعوى قد انقضت بخصي الحكم الذي أصدرته أولاً بعدم انحصارها بنظرها لأن الواقعة جنائية وأصبح هذا الحكم نهائياً لعدم الطعن فيه بالطريقة القانونية ولما كان أمر قاضي الإحالة غير مفيد لمحاكمة الموضوع فيما يخص بوصف التهمة لأنه لا يمكن في الدعوى ولكن بجسملها في حالة حاله الحكم فيها كان حكم محكمة الموضوع بإحبار الواقعة جنائية مقيماً لنيابة التسوية من جهة ضرورة تقديم الدعوى مباشرة لمحاكمة الجنائيات طبقاً للمادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات ولمصلحة دون غيرها

الجنائيات وأصل محاكم الجنائيات الجديدة على المحاكم الجنائية ولذا تكون إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنائيات عملاً قانونياً مطابقاً لنص القانون المشار إليه (القتض ١٠ أبريل ١٩٠٩ المجلد ١٠ من ٢٥٥) .

(٩) إذا رفضت الدعوى لمحاكمة الجنبع قضت نهائياً بعدم انحصارها فإن النيابة يمكنها رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنائيات طبقاً لنص المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات التي لم تلغ (سكس القضا ٢٥ يونيو ١٩١٢ المجلد ١٧ من ١٢٧٠) .

(١٠) إن محكمة الجنبع عند ما تحكم بعدم الانحصار لوجود شبهة جنائية تكون النيابة ملزمة بتقديم القضية إلى قاضي الإحالة بناء على المادة ١٤٨ جنائيات المحلة بقانون ثمرة ٧ سنة ١٩١٤ وفي هذه الحالة إذا لم يستطع قاضي الإحالة أن يصدر قراراً بأن لا وجه يجب عليه أن ييسل التهم على محكمة الجنائيات بتمية الجنائية التي رأت محكمة الجنبع أنها الواقعة تطبيقاً وليس له أن يبعد القضية لنيابة لا احتبار الواقعة جنحة (القتض ٢ فبراير ١٩١٨ المجلد ١٩ من ٥٣) .

(١١) إذا حكمت محكمة الجنبع بعدم انحصارها بنظر الدعوى لا احتبار الواقعة جنائية فلا يملك قاضي الإحالة إذا رأى أنها جنحة أن يبعد الأوراق لنيابة بل كل ما له طبقاً لقانون ثمرة ٧ سنة ١٩١٤ أن يصدر قراراً بأن لا وجه وما قررنا بأحالتها على محكمة الجنائيات بطريق التميز (القتض ٣٠ أكتوبر ١٩٢١ المجلد ٢٣ من ١١٥) .

(١٢) إن المادة ١٤٨ جنائيات المحلة بقانون ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ التي قصت على ما يترتب على حكم محكمة الجنبع بعدم الانحصار لا احتبار الواقعة جنائية نصها عام ويشمل أيضاً القضية التي سبق لقاضي الإحالة احتبارها جنحة ونقدم بعد ذلك لمحاكمة الجنبع وتحكم فيها بعدم الانحصار فساداً لقضية قاضي الإحالة ثانية فإذا صرح قاضي الإحالة على رأي الأول بأن الواقعة جنحة فلا بد أن يوجه تلك الجنحة التهم في قراره بطريق التميز مع الجنائية ولا يحل القول بأن محكمة الجنبع في هذه الحالة كان يجب عليها إحالة القضية مباشرة إلى محكمة الجنائيات لأن هذا الرأي مبرر بنص القانون السابق

على حذف كلمة "محاكمة الاستئناف" منها وبذلك يكون الأمر الصادر من قاضي الاحالة باختيار الواقعة جنة بمدحك محكمة الجلس باختيارها جنائية في غير محله ولا تأثير له على حكم محكمة الجلس المدكور ويكون تقديم الدعوى تأييدا لمحكمة الجلس في غير محله أيضا لعدم جواز نظرها بمقرها تأييدا (بني مرف استئنافا ٢٦ نوفمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٢٥٧).

الحق في تعديل وصف التهمة أو الحكم فيها بما يترامى لها ولا يمنع من ذلك نص المادة ٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الصادر في ١٢ يناير ١٩٠٥ لأنه في هذه الحالة يقوم حكم محكمة الموضوع مقام أمر قاضي الاحالة لأنها أوسع سلطة من تهمته وصف التهمة كما تقدم ولأن هذا القانون الجديد لم يُلغ المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات بل أُلغته لتقتصر

١٤٩ - كل حكم صادر بقوة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلا .

أما كل من التهمين حتى يثنى محكمة القضا والايام أن تنظر في صحة تطبيق القانون وفي المشروعية الجنائية التي تنبأ من تلك الأفعال (القضا ٢٦ أكتوبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٢٣).

(٥) عدم ذكر محل ميلاد المتهم ليس من أوجه البطلان ما دام أنه لا يوجد شك في شخصه (القضا ١٩ أبريل ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٥٤).

(٦) إن المحكمة عند تطبيقها القانون يجب عليها الفصل بوضوح وتفصيل في كل أجزاء الجريمة وفي وجود الواقعة أو عدمها الموجبة من التهم كما يجب وصف هذه الواقعة والا فيكون هناك حق في اللعن على الحكم (القضا ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٢٦).

(٧) إن كل حكم يصدر بقوة يجب أن يشمل على بيان الواقعة أي الأفعال التي ثبت على المتهم عليه ارتكابها حتى يتبين إذا كانت تلك الأفعال يوجب عليها القانون أم لا أما مجرد وصف الأفعال بوضعها القانوني فلا يكفي وعليه يقتض الحكم القبي يكتفى بالقول بأن المتهم أدخلوا في ذمتهم أموالا أميرية ولم يذكر الأعمال التي صدرت من المتهمين (القضا ٢٩ أبريل ١٩١٧ القضا ص ٤ ص ٣٧٩).

(٨) يبطل الحكم لعدم بيان الواقعة إذا اقتصر على إثبات وجود الجريمة بالأفعال المستقلة في القانون ولم يبين مطلقا ما هو الفعل الصادر من المتهم كأن يقول إن المتهم أقر على الفرط لانضمامه بذلك تخليه من مزوميه بالخدمة العسكرية

(١) إذا لم تين الواقعة في الحكم الابتدائي ولا في الحكم الاستئنافي كان هذا موجبا للقضا (القضا ٢٠ فبراير ١٨٩٧ القضا ص ٤ ص ٢١٢).

(٢) من الأوجه المهمة لبطلان الحكم عدم بيان الواقعة في الحكم بآثارها مع التضاض في الأسباب وعدم الصراحة ذلك (القضا ٢٢ يناير ١٨٩٨ القضا ص ٥ ص ١٣٠).

(٣) لا يمكن لبيان الواقعة التي استوجبت العقوبة أن يقتصر على ذكر الجريمة فقط بل من اللازم أن تين ظروفها التي يقتضى القانون يجب أن توفرها لاختيارها أمرا مائلا عليه حتى يظهر أوضاعها على أمر فيها الموضوع لها وهذا مع عدم التفصيل في الأمور لا كافية فيها ولا ضرورية في بيانها والا كان الحكم قابلا للقضا وضرورة هذه البيانات وإن كانت قاعدة عامة إلا أنها تزداد أهمية بالنسبة للبراهن المرتكبة كالزور والنصب إلى رأى الشارع نظرا لأهميتها أن تين أركانها وطرق ارتكابها في تصور من سرعة وأسر الطرق في العمل بهذه القاعدة هو الرجوع إلى المصادر القانونية في ذكر الواقعة وظروفها لتبين يبينها (بلغة المراقبة ٢٠ نوفمبر ١٨٩٨ القضا ص ٦ ص ٢).

(٤) لأجل أن يكون الحكم مشتملا على بيان الواقعة يقتضى القانون لا يكتفى ذكر التهمة فقط بل يجب سببا بيان الطريقة التي استعملت في ارتكاب الجريمة متى كان القانون يحدد الجريمة وكيفية ارتكابها وإذا كان الأشخاص كثيرون متهمين في دعوى واحدة ويمكن اعتبار بعضهم فاعلين أصليين والبعض الآخر شركاء فيجب في هذه الحالة بيان الأفعال المنصوصة التي

المقسم على الضرب الذي أضى إلى الموت (القض ١٠ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ س ١٤٣).

(١٤) اشكال ذكر السبب الذي دفع المقسم لارتكاب الجريمة في الحكم ليس من الأسباب المبطلة للحكم بلوازم عدم الوقوف على السبب مع ثبوت ارتكاب الجريمة على المتهم (القض ٢ يونيو ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ س ٤٣٦).

(١٥) إن الأحالة على الكشف الطبي لوصف الاصابات هي كاتبة قانوناً وإن يمكن من الأفضل أن يذكر بالحكم ولو بالاختصاص نوع الاصابات حتى يكون الحكم مستوفياً في حد ذاته بلا لزوم مراجعة أدراك أئمة لمعة الوقائع التي أدت إلى الحكم بالعقوبة (القض ٢٧ أبريل ١٩١٢ المحقوق ص ٢٨ س ٢٢٣).

(١٦) إن المبدأ القانوني هو أن كل حكم صادر بقوبة يجب أن يكون مشتملاً على بيان الواقعة الموضوعية للحكم بالعقوبة والأركان بالاطلا (مادة ١٤٩ جنائيات) وذلك لكي يتسنى لهككة القضاء والايام مراعاة الوصف القانوني الذي يصف به فاض المرشوع الوقائع التي يقرر أنها ذبته ولكنه مع ذلك قد قررت الأحكام القضائية أن في الجرائم التي يحصل ارتكابها بواسطة الكلام والكاتبة والمطبوعات يمكن أن يشتر الحكم الى اعلانات المتاح الدعوى التي يكون نص المقالات أرقاماً السب أو الرسوم واضحة فيها بلا أدنى شك — تراجع أحكام محكمة القضاء الفرنسي للعدالة في ١١ يناير ١٨٨٣ ٢٩ فبراير ١٨٨٣ ٩ مايو ١٨٩١ مجموعة دالوز الدورية ص ١٨٩١ ٣٩٣ (القض ١٥ فبراير ١٩١٣ المحقوق ص ٣٠ س ٢١٠).

(١٧) يقتض الحكم اذا لم يذكر من المتهم لمعة محصة ما به المواد المذكورة في الباب التاسع من قانون تحقيق الجنائيات ولا يمكن الرجوع الى محضر الجلسة المدون به السن لأن الرجوع الى محضر الجلسة لا يكون الا فيما يتعلق بالتشكل مثل علانية الجلسة وغير ذلك لا في المسائل المتعلقة بأساس التطبيق القانوني (القض ١٣ أبريل ١٩١٧ المجموعة ص ٩ س ٢).

بعد أن بين الأعمال التي اعتبرتها المحكمة قسراً حيث لا يتسنى لهككة القضاء والايام مراعاة صحة تطبيق القانون (القض ١٤ مارس ١٩١٤ الشرائع ص ١ س ١١٧).

(٩) لا وجود لهمة الاشتراك الا بوجود الجريمة الأصلية فيجب بيان جميع أركان هذه الجريمة الأصلية حتى ولو لم يعرف فاعلياً لتتمكن محكمة القضاء والايام من مراقبة صحة تطبيق القانون (القض ٢٢ يناير ١٩١٠ المجموعة ص ١١ س ١٢٣).

(١٠) اذا اتهم شخص بسرقة ملابس من والده وزوجة والده وسكنت عليه المحكمة بقوبة واحدة بدون أن تميز بين السرقتين الواقعة احدهما قبل الأب والأخرى قبل زوجة الأب فان ذلك وجبها القضاء لأن القانون لا يطلب من السرقات التي تقع من الأولاد قبل أيهم ويكون المقيم قد حكم عليه لارتكابه أمراً غير صواب عليه قانوناً ولذا يجب قضى الحكم واحالة القضية على محكمة أخرى نظرها من جديد (القض ٢٦ نوفمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ س ٢٥).

(١١) اذا وضعت الدعوى بتيسر ضروري واستمال الواقعة الزورة وضعت المحكمة بقوبة واحدة على المقيم ولم تميز ما اذا كانت هذه العقوبة هي من تهمة الضرر أو الاستمال أو من الاتيين ما وكانت جريمة الضرر بحسب تاريخها الثابت في الحكم قد سقطت بعض المدة في هذه الحالة لا يتيسر لهككة القضاء مراعاة تطبيق القانون والحكم بالكلية غير قابل للتجزئة وهو في غير محله بالنسبة لهمة الضرر فيعين نقضه (القض ١٧ أبريل ١٩١٧ الشرائع ص ٤ س ٤١٥).

(١٢) لا يقبل القضاء بناء على أن الاتهام كان يتردد بين احدهما في حقد بين الأكثر محض تسليم شتم وأن الحكم لم يتكلم الا عن احدهما فقط من ماضى المتهمين لمضيهما لأنهما نتيجة تصميم جنائي واحد والقدر متساو واحد وعلى كل فان هذا الوجه غير مقبول لأنه لا تالفة للتمتين فيه (القض ٢٥ مايو ١٩٠١ المجموعة ص ٣ س ٢٢).

(١٣) ليس من الأركان المكورة لجريمة بيان الباعث وتكافؤ فلا يحل الحكم اذا لم يشتمل على السبب الذي حل

التي تسبب منها اداة التهمين (القتض ٣ مارس ١٩٢٤
الحامدة من ٥ ص ١٠٨) - أخطر حكم نقرة ٢٩

(٢٤) اذا رفضت المحكمة الدعوى الجنائية وسكت
بتبرير لهي المدعى المدعى وجب عليها أن تبين في حكمها الواقعة
بيانا كافيا وأن تذكر تاريخها لأن الدعوى المدنية لم تخرج من
كونها تويضاً عن عمل جنائي (القتض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥
الاستقلال من ٤ ص ٥٦٩) .

(٢٥) البراءة هي الأصل ولا تحتاج لص قانوني بخلاف
الحكم بالقوة فانه هو الطارئ الذي يحتاج للثبات والص
ولذلك أوجب القانون اشتغال الحكم القاضي بالقوة على بيان
الواقعة والص القانوني القاضي بالقوة وذلك لاستتاع الحكم
عليه بأن ما وقع منه جريمة معاقب عليها قانوناً ولم يوجب ذلك
في حالة البراءة لعدم لزومه (القتض ٦ يناير ١٨٩٤ القضاء
من ١ ص ١١٥) -

(٢٩) اذا لم تصنف النيابة العامة الحكم القاضي بالبراءة
واسأفه المدعى المدني كان استئنافه فاصراً على الحقوق المدنية
قطر ويكون الحكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً بالنسبة
للجنة ويخضع من ذلك أن الاستئناف يكون فاصراً على الدعوى
المدنية وتكون التهمة غير مطروحة لتظهر فيها أمام المحكمة
الاستئنافية والحكم الذي يمسئرها لا يكون حكماً قابلاً بقوة
على التهم ولما كانت المادة ١٤٧ (١٤٩ جديد) لم تنزه
الا عن الأحكام القضائية بالقوة بالنسبة للوقائع المعاقب عليها
فلا يكون وجوب القضاء افعال الحكم المذكور التي جاز تطبيقها
ولا عدم بيان الواقعة إن كانت من نوع الجلس أو الملاحظات
ولا اغفال ذكر تاريخ الواقعة (القتض ١٢ أكتوبر ١٩٠٤
المجموعة من ٦ ص ٨٣) .

(٢٧) عند حكمة براءة التهم لا داعي لبيان وقائع الدعوى
لأن المادة ١٤٩ جنائيات إنما تحتم بيانها عند الحكم بالإدانة
(القتض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال من ٦ ص ٤٤) .

(٢٨) لا ضرورة لبيان أركان الجريمة أو من الجسم
في الحكم اذا كان قابلاً للنسبة بالبراءة ولا يرتب له افعال هذا
البأن أي بطلان فلا يقبل الطعن المرفوع من المدعى المدني لهذا
السبب (القتض ٤ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة من ١١ ص ٧١) .

(١٨) عدم اشتغال الحكم ومضطر الجلسة على الواقعة
الحية في أمر الإحالة لا يوجب بطلان الحكم القاضي بالقوة
لأنه فضلاً عن كون أمر الإحالة المذكور أمراً إلى التهم وعلم
بالطبع بما جاد له فانه لم يثبت مطلقاً بأن المحاكمة أمام محكمة
الجنائيات كانت على تهمة غير التي كانت معلومة في أمر الإحالة
المذكور (القتض أول يوليو ١٩٠٧ الاستقلال من ٦
ص ٦٧) .

(١٩) ليس من الضروري أن يذكر في الحكم كل شيء
مراعاة بل المحول عليه أن يهتم من حياة الحكم كلما يلزم ذكره
ويتبين على ذلك أن الحكم يكون مصححاً متى ظهر من وقائع
الدعوى كاهي مية فيها أن كل الحيوان كان غير انتصار للقتض
٢٧ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال من ٦ ص ٥١) .

(٢٠) اذا طبقت المحكمة الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢
مقوبات (٢٧٤ جديد) فهذا يثبت أن التهم مرقق الرسم من
محصل مسكون لأنها لورات خلاف ذلك لكانت طبقت فقرة
أخرى من المادة المذكورة ويحفظ تكون الواقعة مية كفاية
في الحكم (القتض ١٢ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء من ٤
ص ٤٦) .

(٢١) لا يكفي أن تذكر الحادثة في مقدمة الحكم بل يجب
أن يرد في أسبابه بيان ظروفها كفاية فان عدم إضاح التهمة
بظرونها في أسباب الحكم وعدم بيانها بأحوالها الميزة لها يعتبر
وجهاً مهماً بطلان الحكم (القتض ١٨ أبريل ١٨٩٩ القضاء
من ٦ ص ١٨٤) .

(٢٢) لأجل مرة بيان الواقعة يجب المقارنة بين الحكم
ذاته وبين بيان التهمة التي تعتبر جزءاً منه فإذا انضج من الجمع
بين هاتين الركيز أن الوقائع المكونة للجريمة مية بيانا كافيا
ومصححاً وجب رفض الطعن (القتض ٢٢ أبريل ١٩١١
المجموعة من ١٢ ص ١٤٧) .

(٢٣) اذا كانت الوقائع مية كفاية في نص التهمة المدونة
في مقدمة الحكم ثم قضت المحكمة بالإدانة بناء على أن تلك
الوقائع ثابتة على التهمين كان ذلك كافياً ولو أن محكمة القضاء
تمنى من المستحسن أن تبين المحكمة في أسباب حكمها الوقائع

(٣٦) إذا خلا الحكم من الأسباب التي أوجبت الحكم على المتهم كان باطلا كما تنص بذلك المادة ١٠٣ من قانون المرافعات (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٠).

(٣٧) إن تجرد الحكم من الأسباب وبه موجب لفضه يتكلف القول بعدم كفايتها التي لا يصح الاعتراض اليه الا اذا أمكن اعتبار الحكم المتي على أسباب غير كافية كالحكم المبرر عن الأسباب أو يكون قد ترتب على عدم كفايتها وقوع خطأ في منطوقه والظن بالقض موجه في الحقيقة ضد منطوق الحكم لا أسباب متى كان لا تأثير لهذه الأسباب على صحة صيغة الحكم وقاضي الموضوع ولو أنه مكلف بأن يحصل حكمه سبباً له أن يتجسس مع ذلك تمام الحرية في تقدير الأسباب الموضوعية التي يستند عليها كما أن محكمة القضاء التي لا سلطان لها على نظر ومراقبة موضوع القضية ليس في وسعها أن تحمل محل قاضي الموضوع في تقدير أو تأويل هذه المسائل وهذا الرأي لا يناقض ما سبق تقريره من أنه اذا ألغت المحكمة الاستئنافية حكم البراءة وجب عليها مناقشة وتحييس أسباب حكم محكمة أول درجة مخالفة في النهاية بمقتوى الدفاع (القض ٢٤ يناير ١٩٢٠ المجلد ٢١ ص ١٣٣).

(٣٨) لا يقبل الطعن بطرق القضاء بناء على أن الأسباب الواردة بالحكم لإثبات التهمة لا يتجسس عنها الاتيان لأنه ليس محكمة القضاء أي سلطة على طريقة التدليل التي كونت منها محكمة الموضوع الاحتياط بصحة أو عدم صحة التهمة لأن هذا يتدخل منها في الموضوع وسلطة محكمة الموضوع في هذا سلطة حلقية الا اذا عدها القانون بأداة معينة خاصة ولم تتبع نصومه ففي هذه الحالة يكون لمحكمة القضاء أن تتدخل لمرة ما اذا كانت القانون آتيت نصومه أم لا (القض ٢٥ أبريل ١٩٢١ المجلد ٢٣ ص ٦١).

(٣٩) إن حكم البراءة المتي على أحد الأسباب المذكورة بالمادة ١٧٢ بناتجب أن ينس صراحة على السبب الذي بنى عليه الحكم (لجنة المرافعة ١٩٠٣ ص ٢٧٢).

(٤٠) اذا أثبتت المحكمة في حكمها أنها رأت من الصعقات وعبادة الشهود اثباتاً وبقيا أن المتهم غرماً في قتل

(٢٩) إن عدم بيان الواقعة في الحكم الصادر بالبراءة يوجب نقض الحكم بناء على طلب النيابة (القض ١٥ ديسمبر ١٩٠٠ المجلد ٧ ص ١٦٦).

(٣٠) يجب على المحكمة في تهمة البلاغ الكاذب أن تبين في حكمها موضوع البلاغ الذي نسب صدره عنهم (القض أول يونيو ١٩١٨ المجلد ١٩ ص ١٥٦) يلاحظ أن المتهم حكم استئنافياً ببراءة والقض وقع من القدي المنفي لهذا السبب ومحكمة القضاء فيه وألغت الحكم وأحالت القضية على محكمة أخرى الحكم فيها مجدداً فيما يختص بالحقوق المدنية.

(٣١) لا قبل من التهم المحكوم ببراءة والزام بالتعرض القدي المنفي أن يظن في الحكم نكارة من يان سه حيث إنه في المراد المدنية لا يوجب القانون بيان من الأصنام (القض ٦ مارس ١٩٠٩ المجلد ١٠ ص ٢٢٢).

(٣٢) الخطأ التقني المحض كإغفال الكاتب كلمة لا قبل كلمة يمكن لا يمس دبرها نقض (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٣ الحامدة ص ٤ ص ٦٣٩).

(٣٣) إن القانون قد نص على إعلان الحكم اذا لم يشتمل على بيان الواقعة ولكنه لم ينص على الأسباب فيجب الرجوع في حكمها الى قانون المرافعات كما هي القاعدة والمادة ١٠٣ مرافعات نصت على أن الحكم يكون لانها اذا لم يكن له أسباب فلو أن يرى حكم هذه المادة على المسائل الجنائية والقول بخلاف ذلك يؤدي الى ضرر في الأمور الجنائية قد لا يتأتى مما ذكره ك في المراد المدنية (القض ١٠ مارس ١٩٠٠ المجلد ١٠ ص ١٥٥).

(٣٤) كل حكم يصدر بقضية يلزم أن يكون مبنيًا على أسباب والا كان لاغياً (القض ١٧ يناير ١٩٠٣ المجلد ١٠ ص ١٨٨).

(٣٥) من المبادئ المقررة أن المتهم يجب أن يبيد في الحكم الذي قض عليه بالقضية دليلاً بأن الحكم عليه لم يكن نتيجة عمل استبدادي فيجب أن يبين الحكم الأسباب التي بنى عليها احتياط القاضي (القض ١٢ أبريل ١٩١٢ المجلد ١٣ ص ١٣٧).

قضاء الموضوع ثبوتها حتى يمكن الحكمة القضاء والابرام النظر
فيا اذا كان الوصف الذي وصف به قضية الموضوع الواقع
التي تراعى لم يثبتها قاتلوا أم لا (القض ١٣ يونيو ١٨٩٦
القضاء س ٤ ص ٢٦) .

(٤٧) لا يبيض الحكم الاستثنائي لظهور من الأسباب
والنقص القاضى بالعقاب اذا جاء حثا هذا الحكم الابتدائي المشتغل
على ذلك مع التوصل على أسباب (القض ٢١ مايو ١٨٩٨
القضاء س ٥ ص ٣٢٩) .

(٤٨) لا يقبل من التمسك طلب قض حكم استثنائي فيا
يخص بالتوضيح بناء على خلق هذا الحكم من الأسباب بالنسبة
للتوضيح اذا جاء هذا الحكم مؤيدا حكم الابتدائي المشتغل
على الأسباب الكافية لبيان الضرر الحاصل لدى المحل (القض
٢٥ مايو ١٩٠١ المجهودة س ٣ ص ٣٢) .

(٤٩) يلزم أن تكون الأحكام التي تصدر من المحاكم
الابتدائية والاستئنافية مشتقة من الأسباب التي يثبت عليها
والا كانت لافية ويكون الحكم الاستثنائي بنينا على أسباب
اذا أحال على أسباب الحكم الابتدائي (القض ٣١ يناير
١٩٠٣ المجهودة س ٤ ص ١٨٧) .

(٥٠) لا يكون الحكم الاستثنائي خاليا من الأسباب
اذا بنت المحكمة الاستئنافية حكمها على الأسباب الواردة
بالحكم المسقط (القض ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ المجهودة س ٥
ص ١٦٤) .

(٥١) اذا لم تبين الواقعة في الحكم الاستثنائي ولكنها
يثبت بها كافيها في الحكم الابتدائي اقل أخذت محكمة
الاستئناف بأسبابه على ذلك كافيها (القض ٤ يونيو ١٩٠٤
الاستئناف س ٣ ص ٢١٣) .

(٥٢) متى كان الحكم الابتدائي مبنيا على أسباب فيمكن
أن ترين المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم الابتدائي
بلا زيادة ولا نقصان (القض ١٩ يناير ١٩٠٧ الاستئناف
س ٦ ص ٥٧) .

(٥٣) يكون الحكم الاستثنائي مبنيا على أسباب اذا أخط
بأسباب الحكم الابتدائي اقل يشغل على أسباب كافية (القض
٥ يناير ١٩١٨ المجهودة س ١٩ ص ٢٧) .

المبنى عليه بأن طناه بالسكابين في رأسه وجنبه وكشفه ويده
فأحد هذه الامساك المية بالكشف الطبي المتوقع طيه ولو لا
اسمائه بالملحقت تحت حرية القتل السد فأنها بذلك تكون
انصرفت على ذكر التهمة المقدم بها المتهمان بغير أن تعرض
لذكرى من أسباب الجريمة وابعثا والناصر المكوت لها
مع ضرورة ذكر هذه البيانات لتبين محكمة القضاء من حقيقة
تطبيق المادة المعلق بموجبها على الواقعة وحيدة تكون الواقعة
غير مبنية بيا كافيا ويكون الحكم قابلا للقض (القض ٦ يناير
١٩٢٥ المحاماة س ٥ ص ٦٠٤) .

(٤١) لا محل للارتكان على خلق الحكم الاستثنائي من
الأسباب ومادة القاضية بالقوة اذا كانت محكمة الاستئناف
قد أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه فكان هذا الحكم مذكورا
فيه المادة المحكوم بمقتضاها (القض ٢١ ديسمبر ١٨٩٥
القضاء س ٣ ص ٢٦٢) .

(٤٢) لا وجه للطعن في الحكم الاستثنائي بناء على
المادة ١٤٩ بجائيات اذا كان محملا على الحكم الابتدائي
للاوضاع ودرجتها كافيها بيان الواقع والمواد المعلقة (القض
١٦ مايو ١٨٩٦ القضاء س ٣ ص ٣٠٣) .

(٤٣) لا يطل الحكم الاستثنائي لعدم بيان الواقعة
اذا كان له أيد وأخذ بأسباب الحكم الابتدائي المية فيه
الواقعة بيا كافيا (القض ٢ يناير ١٨٩٧ القضاء س ٤
ص ١٠٢) .

(٤٤) محكمة الاستئناف المحل في الأخذ بأسباب الحكم
المستأنف متى اثيرتها أسبابا لها فلا هناك ضرورة لذكر أسباب
مخصوصة خلالها (القض ١٣ مارس ١٨٩٧ القضاء س ٤
ص ٢٤٦) .

(٤٥) لا يحد الحكم الاستثنائي خاليا من الأسباب التي
أرجحت للقوة اذا كان قد أحال على الحكم الابتدائي المية
به الأسباب المذكورة (القض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء
س ٥ ص ٣٢) .

(٤٦) يبيض الحكم الاستثنائي الذي لا يشتمل هو
ولا الحكم الابتدائي الذي أيده على الواقع المادية التي تراعى

فيتم تأييد الحكم المتألف بالنسبة لم بدون أن يذكر ذلك
سبباً ولم يمل أن كانت المحكمة الاستئنافية أخلت بأسباب الحكم
الابتدائي أم لا (القض ٢٨ فبراير ١٩٢١ المجموعه ٢٣
ص ١) .

(٦١) يعد الحكم خالياً من الأسباب إذا كانت المحكمة
الاستئنافية بدلاً من أن ثبت في حصة التهمة أو عدوها اكتضت
بالقول بأن الحكم الابتدائي غلط ويجب نقضه (القض
١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٤٤) .

(٦٢) ليس من أوجه النقض أن المحكمة الاستئنافية
طبقت مادة حل القرائة بدون أن تبين وجه خطأ المحكمة
الابتدائية في تطبيق مادة أخرى لأنه ليس من الواجب حل
محكمة الاستئناف عند ما تخالف محكمة ابتدائية في اختيارها
اختياراتها أن تبين وجه خطأ محكمة أول درجة في اختيارها
(القض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٧١) .

(٦٣) لا يقبل الطعن بناءً على أن الحكم المطعون فيه قرر
أن التهمة ثابتة من شهادة الشهود مع أنه لم تسمع شهود
لا بالابتدائي ولا بالاستئناف لأنه إذا كان من المبادئ الثابتة
أن عدم ذكر أسباب الحكم يوجب نقضه فإن صفة الأسباب
لا تدخل تحت مراقبة محكمة النقض وذلك ليس لهذه المحكمة
أن تصلح خطأ مادياً من قبيل ما هو مطلوب فيه (القض
٢٨ أبريل ١٩٠٦ المجموعه ٧ ص ٢١٩) .

(٦٤) إذا كان الحكم الاستئنافي احتد أسباب الحكم
الابتدائي واحتضها أسباباً له فهذا كافٍ لجعل الحكم مبنياً على
أسباب كما تقتضيه الأصول أما من جهة صفة أروية الأسباب
فهذا أمر لا يدخل تحت مراقبة محكمة النقض والابرام لأن
طلب النقض لا يقبل إلا عند نص الحكم لا عند أسبابه (القض
٢٨ مايو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٢٨٧) .

(٦٥) يجب نقض الحكم الاستئنافي الذي يحكم بالناء
الحكم الابتدائي والقاضي بالطعنة ثم يستدعي الأسباب الحكم
الطعن لأن ذلك يعد خطأ في التطبيق (القض ٦ فبراير ١٩٠٤
الاستقلال ص ٣ ص ١٦) .

(٦٦) يصح بإحلال ظهور من الأسباب الحكم الذي صدر
من محكمة الجنائيات وأخذ بأسباب الحكم السابق صلده

(٥٤) تكون الرأفة مجة كفاية في الحكم الاستئنافي
إذا أثارها إلى الحكم الابتدائي المشتل على ما هنا كانيا
(القض ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ الحاماة ص ٢ ص ٤٣٧) .

(٥٥) يظل الحكم الاستئنافي الذي يصدل الحكم بالنسبة
لبعض المتهمين ويذكر أنه فيما يخص باقي المتهمين تبين تأييد
الحكم الابتدائي بدون ذكر أسباب وبدون بيان أن كانت
المحكمة الاستئنافية أخلت بأسباب الحكم الابتدائي أم لا
(القض ٢٨ فبراير ١٢٩١ الحاماة ص ١ ص ٥٠٣) .

(٥٦) إذا حكم القاضي بالبراءة لعدم كفاية الأدلة ويجب
أن يذكر في حكمه الأسباب التي دعت له لاختيار الأداة المستخدمة
من النيابة غير كافية (لمحة المرافعة ١٨٩١ ١٨٩٩ ٢٧١٥) .

(٥٧) كل حكم صادر بقوة يجب أن يكون مشتملاً على
الأسباب التي أوجبها فالحكم الاستئنافي الذي لم يبين على أسباب
ولم يحصل على أسباب الحكم الابتدائي يكون باطلاً (القض
٩ هـ فبراير ١٩٠٦ المجموعه ٨ ص ٥٠) .

(٥٨) يكون الحكم صحيحاً إذا كان يستند ضمناً من أسبابه
أن المحكمة قد أخذت ضمناً بأسباب الحكم الابتدائي
وليس من اللازم الأخذ بالأسباب صراحة إذ يكفي أن يستنتج
ذلك من الألفاظ الواردة بالحكم "حكم النقض الصادر
في ٢١ فبراير ١٨٨١ بخان بموجبه أحكام النقض الجنائية
مرة ٤٣ بتأيدت قسرة ٢٠٤٣ من ٢٧ أحكام" كما إذا
كان بالحكم المطعون فيه سبباً فيه أن المحكمة بحثت في الموضوع
بصددها بقوة الجس مع التفتيش بقوة الجس البسيط
(القض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٢٠) .

(٥٩) يكفي في الحكم الاستئنافي القاضي بتأييد الحكم
الابتدائي بالقوة أن يبيّن أنه "ترأى المحكمة أن التهمة
ثابتة على المتهم" والمحكمة ليست ملزمة بإدلاء أسباب غير ذلك
(القض ٣٠ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٦٨) .

(٦٠) إن ظهر الحكم من الأسباب وجه من أوجه
البيان فيظل الحكم الاستئنافي الذي يصدل الحكم بالنسبة
لبعض المتهمين ويؤيده بالنسبة للباقين إذا خلا من الأسباب
التي يرد عليها وكان كل ما جاء فيه أنه فيما يخص باقي المتهمين

(٧٠) بناء على المبادئ التي قررتها محكمة النقض والارام اذا صدر حكم ابتدائي بالبراءة يرفض الحكم الاستثنائي بالثبته وبالغفوة يجب على القاضي الاستثنائي أن يرد ويناقش الأسباب الابتدائية لكي يفتح المحكوم عليه بالأسباب التي حكم عليه بمتنصاها والا كان حكمه باطلا (القبض ٢٠ نوفمبر ١٩١٥ المصنوعة ١٧ ص ٧٦) .

(٧١) يرفض الحكم الاستثنائي الذي يلقي حكما بالإدانة بدون أن يناقش الأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي وبدون بحث فيما تضمنته تلك الأسباب من الوقائع والأدلة التي قد استندت عليها محكمة أول درجة في تكوين اعتقادها لتفسير أهمية بالظن لثبوت التهمة أو عدم ثبوتها بل انحصرت المحكمة على الملاحظة بأن التهمة مشكوك فيها بدون أن تبين الأسباب التي بنت عليها ذلك الحكم (القبض ٣٠ يوليو ١٩١٧ الشرائع ٥ ص ١٠٧) .

(٧٢) اذا حكمت محكمة أول درجة ببراءة المتهم لما رآته من الشبكات والمطامير في شهادة الشهود ورفضها في حكمها فلا يجوز للمحكمة الاستثنائية أن تأخذ بشهادة هؤلاء الشهود كما هي بدون فرض في أسبابها لمناقشة تلك الشبكات التي قامت لدى القاضي الابتدائي ومنته من الأخذ بشهادتهم قائم وإن تكن كل محكمة حرة في تحرير أسباب حكمها على الطريقة التي تراها إلا أنه يلزم على أي حال مناقشة أدوية دفاع المتهم ولو في مجموعها بما يدل على أن المحكمة قد وفيت تلك الأدوية حقا من البحث والتفتيش والا كان الحكم به نقضا موجبا لطلابه (القبض ٢٧ يوليو ١٩١٨ المصنوعة ٢٠ ص ١٤) .

(٧٣) اذا لم يبين الحكم الاستثنائي القاضي بالبراءة ورفض المحرم المثبتة أسباب الرضا بوضوح كاف حتى ولم يناقش أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بها وبالغفوة كان فيه نقضا جوهريا يترتب عليه البطلان (القبض ٦ فبراير ١٩٢٣ الحاماة ٣ ص ٤٩٢) .

(٧٤) الحكم الاستثنائي الذي يصدر بالإدانة والغفوة والرض يرفض حكم ابتدائي قاض بالبراءة يجب أن يكون مسببا بأسباب وافية تناقض فيها المحكمة الاستثنائية الحكم المساقط

فيأيا سببا قائم وإن كانت المحاكمة قد جلت قاعدة بطلان الأحكام العادة بدون أسباب ورفضت بأن يكون هناك أسباب كافية في تحليل الحكم اذا أخذت المحكمة الاستثنائية صريحا بأسباب الحكم الابتدائي قائما بصح القول بذلك اذا كان الحكم الثاني مؤيدا للحكم الأول وأما الأحكام التباينية في الجنايات فالتا تبطل حتما بالقبض على المتهم فلا يمكن تأييدها بجمال من الأحوال فلا يمكن اجبار الحكم الثاني مؤيدا للأول والمحكم باستنادها على أسباب الحكم التبايني قد استندت على شيء لم يبق له وجود قانوني ويكون حكمها الأخير صادرا بدون أسباب كما حكمت هذه المحكمة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٩٩ (القبض ٤ أبريل ١٩٠٣ المفقود ١٨ ص ٢٥٥) .

(٦٧) اذا أثبت قاضي محكمة أول درجة وجه الضرر في قوله في جريمة نصب ولكن الحكم الاستثنائي قد بنى على أسباب جديدة ولم ينس فيها على الأقل بأسباب حكم محكمة أول درجة ولا يبيّن هذه الأسباب ولم يرد فيه أي إشارة الى هذه النقطة بحيث لا يمكن ايلزم حقيقة بما اذا كان الحكم الاستثنائي قد أيد هذه النقطة أراغها ريب الاتحاد على أسباب الحكم الاستثنائي بغيره ليدان الوقائع المكشوفة لأركان التهمة (القبض ٢٠ نوفمبر ١٩١٥ المصنوعة ١٧ ص ٧٧) .

(٦٨) الحكم الاستثنائي الذي يلقي حكما ابتدائيا بالبراءة ويقتصر على قوله بقاء التهمة ثابتة من شهادة الشهود ورفض المحرم يجب اختياره ليس فقط كحكم مبنى على أسباب غير كافية بل غالبا كلية من الأسباب (القبض ٢١ مارس ١٩١٤ الشرائع ١ ص ١٤٤) .

(٦٩) اذا ألغت المحكمة الاستثنائية حكما ابتدائيا ببراءة المتهم ورفضت عليه بالغفوة وانصرفت على القول بأن "تهمة الزور ثابتة على التهم من التصديقات" ففي هذه الحالة يجب اجبار الحكم ليس فقط حكما مبنيا على أسباب غير كافية بل غالبا كلية من الأسباب لأنه يجب على المحكمة الاستثنائية أن ترد وتناقش أسباب الحكم الابتدائي في حالة إلغاء الحكم المذكور والقاضي بالبراءة وبناء على ذلك يكون الحكم باطلا بطلانا جوهريا ويجب نقضه (القبض ١٧ أكتوبر ١٩١٤ الشرائع ٢ ص ٤٢) .

القضال فيه ضمنا بواسطة الفصل في الطلقات الأصلية (القضال
١٤ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥٠) .

(٨١) اذا طلب التهم من باب الاحياط استنساب
الطبيب الشرعي ولم تفصل المحكمة في طلبه وحسنت في الموضوع
فلا يكون هذا رجحا للقضال لأن الحكم في الموضوع فيه أن
المحكمة تنورت كما ينبغي ووجدت أسباب الادانة كافية وهذا
يستدل منه ضمنا على أسباب رفض الطلب الاحتياطي (القضال
٢٤ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٤) .

(٨٢) اذا طلب التهم أمام المحكمة الاستئنافية تمين
غير آخر غير الذي احضرت المحكمة الجزئية ولكن المحكمة
سكنت بتأييد الحكم المتأخر كان هذا رفضا ضمنا لهذا الطلب
(القضال ١٦ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٦١) .

(٨٣) من المبادئ المقررة أن القاضي ملزم ببيان أسباب
رفض طلب التحقيق ويعبر أنه من ذلك كفاية في رفضه طلب
تمين غير آخر بناء على أن تقرير التهم قد أثبت أن الخط هو
خط التهم ولم يطق التهم عليه بل طعن سوى أنه بطل وهذا
لا يكتفي بتمين خلافا (القضال ١٠ أكتوبر ١٩١٤ الشرائع
ص ٢ ص ٤١) .

(٨٤) تعتبر المحكمة أنها فصلت ضمنا في طلب تمين غير آخر
آخرين بفضلها في الموضوع وارتكبتها على تقرير التهم الأولين
(القضال ١٦ يناير ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ١٤٣) .

(٨٥) المحكمة ليست ملزمة بأن ترفض بقرار صريح طلبا
متعلقا ببيع أحوال الطبيب الشرعي مرفوعا من باب الاحياط
أثناء المرافعة وريد الطلب الأصل بالفراصة خصوصا اذا كانت
المحكمة قد استقرت كفاية فيما يختص بقوة البراهين الموجودة
في مقتضىة المتيين عليه وأنها لا ترى فائدة من صماع أحوال
الطبيب الشرعي (القضال ٢٧ فبراير ١٩١٥ المجموعة ص ١٧
ص ٧) .

(٨٦) اذا أثبتت المحكمة في حكمها أن التهم غير المتيين
عليه على وجه نسبيته له هذه التهمة قد جازت من إيسارها
وهذه حجة مستتربة فتكون قد فصلت كفاية بالرفض في طلب
التمين تمين طبيب اختصاصي في طب البيون (القضال ٣ يناير
١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٤١) .

وتبين الأسباب التي أوجبته القوة والا كان الحكم باطلا
(القضال ١ يناير ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ٢٣٣) .

(٨٧) اذا ألفت المحكمة الاستئنافية حكم الفراصة المتيين
على أسباب وحسنت بإدانة التهم ورجب عليها أن تبين الأسباب
التي بنت عليها ثبوت التهمة والا كان حكمها باطلا تلوه من
الأسباب والقول بأن التهمة ثابتة على التهم من شهادة للشهود
لا تعتبر أسبابا لإدانة (القضال ٤ يونيو ١٩٢٣ الحاماة
ص ٤ ص ٣١٩) .

(٨٨) من المبادئ المقررة أن اذا ألفت المحكمة الاستئنافية
حكما ابتدائيا بالفراصة فمن الواجب حقا أن تناقش وتكسب
الأسباب التي ارتكبت عليها المحكمة الابتدائية لحكم بالفراصة
ولكن اذا كان الخلاف بين المحكمة الابتدائية والمحكمة
الاستئنافية يقتصر في أمر الأول لم يمت ببساطة شاهد مع أن
الثانية قد اقتصت بصحتها كان هذا الخلاف في الرأي ما يتعلق
بتقدير الواقع ففي هذه الحالة لا يكون من المهم أن يمت حكم
الادانة على أسباب غامضة (القضال ٤ ديسمبر ١٩٢٣ الحاماة
ص ٤ ص ٧٢٩) .

(٨٩) اذا حكمت محكمة ثاني درجة بالفراصة حكم الادانة
بأن قالت أنه تبين لها من مراجعة الأوراق أن التهم ارتكبت
ما هو منسوب اليه بأمر صدر له من رئيسه "أمور المراكز"
الواجب عليه اطاعته وبأن لا جرمية ولم تبين الأسباب التي بنت
عليها حكمها ركزت أعضاءها منها الوصول الى النتيجة التي
ذكرتها كان حكمها خاليا من الأسباب ويصين قضاة (القضال
٤ فبراير ١٩٢٤ الحاماة ص ٥ ص ١١) .

(٩٠) يعتبر أن المحكمة فصلت في طلب تمين غير قضائية
بما فيه رفض هذا الطلب اذا قررت في الحكم أنها مقتضية
يوجد تقرر من لحصا الأوراق بنفسها (القضال ١٥ أكتوبر
١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٥) .

(٩١) إن عدم تكلم المحكمة على كشف المصل الكيماوي
القدم لها ليس رجحا من أوجه القضال لأن المصل في الكشف
الطبيعي شط في الموضوع (القضال ١ يناير ١٩٢٣ الحاماة ص ٢
ص ٢٠٣) .

(٩٢) لا تكون المحكمة ملزمة بالفصل صراحة في طلب
احتياطي قدم اليها باعتبار الواقعة دفعا عن القضال بل يكفي

على هذا الدليل كان حكمها بإطلاق (القض ٣ أبريل ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٢٢٣) .

(٩٣) إذا اتهم موظف باختلاس أموال أميرية سلبت إليه ميب وظيفته ودفع القيمة بأن الأموال المذكورة مرتفعة ووجب على المحكمة أن تحصل في هذا الدفع والألا كان حكمها بإطلاق (القض ٥ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٥٢٦) .

(٩٤) إذا رفضت المحكمة الدفع بمسقوط الدعوى العمومية لنقض المسئلة ولم تبت تاريخ الجريمة كان حكمها ناقصا ووجب قضه (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٢٠٨) .

(٩٥) المحاكم غير مطالبة بإدراك كل أدلة المدعى الا اذا كانت مقدمة بصيغة دفع فشرى أو طلب عدم قبول الدعوى وليس اذا كانت مجرد دفاع بسيط (القض ٢٥ مايو ١٩٠١ المجموعة ٣ ص ٣٢) .

(٩٦) عدم بحث المحكمة في أسباب حكمها في قطة من قطة الدفاع والدعوى على أقوال شهود في يشهدون بوجود التهم في جهة يستحيل معان أن يكون هو الجاني لقتل لا يميل الحكم بإطلاق (القض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ١ ص ٧٧) .

(٩٧) إن المحكمة ليست ملزمة بإدراك جميع الأدلة التي يستند عليها دعوى التهم (القض ٦ مارس ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٢٨٦) .

(٩٨) المحكمة ليست ملزمة بأن ترد على كل دليل يقدمه التهم بمجئته خاصة بل يكفي أن تدحض أدلة التهم بوجه واحدة (القض ٥ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٥٢٧) .

(٩٩) إن المحكمة ليست ملزمة بإدراك ما جاء بأقوال شهود التهم بل يكفي أن تبت المحكمة أدلة الاتهام وما تضمنت به فتوقف العقوبة (القض ١ يناير ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٢٠٢) .

(١٠٠) إن الحاكم غير ملزم بأن تبت الأسباب التي من أجلها لم تسر على شهادة شهود التهم (القض أول يناير ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٢٠٢) .

(٨٧) رفض محكمة الاستئناف سماع أقوال شهود في أملاك بالحدود أمامها وحضرها فلا بد أن تبت الأسباب التي دعمتها بذلك بيني عليه بطلان الحكم (القض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ١ ص ٧٦) .

(٨٨) يظل الحكم اذا كان المتهم قد دفع مسافة فرعية صريحة تتعلق بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية ولكن المحكمة صرفت النظر عن هذه المسألة ولم تفصل فيها لأنه يجب على القاضي أن يفصل في الطلقات التي تقدم له بنوع خاص (القض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع ١ ص ١٧٧) .

(٨٩) اذا أيدت المحكمة الاستئنافية حكم محكمة أول درجة بالعقوبة في تهمة شرب وجرح بدون أن تفتش لما دفعت به النيابة من عدم الاختصاص لما طرأ على المني عليه بعد الحكم الابتدائي حيث تحققت هذه مائة مستدبة كان حكمها بإطلاق بطلانا جوهريا حيث كان يجب عليها التفصيل في المسألة التي رفضها النيابة (القض ٢٨ ديسمبر ١٩٢٠ المجموعة ٢٢ ص ١٤٨) .

(٩٠) يجب على المحكمة أن تبت في حكمها أسباب رفض الدفع المرفوع صراحة من التهم بعدم صحة الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية لأنه يتوقف عليه سلطة المحكمة الاستئنافية في الحكم في الدعوى لذا لم تفصل في هذا الدفع كان حكمها بإطلاق نقول من الأسباب الكافية (القض ٦ مارس ١٩١٥ المجموعة ١٦ ص ١٥٦) .

(٩١) اذا طلب التهم من محكمة الاستئناف من باب أصل تأييد حكم البراءة ومن باب الاحتياط سماع شهود في عن مسافة عنها ذات أهمية في الدعوى لحكمت المحكمة بالعقوبة مع رفض الطلب الاحتياطي بدون أن تبت أسباب هذا الرفض كان هذا الحكم بالإطلاق ولم يكن التهم قد أعلن هؤلاء الشهود بالحضور أمام المحكمة لأن من الجلي في هذه الحالة أن التهم يطلب أولا الحكم بالتأييد ويظهر استفادته لحالة عدم الحكم بذلك لأن يعلن شهوده بالجلسة أخرى تحددها المحكمة (القض ١٢ أبريل ١٩١٣ الشرائع ١ ص ٢٨) .

(٩٢) اذا قدم التهم مقدما أمام محكمة الاستئناف لبيت به أن ركن الضرر في جريمة التزوير غير عوف ولم تكتم المحكمة

الحكم بصفته رئيساً وإذا كان المحضر أثبت أن الجلسة كانت منتقلة تحت رئاسته (القض ١٦ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١١٤) .

(١٢١) لا يقبل العنن في الحكم بناء على الخطأ في اسم وكيل النيابة وعدم وجود أحد من وكلاء النيابة بالاسم الثابت به متى كان العنن لم يثبت أن خصما من غير أعضاء النيابة العمومية قد قام بتأدية هذه الوظيفة (القض ١٦ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١١٤) .

(١٢٢) إذا ذكر في الحكم خطأ اسم تاض لم يصدر المرافعة ولم يصدر صدور الحكم وكان يؤخذ من محضر الجلسة أن سماع المرافعة وصدر الحكم في القضية حسلا في يوم واحد وأن القضية اللتين أصدرها الحكم هم عين القضية اللتين سمعوا القضية فلا يكون خطأ الخطأ مجزأ الحكم (القض ١١ أكتوبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٨٤) .

(١٢٣) لا يكون الحكم باطلا إذا لم يذكر فيه الاسم رئيس الجلسة متى ذكر في محضر الجلسة اسم الرئيس والقضوين اللتين كاتبه لأن هذا المحضر المنصوص بيان إجراءات الدعوى وشكلها من مرافعة ومسك كافه المحقق من استكمال صدور الحكم من الحياة القانونية (القض ٢٨ يونيو ١٩١٣ للترافع ص ١ ص ٣٢) .

(١٢٤) إذا لم تنظر المحكمة الاستئنافية الدعوى إلا من جهة الحقوق المدنية لأن التهم تبرا والمستأنف هو المدعى المدعى والنيابة لم تستأنف لعدم ذكر المادة التي تناف التهم في الحكم لا يكون مبطلا لأن المحكمة لم تحكم بقوة والقانون لم يشترط ذكر المادة في الحكم لصحة إلا في حالة الحكم بالعقوبة (القض ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٧٤) .

(١٢٥) ليس بإلزام بيان المواد القانونية التي حكم بمقتضاها في الترويض المدنية (القض ١٠ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٦٢) .

(١٢٦) إن المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تنص بذكر إعادة المطالبة في قانون العقوبات إلا في حالة صدور الحكم بقوة ولذا كان الحاكم الجنائي ليس ملما لدى

عقوبات ولم تطبق عليه المادة الأولى من قانون ١١ يولي ١٩٠٨ لأن المادتين المذكورتين لم يتجاوبوا بتسديد العقوبة ولكنها أصليا تناقض هذا الحق ويعوض في عدم استعماله وينتج من ذلك أن نص الحكم الملغون فيه قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولو أنه أعطى حقيقة في أسباب إثباته أن المحكوم عليه ليس مجرما المعتاد الإجرام والخطأ في أسباب الحكم لا يوجب القفض متى كانت هذه الأسباب لم تؤثر على نص الحكم (القض ٣١ ديسمبر ١٩١٠ المجموعة ص ١٢ ص ٥٩) .

(١١٤) إن العنن يبارق القفض والإجرام لا يكون صحيحا إلا إذا كان القرار الملغون فيه مبنيا على خطأ في أسباب ترتب عليه خطأ كل أوجه في نفسه أيضا (القض ٢ يونيو ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٧٤) .

(١١٥) يبطل الحكم بطلانا جوهريا إذا كان ينافي منطقته ما جاء في حيلاته إذا بنى تلك الحيليات به غرض وليس في بيان الواقع المنسوبة لهم (القض ٢٩ يونيو ١٩٢٠ المحاماة ص ١ ص ٢٥٢) انظر حكم مرة ١٥٠

(١١٦) إذا وجد تناقض في أسباب الحكم فلا يكون ذلك ميبا لقضه (القض ٤ نوفمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ١٢) .

(١١٧) يقض الحكم إذا كانت أسبابه غير واقعية ومتناقضة وخالفها بعضها البعض (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٢ المحاماة ص ٣ ص ١٢٢) .

(١١٨) البيرة بما يرد في منطق الأحكام فإذا وقع في محضر الجلسة غلط كتابي فلا يكون هناك تناقض موجب للقض (القض ٢ يناير ١٩٢٣ المحاماة ص ٢ ص ١٩٢٣) .

(١١٩) إذا وجد تناقض بين محضر الجلسة والحكم في الحياة التي أمدها بحيث لا يمكن منه مرة تلك الحياة بالهدة كان ملازمها القفض مطلقا بالنظام العام (القض ٦ فبراير ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ ص ٣٩٠) .

(١٢٠) إن اغفال ذكر اسم رئيس الجلسة في مقدمة الحكم لا يبين عليه بطلانه إذا كان الرئيس المذكور قد وقع على

(١٣٣) إذا كانت الأسباب الشكوك بالحقبة الجنائية تشمل جميع الأركان المادية إلى إثبات جرم الواقعة نفسها مع استناد إلى القائل بأن قاضي الموضوع عند تقديره التوضيح المناسب للقرائن الواقعة على الخلق على قدر بين أسباب الحكم بالتوضيح المسند دون أن يكون ملزماً سيما بأن يكون لهذا الفرض سمات خصوصية لا تكون إلا تكراراً للأسباب الملية في طلب الحكم (القض ٤ ديسمبر ١٩١٥ المبيعة من ١٧ ص ٩٧) .

(١٣٤) إن الأسباب التي يوردها الحكم لثبوت الجريمة هي نفسها أسباب الحكم بالتوضيح المقرب على ثبوت هذه الجريمة (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ المبيعة من ١٥ ص ٥) .

(١٣٥) إن عدم ثبوت التهمة كاف لرفض طلب الدعي الملقى المتخصص في فرض إثبات الواقعة التي ترتب عليها إلحاق الضرر ولا يمكن الحكم بالتوضيحات على شخص ثبت براءته من جريمة أخفت أساساً لطلب إصلاح الضرر الذي نشأ (القض ٢٠ يناير ١٩٠٠ المبيعة من ١ ص ١٨٥) .

(١٣٦) إذا حكمت المحكمة ببراءة التهم لعدم ثبوت التهمة فلا موجب لذكر أسباب أخرى لرفض الدعي الجنائية لأن عدم ثبوت الفعل يعتبر سبباً كافياً لبراءة ورفض التوضيح هنا (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ التراجع من ١ ص ٧٤) .

(١٣٧) لا يجوز رفض طلب التوضيح تباعاً لبراءة التهم في تهمة يلحق كاذب بل يجب على المحكمة بيان سبب الرفض حتى مع الحكم بالبراءة والا كان الحكم لاياً (القض ٣٠ يناير ١٩٠٤ المبيعة من ٥ ص ١٨٩) .

(١٣٨) يتقاضى الحكم الاستئناف الذي يقضى بالنسبة الحكم الابتدائي فيما يخص بالقوة وبراءة التهم من تهمة البلاغ الكاذب وبما يسدده فيما يخص بالتوضيح المحكوم به عليه الدعي الملقى بدون أن يبين سبب الحكم بالتوضيح (القض ١٠ يونيو ١٩٠٥ المبيعة من ٧ ص ٩) .

(١٣٩) يتقاضى المحكم الاستئناف الذي يبنى الحكم الابتدائي الصادر بالقوة والتوضيح الذي الملقى ويقضى ببراءة التهم ورفض الدعي الجنائية بدون أن يبين أسباب

الحكم في دعي مدنية سوى اتباع المبادئ المقررة في المواد المدنية التي تقتضي بأن يكون الحكم مبنيًا على أسباب (مادة ١٠٣ مضافات) وليس من الواجب مطاقاً لذكر أدلة في القانون فلا يقبل من المدعي المسند للعلن طريق التقاضي بناءً على أن المحكمة رفضت دعواه المدنية بدون ذكر النص القانوني الذي يثبت عليه رفض هذه الدعي (القض ١٣ فبراير ١٩٠٩ المبيعة من ١٠ ص ١٦٧) .

(١٣٧) يتقاضى الحكم الاستئناف الذي يقضى بالعقوبة على المدينين بالقرير ويترجم بمبلغ صفة توضيح الدعي الملقى بدون بيان أسباب ذلك ولا ما أوجب الحكم بالمبلغ على سبيل التوضيح ويكون الحكم ناقصاً من هذه الخلية خاصة ويتعين قطعه فيما يخص بمبلغ التوضيح وإعادة القضية لدائرة جنايات أخرى لحكم في مسألة التوضيح ليس إلا من جديد (القض ١٩ نوفمبر ١٨٩٨ القضاء من ٦ ص ٢٣) .

(١٣٨) أنه في حالة عدم الحكم على التهم بقوة جنائية والحكم عليه بتوضيح مسند يجب أن يبين في الحكم الضرر الذي أصاب الدعي الملقى والا كان الحكم ظاهراً من الأسباب التي بنى عليها الحكم بالتوضيحات ويجب تقضه (القض ٨ أبريل ١٩٠٥ الاستئناف من ٤ ص ٢٨٧) .

(١٣٩) أسباب الحكم بالبراءة تعتبر أسباباً لرفض طلب الدعي المسند (القض ٢٥ مايو ١٩٠٧ الاستئناف من ٦ ص ٥٧) .

(١٣٠) يمكن الحكم بتوضيح بيان حصول ضرر للجن عليه وليس من الضروري بيان ذلك الضرر وأسباب خصوصية (القض ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ المبيعة من ١٠ ص ١٠٣) .

(١٣١) يكون باطلاً الحكم بالتوضيح الذي لا يكون مبنيًا على أسباب قانونية بل كان فقط ناصراً على ذكر طلب الدعي المسند والحكم به بدون إثبات ولو باعتصار أن كان هذا الطلب على حق أدائه مبني على ضرر حقيق (القض ٥ أبريل ١٩١٣ المبيعة من ١٤ ص ١٦٩) .

(١٣٢) أسباب الحكم بالقوة وإثبات التهمة هي نفس أسباب المحكم بالتوضيح (القض ١٢ مايو ١٩٠٦ الاستئناف من ٦ ص ٥٥) .

(١٤٤) السبب لبراءة التهم هو السبب لرفض التوقيض
(الرفض ١٢ مايو ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٥٤) .

ذلك الرفض (الرفض ١٣ مايو ١٨٩٩ القضاء ص ٦
ص ٢٧٢) .

(١٤٥) إذا حكمت المحكمة ببراءة التهم ورفضت
طلب التوقيض الذي بدون ذكر سبب لهذا الرفض كان الحكم
مع ذلك صحيحا واعتبرت البراءة سببا لرفض التوقيض (الرفض
٣ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤١٣) .

(١٤٥) إن الحكم ببراءة التهم من جهة ببلوغ كاذب
لخصوه بسلامة نية وإلزام المدعى المدعى بالمصاريف هو باطل
بالنسبة للحقوق المدنية لعدم التفصيل فيها لأن الحكم بالبراءة
لا يسمح للمدعى بمسئله الفصل في طلبات المدعى المدعى وأن
القانون المصري قرر بأن التوقيض الذي أمام المحاكم الجنائية
ليس مرتبطا بجماعة الدعوى الجنائية كما يتضح ذلك من المادة
١٧١ جنات (١٧٢ جديد) وأنه لا يمكن أبدا أن يقال بأن
الحكم المطلق فيه فصل في تلك الطلبات ضما بإلزام المدعى
المدعى بالمصاريف لأن الحكم المذكور لم يقرر في أسبابه ما يخص
دعوى التوقيض المدعى (الرفض ١٧ ديسمبر ١٨٩٨
القضاء ص ٦ ص ٤٧) .

(١٤٦) إذا حكمت المحكمة الابتدائية بالعقوبة على
التهم والتوقيض الذي المدعى المدعى ثم ألفت محكمة الاستئناف حكم
بالعقوبة وسكنت براءة التهم ولم تعرض لحكم التوقيض كان
ذلك وجها للرفض لأن المصري بالتوقيضات المدنية هي دعوى
خصومية قائمة بذاتها وإن كانت تتبع الدعوى العمومية وتسير
معها فالقصل في أحدهما لا يكون فضلا في الأخرى وإغفال
المحكمة التفصيل في طلب من الطلبات الأصلية التي رفضت إليها
وتطلعت بها يستلزم وجها من الأوجه المهمة لبطال الحكم فيها
يختص بالطلب المذكور (الرفض ١٠ يونيو ١٨٩٩ المجموعة
ص ١ ص ٣٠٩) .

(١٤٦) إذا حكمت المحكمة ببراءة التهم من جهة
الزور ورفضت بمسئله الفصل في مجموعة المدعى المدعى بالمصاريف
فإن الحكم يكون باطلا في بعضه يختص المدنية لأن المحكمة
لم تحكم لا برفض ولا بقبول طلب التوقيضات وذلك فقد
قالت أن تحكم في أحد الطلبات (الرفض ٣١ ديسمبر ١٨٩٨
القضاء ص ٦ ص ٥٥) .

(١٤٧) إذا حكم ابتدائيا ببراءة التهم ورفض المصري
المدعية فاستأنفت النيابة والمدعى المدعى وألفت محكمة الاستئناف
الحكم الابتدائي ورفضت على التهم بالعقوبة ولم تحكم في طلبات
المدعى المدعى سواء بد أن حضر وقدم طلباته أمامها فإن هذا
المصريين وجها من الأوجه المهمة لبطال الحكم بالنسبة
للمدعى المدعى (الرفض ١ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ٢) .

(١٤٧) لا وجه لأن يطلب المدعى المدعى برفض الحكم
الصادر ببراءة التهم وإلزام المدعى المدعى بالمصاريف بأنه
على أن الحكم لم يمس صراحة على رفض التوقيض لأن ذلك
يدخل ضمنا في حكم البراءة وإلزام المدعى المدعى (الرفض
١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٦٠) .

(١٤٨) يبطل الحكم بالنسبة للمدعى المدعى إذا تبين أنه
أن المدعى المدعى المذكور طلب الحكم لم يتبين على التهم والمحاكمة
لم تشكل شيء من هذا الطلب لا في الأسباب ولا في النص
(الرفض ٢٧ فبراير ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٥٢) .

(١٤٨) إذا حكمت المحكمة ببراءة التهم لأن الواقعة
لا يجانب طلبها القانون ولم تفصل صراحة ولا ضمنا في طلب
التوقيض الذي قدم لها مريضا وبصفة قانونية فهذا
الافتعال يثبت عليه بطلان الحكم مطلقا بوجهها بالنسبة فقط
للمصلحة المدعى المدعى لأنه إذا كانت الأفعال التي ارتكبها التهم
لا يجانب طلبها القانون فإن ذلك لا يمنع من أنها تحدث ضررا
بمقتضى المدعى المدعى (الرفض ٢٢ فبراير ١٩١٣
المجموعة ص ١٤ ص ١١٣) .

(١٤٩) إذا أثبتت المحكمة في أسباب حكمها أن المدعى
المدعى يستحق تمويضا قدره ١٠ جنات ولكنها أهلت ذلك
في مطلق الحكم كان ذلك خطأ في تطبيق القانون حيث كان
يجب طلبها فاتورة أن تقضى به المحكمة لرفض إذا تصحيح هذا
الخطأ والحكم بالتوقيض المذكور (الرفض ٩ مايو ١٩٠٨
المجموعة ص ١٠ ص ٢) .

لأن المادة ١٤٧ (جديد) لا تحتمل الا ذكر المادة التي
يحايل القاب (القض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ٥
ص ٤٢) .

(١٥٥) إن الإشارة الى المادة ٣٢٥ عقوبات غير
واجبة لأنها تحتوي على بيان الجريمة المنصوص على عقوبتها
في المادة ٣٢٦ (القض ١٧ مارس ١٩١٧ للشرائع ٤
ص ٤١١) .

(١٥٦) إن ذكر المادة ٤١ عقوبات في الحكم ليس
بلازم لأنها تستلزم على قاعدة عامة من قانون العقوبات والواجب
هو ذكر المادة ٤٠ التي تبين نوع الاختراك (القض ٩ مايو
١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٤) .

(١٥٧) ليس من الأمور الموجبة لإبطال الحكم على
الشريك في جريمة قتل عدم ذكر المادة ٦٧ عقوبات (١٩١١ جديد)
لأن هذه المادة متصلة بقرار المبدأ القصاص بالمشاورة في الجريمة
وحاقبها الذي يكون عقاب القاتل الأصل وإذا فالعقوبة
المنطبقة هي عقوبة القتل ويمكن ذكر المادة المختصة بذلك
في الحكم (القض ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ٦ ص ٣٥) .

(١٥٨) إن الفرض من ذكر النصوص في الحكم هو تمكين
المحكوم عليه من مراقبة التطبيق ولا فائدة في هذه المراقبة
بالنسبة لادة المختصة بالمصارف لأنها نتيجة كل حكم بالعقوبة
فلا يطل الحكم لعدم ذكر المادة ٢٤ عقوبات (القض
١٧ أبريل ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ٣٠٤) .

(١٥٩) إذا حدث خطأ مادي في ذكر المادة المنطبقة
فذكرت المادة ٦٩ مثلاً بدلاً من ٩٩ لم يكن هذا الخطأ
سبباً لنقض الحكم (القض ١٣ فبراير ١٩٠٤ الاستقلال
ص ٣ ص ١٨) .

(١٦٠) لا يطل الحكم إذا ذكر في آثره خطأ إن المادة
تطبق على المادة ٧٧ بجنايات إذا جاء في أسرارها أنها تطبق
على المادة ١٨٣ عقوبات لأن ذكر المادة ١٧٧ بجنايات
في آثر الحكم ظاهر بوضوح تأم أنه نتيجة خطأ مادي محض
(القض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ للشرائع ص ١ ص ٧٥) .

(١٥٠) إذا حكمت المحكمة الاستئنافية بسد مجاز
فقبل الدعوى المدنية المرفوعة مباشرة وكانت الأسباب التي
ذكرتها في الحكم تقضي الى قبولها فلا نزاع فإن الحكم بناء على
ذلك يكون مشتملاً على تناقض واضح لا يمكن منه تميز ما أراده
المحكمة في الحقيقة ومن هذا التناقض يبرر بطلان جوهرياً
في الحكم (القض ٥ يناير ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ٦٩) .

(١٥١) إذا قررت المحكمة في الحكم أن الواقعة مدنية
أى لا تطالب عليها ثم أتت في النهاية وقررت أن الواقعة غير ثابتة
وقضت بناء على ذلك بالبراءة ورفض دعوى المدعى بالحق المدني
فإن مثل هذا التناقض موجب لنقض الحكم لأن الحكم بعدم
القصاص بجنايا يترتب عليه نتائج قانونية غير التي تترتب على عدم
البراءة إذ يبرز القسمة في حالة عدم القصاص أن تقضى الدعوى
المرفوعة بالنقض إذا كان هناك شبهة بخلاف عدم البراءة
فإن المحكمة لا يجوز لها ذلك (القض ٤ يناير ١٩١٩
المجموعة ص ٢٠ ص ٨٥) .

(١٥٢) علق الحكم الاستئنافي من ذكر المواد القاضية
بالعقوبة لا يسعرب نفسه ما دام قد أخذ بأسباب الحكم
الابتدائي المأثور تنص هذه المواد (القض ٢ يناير ١٩٠٤
الاستقلال ص ٣ ص ٣) .

(١٥٣) إن المادة ٢٦٤ عقوبات تحيل على المادة
٢٦٢ وهذه المادة الأخيرة هي التي تنص على العقوبة الواجب
تطبيقها وفي هذه المادة فانه وإن كان من المستحسن أن
الحكم يشير الى نص المادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ مما لا أن ذكر
المادة ٢٦٢ وحدها كاف (القض ١٩ يونيو ١٩١٥
الشرائع ص ٢ ص ٣٠٣) .

(١٥٤) إذا كانت المادة التي تخدر العقوبة مستند توفر
بعض شروط ذكرت في مادة أخرى فليس من المضم ذكر هذه
المادة الأخرى فالمادة ٢٨٨ عقوبات تقدم نفس بتعقوبة
الأفعال الشائقة على من يرتكب سرقة أو كراه مع وجود الشرطين
الأولين من الشروط الموجبة في المادة ٢٨٧ (أى أن تحصل
السرقة لئلا وان تقع من خصمين فأكثر) فيكون ذكر المادة ٢٨٨
من كان الشرطان المذكوران واردان في الحكم المحتوى على
جميع التفصيلات لتسكن بمكة القضاء بالإهمار من البحث فيها

(١٦٨) إن المادة ١٤٧ جنائيات (١٤٩ جديد) تقضى بوجوب ذكر نص المادة المقلب بها في الحكم الصادر فقط عند التعلق بالمقاب وإن ما يبنى الصرى منه هو قانون العقوبات وليس فصوص قانون تحقيق الجنايات التي تسمح للقاضي بأن يحكم غيابيا بحكم القصاص أو الإبراء فلا يقتض الحكم الاستئناف للقاضي تأييد الحكم الابتدائي بالإبراء بناء على عدم ذكر المادة ١٧١ جنائيات (١٧٢ جديد) (القبض ٢٨ ماي ١٨٩٧ الحقوق ص ١٢ ص ٢٠١).

(١٦٩) إن القانون يقضى بوجوب الاشارة الى نص القانون للقاضي بالقبوضة لا ذكر المواد الثلاثة للمرافعات لعدم ذكر المادة ١٦٢ جنائيات لا يمتنع إذن من أوربه البلائح (القبض ٦ مارس ١٩١٥ المراجعة ص ٦ ص ١٤١).

(١٧٠) في البطارية التي ترفع عن عقاباتها الغرامخ المشار إليها بالمادة ٣٢٨ ققرة ثانية مقررات يجب أن يشتمل الحكم على المادة المطبقة من اللائحة طبقا لمادة ١٤٩ جنائيات (بلغة المراجعة ١٨٩١ ص ٢٧٦).

(١٧١) ذكر المادة التي تطبق على الفصل الذي حوّل من أجله المهم كلف ولا ضرورة ذكر الققرة التي طبقها المحكمة (القبض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ للتراث ص ١ ص ٧٦).

(١٧٢) يكفي ذكر المادة المحكوم بموجبها ولا ضرورة ذكر الققرة المطبقة من هذه المادة إذا احتوت على جملة قسرات (النص ١٣ أكتوبر ١٩٠٦ المراجعة ص ٨ ص ٩٨).

(١٧٣) ليس من المهم ذكر المواد القانونية إلا في حالة صدور الحكم بالقبوضة لا في حالة الإبراء (القبض ١٩٩٩ المراجعة ص ٦ ص ٢٢٤).

(١٧٤) لا يمكن اشتغال الحكم على نص الأمر الباعث المختص بمنع بيع المشتري أو مجرد إمرائه بل يجب اشتغاله على ذكر تاريخ الأمر الباعث الذي كورر أو الإحالة بالأقل على تاريخه الوارد في الحكم الابتدائي عملا بالمادة ٤٧ جنائيات (القبض ٣١ يناير ١٩٠٣ المراجعة ص ٤ ص ١٨٧).

(١٦١) إذا طبقت المحكمة مادة في قانون العقوبات وذكرت خطأ في حكمها مادة أخرى فلا رجة للقبض حيث إن المادة المذكورة جاءت من قبل الخطأ الكتابي وبين رفض القبض خصوصا إذا كانت عدم تطبيق المادة الغير الواردة في الحكم لا يشير شيئا من مقدار القبوضة (القبض ٣ نوفمبر ١٩٢٤ الخماسة ص ٥ ص ٣١٠).

(١٦٢) إن المادة الوحيدة التي يشين ذكرها في الحكم من المادة التي تنص على القبوضة القبض بها فلا أهمية لعدم ذكر المادة التي تنص على إرسال أوراق الدعوى الى المحقق تبيل الحكم بالانعدام (القبض ١٨ ديسمبر ١٩١٥ للتراث ص ٣ ص ٢٨٨).

(١٦٣) لا يقتض الحكم الاستئناف لعدم اشتغاله على المادة التي مار تطبيقها إذا جله مؤيدا بحكم الابتدائي للمشتغل على هذه المادة (القبض ٢١ ديسمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ١٠٢).

(١٦٤) إذا ثبت في محضر الجلسة أن النيابة طلبت عقاب التهم بالمراد المذكورة في أمر الإحالة كان هذا كافيا وليس من الضروري ذكر المصاد المذكورة (القبض ٢٥ أكتوبر ١٩١٩ المراجعة ص ٢١ ص ٢٤).

(١٦٥) إذا كانت المادة التي مار تطبيقها قد طبقت ظاهرا من الضرورة عند ذكرها في الحكم القول بأنها معلقة لأنه لا وجود لقاعدة الأممية القديمة لأن المادة الجديدة قد حلت محل المادة القديمة ولا لزوم ذكر كلمة معلقة (القبض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٢٥).

(١٦٦) ولو أنه من المستحسن قضاء أن يرسوا الى الشراح فكذلك فكرة من روح القانون وتفسيره ضميرا صحيحا إلا أنه ليس لهم أن يخطروا أحوال الشراح بحمل القانون قسه ويذكرونها في فصوص أحكامهم كأساس لما حكموا به (بلغة المراجعة ١٨٩٤ ص ٢٥٩).

(١٦٧) لا يخلل الحكم لعدم ذكر المادة ١٧٢ جنائيات لأنها معلقة بموجبها الاستئناف فلا قائمة للظاهر من ذكرها (القبض ١٧ أكتوبر ١٩٠٣ المراجعة ص ٥ ص ٧٩).

١٥٠ - لا يحكم القاضي في التوقيضات إلا اذا كانت لازمة عن التصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً .

هذه المادة ألغيت بقانون ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦

١٥١ - يجب إصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها بالأكثر.

توفرها لصحة الحكم قد تمت (القض ٢٠ أغسطس ١٩٠٧ المجلد ٥ ص ٩ من ٢١) .

(٧) إن عدم تلاوة أسباب الحكم في الجلسة لا يبيحه بالاطلاق إن وُجد البطلان هو عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها (القض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ من ٢٢) .

(٨) إن عدم تلاوة أسباب الحكم قبل التعلق به ليس موجباً لبطلان الحكم كما تقتضيه مقتضى القضاء والابرام في عدة أحكام صدرت في هذا الموضوع (القض ١١ يونيو ١٩٠٤ الحاكم ص ١٥ من ٣٣٥٧) .

(٩) ليس من الواجب تلاوة أسباب الحكم مع مغلوطه فالتقاضي المتين على هذا الوجه يكون مرفوضاً (القض ٦ فبراير ١٩٢٣ المجلد ٥ ص ٣ من ٣٢٢) .

(١٠) ليس في القانون ما يمنع من تحرير أسباب الحكم والتعلق بها مع الحكم بل المقتضى قانوناً أن الحاكم يقتصر في المداورات الأسباب التي تبنى عليها أحكامها ولا عبرة بتأخير تحريرها لأن للقاضي الحق قانوناً في تحريرها والتوقيع عليها في بحر الثانية أيام من التعلق بها (القض ٣٠ أكتوبر ١٩٢١ المجلد ٥ ص ٢٣ من ٩٥) .

(١١) فرق القانون بين الأحكام والأسباب التي تبنى عليها الأحكام بصير المداورة فيها (٩١ مرافعات) فلا يجوز تعميمها أو تحريرها بعد التعلق بها وأما الأسباب فليست إلا كل جهة أو دليل للحكم (١٠٣ مرافعات) وقد تنجز مسودة الحكم على أسباب وجيزة لا مانع من القانون من أن يضاف إليها بعد التعلق بها بيان يزيد شرها ويقتصر جبه الحكم الصادر به. عليها أو يزيده شرها وليس حكم وجود قانوني إلا بتوقيع رئيس المحكمة على المسودة الأصلية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من المرافعات ورئيس الموقوف به التوقيع على الحكم إن يمين النظر

(١) ليس من أوجه التقض أنب القضاء الذين سموا المرافعة ليسوا هم جميعاً الذين كانوا ساحرين وقت تلاوة الحكم الاستثنائي إذا كان الذين لم يحضروا وقت تلاوة قد أشعوا عليه وقت التعلق به (القض ١٠ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ من ٣٢٤) .

(٢) إذا انتزع من مراجعة عناصر الجلسات أن القضاء الذين سبكوا في الدعوى لم يكونوا هم الذين سموا المرافعة فهذا يمتد بطلاناً في الإجراءات ويترتب عليه بطلان الحكم (القض ١٩ يناير ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ من ٥٧) .

(٣) لا يطل الحكم إذا ذكر به خطأ اسم قاض لم يحضر المرافعة ولا التعلق بالحكم إذا انتزع من محضر الجلسة أن سمع المرافعة والتعلق بالحكم حصل في يوم واحد وأن القضاء الذين أصدروا الحكم هم من القضاء الذين سموا القضية فالتعلق الذي وقع إنما هو خطأ مادي وبناء عليه يكون الحكم صحيحاً (القض ١٤ أكتوبر ١٩٠٣ المجلد ٥ ص ٥ من ٨٤) .

(٤) لا يطل الحكم لصدوره في جلسة أحد القضاء الذين سموا المرافعة إذا كان هذا القاضي قد أضاف على مسودة الحكم الأصلية (القض ١٩ مارس ١٩٠٤ المجلد ٥ ص ٥ من ٢١٠) .

(٥) إذا لم يحضر أحد القضاء الذين سموا المرافعة يوم التعلق بالحكم ولم يوقع على نسخة الأصلية ولا على ردع الجلسة كان ذلك دليلاً لبطلان الحكم (القض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ من ٥٠) .

(٦) لا يطل الحكم بسبب أن أحد القضاء الذين سموا المرافعة تنهب وقت التعلق بالحكم ولم يمس نسخة الحكم الأصلية إذا كان هذا القاضي قد أضاف مسودة الحكم قبل التعلق به وأن هذا كافٍ لمنع بطلان هذا الحكم واعتبار أن بشرط الواجب

القضاء الحق في تحديد المدة اللازمة لفصل في القضية المطروحة أمامهم وإذا كان لا يمكن أن تنتهي المدايرة في يوم واحد فلا مانع منهم من الاستمرار في المدة اللازمة حتى يقضى لهم إصدار حكمهم (القض ١٧ مارس سنة ١٩١٧ المبدوعة ص ١٨ ص ١٥٤) .

(١٨) إن تأخير التعليق بالحكم في الجلس من جلسة الأخرى لا يترتب عليه أدنى بطلان لأن المبادئ المقررة أن لا بطلان بلائس وأن القانون في هذه الحالة وضع القاعدة ولكنه لم يقض بالبطلان في حالة عدم اتباعها (القض ٢٧ ديسمبر ١٩١٧ المبدوعة ص ٢١ ص ٨٦) .

(١٩) ليس من أوجه القضا تأجيل المحكمة الاستئنافية صدور الحكم مرتين لأن القانون لم ينص على البطلان في هذه الحالة والقاعدة العامة أن لا بطلان بلائس (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٢ المحاماة ص ٤ ص ١٢٢) .

(٢٠) تأجيل التعليق بالحكم أوج أسابع لا يطلل الحكم لأن هذا التأخير في صالح المتهمين كما سبق فقت بذلك محكمة القضا والإبرام (القض ٢ فبراير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٨٠٩) .

(٢١) إذا تعلقت المحكمة بالقر بمل أحد المتهمين وبراءة الآخر أقرت بذلك في دورها بالجلسة ثم سارت جميع ذلك بجهل المحكوم ببراءة هو المحكوم عليه ولكن كان الحكم باطلا (القض أول يناير ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ ص ٢٠٦) .

(٢٢) إذا وجد مكتوبا على دور القاضي هذه العبارة "حضورى تأييد مع إيقاف التنفيذ رتب على التمس طبقا المادة ٥ مخرجات" ثم شطبت هذه العبارة وكتب تحتها "حضورى تأييد" فانه لا يمكن شككة القضا أنت تعرف بالتأكد كيفية التعليق بالحكم الاستئنافية وما إذا كانت تلك العبارة قد شطبت قبل التعليق بالحكم أو بعده ويكون ذلك سببا لقضا الحكم وإسالة القضية على محكمة أخرى (القض ٦ مارس ١٩٢٣ المبدوعة ص ٤ ص ١٢١) .

(٢٣) الخطأ القضي في اسم المحكمة التي أصدرت الحكم لاحقة به ولا يكون سببا لقضا (القض ٦ مارس ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ١٢٠) .

في الأسباب ويملك فيها بما يزيد عنها شرعا ويقوى حجة الحكم أو يزيد عنها وضوحا ولا يترتب على ذلك بطلان تا لأنه لا يمس الحكم القى حصلت فيه المدايرة وتعلق به (القض ٢٢ أبريل ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٢٥) .

(٢٤) وإن يكن من المسلم به أن القاضي بعد أن يوقع على الحكم ويصله إلى المظ التعلق لا يملك أن يسترده ويستبدل بعض أسبابه لأنه بموجب هذا الإيضاح قد تبرج الحكم من سلطته وترتب عليه حقوق لدى الشأن إلا أنه لأجل الضك يمثل هذا الوجه يجب أن يبين إنه كان يريد في الأسباب الأصلية سبب كالت من شأنه يقول القضا في الحكم (القض ٢٧ يوليو ١٩١٨ الشرائع ص ٦ ص ١٧٢) .

(٢٥) لم ينص القانون على البطلان إذا تأخر صدور الحكم بالجلسة التالية للجلسة التي حصلت فيها المرافعة فلا يكون هذا التأخير وجها من الأوجه المهمة الموجبة لبطلان الإجراءات أو الحكم ولا يمكن أن يمسكون سببا بقول القضا والإبرام (القض ١٥ يونيو ١٨٩٢ المحقوق ص ٧ ص ١٩٣) .

(٢٦) إن إصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة لم يكن إلزاميا إداريا لا يقتضى الإخلال به وبطلان الفصل فضلا عن ذلك فان استثناء القضا قبل الحكم في الدعوى التي أوجهه المادة ٢٠٧ بنائيات والثالثة لما يقتضى سحا استثناء قضائيا القضا (القض ١٠ أبريل ١٨٩٧ المحقوق ص ١٢ ص ٣٢٧) .

(٢٧) ليس من أوجه القضا تأجيل صدور الحكم دفعتين لأن التأخير لا يوجب البطلان إن أن في التأخير مضمة تعود على التمس وذلك لا يكون إلا بسبب دوس القضية أو البحث في مسألة قانونية أو لأمر من هذا القبيل في صالح تنوير القضية (القض ٢٧ يونيو ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ١٠) .

(٢٨) إن تأخير الحكم إلى جلسات خلاف للجلسة التالية لمرافعة في حالة ما إذا كان التمس غاربا عن المجلس لا يترتب عليه بطلان الإجراءات متى وجبت أسباب عضة المحكمة كدورها فذلك (القض ٢٨ مايو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٣١٢) .

(٢٩) ليس من أوجه القضا ان المحكمة أثرت صدور الحكم دفعتين خلافا لما قضت به المادة ١٥١ بنائيات لأن

١٥٢ - يجب على كاتب الجلسة أن يجرى إمضاء نسخة الحكم الأصلية في اليوم التالي ليوم

النطق به .

الأحكام النهائية القابلة للعطوف بطريق القرض والإبراء ولا تنطبق مطلقاً على الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة وبناء عليه يجب نقض الحكم الاستثنائي الذي يقرر بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه لأن الحكم المستأنف حال من توقيع القاضي ولا يعتبر إذا حكماً قابلاً للاستئناف (النقض ١٢ فبراير ١٩١٠ المجلد ٥ ص ١١ ص ٢٠٢) . وأصبح الحكم مرة ٩ تحت المادة ١٧٥

(٣) إن المادة ١٥٢ جنائيات لا تنطبق إلا على حالة شتم الحكم الابتدائي في اليوم التالي لصدوره أما الحكم الاستثنائي فيكون صحيحاً متى ثبت شتمه في ظرف الثانية أيام من تاريخ صدوره وأطلع عليه اللعان في ذلك اليوم الذي حددته المادة ٢٣١ جنائيات (النقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ المجلد ٥ ص ٢٢ ص ٢٢٣) .

(٤) انظر الحكم من أمضاء الكاتب ليس من الأهمية المهمة للجلالين (النقض ١٧ مارس ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٤٠٩) .

(١) عدم إمضاء نسخة الحكم الأصلية في اليوم التالي للمادة ١٤٩ جنائيات (١٥٢ جديد) لا يرتب عليه بطلاناً بل مسؤولية إدارية على الكاتب الذي أحمل في التوقيع على النسخ الأصلية للأحكام في المواد القانونية (النقض ٢٨ مارس ١٩٠٣ المجلد ٥ ص ٤) .

(٢) لا يرتب أدنى بطلان على ذات الموقوف يحصل من كاتب المحكمة بعدم توقيع القاضي على الأحكام الابتدائية أو الاستئنافية في المواد القانونية لأن القانون لم يلق على الكاتب بسبب ذلك سوى مسؤولية إدارية وأنه وإن يكن قد صدرت أحكام قضائية مدنية قضت بالخلاء أحكام لم يوقع عليها في ظرف الثانية أيام من يوم صدورها إلا أن السبب الوحيد الذي يرق عليه البطلان في هذه الحالة لم يكن في الواقع عدم التوقيع على تلك الأحكام بل هو مخالفة أحكام المادة ٢٣١ جنائيات إذا أنظم التوقيع على الحكم بين أمضاء صاحب الشأن في ظرف الميعاد المذكور صورية من الحكم لتقديم اللعان المحكمة القرض والإبراء ويخرج من ذلك أن أسباب البطلان المتنازلة لا تنطبق إلا على

١٥٣ - كل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه إذا كان مشتملاً على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التعويضات أو الراد أو المصاريف ويجوز استئنافه أيضاً من النيابة العمومية إذا طلبت الحكم بتلك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضي بها .

وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه أو من النيابة العمومية إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

تمثلت هذه المادة بقانون ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ كما يأتي :

الأحكام الصادرة في مواد المخالفات يجوز استئنافها .

(أولاً) من النيابة العمومية إذا طلبت الحكم بعقوبة غير الغرامة والمصاريف وحكم بإبراء المتهم أو إذا لم يحكم عليه بما طلبته النيابة .

(ثانياً) من المتهم في حالة الحكم عليه بعقوبة غير الغرامة والمصاريف .

(ثالثاً) من المدعى بمقوق مدنية والمحكوم عليهم باعتبارهم مسئولين عن الحقوق المدنية ومع ذلك اذا كان الاستئناف مرفوعاً عن التعويضات فقط فلا يقبل من المتهم أو من المحكوم عليه اعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية إلا اذا كانت التعويضات المحكوم بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً طبقاً لمادة ٢٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وكذلك لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الا اذا كانت التعويضات المدعى بها تزيد عن ذلك النصاب .

وفى اعدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف الا من المتهم أو من النيابة العمومية ولا يكون ذلك إلا بسبب خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها .

(١) اذا حكمت المحكمة غايماً بتبريم المتهم مائة قوش والمصاريف لإدارته لو كانته نوب بدون رخصة فعارض فى الحكم وباء على المعارضة عارضة على الحكم والاكتفاء بتبريمه عشرين قوشاً بدون مصاريف فلا يقبل من النيابة استئناف هذا الحكم بالنسبة لعدم الحكم بالنقش لأنها لم تستأنف الحكم النهائي وقد مضى مباد استئنافاً فيكون هذا الحكم نهائياً بالنسبة لها واستئناف الحكم الصادر فى المعارضة لا يمكن ايجاره استئنافاً للحكم النهائي لأنه اذا كان استئناف الحكم النهائي لا يسرى على الحكم الذى يصدر فى المعارضة فى حالة ما اذا حمل الحكم النهائي أو الذى فى المجرى فى حالته حله ويكون طلب النيابة للنقض بناء على استئنافها الحكم الصادر فى المعارضة غير جائز قانوناً لسبق الفصل فيه بحكم اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه (استكدرية استئنافاً ٣٠ أبريل ١٩١٣ المحبوسة ٤ ص ٢١٠) .

(٣) ان طلب النيابة بالحبس للمادة ٢٦ من دكرى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ التى قضت بإفقال المجل نهائياً اذا كانت للتهمة تقديم الحشيش للتعامل هو طلب يشمل إفقال المجل يشمل الحكم الذى لا يقضى بالاتصال تالفاً للاستئناف سواء كان بمرأمة ولم تحكم بالإفقال أو حكم بالمرأمة بالمرأة (نفا استئنافاً ٢٦ سبتمبر ١٩٠٧ المحبوسة ٩ ص ٧٩) .

(٤) اذا حكم ببراءة متهم من تهمة أخرى من هلمر راجعة منزله نظراً لتعلقها مع سابقة اعلاه بقرار المحسد فلا يميز لنيابة استئناف هذا الحكم الا تخطى فى تطبيق نصوص لأتمه التنظيم أو تأويلها لأن المادة ١٧ من لأتمه التنظيم الصادرة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ لم يأت بها نص يلقى المادة ١٥٠ من قانون تحقيق الجنايات (١٥٣ جديد) من حيث جواز الاستئناف (خطأ استئنافاً ٥ مارس ١٨٩٥ القضاء ٢ ص ٢٥٢) .

(٥) يجوز استئناف الخلفات اذا حصل خطأ فى تطبيق القانون سواء بتطبيق المحكمة على الخافقة مادة مخافة أخرى أو تطبيق مادة مخافة على رامة هى فى الحقيقة بخنبة أو رامة لسوء النص ولأن الاستئناف فى الخافقة الأخيرة يجوز من باب أول (النقض ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ١٢٤) .

(٦) الاستئناف فى الخلفات بناء على الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ بناتاً هو كالتفويض بالبيع والبنات بنات بناء على المادة ٢٢٩ بناتاً فالقرض من جواز الاستئناف فى المادة الأول تخطى فى تطبيق القانون أى على الرامة كاسار بنات بنات إلى الحكم

(٢) اذا كانت القوة المنصوص عليها هى الضمانة أو الحبس بطريق الخبار وطلبت النيابة تطبيق المادة المشتبهة على هذه القوة فبغير أنها تركت اختيار القاضى فى توقيع أيضاً فلا يجوز لها استئناف حكم الرابة بناء على أن المادة التى طلبت العقاب يقتضاها تشتمل على ضرورة الحبس أيضاً اذا أنه ليس من المتوكل عليه فى جواز استئنافها النظر فى القوة المشتبهة عليها المادة بل إن القانون صريح فى أن المتوكل عليه هو طيات النيابة وهى لم تصرح بطلب الحكم بقوة الحبس سيما اذا كان الحكم أولاً صدر بالمرأمة فعارض فى المعارضة طلبت هى التأييد (صبر استئنافاً ٦ يناير ١٩٠٩ المحبوسة ١٠ ص ٢٧٤)

في المادة المحلة من المادة القديمة كان قد تأثر من وجود كثير من المخالفات المنصوص ضدها في أوضاع عالية وقرارات نص فيها على عقوبات شخصية مثل الأسر بشئ أو التي من وذكروا في التعليقات أن المادة الجديدة تحول حقا صلتها في الاستئناف لكل شخص حكم عليه بشئ من هذه العقوبات المنصوصة ويظهر من الألفاظ المستعملة في المادة ١٥٣ بنائيات ومن التعليقات فيها أنه ربما من استعمال كلمة «عقوبة» المستعملة في النسخة الرعية فالشارح لم يقصد أن الحكم الذي يجوز بالنسبة له حق الاستئناف بل أن يكون من الأحكام التي يحكم فيها بقوالب يقصد أن يحسم حق الاستئناف إذا كان الحكم صفة مدنية ولو فرض أن الحكم بالازالة للوارد ذكرها في المادة ٣ من قرار ٣١ مايو ١٨٨٥ له صفة مدنية فكلية «رد» المستعملة في المادة ١٥٣ بنائيات لا يمكن التوسع في معناها بما يشمل ذلك وقد توفرت أحكام المحاكم القرضائية أن الصير «رد وتحويلات» الواردة في المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات القرضائية مشتمل على إزالة الأعيان موضع المخالفة في المسائل الخاصة بالطرق الصوفية ولكن لا يمكن الأخذ بهذه الأحكام عند تفسير المادة ١٥٣ بنائيات مصرى بسبب ما ذكرناه آنفاً ولأن موضوع هذه المادة يخالف موضوع المادة ١٦١ بنائيات قرضائية وبناء عليه يكون الحكم على منتهى استعمال الطرق العام بالفرامة والازالة قابلاً للاستئناف (طعنا استئنافاً ٥ مايو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢٤٤).

(١١) إذا طليت النيابة في مخالفة الحكم بقوالب غير الفرامة والاصرييات والرد والمصاريف ولم يحكم بها فيكون الحكم قابلاً للاستئناف من حيثها بناءً على المادة ١٥٣ بنائيات حتى ولو كان التهم قد برئ (لجنة الرقابة ١٩٠٨ ص ٤١).

(١٢) يكون قابلاً للاستئناف من جهة النيابة الحكم في مخالفة إذا لم يقض بخلق محل حموى نهائياً وكانت النيابة قد طليت طعنه (لجنة الرقابة ١٩٠٥ ص ٤٣).

(١٣) إذا حكمت المحكمة بالفرامة فقط والمصاريف في تهمة اطلاق تلاميذ أو الموالح الموجود في الطريق الموصلة للبد بواسطة كسر بعض أعمار منها ويوجد بعضها في محل التهم ولم يحكم

كانت على ذلك صراحة المادة ٢٢٩ بنائيات (ن.س.و.ف استئنافاً ٢ فبراير ١٩٢٤ الخطاطبة ص ٤ ص ٨٥٤).

(٧) إن المبدأ المقرر بالمادة ١٥٣ بنائيات لاستئناف الأحكام في مواد المخالفات لا يمكن استداده بسبب المسألة فإن موايد المسألة لا تمنع إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة في القانون (لجنة الرقابة ١٩٠٣ ص ٤٢).

(٨) إذا رفضت الدعوى على منتهى لاشغاله الطريق العام ودخلت الحكومة طعناً بمريض مدني والازالة فطلباً هذا لا يصلح الحكم قابلاً للاستئناف لأن الازالة ليست عقوبة لأن المادة ٣٢٨ تنص إلا على الفرامة فقط بل هو من قبيل الترويض المدنية (ن.س.و.ف استئنافاً ١٢ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٢٧٢).

(٩) نص في المادة ١٥٣ بنائيات على أن كل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه من الحكومة عليه إذا كان مشتملاً على عقوبات أخرى غير الفرامة أو الترويضات أو الرد أو المصاريف ولكل «الرد» مدني معنى خاص وهو إعادة الموقوف الذي يكون قد استولى عليه للشخص ومعنى عام وهو إعادة الشيء لأصله أي كانت صفته بالقصد بكلية «الرد» الواردة بالمادة المذكورة هو المعنى الخاص بديل ما جاء في تعليقات المحققين على هذه المادة بما يفهم من أن اشتغال الحكم على الاوامر بفعل هو أو امتناع عن فعل هو، مبيح لاستئناف المخالفة على أي حال ويدخل تحت مدلول ما ذكر الحكم بإعادة الشيء لأصله لازالة أثر المخالفة فلا يكون القانون قصد من المادة المذكورة المعنى العام لكلمة «الرد» خلافاً لنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات القرضائية الخاصة باستئناف أحكام المخالفات التي وردت فيها أن القانون أخذ فيها بالمعنى العام لكلمة «الرد» (طعنا استئنافاً ٢٤ أبريل ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ٩٦).

(١٠) إن المادة ٣ من القرار الوزاري الصادر في ٣١ مايو ١٨٨٥ الخاص بالطرق الصوفية تجازي بالعقوبات المقررة للمخالفات فضلاً عن الاوامر هي المخالفات بالازالة المخالفة في ظرف ٢٤ ساعة من صدور الحكم عليه بهذا الجواز ويظهر من التعليقات على قانون تحقيق الجنايات أن قصد الشارع

يرد الأشياء التي ألقها طبقاً لأمر المال الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ فإن هذا التصديق في توزيع بقية الغائب الوارد بالأمر المال المذكور يعد خطأ في تطبيق نص القانون فيجوز

استئناف الحكم بناءً على ذلك لأن الخطأ في التطبيق أمر غير محدد ويحل فيه مثل الحالة التي نحن بصددها (فإن استئنافاً ٢٩ يوليو ١٩٠١ المجبوبة ص ٣ ص ١٣٣) .

١٥٤ - يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة في ظرف ثلاثة الأيام التالية لصيدور الحكم المستأنف إذا كان بمواجهة الخصوم وأما إذا كان صادراً في النية ففي ظرف ثلاثة الأيام التالية لانقضاء مياد المعارضة .

ويرفع الاستئناف للحكمة الابتدائية ما لم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العمومية بالخصوم بالحضور إلى تلك المحكمة في مياد ثلاثة أيام كاملة .

ويكون الاجراء أمام المحكمة المذكورة بمراعاة الأصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب .

تمتلت هذه المادة بقانون ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ كما يأتي :

يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم الكاتب في ظرف العشرة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم الصادر في غيبة المعارض أو الحكم المحضوري أو من تاريخ انقضاء المياد المحدد للمعارضة والحكم النهائي ويجب أن يشمل التقرير على بيان الأسباب التي بنى عليها الاستئناف والإعلان لاغيا .

ولا تتراد على مياد العشرة الأيام السالف ذكرها مواعيد المسافة ولكن إذا وافق اليوم الأخير يوم عيد رسمي فيمتد المياد إلى اليوم التالي .

ويرفع الاستئناف للحكمة الابتدائية وتكلف النيابة العمومية بالخصوم بالحضور أمام تلك المحكمة في مياد ثلاثة أيام كاملة .

ويكون الاجراء أمام المحكمة الابتدائية المذكورة بمراعاة الأصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب .

إذا انتدبت محكمة المظالم غيراً وقدردت له أمماً بافراض فانرتا أن الفرع يقع الأصل وعليه فلا محل لفصل الدعوى المتعلقة بأفاد التبراء عن الدعوى الأصلية ولا محل لتدعيمها لمحكمة غير المحكمة الجنائية المختصة بالدعوى الأصلية (طعناً استئنافاً ٨ فبراير ١٩١٣ المجبوبة ص ١٤ ص ١٠٠) .

إذا انتدبت محكمة المظالم غيراً وقدردت له أمماً بافراض في أمر التمييز فأيد فلا يجوز رفع الاستئناف عن هذا الأمر إلى المحكمة الاستئنافية المدنية لأن المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية هما سلطتان مستقلتان ومضطلتان عن بعضهما ليس لأحدهما أن يتدخل في القضية المرفوعة أمام الأخرى ومساءلة

١٥٥ - الأحكام الصادرة بالقرابة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولوم حصول استئنافها .

وكذلك الحال إذا كانت صادرة بالحبس إلا إذا قُدم المتهم بكفالة بأنه إذا لم يستأنف الحكم لا يفتر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وأنه إذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفتر من تنفيذ الحكم الذي يصدر . وكل حكم صادر بقوة الحبس يمين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به .

(٥) إذا حضر المتهمون ولم يتم بهمهم بآيات حضوره أمام المحكمة لعله أن يضمهم إلى من لم يأت من تأخير القضية لاطلاقه وفلا طلبت النيابة التأجيل لاطلاقه ولم تكلف من قبل المحكمة بإعلان الأولين ولم يبين سبب التأجيل على علم حضورهم ثم حضروا في الجلسة التي نظرت فيها القضية بدون أن يعلنوا وحكم فيها فانهم لا يكونون في حالة من الأحوال المنصوص عنها في المادة ١٥٥ بآيات ولا يسقط حقهم في استرداد الكفالة والقول بأن المادة ١٥٥ مأخوذة من المادة ١١٠ هو محل نكير أساس مخالفة نصوصها لبعضها ولكل منها حالة مخصوصة مخالفة للآخرى وليس فيها ارتباطات والتعليقات على المادة ١٥٥ تسقط هذا المذهب إذا جاء بها إن هذه المادة مأخوذة من القانون الإنكليزي الذي يخالف للقانون المصري من وجهة واحدة فإن الضامن هو شخص أجنبي يقدم نفسه لفهانة المحكوم عليه نظير مبلغ معين فإن لم يتم المحكوم عليه بما تعهد به يكلف الضامن بدفع قيمة الضامن وقد رأى الشارع المصري أن الكفالة المقيدة من المحكوم عليه ضمن تنفيذ المادة ١٥٥ وليجمل المحكوم عليه هو الذي يمس في رد الكفالة إذا وجد نفسه أنه وفق ما تعهد به (الاستئناف ٢١٢٣ ر ١٩٠٨ المحفوظ ٢٣ ص ٢٢٠) .

(٦) لا يعتبر التمس أغل شروط الكفالة إلا إذا كان تأخير من الحضور في الجلسة مقروءة بالهروب من تنفيذ الحكم (مادة ٧٤٧ من قوانين النائب العام) فإذا راضى التمس على حضور الجلسات التي تدارتها القضية أمام الاستئناف أكثر من خمس مرات ولم يخلفه إلا في كتر جلسة لاحضاره أذا جلسة تأخرت تاريخ أكثر من ثلثه يحق كونه بناء على طرد مقبول ولا يترتب عليه سقوط حقه في الكفالة (مصر استئناف ٢٤ مايو ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٨١٢) .

(١) إن الفرض من تقرير الكفالة المنصوص عنها بالادتين ١٨٨١٥٥ هو قيام التمس المحكوم عليه ابتدائياً بأمر منصوص عنها يأمين المادتين تحفظه من القيام بما يجب لسقوط حقه عند الحكم بالإبراء أو بتدلي حكم الحبس بالقرابة في استرداد تلك الكفالة ويؤثر ذلك ما ورد بالمادة ١١٠ من هذا القانون (الموسم الجزئية ٨ أكتوبر ١٩٠٥ المحبوسة ص ٧ ص ٢٠) .

(٢) يتبع من المادة ١٥٥ أنه إذا لم يستأنف المتهم الحكم يكون الفرض من الكفالة ضمان عدم فراره من تنفيذ العقوبة عليه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وإذا استأنف الحكم يكون الفرض من الكفالة ليس فاصراً بل ضمان عدم فراره من تنفيذ الحكم الذي يصدر بل ضمان حضوره في الجلسة أيضاً وليس صحيحاً إذا أن يقال بأن الفرض من الكفالة أنها هو فاصراً على ضمان تنفيذ الحكم الذي يصدر ويكن إذا أن يخالف المتهم في حالة استئناف الحكم تعهداً من ملحق التمس بلسقط حقه في استرجاع المبلغ الذي يكون قد تم بصفة كفالة فإذا لم يحضر المستأنف وسكر في فيه ولو بالإبراء سقط حقه في الكفالة (توراجع المرافعة ٢٥ يونيو ١٩٠٥ المحبوسة ص ٧ ص ١٤٦) .

(٣) إن تخية الضامن الواجب تقديمها طبقاً للمادة ١٥٥ حقوقاً يجب تقديره بحيث يكون كافياً لمنع المحكوم عليه من الهروب (بلعة المرافعة ١٩٠٥ ص ٢٨٨) .

(٤) إن المحكوم عليه الذي يقدم الكفالة طبقاً للمادة ١٥٥ أو ١٨٠ حقوقاً لا يمكن أن يطلب استردادها إلا إذا أثبت قيامه بالصهدات التي وضعت لأجلها هذه الكفالة (بلعة المرافعة ١٩٠٥ ص ٢٨٩) .

هذا الآخر لا يوجد ولا تارق بين الاثنين الا في أن الكفالة الجنائية يشترط القانون دفعها مقدما على أن تيق مخفوفة حتى اذا لم ينف الحكم عليه دية خدعت في صداده وليس في طبيعة هذه الكفالة ما يمنع هذا الشرط واذا كان القرض من دفع الكفالة هو ضمان مساثل حمية بالمادة ١٥٥ فلا يجوز تحميلها ضمان التزامات أخرى وليس لضمان القسم الجزئيا باختيارها مملوكة لهم (محكمة اللابات ٢٠ ديسمبر ١٩٢٢ الحامدة ص ٣ من ١٢٧).

(١٠) الكفالة المنصوص عنها في المادتين ١٥٥ و ١١٠ جتا بات المفروض منها ضمان قيام المتهم بالتزامات خاصة فإذا دفع شخص آخر هذه الكفالة كان غرضه ضمان المتهم لتأدية التوبة في تنفيذ ماوجب عليه فهو من قبيل هذا الكفالة التي المنصوص عنها بالمادة ٥٠٩ متى فإذا قام المتهم بما يجب عليه تكون ذمة قد برئت و برئت عنه ذمة الكفيل وفي هذه الحالة يبرئ الأخير المبلغ التي دفعه ولا يجوز الجزئيه لغيره على المتهم (أسيوط الجزئية ٩ ديسمبر ١٩٢٤ المجلد ٢٦ ص ٢٢).

(٧) دفع الكفالة عن المكلف بما لا يجبل الدافع مالكا لها ولكن يعتبر اما تأييدا عن الحكم عليه في الدفع واما مقرضا اياه المبلغ الذي دفعه وعل كل حال المبلغ يعتبر قانونا مملوكة لمن طلبه مع وتجري عليه جميع الأحكام القانونية كبقية ما هو مملوك له (مصر استئنافا ١٥ يناير ١٩٠٧ الحقوق ص ٢٢ من ٢٦٢).

(٨) المبلغ المستغرق من غير المتهم نظير الكفالة المقررة للانفراج عن المتهم لا يصير ملكا لهم بل يبق ملكا لدافعه ويكون له استرداده اذا رفق المتهم بالشرط المقررة عليه وبنا عليه ليس لضمان المتهم الجزئيه (السلارين ٣١ أكتوبر ١٩٢٢ المجلد ٢٤ ص ١١٠).

(٩) اذا دفع شخص مبلغ الكفالة عن الحكم عليه وقام الحكم عليه بالشرط التي تعرضها عليه المادة ١٥٥ جتا بات الكفالة أصبح مبلغ الكفالة ملكا لصاحبه ويرد اليه والا ضاع عليه ونخله من كالكفالة المنصوص عنها بالمادة ٩٥٠ متى التي صرفها بأنها دعت به بقرم إنسان يدفع دين لغيره اذا كان

الباب الثاني - محاكم الجناح

الفصل الأول - محكمة أول درجة للجناح

١٥٦ - يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأعمال التي تعتبر جنحا بنص قانوني .

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ الصادر في ١٦ يونيو ١٩١٠ على أن "الجنايات والجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف ."

ثم تمثلت هذه المادة بقانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ كالاتي "الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر هذا الجناح المضرة بأفراد الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف ."

التحقق الذي يشرعنا به وبين القاضي المعلن ذلك والقرض من منع التحقيق عن الحكم هو قائمة مائة ألفها ضمانة القسم في محاكم من قضاة لم يثبت لم تأثيرها بخصوص تهمه بحيث يكون الحكم على صفاء تام وخلا من مؤثرات التحقيق فإذا كان القاضي الذي حكم في العصى ابتدأها بتأثيرها من

(١) يستخرج من المادة ١٩١ جتا بات (تدعيم) أن القضاة الذين يمكنهم في العصى لا يكون بينهم من يشرع التحقيق فيها والمباذرة غير عقيمة بل هي سلطة القضاة وحيدة سببا أن يكون التحقيق قد كل أول بكل من يد من حكم في القضية ولا فرق أيضا في القانون بين القاضي المنسحب

(٦) لا مانع قانوناً يمنع القاضى الذى كان ضمن الحياة التى حكمت مدنياً بعدم صحة الورقة الملعون فيها التزوير من أن يكون ضمن الحياة التى تحكم جنائياً (الفض ٩ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ٧١) .

(٧) يعتبر من الأسباب القوية رد القاضى طبقاً لقاعدة ٣٠٩ مرافعات عن الحكم فى تهمة تزوير أن هذا القاضى كان ضمن الدائرة المدنية التى حكمت بتزوير السند المرفوع بشأن دعوى اللجنة ولكن لا يخلل الحكم لهذا السبب إذا كان من له مصلحة فى الرد سكت عنه فى الوقت اللائق ولم يتسك به (الاستئناف فى ١٥ فبراير ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٤٨) .

(٨) لقاضى الذى حكم مدنياً بتزوير ورقة ثم حكم به ذلك جنائياً على التمس التزوير أن يحكم فى الدعوى التى ترفع فيها يد على أحد الشهود فى دعوى التزوير الجنائية بتهمة الشهادة الزور لمصلحة التمس قائم بما يدل على ذلك دليلاً لعلنا أنه لو كانت النيابة طلبت من القاضى أن يحكم فى جريمة شهادة الزور فى نفس الجلسة التى وقت فيها لكان له بل كان واجباً عليه فعل ذلك حسب المادة ٢٤٤ بجنايات (قديم) هو كان ارتباط قضى التزوير وشهادة الزور يترتب عليه منع القاضى من الحكم فى الاثنين فكيف بأمر الشارع بمصروف ذلك فى بعض الأحيان (الفض ١٩ يناير ١٨٩٥ المحاكم ص ٦ ص ٤٢٠) .

(٩) إذا تورت المحكمة بالقبض على أحد الشهود بتهمة الشهادة الزور لم يجوز لأحد من أعضاء هذه المحكمة أن يتنظر فى تهمة الشهادة الزور فى الدعوى التى ترفع على الشاهد فيما بعد لأن الاجراءات المذكورة مما تؤثر على رأى القاضى الذى يجب اذا حكم فى الأمر يكون على مفاد تام وظالما تلك التقررات التى توجب سوء ظنه مقدماً بالمهم أدرك على فى رايه فى الدعوى فإذا عارض التهم فى وجود أحد القضاة ضمن حياة الاستئناف وطلب رده السبب ولم يمنع القاضى المذكور من الحكم كان ذلك وجهاً مهماً للبطالان لأن فيه مبران التهم من وجود القضاة بالعدد المتفاوت (الفض ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٨٤) .

(١٠) لا شيء فى القانون يمنع الموظف الادارى (مدير) بعد توليه منصب القضاء أن يحكم فى قضية حصلت فى دائرة

تحقيقها فى مدينتها وأمر بالقبض على التهم قبل محكمة الاستئناف إلتفاء الحكم بالإستئناف ورد القضية لنيابة العمومية لتتبعها المحكمة الابتدائية لتحكم فيها بجداً (الاستئناف ٢٠ أبريل ١٨٩٥ المحاكم ص ٦ ص ٥٠٦) .

(٢) إن جبر القاضى عن نظر القضية إنما هو من الحقوق القاصرة التى لا تسمى بالتبطل لأحوال مشابهة والجر على قاضى التصديق أو على أعضاء أرودة المشورة المتصوص عنه بالمآتين ١٥٥ و ١٩١ بجنايات (قديم) لا ينطبق على قاضى الأمور الجنائية الذى يحد أن حكم مدنياً فى قضية تزويره حكم فيها جنائياً ولا يوجد أى نص قانونى يتره يخل ذلك الجبر (الفض ٢٠ أبريل ١٨٩٥ المحاكم ص ٦ ص ٥٠٠) .

(٣) ليس فى القانون ما يمنع القاضى الذى حكم فى مسألة مدنية أن يحكم فيها بصفة جنائية لأن موضوع البحث من المحكمين يخلف ظنين من أرجه الفضل أن أحد القضاة الذين حكموا فى جلسة التزوير حكم فى الدعوى المدنية المرفوعة بخصوص السند الذى تزويره خصوصاً اذا كان القاضى المذكور لم يحصل رده من الحكم بالطريقة القانونية (الفض ٥ يونيو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٨٢) .

(٤) لم يمنع القانون القاضى الذى تزويره القضاة من نظر القضية بصفة مدنية من أن يحكم أيضاً فى القضية الجنائية المرفوعة بطلب عقاب المزدور (الفض ٨ أبريل ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٢٤) .

(٥) إنه وإن كان من المستحسن لقاضى الذى اشترك فى الحكم المدنى الجنائى رد وعلان روية أن يمنع من الاشتراك فى الحكم الجنائى القاضى بالسقوبة على تزوير هذه الورقة فليست هناك ما يمنع اجتماع صفى قاضى فى الدعوى التى يارزوت الورقة أمثالها وقاضى فى الدعوى التى يصح فيها من تقدير نتائج ذلك الفعل جنائياً فموضوع المحكمين يخلف لأرب القاضى فى الدعوى المدنية يحكم بأن الورقة المتهمة لم تكن دليلاً لأنها مزورة أما القاضى فى المواد الجنائية فيتطلبها اذا كان اصطلاصها ينطبق على التزوير المالحظ عليه وفيما اذا كان يمكن نسبها الى التمس وفيما اذا كان منه استعماله طلقاً بتزويرها (الفض ١٠ يناير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٢٢) .

(١٦) يكون الحكم باطلا اذا كان أحد القضاة الذين حكموا في القضية سبق أن أبى رأيه فيها عند ما كان قاضيا الاساقفة فيها (القتض ٢ أبريل ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٢٢٢) -

(١٧) إن القانون وضع قواعد وأحكاما للقضاة فلم يتسلك بها أمام المحكمة المتفردتها الموضوع لا يكون سببا للقتض والايام (القتض ٤ يونيو ١٨٩٨ القضاء ٥ ص ٢٦٤) -

(١٨) إن معرفة الحياة التي أصدت الحكم أمر ضروري حتى يتيسر لمحاكمة القضاة معرفة ما اذا كان القضاة الذين أصدروا الحكم خولت لهم السلطة القانونية في الفصل في القضية فوجد تناقض بين محضر الجلسة والحكم في الحياة التي أصدت الحكم يصح من أوجه البطلان لأنه لا يمكن حسم معرفة الحياة التي أصدت الحكم بالحق (القتض ٦ فبراير ١٩٢٣ المحبوبة ٤ ص ١٣٧) -

(١٩) إن القاضي بمحاكمة الاستئناف يحكم المادة ٥٠ من لأصحة ترتيب الحاكم غير قابل للقول فيرتب على ذلك عدم امكان نقله من مركزه الى وظيفة أخرى ككتاب عمري الاخير له ولا بل للقول من ظهور أمر فيد ذلك كنادية العيين من الوظيفة الأخرى والى هذه الحقبة يكون حائزا لولاية القضاء والحكم التي يصدره يوم صدور الأمر ينته أوجهه وقبل حلف العيين يكون صحيحا (القتض ٥ فبراير ١٨٩٨ الحقوق ص ١٣ ص ٢٣٧) -

أنظر فيما يخص القاضي من الحكم في المعنى استئنافا مادة ١٧٩

(٢٠) اذا أدى التهم في قضية جرمي عمدا انه ماله للشيء المحروق ويجب على المحكمة تأجيل المعنى حتى يصير الفصل في مسألة الملكية من المحكمة المدنية (بلقة المرافعة ١٨٩١ ن ٣٦٨) -

(٢١) إن محكمة المبع غير غرضية بالنظر في المسائل العقارية قلنا حكمت على المصتب بالسرقة والصرف ولم ينص على الحكم برد الألبان المقتببة فلا يمكن أن ينفذ ذلك

انحصاره مدة وجوده في الادارة واذا كان هناك سبب غرضي كاشرا على التحقيق وابدائه رأيا في المعنى فيجب على التهم أن يتسك به في طلب رد ذلك القاضي أتبنا المادة ٣٠٩ مراضات (القتض ٧ يونيو ١٩١٣ المحبوبة ٤ ص ٢٢١) -

(١١) لا يكون سببا لقتض الحكم كون القضاة الذين حكموا على متهم بالتبليغ كتابا هم أنفسهم الذين حكموا ببراءة المبلغ عنه وذلك لأن قاضي الأصل في المعنى له الفصل فيما ينزع منها (القتض ٢٧ مايو ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٤٠٧) -

(١٢) إن يجوز تبليغ أحد قضاة محكمة الاستئناف عن الواقعة من لسان آخر وخصوصا هذا القاضي في المعنى لا ينبغي عليه بطلان الحكم (القتض ٨ أبريل ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٤ ص ٢٨٥) -

(١٣) اذا بلغ وكيل المحكمة رئيسا عرض أحد التهم عليه ورشوة في قضية منظورة أمامه فأحال الرئيس التكرى على النيابة المعنوية لاجراء ما يترجم سمعها فلا ينجح من ذلك أن هذا الأخير أبى رأيا عند التهم بالرشوة أو في صالحه ولم يكن له أن يمنع من الحكم في تهمة الرشوة (القتض ٢٧ أبريل ١٩٠١ المحبوبة ٤ ص ٢ ص ٢٨٥) -

(١٤) لا يجوز قانونا القاضي الذي حقق المعنى وأحلى رأيه فيها أن يحكم في موضوعها كما يؤخذ ذلك من نص المادة ١٢٥ بنات بات ربا - عليه لا يجوز لعضو النيابة الذي حقق المعنى وأحلى على المحكمة اذا تمنى قاضيا بعد ذلك أن يكون من ضمن القضاة الذين يحضرون في هذه المعنى (القتض ٤ ديسمبر ١٩٠٩ المحبوبة ٤ ص ١١ ص ٧٣) -

(١٥) يمكن لمدعى جواز نظر القضية بمعرفة أحد القضاة أن يكون قام ببعض اجراءات التحقيق ولو لم يكن هو الذي أصدر الأمر الاساقفة فيها وقد عرفت هذا المبدأ بمحاكمة الاستئناف واستمرت على تأييده فلما خالفه من الأحكام (بلقة المرافعة ٢١ مايو ١٨٩٥ القضاء ٢ ص ١٩٤) -

في ٣١ أغسطس ١٨٩٢ محكمة المواد الجزئية خصصة بالحكم فيما يتعلق بالجرم في جميع الجنب والمخالفات وفي المواد المدنية خصصة بالحكم في جميع المحاكم المدنية المنقطة بالمخالفات لتأدية عشرة آلاف قرش وحيث يتبين في صالح حسن القضاء، ومرة وضع مبدأ وهو أن المحكمة الجزئية المنقطة بجهة محكمة جنائية تكون خصصة بالحكم في جميع المسائل القرعية المبينة على حقوق الملكية التي هي من اختصاصها عند انعقادها بجهة مدنية (الاستئناف ٢٢ فبراير ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢١١) .

(٢٦) إذا اتهم شخص بتفليح نخيل ودفع التهم بملكه للأرض التي حصل الاتفاق فيها وجب على المحكمة الفصل في هذه المسألة قبل الدخول في الموضوع (القض ٩ نوفمبر ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٦٦) .

(٢٧) لاديه لإيقاف سير دعوى الزور الجنائية ضد الشهود على عقد مزور بصفتهم شركاء حتى يفصل من المحكمة المفضلة في أمر السد المزور المقدم لها في الدعوى المرفوعة من القاطن الأصل الأجنبي بصحة أنه يمكن أن يحكم بصحة السد من تلك المحكمة ويصبح الشركاء برئين من تهمة الاشتراك في الزور لأن من المبادئ القانونية لا يجوز إيقاف الدعوى الجنائية حتى يقضى في دعوى مدنية لأن الدعوى الجنائية تهم النظام العمومي (القض ١٤ أبريل ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١٩٧) .

(٢٨) المحكمة الجنائية ليست ملزمة بإيقاف سير الدعوى الخاصة أمامها حتى يفصل في دعوى مدنية متعلقة بها (القض ٢٣ مارس ١٩٠٧ الاستئناف ص ٦ ص ١٩) .

(٢٩) إذا ظلم التهم من تهمة تبديد أشياء محبوزة خالصة من القنب التي من أجله توقع الجرم ووطن فيها المائن بأنها مزورة وليس من اللازم أن يفصل في مسألة الزور أو لا من المحكمة المدنية المرفوعة لها لأنه ولو صدر حكم نهائي من المحكمة المدنية بإحبار تلك الخالصة صيحة فإن ذلك لا يمنع مبدأ دفع دعوى جنائية خاصة بالزور وبناء على ذلك فإن محكمة الجنب التي رقت لها دعوى الجنب لها الحق والنسطة العامة بأن تحصل هي ذاتها في مسألة الزور الأولية (القض ١٩ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٣٠٢) .

جهة أمام الحاكم المدنية في دعوى رد تلك الألبان بأن حكم محكمة الجنب أصبح نهائياً لم يقض بالرد (مصر استئنافا ١٦ أكتوبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ١٢٢) .

(٢٢) إن القانون المصري يفرض على القضاء اصطلاحاً في حالة إيقاف نظر الدعوى العمومية الفصل في الملكية كما فصل القانون الفرنسي ولا يمكن ذلك وجها للقض (القض ٩ مايو ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ٢٠٦) .

(٢٣) لا يوجد نص في القانون المصري يقضي بأنه إذا توقف الحكم في جنائية على الفصل في ملكية عقار فيجب على المحكمة الجنائية أن توقف النظر في الجنائية وتحيل الدعوى على المحكمة المدنية وعليه فلا قبل الفصل الجنب على أن المحكمة الجنائية فصلت نفسها في الملكية (القض ١٩ مارس ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ١٩٠) .

(٢٤) إذا ظلم التهم دفعا يوجب إيقاف نظر الدعوى حتى يفصل في الجنائية المختصة يجب على المحكمة أن لا تقتصر على مجرد الإيقاف بل تكلف التهم بالنسبة في الحصول من الجهة المختصة على حكم في البغ القرص وتحمده بمبدأ ذلك يقع فيه التهم الأمر إلى الجهة المختصة بإحكام من قس ما ثبت ذلك أو يفك في الدعوى الأصلية ولا يترتب على عكس ذلك جعل الدعوى العمومية موقوفة على إرادة التهم دون أن تستعمل النيابة العمومية على أي شيء أذ ليس لمصلحة ولا حتى في رفع مثل هذه المسائل إلى القاضي المختص بتقريها ولا في مبادرتها أمامه (قرار لجنة المراقبة ٢٤ فبراير ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ١١٣) .

(٢٥) من المبادئ العمومية أن القاضي المختص بالحكم في الموضوع يختص أيضاً بالحكم في المسائل القرعية أي أن قاضي الأصل هو قاضي القرص وأنه وإن كان هذا المبدأ غير منع في القانون الفرنسي في حالة رفع مسألة قرصية خصصة بالملكية أمام قاضي المخالفات لوجود مبدأ آخر مقدم عليه وهو أن المسائل المختصة بالتزوير في الملكية حتى الحكم فيها للحاكم المدنية دون غيرها إلا أن هذه الأسباب التي تحصل قاضي المخالفات حسب القانون الفرنسي فيرخص بالحكم في مسائل قرصية ببنية لا حتى للمحكمة لا توجد في القانون الأهل وفي الواقع فإنه ينهى على الأسماء السابقين السادرين

ضمينا بأن المدعى بالحق المدعى من ضمن ورقة ذلك الموقوف وهذا بخلاف من المسائل الخلقية بالمجاريات المختص نظرا بما حكم الشرعية عملا بنس المادة ١٦ من لائحة المحاكم الأهلية وسيخط تكون هذه الحادثة مما توقيف مصروقة كون الفصل المنسوب لقامه يمس بوجه أولا على الفصل نهائيا في الدعوى الشخصية التي هي دعوى ثبوت النسب لأن وصف الفصل المنسوب لقامه هذا بوجهية بترور الحكم بثبوت النسب وانحصار القرواة في الأشخاص المذكورين فيه دون غيرهم يتوقف بلا شك على الفصل من جهة الأشخاص بصحة الحكم الشرعي وأصله لكونه ضاملا لقامه مرقرة في صورة واقعة صحيحة (أذ لو حكم بطلان الأمر آخر لما كانت هناك وجه لاقامة دعوى التزوير) حتى يثنى النيابة المدعوية لاقامة دعوى تروير الاطلام المشتدل على الحكم الشرعي ولو سلم جدلا أن النيابة المدعوية أقامت الدعوى قبل الفصل في الدعوى الشخصية وسكنت المحكمة الجنائية بترور الاطلام الشرعي وعربب المرتكب بجاء ما ارتكبه ومن جهة أخرى حكمت محكمة الأحوال الشخصية بصحة الاطلام الشرعي وأن المدعين بالحق المدعين ليسوا من ورقة الموقوف إذا لا يمنحها الحكم بالتزوير قانونا وسبق المجرم للقي عقاب تروير اطلام شرعي بثبوت نسب قد حكم بصحة من جهة الانحصار فكان ذلك فضلا عن اخلاجه بالنظام العام عقاب غير مجرم وحكما على برىه إن لم تقبل إن في ذلك تعدى حيزه قضائية على ملها مستقلة عنها وبما رمنة حكم لحكم لأنت الحكم بترور الاطلام الشرعي حكم ضمن بثبوت نسب المدعين بالحق المدعى التوقي وثبوت وراثتهم له وهذا يمس الأمر المخطوط نظره على الحكم الأهلوية بمقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيبها فضلا عما فيه من سلب الحقوق فان طرق الاثبات شرعا فيها قانونا وسيحسد تكون المحاكم الأهلية أثبتت أمرا ولو ضمن بطريق غير مقرر في طرق اثباتها وفي ذلك أيضا تعدى لسلطة قضائية على سلطة التشريع فيظهر جليا مما تقدم أنه لا يمكن لنيابة المدعوية أن تقيم الدعوى على المتهمين ولو أقامتها لما كان لها كالأهلوية أن تعتبر ذلك بوجهية مما يوجب عليها القانون بل يجب على النيابة أن تطلب ابتداء الفصل في هذه الحادثة من جهة الانحصار حتى يتأتى النظر فيها إذا كان هناك بوجهية أم لا (الاستئناف ٢٥ نوفمبر ١٨٩١ الحقوق).

(٣٠) القضاء الجنائية لا يتوقف نظرها على تهود دعوى مدنية لعدم وجود مانع يمنع المحكمة الجزئية من الفصل فيها أسد الحكم فلا يجوز تأجيل الدعوى لأجل غير محدد في جريمة مع السبر من الاستماع بالأطيان التي تحت يده حتى يفصل في القضية المدنية المرفوعة من المني عليه على المتهم (محكمة ططا استئناف ٢٠ يناير ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ١٨٦).

(٣١) إذا قدم الحكم بالتبديد أروافا تخيدشراه الأشياء المنسوب لتبديدها ولم يملن في تلك الأوراق بالطرق القانونية بأنها مرقرة فتكون التهمة غير قائمة وإذا رأت المحكمة أنه لا يمكن الجزم من جهة أخرى بأن تلك الأوراق صحيحة أو غير ذلك إلا إذا نظرنا وحسب احبارها بأحد الطرفين من المحكمة المختصة جازبا أن تفكر برامة المتهم مع حفظ الحق للمدعى الحق في رفع دعواه أمام جهة الانحصار (الاستئناف ١٩ ديسمبر ١٨٩٤ الحكم ص ٦ ص ٦٣٠).

(٣٢) من المقرر في القواعد القانونية أن الدعوى الجنائية توقيف سير الدعوى المدنية المخففة تلك ضا إلا إذا كانت مصرة كون الفصل المنسوب حصوله لشخص يمس بوجهية توقيف أولا على حل المسألة المدنية أو الشخصية حلانها يمسك ذلك أي أن الدعوى المدنية أو الشخصية حيكس توقيف الدعوى الجنائية وقد انخفض القضاء والشرع في فرنسا في سرعة أن كان الفصل في هذه الدعوى هو من انحصار الحكم المدنية أو الجنائية المطروح أمامها الدعوى المدنية مع أن جميع الحكم القرضارية مع تسدد شككها وانحصارها قائمة جميعا بحيث قضائية ضمنية بذول الملن في أحكامها أن كانت مدنية أروحية إلى الحكم عليها متحدة وهي محكمة القضاء والإبرام أما ما فصل خلاف ذلك فاقط محاكم الأحوال الشخصية هي حيزه قضائية مستقلة وعلاقة كلية العالم الأهلية مدنية أو جنائية والملن في أحكامها تابع لسلطة ملها خلاف السلطة التي يملن أمامها في أحكام الحكم الأهلية مستقلة فلا يجوز أن ترفع إلى المحكمة الجنائية دعوى تروير اطلام شرعي يجهل شخص وادع التوقي على خلاف الحقيقة قبل أن تفصل المحكمة للجمعية في بطلان هذا الاطلام الذي هو حكم شرعي بمصر تركه شخص يتوق في أشخاص دون المدعين بالحق المدعى فالحكم بترور ذلك الحكم لعدم انطوائه على الحقيقة يكون حكما

ان توقف الفصل في هذه التهمة حين تنظر دعوى اقامة الزوجة أو سفنها بمرقة قاضي الأمور الشخصية لأن هذا الإيقاف لا يجب الا اذا توقف الفصل في الدعوى على الحكم في شيء آخر ليس من اختصاص المحكمة بحيث أن القاضي يجد نفسه مضطرا لأن يفصل أولا وقبل كل شيء في المسألة التي ليست من اختصاصه واليحت في هذه الحرية منحصر فيها اذا كان الطلاق وقع بكيفية مبررة أولا ومن هو قائل بالزور وعمله المباحث لا يلزم حتما لاجراءها البحث في صحة الطلاق أو عدم صحته فان الطلاق قد يكون صحيحا من طريق آخر غير الورقة التي يحصل الزور فيها وحكم الحاكم الأهل في دعوى الزور وعمله لا يمكن أن يسر بأي وجه اختصاص القاضي الشرعي لأنها لا تنقض لا صحتها ولا ضمنا بصحة أو عدم صحة الطلاق (الاستئناف ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء س ٥ ص ٣٧) .

(٣٦) اذا رفضت أمام الحاكم الجناية دعوى زور عقد زواج بأن اتصف فيه شخص من خلاف الحقيقة بأنه وكيل من أمته وعقد عليها بيده الصفة فلا محل لإيقاف الحكم في هذه الدعوى حتى يفصل قاضي الأحوال الشخصية في صحة الزواج الذي ينحل ذلك التوكيل لأن المسألة المنظورة في هذه الدعوى هي ان كان صدر من الفتى توكيل لأخيه أو لم يصدر لان كان الزواج الذي عقد صحيحا أو فاسدا فان كلا من هذين الوجهين ممتاز عن الآخر فان الأول من اختصاص الحاكم الأهل والثاني من اختصاص قاضي الأحوال الشخصية ولا تأثير لحكم أحدهما على الآخر كما لا تأثير لأحكام التي تصدر من المحكمة الجناية على الحاكم المدنية فان كلا من تلك الحاكم مستقل في نفسه واختصاصاته وبحكمهما (استدرة بنات ٢ مارس ١٨٩٨ الحاكم ص ٩ من ١٥٦٠) .

(٣٧) اذا رفضت الدعوى على التهمة بتم زور بصوره أمام المأذون بصفه وكلا من أمته ونحوه عقد الزواج بناء على هذه الدعوى فليست المحكمة الجناية ملزمة بإيقاف النظر في الدعوى حتى تفصل المحكمة الشرعية في صحة أو عدم صحة عقد الزواج ولا يتابع الحكم الذي يصدر فيها لأن القواعد القانونية تقضي بأن القاضي في الدعوى يجب عليه أن يقضي في جميع المسائل المتعلقة بها أو المنفردة عنها ولا يوجد نص

(٣٨) لا يمكن للحاكم الأهل ان تحكم بزور اعلام شرعي استمد على خلاف الحقيقة فثبت زوجية القاضي وروائه التوفيق قبل الفصل في صحة من المحكمة الشرعية لأن هذا الاعلام يشتمل على حكم شرعي صادر من قاضي الأحوال الشخصية فثبت الرواثة وهذا الحكم قابل للفطن فيه أمام الجهة المختصة ومن الشيخ ومقر قانوناته لا يمكن في مثل هذه الأحوال في المسائل الجناية قبل الفصل نهائيا في الدعوى الشخصية والمحاكم الأهل ليست خصصة بتل الدعوى الشخصية والحكم بزور الاعلام المذكور والحكم الذي يصدر بقوة قبل الفصل من الجهة المختصة في الدعوى الشخصية مما يسر بالحكم الشرعي المتكفي منه لأنه لا يمكن الحكم بقوة الابد الثبوت بأنه لم يكن هناك زوجية ولا رواثة وهذا يميز أيضا حكما ضميا بأن الوارث هو غير التهم على ان ذلك في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية المختص نظرهما بالحكم الشرعية بقضى المواد ١٥ و ١٦ من لأتمه ترتيبا ويجب على النيابة العمومية أن لا تقم الدعوى العمومية قبل الفصل في ذلك من جهة الاختصاص ومع عدم تقديم حكم من قاضي الأحوال الشخصية بطلان الاعلام الشرعي المطلوب منه لا يمكن حينئذ للحاكم الأهل أن تنظر في صحة الاعلام من عدمه (الاستئناف ١١ مايو ١٨٩٢ المحرق ص ٧ من ٢٥٩) .

(٣٩) من الأصول القانونية ان القاضي ليس له أن توقف الحكم في أمر رفع اليه وهو من اختصاصه الا اذا توقف الحكم فيه على الحكم في شيء آخر ليس من اختصاصه والحكم في صحة زور ورقة طلاق لا يتوقف على الحكم بصحة الطلاق أو بصحة عقد النكاح وعدمه لأن البحث في هذه الجهة منحصر فيها اذا كانت ورقة الطلاق مبررة أم لا ومن هو قائل بالزور وزور ورقة الطلاق لا يسر الطلاق في حد ذاته اذا يتأكد ان يكون شيئا من طريق آخر كما لا يسر اختصاص القاضي الشرعي لأنه لا يقضي صراحة أو ضمنا بصحة أو عدم صحة الطلاق أو النكاح (القضاء ٢٧ مارس ١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ٢٧٣) .

(٤٠) ليس المحكمة المرفوع لها تهمة الزور وثيقة طلاق بأن حضر شخص أمام المأذون ونفى باسم الزوج وسحرت الزوجة بالشهود وطلعتها هذه الصفة بعد أن أبرأته

رفع بعض أشخاص دعوى أمام القاضى الشرعى بدون أن يكون لهم دليل على دعواهم فيرصد متروك على أن مطلب إيقاف الدعوى السوءية لحين الفصل من المحكمة للترسية في صحة الطلاق قد ترتب عليه تعطيل نظر الدعوى بين ما إذا يجوز أن القاضى الشرعى يرى أن العلم في ردة الطلاق يوجب الشك فيها وبناء على المادة ٣١ من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو ١٨٩٧ لا يمكن اتخاذها دليلا إلا بعد إزالة هذا الشك وفي هذه الحالة قد يوقف نظر الدعوى أمامه لحين الفصل في الدعوى السوءية (الاستئناف ٢٢ مارس ١٩٠٠ - المحرق ١٥ من ١٦٩).

(٢٩) ليس المحكمة المرفوع لها تهمة تزوير إعلام شرعى بثبوت الواقعة بأن ادعت القصة كذا أن زوجها توفي وفي فصله وأيدت دعواها بشهود أن يوقف الفصل في هذه التمسوا. اعتبر تازوير بالكتابة أو زورا في القول بالكتب في الدعوى والافتراء في الشهادة إلى أن أفيد بطلان في الإعلام الشرعى ويفصل فيه فرما لعدم توقف الحكم في وجود الجريمة وتوفر فراغها على ما بحث فيه المجلس العلى من جهة كون الحكم مطابقا للنوع أو غير مطابق والمحاكم الجنائية مختصة بالبحث من وجود الجنايات ومركزتها اختصاصا مطلقا لم يكن مطلقا على شرط ولا طعنا بقيد فلا يمكن أن يوقف سير الدعوى السوءية أمامها حتى يفصل قاض آخر في موضوع مرتبط بها بل الأمر بالعكس وهو أنه يتم أن سير الدعوى بتأنيلا يوقف سيرها مدنيا (الاستئناف ١٤ مارس ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ من ٧٧).

(٤٠) المحكمة المختصة بنظر المسائل القرعية التي ترفع في الدعوى هي المحكمة المختصة بنظر الموضوع ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وعليه فكل مسائل الاختصاص من اختصاص المحكمة المرفوع أمامها الدعوى الأصلية (الاستئناف ١٧ مايو ١٩٠٠ المجموعة ص ٣ من ٦٥).

في القانون المصرى يلزم للقاضى بإيقاف الحكم في الدعوى في مثل هذه الحالة والمحكمة الجنائية لا تترس لإرجاع شيئ ما إلا من جهة كونه قائما على توكيل ثبت تزويره (الاستئناف ٨ مايو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ من ٣٤٦).

(٢٨) ليس المحكمة المرفوع لها تهمة تزوير وثيقة زواج بأن حضر شخص أمام المأذون بصفته أنه الزوج وحضرت الزوجة والشهود وبعد الفرار الزوجة بمابقة الزواج والفرار الزوج بالطلاق حر المأذون فعلا بذلك أن توقف الفصل في هذه القصة حتى تحسم المحكمة الشرعية فيما إذا كان الزوج طلق زوجته حقيقة أم لا فانه واضح أن المسائل المطروحة أمام المحكمة الجنائية لا علاقة لها بمسألة الطلاق أو على فرض أن المحكمة نظرت في موضوع الدعوى وسكنت بصحة السعد وبراءة سائر المتهمين فهذا الحكم لا تأثير له على حكم القاضى الشرعى الذى يبين مطلق الحرية في تقدير ذلك العقد حتى قدره نفس الطريقة والكيفية التي تحصل فيها لم يكن هناك طعن مطلقا فيه وقد يميز أن هذا العقد مع صحته يكون بإعلا لعدم توفر الشروط المطلوبة في لائحة الأحوال الشخصية فيه وهذه هي مسألة من اختصاص القاضى الشرعى لا يسبها الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بل هي وجه من الوجوه وأيضا لو فرض فطرت المحكمة الجنائية أن السعد وسكنت على المتهمين بالقوة فهذا الحكم لا يسب مسألة الطلاق إذ من الجائز وجود أسباب أخرى غير متكوك في صحته نتيجة لحصول الطلاق وهذه المسائل التي هي من اختصاص القاضى الشرعى لا يسبها أيضا حكم المحكمة الجنائية وظاية ما يمكن أن تقرره هذه المحكمة هو كون ذلك العقد منقورا والنتيجة الوحيدة التي يجنبها هذا الحكم في تقييد الطلاق هو منع الانضمام من امتثال الزور لالتزام مدعاه وإذا لم يوجد دليل على حصول الطلاق إلا بالسعد المعلن فيه فتمسك فيكون لحكم المحكمة الجنائية تأثير بلا شك على حكم القاضى الشرعى ولكن هذا التأثير لم ينبج من الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بل من

١٥٧ — تحال الدعوى على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية.

النظام العام لأذائها كالجريمة الموجودة في القاهرة تابعة كلها لمحكمة كلية واحدة والمحكم يصدر عنها بصفتها محكمة استئنافية (القض ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٩٧) .

(٧) إن المحكمة التي يقع في دائرتها الجريمة هي التي قد جرت العادة بمحاكمة المتهم أمامها لما في ذلك من سهولة التحقيق ومروعة إجراءاته ولأن اختصاص من الجنائي حيث ارتكب جريمة وأحدث ما يخل بالأمن العام أشد زجراً وأخطراً مما يخل وهذا المبدأ مقدر بالنصوص الكثيرة التي تبين أن ما يجب على ماوردى الشبهة القضائية إبرازه في حالة التلبس بما يخل على أن لكل وقوع الجريمة أهمية كبرى في تعيين محل اختصاص لأن الجريمة بعد تحقيقها بمجرة ماوردى الشبهة القضائية تقدم بالصلح إلى المحكمة التابع لها هذا المحل لفصل فيها ولكن هذا المبدأ الذي أصبح قاعدة سرية لا يهدم القاعدة المقررة بمقتضى المرافعات من أن المحكمة المختصة هي التابع لها الذي عليه لعدم وجود نص يخالفها وقد تكون محاكمة المتهم في محل إقامة أكثر تأكيداً وأخطر نتيجة حيث الوقوف على سوابقه وماضي أمر مسودده كانت المادة الثامنة من القانون القديم تقضي بتبليغ الجرائم

لنيابة المحكمة التي وقعت في دائرتها الجريمة أو التي يمكن أن يوجد في دائرتها المتهم ولم تنص المادة السادسة من القانون الجديد التي حلت محلها على هذا المصين وذلك لعدم تنفيذ المبلغ بتقديم بلاغه بلغة مخصوصة وليس الفرض قصر الاختصاص على محل وقوع الجريمة وقد توجد جرائم لا يمكن سرقة محل وقوعها فلو كان من المهم تقديم الدعوى إلى المحكمة التي وقعت تلك الحوادث في دائرتها لأصبح من المخلو بمحاكمة المتهم كما أنه توجد حوادث بسيطة جداً لا تستدعي نقل المتهم من مكان إلى مكان آخر وقد يكون بينها جنداً ويكون من العدل طرحها أمام المحكمة التي يضبط في دائرتها المتهم أو التي يوجد بها محل إقامته (منوف ١٣ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٥٢) .

(٨) ولو أن المحكمة المختصة بنظر الجريمة هي في الأصل المحكمة التي وقعت في دائرتها إلا أنه من المصلحة أيضاً اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها المتهم أو التي يضبط في دائرتها (بلغة المرافعة ١٩٠٨ ن ١٢٥) .

(٩) إن كل محكمة مختصة بالحكم في جريمة ارتكبت أو تمت في دائرتها مختصة أيضاً بالحكم في الجنبس المرتبطة مع

(١) إن عدم الاختصاص بالنسبة لمحل الجريمة ليس من الأمور المتعلقة بالنظام العام وذلك لايصح رفعه لأول مرة أمام محكمة القضاء والإبرام فلا أهمية لياحه في حالة ما إذا كانت نشأة عدم الاختصاص لم ترفع أمام المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف ومع ذلك كانت الاختصاص لا يتعلق بمحل وقوع الجريمة وحده بل يتعلق أيضاً بمحل إقامة المتهم وبالمحل الذي ضبط فيه وكل من هؤلاء الثلاثة يتنازع ويسوغ اختصاص المحكمة التابع لها بالفصل في الدعوى فبإتخاذ من هذه المحلات مع المحكمة التابع لها كالف في محفل الاختصاص ويمكن محكمة القضاء والإبرام من المرافعة اللازمة (القض ٣ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤١١) .

(٢) إن المادة ٦ بنسبات عامة في نصها فالاختصاص يطبق بغضنا عما له الجهات الثلاث التي قررتها المبادئ العمومية في الاختصاص وهي إما محل وقوع الجريمة أو محل إقامة الجنائي أو محل القبض عليه فالمحكمة التي قبض على المتهم في دائرتها تكون مختصة بمحاكمة (القض ٨ يناير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٦٧) .

(٣) من اللازم بيان محل وقوع الجريمة بالحكم لمرة اختصاص المحكمة التي قبضت في الدعوى وظل الحكم من هذا البيان يوجب تقضه (القض ١٤ يناير ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٢٨) .

(٤) إذا ذكر محل ارتكاب الجريمة في محضر الجلسة كان ذلك كافياً لبيان الواقعة وإن لم يذكر في الحكم ولا بد عدم ذكره في الحكم ودعا القضاء (القض ٢١ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٣٠٧) .

(٥) إن عدم ذكر محل إقامة المتهم في محضر الجلسة لا يثرب عليه لفوا الحكم ما دامت المحكمة مختصة على كل حال في الحكم في القضية لأنها هي التي في دائرة اختصاصها ضبط المتهم (القض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٣٥) .

(٦) إن القصد من تعبد المحاكم الجزئية في المدن التي فيها أقسام كثيرة هو توزيع الأعمال فقط لا تحصيل دوائر الاختصاص ولذا لو حكمت إحدى المحاكم الجزئية في قضية تابعة لأثرة اختصاص محكمة جزئية أخرى لا يخل حكمها مخالفاً

كل نية هجومية غرضية بالنظر في كل بلاغ يصل إليها من أية جريدة من الجرائد وبعد السير في تحقيقها تحولها إلى النيابة التابعة للمحكمة المختصة بنظرها وهذا بقصد التسهيل على المبلغ ويكون المشرع المصري قد أحسن بيان الاختصاص المركزي صراحة اكتفاء بالقواعد الخلقية بالاختصاص في قانون المرافعات من أن المحكمة المختصة هي التابع لها يحصل إقادة الإحصى عليه وبما يفهم من خلال المواد المنقحة بالنسب من أن المحكمة التي وقعت في دائرتها الجرمية غرضية أيضا (كفر الزيات ٢٤ يناير ١٩١٢ المجلد ٥ ص ١٣ ٢٥٩) .

(١٢) إن جريدة البلاغ الكاذب لا تتم إلا بتقديم البلاغ فضلا إلى الحاكم القضائي أو الإداري وحيد تكون المحكمة الموجودة بها محل وظفته هي المحكمة المختصة باختيارها المحكمة التي وقعت في دائرتها الجرمية وهذا لا ينافي اختصاص المحكمة التي يدخل محل إقامة المتهم في دائرة اختصاصها فالمحكمان متفقان في الاختصاص وتختلفان في المادة وأنها رمت لها الدعوى كانت غرضية بنظرها (ملحق استئنافا ١٣ فبراير ١٩٠٠ المجلد ١ ص ١٥١) .

(١٣) تختص محكمة الجنايات بالحكم في جنة وقعت بواسطة الصحف ولو أنها وقعت قبل صدور قانون ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ الذي جعل المبلغ التي تقع بواسطة الصحف من اختصاص محكمة الجنايات لأن الملم لم يكن له أي حق مكتسب لها كحق أمام محكمة مدنية لأنه لم تبلغ عليه أي دعوى قانونية في أثناء العمل بالقانون القديم ولا يفهم من صرياح القوانين حل المبررات السابقة لما إلا ما يترتب على الحقوق المكتسبة فضلا من ذلك فانه من المقتزير به الإجماع أن القوانين الخالصة بالمرافعات وبالاختصاص تسمى حل الحوادث السابقة لها (القبض أول أبريل ١٩١١ المجلد ٥ ص ١٢ ١٤٣ ١١ مارس ١٩١١ ص ١٧٥) .

(١٤) إنه وإن كان من المقتزير أن القوانين المنقحة بالمرافعات وبالاختصاص الحاكم تسمى حل ما مضى بمعنى أنها لم تنص على الرقائل المستقبلية بل أنها تسمى أيضا حل الرقائل السابقة التي لم يتكلم فيها لوقت صدور تلك القوانين إلا أنه من المقتزير أيضا بأن كل دعوى يلزم صاحبها بمسرة المحكمة التي

للجنة الأصلية وبسنة استعمال دقة مزودة هي جنة مرتبطة مع تزوير الوثيقة فيها فالمحكمة التي كانت غرضية بالحكم في جنة التزوير لكونه وقع في دائرتها وسقطت بمعنى المادة تكون هي أيضا غرضية بالحكم في استعمال الوثيقة المزورة ولو حصل في دائرة أخرى ومما لا يعدم الاختصاص بالنسبة بمسبل وقوع الجريمة ليست من مسائل عدم الاختصاص المطلق التي تسمى بالنظام العام وترى بنظام الحاكم بل من قبيل عدم الاختصاص النسبي الذي يمكن للاختصاص التنازل عنه تنازلا مريحا كما إذا قبلوا قرار القاضي الضيق ولم يعللوا في الأمر الصادر به باعتصامه بالطرق الخلقية بالسادة ٥٥ جنايات (٦١ جديد) فلا يقل منهم للعلم في الاختصاص بأول دفعة أمام محكمة ذات دنية حيث أنه يتوزر في أمر الاسئلة الذي اكتسب قوة الأحكام النهائية من هذه المحكمة كما في ذلك المادة ٢٤٠ جنايات (٢٣٦ جديد) (القبض ١٨ أبريل ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ٢٨٢) .

(١٥) إذا اشترك عدة أشخاص في تقليد النقود المتداولة قانونا فإن الأفعال العاقبة عليها تكون مجتمعة غير قابل للتجزئة ولو أن بعضا ارتكب في محل غير الذي ارتكب فيه البعض الآخر فتكون المحكمة التي ارتكب في دائرتها الجرمية الأكبر من هذه الأفعال هي المختصة بنظر كل هذه الأفعال بدون تمييز (القبض ١٢ أبريل ١٩١٣ المجلد ٥ ص ١٤ ١٦٢) .

(١٦) أن القانون الفرنسي المصير أصلا لقانون المصري قد جعل الاختصاص المركزي الحاكم للجنايات تابعا لمحل حدوث الجريمة ومحل إقامة المتهم ولحل منبه وقد هذا الناصر المصري حلوه في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات القديم ولكنه عد وضعه القانون الجديد حلف من المادة الثانية ما له طلاقة بالاختصاص المركزي وجعل المادة السادسة التي حلت محلها خاصة بأن كل موظف علم بمجرمة فسرور على تبليغ النيابة السوية بدون قيد بنياية محل حدوث الجريمة أو محل إقامة المتهم وهذا التعديل لم يقصد به قصر الاختصاص المركزي حل المحكمة التي وقعت الجريمة في دائرتها لأنه لا نص يسلما الحق ولأن الأخذ بهذه الفكرة يدعو أحيانا إلى إقلاص بعض المجرمين من العقاب إذا لم يعلم محل وقوع الجريمة المنوبة إليهم والمشرع لم يقصد ذلك بدون شك والظاهر أن التشريع من استبدال المادة الثانية القديمة بالمادة السادسة الجديدة إنما هو جعل

رفضت إليها وأن القانون الجديد القاضي بتعديل الاختصاص لا يمنع محكمة مرفوعة أمامها دعوى بصفة قانونية من الحكم فيها ما لم ينص من ذلك بنص صريح (القبض ٤ يناير ١٨٩٦ القضاء ٣ ص ١٦٥).

١٥٨ - تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بتمديد ثلاثة أيام كاملة غير موعودة المسافة وذلك فيها على حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فانه لا يكون فيها التكليف بالحضور بتمديد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تخضع بالعقوبة.

(٥) إذا لم يعلن المتهم في المدة القانونية أمام المحكمة الاستثنائية وطلب من المحكمة إيقاف الدعوى حتى يستدعى للدفاع عن نفسه فلم تجبه إلى طلبه وألغيت بالمرافعة ثم حكمت عليه بالعقوبة كان ذلك من الأوجه المهمة لبطان الإجراء لمطردان المتهم من الاستعداد للدفاع عن نفسه كما ينبغي (القبض ٢٥ يناير ١٩٠٢ المجلد ٣ ص ٢٣٩).

(٦) إذا لم يعلن المتهم إبلا قانونيا ولم يسلم بالجلسة إلا بطريق الصلة لحضر إليها وطلب التأخير الاستعداد وتوكل محاميه والمحكمة رفضت طلبه وأمرت بالدفاع عن نفسه ثم حكمت عليه كان الحكم باطلا لأن أحد الجسم بقاء وإزاء المرافعة وعدم تمكنه من المدافعة عن نفسه يسلب الكيفية بغير إخلال بحرية الدفاع المنوطة للتهم وبمواعيد الاطلاق المقررة التي لم يحصل مراعاتها في حق هذا المتهم (القبض ٢ أبريل ١٩٠٤ المجلد ٥ ص ٢١٢).

(٧) إذا أعلن المتهم بطلب حضور جلسة دون أن يكون يوم الاطلاق ويوم الجلسة المهنية القانونية مدة الاطلاق باطلا ولكن إذا حضر المتهم أمام الجلسة ولم يتسك بهذا البطلان سقط حقه في التمسك به أمام محكمة القبض والإبرام (القبض ١٦ أبريل ١٩٠٤ الاستقلال ٣ ص ٨٠).

(٨) حضور المحكوم عليه أمام محكمة أول درجة وعدم مسكه بالمراحمدة المقررة في المادة ١٥٦ (جديد) يسقط حقه في التمسك بسله الوجه أمام محكمة القبض والإبرام (القبض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ٥ ص ٢٢).

(٩) في مواد المجمع يميز المحكمة رفض طلب التأجيل لاستعداد المقدم من الخاضع دون أن تبين أسباب الرفض (القبض ١٨ مارس ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٢١٦).

(١) إن عدم ذكر نص المادة القاضي بالعقوبة في الاطلاق لا يترتب عليه بطلان الاطلاق إذا كانت الرقاع المكونة للجلسة قد بينت بياتا كافيا (بلعة المرافعة ١٩١٣ ن ٦٣).

(٢) إذا لم يبين المدعي الذي في عرضة الدعوى المواد الواجب تليقها على التهم التي نسبها التهم فلا يكون ذلك موجبا لبطلان تلك العرضة لأن القانون لم ينص على ذلك (مادتين ٢٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجلد ١٠ ص ٩٦).

(٣) قضت المادة ١٥٦ (جديد) بأن يذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تخضع بالعقوبة ولم تميز بين التكليف بالحضور بناء على طلب النيابة أو المدعي بالحقوق المدنية بل جعلت ذلك عاما به التكلم على تكليف التهم بالحضور من قبل النيابة أو من قبل المدعي في المادة ١٥٤ (جديد) وعليه يبطل تكليف المدعي الذي التهم بالحضور إذا اشتمل على بيان التهمة ولم يشتمل على المواد التي تخضع بالعقوبة لأن بيان التهمة ومواد القانون هما أمران جوهران لا يأت من ذكرهما الجسم في ورقة التكليف بالحضور ليستند للدفاع (كفر الويات ٢٢ فبراير ١٩٠٤ المجلد ٦ ص ١٦٠).

(٤) يكفي في تهمة التفتت بواسطة النشر في الجرائد أن يعلن التهم بتمرة الجريدة المخيرة على المقابلة المتضمنة التفتت فان ذلك كاف لاستعداده للدفاع عن نفسه ولا يمكن أن يتنازع دمه أدنى شك في عبارات التفتت (القبض ٢ مارس ١٩٠٠ المجلد ٢ ص ٣).

البركثة المأجورة المكلفة بما أوران الكاهن لم يزن المنصور أمامها كما خضع حيث أحكام القوانين العادية المنية لاحضاره (منشور أول إبريل ١٨٩١) وفيهم من المنشورات السابق ذكرها أن ما قضت به من تسليم طلبات الحضور في المواد المدنية والجناية الملبطة لظلة أو البركثة كاسبق الذكر لم يكن إلا من باب المرافعة لزيادة العدد الأقل من الأهل ولكن عدم اتباع هذا النص لا يمكن اختياره من الأمور التي تم النظام العام ولا من التي ينبغي عليها بطلان الاجراءات اذ أن لا محل لاتباع هذا الرأي الأخير نظرا لعدم وجود أهمية لهم في إعلام مباشرة من النيابة أو في تسليم الاعلان من النيابة بواسطة البركثة التي ليس لها حق ولا سلطة في إيقاف سير الدعوى بعدم إحصالها الاعلان للنيابة (القبض ١٢ مايو ١٩٠٠ الحقوق ص ١٦ ص ٢٥٩) .

(١٥) بناء على المنشورين الصادرين من الباب العالي بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٩١ بخصوص الاكلوس اليوناني و بتاريخ أول ابريل سنة ١٨٩١ بخصوص الاكلوس الأرميني والمنشورين الصادرين تاريخ ورميل من ديوان عدلي نظامه الداخلية في ٣١ يوليو سنة ١٨٩١ القاضي بمرافعة المنشورين المذكورين على جميع المرافعات غير الاسلامية يجب أن الكاهن أو القس الذي يجب بكافة الدعوى السبوية عليه أو استجوابه أمام الحاكم المدنية أو الجناية يحصل إعلامه بطلب الحضور بواسطة البركثة إن كان مقيا بالاساتنه أو المرافعة إن كان مقيا خارجيا وعليه يكون البركث أو الممران هو المثل بتمثيل القس الذي عليه طلب الحضور بعد استلامه ولكن رغمًا من المنشورات السابق ذكرها فان الكهنة الوطنيين المسيحيين نازالوا خاضعين للسلطة القضائية المحلية وإن البركثة ليست سوى واسطة بين النيابة السبوية والمتهم وإذا لم توجد

١٥٩ — إذا رفضت الدعوى على المتهم للحكمة في حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب إعطائه ميعادا لتحضير المدافعة عن نفسه يأذن له القاضي بميعاد ثلاثة أيام بالأقل .

فإذا لم يطلب المتهم ميعادا ورأى القاضي أن الدعوى غير صالحة للحكم يأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحري والتحقيق ويبقى في هذه الحالة المتهم بالسجن أو يأمر بالافراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو بغيرها .

١٦٠ — والأحكام المقررة في الباب الأول من هذا الكتاب المتعلقة بالاجراءات في الجلسة تنبع في مواد الجلسع ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد .

١٦١ — يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر بنفسه .

وأما في الأحوال الأخر فيجوز له أن يرسل وكلاء عنه وهذا مع عدم الاختلال بما للقاضي من الحق في أن يأمر بحضوره بنفسه .

داع في أن يقضى عليه بالحبس (راجع تعليق الفروع على المادة ١٨٥ ن ٨٢) وما دام كذلك لحضوره أمام من المتهم جازر اذا كان معكوما عليه بمرامة واستأنف الحكم الصادر عليه والنيابة لم تستأنف (لغة استئناف ٣ يوليو ١٩١٣ المجبوبة ص ١٤ ص ٢٧٣) .

(١) إن المادة ١٦١ بنات على تطبيق المادة ١٨٥ بنات فرنساوي وقد قوت الحاكم الفرنسي في أحكامها أن المتهم المحكوم عليه من عتبة أول درجة بمرامة في جريمة تعريب الحكم بالحبس له الحق أن يرسل عنه بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف المرفوع منه ما دام أن النيابة لم تستأنف لأنه في حالة عدم استئناف النيابة ليس هناك

وسمح أقوالهم وكذا لا يجوز أن يحضر وكيل عن الشاهد لجيب بدلا عن موكله من الواقع التي يرى الحق ضرورة سؤاله عنها كذلك لا يجوز مطلقا أن يقبل من وكيل عن متهم أن يحضر لئلا من التهمة المسندة لموكله المذكور شخصيا أو يجاب عنها ولهذا كان حضور الوكيل عن التهم النائب في التحقيق للنقض بخصوص لا محالة في التهمة ولا التحقيق جائزا قانونا ولهذا الاحتياطات كلها وضعت المادة ١٦١ والفرض منها عدم قبول حضور وكيل عن التهم النائب في كل ما يتعلق بقضية التهمة ودفعها وذلك فيما عدا الأحوال القليلة الأهمية المستثناة بنص صريح ويستنتج مما تقدم أن حضور الوكيل عن التهم النائب في الجلسة صحيح ويقبل قانونا إذا كان حضوره مجرد طلب التأجيل مثلا أو لإبداء أية دفاع لئلا يثير في موضوع التهمة (الأزبكية) ١٤١٠ الحقوق ص ٢٦ من ١٥٦.

(٥) أوجبته المادة ١٦١ بتأييد كل القسم بفعل بصفة تستوجب الحبس أن يحضر بنفسه وقضت المادة ١٣٧ بأنه لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك ليس للمكة أنت تستجوبه بدون رضاه إذ أنه يؤدي هذا الاستجواب إلى تأييد الاتهام ويستنتج من ذلك مباشرة أن حضور التهم إنما شرع لمصلحة حتى يخفى به تقديم ما يراه لازما من الإيضاحات، التهمة عن قسمه هذه الإيضاحات قد لا يحضر الوكيل الحاضرين إبداءها لأنها قد تكون متعلقة بمسائل شخصية بحتة والمسائل الفرعية هي مسائل قانونية وليس في توسع التهم إبداءها ولا تأييدها إنما ذلك من اختصاص محاميه ويخفى من ذلك أنه ليس تمت قائمة من حضور التهم شخصيا لإبداء الفوج المذكورة ولا يجوز وكيل عام لإبدائها والمرافعة لها في غياب التهم وإنما إذا كانت الفوج تهم جوهر التهمة ويجب حضور التهم بنفسه فيقبل من المحامي عن التهم النائب الفاعل بصلح جواز طلب التوضيح من المتهم المحكوم بإثباته لاجل أن السعي يجب توجيهه في هذه الحالة من السعي (المطبعة ٢٠ أبريل ١٩١٧ للشرائع ص ٤ من ٣٦٥).

(٢) إذا لم يحضر أحد المتهمين في الجلسة وحصلت المرافعة وتأجلت القضية للحكم مع تقديم مذكرة في اليوم المحدد لتعلق بالحكم تؤدي على جميع المتهمين حضوريا جميعا وكان المحامي قد مرضه بتأجيل القضية أسبوعا لترويض المحكمة تأجيلها بدون أن تحصل مرافعة مطلقا فإن الحكم الذي يصدر يعتبر نائبا بالنسبة للتهم التي لم يحضر في الجلسة الأولى ولو كان قد قدم هو أو محاميه مذكرة ما دام لم يحضر بجلطة المرافعة ولم تسع أقواله بعد ذلك وهذا طبقا للمادة ١٦١ التي تحتم حضور التهم بنفسه متى كانت التهمة تستوجب عقوبة الحبس - راجع فستان على ص ٦٦ من ٦٩٧ وما بعدها (أسبوع استئنافا ٧ يوليو ١٩٢٥ المجلد ص ٢٦ من ١٨١).

(٣) يرتب فعل المادة ١٦١ بتأييد التهم التي يتألف حكمها من عدة جرائم أن يرسل ويكلفه المرافعة في الاستئناف ولو أن الجزية التي حكم عليه من أجلها من الجرائم التي مطالب عليها أيضا بالحبس ما دامت التأييد لم تستأنف ذلك الحكم لأنه ليس للمكة في هذه الحالة أن تحكم عليه بالحبس وإنه إذا أمرت المحكمة بحضور التهم النائب شخصيا ولم يحضر وحضر وكيله فقط فإن هذا الأمر لا يمنع من أن يكون الحكم الذي يصدر في القضية حضوريا بالنسبة له لأن حضور التهم هو من المسائل الخاصة بالتحقيق وما دام المحامي الموكل عنه قد حضر وترافع بما فيه الكفاية فإن الحكم يكون حضوريا - راجع جاور مختصر مطبعة ثامنة مارس ص ٨٤٢ (أسبوع استئنافا ٦ يناير ١٩١٩ المجلد ص ٢٠ من ٩٩).

(٤) إن الأصل في التوكيل الإجابة فلا بد من هذا الأصل إلا إذا كان هناك ما يمنع من ذلك والمادة ١٦١ بتأييد نصت بأنه يجب على التهم بفعل بصفة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر بنفسه أمام المحكمة من المقرر قانونا في نصير الفوض الاستثنائية التي يرسل بها عن قاعدة عامة أن يراعى في هذا النصير المرحوم بما إلى فرض الحق وعدم التوسع فيه وحضور التهم واستجوابه من أهم طرق التحقيق كحضور الشهود

١٦٢ - إذا لم يحضر التهم بنفسه ولم يرسل ويكلفه عنه على حسب المقرر في المادة السابقة يجوز الحكم في غيابه بعد الاطلاع على الأوراق.

(٥) اذا حضر المتهم في الجلسة وطلب التأجيل رفضته المحكمة ودعت الدفاع عن قسده فلم يتكلم وأصدبت حكمها به ذلك كانت المحكمة حضورياً لأن المادة ١٥٨ بنات (١٦٢ جلد) نصت من أنه اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكلاءه بمحضر المحكمة في غيبته بد الأخلع على أوراق القضية والمضى القتل للصور هو الوجود المادى للشخص فلا يمكن وصف الحكم القاضي على المتهم الموجود بالجلسة حكماً غيابياً وهذا التفسير يطابق فكر الشارع المصرى الذى تقرر فى قانون المرافعات وهو عدم التمييز بين التظلم عن الحضور والانتعاض من الأحكام (القتض ٥ يناير ١٩٠١ المجلد ٥ ص ٢٢١).

(٦) اذا حضر المتهم بالجلسة ولم يتكلم ولم يدافع عن قسده فالحكم الذى يصدر عليه يحضر حضورياً لأن قانون المرافعات الأهل لم يسلط طريق القانون الخطط والقوانين الرئاسية التى فيها توفى غياب : القياب الحقن الذى لم يحضره المدعى عليه والقياب الذى يحضره فيه ولكن لم يدافع عن قسده (القتض ٨ أبريل ١٩٠٥ المجلد ٥ ص ٧).

(٧) اذا حضر المتهم وطلب التأجيل لحضور محاميه رفضت المحكمة طلبه وأبى المتهم أن يتكلم ولم يجاوب فان الحكم يكون حضورياً بالنسبة له لأنه قد تنازل عن استعمال حقه فى التكلم أمام المحكمة الاستئنافية وتنازله هذا لا يفرق حقه فى الحكم لأن سكوت المتهم لا يترتب عليه إيقاف سير الحكم ولا يرجع أى زمان من حرية الدفاع (القتض ٢ يناير ١٩١٥ المجلد ٥ ص ٦).

(٨) غياب المتهم فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة وعدم تقديم أى دفاع من جهة لا يسمح للمحكمة بالإصدار حكم غيابى سواء كان المتهم حاضراً أو لم يحضر فى جلسات سابقة وسواء كانت النيابة العمومية طلبت أو لم تطلب طلباتها الأولية (لغة المراقبة ١٩٠٠ ن ٢٨٧).

(٩) يبين الحكم من تلقاء نفسه المحكمة فى غيبة المتهم بطلان الاعتراض فى مواد الجمع اذا ظهر أنه أعلن لحل فيه

(١) اذا ترافعت النيابة والمقسم فى الدعوى ثم تأملت القضية بجلسة أخرى وفيها لم يحضر المتهم وصحت النيابة على أقوالها الأولى ولم يقدم منها شرح جديد فى الدعوى فالحكم الذى يصدر يكون حضورياً بالنسبة للمتهم (القتض ٧ مارس ١٨٩٨ القضاء ٥ ص ٢٠٧).

(٢) اذا قررت المحكمة بعد سماع المرافعة باستمرار الرضاة بجلسة أخرى لعدم استبعاد القضاء للحكم فى الدعوى حالاً وفى هذه الجلسة تقيب بعض المتهمين ولم تحصل مرافعة جديدة وأصدبت المحكمة الحكم كان هذا الحكم حضورياً بالنسبة لمن تقيب (القتض ١٩ مارس ١٩٠٤ المجلد ٥ ص ٥١١).

(٣) اذا حصلت المرافعة ثم قررت المحكمة باستمرارها بالجلسة أخرى وأباحت الخصوم تقديم مذكرات تقدم المدعى الذى ذكره حضر فى الجلسة الثانية بعض المتهمين وترافعا ثانياً وتقيب البعض الآخر فالحكم الذى يصدره يكون غائباً بالنسبة لمن لم يحضر فى هذه الجلسة لأن المحكمة لم تقرر استمرار المرافعة الا لكونها رأت أن القضية تحتاج لطاع جديد يتضح لها منه ما جديداً الفصل فى الدعوى (أسلوب استئناف ٥ سبتمبر ١٩٠٧ المجلد ٥ ص ٧٦).

(٤) المدعى فى كون الحكم حضورياً هو كونه مادداً بمحضرة الخصوم بعد مواجهة الدعوى بالدفاع ومقابلة الاثبات بالبنى والحكم القابى هو ما صدر على خلاف ذلك وأما الحلاق الحكم الذى يصدر فى هيئة شخص سبق حضوره أو حكم بآثبات فيه بالحكم المحضوى فهذا ايجاب تخالف الواقع ولا يمكن التصويل عليه الا بنسب صريح وانه وان وجد مثل هذا النص فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية (مادق ١٢٣ ر ١٢٥) الا أنه لم يوجد مطلقاً فى قانون تحقيق الجنايات ولا يميل فى المسائل الجنائية بالخصوص الواردة فى قانون المرافعات الا اذا كانت متضمنة لقواعد عامة لا لأحكام استئنافية وحكم للمادتين المذكورتين من الاستثناءات التى لا يصح تقديس عليها (الاستئناف ١٨ أبريل ١٩٠٠ المجلد ٥ ص ٣٢٢).

على التهم وأنه به خطأ في السنة التي يجب أن يحضر فيها جلسة (لجنة المرافعة ١٨٩١ ن ٦٢) .
أنه لا يمكن أن يكون الاطلاق قد وسله (لجنة المرافعة ١٩٠٣ ن ٦٥) .

(١٠) لا يمكن المحكمة أن تحكم غيابيا على شخص لم وصله اطلاق قانونا ١٢ اذا كان الشخص له محل معروف في القطر المصري وأعلن بتسليمه الصورة للنيابة (لجنة المرافعة ١٩٠٣ ن ٦٤) .

(١١) في حال غياب التهم يجب على المحكمة أن تتأكد من أنه أعلن قانونا فن انشأ أن تحكم المحكمة على التهم غيابيا مع أنه يظهر من البيانات التي دوت في المحضر على ظهور الاطلاق

١٦٣ - تقبيل المعارضة على حسب ما هو مقرّر في المادة ١٣٣ وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها .

راجع الأحكام الواردة تحت المادة ١٣٣ والأحكام الآتية :

(١) إن اليوم الذي يعتبر مبدأ ليعاد المعارضة في المحكم للقباض في المواد الجنائية أي اليوم الذي حصل اطلاق الحكم فيه لا يحسب من ضمن الثلاثة أيام (لجنة المرافعة ١٩١٢ ن ١٤٣) .

(٢) إن المعارضة في الأحكام الجنائية تصل في علم كتاب المحكمة التي أصدرتها وتكون باحالة شيكلا اذا حملت في علم كتاب محكمة أخرى (لجنة المرافعة ١٨٩٧ ن ٣٠١ قضاء س ٥ ص ٣) .

(٣) إن قانون المرافعات الذي يستعمل على قرواح المرافعات أمام المحاكم المدنية والجنائية والذي يجب الرجوع اليه في جميع الأحوال التي لم ينص عنها قانون تحقيق الجنائيات صرح بأن كل شخص يستدرس حكمه في غيبه يجوز له أن يمارض فيه وعلوه القناعة المبنية على السدالة لم يبريد في قانون تحقيق الجنائيات نص يعاقبه الا ما جاء به المادة ١٣٠ (١٣٣ جديد) التي حرمت المدعي المدني من الطعن في أحكام المخالفات وقانون تحقيق الجنائيات قد استمر على السوم حقوق المدعي

المدني فصرح له بأن يمارض في أمر قانون التحقيق وبإسقاط الأحكام وطلعن فيها أمام محكمة القضاء والإبرام ورجسه في درجة مساوية بإتمام النيابة السوية ولهم والنس الذي ذكر في باب المخالفات يجب اعتباره استثناء لقواعد السوية وبهما كان السبب الذي حصل الشارع على تقريره فلا يصح التوسع فيه وتطبيقه في غير المخالفات لأن من القواعد أن الاستثناءات يجب حصرها في الأحوال التي أئنتت لأجلها وفي حالة الإبرام يمنع الحكم بالقياس وبناء عليه تميز المعارضة من الدعوى المدني في الأحكام الجنائية في الجنب (النقض أول مايو ١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ٣٤٦) .

(٤) إن المادة ١٣٠ جتايات (١٣٣ جديد) التي جاء بها أن سارسة الدعوى المدني لا تكون مقبولة مذكرة في الباب المتعلق بمحكمة المخالفات والمادة ١٨٦ (١٦٣ جديد) التي تكلم فيها من محكمة الجنب لا ترجع الى المادة ١٣٠ الا انما ينص بالشكل والمواحد لا نيا ينص بإسكان المعارضة فيتم اذا في مواد الجنب أن تكون الأحكام السادة غيابيا بالقبية الدعوى بالحق المدني داخلة في القناعة العامة وهي بقول المعارضة

تقول المارضة من المدعى المدعى وتقول بأن هذه الاحالة خاصة بالاجراءات لم يتم عليه دليل اذ ان نص المادة ٤٣٣ بان المارضة تهمل بالشرط المبينة في المادة ٣٣٣ والمحكمه واحدة في الحالتين وهي عدم تمكن القضى المدعى من اعلان خصمه أولا ثم يبيب حتى يتمكن من فيه ثم يملك مرة ثانية ويضخ بذلك موضع المحررين أكثر من مرة (السيدة زغب ١١ مايو ١٩٢٠ المجلد ٢٢ ص ١٤٢) .

(٧) إن المعارض بنفسه المارضة قد أصبح مدعيا فلا يهتم اطلاقه الجلسة في اليراد القسائوى لاجلان التبين حادة لأن المباد انما يطلى لادعى طيبه المعلن لا لنقض المعارض الذى هو صاحب الفعوى وما يريد هذا نص المادة ١٦٣ بنائيات قائمها لم تسط المعارض مبادا الفسور وانما نصت بالنكس على أن المارضة تستمر ضما التكليف بالظهور في أول جلسة يمكن تكليف المعارض فيها أى لأول جلسة يمكن نظر المارضة فيها بحسب ترتيب أعمال المحكمة وتحدد جلساتها (النقض ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ المجلد ١٩ ص ٥) .

في الأحكام النهائية كلها ما لم يخالف ذلك نص صريح في القانون (النقض ١٢ أبريل ١٩٠٢ المجلد ١٧ ص ١٤٦) .

(٥) من المقرر قانونا أن كل حكم غايي يجوز المارضة فيه إلا ما استثنى من ذلك بنص صريح وقد نصت المادة ١٣٣ بنائيات على عدم قبول المارضة من القضى المدعى في مواد المخالفات وهذا الاستثناء لم يصرح به في مواد المجمع والبنائيات يجوز للقضى المدعى المارضة في الأحكام النهائية الصادرة فيها ولم يقصد للشارع بالمادة ١٦٣ من الاحالة على المادة ١٣٣ إلا الاجراءات الخاصة بشكل المارضة وكيفية تقريرها ولو كان غرض الشارع ضمان القضى المدعى من المارضة لنص بذلك صراحة في المادة ١٦٣ وهذا ما قضت به محكمة النقض بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٠٢ المجلد ١٧ ص ١٤٦ وأول مايو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٤٥ (الجلسة ١٨ نوفمبر ١٩١٨ المجلد ٢٠ ص ٥٦) .

(٦) إن المادة ١٦٣ بنائيات في محاكم المجمع تحيل على المادة ١٣٣ في المخالفات وهذه تنص صراحة على عدم

١٦٤ — يجوز للقاضى بناء على ما له من السلطة المطلقة أن يأمر بتلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها .

١٦٥ — اذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من القاضى وأعضاء النيابة العمومية وانحصوم أن يتلوا المحاضر التي صار محررها في أثناء التحقيق بشهادتهم .

وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة هادير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور .

(٣) محكمة الموضع أن ترتكز على جميع التحقيقات التي حصلت في الدعوى قبل إحالتها عليها ولا هي بمنعها من الأخط شهادة شاهد سمع في التحقيقات ولم يحضر في الجلسة وفي هذه الحالة ليست هي ملزمة بأن تأمر بتلاوة شهادة إما من غيره في ذلك بحسب ما زاه لازما وهي سطة الحرية في تقدير هذا الزم لنفسه بوقائع الدعوى بغير أن يكون كهيئة النقض سلطة عليها في ذلك (النقض ١٦ مايو ١٩٠٨ المجلد ١٠ ص ٤١) .

(١) إن عدم تلاوة شهادة الشاهد القاطب ليست من الأوجه المبطلة لاجراءات لأن تلاوتها من باب الجواز كما جاء بالمادة ١٦٥ بنائيات (النقض ٥ ديسمبر ١٩٢٢ المجلد ٢٤ ص ١١٩) .

(٢) ليست المحكمة مقبلة بتلاوة شهادة المجمع طيبه بالمشة اذا لم يحضر وإنما هذا الأمر غزل لها من باب الجواز ليس إلا (النقض ١٣ يونيو ١٩٠٨ المجلد ١٠ ص ٧٦) .

القانون المذكور فانها تنقض ابرام اوراق القضية لنقض
لا الأوراق الخاصة بالاجراءات التي حصلت بالجلسة فقط (النقض
١٠ أبريل ١٩١٥ للتراخيص ص ٢ ص ٢٤٦).

(٩) إن القاضي في مواد الجنب يعني اعتقاده على ما يرى
له إلا في بعض أحوال استثنائية قد حدد لها القانون طريق
الحصر أدلة خاصة للاثبات كالزنا مثلا وأن قانون تحقيق الجنابات
يقضي فقط بأن الشهود تسمع أقوالهم بالجلسة يجب أن
يحقوا اليقين ولكنه لا يقضي مطلقاً بأن القاضي لا يمكنه الاعتماد
على التحقيقات الاستدلالية وأقوال الشهود الذين لا يسمعون
بالجلسة ولا أخطوا بالحضور وقد أطلع التهم على أوراق القضية
كما طلعت النيابة العمومية ثم حصلت المرافعة في الموضوع ولم
يبد الفتح أي اعتراض فيا يختص بمباح الشهود الذين لم تطلب
النيابة حضورهم بالجلسة مع أنه كان له الحرية التامة في طلب صاحبهم
وبناء عليه فانه ليس له الآن أن يتسكك باعتناعه هو نفسه من
ذلك (النقض ١٧ أبريل ١٩١٥ للتراخيص ص ٢ ص ٢٤٦).

(١٠) إذا تناقض الطاع في أعمال التلواء، بتمام الجريمة
بعد أن أطلع عليها في الوقت المناسب وبمواجهة النيابة العمومية
بجفوة تكون قد انحرفت تماماً ويكون التحقيق حضورياً
وشفهياً والمادة ١٣٤ و ١٣٨ من قانون تحقيق الجنابات
تفسيران قسطن إلى الشهود لا التلواء، وأما فيا يختص بيؤلاء فان
المادة ١٦٥ من القانون المذكور لا تنجس ثلاثة تقاريرهم
منوقصة على حضورهم كما تنقض بذلك فيا يتعلق بمحاضر أقوال
الشهود وإذا فطحكة الجنابات الحق بأن تنزوتها في موضوعها
ما اذا كان يجب أن تسمع بالجلسة لإيضاحات شفوية من التلوي
الذي قدم تقريراً بالكتابة أم لا حتى ولو كان حاضراً بالجلسة
لأن حضوره لا يؤثر شيء على حق المحكمة (النقض ١١ يونيو
١٩١٠ المبيعة ص ١١ ص ٢٨٧).

(١١) محكمة الموضوع ليست مقيدة بتقارير الاطباء. فإذا
أثبتت تلك التقارير أن الجرح الذي نشأ عنه الموت هو نتيجة
ضرب صاع لا بلعة صح لما أن تحكم خلافاً لهذا الرأي أن الجرح
المذكور نتيجة ضربة بلعة وهذه المسألة موضوعية لا مرافعة
لمحكمة القضاء والابرام عليها (النقض ١٩ أكتوبر ١٩١٣
الترخيص ص ١ ص ٨٥).

(٤) إذا طبلت لهم من محكمة الجنابات أن تنزوتها بحضار
شاهد أثبت لمباح شهادة المحكمة أكتفت بشهادة شهادة
المقدمة بالحضر فلا ترتب على ذلك بطلان لأن المادتين ٤٤
من قانون تشكيل محاكم الجنابات و ١٦٥ جنابات صريحتان
بالإباحة للمحكمة وإلحاق التصوم في ثلاثة شهادة للشهود القانونين
وتكون المحكمة لم تخالف القانون باتباعها هذه القاعدة (النقض
٢٤ مايو ١٩١٣ الحقوق ص ٣٠ ص ١٩٦).

(٥) يجوز للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد مدعة
في التحقيقات وليس من الواجب أن تنقل أقواله على بالجلسة
(النقض ٦ نوفمبر ١٩١٣ المادة ص ٤٠ ص ٦٤٠).

(٦) إن المادة ١٦٥ جنابات نصت على أنه إذا لم
يحضر الشاهد في الجلسة يجوز لكل من القاضي وأعضاء النيابة
العمومية والمصوم أن يتلوا المحاضر التي صارت محررها في أثناء
التحقيق يشاهدتهم وهذا يفيد صراحة أنه لا ضرورة لاثبات
أقوال النائب بحضور بالجلسة لأن ذلك يكون من باب تحصيل
الحاصل إذ أن القرض من الثلاثة على هو قرض صاحب للثلاث
على ما جاء بها (النقض ٢٩ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١
ص ٢٧).

(٧) إذا لم يحضر الشهود في مواد الجنب ورأى القاضي
من ثلاثة محاضر شهادة الشهود المبررة أثناء التحقيق أن التهمة
ثابتة على التهم حسب عليه الحكم بالعقوبة أما إذا رأى أن
التهمة مشكوك فيها حسب عليه تأجيل الدعوى والأمر بإعلان
الشهود ثانياً لمطالبة المادة ١٦٧ جنابات فانه لا يجوز الحكم
بالبراءة بدون مباح فهو إلا إذا استحال استئصال الشهود
وكانت أدلة الثبوت المأخوذة من المحاضر غير كافية (لجنة المرافعة
١٨٩٣ ص ٣٥٨).

(٨) إن المادة ١٦٥ جنابات خاصة فقط بمحالة عدم
حضور الشهود بالجلسة وبثلاثة شهادتهم أو تقاريرهم وأما
في غير هذه الحالة فان القانون المسمى لا يمنع مطلقاً من الاستناد
على أوراق القضية وأقوال الشهود في التحقيقات بل بالعكس
فان المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنابات قد نصت
صرامة بيجراز ذلك وسرعت استصدار رأي ورقة جديدة ونقض
بذلك عدم استبعاد الأوراق القديمة وكذلك المادة ٤٩ من

(١٧) الكشف الذي يجري بمسيرة طبيب شرعي يجوز أن يكون له قيمة الاستعلامات المقتضية التي يطلعها القاضي ويمن كونها مجردة من اليقين بأنه مبرها من الاتفاقات ما يرى لزوما له (القض ٢٣ أبريل ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٢٤٠).

(١٨) عدم استطلاع الطبيب الذي كلف باختيار حالة التمس بمستشفى المجاني لا يوجب البطلان لأثر محكمة الموضوع لما أن مقتضى تقريره (القض ١٩ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١٩).

(١٩) إن تقرير المسجل الكياري بلطيل الجن يعتبر أحد أدلة للتقرير الذي يصح لقاضي الأخذ به دون اتباع الإجراءات اللازمة لأعمال النيابة القضائية التي يصح التمس من جهة أخرى أن يطالب بها دائما أثناء نظر الدعوى متى كانت لديه أسباب كافية للتمس من نتيجة التسليل وليس وجها للقض أن المحكمة أخلت بتقرير المسجل الكياري مع أنه أدى السبل بدون حلف بين (القض ٢٥ يوليو ١٩١٦ المجموعة ١٧ ص ١٨٧).

(٢٠) يجوز للمحكمة سماع مطويات الجراح التي أوردت العملية البني عليه في جريدة قبل وفاته ولو لم يحصل تعينه بنوع خاص بذلك بصفة غير ولطيف بينما يليه الصلة ويصير إعلانه في هذه الحالة بصفة شاهد لشهد على وقائع وليس من المهم أن يكون له دخل في هذه الوقائع أو في نتائجها بسبب منه فقط كما يحدث ذلك الطبيب الذي يصف للعلاج شخصا متى عليه وإذا كان في الوقت نفسه قد أجرى عملا بصفه غير أهلية الجهة المختصة فانه مع ذلك يعتبر أمام محكمة الجنايات كشاهد مادي حضر لتقديم بيان من الأعمال التي باشرها وذكر وقائع حصلت (فستان هيل طبة ١٨٦٩ ج ٣ ص ٥٧٣ والأحكام القضائية الكثيرة المذكورة به أيضا بنوع خاص أحكام القضاء الجنائية في ١٧ مارس ١٨٦٥ بنز أول نمرة ٣٣٩ و ٢٥ يونيو ١٨٦٦ بنز أول ص ٢٨٦) إذ قضت هذه الأحكام بأن الشخص الذي يطالب بخير أمام قاضي التحقيق ولكنه يسمح كشاهد أمام محكمة الجنايات لا يجب عليه أن يصف اليقين أمام هذه المحكمة إلا بصفة شاهد فقط ولو أنه أعلن للضرورة لأجل أن فردى فدانة بصفته الخاصة بصفه عمولا وإن كان ذكر الوقائع ذاتها مجردة من إبداء أي رأى بتقديرها

(١٢) ولو أنه يرجع في التالب إلى قواعد الطب العامة التلزم بين الصدق بالضرب والوفاء إلا أن رأى أهل النيابة في سبب الوفاة ليس يحكم وليس له قيمة قضائية أكثر من شهادة الشهود ولا يمنع القاضي من حقه التمس في تقدير الوقائع التي تعرض عليه حتى قدحها (الاستئناف ١٦ ديسمبر ١٩٠٠ المجموعة ٣ ص ٢٥).

(١٣) إن آراء الخبراء على دائما بصفة استشارية محضة وأن القاضي ليس ملزما بالموافقة عليها فإذا حيث المحكمة خبراء آخرين للنظر في الخلاف بين الخبراء الأولين فلا يقال بأن المحكمة تركت لتفريها الفصل في بعض القطع مع أنها لم تطلب منهم سوى آراء يجوز لها أن تستعملها بنظم الحرية والخبرة (كما يقول فستان هيل طبة ١٨٦٥ بنز ٢٥٣٥) ثم مساعد القاضي يستعمل لحل قط الصديق الناضجة وتحقيق الوقائع التي يمكنهم وحسب فقط بتقديرها ولم يحصل القانون أدنى تمييز للمسائل التي يجوز لقاضي طرحها على الخبراء والمادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تحول المحكمة الحق المطلق بأنه تستدعي وتوسع أقوال أي شخص وتستعرض أي ورقة جديدة ترى تأييدها (القض ١١ يونيو ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٢٨٧).

(١٤) عدم حلف الخبراء الكياري اليقين في تهمة شئ مصل بموجب بطلان الإجراءات طبقا للمادة ٦١ جنايات - ٦٧ جديد (القض ٣١ يناير ١٩٠٢ المجموعة ٤ ص ٢٢٥).

(١٥) إذا لم يحلف الطبيب الذي كشف على المجرى طبا وشرع لبطع زناهم في الموضوع أمام المحكمة ولم يتسك بهذا البطلان فلا يجوز له التسك أمام محكمة القضاء والأبرام (القض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المجموعة ٢٤ ص ٦).

(١٦) ولو أن المادة ١٢٥ جنايات (٢٤ جديد) قضت بموجب حلف أهل النيابة بأن يمدى رأيه بالتمس غير أنه لم ينص بتسك المادة على بطلان إجراءاته إذا لم يحلف اليقين هذا فضلا عن أنه من المقرر قانونا أن المحكمة ليست متفاداة لرأى أهل النيابة فلا يقبل القضاء لهذا الوجه (القض ٢١ ديسمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ١٠٢).

تحقيق الجنايات إلا أن ذلك لا يكون إلا في إجراءات المرافعة والاطلاعات وبعض المراجع وما يولد من حرية القاضي الجنائي في تكوين اعتقاده واتخاذ ما يوصله إلى الفتاوى أنه يجوز له أن يأخذ بالقرائن وأن يأخذ بتقرير الخبير الذي تنتهيه النيابة دون أن يكون التهم الحق في طلب استجوابه وعدم التعويل عليه لأنه لم يحصل أمام القاضي وفي الواقع فإن النيابة السومية مكلفة بجمع الأدلة وتخصيصها ولم يبين لها القانون طريقاً مخصوصاً للوصول إليها وبناء عليه إذا لم يتأخر الخبير ما موزع أمام أحد قضاة الحياة عملاً بنصوص قانون المرافعات في المسائل المدنية في باب تحقيق الخطوط فلا يكون التقرير باطلاً (أسويط) استضافاً ١٥ أبريل ١٩١٥ للشرائع ص ٢ ص ٢٧٨ .

(٢٧) إذا لم يؤد الخبير ما موزع بحضور القاضي عملاً بالمادة ٢٦٧ مرافعات فلا يكون تقريره باطلاً لعدم وجود نظر لجلسة المادة في قانون تحقيق الجنايات وليس في هذا القانون ما يقضي بالرجوع إلى قانون المرافعات لتكديله أحكامه وقد وردت في أوجب الشارع بالمادتين ٦٥ و ٦٦ بنطاقات على تاقض التحقيق حضوره عملية الخبير ولم يوجب مثل ذلك على قاضي الحكم ولا يمكن أن يكون ذلك اعتماداً يمكن الاستئناس في هذا الموضوع بمسكنة محكمة القضاء المصرية في ١٥ ديسمبر ١٩٠٠ و ٢٧ أكتوبر ١٩٠٦ ومحكمة القضاء الفرنسية

في ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ و ١٥ مارس ١٨٤٥ وستان على جز ٤ ص ٥٣٦ وأنه وإن كان من المستغرب أن الشارع يوجب على القاضي حضوره أثناء مباحرة الخبير ما موزع في المواد المدنية وإن لم يحضر كان العمل لاغياً ولا يوجب عليه ذلك في المواد الجنائية مع ما لعله الأخيرة من الأهمية القصوى سيما وإن الأحكام في مواد التزوير في القضايا الجنائية تؤثر على الموضوع المدني إلا أن هذا الاعتراض لا يصح توجيهه إلا على التشريع (أسويط الجزية ١٢ أبريل ١٩١٥ المجلد من ١٦ ص ٩٥)

(٢٨) إذا لم تكن ليست عقيدة قطاعات النصوص على التحقيقات التي يطلبون إجرائها منا بل لما أن تعميلاً أو ترفض أي طلب من هذا القبيل بناء على ما يترتب على طلب من أوجه القضاء أن المحكمة رفضت طلب المتهم المختص بتعيين أهل خبرة وارتكبت على ما أوجبته من المناهضة في تهمة تزوير (القض ١٦ أبريل ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٢٠٢) .

يتمتع على قوع ما مستحيلة عند الأشخاص الخاضعين على قوع من المعارف إلا أن هذا الرأي لا يغير طبعاً في حد ذاته كدليل بل إن القاضي له الحق التام في أخذه بصيغة استسلام كما يجوز له أن يختار جميع الأركان الأخرى ليعين اعتقاده عليه (القض ١١ يناير ١٩١٠ المجلد من ١١ ص ٢٨٧) .

(٢٩) إذا عرفت المحكمة خبراً وبأمره بدون إعلان التهم بحضور خلف العين وبالوقت المحدد لمباشرة ما موزع فلا تكون الإجراءات التي حصلت باطلة ارتكناً على أنه في حالة عدم وجود نص في قانون تحقيق الجنايات يرجع المرافعون المرافعات وهو يقضي بالمادة ٢٢٦ أن محضر خلف العين يصير إعلانه القسم الأصيل للشرع في العمل ولا كان العمل لاغياً لأن من المباحة المقررة والأحكام الخفية في فرنسا أن الإجراءات القانونية المختصة بأعمال أهل الخبرة في المواد المدنية ليست مطبقة على الإجراءات المختصة بأعمال أهل الخبرة في المواد الجنائية (القض ١٥ ديسمبر ١٩٠٠ المجلد من ٢ ص ١٧١) .

(٣٠) ليس من الواجب على الخبير في المواد الجنائية أن يتبع النصوص التي تفرضه الشارع كخبراء في المواد المدنية وهذا المبدأ سبق محكمة القضاء والأحكام تقريره (القض ١٦ أبريل ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٦٥) .

(٣١) من القواعد القانونية أن الأحكام الواردة في قانون المرافعات المدنية المختصة بأعمال الخبراء لا تنطبق على أعمال الخبراء في المواد الجنائية (القض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٦٩) .

(٣٢) إجراءات الخبراء في المواد الجنائية تختلف عن إجراءات في المواد المدنية فليس من أوجه الإعلان حصول المناهضة في غيبة التهم (القض ٢٧ أكتوبر ١٩٠٦ المجلد من ٨ ص ١٠١) .

(٣٣) إن المادة ٦٦ بنطاقات تمنع صراحة على جواز إجراء أعمال الخبراء في غيبة المحقق (القض ٢٧ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ١١٢) .

(٣٤) إنه وإن كان المحكمة الجنائية أن ترجع إلى خصوص قانون المرافعات في المسائل المدنية عند عدم النص في قانون

ومن المقرر أيضا أن الحكم التمهيدى بعد صدور لا يمكن العدول ولا الحكم في الموضع قبل تنفيذه لأنه أصبح حكما مكتفيا بالنص الذى طلب إجراء التحقيقات الواضحة فيه — جارسون مرافعات جن ٣ ص ٢٦٤ و ٢٦٤ (خطا استئنافا ١٦ يونيو ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ١٠٢) .

(٢٩) من المقرر عند طلاء القانون أن الحكم بشره يهدى اذا ناضى بأمر ضرورى يتوقف عليه الحكم في أصل الدعوى . وإذا كان فهم من مراسة أرضها مستحكم بها المحكمة في أصل الدعوى (راجع دالز أوتيسه ص ٦١٣ ن ٦٣ و جارسون مرافعات جن ٣ ص ٩٥) والحكم للقاضى بتعيين غير لتحقيق امضاءات كشف مدعى بزريره هو من هذا القبيل

١٦٦ - يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فإنه يجوز فيها طلب حضورهم شفاها بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط أيا كان .

وبعد الجوابه منهم بأنهم حاضرون عند نذارتهم بأسمائهم يقدون لأودة تخصص لهم ولا يفرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبق في قاعة الجلسة حين قتل باب المرافعة ما لم يرخص لهم القاضى بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ مواجهتهم مع بعضهم .

(٤) ما تكون المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات من جهة وضع الشهود بأودة مخصوصة ليس من الاجراءات المهمة التي ترتب عليها الإعلان ما دام أن الشهود سمعت شهادتهم بالافراد ولم يوجد أحدهم بأودة الجلسة وقت سماع شهادة الذى قبلهم (القض ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١١٠) .

(٥) لا يقبل القضا بقاء على أنه في الفترة التي أرفقت فيها الجلسة بين الصباح والمساء قد أمكن الاخلال بين الشهود لأن هذا الاخلال إذا حصل هو في الحقيقة مما يوجب الأسف ويجوز أن ينشأ عنه حسب الظروف شك في بعض الشهادات ولكن المادة ١٦٦ بنات نظرا لعدم إمكان أى قانون منع اتفاق الشهود من بعضهم مما تأما تقتت بأن الشهود يرضون مما بأودة مخصصة لهم ولا يفرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة ولقد الفصل الوحيد من هذه المادة هو أن الشهود الذين يجب أن تسمع شهادتهم فيها بعد لا يكونون حاضرين وقت تأدية شهادة القابن فيلهم راعاه هذه المادة متى أوسع ما ذكر ترتب عليه في القضايا الجزائية التي تستغرق أيا ما كثيرة أمور يستحيل اجرائها عمليا وهذه النتيجة تكفى بلا تردد لصين الحق الحقيقي المقصود من هذا النص الذى من جهة

(١) إن ما جاء به المواد ١٦٥ و ١٦٦ بنات (١٦٦ و ١٧٠ بنيد) و ٢٠٨ مرافعات من الاجراءات الخامة بسامع شهادة الشهود لا يعطل المسئل عند عدم مراعاته وقد ترك القانون للأخصام طلب أياها قاطعا للتأخير من إضلالا يزول إذا لم يمارس هؤلاء الأخصام في عدم المسئل به ويكون الحال كذلك من باب أولى إذا لم يحصل طلب من هذا القبيل أمام المحكمة الاستئنافية (القض ١١ أبريل ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٠) .

(٢) إذا سمعت المحكمة شهادة شاهدين لم يكونا موجودين في الأودة المخصصة للشهود فلا يكون ذلك وجها للقضى اذا لم يمارس التهم في سماع شهادتهم ولأن المادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات جعلت لها الحق في سماع أقوال أى شخص يترامى لها لزوم سماع شهادة أثناء تقرر الدعوى (القض ٩ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ٢٣٠) .

(٣) وضع الشهود في أودة مخصصة لهم ليس من الاجراءات الجزائية الباطلة الحكم عند عدم مراعاتها (القض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٣٣) .

(٨) إن المادة ١٦٦ بنات نصت بأن من تبسّع شهادة من الشهود بين قاعة الجلسة لمن نقل باب المرافعة ولكنها لم تنقل وإلا كان العمل لاغيا نظرًا لباحث المحكمة لمن سمحت شهادة أن يخطط بتيقن الشهود الذين لم يسموا أو أبحاث الشهود القهاب لما زلّم بعد الظهور رجسًا بعد ذلك الشهادة لم يكن هذا رجسًا للقض وإلا لو كان الحال يستلزم أساسًا لصاح شهادة الشهود لوجب جرم هؤلاء كسجوتين كل هذه المدة وفي ذلك مالا يخفى من المساس بالحرية الشخصية (القض ١٤ أبريل ١٩٢٠ المصوطة ص ٢٢ ص ٢٧).

(٩) إذا لم ينتج التهم على عدم وضع الشهود في الأدلة المدة لم يملك أن يخل من إمامه هذا سبيلًا للعلن في الحكم (القض ٦ فبراير ١٩٢٣ المصوطة ص ٣ ص ٤٩٢).

أشهر تفسيره هذا المقتضى جميع القوانين الأجنبية المتعلقة بقانون المصري وبناء عليه لم يحصل أى مخالفة لنص المادة ١٦٦ (القض ٢٨ يناير ١٩١١ المصوطة ص ١٢ ص ٦٢).

(٦) لا تكون الاجراءات باطلة إذا لم يبق الشهود بعد تأدية شهادتهم في قاعة الجلسة لتأدية انتهاء المرافعة في المصري (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ المصوطة ص ٦ ص ٧١).

(٧) إذا لم يترتب التهم ولا الحاشى على عمل شهود كانوا بالجلسة أثناء محاكمة القضية أثناء محاكمة شهود سبق لهم في تأدية الشهادة فلا يخل من الحكم أمام محكمة القضاء في أمر كلف في امكانه الاعتراض عليه وتجاوز عنه (القض ٣ مارس ١٩١٧ المصوطة ص ٤ ص ٣٩٨).

١٦٧ - من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة الجنائي متلبسًا بالجنائية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنينًا مصريًا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه وإحضاره قهراً فضلاً عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنينًا مصريًا.

١٦٨ - من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأدى أعتذاراً صحيحة يجوز إعفاؤه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية.

مطلقاً إذ لا أولاً للنيابة ولا بعد الحكم وبمبادرة أخرى لا يحكم الحضور عليه نفس وإن كانت في الحقيقة ونفس الأمر مصادرة في غيبة الحكم عليه لأنّها خلقت أصل قاعدة الأحكام التنبؤية السابق تبرئها فإذا لا يصح إجبارها في مصاد تلك الأحكام لمصلحة التنازل للظن والى يرد ذلك أن النتائج بالمادة ٧٩ بنات (٨٥ جديد) أجاز لقاضي التحقيق أن يحكم على من لم يحضر من الشهود بغرامة مائة قرش ونص بأن هذا الحكم التنبؤي لا يستأنف ولم يخل لا يتقبل المعارضة فان قيل إن هذا النص إنما أتى به لأن مبلغ الغرامة من قبيل المخالفات التي لا يميز فيها الاستئناف فلا ربح لهذا الاستئناف لأصبح هذا النص ألهم ضرراً من تحصيل الجامل وذلك أمر غير مسلم

(١) إذا إلتاف من العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٦٨ بنات أنها أجاز لصالح الشاهد الذى حكم عليه في مثل هذه الظروف وأدى عددا أعلن في المرة الثانية أظلاماً صحيحة ولا يمكن أن يقيم منها إلا إعتذاراً من التبرأة كلها ولا يميز الانحصار على مجرد تخفيفها لأن هذا التخفيض يناقض مطلق القانون ومفهومه متى قبلت المحكمة الاطوار المقتضى من الشاهد (لجنة المرافعة ١١ أبريل ١٩١٢ المصوطة ص ١٣ ص ٢٨٨).

(٢) إن تعريف الأحكام التنبؤية هي ما كان يمكن أن تكون ضرورية بحضور المتهم عليه فيها والأحكام التي تنوع على الشهود بسبب تخلفهم عن الحضور لا يمكن أن تكون ضرورية

(٣) يفهم من المادة ١٦٨ أن معارضة الشاهد في القراءة المحكوم بها عليه تقبل لغاية حضوره وإبلاغه أخطاره في الجلسة التالية بناء على تكليفه في المدة الثانية فإذا حصر ما يدعي أخطاراً في الجلسة المذكورة فلا يكون له حق في المعارضة بعد ذلك (الروايل ٨ مايو ١٩٢٣ المجبوبة من ٢٦ ص ١٠٠) .

(٤) أجازت المادة ١٦٨ جنايات للشاهد الذي يحكم عليه بالقراءة أن يبدئ طرده للمكمة عند حضوره في المدة الثانية لأداء الشهادة ويجوز للمكمة أن تقرر معارضة الشاهد لو كانت النيابة قد علمت بالحكم قبل الجلسة الأخيرة ومنع معارضة الشاهد ولو أن المادة قضت بأن المحكمة تحكم على الشاهد بالتخلف بناء على طلب النيابة إلا أنه لا يلزم هنا أن تطلب النيابة توقيع العقاب بل يكفي أن تبدي طلبها في الموضوع (بن سرف استئنافاً ٣٠ ديسمبر ١٩١٦ المجبوبة من ١٨ ص ٨١) .

به المدة ومن ذلك ينشع أن الأحكام التي تنوع على الشهود بسبب تخلفهم عن الحضور ليست معتبرة في تعداد الأحكام الجنائية وإن كانت صادرة في غيبة المتهم عليهم فيها ولا يجوز المعارضة فيها ولا استئنافها لما كان الأمر كما مر القدر من مخالفة أحكام الشهود للأحكام الجنائية حالة أنها صادرة في التوبة واعتبارها من الأحكام الخسورية على حال عدم اطلبائها عليها تمام الإطلاق بالنسبة لتعريف تلك الأحكام أيضاً رأى الشارع أن ينص على طريقة محصورة لن يريد التخلص منها أياً في المادة ١٦٧ جنايات (١٦٨ جديد) وهذا أن الحكم عليه من الشهود لأن يقدم للمكمة عند حضوره في المرة الثانية أخطاراً جوهرية حتى إذا قبلت مع تأجيل من القراءة وإلا فلا ناص من تنفيذها عليه فإذا لم تبع المتهم عليهم هذه الطريقة المخصوص منها بالمادة ١٦٧ سابقة الذكر في حالة إعلانهم بالحكم عند تكليفهم بالحضور فإن مرة فلا تقل منهم المعارضة عن الحكم المذكور (بنيا التجميع الجزئية ٤ أبريل ١٨٩٤ الحقوق من ٩ ص ١٧٨) .

١٦٩ - إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً أو بفرامة لا تزيد من ثلاثين جنيناً مصرافاً إلا أنه لا يحكم بعقوبة ما على الأشخاص الملتزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتان الأسماء التي ائتمنوا عليها بسبب صلتهم ولا على الأشخاص المعقنين من أداء الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

١٧٠ - يذعن كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم ومحل وشهادتهم ويصتق القاضي من هذه الشهادة ويحفظ في أوراق القضية .

١٧١ - يصدر الحكم فوراً إذا كان المتهم مسجوناً فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخير بعد ذلك .

راجع الأحكام الواردة تحت المادة ١٥١ والأحكام التالية :

(٢) لا نزاع في أنه في تلبية الأحكام بأسمائها في الجلسة التي صدرت فيها أهمية على غير أمت عدم تلاوة الأسباب لا يوجب التقص وقد جرت من هذه الطريقة نفس ما حكم فرنسا حيث من المرسوم هناك إصدار الأحكام والالتصيصية الحكم فيها فقط وتأخير تحرير الأسباب إلى ما بعد التعلق وقد جرت

(١) إن القانون أوصى فقط بعدم تأجيل التعلق بالحكم بدون أن يوجب على ذلك بل لأن تأجيل الدعاية أكثر من مرة كما حصل في هذه المعرى ربما يكون ضرورياً لقناعة المتهمة (التقص ١٠ مايو ١٩٠٢ المجبوبة من ٤ ص ٨٧) أنظر مادة ٢٠٤ في الجنايات .

والصلح فيما يتعلق به من الأسباب إلى أعضاء الحكم فلا وجه للبطالان عن اغتال ثلاثة عبارة يميز استبعادها بنوعها في ظرف الثانية أياً لم من التعلق به كعبارة المادة ١٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات وأنه وإن كانت القضاء الفرشاني يذهب إلى ابطال الحكم المطروح بغير أسباب ومواده فذلك لأن نص المادة ٣٦٩ عقوبات الفرشانية غير نص المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات المصرية ويقودها ليست واحدة (التقضى ١٣ مارس ١٩٠٩ المجلد ١٠ ص ٢٢٣).

(٨) وأنه إن يكن من المستحسن بداهة أن يتعلق بنص الحكم وبأسبابه ما يجلس عليه إلا أنه قد جرت عادة دائماً وبنوع طام على ما يتخلف ذلك وفق الواقع فإنه لا يريد أى نص قانوني - ثم صراحة ثلاثة أسباب الحكم بأكلها (التقضى ٣ يناير سنة ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٤٢).

(٩) من المستحسن أن تثل أسباب الحكم مع نمته حتى إنه بعد المرافعة تصل طفا الأسباب التي بن عليها الحكم ولكن نظراً لأن القانون لم ينص بالبطالان في حالة عدم ثلاثة الأسباب فعدم ثلاثتها بالجلسة لا يترتب عليه إذا بطلان الحكم (التقضى ٩ يناير ١٩١٥ المجلد ١٦ ص ٨٩).

(١٠) إن قانون تحقيق الجنائيات بإتجاهه مستعد الحكم في مواد البتج والجنائيات عقب المرافعة والمداولة لا قد عزز القاعدة المقررة في قانون المرافعات بموجب حضور القضاة الذين سموا المرافعة في الدعوى عند صدور الحكم منهم وعند الطرد المانع من الحضور سم على المختطف أعضاء الحكم وليس في قانون تحقيق الجنائيات ما يتخلف هذه القاعدة وعدم اتباع هذه القاعدة بموجب بطلان الحكم (التقضى ٢٧ يناير ١٨٩٤ التقضى ص ١ ص ١٧٦).

عما كنا أيضاً على هذه الطريقة (التقضى ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ المجلد ٦ ص ٥٣).

(٣) تأجيل صدور الحكم وحصوله التهم البحث في القضية جيداً وذلك لا يكون سبباً للقضى (التقضى ٢٥ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢١٠).

(٤) إن المادة ١٧١ مع أنها تقضى بموجب امداد الحكم فوراً إن كان التهم محصوراً عليه فإن هذه القاعدة لم تكن مشروطة على البطلان (التقضى أول فبراير ١٩٠٨ المجلد ٩ ص ٢٢١).

(٥) لم يقض القانون بعدم تأجيل الحكم إذا كان التهم محصوراً وإلا كان العمل بإطلاق أن المشرع المصرى لم يقصد بوضعه هذه القاعدة أن يمدل بها إلا في أغلب الأحوال لا جميعاً لأنه بالضرورة قد ترى له أنه في بعض القضايا التي تكون كثيرة الصنف بنوع خاص يقضى صالح التمييز ذاتهم بأن المحكمة تعلق نفسها كل الوقت الاذن بقصص القضية لمصداقاً وأن تأجيل التعلق بالحكم في قضايا مثل هذه مطابق لروح العدالة (التقضى ٦ أبريل ١٩١٢ المجلد ١٣ ص ١٦٥).

(٦) إن نص المادة ١٧١ جنائيات لا يقضى بالبطالان في حالة عدم اتباعه فضلاً من ذلك فإن ذوى الشأن لا حتى لم في الشكوى من التأجيل لزيادة البحث والتدقيق في الدعوى (التقضى ١٧ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٤٦).

(٧) إن الأولى والأبدر ثلاثة أسباب الحكم بالجلسة ولكن ليس من نص على البطلان إذا المحكمة أمهلت ثلاثة أسباب سكرهما ومن جهة أخرى قائم مسلم يميز الصديق.

١٧٢ - إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في إقامة الدعوى

بها بمعنى الملة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض المصوب من بعض.

(١٧٢ و ١٨٦ جديد) لا يضمن لشككة المبلغ إلا التظلم في مسائل التوضيح الحال اقل تطلبه الأشخاص من بعضهم البعض سواء تسبب ذلك عن عدم صحة الشكوى أو لسبب ضرر

(١) إذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم من تهمة الضرر بالفترة لأطيان المدعى الملقى لم يميز أن تحكم مع ذلك يرد الألمان لدى المذكور لأرب المادتين ١٧١ و ١٨٧ جنائيات

المتهم فوائد عملية من منع تكرار النزاع وتقصير زمة وقوفه المصادر وذلك لا ينبغي استبدال هذا الحق الا في العداوى التي التبت حقيقتها في أول الأمر فاشتبهت الجناية أو الجسنة ثم بعد استيفاء التحقيق والمرافعة فيها تبيحت صفاتها وظهر لقاضي وجه الحق فيها أما غيرها من العداوى التي ألبست ثوب الجناية بقصد تغيير الاختصاص أو لئلا يحتاج القصل فيها مدنيا لاجراءات أخرى فليس من وجه لاختصاص قاضي الجناية بها (القض ٢٨ يناير ١٨٩٩ المحبوعة ص ١ ص ٨٣) .

(٣) ولأن المواد التي أصطلت لها كالجناية الاختصاص في الحكم بالتصريحات التي يطلبها الخصوم "بما فهم المدعى المسمى" بعضهم من يشهد به جاء نصها ما ما كان من المبادئ إنه لا يجوز لأحد الأشخاص أن يشترط الحكم فيها بخص بنوع النزاع بواسطة تأسيس دعواه على سبب لا وجود له مطلقا وبناء على ذلك متى انقضى أن المدعى الحق قد انقضى طريقة تقديم دعواه الى المحاكم الجناية القصول على حق مدعى محض ومن طلبه على أساس جنائي ظاهريا لا ينبغي على حقيقة الواقع كان المحكمة أن تقيد الوقائع الى وصفها الحقيقي وتسلم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية (القض ١٤ فبراير ١٩١٤ المحبوعة ص ١٥ ص ١١٥) .

(٤) يقتضى المادة ٤٤ جنائيات لا يجوز الادعاء بحق مدعى أمام المحاكم الجناية الا بطلب شرعيا من جريمة اختصاص قاضي الجنايات بالحكم في الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي أو يذ به تمكين محكمة الجنايات من الحكم في التصريحات الناشئة عن الجريمة لارتباطها بها ارتباطا ملحقا بالحلول فليس لما أن تحكم بتبويض لم يكن ناشئا عن جريمة ولو كان ناشئا عن شبهة سواء رفع المدعى دعواه بذلك صراحة أو وصفها أولا بأنها جسنة ثم تبين المحكمة انها شبهة جسنة والا لا يمكن لدوى الأراض العلولى من القضاء الحقنى الى محاكم الجنايات بطريق رفع الدعوى اليها مباشرة أما المادة ١٧٢ فانها متعارضة مع المادة ٤٤ لأن الأولى يدل ظاهريا على أنقاض حق المدعى المدنيالى ما يحمله نص المادة الأخرى وحيث أن من القواعد المقررة في مواد الجنايات والمدعى مدعى جرائم الاتباع في القتل على خلاف مصلحة المتهم فيعين الأخذ بنص المادة ٤٤ وقصر حكم الجنايات ١٧٢ على ما لا يتعارض معها واجماع القضاء

لحق المشتكى لأمر ثابت قد وصف خطأ بكونه جسنة والمادة ١٧١ المذكورة نصت بمجال استثنائية بمبدأ كونه لا يتأتى لقضاء الجنايات الا لظفر في الجنايات وفيها نصا من الصوري لا في الصوري الذى نشأ عن أمر به الجسنة فمن ثم يجرى تأويلها أو يلا دليلا لا يتبدى حيازتها والدعوى التي حكم فيها في هذه القضية هي حقيقة دعوى وضع يد من اختصاص المحكمة المدنية دون غيرها فلا يسم اذن كون قاضي المواد الجزئية أو قضاء المحكمة الابتدائية القبن حكما يصفة استثنائية هم أنفسهم المعتبرين عليهم نظر القضية مدنيا وكفى دليلا على حكمهم في القضية بوجه جنح لا يبيح مدنية لاتباعها قانون الجنايات لا قانون المرافعات وهذا التفصيل لم يكن ثم خلافا من الملائمة لأن المحكمة المختصة في مسائل وضع اليد هي المحكمة الكائن في دائرتها القطار وأما المحكمة المختصة بنظر مسائل الجنايات فيجوز أن تكون المحكمة التي في دائرتها محل التمسك الذى يستدل أن لا يكون في دائرة المحكمة الكائن في دائرتها القطار وأن يكون بهذا من ذلك القطار ولو سلم تأويل مخالف فذلك لا ينافى مع مظهر الأحوال لمن يلحقه ضرر بسبب أى فعل لم يكن من قبل الجسنة أن يتال الحكم من محكمة الجنايات في تبويض ذلك الضرر باسترداد التمسك المنصب أو بإعادة الحالات الى حالتها الأصلية ويكفي فذلك أن يصف كذا ذلك القصل بكونه جسنة وبعد أن تستبد المحكمة ذلك الرصف تحكم في المسألة المدنية التي هي الموضوع الحقيقي للدعى (القض ١٧ مارس ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ٢٢٠) .

(٥) إن المادة ١٧١ جنائيات (١٧٢ جديد) أجازت المحكمة حين حكمها براءة المتهم أن تحصل في التصريحات التي يطلبها بعض الأشخاص من بعض وقضا عام يشمل التصريحات التي يطلبها التهم أو القاضى بالحقوق المدنية وليس في القانون ما ينصحه بالأولى دون الثانية أما المادة ١٧٢ (١٧٣ جديد) فليست مخصصة المادة ١٧١ لصحتها بمجال الاداة دون حالة البراءة وله وإن كان مبدأ انفصال المحاكم المدنية والمحاكم الجناية واستقلال كل منهما عن الأخرى يمنع الثانية من الحكم في التصريحات حتى التي يطلبها التهم غير أن القانون المصرى لا يستل أن قاضي الجنايات أعرف بالدعوى وأقهر من غيره ما تهدر ما أصاب التهم من الضرر بسببها فأجازه الفصل في التمييز منها فذلك لاخذ أن نصوبه حتى الحكم في التصريحات التي يطلبها المدعى الحقنى بعد براءة

حصول التزوير (أسبوط استغافيا ٣ يناير ١٩٠١ المجموعة ص ٢ ص ١٨٢) .

(١٧) الحاكم الأهلية المختصة بنظر الدعاوى الخيرية
في الحاكم المدنية دون سواها ولم يميز القانون الحاكم الجنائية
فقط تلك القضاء إلا في أحوال مخصوصة على سبيل الاستثناء
وذلك متى كانت الحقوق المدعى بها خاصة عرف. فصل جنائي
وكانت الدعوى المدنية مرفوعة أمامها وأمكن رفعها بمجرد
رفع الدعوى المدنية أمامها مباشرة بحيث يتيسر لها الحكم
في موضوعها فالمرغ لظفر الدعوى المدنية أمام الحاكم الجنائية
هو نظرها في الوقت نفسه الجنائية التي نشأت عنها الحقوق المدنية
فإن لم يوجد هذا المتوخى كانت المحكمة الجنائية غير مختصة وبناء
على ذلك لا يميز. نظر الدعوى المدنية أمام الحاكم الجنائية متى
كانت الدعوى المدنية قد سقطت الحق فيها بالذمة الطولية
أو تبين أن القبول الموصوف بكونه جنائيا غير صائب طبعه
(ما هذا أحوالا مخصوصة كاقبل المرفوع بنبه جنائيا) أو كان
قد سبق الفصل في الدعوى الجنائية قبل رفع الدعوى المدنية
أو سبق صدور الأمر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لادانتها
أو من النيابة وعدم ظهور أدلة جديدة فإنها تكون غير مختصة
بنظر الدعوى المدنية أيضا (مصر استغافيا ١١ يناير ١٩٠٠
المجموعة ص ١ ص ٢٥٨) .

(١٨) نصت المادة ٢٨٢ جنائيات على أن الدعوى
بالخصومات الناشئة من جنابة أو جنسية أو خيانة لا يميز
أفانها إحدى الحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة
القررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى المدنية أما المادة
١٧٢ التي تقتضي بجزء الحكم بالصيغيات التي يطالب بها
التقصير من بعض في هذه الحالة أيضا أنها ترمى في حالة
سقوط الدعوى المدنية إلى الصيغيات التي يطالب بها التهم
من المدعى المدني من إقامة الدعوى لا التي يطالب المدعى المدني
من التهم كما نصت بذلك محكمة القضاء والإبرام في المجموعة
سنة ١٩٠٧ رقم ٧٤ وقول يختلف مآل هذه الحكم لا يتفق
مع روح التشريع فضلا عن أنه يمتد تناقضا لا جوده بين نص
المادة ٢٨٢ و ١٧٢ جنائيات وهو ما يجب تنزيهه الشارع
عه (شين الكوم أول أغسطس ١٩١٧ المجموعة ص ١٩
ص ١١) .

في الدعوى المدنية أن التبا الدعوى المدنية ولا يمتزج بأن
المادة ١٧٢ جنائيات نصت على أنه إذا كانت الواقعة غير ثابتة
أولا يجب عليها القانون أرسط الحق في إقامة الدعوى فيها
يحكم القاضي ببراءة التهم ويحيزه أن يحكم بالصيغيات التي
يطالب بالتقصير من بعض لأن الصيغيات المشار إليها في هذه
المادة في حالة سقوط الدعوى المدنية هي التي يطالب بها التهم
من المدعى المدني من إقامة الدعوى لا التي يطالب المدعى المدني
من التهم والصيغيات التي يميز للقاضي الحق في أن يحكم بها
الدعى المسبق بمقتضى المادة المذكورة تنحصر في الصيغيات
التي يستحقها في حالة ما إذا كان التهم أن من شأنه فعل ضرر
ولكن غير معاقب عليه (القضاء ٩ فبراير ١٩٠٧ المجموعة
ص ٨ ص ١٦٢) .

(١٩) لا يميز إقامة الدعوى المدنية أمام محكمة الجناح
بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى
المدنية كما هو نص المادة ٢٥٥ جنائيات (٢٨٢ جديد)
ولأنه لا يميل لظاهر أن هناك تناقضا بين هذه المادة والمادة
١٧١ (١٧٢ جديد) التي نصت على أنه إذا كانت الواقعة
غير ثابتة أولا يجب عليها القانون أرسط الحق في إقامة
الدعوى بها بعض المدة الطولية يحكم القاضي ببراءة التهم
ويحيزه أن يحكم أيضا بالصيغيات التي يطالب بها التهم
من بعض إلا أنه بالتقريب بين هاتين المادتين لقارئة بينهما
يتبين أن مراد القانون في المادة ١٧١ جنائيات (١٧٢ جديد)
أن محكمة الجناح تحكم بالبراءة في الأحوال الثلاثة المذكورة
أما قوله ويحيزه أن يحكم أيضا بالصيغيات التي يطالب بها
بعض الأشخاص من بعض ذلك إنما بمرأعة ما صرح به القانون
من الأحكام لكل حالة منها في موضع آخر فلا جاء في المادة
٢٥٥ جنائيات (٢٨٢ جديد) الآتية بعد في التقريب ما يمنع
من الحكم بالصيغيات في حالة إقامة الدعوى المدنية أمام
محكمة الجناح بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة
الدعوى المدنية كان ذلك من الأحكام التامة بالحالة الثالثة
الواردة بالمادة ١٧١ جنائيات (١٧٢ جديد) المفترضة لما من
حكم المادة المذكورة وبناء عليه لا يميز المحكمة أن تحكم
بالبراءة في تهمه تزوير بناء على سقوط الحق في إقامة الدعوى
المدنية ثم يحكم مع ذلك بالصيغيات التي المسبق بناء على

(١٩) لما كانت محكمة الجلس غير مختصة بنظر الدعوى المدنية الاتية بالدعوى السومية فلا يمكنها به أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى السومية أن تفصل في طلبات المدعى المدني (ملحة المراقبة ١٩٠٨ ن ١٢٤) .

(٢٠) إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق الحكم في التهمة من المحاكم العسكرية جاز لها مع ذلك أن تفصل في التمييز طبقاً للمادة ١٧٣ جنائيات إذا ظهر أن المدعى لم يكن يعلم بالهاكمة العسكرية وذلك حتى لا يتكبد المدعى دفع دعوى جديدة بمصاريف جديدة (بنا ٢٣ مارس ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ هـ ٥٣٧) .

(٢١) إذا لم يتم التثبت من صحة ادعاء مدعيه فلا يكون خصماً في الدعوى وبناء على ذلك لا يمكن الحكم عليه من المحكمة الجنائية بدفع تمويض من لهم نظير البلاغ الكاذب (بلحة المراقبة ١٨٩١ ن ٣١٠) .

(٢٢) يجوز للمحكمة أياً بدأت اتهم أن تحكم بفسخ الدعوى المدنى بتوضيح مقابله من تكذيبه من المصاريف وغيرها حتى رأت محلة ذلك (القبض ١٩ يناير ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦٧) .

(٢٣) إن عدم ثبوت التهمة كاف لرفض طلب التمييز المدنى المنحصر في فرض إثبات الوقائع التي ترتب عليها الحاق الضرر به وإن كانت المسألة ١٧١ جنائيات (١٧٢ جديد) تتم على التقاضي الفصل في طلبات المدعى المدني عند صدور الحكم بالبراءة إلا أنه من جهة أخرى لا يمكن الحكم بالتوضيح على شخص ثبتت برأته من جريمة أخلت أساساً لطلب إصلاح الضرر الذي نشأ (القبض ٢٠ يناير ١٩٠٠ الحقوق ص ١٥ هـ ١٥٣) .

(٢٤) إن الدعوى المدنية التي تقام في أثناء نظر الدعوى الجنائية أساساً الاتهام في تلك الدعوى في ثبتت براءة المتهمين من الفعل الجنائي الذي ترتب عليه طلب التمييز فلا يكون هناك محل للمحك بهذا التمييز فالحكم بالبراءة هو حكم ضمني في الدعوى المدنية بالرفض ولا محل لذكر أسباب خاصة لرفض الدعوى المدنية (القبض ٣١ مايو ١٩٢١ المحاماة ص ٢ هـ ١٧٥) .

(١٤) إن الدعوى المدنية لا تنتظر أمام المحاكم الجنائية الاتية بالدعوى السومية فإذا سقطت الدعوى السومية أو منع التقاضي الجنائي من نظر موضوعها لسبب من الأسباب لوقاة التهم فلا محصل لنظر الدعوى المدنية (بن سوبف الجزئية ٢ مايو ١٩٢٣ المجموعة ص ٢٦ هـ ٨٨) .

(١٥) إن سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة يبين عليه سقوط الدعوى المدنية لأن الطالب لما اختار الحصول على طلباته المالية أن يسير فيها بالطريق الجنائي قد رضى للعواء المدنية بما يلقى الدعوى الجنائية التي تبينها وفاض المحكمة الجنائية ملزم بالحكم بالقوانين الجنائية كاضل لا بالقوانين المدنية (القبض ٩ نوفمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ هـ ٢١٠) .

(١٦) إذا حكمت المحكمة بالبراءة فلا يمكنها أن تحكم بالتوضيح إلا عن الوقائع المكونة لتهمة المدعى بها فالمرجوح أن تلك الوقائع تفحصها المحكمة الجنائية لسبب من الأسباب ولكن بشرط أن يكون التوضيح من تلك الوقائع ذاتها دون غيرها ولا يجوز لها في أي حال من الأحوال أن تستند على وقائع أخرى لما بعض الارتباط بوقائع التهمة المدعى بها غير أنها خفيفة عنها وتالية لها وغالبية من المدة الجنائية وتبين عليها حكمها بالتوضيح لأنها تكون قد فصلت في نزاع لم يكن مرفوعاً أمامها لا مراعاة ولا مضمناً خصوصاً متى كانت هذه الوقائع خارجة سماع اختصاصها لوجودها تحت ظلم محكمة أخرى (القبض ٨ أبريل ١٩١١ المجموعة ص ١٢ هـ ١٧٢) .

(١٧) إن اختصاص محاكم الجلس بالفصل في التمييزات المطوية عقيداً بالوقائع التي موضوع الاتهام فلا يمكن للمحكمة المرفوعة لها تهمة ضرب أن تنظر في طلب تمويض تافه عن اختصاص أرض إذا كان الضرر الذي حدث لم يقع مباشرة من الفعل المالحظ عليه (بلحة المراقبة ١٩٠٥ ن ١٢٧) .

(١٨) تخضع محاكم الجلس بنظر الدعوى المدنية للتأشئة مباشرة من الفصل المالحظ عليه وبناء على ذلك تكون مختصة بالفصل في طلب عدم مآنى أدواريل المجل الى حالته الأصلية المتقدم أثناء الدعوى السومية عن اختصاص طريق عمومي (بلحة المراقبة ١٩٠٧ ن ١٢٩ هـ ١٢٩) .

التهمة التي استندت اليه بنزوه وتبرير من المبلغ (القض ٢٤ يونيو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٨١) .

(٣١) اذا حكم براءة التهم في تهمة بلاغ كاذب لعدم ثبوت سوء نية في اتهامه في بلغ منهم فان ذلك لا يمنع الحكم عليه بالتوبيخ لم تظير اتهامهم كذا وتوبيخ لم بذلك ضروري عليه بموجب (مسكوتة استئنافا ١٨ أبريل ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١٦٩) .

(٣٢) اذا وجدت المحكمة في دعوى الخلف واللب أن أحد المتهمين قد عرض نفسه على ما نشره في حقه ثم لا يبعث ما كتبه عنه بل يأخذ رؤات أن كلامها قد خرج من حدة الاحتيال وأخل بما يقتضيه معاقبة من المحافظة على أدب القول والحكمة في الكلام فتكون السجلات قد تمكثات وتقاتل الحقوق الشخصية قد ساقطت ولا يستحق أحدها توبيخا قبل الأثر (مسر استئنافا ١٢ مايو ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٥٣) .

(٣٣) يجوز المحكمة أن تبني ادعائها على مجموع الأدلة التي تبنت من الحقيقات متى كانت غير مخالفة للقانون وليس المحكمة القضاء والإبرام ما يسمح لها بمراقبة صحة افتراض المحكمة المبني على أدلة موجودة في الحقيقات (القض ٢٥ مايو ١٩٠٧ الاستئناف ص ٦ ص ٥٠) .

(٣٤) لا يطل الحكم بناء على أن التهم طلب من المحكمة الاستئنافية استحضار محضر تحقيق عمل بمعرفة البوليس ولم تحصل في هذا الطلب لأن هذا الطلب يتعلق بتقدير الأدلة وهو موكول لقاضي الموضوع (القض ٢٣ أكتوبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٩٣) .

(٣٥) اذا رأت المحكمة في جريمة مافرة أن الواقعة لا يجانب عليها القانون فلا تحكم بعدم قبول الدعوى العمومية بل تحكم بالبراءة طبقا للمادة ١٧٢ جنائيات (طلعا استئنافا ٦ مارس ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ١٣٧) .

(٣٦) اذا أجلت محكمة الجنايات في تهمة تزوير عقد زواج القنصلية لاستنساخ المحكمة الترشيع ثم تمتعت بلبانة

(٢٥) اذا حكم براءة التهم لعدم صحة الدعوى فلا يجوز الحكم عليه بالتوبيخ والا كان الحكم باطلا وباتلا بالقض (القض ٢ أبريل ١٩٢٣ المجموعة ص ٤ ص ١١٩) .

(٢٦) اذا رأت المحكمة ان الأفعال التي ارتكبتها التهم لا يجانب عليها القانون فان ذلك لا يمنع من أنها تحدث ضررا بالمسعى بالحق المسعى ويجب الحكم له بالتوبيخ (القض ٢٢ فبراير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١١٣) .

(٢٧) لا يمكن تجربة المبلغ ضلته الحكم له على المبلغ بالتوبيخ بل يجب أن يثبت أن البلاغ حصل بسوء النية لا إقناع بالمبلغ ضلته ظنا وعدلانا (الاستئناف ٣١ أكتوبر ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ٦٤) .

(٢٨) إن الحكم براءة التهم من تهمة لا يبعث منه حقا أن يكون من اتهامه قد ارتكب خطأ في اتهامه لأنه لا يلزم من مبلغ القضاء بمادة أن تتوفر فيه جميع الأدلة الموجبة للتهمة بل يمكن أن توجد فيه أسباب قوية تجعله فقط على الاشتباه فينبغي مبلغ في فهمه وفي هذه الحالة لا يلزم بالتوبيخ اذا تبنا التهم (الاستئناف ٢٥ يناير ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١٥٣) .

(٢٩) اذا حكمت المحكمة براءة التهم من الدعوى المرفوعة عليه مباشرة فلا عمل لأن يطلب المدعى الحق بتوبيخ بناء على أنه بلغ كذا في حقه اذا كان سبب البراءة هو اعتبار الواقعة مدنية وكان المدعى قد رفعها بسلامة نية معتقدا بحقيقة في رفعها بتعريض المسألة ٥٢ جنائيات لأن الضرر لا يثبت عليه بموجب تعريض بتعريض المسألة (١٥١) حتى الا اذا كان ناشئا من عمل غير مشروع أو عمل يحرمه القانون (بلانويون ٢٥ ٦٣٢) فاذا كان الفصل الذي نشأ عنه الضرر جائزا قانونا وحاصلا بسلامة نية فلاحضان على قاعدهما كانت قيمة الضرر (بغ موف الإبتائية ١٢ أغسطس ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ١٠٢) .

(٣٠) اذا رأت المحكمة التهم من تهمة بلاغ كاذب لعدم وجود القصد الجنائي بجزأها مع ذلك أن تحكم عليه بالتوبيخ بالبلغ ضلته اذا كان قد تلقى هذا الأخير ضرر من

مردود حكم لا يكون له أى قوة قانونية من الوجهة الخاصة بقانون العقوبات (القتض ١٣ مارس ١٩١٥ المجبوعة ص ١٧) .

وسمكت فى العصى بدون انتظار الحكم المذكور ولا يكون ذلك وجها لقتض لأن مثل هذا الأضاح عن إرادة المحكمة هو عمل من الأعمال الإدارية الداخلية حتى انه ليس له قوة حكم تحضىر فالحكمة لم تخالف أى قانون لعدم انتظارها

١٧٣ - أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتمتد جنحة فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية .

ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن إلا مخالفة .

وظرونا تختف عن الأخرى (القتض ٣٠ مارس ١٩١٨ المجبوعة ص ١٩ ص ١٢١) .

(٤) ان القانون يقتضى بعدم تقديم مذكرات تكميلية دون أن يطلع عليها الخصم الاكر فاذا قدم المدعى الجنى الى المحكمة الاستئنافية أثناء المداولة مذكرات تكميلية يلجأ الى النيابة العمومية فقط دون أن يطلع عليها المتهم كان ذلك وجها لقتض (القتض ٦ فبراير ١٩٢٣ المجبوعة ص ٢٥ ص ٤٧) .

(٥) اذا أجلت المحكمة الحكم فى القضية وصحت الخصوم بتقديم مذكرات تقدم المتهم مذكرات وعبادة دون اطلاع النيابة عليها فأخذت المحكمة بهذه الشهادة كارت حكمها باطلا لأن القانون يحرم تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة دون اطلاع الخصوم عليها (القتض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ المصامدة ص ٤ ص ٧٣٠) .

(٦) لا وجه للقول بأن المحكمة الاستئنافية تأتت نكرة الجريدة التى اختلفت على عبارات التسلف بغير أخرى لاثبات سوء قصد المتهم لأنه بخول الحكم كإجراء الطرق القانونية الواجبة لتتبرر القضية وما دام الحكم لم يقتضى عقاب مخصوص بسد مقبرة الزمر المذكورة بكرة الجريدة التى ترتب عنها حصول الجرمية فلا يمكن القول بأن المحكمة الاستئنافية نظرت وقائع لم تنطق بالتهمة بل ما سمكت به هو العقاب على الواقعة المقررة أمامها (القتض ٣ فبراير ١٩٠٠ المحقوق ص ١٥ ص ٩٧) .

(٧) اذا استأنف المتهم الحكم القاضي عليه بالصرىض وتوفى المدعى الجنى قبل المرافعة فى الاستئناف ولكن المتهم

(١) لا يوجد نص قانونى يمتثل على الخصوم فى المرافعة الجنائية أن يطلع بعضهم بعضا على أقرانهم التكميلية قبل الجلسة بل القانون لم يقرر سوى المرافعة الشفهية فى الجلسة وأما على الخصوم تقديم أقوالهم وطلباتهم كتابية فى الجلسة وهذا ما يؤخذ من المادة الثانية عشر من لائحة الاجراءات الداخلية للحاكم الأعلى (القتض أدل أخمسلى ١٩٠٥ الاستغلال ص ٤ ص ٥١٤) .

(٢) اذا قدم وكيل المدعى بالحق الجنى فى جلسة المرافعة الأخيرة عدة مستندات لم يسبق اطلاع المتهم عليها وطلب المتهم لسان عاميه تأجيل الطعن بالحكم حتى يطلع على المستندات المذكورة ويقدم مذكرات بما فرغنت المحكمة أن تقبل من ذلك بناء على أنه يعلم من قبل مضمون تلك المستندات كان حكمها باطلا لأنت فى تصرفها هذا سببا لمرقة الطعن (القتض ٣ نوفمبر ١٩٢٤ المصامدة ص ٥ ص ٣١٠) .

(٣) ليس للحكمة المقررة أمامها دعوى جنحة أن تستعسر وقت المداولة أوراق جنحة أخرى محكوم فيها ببراءة المتهم بمناسبة تقديم أحدكم حكم البراءة المذكورة وتستند على أوراقها لإدانتها فى الجلسة المقررة أمامها لأن المادة ١ من لائحة الاجراءات الداخلية للحاكم تحرم على الخصوم تقديم مذكرات أو أوراق بعد انتهاء المرافعة الا اذا صرحت المحكمة ومبارتيلف تلك الأوراق تخص الأكثريل تقديمها وما هو محرم على الخصوم محرم على المحكمة أيضا حيث لا يجوز مؤاخلة أحد الخصوم على غرة بأوراق أو أقوال لم يمكن من مناقشتها وكون تلك الأوراق كانت مودعة فى القضية المحكوم فيها لا يمكن لايشارة عليها فى القضية الحالية لأن لكل قضية موضوعا

حراسة في بيان التهمة عند رفع الدعوى لأن الطرق الاحتمالية المبنية بالتهمة لم تدر فيها بطريقة المحرر بل ان الرقعة الخاطئة عليها تبين من حيثها حتى كان التهمة قد استعملت أي نوع كان من طرق الاحتمال للوصول الى الاستيلاء على القود أو الأشياء ذات القيمة (الجلسة ١٢ ديسمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١١٣) .

(١٤) اذا رفضت الرقعة اختيارها ونسباً ثم طلبت النيابة في الجلسة بطريق التهمة اختيارها نيابة امانة مجلس المحكمة أن تحكم بصدور جواز قبول هذا الطلب بحجة أنه تهمة جديدة لم يان بها التهمة لان المحكمة مرتبطة فقط بالوقائع التي قدمت لها لا بالوصف القانوني المسجل في تلك الوقائع حيث لما الحق دائماً في تعديلها كما هو مقدر بمبدأ نظري مطلق لا يمازى من الوجهة العملية الاستمرار حقوق الدفاع (الجلسة ١١ مارس ١٩١٦ المجلد ص ١٧ ص ١٦٤) .

(١٥) وان كان المقرر انه لا يمكن لشككة الاستئناف في مواد البتة أن تنظر في أعمال جديدة إلا أنه يصح لها في حال رفع الاستئناف من النيابة السورية ولوجن العقوبة فقط ولوجن عدم اختصاصها ان تصحح الوصف القانوني الواردة بالحكم المسأف فاذا رفضت الدعوى على التهمة لأنه زور طالعة بين على شخص والحصول منه بذلك على تهمة التهمين جاز المحكمة أن تعتبر الواقعة نصياً (الجلسة ٢٧ فبراير ١٩٢١ المجلد ص ٢٤ ص ٢) .

(١٦) اذا رفضت الدعوى على التهمة بالمادة ٢٩٦ تهمة تبيد حمار تسلل له بصفته وكيلاً لعرضه البيع للمصلحة اذا رأت أن التهمة المقتضى صفة الوكالة كذا لأجل استعمال الحمارين توجه لابين المجرمين طبع في المنزل وأهملهم أنه حذر بتصرع من حاله لاستلزامه ان تعتبر الواقعة نصياً وتعلق المادة ٢٩٣ لأن المحكمة ليست عقوبة بالوصف الذي تعلقه النيابة التهمة ولما ان تصفها بما يتجده مواداً قانوناً الوقائع الخاصة من التصديق وأفعال الشبهة بالجلسة (نوف ٢٥ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٨٤) .

(١٧) اذا رفضت الدعوى باختيار الواقعة نصياً بأن تقدم التهمة للزك بعد الكشف الطبي على الرجال الذين استأجرهم التهمة في السلطة العسكرية ولم يكن التهمة منهم ولكن التهمة فرقة تحتفظ

دافع عن نفسه أمام الاستئناف دون أن يرفع مسألة الواقعة فانكركم الذي يصدر بتأييد الحكم الابتدائي لا يكون قابلاً للقضاء (الجلسة ٨ أبريل ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ٥١٢) .

(٨) ان الوصف الذي تعلقه النيابة السورية الواقعة لا يقيد القاضي فاذا ظهر له بعد تحقيق الدعوى ان الوصف غير صحيح ويجب عليه تصحيحه وإذا كانت البرورة بحسب الوصف الذي زأى له هي من اختصاصه ويجب عليه أن يعلق القانون (الجلسة ٢٨ فبراير ١٨٩٥ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ و ١٩٠٦ و ٢٤٣) .

(٩) المحكمة الاستئناف الحق دائماً في التصرف في وصف التهمة كلياً شأه بشرط أن لا تغير الواقعة المحكوم فيها ابتدائياً (الجلسة ٢٥ فبراير ١٩٠٥ المجلد ص ٦ ص ١٧٦) .

(١٠) المحكمة الحق في تعليق أي مادة تتعلق عليها الواقعة بصرف النظر عما يطلبه النيابة (الجلسة ٢١ يوليو ١٩٠٤ الاستئناف ص ٣ ص ٣٠٣) .

(١١) إذا المحكمة مرة في أن تعليق أي نص من القانون ترى موافقة الحكم بمتخذه متى لم تنظر في وقائع مادية غير التي قدمت لها (الجلسة ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستئناف ص ٤ ص ١٩) .

(١٢) ليس للنيابة أن تفسر وقائع جريمة التهمة لأول مرة أمام الاستئناف أو أمام محكمة القضاء والارام عند نظرها الموضوع بناء على تكرار الطعن من الحصول من مصلحة الجمارك على مبلغ معين هو فرق الرسوم التي كان يجب دفعها والتي دفعت بالفعل لنفس المصلحة من قيمة الضمان الى الحصول على الاذن بالافراج عن الضمان من الجمارك وهو الاذن الذي يسلم به سداد الرسوم لأن هذا التعديل ليس تقيراً بسيطاً بالوصف بل تقيراً حقيقياً في الوقائع نفسها فيما يخص وزن التسليم وبالتالي الذي حصل تسليمه (الجلسة ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ المجلد ص ١٥ ص ٦٤) .

(١٣) لأجل الحكم بالعقوبة في مواد التهمة لا يجوز هناك ما يمنع من إثبات طريقة من طرق الاحتمال لم تذكر

(٢١) يظل الحكم الاستثنائي الذي يبنى سكا ابتلائاً براءة المتهم من تهمة سرقة ويحكم عليه بالعقوبة باختيار الواقعة اخفاء أشياء مسروقة لأن الرقائع المكتوبة بالرموز الانخفاء تختلج من الرقائع المكتوبة بالرموز السرية وهي تالفا لما للحكم لم يقتصر على تغيير وصف التهمة فقط بل تجاوزته الى ما لا يجوز له فهو قد اشتمل على بطلان جوهرى تأتى من كون المحكمة فصلت في وقائع لم يطلب منها بطريقة قانونية للنظر فيها (القضض ٣١ يناير ١٩١٤ المجموعة س ١٥ ص ١١٤) .

(٢٢) اذا رفضت المحورى العمومية على المتهم بتهمة سرقة بسيطة وكان الاتهام يبنى عليه بالحكم على المتهم بتغير السرعة على أن الأشياء المسروقة قد ضبطت في منزله والمحكمة حكمت ببراءته بناء على انه ران تكن الأشياء ضبطت عنده الا انه لا يوجد دليل على طه بأنها مسروقة بجاز المحكمة الاستثنائية بناء على استئناف النيابة أن تقرر ان الجسم مرتكب بجرمة إخفاء أشياء مسروقة وتحكم عليه بالعقاب فان من المصلحة بنوع عام ان محكمة أولدريدية ليست مرتبطة بما يتعلق بوصف الواقعة بالموصف الوارد بطلب المحضور (راجع دالوز العدى سنة ١٩٠٠ ص ٥٦٨ حكم محكمة القضا والارام في باريس بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٨٩٥ في قضية متهم حكم عليه ابتلائاً في تهمة سرقة باجباره أحد القاطنين الأصليين ثم حكم عليه استثنائياً بنظر اخفاء الأشياء المسروقة وطق موسوعات دالوزين ثالث نقطة اختصاص لفقرة ٢٩٠ و ٢٩٢) ولأن النتيجة المترتبة على الاستئناف الذى يتناول نظر القضية بأكلها الى المحكمة العليا هي أن يكون لهذه المحكمة نفس السلطة التي كانت محكمة أولدريدية وعلى كان المتهم مطلوباً به القضا من قسه من واقعة سرقة فهو اذا ففرقت ذاته مكلف بتدفعه من القضا القانونى الخاص بهذه الواقعة وقد كان المتهم في هذه المحورى مكلفاً بالقضا من قسه في هذه الواقعة وعلى أن المهمات المسروقة قد وجدت وضبطت في منزله ويضغ جلياً من محضر الجلسة الاستثنائية أن دفاعه كان تاماً من هذه الواقعة وبناء على ذلك وعلى أن المحكمة الاستثنائية لم تبت ومن سكهها الا على قس الرقائع التي كانت موضع التهمة والمرافعة أمام محكمة أولدريدية فالحكم الاستثنائي لم يخالف حقوق الدفاع بحكمه على الجسم بنظر الاخفاء (القضض ٥ ديسمبر ١٩١٤ المجموعة س ١٧ ص ١)

أحدهم وقد يظهله بزم أنه هو ووقع بصفة أصبه على الكشف قبض بذلك مبلغ ٥ قرشا الذى كانت مقروصتها اليه ظلمة محكمة الحق في تغيير وصف التهمة واعتبارها تزويراً اذ هي غير مقيدة بالموصف الذى أعطته النيابة للواقعة (القضض ٢٤ فبراير ١٩١٦ للشرائع ص ٣ و ٥٠١) .

(١٨) اذا رفضت النيابة العمومية المحورى العمومية بالمادة ٢٧٢ مقوبات بتهمة سرقة مواش واعتبرت محكمة أولدريدية أن الرقائع الثانية على التهم هي استيلاء على مبلغ من النقود من الخيول عليه وتعهده رد المواش المسروقة وحكمت عليه بتغير السرعة لم يبرر محكمة الاستئناف أن تغير تلك الواقعة نصبا وتغير وصف التهمة وتحكم على المتهم بطلب المادة ٢٩٣ ع من غير أن تمله بتغير الوصف ليتكمن من الدفاع عن قسه اذ أنه من الواضح جلياً أن أوجه الدفع من تهمة النصب تختلج عن أوجه الدفع في تهمة السرقة لأنه كان يجوز التمس أن يقول في دفاعه ان الرقائع الثانية منه لا ثبت عليه تهمة النصب وان التزود التي اسطفاها كانت مقابل أمانه في البحث عن المواش المسروقة أو غير ذلك من أوجه الدفع (القضض ٢٥ مايو ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ و ٢٧) .

(١٩) إن الحكم ليست مقيدة بوصف النيابة ولكنها لا يمكنها تبديل الوصف الاضرار بمفروق الدفاع التهم في حين ان القضا الجليد يسطرم له دفاع آخر من الوصف القديم فاذا رفضت المحورى لأجل السرعة لم يبرر الحكم عليه بتهمة الاخفاء التي لم تشملها ورقة التكليف حيث لم يكن في امكانه اقامة الدليل على أن الاخفاء كان بسلامة نية وبدون علم بسرقتها وهي طريقة دفاع لا يمكن أن تخضع له باله للدفاع بها في حين اتهامه بالسرقة (القضض ١١ يناير ١٨٩٨ القضا ص ٥ و ١٠٢) .

(٢٠) لا ينعى محكمة الاستئناف من تغيير وصف الجرمية متد عرض المحورى عليها ولما أن تعدد التهم شرىكا بالاخفاء بد أن هذه المحكمة الابتدائية قاعلاً أصلياً أو سارقاً ما دامت الرقائع التي طرحت أمامها هي نفس الرقائع التي سبق طرحها أمام محكمة الدرجة الأولى فضلاً عن أن العقاب واحد في المومنين (القضض ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٨٢) .

القطاع الاثنى سكت محكمة الاستئناف في مسائل لم تدخل ضمن التهمة وهنا ما سكت فيه محكمة الاستئناف هو قسه ما سكت فيه المحكمة الابتدائية (القتض ١٦ مارس ١٨٩٥ الحقوق ص ١٥ ص ٣).

(٢٧) اذا سكت على شخص ابتدائيا بصفة فريق ثم اعترض الاستئناف فاعلا أمليا لم يكن ذلك وجها لقتض لأن الواقعة التي عرضت على المحكمتين واحدة ولم تتغير باختلاف الوصف في الحكمين ليس فيه مخالفة للقانون (القتض ٢٣ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ١٠).

(٢٨) اذا أليست قضية ضد متهم بصفة فاعلا أصل وحكم عليه بصفة فريق فلا يحق له طلب قضا الحكم بناء على أنه لم يدافع عن قسه بصفة فريق لأشخاص القطاع في المحاكمين (القتض ٢٧ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٨).

(٢٩) اذا ردت القضي على المتهم بصفة فاعلا أمليا في تهمة تمل بالتم ثم طلبت النيابة أمام المحكمة اخباره فريقا فقد سكت التهم بذلك من الدافعة عن قسه في هذه التهمة على أن الحاكم لما تمام الحرية في تصحيح وصف الواقعة التي تعرض عليها لم كان الوصف الجديد لم يمس حق الدفاع بشئ (القتض ١٤ فبراير ١٩٠٣ الميخوتة ص ٤ ص ٢٢٧).

(٣٠) محكمة الاستئناف أن تكيف الوقائع المعروضة أمامها والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة وأن تعطى الوصف المناسب لما لأن تلك الوقائع كانت مطبوعة عليها التهم ودافع عن قسه فيها ومن ذلك يكون لما الحق أن تعتبر من ردت عليه القضي بصفة فريقا فاعلا أمليا (القتض ١٣ أبريل ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٨).

(٣١) السلطة القضائية التي تصدر الأحكام سواء كانت محكمة أول درجة أو ثاني درجة ليست مرتبطة بالوصف الذي تعطيه السلطة المختصة للوقائع المعروضة بشأنها القضي عليها أن تحكم على متهم بصفة فريق بالانحياز في السيرة مع أن القضي ردت عليه باعتباره فاعلا أمليا لم كانت الوقائع التي استوجبت الحكم عليه بالقضية هي قس الوقائع التي كانت سببا لادعائه وكانت أيضا موضوع للرخصة أمام المحكمة والحكم بإضاح

(٢٣) إن تغيير وصف التهمة من اشتراك في اختلاس إلى سرقة بطررف خاصة من شأنه الاختلال بقطاع التهم لاختلاف الوقائع ويكون الحكم في هذه الحالة باطلا (القتض ١٩ أبريل ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٢٦).

(٢٤) اذا ردت القضي على المتهم بالمادة ١٧٤ عقوبات لأنه سرق أضافا عليه كونه لاش ساقا كونه خادما حمله بالأجرة وليس للمحكمة أن تعتبر التهمة بتبديد الأغنام ويحكم على المتهم من غير أن يدافع عن نفسه في التهمة الجديدة (القتض ٣١ مايو ١٩٢١ الممامة ص ٢ ص ١٣٣).

(٢٥) اذا ردت القضي على المتهم بتهمة المعزول على قسه فاقه واعتلاه وسكت عليه فيها بهذا الوصف ثم ظهر من محضر جرده الجوريس بعد ذلك أن ما أراه التهم هو سرقة توقعت من خادم اغترافا بمسببه فيس النيابة أن تطلب من المحكمة الاستئنافية تعديل التهمة بناء على ذلك لأن المحكمة لا تنظر الا في المسائل التي قدمت للقاضي الجزئي أولا وأثنا مع ما حاشا من السلطة في تغيير وصف الفعل بلزم أن تكون العناصر التي تكون منها الجريمة في المحاكمين واحدة وأن لا يكون هناك ضرر بمحقق الدفاع والأعمال التي ترتب عليها تهمة سرقة لتمام تغيير تمام المغايرة للأعمال التي قدمت للقاضي الجزئي وفرض أن التهمتين من نوع واحد فالقصر بمحقق الدفاع ما زال موجودا لأن التهم لم يتغير بدقيق القضاء عن تهمة سرقة لتمام ولأن هذه التهمة لم تعرض على القاضي الجزئي وفي هذه الحالة ليس للمحكمة أن تطلب الحواد التي طلبتها لنيابة ولا أن توريد حكم القاضي الجزئي بالنظر لفسود الأعمال الجديدة التي يستدل منها أن التهم ارتكبت بجهة أخرى بل يجب إلغاء الحكم المستأنف وأرجاع القضية إلى المحكمة أول درجة حكم مجددا في الظروف التي حدثت بعد الحكم المذكور (مصر استئنافا ٢٧ ديسمبر ١٩٠٤ الحقوق ص ٢٠ ص ٦).

(٣٦) اذا سكت المحكمة الابتدائية على المتهم بتهمة القتل عمدا ومحكمة الاستئناف حكمت عليه بأنه فريق فلا بطلان لأن محكمة الاستئناف لم تكن مقيدة بالوصف الذي وصفته به التهمة في أمر الاقالة والتي وصفته بها المحكمة الابتدائية ولا يزال بمخالفة القانون أو بعدم احترام حقوق

(٣٦) إن حق القاضى في تغيير وصف التهمة مفيد بشرطين أولها أن تكون الوقائع المادية الثانية في الوصف الأولى هي بينما الثانية في الوصف الأولى وثانيها أن يمان المتهم بتغيير وصف التهمة ويكلف بالمطابق في الوصف الجليد فلا يجوز الحكمة في تهمة بلاغ كاذب أن تعتبر أن ما وقع من المتهم هو شهادة زور بدون اطلاع بتغيير وصف التهمة وتكلفه بالمطابق في الوصف الجليد لأن تهمة الشهادة الزور هي غير تهمة البلاغ الكاذب (القضض في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ٦٢).

(٣٧) إذا رفضت المحررى على جملة منبهين بأن أحدهم قدم بلاغا كاذبا في حق المدين المفق وأن الجائعين عند ما شرع في تحقيق هذا البلاغ قدموا معلومات وشهادات كاذبة بقصدون بها تأييد ما اشتمل عليه هذا البلاغ وسكنت عليهم المحكمة الجزائية بهذا الوصف فالحكمة الاستئناف مع اثباتها ونفرض هذا الفعل بذهاب بالنسبة للمحكوم عليهم بصفة شركا أن تصفه بوصف آخر وهو جارة من تقديم معلومات يعتقدون كذبها والنقض منها اعادة الجاني (المبلغ الأصل) على القرار من وجه القضاء حيث لم يثبت اجتماع التهمين مع المبلغ قبل تقديم البلاغ اجتماعا يمكنه لصريحه أو لحصول الاتفاق معه على التخليق فانه من المصلحة فانظر أن المحكمة أن تصف الفعل المنسوب لهم الوصف الذى ينطبق عليه بحسب ما ظهر لها من المرافعة وهذا الحق كما هو غزول للحكمة الابتدائية غزول أيضا للحكمة الاستئنافية (القضض ٣ ديسمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ٨٣).

(٣٨) تغيير محكمة الاستئناف وصف التهمة عند تطبيقها القانون لا يسد حرجا ما من حرية القضاة ما دامت الوقائع التي طرحت أمامها هي ذات الوقائع التي كانت أمام المحكمة الابتدائية لأن هذا التغيير من حقوق المحكمة الاستئنافية فإذا رفضت المحررى على بعض التهمين تهمة الشروع في السرقة ومنه الآخرين تهمة الشروع في التفتل جاز الحكم عليهم جميعا بتهمة الشروع في سرقة بآراء كراه حالة كونهم مسلمين (القضض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥٢).

(٣٩) إذا رفضت المحررى على تهمهم بالمادة ١٩٨ حقوقات لا ارتكاب بجناية تفل اقترنت بجناية أخرى هي الشروع في قتل آخر فالحكمة أن تجري التهم من تهمة القتل الأصلية

الأسباب التي بنى عليها احباره الطاعن شركا بالاتفاق في السرقة لم يستعمل سوى ماله من الحق في وصف الوقائع المرفوعة بثانها المحررى ولم يجرى التهم من حق القضاة من نفسه (القضض ١٣ فبراير ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ١٧٨).

(٣٢) إذا كانت الوقائع التي استوجبت الحكم بالقوة على التهم هي نفس الوقائع التي كانت سببا لاثامه وكانت أيضا موضوع المرافعة فالحكم بإيضاحه الأسباب التي بنى عليها احبار أحد التهمين فاعلا أصليا في جريمة الشروع في القتل لم يستعمل سوى ماله من الحق في وصف الأفعال المرفوعة بثانها المحررى (القضض ٢٩ أبريل ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٥٤٧).

(٣٣) ليس من أوجه القضض أن النيابة بسد أن أطلعت التهم بصفته فاعلا أصليا طلبت الحكم عليه بصفته شركا وحكم بذلك لأن ليس من المحرم على النيابة وعلى المحكمة أن تعتبر في وصف الأفعال ما دامت هي لم تنته بل المحصر على النيابة وعلى المحكمة أن تطلب الأولى صافته فخصها على فصل لم يثبت في اعلاها بالحضور وأن تحكم الثانية عليه بقاب (القضض ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٢٩).

(٣٤) المحكمة المرفوعة لما المحررى العمومية بتهمة ضرب أحدث الجنى عليه حاجة مستعجلة وهي نقل في الكلام ووضف في الادراك أن تصنيف الى ذلك أيضا خلا في القرار لأن حادثة القتل النسائي من الضرب ليست سوى نتيجة الوقائع المستندة لهم وهذه الوقائع لم يثبت منها شيء مطلقا خصوصا إذا كانت التهمة نفسها لم يحصل تشديدا لأنها كانت في الأصل تبين أنواعا أخرى لعامة مستعجلة نشأت من ضرب المجنى عليه (القضض ١ مايو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٧٧).

(٣٥) لقاضى أن يبنى اتقاده بجمرة ثامة على جميع ظروف المحررى بدون ارتباط بوقعة خصوصية ما دامت الوقائع لا تختلف بمعنى أن تكون الوقائع التي استوجبت الحكم بالقوة هي نفس الوقائع التي كانت سببا لاثامه وكانت موضع المرافعة فيها فلا يكون الحكم بإحالة إذا بنى القضاة على بلاغ كاذب غير البلاغ المراد بإثامه ما دام موضوع البلاغين واحدا (القضض ٩ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ٤٧).

قاسرا على الظروف التي وقع فيها القتل المتعمد ماقتة. فإذا رفضت النيابة الدعوى على التهم بتهمة الضدي على موقف أثناء وظفته لحكمت محكمة أول درجة بالقوة المقررة للعدلي على الأفراد جاز لمحكمة الاستئناف تعديل المادة التي طبقها بمحكمة أول درجة والمحكم بمقتضى المادة التي طبقها النيابة (القتض ١٢ أبريل ١٩٠١ المجبوعة ص ٣ ص ٦٢) .

(٤٤) إذا رفضت الدعوى السموية على التهم بالمادة ١١٧ عقوبات لأنه تعدى بالقول والاشارة على أحد المواطنين أثناء تأدية وظفته لحكمت المحكمة ببراءة ولكن المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة حكمت عليه بتهمة السب العلني بالمادة ٢٦٥ كان هذا وجها للقتض لأن هذه التهمة الجديدة تستلزم وجود الدلائل ولم يتجه الدفاع الى هذا التعديل والأركان المكورة بلجنة السب العلني ليست نفس الأركان المكورة بلجنة الضدي ولودافع التهم عن قسمة في التهمة الأولى لكان يمكنه أن يثبت أن أحد أركانها وهو العلانية غير متوفر (القتض ٢٢ أبريل ١٩١٧ المجبوعة ص ١٨ ص ١٥٤) .

(٤٥) من القواعد القانونية أنه يجب على المحكمة المسأفة أمامها القضية أن تطبق مواد العهد اذا لزم الحال فذلك اذا كان استئناف النيابة طالما وأن لم يطلب ذلك من محكمة أول درجة وكانت الطلب مرفوعا لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (الاستئناف ٣٠ أكتوبر ١٩٠١ المجبوعة ص ٤ ص ١٢) .

(٤٦) إن التعديل في وصف القتل المرفوع ببناءه الدعوى هو في بعض الأحوال وتحت شروط مخصوصة من الأمور الاختيارية التي يميز قضاة اتبهاها ولكنها ليست إجبارية بالنسبة له ونصوصها اذا حفظ القاضي الحق في زيادة السموية في دفع الدعوى بموجب آخر (القتض ٢٤ أكتوبر ١٩١٤ للشرائح ص ٢ ص ٧٧) .

(٤٧) المحكمة الاستئنافية أن تترى عدم توفيق جميع شهود القضي اذا اختلف عن الحكم المطعون فيه أن المحكمة التي فصلت في الموضوع لم تسمعت أن التحقيق الإداري الأقوى حصل في القضية هو كذا لا تبطل الإيجار بأمر كاذب (القتض ٦ يونيو ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٩) .

وتحکم بإدائه لارتكابه جريمة الشروع في القتل ولو أن هذه الجنایة الأخيرة لم ترفع بها الدعوى الاكتفوا بمشدد لجناية الأصلية التي استقبلتها المحكمة (القتض ٢٨ فبراير ١٩١٤ المجبوعة ص ١٥ ص ١٣٤) .

(٤٨) لمحكمة الاستئناف أن تثير وصف الوقائع المتصورة للجهنم وتعدل فيها بحسب ما يتناسب من الأحوال الحقيقية وليست متعبة بأن تقبل ومما غير متعلق على الوقائع المسحية التي طرحت أمام محكمة أول درجة وإنما يشترط ذلك عدم تشديد طلة التهم فإذا طلب التهم الحاكمة بالمادة ٢٤٧ عقوبات (قديم) التهمة التي ذكرها فالمحكمة الاستئناف أن تطبق المادة ٢٦٨ (قديم) اذا رأت أن نفس الوقائع التي كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة تتعلق عليها (القتض ٥ فبراير ١٨٩٨ المحاكم ص ٢٠ ص ١٦٩٠) .

(٤٩) إذا رفضت الدعوى على التهم بالقتض بآراءه لحكمت المحكمة باحبار القتل شرطا في انضمام فلا يكون ذلك وجها للقتض حيث إن التهم لم يضافا إلى جدي جديد ولم تمس حقوقه في الدفاع من قسمة لأن القتل المستلزم التهم لم يحصل فيه تعديل والوقائع الحادية المخصوص منها في الحكم لا تخرج من الوقائع الحادية المتروحة منها في ظروف الأولى لأن الجرمين من نوع واحد ولم يتغير الا لاثنية المتصورة للجهنم التي استقبلتها المحكمة من الوقائع المطروحة أمامها (القتض ٧ ديسمبر ١٩٠١ المجبوعة ص ٤ ص ١٥٩) .

(٥٠) اذا رأت المحكمة الاستئنافية في تهمة زنا عدم توفر أركان هذه الجريمة وأن القتل المتسوب للجهنم يصح تكييفه بأنه قتل فاض غل الجاني وارتكب علانية وهو أمر لم ترفع النيابة ببناءه الدعوى فلا يمكن المحكمة أن تحكم فيه لأن هذه الجريمة فرائط لم يحصل تحقيقها ولم يصل منها التهم ولا بد الحكم من هذا التحقيق قبل كل شيء. ويحتج بحسب براءة التهم من تهمة الزنا مع حفظ الحق في زيادة في دفع دعوى القتل القاضيه ضلته (مصر استئنافا ٦ أكتوبر ١٩٠٤ الحقوق ص ٢٠ ص ٧) .

(٥١) لمحكمة الاستئناف الحق في تعديل المراد التي طبقها المحكمة الابتدائية متى كانت المراد التي تحكم بمقتضاها محكمة الاستئناف لا تثير نوع الجريمة المسئلة الى التهم بل كان التغير

لكانت نتيجة ذلك انه بمجرد صدور حكم مدني من محكمة مدنية لا يجوز ان يصدر حكم مدني من محكمة مدنية من جديد. هذا الحكم الجنائي لا يوجب ان يصدر حكم مدني من محكمة مدنية من جديد. هذا الحكم الجنائي لا يوجب ان يصدر حكم مدني من محكمة مدنية من جديد. هذا الحكم الجنائي لا يوجب ان يصدر حكم مدني من محكمة مدنية من جديد.

(٥١) اذا كان التوحيش المطلوب ناشئا من جريمة واحدة منسوبة ارتكابها الى جملة متهمين فالتوحيش بينهم واجب قانونا وان لم يطلب المدعي مراعاة وفي هذه الحالة يجب النظر الى المبلغ المطلوب بأكمله الفصل في مسألة قبول الاستئناف شكلا (القض ١٧ فبراير ١٩١٢ الحقوق من ٢٨ ص ٢٩٠).

(٥٢) لا يجوز قانونا لأي عضو من هيئة معينة أن يرفع الدعوى العمومية مباشرة بالنيابة عن الهيئة بل يجب رفعها من جميع الأعضاء. أو من الرئيس بصفته نائباً عن الهيئة وطلب الحكم لها بمبلغ التوحيش لا لفرضه شخصياً (قضاء حبل بن ١ ص ٦٧٠) ولكن يجوز له رفع الدعوى بسبب الأمور التي سمع شخصياً دون باقي أعضاء المجلس ويمكنه من التوحيش عما تالة من الضرر (مصر استئنافا يناير ١٩١٠ الحقوق من ٢٥ ص ٢٤).

(٥٣) رفضت الدعوى العمومية على متهم بتهمة القذف في حق ماورد المردود في الأمور مدعياً مدنيا وطلب تعويضاً قدره ألف جنيه حكمت له محكمة أول درجة بأربعة جنيهات ولى استئناف المتهم خفضت المحكمة الاستئنافية مبلغ التعويض الى عشرة قروش فقط وقالت والظاهر أن محكمة أول درجة جعلت الحكم يرد الشرف عقوبة أخرى بخلاف عقوبة الحبس بتأديب المتهم تأديبا مدنيا وتقديرا ولكن هذا النظر في غير محله لأن الشرف لا يقدم على ماواة الشرف لا تزال الا بالعقوبة ويمكن الممان التراجع القضاء بمقتضى خصمه ويقاها على ما فرط مع في حقه وحيث أن المحكمة تقدر ذلك مبلغ عشرة قروش ساخ فقط فان هذا المبلغ كاف لاقرار بمغفرة المتهم وأحقية المدعي بالخس الملقى خصوصا لأن المدعي بالخس المدعي لم يلحقه أدنى ضرر مدني من تدلي المقيم عليه وكان يكفي رفع الدعوى العمومية على المقيم من قبل النيابة العمومية (قضاء استئنافا ١٤ ديسمبر ١٩٠٠ الحقوق من ١٦ ص ١١).

(٥٤) إن المادة ٢٦ مرافعات نصت مراعاة على أن القاضى الجزئي يخص بنظر المدعى المدنية المتضمنة طلب

(٤٨) اذا عبرت المحكمة الجنائية لبرامات محكمة مدنية دليلا على صحة الشهادة الزور في الدعوى المدنية ليس من اوجبه القضاة القول بأن المرافعة حصلت في تلك الدعوى على ورقة غير التي حبتها المحكمة وبدون أن يمان سلف بين أهل الخبرة الى التهم لأن لبرامات المحكمة المدنية لا تقع تحت سلطة محكمة القضاة والبرامات والمحكمة الجنائية اعتدلتها كليل على التهمة التي لم تكن تزورا وانما هي شهادة زور والمحكمة الجنائية ليست مرتبطة في اثباتها بأي قاعدة مدنية (القض ١٣ فبراير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٨).

(٤٩) لا يجوز رفض طلب التهم تعين غير فحص الزور المدعوب له ارتكبات على ثبوت الزور. يمكن مدني لأن الدعوى المدنية منفصلة كلية عن الدعوى العمومية ولا يمكن أن يكون لها التأثير الذي أصلى لها في هذه القضية على الدعوى العمومية وذلك لأسباب منها أولا أن القضاة يحفظون بأقسام بواسطة التحقيقات مما اذا كان موجودا فعل جنائي ثم إمكان اسناد هذا الفصل الى التهم وثانيا أن الموضوع ليس واحدا في الدعوى العمومية وفي الدعوى المدنية وقالت أن التصوم ليسوا بينهم في الدعوى العمومية وفي الدعوى المدنية بما أن النيابة العمومية لا تختص في الدعوى المدنية ومن القواعد القانونية أن محكمة المجمع والنيابات المطروح أمامها جريمة تزور لا يمكن أن تعتبر الزور. ثانيا بمجرد ثبوته يمكن مدني وهذه القواعد يجب تطبيقها خصوصا وأنه من المتعين على القضاة فضلا عن النظر في واقعة الزور أن ينظروا فيها اذا كان المقيم هو المرتكب لهذا الزور (القض ٣٠ نوفمبر ١٩٠١ المجبوبة ص ٣ ص ٢١٣).

راجع الأحكام الواردة في هذا الموضوع أيضا تحت المادة ١٣٤

(٥٠) إن عدم طلب التهم سماح بشوهد أمام المحكمة المدنية في أثناء التحقيقات التي حصلت بخصوص الورقة المرفوعة فيها بالزور ليس سببا لحرمائه من حقه في طلب سماح بشوهد لأن الدعوى المدنية لها درجة غير المرجحة التي الدعوى العمومية في أن الورقة المرفوعة فيها بالزور كانت موضع تحقيقات في الدعوى المدنية فان موضوعها في الدعوى العمومية هو شخص التهم ولا يمكن الاتحاد في التحقيقات الجنائية على تحقيقات هي من طبيعتها مدنية محضة وزد على ذلك فانه لو حكم بالسكس

(٥٨) يقتض الحكم الصادر بالعقوبة في تهمة تلف وسب مع رفض التبرؤ أن الحكم بالعقوبة من ثبوت له حصول الضرر الذي ألحق وأذن يجب تبرؤ منه وإلا كما تم تناقض في الحكم من ادعاء التبرؤ جانياً وعدم مسؤوليتها مدنياً ولو كان هناك طرد للذين في الجريمة لوجب تبرئهما مدنياً (القتض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ المحاماة ص ٣ ص ١٥٩) .

(٥٩) إذا أثبتت الدعوى المدوية على متهمة لسرقة أوراقاً مقدمة النيابة في تحقيق جنائي فلا يقبل ادخال كاتيب النيابة في هذه الدعوى الحكم عليه بتبرؤ من غير ادخاله الذي تسبب من مرة الأوراق لأنه ليس من قبل الأشخاص المشرفين عن حقوق مدنية طبقاً لقاعدة ١٥١ و ١٥٢ على وتكون المحكمة غير مختصة بهذه الدعوى المدنية (سوطاج ٣ مارس ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٥١) .

(٦٠) إذا زود شخص عند شراء ألمان سبق باعها للجن عليه دفع للجنة بأن البيع السابق مدعوه من كان يباع صورياً أو قلعه المعلنون فيه بالتبرؤ من يحصل لإلحاق تأخير العبد الأول بعد أن تمسك به الجنى عليه وأدى صحة فلا يبرز اثبات صوريه إلا بالكتابة إذا لا يبرز لأحد المصالحات اثبات صورية عند ثبوت بالكتابة بشهادة الشهود أو بقرائن الأحوال إلا إذا وجد غش أو تكليس من أحد المصالحات فيكون إثبات النش والتدليل لا صورية العبد بغير الكتابة وإثبات كانت المادة ١٩٢ مراهضات قضت بأنه يسوغ للمحكمة في حالة امتناع الخصم المتضمن التفتي استجوابه من الإجابة أن تحكم بأن هذا الاستماع بما يؤذن بآثار الوقائع بالية إلا أنه لا يستلزم اختيار امتناع المدعى المدعى من الإجابة أمام النيابة مثل الخصم الذي يتمتع من الإجابة أمام المحكمة فانه يوجد فرق بين الحائزين (الاستئناف أول مارس ١٩٠٠ المصوبة ص ٢ ص ٤٧) .

(٦١) ولو أن الأفعال الماتق عليها يمكن اثباتها على وجه السوم شهادة للشهود إلا أنه إذا تنأت الجريمة من قضت عند قانبات هذا العبد يجب أن يكون بالمعقبة القرة في أحوال القانون (بلغة المرافعة ص ١٨٩٧ ن ٣٥٣) .

(٦٢) إن الجرائم التي تنول عن العقود بجرمة الاختلاس المتصور منها بالمادة ٢٩٦ عقوبات يجب فيها مراعاة قواعد

التبرؤ الثاني من ارتكاب جرمة أو خائفة مهما بلغت قيمتها وهذا النص العام قد جاء في قانون المرافعات فيكون المقصود به قضاي التبرؤ المدعوى بصيغة أصلية أمام المحاكم المدنية ولا محل لإطلاقه على الدعاوى المدنية التابعة للدعوى جنائية التي تكون منظورة أمام محكمة الجلس وسدحا لأن تلك الحالة وردت منها بنصوص خاصة في المادتين ١٧٢ و ١٧٣ بنات (محكمة مصر الاستئنافية ٧ فبراير ١٩١٠ الحقوق ص ٢٥ ص ٢٠٣) .

(٥٥) إن الماتل المعلقة بالمسؤولية المدنية ما يرجع الأمر فيها لأحكام الجريمة المدنية وليس من الضروري أن يكون المتهمون ماثبتون بجرمهم بمادة واحدة من قانون العقوبات بل يمكن أن يكونوا جميعاً مسؤولين طبقاً لأحكام القانون المدني فلو ارتكب عدة أشخاص جريمة واحدة بقصد اضرار الغير (جريمة ضرب) ويكون قد تم تصادم هذا فكل منهم مشير في الواقع من تكتيا الجريمة بأكلها ولو حكم على بعضهم بالمادة ٢٠٤ والبعض الآخر بالمادة ٢٠٦ تباً بلسامة الإصابة التي أحدثها كل منهم - أقر سوردا في المشرفية بن ١ ن ٧٢٢ ص ٢٢ (القتض ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ المحبورة ص ٩ ص ٦٥) .

(٥٩) كان يقتضى المادة ٦٩ عقوبات قديم اخفاء الأشياء بالمسرة بعد اشتراك في السرقة ضارباً بالمادة (٢٧٩ جديد) جريمة مستقلة فوجب أن تكون مسرقة كل من السارق والمضى مستقلة عن الأخرى وبشدها أجهه كل منها فلا تضامن بينهما لأن التضامن لا يكون إلا بنص صريح ولم ينص القانون على التضامن إلا بالنسبة للذين يثبت عليهم بمحكم واحد بجرمة واحدة طاعين كانوا أو شركاء فيها ينطبق الترامات النسبية - مادة ٤٤ عقوبات - والمصادر - مادة ٢٥٣ بنات - (القتض ١٦ فبراير ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ص ٢٨٢) .

(٥٧) لما كانت جريمة السرقة وجريمة اخفاء الأشياء المبررة جريمتين منفصلتين ينص القانون وجب أن تكون مسرقة السارق والمضى كل قدوماً أحدهما ضد من الضرر والا تخم عن غير ذلك أن يلزم المضى بتبرؤ ضرر لا يكون له يد فيه (القتض ١٦ فبراير ١٩١٨ الحقوق ص ٣٣ ص ٢٧٣ والمنا الجزئية ١١ أغسطس ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ١٥١) .

(٦٤) يجب على الحاكم الجنائية اتباع القواعد المدنية لاثبات ملكية العقار اذا توفت الفصل في الدعوى العمومية على الفصل في نزاع مدني فن اتهم بأنه قوسل بالاحتيال الى الاستيلاء على مبلغ معين من شخص بطريقة البسلة في اطمأن ليست ملكا له وليس له حق التصرف فيها وادعى المتهم بأن الاطمان ملكه لم يبرر المحكمة أن تحكم بدم ملكية لها بناء على شهادة الشهود اذا كانت هذه الشهادة غير جائزة في الاثبات مدنيا (للقض ٤ فبراير ١٩٢٤ الحاماة ص ٤ ص ٩١١) .

الاثبات في المواد المدنية التي يجب العمل بها أمام جمع الحاكم مدنية كانت أو جنائية (للقض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٦٨) .

(٦٣) اذا وقف وجود الجريمة على وجود عقد مدني فيجب على المحكمة الجنائية أن تطبق أحكام الاثبات المدنية فيما يخص بهذا العقد (بلغة المرافعة ص ١٨٩٣ ن ٣٥٢) .

١٧٤ — وأما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيكون الاجراء طبقا للفقيرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨ (قدرة ٧ سنة ١٩١٤) .

يحكم بدم الانحصاص ويغهم ذلك من تهريب المادة ١٧٣ جنابات (١٧٤ جديد) والمادة ١٩٣ من القانون القرصاوي التي أخذ القانون المصري ببداها في تهريب الحاكم المصرية وقد جاء في نص هذه المادة (واذا كان الفصل يسوسب عقوبة بدنية أو مغلدة بالشرط) أي اذا كان جنابة وذلك يجب أن يكون معنى الكلمات الأولى من المادة ١٧٣ جنابات (للقض ٢٧ أبريل ١٩٠١ المجموعة ص ٢ ص ٢٨١) .

تأون الأحكام الواردة تحت المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنابات .

(٤) ان محكمة الجنع ليس لها أن تحكم فيما وقع اليها بصفة جنحة بدم انحصاصها الا اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة المطروحة أمامها جنابة ولا يمكن فهم بذلك أن تكون اللجنة المختصة حارطة بجنابة أخرى مها كان الارتباط شديدا خصوصا اذا كانت الجنابة لم تقم الى محكمة ما لعدم معرفة القائل لأن الحكم بذلك يؤدى الى أن محكمة الجنع لها الحق في طلب إقامة الدعوى العمومية فتكون النيابة مكلفة بإقامة دعوى الجنابة حتى تنظر فيها هذه اللجنة المرتبطة بها وأما الى ترك الحكم في جنحة وفت الى محكمة الجنع بالطرق القانونية والأمر الأول غير موجود والثاني غير جائز (اسكندرية استئناف ٢٦ سبتمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٧) .

(١) إن محكمة الجنع لا يميز ما أنب تبث في صحة وعدم صحة الأدلة التي ترفع اليها للاستدلال بها على أن الجريمة انظررة أمامها جنابة لا جنحة بل يجب عليها أن تحكم بدم انحصاصها متى وجدت قرائن أحوال تدل على أن الجريمة جنابة والبس في قوة الدليل هو انحصاص محكمة الموضوع لأن مدون القانون لو كان أراد أن محكمة الجنع يميز لها أن تبث في قرائن الأحوال التي توجد في الدعوى وتدل على أن الجريمة جنابة لغرض هذه المسألة بما يدل على ذلك بأن يقول مثلا متى تراس المحكمة ان قرائن الأحوال الخ يدل قوله اذا وجدت كما قال في المادة ٢١٠ (٢٠٦ جديد) بالنظر محكمة الجنابات (الاستئناف أول مارس ١٩٠٠ المجموعة ص ١ ص ٣١٦) .

(٢) يؤخذ من المادة ١٧٣ جنابات (١٧٤ جديد) ان محكمة الجنع لا يميز ما أنب تبث في صحة وعدم صحة الأدلة التي ترفع اليها للاستدلال بها على أن الجريمة انظررة أمامها جنابة لا جنحة بل يجب عليها أن تحكم بدم انحصاصها متى وجدت قرائن أحوال تدل على أن الجريمة جنابة لو ثبتت (الاستئناف ١٧ مايو ١٩٠٠ المجموعة ص ٣ ص ٦٥) .

(٣) غير مسلم بأن القانون يتكلم بالحكم بدم الانحصاص بمجرد وجود قرائن يمكن أن تزدل بمد قليل ويجب على كل حال أن يتحقق من انحصاصه أحي أن يجب من فوج الواقعة حتى

قانون محاكم المراكز

نمرة ٨ سنة ١٩٠٤

نحس خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بترتيب المحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات الصادرين بأمرين من فى هذا اليوم .
وبناء على ما عرضه طينا ناظر الحفائية ، وموافقة رأى مجلس النظر .
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

انشاء محاكم مراكز

١ - يجوز تشكيل محاكم تسمى « محاكم المراكز » بمقتضى قرار يصدره ناظر الحفائية بالاتفاق مع ناظر الداخلة .

٢ - تعيين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحفائية ويقوم بالأعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى يتدبه ناظر الحفائية لهذا الغرض خاصة .

الاختصاص فى المسائل الجنائية

٣ - تختص محكمة المراكز بالنظر والحكم فى جميع المخالفات وكذلك فى الجمع المبيته فى الملحق المرفق بهذا القانون .

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر فى جميع المخالفات التى لا يجوز الحكم فيها بنير الحبس والغرامة والتوبيخات والمصاريف أما فى غير هذه المخالفات وفى الجمع الموقوف عنها فى الفقرة السابقة فيشارك القاضى الجزئى معها فى هذا الاختصاص .

ويكون لمحكمة المراكز فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التى للقاضى الجزئى دون أن يكون لما مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية مهما بلغ الحد الأقصى للمقوبة المقررة فى القانون . (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٧) .

- ٤ - يضع ناظر الحفائية في تعليمات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم طدة الى محكمة المركز او الى المحكمة الجزئية الجرائم التي تكون كلاً المحكمين مختصة بالنظر فيها .
- ٥ - في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء في ما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من بينهم لهذا الغرض ناظر الحفائية من مأموري الضبطية القضائية . (ق نمرة ٩ من ١٩٠٦)
- ومع ذلك ليس هؤلاء المأمورين إجراء التفويض أو الضبط المنصوص عليهما في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدروا أمراً بالسجن .
- وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة بتكليف من المدعي المدني .
- ٦ - متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الأعمال بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة أن لا ترفع الى محكمة المركز فلية أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز . ويجوز للنيابة أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أية قضية موجودة بين أيدي البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية .
- ٧ - اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز .
- ٨ - يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت اليها على النيابة العمومية لتعطيهما السير للأمام اذا رأت :
(أولاً) أن العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة .
(ثانياً) ان القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون أو التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة .
(ثالثاً) ان هناك محلاً لتحقيقها بمعرفته النيابة .

- ٩ - نسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى في مواد الجنع على الشهود الذين يتفقون عن الحضور أمام محكمة المركز أو الذين يحضرون ويمتنعون عن أداء الشهادة .
- ١٠ - يجوز لناظر الحفائية أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز إلا مع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور .

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

- ١١ - لناظر الحفائية بقرار يصدره أن ينزول جميع محاكم المراكز أو لبعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حق الحكم فيه نهائيا .

أحكام عمومية

- ١٢ - لناظر الحفائية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلد به محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تهتم إلى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها . وتلزم نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيمة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيمة في جدول محكمة من محاكم المراكز .
- ١٣ - أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يمينهم لهذا الغرض ناظر الحفائية بالاتفاق مع ناظر الداخلية .
- ١٤ - مأمورو الضبطية القضائية المتشدون طبقا لسادة الخلامية يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون .
- ١٥ - على ناظر الداخلية والحفائية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤ م

صدر برأى ما بين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير ١٩٠٤)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
مصطفى فهمي

ناظر الحفائية
أبراهيم فؤاد

ملحق

مسود قانون العقوبات	
١١٧	١١٧
١١٨	١١٨
١١٩	١١٩
١٤٠	١٤٠
٢٠٦	٢٠٦
٢٠٨	٢٠٨
٢٤٠	٢٤٠
٢٦٢	٢٦٢
٢٦٥	٢٦٥
٢٧٤ و ٢٧٥	٢٧٤ و ٢٧٥
٣٠٧	٣٠٧
٣٠٩	٣٠٩
٣١٢	٣١٢
٣١٣	٣١٣
٣١٥	٣١٥
٣٢٣	٣٢٣
٣٢٤	٣٢٤
٣٢٥	٣٢٥
٣٢٧	٣٢٧

الجلسة التي تقع في الجلسة .

ما يقع عتقا لأحكام الأمر العالي المتعلق بالمشردين ٥

الفصل الثاني - الاستئناف في مواد الجنح

١٧٥ - الأحكام الصادرة في مواد الجنح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن النائب العمومي أو أحد وكلائه .

(٥) كما قررت محكمة النقض سابقا بمحكها الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩٠٩ كل حكم صادر باجبار الممارسة كأنه لم تكن هو شغل أى حكم آخر وبأنه وفي حالة عدم وجود استئناف صريح بنص في القانون تسمى عليه وجود درجتين قضائيتين ويبرز إذا استئناف (النقض) ٢ أبريل ١٩١٢ المحفوظ من ٢٨ ص ٢٩ .

(٦) لا يبرز استئناف الأحكام التصديرية الا مع الحكم في الموضوع (الاستئناف ١٠ يناير ١٩٠٤ الاستئناف من ٢٢ ص ٢٢) .

(٧) الحكم القاضي بتعين غيره من الأحكام التصديرية فلا يبرز استئنافه الا مع استئناف الحكم في الموضوع (محكمة الزنا حتى استئنافا ٢٠ فبراير ١٩٠٥ الاستئناف من ٤ ص ٤٠٤) .

(٨) انتقال المحكمة هو من الأعمال التصديرية المصرح بها في القانون بالمادة ١٨٦ جنائيات فلا يقبل استئناف مثل هذا القرار (بن سوييف الاستئناف ٨ أبريل ١٩٠٦ المحفوظ من ٧ ص ٢١١) .

(٩) اذا أيدت المحكمة الاستئنافية حكما ابتدائيا غير محض من القضايا التي أصدره كان حكم الاستئناف باطلا لأنه يمسد احشاء الحكم الأول لا يصح القول بأن هناك حكما يمكن تأييده أو نقضه ويكون الحكم المستأنف على بن حكم كأنه لم يكن ويكون باطلا أيضا (النقض ١٣ يونيو ١٩٠٨ المحفوظ من ١٠ ص ٧٩) . راجع حكم نمرة ٢ تحت المادة ١٥٢

(١٠) الأمر العالي الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ لا يجوز لناظر المحاكم أن يفسق بأفلام النيابة بعض الأشخاص بصفة مساعدين إلا لحضور الجلسات فقط كما هو رائج به

(١) لا مانع يمنع محكمة الاستئناف من نظر بعض قطع فرعية رفضت لما وتحكم فيها قبل الفصل في الموضوع فإذا حكم على المتهم بالحبس ولم تقدر المحكمة مبلغ الضمان جاز المحكمة الاستئناف النظر في ذلك وتقدير الضمان الخارج من المتهم قبل نظر الموضوع والالو انتظرت لحين نظر الموضوع يكون الحكم قد نفذ في المدة الواقعة بين تاريخ صدور الحكم الابتدائي وتاريخ حكم الاستئناف مع أن قيمة الشارع في المادة ١٥٥ هو جواز إيقاف التضييد أثناء مدة المدة (الاستئناف ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ المحفوظ من ٩ ص ١٣٦) .

(٢) اذا لم تبين المحكمة الابتدائية مبلغ الضمان الخارج من المتهم جاز له أن يستأنف الحكم ولمحكمة الاستئناف أن تنظر هذه المسألة على حدة بدون انتظار البحث في الموضوع لأنه لا ريب أن ذلك نكاحات الحرية المقصودة بالمادة ١٥٥ جنائيات وفي الخارج الوقت الموقوف للمتهم (الاستئناف ديسمبر ١٩٠٥ الاستئناف من ٤ ص ٨٩) .

(٣) الحكم يمسد الانحصار ليس حكما يعطى بالتحقيق يحمل المصروف في الحالة التي هي عليها وقتها ولكنه حكم يمسد الانحصار يمنع السلطة القضائية التي أمامها المصروف من الفصل فيها وإن حكما كهذا صدر في أمر من الأمور النظامية العامة هو بأسسه وعليه لا يال للاستئناف ولم يأت ما يخالف ذلك بالمادة ١٧٣ جنائيات (١٧٥ جديد) وأنه لا يقع من جارة "وتحويل الانحصار على من النائب العمومي لا إجراء ما يلزم" أن ما يلزم إجراءه هو ضرورة ما دام قاضي محكمة الجنح التي لا يمسد في مواد الجنح الأحكام قابلة للاستئناف ولكن النيابة أن تأخذ به اذا رأت موقفا أو تعرضه على السلطة القضائية العليا اذا شئت غير مبني على أساس (النقض ٢٧ أبريل ١٩٠١ المحفوظ من ٢ ص ٢٨١) .

(٤) الحكم الصادر باجبار الممارسة كأنها لم تكن هو حكم يبرز استئنافه في ذاته (النقض ٢٩ مايو ١٩٠٩ المحفوظ من ١٠ ص ٢٦٦) .

هذا القليل وأن علماء القانون أيضاً أجازوا الاستئناف لمن يكون تائباً من الأشخاص المختول لهم ذلك الحق لكن بتوكيل خاص بذلك فلا يقبل الاستئناف المرفوع من الحائى من التهم بناء على توكيل عام في قضايا مدنية ولم يذكر به قضية اللجنة القائمة على التهم (القض ١٢ ديسمبر ١٨٩٤) المحاكم ص ٦ (٤٣٤).

(١٥) من المقرر قانوناً أن الاستئناف لابد وأن يرفع من شخص أو كونه عليه كما جاء ذلك في المادة ١٧٥ بجنايات ولا يجوز لأحد غيره أن يرفع بالنيابة عنه استئنافاً إلا إذا كان وصياً عليه أو أركان تائباً عنه بتوكيل خاص (الاستئناف ١٢ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ١٦٦).

(١٦) الاستئناف الذى يرفع من أجنبي ليس بتوكيل مولى من قبل القانون أو الأشخاص لا يكون له قيمة أما كون الطالبين حضرياً ودافعوا عن أنفسهم بعد ذلك الاستئناف فهذا لا يزال البطلان الحاصل من عدم دفعهم الاستئناف صحيحاً وفي المادة القانونية وسقوط هذا الحق من الأمور النظامية العامة فبطلان الاستئناف المرفوع بهذه الصفة في هذه الدعوى لا تلغى أى إجازة بعد تصحيحه (القض ٤ أبريل ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٧).

(١٧) يجوز أصولياً أن الحائى من التهم يتألف بتوكيل صادره الحكم المحكوم به على موكة (القض ٦ يناير ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ٧٩).

(١٨) إذا وكل التهم عنه شخصاً آخر في رفع الاستئناف من الحكم الصادر عليه في جنحة فالاستئناف الذى يرفعه هذا الشخص يكون غير مقبول لأنه يرفع من المدينين ١٧٥ و ١٧٨ بجنايات وما علق به عليها علماء القانون أن استئناف المحكوم عليه في جنحة يجب أن يكون بتقرير من قسم المحكوم عليه في قلم الكتب ويستثنى من ذلك أسئلة استثنائية بمحورة يجوز فيها علماء القانون الاستئناف من شخص آخر نيابة عن المحكوم عليه كرفع الرسمى استئنافاً عن القاصر وكلما ذهب إليه بعض المشركين في التساهل في هذه القواعد أنهم أجازوا استئناف الحائى عن المحكوم عليه (فتا استئناف ٦ أبريل ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ٥٦).

ولا يستتبع من ذلك أن الشايع قصد بذلك نسخ المادة ١٧٥ بجنايات ومنع هؤلاء المصاحدين حق رفع الاستئناف وبذلك فلا يقبل الاستئناف الذى يرفعه أحدهم (القض ١١ يونيو ١٨٩٢ القضاء ص ٢ ص ٧٠).

(١٩) إن المادة ١٧٥ لم تخلو حق رفع الاستئناف في الجمع الانتخابى العموى أو أحد وكلاءه ويظهر من ذلك أن المصاحدين ليس لهم حق رفع الاستئناف ولكن لازالة كل شك لنا يخص بقصد الشارح في هذا الشأن يكفى مراجعة المادة المرسومة في القانون القديم المقابلة للمادة ١٧٥ من القانون الجديد فيضج أن حق الاستئناف كان مخولاً في مواد الجمع لرؤساء النيابة قطع مع أن القانون الجديد خول هذا الحق لكوكلاء النائب العموى لأن من تاريخ العمل بالقانون الجديد صار الحكم في مواد الجمع من اختصاص المحاكم الجزئية التى يرفع الدعوى العموية أمامها وكلاء النائب العموى وليس رؤساء النيابة وما أن ساعدى النيابة يؤدون قس الأعمال وزيورين عن وكلاء النائب العموى في حالة عدم وجود وكلاء في نفس المحاكم ويدبرون أعمال النيابة فيكون لهم السلطة اللازمة لإدارة أعمال النيابة ومنها حق رفع الاستئناف متى ثبت تكليفهم بإدارة أعمال النيابة في محكمة جزئية (القض ٢٩ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٨٤).

(٢٠) يجوز لمساعد النيابة أن يتألف الأحكام متى كان قائماً بأعمال النيابة كما سبق تقريره من هذه المحكمة في حكم ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٥ (القض ٩ فبراير ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ١١).

(٢١) إن الحائى لا يمكنه رفع الاستئناف بالتوكيل عن التهم أذن القانون صريح في هذا المعنى وغير يجوز رفع الاستئناف إلا بمرة التهم (القض ٢٦ يناير ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ١٦٤).

(٢٢) من المقرر قانوناً أن الاستئناف لابد وأنه يرفع من شخص المحكوم عليه كما جاء ذلك بالمادة ١٧٥ بجنايات ولا يجوز لأحد أن يرفع استئنافاً بالنيابة عن شخص إلا في أحوال استثنائية أجازها علماء القانون وهي محصورة جداً مثل رفع الرسمى الاستئناف من من هو وصى عليه وغير ذلك مما هو من

من والد عن حكم غايي بتفريم به الباقية من العمر ١٥ سنة
(محكمة أحداث القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٢٢ المحبوبة ص ٢٤
ص ١١٢) .

(٢٣) إن شرع قانون تحقيق الجنايات القرضى قالوا
عند تظلمهم على اختصاص محكمة استئناف الجبل إن الدعوى
لا تضر منظرة أمام محكمة الاستئناف الا اذا رفع استئناف
عن الحكم المرغوب طرحة أمامها فاذا لا يشترط طرحة أمام
محكمة الاستئناف الا الأورد أو الأوجه المرجودة في الحكم
الاستئنافي ورفع اليها استئناف عنها فتكون سلطتها مقيدة
بمستلزمات وثقة الاستئناف وليس لها أن تخرج عنها الى
مسطحات كذا النظر فيها لم يرتسم بتلك القوة وهذه القاعدة أيضا
رأى مجلس شورى الحكومة المصطفى عليه في ١٢ نوفمبر ١٨٠٦
من الأسرار طرحة باليون الأول ولا يزال الفصل جاريا بها حتى
الآن في مجلس القضاء والابرام يبارس وقد فرغ العلماء عن
هذه القاعدة أمورا واسكاما منها أنه اذا كان الحكم الاستئنافي
يشتمل على طعة أوجه كل منها مستقل بنسبه ويثبت من الآخر
ولم يضمن في هذا الا بالنظر ايضا للأوجه التي لم يضمن فيها
تفسير اتهامية وتكتب قوة الشيء المحكوم فيه وأن محكمة
الاستئناف لا يجوز لها أن تقرر أو تمسك بالحكم الا بالنظر لأوجه
المعلوم فيها بقوة الاستئناف وما عداهما فهو اتفاق ولا سماع
لنظره وهذا موافق لقاعدة درجتي التقاضي (القضاء ٢٠ مايو ١٨٩٣
المحقق ص ٨ ص ١٤٠) .

(٢٤) اذا رفضت الدعوى الصورية على شخص يهين
فبرأته المحكمة من اعدامها وسكنت عليه في الثانية فاستأنف
ولم تستأنف الثانية لم يميز محكمة الاستئناف النظر الا في القيمة
الحكم عليه فيها دونت الأخرى الحكم ببرائه منها فان
الاستئناف لم يقدم الا من التهم فقط يجب احتياجه مرفوعا
عن أجزاء الحكم المستأنف التي جاءت بفسرة بالتهمة أما الأجزاء
التي جاءت في صلبه لم ترفع الثانية الصورية استئنافا عنها فتكون
قد كتبت قوة الشيء المحكوم فيه ثانيا ولا يميز المحكمة للبحث
فيها وتمديداتها واذا ضلت تكون قد انقضت حتى اقامة الدعوى
الصورية المناطة بالثانية الصورية سحبا - فرح داروز قرة ٣٥٥
بن ٤ محكمة الاستئناف (القضاء ١٢ فبراير ١٨٩٨ المحقق
ص ١٣ ص ٩٤) .

(١٩) إن نص المادة ١٧٥ جنائيات عام ولم ينص
صرحة على ضرورة رفع الاستئناف من قسم المحكوم عليه
محصيا والاكان السبل باطلا للاستئناف المرفوع من وكيل
المحكوم عليه بمقتضى توكيل هو قانوني ويصح الأخذ به وقد
جرت أحكام محكمة القضاء على هذا المبدأ (القضاء ٤ ديسمبر
١٩٢٣ المحبوبة ص ٣٥ ص ٨٧) .

(٢٠) يكون باطلا الحكم الاستئنافي الذي يقضى بعدم
قبول الاستئناف المرفوع من الخاضع بالثانية من التهم بناء على
أنه لم ينص بتوكيل الخاضع صراحة على استئناف الحكم لأنه
لا شيء في القانون يوجب تقديم توكيل خاص لرفع الاستئناف
فان التوكيل العام يكفي لذلك (القضاء ١٥ أكتوبر ١٩١٣
المحبوبة ص ٥ ص ١٠) .

(٢١) بما أنه لم يرد بالقانون المصري أى نص يشترط
حصول الخاضع على توكيل خاص ليه التفرير من موكله
بالاستئناف فليس ثمة مانع يحول دون أن يكون التوكيل العام
كافيا لفرض المطلوب طبقا للقاعدة القانونية العامة هذا فضلا
من أن التوكيل الصادر للخاضع في دعوى أو دعوى صورية غير
له أن يفعل كل ما هو في صالح الموكل إنما يمتد في الحقيقة
توكيلا خاصا في جميع إجراءات الدعوى سواء ذلك التفرير
بالاستئناف أو السيرة في كافة الإجراءات الأخرى التي يرى الخاضع
أنها ماحلة للدعوى (القضاء ١٣ ديسمبر ١٩١٩ المحبوبة
ص ٢١ ص ٦٣) .

(٢٢) إنه وإن كان من المنطق عليه أن لا يميز عمل
الاستئناف أو المعارضة إلا من التهم نفسه فان طلاء القانون
أجازوا في أحوال استثنائية لا ولاء والأوصياء عملها نيابة عن
القصر المشمولين فلا يميز أوصائهم (راجع حكم الاستئناف
في ١٢ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ١٨٩٥ ص ١٦٦ والقضاء
٦ يناير ١٩٠٦ المحبوبة ص ١٩٠٦ ص ٧٩) وسبب
هذه الإجازة يرجع الى أن تميز الادعاءات متعددة لدرجة تجعلهم
لا يستطيعون أن يفرقوا تماما بين ما ينضمهم وما يفرهم والى
أن الرضى أو الرضى حتى الرولية على نفس القاسم وما له وحده
مستلان مدنيا من الجرائم التي يرتكبها ففضل المعارضة المرفوعة

بالقائه في حكم المعارضة وتحكم في الموضوع باعتبار أن الاستئناف المرفوع دون فيه، فإذا لم يستأنف الحكم أحد المحكوم عليهم فلا يخضع من الاستئناف المرفوع من شركائه لأن كل شخص منهم في قضية جنائية يعتبر مفتردا وليس له أن يخضع عما يجريه غيره ولو كان هذا الغير متبعا معه (التقضى ١٣ يونيو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٧٨) .

(٢٥) لا يستبرأ الاستئناف مرفوعا إلا عن قرره في علم الكتاب دون غيره، فإذا لم يستأنف الحكم أحد المحكوم عليهم فلا يخضع من الاستئناف المرفوع من شركائه لأن كل شخص منهم في قضية جنائية يعتبر مفتردا وليس له أن يخضع عما يجريه غيره ولو كان هذا الغير متبعا معه (التقضى ١٣ يونيو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٧٨) .

(٢٦) من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة السومية حكما غيابيا وحصلت المعارضة فيه من التهم فيصبح الاستئناف لاجل له ركائمه لم يكن وأما إذا لم تحصل المعارضة وضعت مواجعتها فيكون الاستئناف باطلاً في الحالة الأولى يكون الحكم للنيابة سقط بالحكم في المعارضة وفي الحالة الثانية يكون الحكم للنيابة المرفوعة عنه الاستئناف باقياً فيبين الاستئناف صحته جاسما لكل شروط القانون (التقضى ٢٧ فبراير ١٩٠٥ للحقوق ص ٢٠ ص ٢٥٣) .

(٢٧) إذا حكم ضد عدة متهمين وكان الحكم حضوريا بالتبعية البعض ونيابيا بالنسبة للبعض الآخر ثم استأنفت النيابة الحكم ضد الجميع وطارح فيه المحكوم منكم غاييا ووجب على محكمة الاستئناف أن لا تفصل في الحكم فيما يختص بالمحكوم عليه غاييا إلى أن تفصل المحكمة الابتدائية في سائرته فإذا حكمت المحكمة الاستئنافية قبل الفصل في المعارضة ووجب نقض حكمها (التقضى ٧ يناير ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٢٦) .

(٢٨) إذا صدر الحكم غيابيا ضد التهم فاستأنفته النيابة وطارح فيه التهم وتعدل بناء على هذه المعارضة ووجب الحكم بعدم قبول استئناف النيابة والا كان الحكم باطلاً لأن الحكم النيابي المستأنف قد سقط بالمعارضة وسيختص بكون الاستئناف ليس له موضوع (التقضى ١٣ أغسطس ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ ص ١٦٠) .

(٢٩) إذا استأنفت النيابة الحكم النيابي لقصة العقوبة وطارح فيه التهم وبناء على هذه المعارضة حكمت المحكمة بالنائه وبراءة التهم ولم ترفع النيابة استئنافا عن الحكم بالبراءة فإنه يكون من الخطأ في تطبيق القانون أن تعجل المحكمة الاستئنافية الاستئناف المرفوع من الحكم النيابي الذي قضى

(٣٠) من القواعد القانونية أن المعارضة في حكم غيابي جنائي تجب بطلانه ورجوع الدعوى للقائه التي كانت عليها قبل صدوره وإن ينس القانون المصري على هذه القاعدة صريحا غير أنه أتى بأحكام لا تنص على أنها تعد بذلك ضما على وجودها واجبارها عنه كما هي مستنبطة من القوانين التي صرح بها وهذه الأحكام مثبثة في المادة ١٦٠ بنات تقدم وما تلاها فيما يختص بدعوى وكيفية تحقيقها أمام المحكمة والفصل فيها قد جعلها القانون واحدة في حالة نظر الدعوى بعد المعارضة وحالة نظرها ابتداء من صدور الأقسام وقيل أن يصدر فيها حكم من الأحكام وسقوط الحكم بالمعارضة يقترب عليه حقا أنه لا يجوز للنيابة استئنافه بعدها وأنه يسقط الاستئناف الذي تكون قد رفضه ضده قبل حصولها لاقائه موضوعه في المالحين وأن يغفل الأسماء إلى الأقسام إلى الحكم الذي يصدر في المعارضة ويكون لم يحتفظ الحق في قبوله أو الطعن فيه وبناء على ذلك يكون استئناف النيابة حكم النيابي بعد المعارضة باطلاً وقيل حصولها مشروطا بمضي أن يتابع وسقوطه منقطع بالمعارضة فإن حصلت سقط والا استمر قائما ولهذا ووجب أن توقف النظر في محكمة الاستئناف حتى يضي مواعيد المعارضة فإن مضت بدون حصولها فصلت فيه ولا تعد أصبح لا غير فيها وتحقت حقوق الأقسام بالحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تقديم المعارضة (الاستئناف ٢٩ نوفمبر ١٨٩٧ الحقوق ص ١٢ ص ٣٨٥) .

(٣١) يجب على النيابة إعلان الحكم النيابي قبل استئنافه لكي يمكن الحكم عليه بالمعارضة فيه وعدم حرمانه من درجة قضائية ابتدائية فإنه من المقرر أن كانت النيابة تستأنف

فيه معارضة من التهمين وحكم فيها) (الاستئناف ٢٧ فبراير ١٩٠٢ المجلد ٣ ص ٦ ص ٨٦) .

يلحظ هنا أنه حكم في المعارضة بتأييد الحكم التأييدي بالنسبة لبعض التهمين وبراءة البعض .

(٣٤) إذا استأنفت النيابة السوءية حكماً غنياً قبل اعلانه فأقوة التهم ووجب إيقاف الاستئناف حتى يعلن له خصيصاً لأن له حق المعارضة فيه ولا يمكن اعلانه للنيابة (الاستئناف ٢٦ يوليو ١٩٠٤ المجلد ٣ ص ٦ ص ٨٨) .

(٣٥) من الواضح عدم جواز طرح قضية أمام المحكمة العليا لانتهاج الإجراءات فيها بمرحلة محكمة أول درجة كما وأنه ظاهر أيضاً أن لا حق للنيابة في أن تمنع التهم بحدود رفع استئنافها عن المحاكمة خصوصاً في الدرجتين ويطرح من ذلك عدم جواز الحكم بمرحلة محكمة ثاني درجة ما دام لم يفت مهلة المعارضة أمام محكمة أول درجة ولا يمكن أن يخفى من ذلك سبب أن الاستئناف الذي يرفع ببسلة الصورة يكون باطلاً بل يجرأ أن يمكن إيقاف الفصل فيه لحين فوات مهلة المعارضة وفي حالة فوات المبدأ المذكور يرد رفع أي معارضة وليس هناك أي مانع من أن تحكم محكمة ثاني درجة في الحكم التأييدي أما في حالة رفع معارضة بمرحلة التهم فيقال إن الحكم التأييدي سقط وأنه لا يوجد أمام محكمة الاستئناف إلا حكم ساقط يستعمل تعديل أو تأييده وهذا القول يكون في محله إذا حكمت محكمة أول درجة بتعديل أو بإلغاء الحكم التأييدي وفي هذه الحالة يسقط الحكم التأييدي سقوطاً مطلقاً كما يرى ذلك إذا فرض رفع استئناف عن الحكم في المعارضة فيكون نتيجة ذلك وجود استئنافين من سكرتين مختلفين من بعض في موضوع واحد أمام المحكمة العليا وهذه القواعد لا ترى المحكمة عملاً تطبيقها حتى صدر الحكم في المعارضة بتأييد الحكم التأييدي ليس إلا لأنه يجرأ القول في هذه الحالة أن الحكم التأييدي عد الحكم في المعارضة ما دارجها الحق الأصيل أو بعبارة أخرى أن نتيجة المعارضة لم تكن إبطاءاً للحكم التأييدي بل إبطالاً تاماً بل لم يجرأ تعليق هذا الحكم على شرط وهو حصول تأييده عد الحكم في المعارضة وحينئذ يبق الاستئناف المرفوع من النيابة مقبولاً فلا (مصر استئنافاً ٣١ ديسمبر ١٩٠٥ الحقوق ص ٢١ ص ١٥٤) .

حكما غنياً يجب إيقاف الفصل في الاستئناف حتى يصير إعلان الحكم التأييدي للحكم عليه ولم تصدر هذه القاعدة إلا لصالح المحكوم عليه لعدم حرمانه من أدريه قضائية وعليه فلا يقبل التفتيش المرفوع من النيابة عن الحكم الاستئنافي القاضي برفض استئناف النيابة السوءية شكلاً في هذه الحالة (الرفض ٢٩ يناير ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ١٨٢) .

(٣٦) إذا صدر الحكم على التهم غنياً فيثبت مع النيابة بكافة الطرق الفسكة في تجهده لإعلان الحكم إليه جازماً اعلانه للنيابة اعلانه صحيحاً والعكس إذا أنشأ في موضوع الاستئناف المرفوع منها عن هذا الحكم لأن من القواعد المقررة قانوناً أن كل مسألة خاصة بإجراءات قانونية هي واقعة تحت سلطة قانون المرافعات ما لم يكن هناك نص قانوني يترده منها ينوع خصوصي في حالة عدم وجود نصوص خصوصية عن الإجراءات الواجب اتباعها في أمر معين يجب الرجوع إلى القانون المرافعات وحينئذ يكون مجموع قانون تحقيق الجنايات مكتوفاً لنص استئنافي وقد أورد الشارع إجراءات مخصوصة عن المسائل الجنائية ولكن قانون المرافعات هو دائماً القاعدة وقانون تحقيق الجنايات هو الاستثناء في حالة عدم وجود نص فيه غير صريح يجب تبيها تلك النص أو تفسير ذلك النص بحيث الرجوع إلى قانون المرافعات وفي قضيتنا لم يبين قانون تحقيق الجنايات الإجراءات الواجب اتباعها فيها فيجب إذا الرجوع إلى ما هو منصوص عنه في قانون المرافعات وعلى ذلك يكون إعلان الحكم للنيابة قد حصل مراعاة ما هو منصوص عنه في الفقرة الخامسة من المادة ٨ من المرافعات وبناء عليه يكون الإعلان حاصلًا في محله (الاستئناف ٦ يونيو ١٩٠٠ الحقوق ص ١٨ ص ٢٠١) .

(٣٧) إذا استأنفت النيابة السوءية حكماً غنياً بما تم حلت المعارضة فيه من التهم فيصبح الاستئناف لاجل أنه كأنه لم يكن وأما إذا لم تحصل المعارضة وضعت مواجعتها فيكون الاستئناف بائياً لأنه في الحالة الأولى يكون الحكم التأييدي سقطاً بالحكم في المعارضة وفي الحالة الثانية يكون الحكم التأييدي المرفوع عنه الاستئناف بائياً فيبقى الاستئناف صحيحاً وطبيعياً يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم غنياً حصلت

(٣٩) يجوز أن صدر عليه الحكم النهائي أن يتنازل عن المارضة فيه ويرفع عنه استئنافا قبل فوات مهلة المعارضة (القض ٤ نوفمبر ١٩٠٥ الاستئناف ص ٥ ص ١٢) .

(٤٠) قبل من المتهم استئناف الحكم النهائي قبل اقتضاء مهلة المعارضة (لمعة المرافعة ١٩١١ ث ٤٦) .

(٤١) الاستئنافان المرفوعان من النيابة والمتهم عن حكم غيبي لم تحض عليه مواعيد المعارضة هما استئنافان غير جائزي القبول ويشترط نقض الحكم الصادر بناء عليها (القض ٣٠ يونيو ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٢١١) .

(٤٢) الاستئناف الذي يرفع من الجسم عن حكم غيبي قبل مضي مهلة المعارضة يكون باطلا والسكعة أن تحكم بطلانه من تلقاء نفسه بخلافه لنظام التأم والقول بأن دفع الاستئناف قبل مضي مهلة المعارضة جائز ويبرر تنازلا عن الظن بطريق المعارضة كما حكمت بذلك محكمة النقض والالزام في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ مطابقا لقانون القرضاء الذي جعل مهلة الاستئناف يمتد من تاريخ إعلان الحكم المحكوم عليه وذكر الخارج جاز في المبدأ ٣٥ من مضمونه أن الأيام الباقية من مدة المعارضة في المواد المدنية والتجارية تمتع بتقديم الاستئناف الصحيح عن الأحكام القضائية عملا بالمادة ٤٤٣ هـ مرافعات فرضاوى أما في الجنائيات فالأمر على خلاف ذلك إذ يجوز لهم المحكوم عليه غايبا أن يرفع الاستئناف من الحكم الصادر عليه في النيابة قبل انتهاء مدة المعارضة لأن القانون جعل له اختيارا ضمنيا في اتخاذ أحد الطريقين أما المعارضة أو الاستئناف إذا لم يخل في المادة ٢٠٣ بنات ما قاله في المادة ٤٤٣ هـ مرافعات ويوجب انتظار أكثر مدة المعارضة لتقديم الاستئناف من الأحكام القضائية أما عبارة القانون المصرية في المادة ١٧٧ بنات ما قاله تماثل ما مرافعات في المادة ٢٠١ هـ مرافعات ينتج من ذلك أن الشارع المصرى عمده مخالفة الشارع القرضاءى إذا أنه يتعامل في عبارة الشارع المصرى في المادة ١٧٧ بنات ما يرى أن الشارع لم يذكر وجوب إعلان الحكم النهائي لاستئناف المدة التي يجوز فيها المعارضة وأكتفى بذكر تأجيله وعدم تأجيله للمعارضة لرفع الاستئناف عن الأحكام القضائية وفهمهم من ذلك وجوب إعلان الحكم النهائي لأجل حساب

(٣٩) النيابة أن تتنازل الحكم النهائي في المهاد مخالفة مل فيها ولكن في مهلة المهاد يجب على المحكمة الاستئنافية إبطال النقض على سبيل الحكم النهائي القيم ويعنى مهلة المعارضة لعدم تناقض الأحكام إذ من المحتمل أنه إذا طارش برهنة المحكمة الابتدائية مع أنه من الجائز أن المحكمة الاستئنافية تستند عليه المقررة (المصودة استئنافا ١٤ سبتمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٩٩) .

(٣٧) في المواد الجنائية يجوز لهم أن يتنازل عن مواعيد المعارضة في الحكم النهائي الصادر عليه ويستأنفه يوم صدوره وحيداً لا يكون الاستئناف قبل أوانه (القض ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٨٦) .

(٣٨) نصت المادة ٣٥١ هـ مرافعات على أن لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة في النيابة ما دام الظن فيها بطريق المعارضة جائزا ولم يشغل قانون تحقيق الجنائيات على مثل هذا النص وانما جاء بالمادة ١٧٧ منه أن مهلة المعارضة أيام المدة الاستئنافية يمتد من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غايبا فلا يمتد فيها يمتد من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة وهذا النص لا يدل حلقا على أن الجسم ممنوع من استئناف الحكم النهائي في الزمن الذي يجوز الظن فيه بطريق المعارضة في غاية ما يستفاد منه أن المتهم يجوز له الاستئناف بعد مضي مواعيد المعارضة وأن مهلة الاستئناف لا يمتد بالنسبة لهم كما يمتد بالنسبة للنيابة من يوم صدور الحكم النهائي لله أن يقتصر حتى تمضي مواعيد المعارضة وحيداً يمتد مواعيد الاستئناف أى أن الشارع أراد أن يحافظ على جميع حقوق المتهم ولا يبرمه من الاستفادة من المعارضة من أن الاستئناف فيفسح فيها إذا شاء ولا يمتد على ذلك أن الجسم لا يجوز له أن يتنازل عن المعارضة وليس لأحد أن يبرمه بالاستئناف إذا أراد التمسك برفع من ذلك أن الشارع لم يمنع المحكوم عليه غايبا من أن يتنازل عن المعارضة وأنه وكل إليه التمسك من أمرين إما الظن بطريق المعارضة وإما ترك المعارضة والظن بطريق الاستئناف وقد أكرمت الحاكم القرضاءى هذا الطريق في أحكامها (القض ٢٩ ديسمبر ١٩٠٠ المجبورة ص ٣ ص ١١٨) .

الشرة أيام القردة لاستئناف الجنب لأنت المادة ١٧٤ بنات (جديد) جات مباشرة بد ذكر المواد المعين فيها الأحكام التي يجوز لها أن الجنب الحكم فهي أحكام عدم الاعصاص اذا تراضى أن الواقعة بجاية وأحكام البراءة اذا لم تكن الواقعة بجاية وأحكام العقوبة اذا كانت الواقعة بجاية بأن كانت بجنة أو أن الواقعة الموصوفة بكونها بجنة لم تكن الا غائقة وهي حالتها التي نحن بصدها ونباذ من ذلك أن الشارع عد ما قال الأحكام المصادرة في مواد الجنب قصد بدون تميز جميع الأحكام السابق انبساطها المصادرة من محكمة الجنب وأنها تستأنف في مدة الشرة أيام ولا يجوز الانكشاف على أنه نظرا لاحبار الواقعة غائقة يجب أن يكون الاستئناف في مدة الثلاثة أيام من وقت صدور الحكم إلى هذا الوصف ليس وصفا نهائيا والحكمة لم تحكم بصفة نهائية وبصفة محكمة غائقات ولذا تكون التهمة حافظة لوصفها الأصل لأنها بجنة ومن ثم تكون مدة الاستئناف عشرة أيام (الفصل ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ المجلد ٥ ص ١٦٢) .

(٤٥) اذا ردت الدعوى بتهمة ضرب بالمادة ٢٢٠ عقوبات (جديد) حكمت فيها باعتبارها غائقة بالمادة ٣٤٦ ع (جديد) وسكنت بالبراءة فان هذا الحكم يمكن استئنافه من المتهمة لأن الذي ينظر إليه هو طلب النيابة الأصل وهو المادة ٢٢٠ عقوبات وهي بجنة تستأنف لأن المادة ١٧٦ بنات التي كانت تقول بحكمة الجنب الحكم انتهائيا في مواد الحقائق أثبت وصارت كلمة أحكام الجنب تستأنف من النيابة ومن المحكوم عليه ولو رفعها فان محكمة الجنب بأنها غائقة (اللائحة استئنافية ٢٤ أكتوبر ١٨٩٨ الفصل ٥ ص ١٩) .

(٤٦) أن الفتاوى صرح بالمادة ١٧٤ بنات (جديد) يجوز استئناف الأحكام المصادرة في مواد الجنب ويجب تأويل عبارة "في مواد الجنب" بأمر ولا موقلة لسادة الفتاوى في تصوره فان من مادة القانون المطلق وصف الواقع على الوصف الذي يصفها به الأقسام عند تقديم الدعوى لا على الوصف الذي يمتنع القضاء على الحكم وهذا

مبدأ المعارضة ويوجب انتظار من مدة المعارضة لتقديم الاستئناف أما عبارة الشارع القرضاء فيجوز وجوب الاطلاق صراحة وجواز تقديم الاستئناف قبل من مدة المعارضة ضما (فتا استئنافية ٢٩ أكتوبر ١٩٠٠ المجلد ٥ ص ١٢٤) .

(٤٧) لم يرد في قانون تحقيق الجنايات مثل المادة ٣٥١ مرافعات التي تقتضي بأن لا يقبل استئناف الأحكام المصادرة في الثانية ما دام الظاهر بطريق المعارضة جائزا والمادة ١٧٧ بنات التي تقتضي بأن الشرة أيام المحددة للاستئناف تقتضي من يوم صدور الحكم إلى حالة صدوره غايبا فلا تقتضي لما يتعلق بالتميم إلا في اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة لا يرد منها أن التهم ممتنع من استئناف الحكم النهائي في الزين الذي يجوز الظاهر فيه بطريق المعارضة بل غاية ما يستفاد من أن التهم يجوز الاستئناف بعد من مواعيد المعارضة وأن مواد الاستئناف لا يقتضي بالنسبة له كما يقتضي بالنسبة لنيابة من يوم صدور الحكم النهائي أنه لا يقتضي حتى مواعيد المعارضة ويقتضي مقتضى مواد الاستئناف والتشريع أن يحافظ على جميع حقوق التهم ولا يحرمه من الاستفادة من المعارضة ثم من الاستئناف فيجمع بينها اذا شاء ولا يبنى على ذلك أن التهم لا يجوز أن تنازل من المعارضة وليس لأحد أن يخرجه بالانتظار اذا أراد التمسيل ويظهر ما تقدم أن المحكوم عليه غايبا في مواد الجنب والحقائق له طريقان للظن في الحكم طريق المعارضة وطريق الاستئناف وله الحق أن يستصل الاثنين ما الواحد به الآخر أو أحدهما على حسب ما يرى فيه مصلحة له اذا شاء أن يترك طريق المعارضة ويعلن في الحكم بطريق الاستئناف ولم تكن مواجعه المعارضة ولو قبل اعلانه بالحكم النهائي وفي هذه الحالة يعتبر أنه تنازل عن حقه في المعارضة وهذا المبدأ مطابق لما حكمت به المحاكم القرضائية - مرسومتان ١٩٠٤ ص ٢٨٨ و ٢٨٧ و ٢١٩ (استئنافية استئنافية ١٤ يناير ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ١٦٠) .

(٤٨) الحكم الصادر من محكمة الجنب في تهمة قدمت بصفة بجنة ثم اعتبرها المحكمة غائقة تستأنف من النيابة في مدة

غناقة لا ضرر فيه على المتهم من جهة تقرير العقوبة ولا يوجد نص يمنع النيابة من رفع استئناف عن مثل هذا الحكم ولا نص يمنع محكمة الجناح من الحكم في الواقعة بأنها غناقة أو بأنها جنحة ويكون الاستئناف المرفوع من المتهم في هذه الحالة مقبولا إذا تقدم في الجهاد بصفة كونه مرفوعا من حكم صادر من محكمة الجناح (قنا استئنافا ٣٠ يونيو ١٩٠٢ المحرق ص ١٧ من ١٦٩) .

(٤٧) إذا اجترحت محكمة الجناح الواقعة غناقة وحسنت فيها بالقرعة فإن هذا الحكم يجوز استئنافه وأما المادة ١٥٣ جنابات فلا مريان لها إلا على الأحكام الصادرة بالقرعة فقط في مواد الخلفات بدليل ورودها في الباب الأول من الكتاب الثالث الخاص بمحكمة الخلفات وبغضلا عن ذلك فقد ورد في المادة ١٧٥ جنابات بأن الأحكام الصادرة في مواد الجناح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ولا ريب أن تحويل الواقعة من جنحة إلى غناقة ثم الحكم فيها ولو بقرعة لا يخرج الحكم من كونه صادرا في مادة جنحة على كل حال وما دام أن التهمة هي في الأصل جنحة ولهم حق استئناف الحكم الصادر فيها ولو كان بالقرعة فإن اجترحت محكمة الجناح لها أنها غناقة لا يحرم المتهم من هذا الحق (مظلا استئنافا ٦ أبريل ١٩٠٨ الميمونة ص ٩ من ١٧٨) .

(٤٨) إذا رفضت المحرر لمحكمة الجناح باختيارها جنحة ثم رأت المحكمة أنها غناقة وحسنت فيها باختيارها غناقة فلهتم حق استئناف هذا الحكم ولو كان صادرا بمجرد القرعة فإن الشارع عند ما قرر بالمادة ١٧٥ جواز استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجناح قد قصد بذلك جميع الأحكام التي تصدر من محاكم الجناح المتوزعة بالمواد ١٧٢ و١٧٣ ومنها أحكام العقوبة إذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن إلا غناقة ونحو ذلك فالواجب الالتفات إليه هو الجريمة التي قدمت المحكمة والمادة التي طلبت تطبيقها لا الجريمة التي وصفها المحكمة والمادة التي طبقها وهذا المبدأ يستفاد أيضا من القواعد المقررة في قانون المرافعات التي يجب بمقتضاها عند نظر الاستئناف أن يرجع إلى أصل المحرر بحسب وصفها لا إلى

هو الوصف الذي يجب للظرف الذي في غاية وعدم قابلية الاستئناف وهذه قاعدة مضطربة في قانون المرافعات وقانون تحقيق الجنابات فإذا تخلفت دعوى مدنية أكثر من تصاب بالاستئناف فانه يجوز استئنافها ولو حكم فيها بأقل من هذا التصاب وإذا رفضت دعوى جنائية كبرى على مضمون وسكنت محكمة الجنابات فيها بأنها جنحة فانه يجوز استئناف هذا الحكم (على حسب القانون القديم) أمام محكمة استئناف الجنابات لا أمام محكمة استئناف الجناح وطوله فإذا رفضت دعوى باختيارها جنحة إلى محكمة الجناح لحسنت باختيارها غناقة ورفضت بالقرعة فانه يجوز التمسك باستئناف هذا الحكم طبقا لقاعدة ١٧٤ (١٧٥ جديد) وما يزيد هذا الرأي هو أن قانون تحقيق الجنابات بعد أن كان يمنع استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الجناح بالتفرع في مواد الخلفات في الحالة المهيئة في العبارة الأخيرة من المادة ١٧٢ مه ألغى هذا النص بذكره ٩ يوليو ١٨٩١ أي بعد أن كانت الأحكام الصادرة من محاكم الجناح في مواد الخلفات غير قابلة للاستئناف بنص استثنائي صارت قابلة للاستئناف بغيره. هذا النص والرجوع إلى القاعدة الأصلية أما المادة ١٥٠ جنابات (١٥٣ جديد) فانه خاص بالأحكام الصادرة من محاكم الخلفات ولا يتناول الأحكام الصادرة من محكمة الجناح باختيارها الواقعة غناقة وعلى فرض أن استئناف أحكام الخلفات الصادرة من محاكم الجناح غير جائز إلا طبقا لقاعدة ١٥٠ فانه يجب على محكمة استئناف الجناح البحث في موضوع المحرر لأجل معرفة أن كان هناك خطأ في التطبيق أم لا وحتى تبحث هذا البحث فيكون أمامها أحد أمرين فاما أن تحكم بأنها جنحة ولا نص يمنعها من الحكم بمقتضى الجنحة إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة عملا بالمادتين ١٨٧ و ١٧٢ جنابات (قديم) أما إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم فانه يجب عليها الحكم بالعقوبة المحكوم بها بوصف الواقعة بما برأى لها ما كان كانت غناقة أيدت الحكم من جهة العقوبة والتطبيق القانوني وإذا تراعى لها أن الواقعة جنحة فاتها تصفها برصفها القانوني وتمهله في التطبيق بدون من العقوبة المحكوم بها ابتداءً ليجتنب من ذلك أن تأتي بعدم قابلية الاستئناف المرفوع من المتهم من حكم محكمة الجناح الصادر باختيارها الواقعة

قيمة الشيء المحكوم به وأما المادة ١٥٣ بناتيات فلا تسمى الاعل الأحكام الصادرة بالقرابة فقط في مواد المخالفات بدليل ورودها في الباب الأول من الكتاب الأول انحصار المخالفات (مطالع استئناف ١٧ أبريل ١٩١٣ للتراث ص ١٠٢٣).

(٤٩) يستثنى قبول الاستئناف في المواد الجنائية بنوع العقوبة المحكوم بها لا بنوع الوصف المطلق لقيمة فإذا رقت دعوى محكمة الجنايات باعتبارها بجنحة وسكنت فيها بأنها عقوبة فيكون استئناف هذا الحكم هنا غرضاً للشرط الموضوعة بالمادة ١٥٣ بناتيات (بلغة المراجعة ١٨٩٩ ن ٥٤).

(٥٠) ان المادة ١٥٠ بناتيات (١٥٣ جديد) لا تمنح استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات الا اذا كانت صادرة بالمجلس أركان الاستئناف مبنياً على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ولا وجه لقول بأن هذه المادة ناصرة على الأحكام الصادرة من محكمة المخالفات ولا تأثير لها على الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٢ بناتيات لعدم لأن المادة ١٧٦ التي كانت تنص على

«الاستئناف لا يقبل في الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات بالتعريض في مواد المخالفات» فقد ألغيت لهذا التعريض فان المادة ١٥٠ نصها عام ويشمل جميع «الأحكام الصادرة في المخالفات» ومن المعلوم ان المخالفات كما أنها من اختصاص محكمة المخالفات فهي أيضاً من اختصاص محكمة الجنايات في الحالة المخصوص عنها في المادة ١٧٢ بناتيات والمادة ١٧٦ لم تختلف على الأرجح الا بجلل المادة ١٥٠ هي الواردة على جميع المخالفات فان المادة الأولى كانت تحرم استئناف أحكام القرائة في جميع الأحوال والثانية تمنحه عند وجود خطأ في تطبيق القانون والمادة ١٧٤ بناتيات (١٧٥ جديد) لم تمنح الاستئناف الا في الأحكام الصادرة «في مواد الجنايات» وهي الأفعال الخاطئة عليها بأحدى العقوبات المقررة بالمادة ٤ عقوبات ويخرج من ذلك ان نص المادة ١٥٠ بناتيات (١٥٣ جديد) هو نص عام ينطبق على جميع الأحكام الصادرة بالقرائة في المخالفات سواء سكت فيها من محكمة المخالفات أو من محكمة الجنايات (مطالع استئناف ٢ مايو ١٩٠١ المجموعه ص ٣٠١٩).

١٧٦ - يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحق مدنية فيما يتعلق بمقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعى بالحقوق المدنية عن النصاب الذي يجوز للقاضى الجزئ أن يحكم فيه نهائياً .

(١) إن استئناف الدعى المدنى لا يجوز للمحاكم الجنائية الا بالنظر في الترسيمات والحقوق المدنية التي يطلبها وليس له شأن في طلب توقيع العقوبة لأن هذا الطلب من خصائص النيابة العمومية فإذا لم تستأنف النيابة الحكم الصادر بالبراءة واستأنف الدعى المدنى لم يميز محكمة ثاني درجة أنت تحكم بالعقوبة وإذا سكتت بها وجب قض الحكم ورفضها عن التهم مع بقاء التعريض المحكوم به الدعى المدنى (القتض ٢٣ أبريل ١٨٩٨ القضاء ص ٥٠٢٢٧).

(٢) اذا رقت دعوى مباشرة بتهمة تبديد أمانة والمحاكمة حكمت بعدم جواز تسليم الأمانة باليهود وبقاء عليه سكتت برفض دعوى الدعى وبراءة المتهم طمس المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف الدعى المدنى وسمه أن تحكم بالقاء الحكم المستأنف وإحباط الواقعة نصاً ورد للقتضى لمحكمة أول درجة

لنظر الموضوع لأنها بذلك تكون قد تطلعت اختصاصها وسلطتها بتنفيذ حكم البراءة التي اكتسب قوة الشيء المحكوم به اذ الاستئناف كان مرفوعاً لها من الدعى المدنى فقط واختصاصها في هذه الحالة كان يجب أن يقتصر على البحث فيما يتعلق بالحقوق المدنية لجنايات المادة ١٧٦ بناتيات (القتض ٣ فبراير ١٩١٧ المجموعه ص ١٨ ص ٧١).

(٣) اذا رفع الدعى المدنى دعواه مباشرة لمحكمة الجنايات حكمت بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية فاستأنف الحكم قائم يرتب على استئنافه حتى في حالة ما اذا كانت النيابة العمومية لم تستأنف الحكم أن تنظر المحكمة الاستئنافية في الدعوى جميعاً فتصل في مسألة الاختصاص وفي الموضوع أيضاً اذا أتى الحكم المستأنف (حائز تحقيق الجنايات مادة ٢٠٢ ن ٢٠٩ وما بعدها) وحق الدعى المدنى في رفع دعواه مباشرة

بالنسبة له (القبض أول يناير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٨٢) .

(٧) في حالة صدور حكم بالإبراء أو بالعفو ولم تستأنف النيابة العمومية قلدس بالحق المدعى أن يستأنف فيما يخص بحقوقه المدنية وفي هذه الحالة لا يكون اختصاص المحكمة الاستئنافية قاصراً على نظر الدعوى بصفة مدنية محضة ويجب عليه تطبيق القواعد المقررة في القانون المدني أو في قانون المرافعات التي منها أنه إذا حصل للقاضي المنصب لبراءة التحقيق طرأ أوضاع يمنعه من القيام بما انتدب لأجله وجب المبادرة في طلب تعويض غيره من المحكمة التي أصدرت الحكم بانتدابه وهذا الطلب لا يأتي بالطبع إلا بناء على طلب أحد الأشخاص الذين لم شأن في الدعوى والنيابة بصدده استأنفها أصبحت لا شأن لها في الدعوى ويكون إذا المدعى بالحق المدني أو التمس هو صاحب الشأن في إعادة القضية للحكمة بالطريقة النية قانوناً بواسطة تكليف خصمه بالحضور أمامها لتعيين قاض آخر غير الذي حصل له طرأ أوضاع يمنعه من القيام بما انتدب لأجله ولا على التمسك بالمادة ١٨٢ - ١٨٤ جديد (ملطأ استئنافاً ١٦ يونيو ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ١٠٢) .

(٨) من المبادئ الثابتة أن يقع في رفع الاستئناف القانون الذي كان جارياً العمل بقضائه عند صدور الحكم المستأنف وليس القانون الذي كان جارياً العمل بقضائه عند إعلان الحكم أو عند رفع الدعوى المدعى الاستئناف إنما هو متوكف من هذا الحكم وأنه خاضع لأحكام القانون الذي صدر بقضائه هذا الحكم وعليه فلا يقبل الاستئناف من المدعى المدني إذا كانت قيمة التويض المطلبية أكثر من عشرة وسدس الحكم في عهد القانون الجديد الذي رفع إلى هذا الحد النصاب الذي يميز القضاء الجزلي الذي يمكن فيه نهائياً (القبض ٨ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ٢٠٦) .

(٩) لا يقتض الحكم بناء على أن المدعى المدني تولى نيل المرافعة في الاستئناف وبذلك تكون المحكمة حكمت تلمع غير موجود في الدعوى إذ لم يبد الجسم طلباً بخصوص هذه المرافعة ودافع عن نفسه أمام المحكمة وصدر الحكم بأمرها

وعريك الدعوى العمومية يشمل حقه في التقاضي أمام درجتين لا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط بل فيما يتعلق بالنسبة الاستئنافية القريبة عليه من تحريك الدعوى الجنائية وطرحها على بساط البحث حتى لا تتعرض لحقوق المدعى المدني إذا لم تستأنف النيابة حكم الإبراء مع أن الدعوى المباشرة لم توضع إلا صيانة لحله الحقوق في حالة ما إذا تخلفت النيابة عن رفع الدعوى العمومية (القبض ٢٤ يناير ١٩٢٠ المجموعة ص ٢١ ص ١٠٤) .

(٤) إن الحق المقتول للجن طمعه في رفع الدعوى مباشرة يستلزم أن يكون لم الحق في مباشرة سير الدعوى حتى انتهاء المحاكمة ويدخل في ذلك أن الاستئناف الذي يرفع منهم يكون من ذاته أن تلتز الدعوى برمتها أمام المحكمة الاستئنافية كما تلتز أمام محكمة الأولى مدعية ويكون المحكمة الاستئنافية أن تنظر في الدعوى بين المدنية والعمومية معاً ولم تستأنف النيابة والتزم من المادة ١٧٦ جنائيات ليس منع المحكمة من النظر في الدعوى الجنائية إذا لم تستأنف النيابة حكم الإبراء وأما المقصود بيان شرط قبول استئناف المدعى المدني فإذا لم يسل تورد الدعوى إلى حالتها الأولى وهي النظر في العقوبة والتوضي وهذا يشبه تماماً حالة رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة أول درجة فإنها إذا رفضت بالطرق القانونية تصبح المحكمة الحق في النظر في العقوبة والتوضيحات ولم يمكن للنيابة طلبات أصلاً كما يستفاد ذلك من حكم القبض في ٢٤ يناير ١٩٢٠ (ملطأ استئنافاً ١٠ ديسمبر ١٩٢١ المأمات ص ٢ ص ١٨٩) .

(٥) إذا ألفت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي التقاضي بالإبراء ورفض التوضيحات ورفضت على التمس بالعقوبة بناء على استئناف النيابة العمومية فلا يجوز لها أن تحكم عليه أيضاً بالتوضيحات إذا كان المدعى المدني لم يستأنف (القبض ٢٣ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٤٥) .

(٦) إذا برأت المحكمة التمس ورفضت الدعوى المدنية فاستأنفت النيابة دون المدعى المدني لم يميز محكمة الاستئناف أن تلتز الحكم إلا فيما يخص بالعقوبة فقط دون التوضيحات لأنه بصدده استئناف المدعى المدني أصبح الحكم الابتدائي نهائياً

الحكم المستأنف (القبض ٨ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ٢٠٨) .

(١٠) التوضيحات الثلاثة عن جملة مفسوعة بلغة متبينة تجب طبعها على القاضي التماس قانوناً وأن لم يطلبه المدعى صراحة وفي هذه الحالة يجب النظر إلى المبلغ المطلوب بأكمله الفصل في قبول الاستئناف شكلاً (القبض ١٧ فبراير ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١١١) .

(١١) الحكم الصادر بالتعويض المدعى المدعى في جناية المتهم هو ضروري بالنسبة للمدعى المذكور وطعته فيه لا يكون إلا طريق الاستئناف ولكن لا ينتظر هذا الاستئناف إلا بعد أن يصير الحكم النهائي غير جائز الطعن فيه من المتهم بطريق المعارضة حتى لا يكون هناك مجال لتنازع سكين نهائيين (ملحق استئناف ٢٦ مارس ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٣٥٤) .

(١٢) الدعوى المدنية التي تفصل فيها المحاكم الجنائية تتبع الدعوى السوءية فإذا استأنف المتهم الحكم شمل استئناف الدعوى المدنية أي الحكم بالتعويض وإن كانت قيمة التعويض أقل مما يجوز استئنافه لو كانت الدعوى المدنية منفصلة عن الدعوى السوءية وذلك لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة للتعويض الجنائي ورفضه بالنسبة للتعويض المدني لما في ذلك من التميز (القبض ١٨ نوفمبر ١٩٠٥ الاستئناف ص ٥ ص ١٧) .

(١٣) المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف التهم ان تستدل بالعقوبة والتعويض بما ولو كان الأخير أقل من حشرين جنبا لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية وتقدر التعويض تابع لدرجة المسؤولية الجنائية (القبض ١٥ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٢٤٨) .

(١٤) استئناف التهم الحكم الصادر عليه بعقوبة وتعويض مدعى يتناول التعويض وما وإن كان التعويض أقل من نصاب الاستئناف لو كانت المطالبة من هذا التعويض يدعى منفصلة عن الدعوى السوءية لأنه لا يصح قبول الاستئناف بالنسبة للعقوبة ورفضه بالنسبة للمالفة المدنية لما في ذلك من التميز فضلاً عن التناقض في متعلق حكم واحد به وما يؤيد هذا المبدأ هو ماورد في قانون تحقيق الجنايات اذ نص في المواد ١٧٥ و ١٧٦ منه على أن الاستئناف من المدعى المدني يحقوقي مدنية في المياد القانونية يقبل بشرط أن يزيد المبلغ المطالب به عن نصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً أما الاستئناف المرفوع من التهم المحكوم عليه فهو مقبول بدون شرط ولا قيد (القرار في استئناف ٨ ديسمبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ١١٥) .

(١٥) يجوز للحكم عليه في جملة استئناف الحكم بالنسبة للتعويض ولو كانت القيمة المطلوبة لا تزيد من نصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً (بلغة المراقبة ١٩٠٧ ن ٤٨) .

(١٦) إذا كانت قيمة التعويض المطلوب لا تزيد عن نصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً فلا يجوز للمدعى استئناف الحكم الذي يصدر برفض دعواه ولو استأنفت النيابة الحكم القاضي بالبراءة وما إن سلمه المسألة خاصة بأنظام العام فيجب على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الاستئناف ولو لم يفتأ قضاء (القبض ١٨ مارس ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١٤٣) .

١٧٧ - الاستئناف من المحكوم عليه أو الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يجب أن يرفع في ظرف عشرة أيام بالأكثر ولا يسقط الحق فيه .

ويبتدئ هذا الميعاد من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابياً فلا يبتدئ فيما يتعلق بالتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة .

وطالب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي أن يكون في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم المراد استئنافه .

من رئيس نيابة الاستئناف الذي كان قائماً بأعمال النائب المسمى أثناء غزيرته في ميدان التلايين يومًا المقتول النائب المسمى هو استئناف مقبول (الغض ٢٨ فبراير ١٩٢١ المجلد ٢٢ ص ٢٠٠).

(٤) ظهر من المادة ١٧٧ بنسبات أمر ميدان التلايين يومًا المخصصة لاستئناف النائب المسمى إنما هو تحول له شخصيا دون باقي الأعضاء ولكن في حالة ما إذا كان النائب المسمى متغيبا لسبب من الأسباب فإن رئيس نيابة الاستئناف يعتبر قائماً عنه بتوكيل ضمني وهذا التوكيل لا يتقضى الا بالتبرع المبرج الصادر من النائب المسمى (جران مولان ج ١ ص ٢١) وقد ذهب محكمة الغض الى انه يمكن لأحد وكلاء النيابة بالاستئناف ان يرفع استئنافا في الموعد المخصص للنائب المسمى بدون توكيل خصوصي لذلك (١ فبراير ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٠٥) اما اذا كان مركز النائب المسمى خالياً بمن يشغله فلا يملك رئيس نيابة الاستئناف الحق المقتول النائب المسمى شخصياً لأن القانون لا يمنحه هذا الحق ولأن النائب المسمى غير موجود حتى يفترض صدور التوكيل منه (مصر استئنافاً ١٦ أكتوبر ١٩٢٠ المجلد ٢ ص ٩٨).

(٥) الاستئناف المرفوع من رئيس النيابة بالمحكمة الابتدائية بناء على أمر النائب المسمى وباسمه يعتبر كأنه مرفوع من النائب المسمى ويجب استصحاب المرافعة المقتول النائب المسمى حتى يقع الاستئناف فيها لأنه له الحق في انتداب أحد وكلاء ليعمل محله (الغض ٤ يناير ١٩١٣ الحقوق ص ٢٨ ص ٢٥٠).

(٦) إن مركز الأوفكاكو المسمى كانت أكبر مركز في النيابة وعلى مركز النائب المسمى ومن يشغله كل حقوقه في نيابة بما في ذلك الحق المرفوع لنفس النائب المسمى دون وكلاء في استئناف الأحكام في ميدان التلايين يوماً ولا يحمل لفترة بين النائب المسمى كمسابب الدعوى المسموعة والنائب المسمى كعضو في مجلس التأديب فيجوز حضور الأوفكاكو المسمى في المجلس بصفته قائماً عموماً بالنيابة (مصر الابتدائية الحديثة ٣٠ يناير ١٩٢٣ المجلد ٣ ص ١٢٢).

(١) إن ميدان التلايين يومًا المنروح فيها النائب المسمى حق الاستئناف هو استئناف ولا يتناول غيره الا بنسب مرجع وذكر حقيقة من النائب المسمى في تقرير الاستئناف المرفوع من رئيس قلم النائب المسمى بالمحكمة الابتدائية بصفه ضمني صفة وعشرين يوماً من تاريخ صدور الحكم الابتدائي لم تكن كافية لتبطل ذلك التقرير يتعلق على نص القانون وأما إعطاء قلم النائب المسمى لوكلائه هذا الحق منشور بصدده من قبله فإنه لا يمكن إجباره قانونياً لأن إعطاء الاختصاصات بكيفية مستمرة لا تكون الا بناء على إرادة عالية ليسرى مفعولها على وكلاء النائب المسمى وتبريم بملف المنشور فإنه لا يسرى مفعوله الا على وكلائه فقط (الغض ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ١٤٦).

(٢) قضت المادة ٦٠ من لأهنة ترتيب الحاكم بأن النائب المسمى اقامة المظفر الجنائية بنفسه أو يرأسه وكلائه ويطلب الاستئناف هو من ضمن إجراءات اقامة الدعوى المسموعة وعلامة على ذلك أنه يريد في كل محكمة نيابة عموماً مركبة من عدة أعضاء، يعتبرون كأنهم شخص واحد غير قابل للتقسيم وينتفع من ذلك أنه يجوز لأحد وكلاء النائب المسمى ب نيابة محكمة الاستئناف أن يرفع استئنافاً باسم النائب المسمى بدون توكيل خصوصي بذلك في الميدان المقرر بالمادة ١٧٧ بنسبات (الغض أول ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٠٥).

(٣) إنه اذا كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٧٧ بنسبات قد حفظت للشخص النائب المسمى وحده حق الاستئناف في مواد المبلغ في ميدان التلايين يوماً من وقت صدور الحكم فإن هذا الاختصاص انطاس به قد تقرر لفرش واحد وهو عدم إعطاء لأعضاء النيابة الآخرين الحق في تقديم الأعمال بمقتضى وظائفهم الخاصة ومع ذلك لا يريد في القانون ما يميز التمييز بين النائب المسمى في حد ذاته وبين من يكون لسبب غزيرته أو الإجازة أو النيابة أو المانع الوقتي قائماً بوظيفة النائب المسمى بدون أن يكون له هذا القيد وقضلا عن سكوت القانون عن هذه النقطة فإنه يريد دليل آخر على يقين بأن هذا الاختصاص انطاس بالنائب المسمى يجب أن يكون مرتبطاً بالوظيفة لا بالشخص نفسه فالاستئناف الحاصل

(١٠) يؤخذ من نص المادة ١٧٧ أن الحكم التبايني المشتق منها هو الحكم القابل للمعارضة والحكم الصادر باختيار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور الماروض هو حكم غير قابل لها فيجب ابتداءً بمبدأ استنفاد من يوم صدوره (القض ٢٣ يوليو ١٩١٤ المجلد ١٥ ص ٢٣٢) .

(١١) الحكم الصادر باختيار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور الماروض يجب اعتباره حكماً حضورياً فاستنفاده يستلزم حتى عشرة أيام من تاريخ صدوره غير مقبول (القض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ المجلد ٤ ص ٧٣١) .

(١٢) الحكم الصادر باختيار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور الماروض هو القاطع حكم غيابي فلا يصح أن يرتب عليه سقوط مواعييد الطعن فيه إلا بعد إعلانه (القض ٧ مايو ١٩٢٣ المجلد ٢٦ ص ١٠٧) .

(١٣) إذا اهتزت المحكمة الاستئنافية من الحكم الابتدائي القاضي برفض المعارضة شكلاً هو في محله لم يبرز لها أن تظهر في موضوع التهمة وتتمثل الحكم الأمثل القاضي بالعقوبة وإذا ضلّت ذلك كان حكمها باطلاً (القض ٢٨ أبريل ١٩٠٦ المجلد ٧ ص ٢٢٠) .

(١٤) إذا عارض القسم في الحكم التبايني ثم لم يحضر في جلسة المرافعة حكمت المحكمة باختيار المعارضة كأنها لم تكن فيها، على هذا الحكم يعتد بمبدأ الاستنفاد من تاريخ إقضائه بمبدأ المعارضة لا من تاريخ الحكم باختيارها كأن لم تكن (قضا استئنافاً ٢٧ يناير ١٩٠٩ الحقوق ص ٢٤ ص ٥٨) .

(١٥) إن طلبه القانون قد تضاربت آلاؤه من قبل أن تستنفد الحكم القاضي باختيار المعارضة كأنها لم تكن نظراً لعدم حضور الماروض يشمل الحكم التبايني ويجب نظر الدعوى ومنهم من ذهب إلى عكس ذلك فاعبر الاستئناف بالرفع من التهم عن الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن فاعبراً على الحكم بسقوط المعارضة المذكورة وبالحكمة تأخذ بهذا الرأي الأخير (الترافقي استئنافاً ٨ فبراير ١٩١١ المجلد ١٢ ص ٢٨٤) .

(٧) بمبدأ الاستنفاد بالقسبة الحكم القاضي بسقوط المعارضة بناءً على عدم حضور التهم يعتد من يوم التعلق فيها الحكم لا من يوم إعلانه لأن القانون قسم الأحكام إلى قسمين أحكام ضرورية وفيها يعتد بالميّاد من وقت صدوره الحكم وأحكام غائية وفيها يعتد بالميّاد ليس من يوم الإعلان ولكن من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة وهذه العبارة من المادة تملّ دلالة واضحة على أنه لم يقصد بها غير الأحكام التي يجوز فيها المعارضة من جهة أخرى بما أن الأحكام التباينية التي تصدر عن المعارضات لا تقبل فيها المعارضة فلا يكون هناك وجه لأن تعلق مآلتها مع أن هذا الاستناد لم يجعل إلا الأحكام التي يمكن الطعن فيها بهذه الطريقة على أنها فضلاً عن ذلك لو طبقنا النص القاطع حرفياً لوجب علينا القول بما يتلّم لأنه إذا كان بمبدأ الاستنفاد يعتد من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة وفي هذه القضية لم تكن مقبولة التهمة أن تقول بأن الشرط المذكور في العبارة الأخيرة من المادة ١٧٧ قد حصل وإن بمبدأ الاستنفاد قد ابتدأ من ذلك الحين (القض ٢ نوفمبر ١٩٠١ المجلد ٣ ص ٢٠٨) .

(٨) إن بمبدأ استنفاد الحكم الصادر باختيار المعارضة كأنها لم تكن يعتد من تاريخ صدوره هذا الحكم طبقاً للقواعد العادية (القض ٢ أبريل ١٩١٢ الحقوق ص ٢٨ ص ٢٩) .

(٩) إذا عارض المتهم في الحكم التبايني ثم حكم باختيار معارضة كأنها لم تكن لعدم حضوره فيها استنفاد يعتد من تاريخ الحكم باختيار المعارضة كأنها لم تكن لا من تاريخ إعلان الحكم التبايني والقول بغير ذلك يثبت عليه أن التهم التائب يحرم في أغلب الأحيان من حقه في الاستئناف متى اختار طريق المعارضة أولاً لأنه قد يتأثر بتعدد جلسات المعارضة وهو أمر تملك النيابة فلا يفترض بمبدأ الاستئناف لقوات وقائلاً لأن المادة ١٧٧ بمثابة تصريح على أن بمبدأ الاستئناف المرفوع ضد الحكم التبايني لا يسرى إلا من التاريخ الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة وهو ما يشعر بأن الشارع إنما قصد بذلك التاريخ الذي يقصل فيه في تلك المعارضة التي من ثباتها تعطيل بمبدأ الاستئناف إلى حين الفصل في المعارضة واستئناف أحد المحكمين بتنفيذ استئناف الآخر (القض ٢٩ نوفمبر ١٩١٩ المجلد ٢١ ص ٢٨) .

إن الرأي الأول مفيد لهم وأعدل من الرأي الثاني لأنه يتابع الرأي الأخير قد يحصل كثيراً أن يسقط مهاد استئناف الحكم التبايني المأخوذ فيه عند التقضاء بإحبار المعارضة كأن لم تكن لأن مهاد استئناف يكون قد مضى بدون دخل لهم خصوصاً إذا كان تحقّد نظراً للمعارضة جلسة مهاد الاستئناف ولا يمكن تكليف المتهم بأن يرفع معارضة واستئنافاً في وقت واحد عن الحكم التبايني لأن الترتيب الطبيعي للإجراءات أن لا يرفع الاستئناف إلا بعد انتهاء المعارضة وقد ورد بالقانون المدني نص صريح بعدم قبول الاستئناف ما دام أن باب المعارضة مفتوح ولما يجب الأخذ بالرأي الأول واعتبار أن الاستئناف المرفوع من المتهم عند الحكم القاضي بإحبار المعارضة كان لم تكن يتناول أيضاً الحكم الصادر فيها في الموضوع (الترافيق ٢٦ أبريل ١٩١١ المجلد ١٧ ص ٢٨٦) .

(٢٠) الاستئناف المرفوع من الحكم القاضي بإحبار المعارضة كأن لم تكن يشمل حكم الحكم التبايني (ملطعة استئنافا ٥ مايو ١٩١٣ المجلد ١٤ ص ٢٤٤) .

(٢١) يحسم الحكم التبايني نهائياً بالنسبة للتباية إذا لم تستأنف في المهاد القانوني ولهذا السبب لا يقبل الاستئناف المرفوع من التباية عن الحكم الصادر في المعارضة بتأييد الحكم التبايني (الاستئناف ١٢ يونيو ١٩٠٤ المجلد ٦ ص ١٨٧) .

(٢٢) إن الحكم التبايني بالنسبة للقبس هو حذوري بالنسبة للتباية ويجب طلب استئنافه في المهاد من تاريخ صدوره لا من تاريخ الحكم في المعارضة وإذا كان الحكم الأخير أن يحل خلاف الحكم التبايني ففي هذه الحالة يجوز استئناف حكم المعارضة من تاريخ صدوره (الترافيق ٣١ أغسطس ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ٣٥٨) .

(٢٣) إن المادة ١٧٧ جاً ياتجهل مهاد الاستئناف في مواد الجلسات عشرة أيام من يوم صدور الحكم ولم تجعل استثناء لهذا المبدأ في حالة صدور الحكم غيابياً إلا لصالح المتهم وإذا تأنيت له أو أرادت رفع استئناف من حكم غيابي لمزوماً أن ترفعه في مهاد عشرة أيام من صدوره ولا عمل بقوله سيحسد

(١٦) إن المبادئ والأحكام القضائية بعد أن تردت قليلاً في إحدى الأمور قد ثبتت أخيراً ونهائياً بطريقة لا تقبل الجدل قضيت بهذا المعنى وهو أن الاستئناف المرفوع من الحكم القاضي بسقوط المعارضة يشمل حكم الأول الصادر غيابياً وبناءً على ذلك يكون من شأن المحكمة الاستئنافية النظر في موضوع الدعوى بأكمله (القض والإبرام بفرنسا ١٤ يونيو ١٨٩٤ بالتدكت ١٨٩٥ ج ١ ص ٤١٥) وهذا محل المطابق للفصل حرفي الوقت ذاته سابقاً تماماً للبائى القضائية لأن الحكم بخلاف ذلك يبين عليه صهرمقول الاستئناف وجهه قاصراً على حكم سقوط المعارضة فقط فلا يكون إذن رافعه أمام محكمة الاستئناف نفس الحالة التي كانت له أمام المحكمة الابتدائية وهذا غير جائز للقول (القض ٤ مايو ١٩١٢ المجلد ١٣ ص ١٩٩) .

(١٧) الاستئناف المرفوع في الشكل من الحكم التبايني القاضي بإحبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور المعارض ينصرف إلى الحكم التبايني السابق ولما يلحق التواضع من جديد على المحكمة الاستئنافية كما ثبت على ذلك قضاء محكمة القضاء المصرية في ٤ مايو ١٩١٢ المجلد ١٣ ص ٩٨ ومحاكمة القضاء الفرنسية في ٤ يونيو ١٨٩٤ بالتدكت ١٨٩٥ — ١ — ٤١٥ (القض ١٩ يناير ١٩١٨ المجلد ١٩ ص ٣٨) .

(١٨) إن الحكم الصادر بسقوط المعارضة هو بمثابة حكم مؤيد للحكم المعارض فيه ويمتد الطعن فيه حصلاً في حكم الموضوع (مصارف استئنافا ٥ يوليو ١٩٠٤ الاستئناف ٣ ص ٢٢٢) .

(١٩) إن الحاكم الفرنسي والليبيكية انقسمت إلى رأيين في موضوع استئناف الحكم القاضي بإحبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور المعارض فرأى البعض أن استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة يتناول ضمناً أيضاً استئناف الحكم التبايني حتى وإن كان الحكم الصادر في المعارضة هو بإحبارها كأن لم تكن لعدم حضور المعارض ورأى البعض الآخر أن الاستئناف المذكور يكون قاصراً في كل حال من الأحوال على الحكم الصادر في المعارضة فقط مهما كان مؤداه وسيحت

الأسكاف (اسكندرية استغابا ٣٠ أبريل ١٩١٣ المجلد ١ ص ٤ ص ٢١٠).

(٢٦) إذا صدر الحكم غيابيا بالنسبة للتمس وحضوريا بالنسبة للتمس المدعى فافرض التمس واستأنف المدعى المدعى ثم حضر الأخير في جلسة المحاكمة وتقدم بطلبه ولم يدعي عن حفظ حقه في الاستئناف المرفوع منه فلا يعتبر ذلك الاكبره تنازل من الاستئناف المذكور (القض ٢٧ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ١٥٤).

(٢٧) إن اليوم الذي حصل فيه العمل الذي جعله القانون مبدأ للবাদ لا يجب لأنه مخصوص بذلك العمل يوم صدور الحكم أو يوم الاعلان لا يعتبر من المباد وأما المباد يطعن بصدقه وهذا بخلاف آخر أيام المباد فانه ظاهر أنه يجب أن يحسب منه (القض ٤ مارس ١٨٩٣ القضاء ص ١ ص ١٦٣).

(٢٨) أنت يوم صدور الحكم لا يحسب في مباد الاستئناف لصدور الاستئناف أحيانا في ذلك اليوم كما لو صدر الحكم ليلا أو بعد انتهاء العمل في المحكمة فيطعن المباد من اليوم التالي للتلقي بالحكم (القض ٢٨ أغسطس ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٢١١).

(٢٩) من المقرر أن يوم صدور الحكم لا يدخل في مباد الاستئناف (الاستئناف ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٥ ص ٥).

(٣٠) إن يوم صدور الحكم لا يحسب من مباد الاستئناف (القض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٦٣).

(٣١) لما كان الحكم يبرز أن يصدر في آخر اليوم فيكون مباد الاستئناف قد انقضى في الحقيقة إذا احتسب ذلك اليوم ضمنه ورنه عليه فيবাদ البشارة أيام المحددة بالمادة ١٧٧ لاستئناف الأحكام الصادرة في مواد الجمع فيجب يكون دخول يوم صدور الحكم (بنسبة المراقبة ١٨٩٧ ن ٤٥).

إن مثل هذا الاستئناف غير جائز شكلا لأنه قبل فوات مباد المحاكمة ولكن لا يبرز للحكمة ثاني درجة أن تحكم في الاستئناف قبل فوات مباد المحاكمة أمام محكمة أول درجة فإذا كانت المباد ولم ترفع المحاكمة يصير الحكم في الاستئناف وإذا وضعت المحاكمة وجب انتظار نتيجة الحكم فيها فإذا صار تعديل أو إلغاء الحكم للمعارض فيه فانه يكون قد سقط سقوطا حقيقيا وبمقتضى منه الاستئناف المرفوع عنه حيث لا يوجد إذا أمام محكمة الاستئناف الاحكام سابق بمشعل تصديده أو تأييده وإذا حكم في المحاكمة بتأييد الحكم التلياني بين الاستئناف المرفوع عنه صحيحا لأن نتيجة المحاكمة ليست اطلاقا الحكم التلياني بطلانا فاطمأ إلى من مجرد تطبيق هذا الحكم على شرط حصول تأييده منه الحكم في المحاكمة (حضر استئنافا ٣١ ديسمبر ١٩٠٥ المجلد ١ ص ٧ ص ٨٢).

(٣٤) الحكم الصادر في غيبة التمس هو حضوري بالنسبة للنيابة العمومية ومباد الاستئناف يطعن فيقتض بالنسبة لها من يوم التعلق بالحكم (مادة ١٧٧) والحكم الصادر في المحاكمة بتأييد الحكم التلياني إنما هو مثبت له فينتج الحكمان ويتميزان حكما واحدا فإذا كانت النيابة لم تستأنف الحكم التلياني بسبب التلحق به بشرة أيام كانت سقط حقا في الاستئناف فانه إذا لم يكن لها أن تستأنف الحكم التلياني إذا أصبح نهائيا بفوات مباد الاستئناف فتلكا ليس لها أنت تستأنف الحكم الصادر في المحاكمة بتأييد الحكم التلياني لأن هذا الحكم إنما يبدى الحكم التلياني قوة التي أوقفتها محاكمة التمس إيفاء مؤلف ولكن لا يكون الأمر كذلك إذا صدر الحكم التلياني بناء على المحاكمة فان النيابة في هذه الحالة يكون أمامها حكم جديد ويكون لها أن تعلن عليه بالبرق القانونية وفي المراجع القانونية (بنسبة المراقبة ٥ مارس ١٩٠٦ المجلد ١ ص ٧ ص ١٦٣).

(٣٥) إن البشارة الأخيرة من المادة ١٥٤ لا تتعلق الا على حالة التمس الذي لم يحضر في جلسة المرافعة ولا تطبق على النيابة لحضورها دائما في الجلسات وعلى ذلك تكونت جميع الاحكام الصادرة في مواد الجمع والمقالات حضورية بالنسبة لها ويطعن مباد استئنافا من يوم صدور هذه

العامة المحقة في احساب المزايد واعنا بقصد به اليان بأن المياد يحسب ابتداء من تاريخ التعلق بالحكم وليس من تاريخ اطلعه وبناء على ذلك يكون المياد المذكور هو مياد عادي كامل أى لا يحسب من نفس تاريخ التعلق بالحكم ويكون اليوم الأول منه هو اليوم التالى لهذا التاريخ وإذا وقع اليوم الأخير في يوم جمعة الحيرة عطلة رسمية وجب تأجيله الى يوم السبت التالى له ويكون الاستئناف المرفوع في يوم السبت وهو اليوم الحادى عشر مقبولا شكلا (القبض ٢٢ مايو ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٤٠)

(٣٨) إن يوم صدور الحكم لا يحسب من مياد الاستئناف فقبل الاستئناف في اليوم العاشر بعد صدور الحكم (القبض ١٣ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٤٩ ص ٥)

(٣٩) إن مبدأ وجوب إيقاف عمالة التسم المترو الى أن يعود اليه ورشله المقرر بالمادة ٢٤٧ يجب تطبيقه على حالة حدوث الباعة عقب صدور الحكم الابتدائي بمعنى أن مياد الاستئناف لا يتعدى بالنسبة للتسم إلا ما عاد اليه من الرشد ما يمكن لنتائه من قسه (القبض ١٤ ابريل ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ١١٧)

(٤٠) إن قانون المرافعات الذى يزم تطبيقه على الجنائيات في الأحوال التى لم يوجد نص لها في قانون تحقيق الجنائيات يقتضى ابتداء المزايد اذا كان آخر يوم فيها عيد وعليه اذا كان آخر مياد الاستئناف يوم جمعة يكون الاستئناف في اليوم التالى صحيحا (القبض ١٨ فبراير ١٨٩٣ القضاء ص ١ ص ١٦١)

(٤١) اذا وافق اليوم الأخير من مياد الاستئناف يوم جمعة فيكون استمرار الدعوى الى اليوم التالى (القبض ١٤ يناير ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ١٠٥)

(٤٢) اذا كان اليوم الأخير من أيام الاستئناف يوم عيد فان للمياد بمسند اليوم التالى اذ ليس هناك نص في القانون ياقطع المدة في هذه الحالة وبما أن أحكام الكتاب تقتضى في كل يوم الجمعة فلا يحسب اعتبار اليوم الذى يسبقه في هذا

(٣٧) من المقرر في أحكام عمكة القبض والارياح المتصلة أن يوم صدور الحكم لا يحسب ضمن المياد ولهذا يكون الاستئناف مقبولا اذا وقع في اليوم العاشر بعد يوم صدور الحكم (القبض ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٨٠)

(٣٨) اليوم الذى صدر فيه الحكم لا يدخل ضمن حساب مدة الشدة أيام التي قضت بها المادة ١٧٧ وأن ابتداء مريان مدة الاستئناف هو اعتبارا من اليوم التالى لصدور الحكم (القبض ٢٨ أبريل ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ٢١٨)

(٣٩) اليوم الذى صدر فيه الحكم لا يدخل ضمن حساب مدة الشدة أيام التي حلتها المادة ١٧٧ للاستئناف فيجوز مياد الاستئناف من اليوم التالى لصدور الحكم (القبض ٢٤ نوفمبر ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٤٢)

(٤٠) اذا كان آخر يوم لصدور الاستئناف يوم جمعة فلا يجوز عمله في اليوم التالى لأن مياد الاستئناف عم ولا يجوز استناده (القبض ٦ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ٣٨)

(٤١) الاستئناف الذى يبلغ ٨ ديسمبر من حكم صادر في ٢٨ نوفمبر يكون مرفوعا في المياد القانونى أى في اليوم العاشر من مدة الشدة أيام التي يصحها القانون فانه عملا بالمبدأ العام انما يحسب المواعيد القانونية يجب اختيار هذه المواعيد أياما كاملة الا اذا وجد نص صريح يخالف ذلك وبناء عليه فان اليوم المتنازع فيه أى الذى يتعدى منه حساب المدة لا يدخل ضمنها ونصوما اذا كان قد مضى من ذلك اليوم وقت الواقعة التي يتعدى منها حساب المياد القانونى (القبض ٣٠ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١١٥)

(٣٧) إن نص المادة ١٧٧ الذى يقتضى بأن مياد الاستئناف في نوازل الجلع هو عشرة أيام يتعدى من تاريخ التعلق بالحكم ليس القرض منه ادخال أى تغير على الميادى

(الترافى استئنافاً أول أبريل ١٩١٧ المجلد ١٨ ص ١٤٧) .

(٤٨) إن نصوص قانون المرافعات التي تضمن مبادئ عامة تطبيقاً في المواد الجنائية ما لم يبرهن نص في قانون تحقيق الجنايات فإذ كان اليوم الأخير لمبدأ مرسوم جمعية فينت المبدأ اليوم الثالث طبقاً لنص المادة ١٨ مرافعات (لجنة المرافعة ١٩٠١ ن ١٤٢) .

(٤٩) إذا كان آخر يوم لحمل الاستئناف يوم الجمعة فلا يجوز عمله في اليوم التالي لأن مبدأ الاستئناف محتم ولا يجوز امتداده (الغض ٦ نوفمبر ١٩٠٩ المجلد ١١ ص ٢٨) .

(٥٠) إن المحكمة التي يرفع لها الاستئناف أو المعارضة المرفوعة بسند المبدأ هي التي تحكم بصدق قبوله ولكن لا يمكن لقسم الكتاب أن يتبع من قبوله (لجنة المرافعة ١٨٩٢ ن ١٤١) .

(٥١) لأجل أن يكون الحكم تاماً كاملاً صحيحاً يلزم أن يكون يستعمل على جميع البيانات اللازمة قانوناً لصحة الدعوى لتستفيها المحكمة الغرض والإبرام أن تأكد من صحة الدعوى والحكم فيها وبما أن مواعيد الاستئناف هي من الأحكام والقواعد الخاصة بالنظام الدعوى ويجب على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بصدق الاستئناف إذا تقدم في المبدأ القانوني وبصدق صحة إذا تقدم بصدق مبادئه فيلزم بيان تاريخ الاستئناف في الحكم أو يذكر أنه تغلّب في المبدأ القانوني والأحكام الحكم بالطلا (الغض ٦ ديسمبر ١٩٠٢ المجلد ٤ ص ١١٦) .

(٥٢) إن عدم ذكر تاريخ الاستئناف يند قصاً موجباً لبطولان الحكم لأنه لا يمكن عمدة الغض والإبرام من سرعة ما إذا كان باب الطعن بطريق الاستئناف لم يزل مفتوحاً أو لا أو إذا كان الحكم المتأقّد قد قضى عليه المبدأ القانوني للاستئناف حتى صارت تاليا (الغض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥) .

تقرر الاستئناف بالكتابة التي يريها القانون يوماً عادياً مالم لا الاستئناف ولو أن الأحكام في فرنسا حقيقة على غير ذلك وليس هناك استئناف الاستئناف ولكن هذه الأحكام حقيقة على حالة تباين ما هو جارٍ بمصر تمام المائة فإن أعلام الكتاب الجنائية في فرنسا تعمل يوم الأسد وهي في مصر تغفل يوم الجمعة (الغض ١٣ يونيو ١٩٠٣ المجلد ٤ ص ٢٣٠) .

(٤٣) لا يجب أن يدخل في مبدأ الاستئناف يوم مسعود الحكم ولا يجب منه اليوم الأخير إذا كان يوم عطلة أو عيد (الغض ٣ مارس ١٩١٧ الترافى ص ٤ ص ٣٩٤) .

(٤٤) يوم التعلق بالحكم لا يجب من مبدأ الاستئناف وإذا كان آخر يوم من المبدأ يوم الجمعة فالمبدأ يتبدد اليوم التالي (الغض ٣ مارس ١٩٢٤ المرافعة ص ٥ ص ١٠) .

(٤٥) محل علم احتساب أيام الأعياد من المدة المقررة الاستئناف هو إذا جاءت من طرف المبدأ المقرر يختلف ما إذا جاءت وسطاً حيث يكون في إمكان التهم الاستئناف بصدق مضياً في المبدأ المقرر (ملطاً استئنافاً ٢٦ مارس ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٥٤) .

(٤٦) الأصل في المرافعة القانونية أن تصير أيام السلطة أياماً نافذة تصحب من الأيام التي تتألف منها تلك المرافعة إلا إذا وقع آخرها في أيام الأعياد ففي هذه الحالة يتبدد المبدأ إلى أول يوم على أيام الأعياد بحيث إذا وقعت كل أيام السلطة قبل نهاية اليوم الأخير من أيام المرافعة تصبب منها ولا يصح منها أيام غيرها وترتب على هذه القاعدة أنه إذا وقع اليوم الأخير من أيام أكثر من أيام المرافعة القانونية ضمن أيام العيد فلا يتبدد المبدأ إلا إلى اليوم التالي لأيام السلطة دون غيره - جارسوتيه جن ٢ ص ٢٢٣ (مصر استئنافاً ٧ ديسمبر ١٩١٢ المجلد ١٦ ص ٦٥) .

(٤٧) إذا واقع اليوم العاشر من تاريخ الاستئناف يوم عطلة رسمية كان التهم لائق في تقرر الاستئناف في اليوم التالي له

وردت لتأيد تلك القاعدة التي هي من القواعد الأساسية القانونية وما دأه عليها القوانين بالنظر لقاعدة القانونية عند التكلم على هذه المسألة يلزم القول به بما بالنسبة لمادة ٣٥٧ مرافعات أهل وأبناء وإن كانت في قانون تحقيق الجنائيات بعض اختلاف في أحكام الاستئناف من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية لكن هذا الاختلاف لم يكن إلا بالنسبة للمدة المرافعة وركنية الاستئناف وأعلانه فيكون حيثه اختلاف في الشكل والمبدأ فقط وأما بالنسبة لهذه القاعدة السوفية فلم يوجد ما يناقضها لا سلباً ولا إيجاباً ومن القروا أنه إذا لم يوجد نص صريح يخالف نصوص قانون المرافعات فينبغي المنصوص فيه بالنسبة للجنائيات والبلعج ومن القواعد السوفية أيضاً أن حتى الاستئناف هو كل من ظن أنه ظلم في حكم صدر في أول درجة ولا يمسح هذا الحكم إلا بالقبول، والقبول في ذاته لا يكون الإصرار أو رضا والقبول للحكم الابتدائي ضماناً لا يحرم من الاستئناف متى استأنف الخصم الآخر لأنه من الجائز أن المسأفة عليه يقدم وأحبه على ظلمه من الحكم وعنده اضطراب راحته بسبب استئناف خصمه الحكم بموجبه حقوقه ومن الجائز أيضاً أن لا يكون للاستئناف عليه في الاستئناف الأداة فليست لكن ربما تصبح هذه القاعدة جارية بالنسبة له إذا استأنف خصمه الحكم وفضلاً عما تقدم لا يجوز الاحتجاج على المسأفة عليه بقبوله إذا لم ينبج عن هذا القول فقد وأنه لا يمكن وجود العقد مادام القبول لم يحصل من الجهتين وسيكتف بترتب على الاستئناف الحاصل من أحد الخصوم بربوع حقوق الخصم الأخرى ويظهر مما تقدم أن المدعى بالحق المدعى له الحق في الاستئناف استئنافاً فرعياً في أي حالة كانت عليها الدعوى ولو بعد نوات المبدأ المقرر في المادة ١٧٧ بنجائيات ويكون له أن يدخل في المرافعة أمام محكمة الاستئناف عند استئناف النيابة السوفية للدعوى (الاستئناف ١٩ نوفمبر ١٨٩١ المحقوق ص ٦ ص ٣٢٩).

(٥٩) إن التهم بالنسبة لمحقوق المدنية هو مدعى طلبة فإذا لم يستأنف في المبدأ استئنافاً أصلياً فلا مانع من استئنافه بعد المبدأ استئنافاً فرعياً تبعاً لاستئناف المدعى بالحق المدعى عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات وقواعد المرافعات المدنية تبع

(٥٣) يمكن لبيان تاريخ الاستئناف القول بأنه قدم في المرحلة القانونية (القبض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥٢).

(٥٤) يمكن أن تذكر المحكمة في حكمها أن الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني ولو لم تذكر تاريخ رفضه بالضبط (القبض ٣١ مارس ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٤٢).

(٥٥) يمكن لبيان صحة الاستئناف أن يذكر في الحكم أنه قدم في المرحلة القانونية (القبض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٦٧).

(٥٦) ليس من اللازم بيان تاريخ رفع الاستئناف في الحكم خصوصاً إذا لم يكن التاريخ المذكور موضع مناقشة بين الخصوم (القبض ١٨ مارس ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٠٤).

(٥٧) إنه وإن كان ينبغي أن الحكم الاستئنافي يذكر تاريخ الحكم المسأفة ليشي أن معلق عليه أن يعرف إن كان الاستئناف جاء في ميعاده أو بعد المبدأ إلا أنه لا يترتب على عدم مراعاة ذلك أدنى اضطراب بالحكم إذا لم يثبت الظلم أن الاستئناف حصل بعد المبدأ بل حتى ولم يدع ذلك (القبض ٣١ يناير ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٤١٥).

(٥٨) إن طلبة القوانين وإن أجمعوا على أنه لا يجوز النيابة السوفية أن تستأنف الحكم استئنافاً فرعياً بعد متى مباد الاستئناف لكن أجازاً أكثرهم التمس والمدعى بالحق المدعى متى استأنف النيابة السوفية الحكم أن يستأنفها استئنافاً فرعياً ولو بعد متى المبدأ المحدث فيه (مادة ٢٠٣ بنجائيات فرساري ١٧٧ مصرى) التي لم ينس فيها عن شيء بالنسبة للاستئناف الفرعى وهذا الرأي متى حل أسباب قوة الدعائم ويمكن القول بأن حتى الاستئناف الفرعى في أي حالة كانت عليها الدعوى نائى عن القواعد السوفية اللازم تعليقها في المبدأ الجنائية والمدنية مما وإن مادة ٤٤٣ مرافعات ونفسه لم تكن الأول في النص من هذه القاعدة وأما

في الحق المدعى مالم يبرهن نص في قانون تحقيق الجنايات
ينع من ذلك وهذا الاستئناف القرضي يتحول إليهم أن ينظم
من المبلغ المحكوم به عليه المدعى الحق وان لم يتحول له النظم

١٧٨ - الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي
يكون بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف .

وأما الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة الابتدائية

(ق ترة ٦ سة ١٩١٥) .

لم يثبت فيه ولم يحكم بطلان الرافعة وإنما يمكن المحكمة أن تحكم
بشطب القضية من الجداول مع عدم طلب باطل الرافعة (القبض
٣٠ مارس ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ٣١٠) .

(٥) النيابة العمومية أن تستأنف الأحكام التي تصدر
في طلباتها وإن كانت موافقة لتلك الطلبات وعلى ذلك يجوز لها
أن تطلب عدم اختصاص المحكمة الصادر منها الحكم بناء على
طلبها أن رأت أن الرافعة هي جناية بأنها قللتها خطأ بصفة
جسيمة لأن النيابة العمومية تأنق مقام الحرية الاجتماعية فلا يمكن
التنازل عن دفع المعزى أو الصلح فيها أو السريانية بقبول حكم
(القبض ٣٠ يناير ١٩٠٤ الاستئناف ص ٣ ص ١٢) .

(٦) النيابة العمومية الحق بتمضي المادة ١٧٥ من
قانون تحقيق الجنايات في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم
الابتدائية في مواد البضع سواء أيدت طلبات أو لم تبتد أمام
محكمة أول درجة وهذا الحق المنح لها هو من النظام العام
(القبض أول مايو ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ١٧٣) .

(٧) إن غلوض النيابة العمومية الرأي أمام أول درجة
في جسيمة مباغرة لا يكون مانعاً من استئناف الحكم إذ لنيابة
أن تصدر من رأيها إذا تراءى لها ذلك في صالح النظام العام
(القبض ٢٨ يوليو ١٩١٩ المجموعة ص ٣٠ ص ١٢٧) .

(٨) إذا رفضت النيابة العمومية دعواها بطريق الاستئناف
فلا تملك بعد التنازل عنها لكونه علامة من جسيمة موظف عمومي
والصلصة العامة فلا حق له في تقصه ومباراة المحكمة التي تقصت
القضية إليها هذا الاستئناف هي صاحبة الحق في الفصل فيه إما

(١) يجوز لكاتب العمومي أن يوكل أحد رؤساء النيابة
في استئناف الأحكام إلا أن هذا التوكيل لا يمس شيء بما هو
وارد بالمادة ١٧٨ بنسبات القاضية بوجوب رفع الاستئناف
بتقرير يكتب في قلم الكاتب فلا يجوز إذا لرئيس النيابة أن يكتب
بشطب ريمه قلم الكاتب ويكلفه فيه برفع الاستئناف لأن هذا
لا يعتبر تقريراً بالنيابة القاضية بل إن الواجب أن يكون رفع
الاستئناف بمقتضى عقد رسمي يقبله أحد الكتيبة من يد واقع
الاستئناف (القبض ٩ مايو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٣٩) .

(٢) لا يبره طريقة رفع الاستئناف إلا الطريقة
المتروكة منها بالمادة ١٧٨ بنسبات التي هي تقديم تقرير
الاستئناف في قلم كاتب المحكمة التي صدر فيها الحكم المراد
استئنافه ويجوز للنيابة دفع العقالة المقررة بالحكم لا يعتبر استئنافاً
له (القبض ١٣ يونيو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٧٨) .

(٣) تقضى الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ حتماً وبدون
تميز بأن الاستئناف المرفوع من النائب العمومي يجب أن يكون
بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة الابتدائية التي يكون الحكم
فيه من اختصاصها أي إذا قد حلت صريحا الموظف المختص
دون ذلك يسمل تقرير الاستئناف أمامه ومن المبادئ المقررة
أن الاستئناف المقر أمام موظف لاصفة له بذلك هو استئناف
غير موجود وبناء على ذلك يكون الاستئناف الذي يحصل
بتقرير أمام محكمة أثنى غير مقبول (القبض ٢٠ مايو ١٩١١
المجموعة ص ١٢ ص ٢٣٨) .

(٤) إذا لم يدفع المدعى الحق الرسوم فلا يترتب على ذلك
بطلان عرضة الاستئناف لأن الاستئناف يعتبر تأسراً مادام

بالقبول أو بالرفض رغم التنازل الحاصل من النيابة عن الاستئناف
بعد تقريره (القتض ١٤ يونيو ١٩١٩ المجبوعة ص ٢٠
ص ١٢٥) .

(٩) أجمع علماء القوانين على أنه يجوز لكل من
الحكوم عليه والمدعى بالحق المدعى أن يتنازل عن الاستئناف
المرفوع منه وعلى أن النيابة السومية لا يجوز لها التنازل عن
الاستئناف المرفوع منها وإن حصل منها فلا يكون له تأثير لأن
القانون منح حق الاستئناف للحكوم عليه لصالحه وليتمكن من
التظلم من الحكم وليلاء أوجه النظر وكما يجوز له الاستئناف بهذا
الحق يجوز له أن لا يرفع به ويتركه وليريد حصول الاستئناف
منه متى رأى صالحه في التردد ويقول الحكم . أما النيابة السومية
فلا يجوز لها التنازل عن الاستئناف بعد رفضه لأنها يرضها
الاستئناف أوصلت حقا في صالح الحياة الاجتماعية للقضاء
ويجوز سلطة النيابة لا يسرد لها التنازل عن حق مكتب الحياة
الاجتماعية وهو نظر حكم حصل التظلم منه نيابة عن الحياة أمام
الدعوة الثانية وليس لنيابة اختيار دولة الاجراءات التي حصلت
منها بصفة كونها نائبة عن الحياة الاجتماعية وإن كان لها أن تطلب
من المحكمة ما تراه في صالح المصالح المآل إذا تراءى لها أن الأدلة
والبراهين المبرجة غير كافية (الاستئناف ١٩ نوفمبر ١٨٩١
الحقوق ص ٦ ص ٢٣٩) .

(١٠) قرر علماء القانون بأنه لا يجوز لهم أن يتنازل عن
حق الاستئناف ائق منه له القانون وقالوا أيضا إنه يجوز له
أن يبيع عن هذا التنازل ما دام لم يقرر محكمة الاستئناف صفة
التنازل لأن القانون قرر أن جميع الاجراءات التي تحصل
في الدعوى عند استئنافها تكون أمام المحكمة ولم يقرر ببراءة
أي عمل يخص بالدعوى في ظل الكتاب إلا بتقرير الاستئناف
قطعا فالتنازل عنه يخل بالكتاب لا يفيقه التمس ويجوز أن يبيع
حده ما دام لم يتجه منه المحكمة ويقرر قبوله وقالوا بأن
الاستئناف كما أنه في صالح المصالح المآل الحياة الاجتماعية
(الاستئناف ٢ يونيو ١٩٠٠ المجبوعة ص ٢ ص ١١٥) .

(١١) لا يجوز لنيابة التنازل عن الاستئناف ولا عن باقي
طرق اللعن في الأحكام الجنائية سواء في ذلك قبل تقريرها
أو بعده كما لا يجوز لها التنازل عن الدعوى السومية قسما وذلك

لأن الدعوى السومية لم تكن ملكا لها بل للامة وما النيابة إلا
حارس عليها وليس لها إلا تحريكها فإن فلت تخرست من دحا
وأصبحت في يد القضاء وليس لها أن تمنع من نظرها بأية طريقة
كانت وإذا تنازلت عن طرق اللعن في الأحكام التي تصدر منها
فلا تنفذ بتنازلها المحكمة أيضا لما تقدم بيناه وبلغوا أن يكون
اللعن في قاعدة المصالح المآل - أنظر فالويزين ص ١٥ ص ٦١٤
ن ٢٢٦ و ٢٣٧ (في سوف استئناف ١٦ سبتمبر ١٩٠٩
المجبوعة ص ١١ ص ١٦) .

(١٢) إن تنازل النيابة عن الاستئناف المرفوع منها لا يفيده
الحكمة في حقها ما لأن النيابة لا تملك إلا تحريك الدعوى
السومية وحقها حركتها أمام المحكمة الاستئنافية برفع استئنافها
فانقضا قد تنج من اختصاصها التأثير على تلك الدعوى بالرجوع
من ذلك الاستئناف (أسيوط استئناف ٨ نوفمبر ١٩٢٠ المحاماة
ص ٣ ص ١٧٣) .

(١٣) إذا تنازل المحكوم عليه في المواد الجنائية عن
الاستئناف المرفوع منه فيجب على النيابة السومية أن ترفع هذا
التنازل الى محكمة ثاني درجة المختصة بنظر الاستئناف وتطلب
منها التصديق عليه وليس من المصالح حضور المحكوم عليه أمام
الحكمة المشاور إليها لكن يتنازل عن الاستئناف أمامها لأن اعتماد
التنازل المرفوع من المستأنف بتقرير في ظل الكتاب يتعلق
بالحكمة الاستئنافية دون غيرها وما يفيده هذا المبدأ أن المصالح
بمصاريف التنازل هو المحكوم عليه وأن المحكمة الاستئنافية ردها
هي التي لها الحق في الحكم بإلزامه بتلك المصاريف (غراو بلن
المراجعة ٧ مارس ١٩٠٠ المجبوعة ص ١ ص ١٧٥) .

(١٤) أنه وإن لم يكن من الضروري في حالة التنازل من
الاستئناف من المحكوم عليه أن يمسر الشخصيا في جلسة المرفوع
إليها التنازل لكن يتنازلوا عن الاستئناف مرة ثانية ولكن
المقصود من ذلك هو إعفاء التنازلين من الحضور شخصيا للجلسة
ليس إلا ولكن لا بد من تكليفهم بالحضور في تلك الجلسة
الحق في المدعى من تنازله نيابة يوم الجلسة وما دام لم يحصل
تكليفهم رسميا بالحضور فلا يقتضي في هذه الحالة وضع حد لهم
لإبداء وفيهم في الامرار صل تنازله أرم المدعى (غراو بلن
المراجعة ٢٦ مارس ١٩٠١ المجبوعة ص ٢ ص ١٩٩) .

١٧٩ - يرفع الاستئناف الى المحكمة الابتدائية (قدرة ١٩٠٥)

(١) ان المفروض من حكم المادة ١٢٥ بتأجيل هو عدم وجود قاض متأثر فكره في الدعوى أو ثبت فيه أمر فيها يجسسه متقادا لهذا التأثير أو لهذا الثبوت ولما من الجدل والمخالفة أثناء المداولة وبناء عليه فلا يجوز وجود القاضي الذي يحكم ابتدائيا في الدعوى ضمن أعضاء محكمة الاستئناف (القض ٢٥ مايو ١٨٩٥ قضاء ص ٢ ص ٢٧٥) .

(٢) إنه وإن لم يوجد نص صريح يمنع القاضي الذي يحكم في قضية ابتدائيا من الحكم فيها استئنافيا إلا أنه يمكن استنباط ذلك من النص الذي يمنع قاضي التحقيق من الحكم في القضية (القض ١٦ ديسمبر ١٨٩٧ قضاء ص ٥ ص ٦٦) :

(٣) إن القانون يميز بالمادة ٣٠٩ فقرة ٨ مرافعات رد القاضي الذي حكم ابتدائيا من الحكم في الاستئناف ولكن هذا من التهم له أن يشك به أو يخالفه عنه وتقتضي المادة ٣١٠ مرافعات يوجب تقديم طلب الرد قبل المرافعة والا سقط الحق فيه وأنه وإن كان من المستحسن في الواقع عدم وجود القاضي المقابل لرد بالمجلس إلا أنه ليس من الضروري أن القاضي الذي حكم في القضية بأول درجة يتبع من نقلاء نفسه في ثاني درجة ولا أن الحكم لاغيا - راجع دلوقنا يتعلق برد القضية وأحكام القضاء الفرنسي في ٣٠ يوليو ١٨٣٠ و ١١ ديسمبر ١٨٥٠ و ٢٣ يوليو ١٨٦٠ (القض ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ ص ٣ ص ٦٢) .

أظهرنا يمنع القاضي من الحكم في أول درجة مادة ١٥٦

(٤) إن القانون لا يصرح على القاضي الذي أثناء نظر القضية أمام محكمة أول درجة أصدر فيها قرارا تهديدا أنه يكون ضمن الحماة التي تحكم فيها استئنافيا إذ أن القرار التهديدي ما هو الا طريق من طرق التحقيق التكميل والمكمة البدل عنه (القض ٢٥ يناير ١٩٠٥ المبيعة ص ٦ ص ١٥٥) .

١٨٠ - الأحكام الصادرة بالتفرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة أو على متهم متشدد أو من ذوى السوابق .

(٥) إذا سمع قاض جديدا بعض الشهود ثم تأجلت الدعوى وأعيدت المرافعة أمام قاض آخر وسكن في الدعوى فهذا لا يمنع القاضي الأول من نظر القضية في درجة الاستئناف لأنه لم يبد رأياً في الدعوى ولم يحكم فيها (القض ٢٥ يناير ١٩٠٨ المبيعة ص ٩ ص ١٩٢) .

(٦) لا عمل لقول بأن مجرد تقرير القاضي أمام محكمة أول درجة ضم قضية أخرى للقضية المطروحة أمامه يعتبر تكويناً لفكره في الدعوى وأظهاراً لرايه فيها وبينه من الحكم فيها استئنافيا لأنه بقراره بهذا الحكم أظهر أنه لم يتوصل الى ذكر ويطلب لهذا الوصول تنزيها أكثر (القض ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ المبيعة ص ٢٣ ص ١١٧) .

(٧) لا يقبل القضاء بناء على أن أحد قضاة المحكمة الاستئنافية هو الذي بلغ يحصلون البرقة من منزل المني طلبة لأن مجرد التبليغ من قاض الواقعة من لسان آخر وحضور هذا القاضي في الدعوى لا يثبت طلبة بطلان الحكم (القض ٨ أبريل ١٩٠٥ المبيعة ص ٦ ص ٢٩) .

(٨) متى حكم من محكمة القضاء بالإبرام بإحالة قضية على دائرة من دوائر المحكمة التي أصدرت الحكم التي ألقى قاضيها التي تركب منها الدائرة المذكورة يلزم أن تكون مشكلة من قضاة خلاف القضاء الذين كانت مشكلة منهم الدائرة التي أصدرت الحكم التي فإذا اخترك أحد قضاة هذه الدائرة الأخيرة في الدائرة التي أحيلت عليها القضية من محكمة القضاء كان الممثل باطلا (القض ٣١ مارس ١٩٠٦ المبيعة ص ٧ ص ١٩٥) .

(٩) إن التحقيق التكميل الذي تحرره المحكمة الاستئنافية بواسطة أحد أعضائها لا يمنع من إيفاء ذلك التحقيق من القضاء من الحكم في موضوع القضية (القض ١١ يونيو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٣٠٢) .

وفي الأحوال الأخرى التي يكون الحكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥. إذا كان المتهم غير محبوس .

أما إذا كان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا فيجوز للقاضي أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً أو دائماً بالافراج عن المتهم بالضمانة حسبما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٥٥

نائب طبق المادة ٤٨ عقوبات (بلغة المراقبة ١٩٠٧ ن ٣٨٢) .

(٤) إن الأشخاص الموضعين تحت ملاحظة البوليس لا يشبهون الأشخاص مشبه لهمس لا أشخاص مشددين وبناء على ذلك يجب على القاضي الذي يحكم عليهم بالحبس أن يقرر الكفالة التي يجب عليهم تقديمها لإيقاف تنفيذ الحكم ما لم يوردوا في حالة من الأحوال التي يجوز أو يجب فيها الافراج فوراً (بلغة المراقبة ١٩٠٨ و ١٩٠٩ ن ٤٢٧) .

(٥) إن الأشخاص الموضعين تحت ملاحظة البوليس هم أشخاص مشبه لهم لا مشددين وليس القاضي عند الحكم عليهم لتقسيم شروط الملاحظة أن يأمر بتنفيذ الحكم فوراً (بلغة المراقبة ١٩٠٥ و ١٩١٣ و ١٩٢٩) .

أنظر مادة ٢٣٧ بالنسبة لتنفيذ الأحكام العارضة في جرائم الجلسات .

(١) في حالي ما تكون التهمة مرة أو يكون المتهم المشتددين يظهر الأمر جلياً من الحكم بخلاف ما إذا كان المتهم من ذوي السوابق فإنه يلزم النص على ذلك خاصة في الحكم (بلغة المراقبة ٥ مايو ١٩٠٤ الجمعية ص ٥ ص ٢٢٠) .

(٢) لأجل إخبار التهم محبوسا حبسا احتياطيا طبق المادة ١٨٠ بناتيات لا يكفي أن يكون قد صدر في صفه أمر بالقبض بل يجب أن يكون هذا الأمر قد تنفذ فعلاً ولا يمكن اختيار من يكون محبوسا يقتضى حكم سابق كمن يكون محبوسا احتياطيا والقاضي الذي يحكم عليه بالحبس لا يجوز له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٨٠ بناتيات أن لا يقرر أمر بتقدير مبلغ الكفالة (بلغة المراقبة ١٩٠٩ ن ١٥١) .

(٣) إن عبارة « من ذوي السوابق » المستعملة في المادة ١٨٠ بناتيات بالنص العربي يجب أن تفهم كما يؤخذ من النص الفرنسي لهذه المادة بالحق القانوني لكافة

١٨١ — إذا حكم ببراءة المتهم المحبوس حبسا احتياطيا يجب في الحال الافراج عنه ولو استأنف الحكم الصادر براءته .

لاغيا ولا قائمة فيه والقانون لم ينص على شيء مما والى يؤيد ذلك هو ان المادة ١٨٠ بناتيات (١٨١ جديد) لم تشترط هذا الشرط في مواد المبلغ فيؤخذ من ذلك ان القانون إنما أراد أن يكون الحال في مواد الجنائيات في الموضوع الذي نحن بصدده على غير ما هو معمول به في مواد المبلغ (الاستئناف ٦ ديسمبر ١٩٠٠ الجمعية ص ٢ ص ٢١٣) .

نصت المادة ٢١٧ بناتيات (٢١٢ جديد) على أنه في حالة الحكم بالبراءة في جنائية يسير الافراج عن المتهم بالرغم من الاستئناف على شرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف إذا اتفق الحال ذلك وتنفيذ للنص بهذا الشرط يدل على أن الشارع لا يوجب الافراج إلا إذا أدق المتهم بالصفة التي فرضه عليه القانون وهو الحضور أمام محكمة الاستئناف متى اتفق الحال لحضرة فإن لم ينفذ جاز القبض عليه والا كان ذلك الشرط

١٨٢ — على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى للنياية العمومية بها وهي ترسلها لنياية المحكمة الابتدائية (ق مرة ٦ سنة ١٩٠٥) .

١٨٣ - يرفع الاستئناف في أثناء التلايين يوما الى دائرة المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الاستئناف في مواعيد الجلس (دعوى ٦٤ سنة ١٩٠٥).

فإذا كان المتهم محبوسا وجب على النيابة إجرأه نقله في الوقت المناسب الى السجن العمومي بالجهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

١٨٤ - يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة (دعوى ٦٤ سنة ١٩٠٥).

(٥) اذا اُعلن التهم للنيابة العمومية فلا يكون رفض المحكمة الاستئنافية طلب تأجيل القضية لحضور المأمي من أوجه بطلان الاجراءات لأن الاستئناف مرفوع من التهم والمراعيه القانونية كافية جدا للاسعداد للدفاع (القبض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ الشرائع ج ٢ ص ١١١) .

(٦) اذا استأنف المدعى المدني وطلب منه الحكم القاضي براءة التهم ورفض التهم يرضى عن الاستئناف يكون قاصرا على نظر الدعوى بصفة مدنية محضة وتسمى عليها القواعد المقررة في القانون المدني وقانون المرافعات كما يرد ذلك المادة ١٧٥ جبايات (١٧٦ جبايات) التي تحصل دعوى المدعى المدني تابعة لقانون المرافعات فيما يخص بنسب الدعوى وسواها الاستئناف وبناء عليه اذا كانت المحكمة قد استندت أحد أعضائها لاجراء تحقيق في الدعوى ثم حصل القاضي المختص طرأ مانع يمنعه من القيام بما استندت لأجله وجب المبادرة في تعيين خلافة وهذا الطلب لا يكون إلا من أحد الخصوم الذين لم شأن في الدعوى وهذا المدعى المدني والمهم وأما النيابة فبعد استئنافها حكم البراءة أصبحت لاشأن لها في الدعوى وأما هي فقط قامت بالواجب عليها وأدومت القضية المحكمة عملا بالمادة ١٨٢ جبايات (١٨٤ جبايات) ويصدر مسدود حكم بالتداب أحد القضاة لاجراء بعض تحقيقات لا يحصل النيابة مباحية الحق في إعادة القضية للمحكمة لأي سبب كان وعليه يكون السأف طلب تكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة لتعين تاض آخر ولا حق للمدعي المدني أن يتك بالمادة ١٨٢ جبايات بأن النيابة العمومية مباحية الحق في ذلك (مطلعا استئنافا ١٦ يونيو ١٩٠١ المجبوعة ج ٣ ص ١٠٢) .

(١) اذا أعلن التهم أمام المحكمة الاستئنافية لأقل من ثلاثة أيام طلب التأجيل للاسعداد وطلب تجميع المحكمة الى طلبه بل أوجه بالمرافعة وحسنت بتأييد الحكم القاضي بالقضية فانها تكون قد أجهت بحقوق الدفاع لأنه مع كون إعلان التهم لم يحصل في المدة القانونية فإن المحكمة لم تجبه الى طلب التأخير ومرت بذلك من الاسعداد للدفاع عن نفسه كما ينبغي وهذا من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات (القبض ٢٥ يناير ١٩٠٢ المجبوعة ج ٣ ص ٢٢٩) .

(٢) التهم التي يتم بطريق الصلحة بتحديد جلسة للمحاكمة ثم يحضرها وطلب التأجيل للاسعداد وتكون عام ثم يرضى المحكمة طلبه وتحكم بمقايه يرضى له أن يطلب قض الحكم لأنه أخذ بلاء وأذن بالمرافعة عن نفسه دون اسعداد وهذا إخلال بحرية الدفاع المنفوخة التهم وبموايد الاطلاق المقررة في القانون (القبض ١٩ مارس ١٩٠٤ الاستقلال ج ٣ ص ٧٤) .

(٣) يتعين قض الحكم الاستئنافي الصادر على المتهم حاضرا الجلسة مع عدم اعلاؤه اعلانا قانونيا وطلب التأجيل للاسعداد للدفاع عن نفسه فرض عليه لأن ذلك إخلال بحق الدفاع وبموايد الاطلاق (القبض ٢ أبريل ١٩٠٤ المجبوعة ج ٥ ص ٢١٢) .

(٤) اذا حضر المدعى المدني بجهة الاستئناف وترافع في الدعوى بدون سبق اعلاؤه فلا يرتب على عدم اعلاؤه أي بطلان وليس للمحكمة القضاء أن تبحث فيما اذا أعلن أم لم يعلن (القبض ١٣ أكتوبر ١٩٠٦ المجبوعة ج ٨ ص ٩٩) .

- (٧) يجب أن يكون اشارة المدعى الملقى قبل الجلسة بثلاثة أيام غلاف مهاد مسافة الطريق والا كان العمل باطلا ويتعين قضي الحكم (القبض ٥ فبراير ١٩٢٤ الحاماة ٥ ص ١٠٥) .
- (٨) يقبل القبض من المدعى الحق اذا ثبت أن المحكمة الاستئنافية حكمت براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية بدون اطلاله أو اشرافه (القبض ٥ مارس ١٩٢٣ الحاماة ٣ ص ٤٩٤) .

١٨٥ - يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية .

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم .

- (١) يجب أن يكون التقرير الذي تقدم عن القضية شاملاً للمصالحات التي حلت في القضية مع بيان لظروفها وما جرت ألتها على وجه اجمال واضح ليتحقق بذلك غرض الشارع وهووقوف المحكمة على ما جدها الوقوف عليه حتى تمكن بذلك من تقدير ما يحصل في المرافعات أمامها ولا يمكن أن يقتصر التقرير على بيان التهمة والحكمة التي حكمت فيها ونوع العقاب وتاريخ الاستئناف (بلغ المرافعة ٢٣ نوفمبر ١٨٩٧ القضاء ٥ ص ٢) .
- (٦) يمكن أن يذكر في الحكم أن أحد القضاة المستأنف منهم المحكمة فلا التقرير دون ذكر الاسم (القبض ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١٤٣) .
- (٧) اذا كان القاضي الذي تلى التقرير هو غير القاضي للمصالحات وليس في ذلك غفلة لشيء من الاجراءات التي يترتب على مخالفتها بطلان العمل (القبض ١٦ مايو ١٩١٤ الشارع ص ١ ص ٢١٠) .

- (٨) لا يكون من أوجه القبض أن العضو الذي تلا التقرير التفتيش لم يحسن هو القاضي للمصالحات (القبض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ الحاماة ص ٣ ص ١٥٩) .
- (٢) عدم تلاوة التقرير هو من الأوجه المهمة الموجبة لبطلان الاجراءات (القبض ٧ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٩٨) .

- (٣) عدم تلاوة التقرير موجب لبطلان الاجراءات وقضي الحكم (القبض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستغلال ص ٤ ص ١٥٣) .

- (٤) اذا تلى التقرير أحد قضاة المحكمة غير القاضي المقرر لم يكن ذلك سبباً لقبض الحكم لأن الشارع أوجب أن يتلو التقرير أحد قضاة الجلسة ولم يجهل من واجبات القاضي المقرر نفسه (القبض ١١ مارس ١٩٠٥ الاستغلال ص ٤ ص ١١٤) .
- (٩) ان عدم تقديم التقرير من أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف وعدم تلاوته بالجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات أو الحكم على أن الأصل في الأحكام اختيار ان الاجراءات المحلفة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل وقد روي أثناء الدعوى ما لم يقدم من النيابة أو دواعي القبض ما يثبت أن تلك الاجراءات أتملت أو عوقبت (القبض ٦ نوفمبر ١٩٢٣ ترة ٢٠٥١ سنة ٤٠ قضائية - ذكر بالحاماة ص ٤ ص ٦٣٩ مقضياً أي فاصراً على الجزء الأول من فقط) .

- (٥) إن القانون لم يهتم على القاضي الذي تولى الدعوى أن يتلو التقرير بنفسه في الجلسة والا كان العمل لاغياً (القبض أول أبريل ١٩٠٥ الاستغلال ص ٤ ص ٢٨٥) .
- (١٠) إن نص المادة ١٨٥ هام ويجب العمل به سواء نظرت الدعوى حضوراً أو غيابياً ولا يتأخر نص المادة ١٣٢ و ١٦٢ القاضي بأنه اذا لم يحضر المتهم ولم يرسل عنه وكلا

دفع واحدة وهي الأخيرة مع أن هذه المادة تنص بأن يتكلم أولاً رافعها لأنه ما دام قد كلفه آخر من تكلم قد دفع بذلك عن نفسه ولا يكون عدم كلامه في الأول موجباً لبطلان (القتض ١٦ مايو ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ٢٢٩).

(١٦) إن وجه البطلان الحقيقي الذي نبه عليه قانون تحقيق الجنايات هو حرمان المتهم من الحق الفرجح له وهو أن يكون آخر من تكلم ولكن لا يطلن في مسألة ما إذا بدأت النيابة بالكلام أمام المحكمة الاستئنافية ولأن المتهم هو المستأنف مادام أنه كان آخر من تكلم في المرافعة (القتض ١٦ أبريل ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٢٠٢).

(١٧) إذا استأنف المتهم ولم تسع أفعاله في الأول فلا يكون هذا سبباً لطلب القضاة من المحامي الذي لم يقدم مراعاة الترتيب المذكور في المادة ١٨٤ (١٨٥) من تحقيق الجنايات ليس من الأوجه المهمة التي ترتب عليها إبطال الإجراءات لأن القانون لم ينص على بطالن العمل إذا لم يراع هذا الترتيب لأنه لا يوجد من عدم مراعاة ضرر ما رافع القضاة وكذلك الحال إذا لم يبال المتهم من التهمة أمام المحكمة الاستئنافية لأنه لا يرتب على عدم سواه له ضرر (القتض ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٢٤٣).

(١٨) لا يمتنع القانون وجود محام للدفاع عن المتهم مراد الجنب فأن رفضت المحكمة الاستئنافية طلب المتهم تأجيل الدعوى لمرض المحامي عنه فلا يكون حكمها بإحلال ما دام المتهم قد تمكن من الدفاع شخصياً عن نفسه (القتض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٢٨).

(١٩) إن وجود المحامي لم يكن واجباً في قضايا الجنب وإذا كان المتهم يريد أن يدافع عن نفسه بواسطة محام فله ذلك ولكن يجب على المحامي أن يكون موجوداً عند نداء الدعوى (القتض ٢٦ مايو ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٢٩).

(٢٠) لا يوجد نص قانوني يمتنع على المحكمة أو رئيس الجلسة توجيه أسئلة إلى المحامي أو إلهتاده إلى ما يجب عليه مما يشق بدفاعه عن موكله إلى الواجب عليه أن يستدعي دفاعه

يتكلم في وجهه بعد الإطلاع على الأوراق لأن هاتين المادتين خاصتان بإجراءات محكمة أول درجة بخلاف المادة ١٨٥ فإنها تبين الإجراءات الواجب اتباعها أمام محكمة ثاني درجة فمن الخطأ عدم مراعاة أحكامها في حالة تتيب التهم (بلجنة المرافعة ٢٥ أبريل ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ٣١١).

(١١) إن نص المادة ١٨٤ بنائيات (١٨٥) جديد القاض بأن يقدم أحد قضاة المحكمة تقريراً عن القضية هو على وجه العموم والاطلاق ويمثل به سواء في حال نظر المحكمة الدعوى في الحضور والغياب وأما المادة ١٥٨ (١٣٢) جديد التي تنص بجواز الحكم في الغيبة بعد الإطلاع على الأوراق فإنها لا تنطبق على الإجراءات في أول درجة ولا تنص ببقية ما أحكام المادة ١٨٤ لتلزامه بكيفية الإجراءات في الاستئناف فمن الخطأ الخلط من أحكام المادة ١٨٤ في حالة الغياب (بلجنة المرافعة ٢٢ مايو ١٩٠٩ المجموعة ص ٣ ص ٢٣٣).

(١٢) لا محل للشك بأن تقرير التفتيش كان واجباً تلاوته من الجلسة الثانية إذا كانت هذه الجلسة مكونة من قس المحكمة التي تل عليها هذا التقرير (القتض ٣٠ مايو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٦).

(١٣) إذا قررت المحكمة تأجيل الدعوى لبيع شهود الاتبات إلى الجلسة التالية تغيرت هيئة المحكمة باستبدال أحد القضاة ويجب إعادة الإجراءات وتلاوة تقرير التفتيش من جديد فإذا لم يحصل ذلك بل تمتعت الشهود وصدور الحكم كان باطلاً لصدوره من محكمة قد تسمير أحد أعضائها (القتض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٢٧).

(١٤) ولأن المادة ١٨٤ بنائيات (١٨٥) جديد تنص بأن طالب الاستئناف يكون هو الذي يتكلم الأول إلا أنه لا بد كرهاً وجوباً أو الزاماً ولم ينص فيها على إلغاء العمل إذا لم يرغب ما جاء بها ولهذا لا يكون عدم تكلم المتهم أولاً من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات والحكم (القتض ١٠ فبراير ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ٢٤٢).

(١٥) ليس من أوجه القضاة بناء على المادة ١٨٤ بنائيات (١٨٥) جديد أن التهم رافع الاستئناف لم يتكلم إلا

(٢١) لا يوجد نص قانوني يحتمل التصور في المواد الجنائية أن يطبق عليهم بعضا من أحواله التكميلية قبل الجلسة بل القانون لم يقرر فيها سوى المرافعة الشفهية في الجلسة وأباح التصور تقديم أقوالهم وطلباتهم كشافة في الجلسة وهذا ما يفرض من المادة الثالثة عشر من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية فإذا لم يحل لأدلة التهمين أنهم حرموا من استيفاء حق الدفاع لعدم اطلاعهم على أحوال النيابة التكميلية وبذلك المدعى الحق في زمن وبغيره لم يتمكنوا فيه من الرد عليها (القضاء أول أغسطس ١٩٠٥ المحقوق ص ٢٠ ص ٢٠٥).

لا أن يسكت بعد أن يتكلم بدون أن يتعلم عليه المحكمة كلامه ويحترق على المحكمة أن تبين له القسط التي تشكل فيها ليحكم عنها ويرى على ذلك أن هذا لا يأتي حصوله إلا بعد انتهاء المرافعة واختلاف القضاء في المداولة وهذا طريقة جديدة غير مأثورة فعدم مجازاة المحكمة لصاحب هذا الاقتراح لا يوجب إجحافا بمحقوق الدفاع عن موكله ولا يبرز التسكك به وبوجه وجهها من أوجه القضاء والأبرام فضلا عن ذلك فانه لو كان تراه المحكمة شك في واقعة من وقائع الدعوى لكنت أمرت بإعادة المرافعة وإجراء تحقيق تكميل كما هو غرض لما (القضاء أول أغسطس ١٩٠٥ المحقوق ص ٢٠ ص ٢١٣).

١٨٦ — يسوغ في كل الأحوال للمحكمة الابتدائية أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتفتح في محكمة ثانية درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بذلك (ق نمر ٤ سنة ١٩٠٥).

فليس من أوجه القضاء أن المحكمة الاستئنافية رفضت طلب تحقيق تكميل في الموضوع بناء على أن الأدلة الموجودة في الدعوى كانت كافية لإدانة المتهمين (القضاء ١٢ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٤٤).

(١) إذا أمرت المحكمة الاستئنافية بإجراء تحقيق تكميل فلا يكون من أوجه القضاء أن التحقيق لم يسل كل الأوجه الأمور بتفصيلها إذا رأت المحاكم بما لها من الحق المطلق أن ما جرى من التحقيق كان كافيا لاتخاذها بما كانت تظن من ذلك التحقيق (القضاء ٢ يناير ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ١٠٨).

(٤) إن محكمة الاستئناف ليست ملزمة بسماع الشهود إلا إذا تراه لها وجوب ذلك وتحكم به فإذا لم تحيل سماع الشهود فانها لا تكون قد استعملت إلا حقا بخلافها خصوصا إذا كان الشهود المذكورون لم يتكفروا بالحضور أمام محكمة أول درجة (القضاء ٥ يونيو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٤٠٣).

(٢) إن محكمة الاستئناف مغضولها لإجراء ما يراه لها من التحقيقات لكشف الحقيقة ولا تأمر بإجراء أى عمل من أعمال التحقيق سواء كان سماع شهود أو تهمين غير إلا إذا رأت هي لا التهم فعدم ذلك فلا يقبل القضاء بناء على أن محكمة الاستئناف لم تتبين تهمين أهل خبرة لمرة إن كان سبب الوفاة الضرب أو إسهال القلب (القضاء ٢٦ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٨٤).

(٥) من الأصول المقررة أن محكمة الاستئناف لا تجرى أى تحقيق وأن نص القانون لا يحول التهمين الحق في طلب أى تحقيق تكميل بل يحوله لمحكمة الاستئناف عند ما يراه لها ضرورة — مادة ١٨٢ — ١٨٥ بينما يأتي أى مادة ١٨٦ جديد (القضاء ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٢٤).

(٣) إن التحقيق التكميل هو أمر اختياري لمحكمة الاستئناف تأمر به أولا تأمر به على حسب ما يراه لها من حالة القضية بدون أن تحمل بجمرة الدفاع وهذا الجلبا مستثنى من عبارة القانون التي نص على أنه يجوز لمحكمة الاستئناف إجراء تحقيق تكميل هذا فضلا عن أن محكمة الاستئناف لم تكن في الأصل على التحقيقات إذ أنت فرض الشايع هو أن التحقيقات تتم أمام قاضي التحقيق وأمام المحكمة الابتدائية

(٦) إن محكمة الاستئناف ليست ملزمة بقول أوجه ثبوت لم تقدم أمام محكمة أول درجة بل هي مخيرة في أن تصرح بتقديم أوجه ثبوت جديدة من معه (القضاء ١٨ فبراير ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ١٤٢).

(١٥) إذا طلب التحقيق أمام محكمة الاستئناف طلبه المحكمة لتليق في تقيده أو رفعه وأن عدم رفعه على هذا الطلب دليل على رفضه (القبض أول أبريل ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٨٥) .

(١٦) من القواعد السوية ومن نص المادة ١٨٦ ج ١ أن محكمة الاستئناف ليس محلها طلب محاكمة شهود غير التبين سمحت شهادتهم في التحقيقات ما لم يرد على ما أفت في محاكم شهادتهم لإظهار حقيقة وهذا الحق غرول المحكمة وهي غير في استعماله وعدم استعماله حتى لو كان محاكم شهادتهم هو من أمر حصل بعد الحكم الابتدائي لأن القانون لما أحل هذا الحق المحكمة لم يقبضه بالواقع السابقة على الحكم الابتدائي وحكم المحكمة بقبول طلب التحقيق أو رفضه هو نهائي وطايع من سلطة محكمة القضاء والإبرام (القبض أول أغسطس ١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ ص ٢١٢) .

(١٧) رفض طلب التحقيق التكميل أمام محكمة الاستئناف لا يكون سببا للقبض خصوصا إذا كان موضوعه أشياء لم يطلب إثباتها أمام محكمة الدرجة الأولى وليست متعلقة بغيره البتة (القبض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ١٨) .

(١٨) لا يجز من أدبه للقبض عدم قبول محكمة الموضوع لإجراء تحقيق يطلب منها التبين لأنبات عدم معرفته اللغة الأجنبية متى كان كتب أسماءها على الورقة المنسوب مودعها منه لأن محكمة الموضوع غير مقيدة بمثل هذه الطلبات بل لها السلطة النهائية في مثل هذا الطلب أو رفضه إذا لم تزورها به تكوين اعتقادها (القبض ٢٨ يونيو ١٩١٢ الشرائع ص ١ ص ٣٤) .

(١٩) إن المحكمة الاستئنافية تحكم مبدئيا بناء على أوراق القضية (مادة ١٨٥ و ١٨٦ ج ١) أما التحقيق التكميل أو محاكم اليهود فانه يتفق بإرادة المحكمة حسب ما يراهى لما في وجوده لفائدة من هذه الإجراءات وهذه مسألة موضوعية يحسن (القبض ٢٥ مارس ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٤٧٣) .

(٢٠) ليس من أدبه للطلان رفض المحكمة الاستئنافية تأجيل المعنى لاطلاق شهود (القبض ٢ مارس ١٩٢١ الحاماة ص ٢ ص ٤٧١) .

(٧) المحكمة الاستئنافية أن تأمر أو لا تأمر بإجراء أى تحقيق إضافي لأنها إنما تحصل في التحقيق الذى حصل أمام محكمة أول بدنية (القبض ٨ أكتوبر ١٩٠١ الحقوق ص ١٧ ص ٢٢٦) .

(٨) ليست المحكمة الاستئنافية ملزمة بإجراء شهود سبق محاكم أو المأم أو محاكم شهود آخرين ولا كالمعدل بالطلال بل لها أن تعمل فيما إذا كان يجب الحكم بإجراء تحقيق تكميلي أم لا إذا كانت أدلة تفي التهمة سجلت أمام المحكمة الابتدائية (القبض ١٠ يناير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٢٢) .

(٩) لا يطل الحكم لعدم محاكم المحكمة الاستئنافية شهود الذين إذا كان التيسر لال قطع بأن منه شهود تفي ولم يذكر أسماهم ولم يطلب من المحكمة تأجيل المعنى لإطلاعهم والمحكمة منه (القبض ١٤ أكتوبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٨٨) .

(١٠) إذا أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي تكون قد رفضت ضمما طلب التحقيق وهذا كاف (القبض ٢١ مارس ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٢) .

(١١) إن المحكمة غير مقيدة بطلبات التبين في محاكم شهود الذين أمام الاستئناف بل لها النظر في ذلك بحسب الظروف ولا يترتب على رفض محاكم أى بطلان (القبض ٢٨ نوفمبر ١٩٠٢ المجموعة ص ٥ ص ١٠٤) .

(١٢) ليس وجهها للقبض رفض محكمة الاستئناف محاكم شهادة شهود تفي لأنها غير في قبول مثل هذا الطلب أو رفضه (القبض ٧ مايو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ١٤٣) .

(١٣) إذا طلب التبين محاكم شهادة شهود تفي أمام محكمة الاستئناف دون أن يصح له تقديم مثل هذا الطلب أمام المحكمة الابتدائية ورفضت محكمة الاستئناف محاكم فلا يكون هذا الرفض سببا للقبض الحكم (القبض ١٩ مارس ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٨٢) .

(١٤) ليس من الواجب أن تسمح محكمة الاستئناف أوامر شهود الذين بل ما أن تأمر بإجراء تحقيق تكميلي إذا تزامى لها ضرورة ذلك ليس إلا (القبض ٢٢ ديسمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٩) .

(٢٤) إذا لم تسع محكمة أول درجة شهود الفنى لأنها حكمت برأءة المتهم ثم استأثرت النيابة بأحضرهم المتهم أمام المحكمة الاستئنافية وطلب منها أن كانت في شك من برأءة أن تسعهم فلم تقبل مع ذلك وحكمت بالعقوبة كان هذا حرمانا للفن من حق الدفاع عن قومه ورئيتي عليه بطلان الحكم (القض) ١٠ يوليو ١٩٠٧ الاستقلال من ٦ ص ٣٤ .

(٢٥) إذا طلب المتهم من المحكمة الابتدائية سماح بعود فن ولكن المحكمة استغنت عن سماحه لأنها رأت أن الرأفة غير نافية وحكمت بالبراءة فاستأثرت النيابة فان المحكمة الاستئنافية تكون قد طلبت بذلك الطلب من التقرير المتقدم لها عن القضية من أحد أعضائها طبقا لقاعدة ١٨٥ جتا بما وقد طلبت أيضا من التقرير ذاته بالفطوف التي أوجبته عدم سماح بعود الفنى أمام المحكمة الابتدائية فإذا كان المتهم قد طلب قط صريحا من المحكمة الاستئنافية تأييد حكم البراءة فن للبدن أيضا أنه يجب اعتباره كأنه قد رضيا جميع أوجه دفاعه وكل الطلبات التي تقدمها لمحكمة أول درجة وهذا الاستنتاج يفسح من أن المتهم لم يتنازل صريحا ولا عدل عن فنى من أوجه الدفاع والطلبات المشار إليها فإذا رأت محكمة الاستئناف عدم تأييد حكم البراءة فإنه يكون مطروحا أمامها طلب احتياطي صريح خاص بسماح بعود الفنى وكان من الواجب عليها إما إجابة هذا الطلب وأرفضه بأسباب مقنونة وإلا فتكون قد حرمت المتهم مما له من حقوق الدفاع وإن خطر الحكم الاستئنافي من الأسباب من هذا الوجه وإن لم يتسكبه صريحا طالب القضاء هو أيضا سبب أكثر لجلاله ومربط ارتباطا شديدا بالسبب الأول السالف الذكر وهذا الحل هو ما قرره مسير دوطس (١٣١ ن ١٧٤) وقال أن محكمة الاستئناف ملزمة بسماح بعود الفنى إذا تنازل المتهم صريحا عن سماحه أمام محكمة أول درجة وكان تنازله هذا باعواز المحكمة بدلا أنهمة أنها متعبر برأءة ثم يفسد ذلك حكمت عليه بالعقوبة (قض مصر ٢٧ يوليو ١٨٩٦ القضاء من ٩٧ ص ١٠) ثم إن المحلفين غير متشايين ولكن الأسباب التي يجب أن يبنى عليها ذلك الحل هي واحدة في كتى المحلفين (القض) ٩ فبراير ١٩١٢ المبهوة من ١٣ ص ١١٢ .

(٢٦) إذا ألفت محكمة ثاني درجة حكم البراءة وجب عليها أن تسع بعود الفنى القمن ليسوا أمام أول درجة وإلا كان

(٢١) إذا لم تسع محكمة أول درجة شهود الفنى لأنها رأت أن شهادة بعود الآليات في حة ذاتها غير كافية وحكمت بالبراءة فاستأثرت النيابة بالحكم وطلب التمس أمام المحكمة الاستئنافية تأييده واحتياطي سماح بعود الفنى لم يميز المحكمة أن تحكم ببقاء التمس بدون الثفات لطلب الاحتياطي بانية حكمتها على شهادة الشهود التي كانت سببا للحكمة الابتدائية في تبرئة المتهم لأرب الدفاع أن يتم بذلك ولتهم الحق المطلق في طلب سماح بعود الفنى وليس لها أن تحصره من ذلك الحق وتصر دفاعه بهذه الحالة مستحيلة والمادة ١٣٣ قدم (١٣٦ جيلد) لم تخالف في فنى هذا المبدأ ثالث الفرض من هذه المادة هو الإاحة للحكمة بأن تكفى من شهود الآليات بعضهم لو رأت أن شهادة من مع منهم تكفى لآليات التهمة ومن شهود الفنى بعضهم أيضا متى كانت الواقعة التي استشهدوا عنها تؤثرت بشهادة من سموا وليس الفرض منها إلقاء حق التمس في الدفاع وجرمانه من أن يقدر على دحض شهادة من شهدا هذه سواء بآليات تزويرها أو بإظهار ما تنسبه من انطاع ولم يكن لها أن ترفض سماح شهادة بعود الفنى التي كانت تشهدان هي من واقع لا تتصلق لما بالهوى وبفرض ثبوتها لم يكن من شأنها إقناع الحاكم المذكر (القض) ٢ مارس ١٨٩٤ القضاء من ١ ص ١٣٣ .

(٢٢) إذا غنيت المحكمة الابتدائية للفن عن سماح بعود الفنى لأنها رأت عدم كفاية شهادة الآليات وكرأت التمس فاستأثرت النيابة بالحكم فطلب التمس من محكمة الاستئناف سماح بعود الفنى وجب عليها أن تسعهم إذا رأت ثبوت التهمة عليه من شهادة الآليات والألا كان حكمها باطلا (القض) ١٩ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء من ٢ ص ١٧٨ .

(٢٣) إذا أحضر التمس بعود فن أمام محكمة أول درجة ولكنها لم تسعهم لأنها رأت أن شهادة بعود الآليات غير كافية وحكمت بالبراءة فاستأثرت النيابة والتمس طلب من المحكمة الاستئنافية سماح بعود الفنى فلم يجب عليه وحكمت عليه بالعقوبة لأنها رأت أن التهمة ثابتة من شهادة الشهود القمن مستهم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يكون باطلا لخالفته لقاعدة ١٣٢ و ٢٥٠ جتايات - ١٣٥ جيلد (القض) ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء من ٥ ص ٢٩ .

في رفضها لسماعهم حرمان المتهم من حق الدفاع ويرتب عليه بطلان الحكم (القتض ٣ مارس ١٩٢٤ الخخامة ٥ ص ١٠٧) .

(٣٧) إن الشارع لم يقتصر على إتيان المساواة بين النيابة الصورية والمتهم بل ميز المتهم بأن منه حق التكلم في الآخر فمقدم النيابة في شهود الاتيآت ليس من العدل حرمان المتهم من حق سماع شهوده نعم المحكمة أن تستبعد من الشهود من أعلن ليشهد على دفاعه وظروف لم يكن من شأنها إتيان تغيير ثا في الواقع الثابتة أما إذا كانوا يشهدون على واقعة لو ثبتت لفت القبة عن التهم كواقعة غلبه عن محل الواقعة ويجب سماعهم ولا حق للمحك أن يترك من قبل بأنها لا تلي شهادة الشهود وإنما حق تصريها في هذه الشهادة لا يندى إلا متى سمعت وصعدت تكون مطلقة التصرف في تقديرها فإذا رفضت محكمة أول درجة سماع شهود التي فكر التهم الطلب أمام محكمة الاستئناف فلم تجبه كان الحكم باطلا (القتض ١٢ يناير ١٨٩٥ القضاء ٢ ص ٣٤١) .

(٣٨) لقيم الحق المطلق في أدب ينش من قسه القبة بشوده وعلى المحاكم سماع شهادتهم إنما لما أن تعدد الشهادات التي توقي أمامها كما تشاء فإذا أحضر المتهم شهودا وسكنت عليه المحكمة بدون سماعهم فاستأنف وتسلك بسماح شهوده ولم تجبه محكمة الاستئناف عليه وسكنت عليه فإن هذا الحكم يكون باطلا لحرمان المتهم من حق الدفاع ويكون قابلا للقتض (القتض ٢ يناير ١٩٠٢ المجموعة ٣ ص ٢٣٧) .

(٣٩) حكم الاستئناف الذي يني على شهادة لم تسع أمام المحكمة الابتدائية لا أمام محكمة الاستئناف ولم يكن هناك مانع من سماعها هو حكم باطل ويجب قتضه (القتض ١٧ يناير ١٩٠٣ المجموعة ٤ ص ١٨٦) .

(٤٠) يكون الحكم باطلا إذا طلب المتهم من محكمة الاستئناف سماع شهود نفي حكمت في الدعوى من غير أن تحصل في هذا الطلب ولم تكن قد سمعت شهادة شهود أيضا أمام المحاكم الابتدائية (القتض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ٥ ص ١٤٢) .

(٤١) رفض المحكمة الابتدائية سماع شهادة شهود التي موجب لبطان الحكم إذا تسلك التهم بذلك أمام محكمة الاستئناف ولم تسع شكواه (القتض ٢ يناير ١٩٠٤ الاستئناف ٣ ص ٤) .

(٤٢) يقتض الحكم الاستئنافي إذا استضر التهم شهود نفي أمام المحكمة الابتدائية فرضت سماعهم ثم جلد طلب سماعهم أمام محكمة الاستئناف رفضت هذه أيضا وذلك لأن هذا الرضا يحسم التهم من حق الدفاع الذي عسقه له القانون (القتض ٧ مايو ١٩٠٤ الاستئناف ٣ ص ١٤٢) .

(٤٣) إذا رفضت المحكمة سماع شهود التي ولم تبين أسباب رفضها هذا فطلب التهم سماعهم أمام المحكمة الاستئنافي بلا يجوز أن تكفى برفض هذا الطلب ضما بمحكها في الموضوع بل يجب أن تفصل فيه صريحا وتبين الأسباب التي من أجلها رأت أن لا عمل لسماح هؤلاء الشهود (القتض ٢١ مايو ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٣١٤) .

(٤٤) لا حق للقيم في أن يطلب أمام المحكمة الاستئنافي سماع شهادة شهود جدد لم يسبق طعيم أمام المحكمة الابتدائية بل يصح له ذلك إذا استشهد بشهود أمام المحكمة الابتدائية وهي لم تسعهم وتسك بشهادتهم أمام المحكمة الاستئنافي وهي أيضا ترفضهم بدون وجه حق في هذه الحالة يصح له أن تسك بهذا الوجه أمام محكمة القضا والايام (القتض ٢١ فبراير ١٩١٤ للشرائح ١ ص ١١٥) .

(٤٥) إذا ظهر المحكمة الاستئنافي أن شهود الإثبات والتي لم يحضروا أمام محكمة أول درجة وأن النيابة وعماي التهم طلبا تأجيل القضية لأداة اعلان الشهود فلم تجبه المحكمة طلب التأجيل وسكنت في الدعوى بناء على أمر النيابة في تحقيقات الرئيس كانت الحكم المذكور باطلا وتبين على المحكمة الاستئنافي الحكم بطلانه وإعادة القضية المحكمة الجزئية لفصل فيها مجددا (الاستدعية استئنافا ١٤ مايو ١٩١٩ المجموعة ٢١ ص ١٣٩) .

(٤٦) إذا طلب التهم من محكمة ثان درجة سماع شهادة شهود نفي كان سبق طلب سماع شهادتهم أمام محكمة أول درجة

ولم تحجب المحكمة الى طلبه ويجب مل حكمة تالى درجة سماع شهادتهم وإلا كان حكمها بإطلا لا لخلال بين الدفاع (القض ٥ فبراير ١٩٢٤ الحامدة ص ١٠٦) .

(٣٧) اذا صدر الحكم غيابيا من المحكمة الابتدائية لفرض فيه التهم ولم يحضر ثم استأنف وطلب من محكمة الاستئناف سماع شهود تين فلا يكون عدم سماعهم وسبقها القضاء لأن التهم يتبينه أمام المحكمة الابتدائية أولا في الممارسة يكون هو المقصر في سماع شهود التين المذكورين وبحكمة الاستئناف لا يجب طلبها مبدئيا سماع شهود وانه وان حكمت بجواز ذلك بحكمة القضاء والايراضي في أسوأ حكم استيفاء الدفاع حقوقه أمام المحكمة الابتدائية حيث يفرض بدون وجه قانوني سماع شهود التين وتأتي بحكمة الاستئناف استدراك هذا الخطأ وأما في حالتها هذه فانا التهم نفسه هو الذي أتى أن تسمع شهوده أمام المحكمة الابتدائية ينتقله من المحضو أمامها (القض ١٦ فبراير ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ١١٦) .

(٣٨) ليس من الواجب على المحكمة الاستئنافية أن تسمع شهود تين بعد أن تنازل عنهم المالحى عن التهم أمام المحكمة الابتدائية وزيادة من ذلك فان المحكمة لا ترتبط بطلبات التهم من إعادة التحقيق ما دامت ترى من أسوأ القضية أنها ثابتة ولا تحتاج الى عمل تحقيق (القض ٢٠ فبراير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٠٩) .

(٣٩) الشهود الذين لم يتمكن التهم من استصدارهم أمام محكمة أول درجة يجوز إطلاقهم لأكثر مرة أمام الاستئناف ويجب مل المحكمة سماع شهادتهم وعليه اذا حكم على متهم ثمانية شهادة زور في جلسة فاستأنف وأعلن معاون الوكيل أمام الاستئناف وجب مل المحكمة أن تسمع شهادته أو تذكر في حكمها سبب عدم سماعها وإلا كان الحكم بإطلا (القض أول مارس ١٩١٣ المحبوسة ص ١٤ ص ١٤٤) .

(٤٠) اذا طلب التهم من المحكمة الاستئنافية سماع شهود تين للدفاع عن نفسه فلم تصنع تلك المحكمة لأمره ويجب طلبها أن ترفض أو تقبله وتبين سبب ذلك فان لم تذكر شيئا بالنسبة الى ذلك كان حكمها بإطلا لأن ذلك حرمان لحقوق الدفاع

المحلول بموجب القانون (القض ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٢٥) .

(٤١) لأجل أن تبطل المحكمة الاستئنافية سماع شهادة شهود التين يترى أن يكونوا حاضرين بالجلسة التي حصل فيها طلب الاستئناف بهم وليس التهم أن يطلب تأخير القضية لأجل سماع شهادتهم لأن هذا الطلب في غير محله (القض ٢١ مارس ١٩٠٣ المحبوسة ص ٥ ص ٢) .

(٤٢) اذا انتقلت بحكمة الاستئناف الى محل الواقعة لاجراء بعض التحقيقات والمباينة وراقبتها النيابة ولكنها لم تمل التهم بذلك فلم يحضر ولم يحضر أحد عنه كان ذلك من أوجه البطلان لأن الاجراءات في المصارى الجنائية يجب أن تكون كلها وفي كل أسوأها حضورية إلا في حالة الأحكام الجنائية وإلا كان ذلك حرمانا التهم من حق الدفاع ويجوز التهم التمسك بهذا البطلان ولو كانت المرافعة في الموضوع حصلت بعد ذلك ولم تمسك التهم ولا المدافع عنه بعدم صحة هذا السبل اذا ثبت أنه حصل بدون فراغ سابق من المحكمة والمدافع عن التهم كان سعى لإطلاعه مل أوراق القضية قبل ذلك ولم يثبت ما يدل مل أنه اطلع عليها ثانية ورأى منها محضرا جديدا فيه إيهاف بحقوقه (القض ٣ مايو ١٩٠٢ المحبوسة ص ٤ ص ٨٦) .

(٤٣) ليس من أوجه القضاء أن القاضي المنتصب لاجراء التحقيق التكميل قد سمع أقوال المالحى عليها في جريمة فسق بغير حضور التهم ولا المالحى عنه لأنه يجوز في جميع الأحوال سماع شهادة شاهد بغير حضور التهم حتى لقاض التحقيق نفسه خصوصا اذا كان هناك ما يستدعي ذلك مثل هذه الحالة فان الشاهدة هي قاصرة والتهم فسق بها وكان نظرا في المدة التي كانت هي فيها ويخشى عليها من الخوف والاضطراب أمامه هذا فضلا من أن شهادتها ليست إلا من قبيل الاستدلال (القض ٢٩ يونيو ١٨٩٥ الصاك ص ٦ ص ٥٨٨) .

(٤٤) لا يوجد أي شيء قانوني يفرض بطلان التحقيقات التي تأمر بها المحكمة اذا أجراءها القاضي المنتصب بدون حضور النيابة (القض ١٦ مارس ١٩١٢ المحبوسة ص ١٣ ص ١١٤) .

(٤٥) إن القاضي الذي تتدبه بحكمة الاستئناف لسبل تحقيق تكامل طبق المادة ١٨٥ جأيات (١٨٦ جديد) يقوم

فإذا ثبت من أوراق الدعوى أن القاضي الذي انتدبه المحكمة الابتدائية لإجراء تحقيق تكفي في هذه الدعوى أنه سخر الجلمة التي نظرت الدعوى وسكت فيها وأنه لم يتصر على إجراء التحقيق التكفي بل اعتبر نفسه قاضي تحقيق وسأل أشخاصاً بصفة متهمين وكرز بإحاطتهم على المحكمة مع كونه لم تتدخل إلا لاسل تحقيق تكفي في القضية المرفوعة المحكمة وبالطال التهمين القائمة عليهم الدعوى من النيابة ورفضها المحكمة لما كتمت فقط فيتين من ذلك أن الإجراءات التي حصلت من القاضي المتدب التحقيق غير قانونية وكذلك الإجراءات التي حصلت في الجلسة التي نظرت فيها وصدورها الحكم بوجود القاضي المواد إليه فيها وبسبب صحت الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والإجراءات التي حصلت في الجلسة التي صدر فيها وأحالة القضية والتهمين على المحكمة الابتدائية للطرفين مجدداً (الاستئناف ٧ يوليو ١٨٩٨ المرقق ١٤ ص ٥٦١).

مقام قاضي تحقيق في جميع إجراءاته وله أن يتدب لإجراء التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية وقد تومت المادة ٦٦ بنات (٦٢ جديد) من الحالة التي ترفع فيها محكمة الاستئناف الدعوى العمومية أمضى الحالة التي لم يحصل فيها تحقيق حيث جاء بالققرة الثانية من هذه المادة (ويجوز لمن تهميه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن يتدب لإجراء التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استئناف تلك الإجراءات في دائرتها) فيلأخرى أن يكون كذلك متى تراضى لمحكم الاستئناف عدم استئناف التحقيق وبسبب لا يتصور أن قاضي محكمة الاستئناف الذي له الحق في استدباب قاض لاسل كافة إجراءات التحقيق لا يكون له ذلك الحق متى دمت الحالة لاسل تحقيق تكفي (الاستئناف ١٦ يونيو ١٨٩١ المرقق ٥ ص ١٦١).

(٤٦) إن قانون تحقيق الجنايات قضى بأن قاضي التحقيق لا يجوز أن يصدر الجلمة التي نظرت فيها الدعوى التي يكون حقتها

١٨٧ - الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الكلية في ثاني درجة تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ (ق نرة ٦ سنة ١٩٠٥).

١٨٨ - تتبع في محكمة الاستئناف الأحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون.

الموضوع ثم حكمت المحكمة بعدم الانحصار لاجبار الواتئة بجاية فاستأقت النيابة والمهم هذا الحكم رأت محكمة الاستئناف أن القضية من انحصار محكمة الجلمة تحكم في الموضوع بنفسها بعد سماع دفاع التهم لأن المقصود قانوناً هو نظر الدعوى في درجتين وقد كل دفاع التهم ليا وليس من المهر أن يكون الحكم الأول صادراً في الموضوع الذي كان طرولاً أمام المحكمة بل تكفي المرافعة وبسبب الحكم الثانية أن تحكم بصفة استئناف في الموضوع متى كان في حدودها وبق كان حالاً الحكم والإلتها جلمه حالاً والحكم فيه (القض ٥ نوفمبر ١٨٩٨ القضاء ٦ ص ٤).

(٤) إن رفع الاستئناف من قبل النيابة العمومية فيه صالح للدعوى العمومية ولنفس حتى الفلاح لأن الميزة الاجتماعية التي ياتسها برفع الاستئناف ليس لها إلا غرض واحد وهو الوصول إلى أقص دليات العدالة وهذا الاستئناف قد يكون

(١) ليس المحكمة الاستئنافية عند نظر قضية مركبة سلطة أكثر من حله القانون لقاضي الابتدائي فلا يجوز لما المحكم بقوة لا تستطع المحكمة المركزية توقيها (القض ٢٩ يونيو ١٩٠٧ المجموعة ٩ ص ١٤ ولسنة المرافعة ١٩٠٧ ع ٤٤).

(٢) متى حكمت المحكمة الابتدائية في القضية صاردن الواجب على محكمة الاستئناف أن تحكم في موضوعها دون أن تحيلها على المحكمة الابتدائية فترفضت المحكمة الابتدائية بسقوط الدعوى العمومية من تمة استعمال ورقة مزودة فوات محكمة الاستئناف أن الدعوى لم تسقط وبسب طلب أن تحكم في موضوعها دون أن تحيلها على المحكمة الابتدائية (القض ٢٢ يناير ١٨٩٨ القضاء ٥ ص ١٢٢).

(٣) إذا ضمت محسكة أزل درجة المفع بسند الانحصار على الموضوع وتراضى التهم وكل دفاعهم من

فأسألت النيابة تلمحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المرفوع من هذا الحكم من النيابة أن تحصل في ذات الموضوع متى كانت الدعوى تابعة للحكم وكان من مبادئها إلغاء وصف محكمة أول درجة وكان الموضوع الذي تمحصل فيه هو الذي كان مطروحا أمام محكمة أول درجة وهو الذي كان موجهها في الأصل إلى المتهم والمستأد من التحقيقات وليس هو بموضوع جديد لم يسبق طرحه أو لم تشتمل عليه الدعوى وتحقيقاتها وتكون محكمة الاستئناف بالتأنيها حكم عدم الاختصاص وفصلها في الموضوع فيما قلنا بدل إعادتها لمحكمة أول درجة توغيرا الوقت وتقليلا للنفقات تشتمل على المبدأ الذي يميز لما ذلك في مثل هذه الحالة (القبض ٢٦ يوليو ١٩١٣ المجلوعة ص ١٥ ص ٣) .

(٦) يجوز لمحكمة الجلسه عند ما يتقدم لها استئناف عن أمر فرعي في قضية النظر في الأمر الفرعي والموضوع معا خصوصا اذا كانت طالبت أحد الأقسام تشتمل الاثنين معا (القبض ٥ نوفمبر ١٨٩٨) فإذا فصلت النيابة السوية الدعوى لعدم كفاية الأدلة فرضها المدعي المذهب بإعادة حكمت المحكمة بعدم جواز نظرها فاستأنف المدعي المذهب هذا الحكم جاز لمحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم الابتدائي ونظر الدعوى والحكم بالقوة والنقض لأن الاستئناف في هذه الحالة عبارة عن تجديد جميع الطلبيات الابتدائية ولا يقال أن سكوت النيابة عن رفع الاستئناف عن الموضوع ومطلب القوة يشترط رضا وتسليم يمنع من الحكم بالقوة لأن السكوت لا يمكن أن يعتبر رضا إلا بما هو حاصل عنه والنيابة لم تطلب من محكمة أول درجة سوى عدم اعتبار الأدلة جديدة والحكم في صالحها فسكتوا لا يشتمل الرضا مما اشتمل عليه الحكم وكان من الجائز أن النيابة تطلب القوة اذا قالت محكمة أول درجة يجوز رفع الدعوى ثم لو صدر حكم في الموضوع وسكتت النيابة عن طلب القوة ورفع الاستئناف فيكون سكوتها رضا ما أمما لمحكمة ثاني درجة من الحكم بالقوة إلا أن ذلك لم يحصل حتى يشمل رضاه كل شيء من حقوقها وحقوق المحكمة وهذا الرأي مؤيد بما ورد في كتب الشرايع من حقوق المحكمة الاستئنافية في حالة نظر أمر فرعي مرفوع عنه الاستئناف من المدعي المذهب ويصدق وقد ورد بالمادة ٦٤٠ من مختصر جاوره ما معناه أنه اذا صدر حكم ابتدائي في مسألة

في صالح المتهم إذ يرفع لمحكمة الاستئناف أن تختص بالقوة المحكوم بها من محكمة أول درجة كما يسوغ لما تفرقة التهم ولم يستأنف الحكم التناض عليه بالقوة وعليه فاستأنف النيابة يجوز لمحكمة الاستئناف حتى إعادة نظر الدعوى ومبها ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفرع من استئناف النيابة طلب التشديد للقوة أو لم يكن الفرع منه إلا طلب إصدار الحكم بقوة تركتها محكمة أول درجة مبرها ونسبها منها فإذا رقت الدعوى على حالة متممين ولم تعرض المحكمة الابتدائية في حكمها لأحدهم يد سماع الشهود وإتمام التحقيق لا يسلب ولا لإيجاب فلنيابة أن تستأنف هذا الحكم وتطلب من محكمة الاستئناف النظر في أمر التهم التي لم تعرض اليه محكمة أول درجة وعلى محكمة الاستئناف أن تحكم بالنقض إليه من غير أن تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة لإصدار حكمها ولا محل للاعتراض بأن ذلك فيه حرمان للتم من أحد الفريقين لأن محكمة أول درجة تبحث في موضوع تهمه وحقيقتها ومثبت لها شهادة الشهود ودفاع المتهم وأثبت جميع الإجراءات التي عوقلها من القانون والسو بذلك في حكمها من الفصل في موضوع التهمة بالسلب والإيجاب لا يمنع محكمة الاستئناف من الفصل فيها لصالحيتها الحكم ولا فرق بين حالتها هذه وحالة ما اذا فرض أن المحكمة الابتدائية أصدرت حكمها بصفاب التهم فلا إذن أن الاستئناف يمسد الدعوى إلى حالتها الأصلية في المالحين ولا يجوز أن لا ما تقتض به محسنة ثاني درجة وقد تفرقت هنا مزية الفريقين المتناضيين ولا أحد يترك عدم إعادتها لمحكمة أول درجة والفصل فيها من محكمة ثاني درجة يجعل المرافعة مهلهة مقيمة ويقتل المواجه والمصاريف وفيه احترام لقاعدة الظاهية التي تقتض بعدم تكرار المحاكمة أمام درجة واحدة في قضية واحدة (القبض ٢٣ مارس ١٩٠١ المجلوعة ص ٢ ص ٢٢٤ ورفضة المرافعة ١٩٠٤ ن ٥٣) .

(٥) اذا رقت الدعوى على التهم المنحولة منزل المني عليها لا ارتكاب جريمة فيه وبعد أن صحت المحكمة شهادة بعض الشهود ودافع التهم عن نفسه أمامها قبل سماع الشهود وبعد سماعها ونقضت المحكمة وأثبتت الإجراءات التي تميلها حالحة للحكم في موضوعها ثم رأيت أن التهم حك عرض المني عليها بالقوة حكمت بعدم الاختصاص لاجبار الواقعة بتناية

الموضوع بل وأوجب عليها ذلك فيبض الصور وهي المترو منها في تلك المادة والظاهر أن التساوع المصري لم يمتد مجازاة الشارح الفرنسي في هذا الخصوص ولذا لم يأت بنص خاص منه (القتض ٢٠ أبريل ١٩١٨ المجلد ١٩ ص ١٢٤).

(٨) إذا ألفت المحكمة الاستئنافية حكماً فاضياً سقوط الحق في رفع الدعوى العادية وكان الحكم المستأنف لم يثبت الدعوى إلا من وجهة سقوط الحق في رفعها فإن القضية تكون غير حائلة الحكم في موضوعها فإذا قضت المحكمة الاستئنافية في الموضوع فأنالتم بقدر درجة منه لماحا القانون في التفاضل وهذا يتناقض العدالة ويحرم المتهم من حق بغير مسوغ وبذلك يتبين اعادة القضية الجزئية الفصل في موضوعها (الوقايف استئنافا ٥ أكتوبر ١٩٢١ المجلد ٢٣ ص ١٧٤).

(٩) جسم محكمة الاستئناف سورة اسم القائم بأعمال النيابة التي كان موجوداً بالجلسة لكن تعلم إذا كان منها من فاعر المحامية لأداء وظيفته النيابة بالجلسة فلا خلاصه بالجلسة الابتدائية من ذكر اسمه تكون الاجراءات التي حصلت في القضية باسلة ويتبين الظهور اعادة القضية الى محكمة أول درجة الحكم فيها بمجسداً (قنا استئنافا ٦ فبراير ١٩٠٨ المجلد ٩ ص ١٤٢).

(١٠) ليس لمحكمة الاستئناف قضى الحكم لطلان فيه واحة القضية على المحكمة التي حكمت في الموضوع أو محكمة أخرى لأن هذا الحق من حقوق محكمة التفتض والارام فيها يتعلق بالأحكام الاستئنافية (القتض ٧ يناير ١٨٩٩ الحقوق ص ١٤ ص ١٠٥).

(١١) إن طلال الأحكام الابتدائية (تكلوها من بيان الرواية) لا يترتب عليه أن المحكمة الاستئنافية تسيد الدعوى المحكمة الابتدائية لتكم فيها مرة ثانية رافاً لما أن ضلع الخطأ الذي ارتكب وتحكم في الدعوى في كل الأحوال لأن اختصاص المحكمة الابتدائية قد انتهى بالحكم في الدعوى ولا سبيل لاداعته مهما كانت حبوب سبكها (القتض ٥ مايو ١٩٠٠ المجلد ٢ ص ٢٠٣).

فرعية أو أمر مسطر كالحكم بإيقاف سير الدعوى لحين الفصل في أمر من الأمور المدنية التي تتوقف عليها المحاكمة الجنائية أو كالحكم بعدم الانحصار أو كالحكم بعدم جواز صماع الدعوى المدنية لسقوطها أو ما أشبه ذلك من الأحكام الفرعية التي ليست في موضوع الدعوى الجنائية ووقع من هذه الأحكام استئناف فالواجب على المحكمة الاستئنافية على المذهب الصحيح في المالح كم نظر الموضوع الفرعي المرفوع عنه الاستئناف بالسقوط في موضوع القضية برضه ولو أن محكمة أول درجة لم تبحث في موضوع القضية وهذا المذهب وإن كان فيه حرمان من الحرية الابتدائية إلا أنه الزايع الصحيح في المالح كم وقد ورد على هامش هذه العبارة ما معناه أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الاستئناف مرفوعاً من الدعوى الجنائية أو الحق المدني أخص سواء كان مرفوعاً من النيابة أو المتهم أو المدعى المدني فقد قضت محكمة التفتض والارام بأنه في حالة ما يكون الاستئناف مرفوعاً من حكيم فرعي من المدعى المدني وسده للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الموضوع مع موضوع الحكم الفرعي وتحكم في الجنابة والحق المدني وتماثل التهم ولو أن النيابة غير سناقة لأن حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة يشمل النظر والفصل في جميع الحقوق المرفوعة في القضية (قنا استئنافا ٦ مايو ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ١٥٣).

(٧) إذا رفضت الدعوى على متهم بالمادة ٢٩٦ بنية حياة أماته قضت المحكمة بإيقاف نظر الدعوى حتى يحصل في دعوى الحساب المدنية التي كانت تأتية بين المصوم واستأنف التهم والنيابة هذا الحكم ورأت المحكمة الاستئنافية أنه في غير محله وقضت بإلغائه لم يكن لما أن تحكم في الموضوع فإن نظر الموضوع لأوّل مرة بمرة محكمة ثاني درجة في حرمان قسم منها كان أو مدعي من حق قانون له وهو سته في نظر دعواه أمام درسين وهذا الحرمان لا بد له من نص صريح في القانون ولا يوجد في قانون تحقيق الجنابات نص يبيح ذلك ولا يمكن الحكم فيه بطريق القياس بناء على ما جلد في المادة ٣٧٠ مرافعات لأن نص هذه المادة إنما جلد استثناء تقاطعة العامة ومعلوم أن الاستثناء لا يقاس عليه وما يرد ذلك أن الشارح الفرنسي قد اضطر لإيجاد نص خاص في هذا الموضوع إذ صرح في المادة ٢١٥ بنيات أن محكمة الجلس الاستئنافية أن تنظر

١٨٩ - إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية تحكم المحكمة بعدم اختصاصها وتأمّر بالقبض على المتهم ويحتمل القبض عليه وتحيل القضية على النيابة لتجرى فيها على ما هو مبين في الفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٤٨

ولا تطبق هذه المادة على الحالة التي يكون فيها الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده (ق نمرة ٧ لسنة ١٩١٤).

(٤) لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة بناء على استئناف المتهم مع عدم رفع استئناف من النيابة (القبض ٢٢ يناير ١٨٩٨ القضاء س ٥ ص ١٢٧).

(٥) يبطل الحكم الاستئنافي لتجاوزته ماله من الحق إذا تشددت العقوبة على المتهم بناء على استئناف مع عدم وجود استئناف من النيابة فإن استئناف المحكوم عليه لا يكون سبباً في إضراره والمحاكمة المرفوعة أمامها ذلك الاستئناف لا يكتسب الحكم إلا براءة ساحة المشتك أو تخفيض العقوبة المحكوم بها أو تأجيلها (القبض ٢٥ مايو ١٨٩٩ القضاء س ٦ ص ١٥٥).

(٦) إن الحكم الذي يشدد العقاب على المتهم بناء على استئناف حالة كون النيابة لم تستأنف منه خطأ لأن استئناف المتهم لا يمكن أن يضره وعدم استئناف النيابة الحكم يكسب التمسح حقاً (القبض ٦ مايو ١٩٠٥ الاستئناف س ٤ ص ٢٩٤).

(٧) إذا حكم على متهم صغير بإرساله للإصلاحية فاستأنف بعده دون النيابة فقتضت عليه محكمة الاستئناف بالجلس عشرة أيام كان ذلك وجهاً لقتض لأثر الأرسال للإصلاحية لا بعد عقوبة ويكون حكم الاستئناف تشديداً غير جائز (القبض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستئناف س ٤ ص ١٤٩).

(٨) الحكم بإرسال المتهم إلى الإصلاحية الأحداث ليس في الحقيقة مقبولة بل العرض منه تهذيب وإصلاح فإذا حكم على المتهم ابتدائياً بالجلس مدة فاستأنف فبطلت محكمة الاستئناف بإرساله للإصلاحية لأنه أحول لم يكن هذا تشديداً للعقوبة ولا قبيل العفن بل طريق القضاء بناء على هذا الذنب (القبض ٢٥ يناير ١٩٠٨ المجلد س ٩ ص ١٩٦).

(١) من الأصول القانونية أن الاستئناف المرفوع من المتهم لا يطرح أمام محكمة الاستئناف النظر والفصل الاقط المحكمة المختصة بمواصلته أو التي تقرر حرمته ليس محكمة الاستئناف أن تتعرض إلى نقط الحكم التي صارت في صالح المتهم الا يوجد استئناف من جهة النيابة العمومية ويقع من ذلك أنه لا يكون للمحكمة الاستئنافية في حالة الاستئناف من التمسح فقط أن تحكم بجزاء أشد مما حكم به أولاً أو بشيء يتجسس الشك على المتهم لأنها ممنوعة في هذه الحالة من تغيير وصف التهمة مما رخصت لها وتكتفي بالبررة بكتيبة جديدة وظروف ظاهرة تبرح للشك لأن الحكم بعدم استئناف النيابة له صارتاً ثانياً فلا يتأق قننه وبغضلان ذلك فالحكم حينئذ الأمرين مظاهر لصالح المتهم ومقرراته لا يمكن أن يتجسس القسم من استئناف الحكم على الأفراد الا واحد من ثلاثة أشياء الأولى عدم منافته بالكتيبة والثاني تخفيف العقوبة التي حكم عليها والثالث إبقاء الحكم على حاله الأصلية وقد أبدت هذا المبدأ المبرح في ال مقررات ويمكن التسدلة محكمة القضاء والإبرام الترمادية بفسدور جملة أحكام فيها بقرره وأنه لا يمكن الحكم بما يشدد أو يتجسس شدة العقاب على المتهم إذا لم تستأنف النيابة وقد أشار إلى ذلك الأحكام العالم فوسستان على بالجزء الأول من كتابه المسمى براتيك كيميل بصحيفة ٣٤ وقال إن أحكام المحكمة المذكورة تقضي بأن ليس لقاضي الاستئناف في مواد الجمع أن يحكم في حالة عدم رفع استئناف من النيابة العمومية بعدم الاعتصاص بناء على أدلة الفصل المنسوب لهم يكون جنائية (القبض ٥ يونيو ١٨٩٤ الحقوق س ٩ ص ١٥٩).

(٢) يأتي الحكم الاستئنافي الذي يشدد العقوبة على المتهم بناء على استئناف من غير أن يطلب منها ذلك باستئناف من النيابة (القبض ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ القضاء س ٣ ص ٢٥).

(٣) إن محكمة الاستئناف لا يجوز لها تشديد العقوبة على المتهم المستأنف في حالة عدم استئناف الحكم من النيابة (القبض ٢٦ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ٧٤).

عقوبات وتعليقات وزارة الحفانية عليها (لحظا استئنافا
٢١ مارس ١٩١٨ المجبورة من ٢٠ ص ٨) .

(١٢) يجوز المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف التهم
وسه أن تستبدل الحبس البسيط بالحبس مع الشغل لمدة أقل
لأن البقرة بالأصل وهو الحبس لا ترمه بسيط أو مع الشغل وليس
في اختيار المحكمة أشدهما وهو الحبس مع الشغل مخالفة للقانون
(القبض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ المجبورة من ١٨ ص ٥٠) .

(١٣) من المقرر أن النيابة متى استأنفت الحكم جاز المحكمة
بما لها من السلطة المطلقة أن تشدد أو تخفف العقوبة (القبض
٢٤ أبريل ١٨٩٨ القضاء من ٥ ص ٢٢٤) .

(١٤) إن استئناف النيابة يتناول المحكمة الاستئنافية تشديد
العقوبة مهما كانت طيات النيابة في الجلسة (القبض
٢٣ يناير ١٩٠٤ الاستقلال من ٣ ص ٩) .

(١٥) إن استئناف النيابة يمكن تشديد العقوبة وإن
طلبت التأييد ودعما من كونها لم تبين ليه إن كان الاستئناف
رفع من مخالفة العقوبة أو تعلقا بالتحقيق (القبض ٥ مارس ١٩٠٤
الاستقلال من ٣ ص ٦٨) .

(١٦) في حالة استئناف النيابة للحكم الابتدائي بإعانة محكمة
الاستئناف تشديد العقاب ولم يطلب ذلك النيابة العمومية
ما دام استئنافها عموديا (القبض ٥ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال
من ٤ ص ٧٣) .

(١٧) المحكمة المطروح أمامها استئناف ليست عقيدة
بطلبات عضو النيابة في الجلسة ما دامت النيابة مسطقة بل هي
حرة في توقيع الأسكام (القبض ٢٩ مارس ١٩٠٧ الاستقلال
من ٦ ص ٤١) .

(١٨) استئناف النيابة العمومية وسهها ورفع في صالح
المعية الاجتماعية وفي صالح التهم أيضا وهذا الاستئناف يمه
السوى قانونا إلى حالتها الأولى ويجوز أن يبين عليه تخفيف
العقوبة والحكم بالإبراء أيضا (القبض ١١ فبراير ١٩١١
المجبورة من ١٢ ص ٨٦) .

(٩) من المبادئ العامة المطلقة أنه لا يجوز تشديد حالة
الحكم عليه إذا كان الاستئناف مرفوعا عنه وسهه ولم تستأنف
النيابة العمومية فإذا سككت المحكمة الابتدائية بإرسال التهم
للاصلاحية فإن هذا الحكم لا يمتنع في نفس الأمر عقوبة
خفيفة فإذا استأنف التهم الحكم دون النيابة وأقنع المحكمة
الاستئنافية أن عمره يزيد عن ١٥ سنة وجب عليها أن تقرر
عدم جواز إرساله للاصلاحية ومن جهة أخرى لم يكن لها أن
تغير طريقة بسيطة لتخفف العقاب أو الترية تستبدلها بالحبس
أو بالإفراصة حتى يرفع إيقاف التنفيذ لأن كلا من هاتين
الماليتين يعتبر عقوبة حقيقية ويكون تطبيقها تشديدا في حالة
المستأنف بل يجب في هذه الحالة الحكم بالإبراء (القبض
أول ماير ١٩١٥ المجبورة من ١٧ ص ٣٧) .

(١٠) لا يجوز لمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة إذا
كان المستأنف هو التهم وسهه فإذا حكمت المحكمة الجزئية
في تهمة تقدم حشيش بالجوزة في الطريق العام بإجبار الواقعة
مخالفة بسيطة لأحكام المجلات السوية لاختيار الطريق العام
منها وراث المحكمة الاستئنافية أن التهمة يجب أن تكون جنحة
لأمر حشيش كالتهم في النيابة في الأصل وجب عليها تعديل
الحكم مع مراعاة صالح التهم لأنه هو المنصرون الحكم المذكور
واسنائه وليس فرضه من الاستئناف زيادة للضرر بل بالعكس
وحيثك تبين استعمال الرأفة طبقا للعبارة الثانية من المادة
الثانية من المرسوم ١٤ فبراير ١٩٠٤ والاكتفاء بتعريم
التهم ١٠٠ قرش (القرارين استئنافيا ٢٩ أبريل ١٩٠٨
المجبورة من ١٠ ص ١٥) .

(١١) إذا اجبرت المحكمة الجزئية التهم سفيرا وسككت
إرساله للاصلاحية ثم أفضح لمحكمة الاستئناف أن سه وقت
ارتكاب الجريمة كان يجاوز خمسة عشرة سنة وكان الاستئناف
مرفوعا من التهم وسهه فلا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تشدد
حالة التهم وتستبدل الإرسال للاصلاحية القى هو وسيلة
قأدية وروعت فيها صلعة التهم قبل كل شيء بالحبس حتى مع
إيقاف التنفيذ إذ الحبس أشد لأن عقوبته وروعت فيها صلعة
المعية الاجتماعية قبل صلعة التهم ولأنه أقرب إلى الحكم بالحبس
أو للإبراء تطبيق المادة ٤٨ عقوبات في حالة العود بخلاف
الحكم المشتدل على عقوبة قأدية كما يستفاد من المادة ٦٥

(٢٠) المحكمة الاستئناف أن تحكم براءة المتهم ولو كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة وحدها حيث لا يوجد نص في القانون يمنعها من ذلك ومن جهة أخرى فإن التهم الحق في الانتفاع من أعمال النيابة التي يقصد بها المحافظة على القانون إذ أن من ضمن المحافظة على العدل عدم معاقبة البريء (محكمة قضا استئنافاً ٢٩ يولي ١٩٠١ المجلد ٣ ص ١٣٢) .

(١٩) استئناف النيابة يطلى المحكمة الاستئنافية حتى التصرف الكامل في القضية فللمحكمة الممنع الاستئنافية أدب تحكم بصدم اختصاصها لأخبار الواقعة جنائية ولو كانت النيابة طلت أمام محكمة أول درجة اعتبارها بجنة واختصاص المحكمة بتظرها (القض ٣ مارس ١٩٢٤ المحاماة ص ١٠) .

الباب الثالث في محاكم الجنايات

الفصل الأول - في المحاكم الابتدائية للجنايات

١٩٠ - المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة بهيئة محكمة جنايات في الأفعال التي تعد جنائية بمقتضى نص في القانون .

١٩١ - تحال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالإحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية للتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة .

١٩٢ - تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى نظر الدعوى من قبل .

الفرع الأول - في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة

١٩٣ - على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للتهم ما يأتى :

(أولاً) ورقة الاتهام التي يمررها ويضع عليها إمضاءه رئيس النيابة المذكور أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية الملبية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الأحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون إعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل وإذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمر الصادر بالإحالة .

(ثانياً) محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون إعلانها قبل انعقاد الجلسة بخمسة أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سموى في نسخ الأوراق المذكورة .

(ثالث) ورقة التكليف بالحضور ويكون إعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة .
(رابع) أسماء الشهود الذين يريد إحضارهم ويكون إعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل .

١٩٤ - يجب أيضا على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يمان للآخر قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل ويجبرها رئيس النيابة العمومية أو وكيلها بتقرير يحوز بقلم كاتب المحكمة .

١٩٥ - يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق .

١٩٦ - يجوز اطلاع المدافعين عن المصوم على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كاتب المحكمة بدون نقلها منه إلا اذا انتضت أعمال المحكمة نقلها .

فان لم يبين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور بين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه .

ولاحي المعين من قبل المحكمة إذا لم يكن قرر المتهم ثابتا أن يطلب منها أن تقتدر له أمنايا متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقتدر هذه الأتصاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه من الوجوه .

الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة وفي فحص الأوراق وفي الحكم

١٩٧ - يستحضر المتهم الى الجلسة بنير قيود ولا أغلال إنما تجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا اذا حصل منه تشويش جسيم يستدعي ذلك .

١٩٨ - يجب أن يكون للتهم من يساعده في المدافعة عنه والإكalan العمل باطلا .

(١) خلاف في أن وجود المدافع عن التهم أمر واجب في جميع الأحوال والأغلال به يستوجب طلائن الاجراءات والحكم وان هذا المقرر قد وضعه الشارع لمحافظة على مبدأ شريف وهو وجوب المنافع عن المتهم قبل الحكم عليه دفاعا تاما لا يكفي فيه أن يتكلم التهم عن نفسه لميز أغلب التهمين عن ذلك بل يلزم أن يساعده في ذلك أي دبل من أهل

الاعتبار والمثل لمساعدة التهم لكل منهم في جنابة من أول الجلسة الى آخرها أمر ينطبق بالنظام العام حتى ان التهم اذا أراد أن يتنازل عنه فلا يقبل ذلك (الفتن ٣٠ يناير ١٩٠٤ المجلد ٥ ص ١٨٧) .

(٢) اذا كان المدافع عن التهمين واحدا مع أنه وفنذ من الحكم ومن حضر الجلسة أن سواهما متناقضة لأن دفاع

لم القانون سلطة التحقيق ابتداءً بل هي من نوعها لأنها مقنة
ويمكن لها فلا معنى لأن يكون لهم فيها من الضمانات أزيد مما
كان له أمام تلك السلطة والفرق واضح بين علم حضور المحامي
في الجلسة وعدم حضوره في التحقيقات التكميلية أمام القاضي
المتدرب لأن الضرر الذي يترتب على غيابه عن هذه الجلسة
لا يمكن تلافيه بجلالة، ما يترتب على غيابه في التحقيقات أمام
القاضي المتدرب لأنه يمكن تلافيه عند رفع القضية بعد تمام
التحقيق أو الجلسة وعند البحث في هذه التحقيقات والمناقشة
في نتائجها إذ يمكن للمحامي الذي يشتم حضوره إذا أن ينه على
ما يكون فيها من قصص أو مخالفة لقانون إجهاذا بحق المتهم
وعلى فرض أن تكون جلسات التحقيق التي ينفذها القاضي
المتدرب مثل جلسات المرافعة فإن غيبة المحامي عنها من تلقاء
نفسه بعد تهيئه لا تكون موجبة للجلالة كما جرى عليه العمل
في المحاكم القضاية التي أخذ منها حكم المادة ١٩٧ من قانون
تحقيق الجنائيات - بالتدقيق ج ٢٢ ١٩٥٧ و ١٩٥٩
(الاستئناف ١٧ أكتوبر ١٩٠١ المجلد ٤ ص ٨).

أحدهما كان إلتزام شريكه في التهمة وأنه كان يستعمل على
الدفاع من هذا الأخير أن يزيد التهمة التي أقامها عليه التهم
الأول لأنه كان مدافعا عنه أيضا فلا يكون الدفاع عن المتهم
الأول تاما ويكون هذا وبها للقض لأن وجود المدافع لازم
في المواد الجنائية والا كان العمل لانيا (القض ١١ مايو ١٩٠١
الحقوق ص ١٦ ص ١٧٧) .

(٣) إن القانون لم يوجب أن يكون مع المتهم محام
إلا في جلسة المرافعة كما يؤخذ صريحا من عنوان الباب الذي
ورد فيه هذا الحكم ومن الأحكام السابقة عليه واللاحقة به وأما
الجلسات التي يعقدها القاضي الذي تختص به المحكمة لاستيفاء
تحقيقات تبين لها تقصيا فلها ليست جلسة مرافعة ولم يوجد
في القانون ولا في القواعد السوية ولا في أفعال العلماء ما يفيد
إلحاقها بها وإحتارها عليها ومن جهة أخرى فإن الأعمال التي
يأمرها ذلك القاضي لا تختلف في طبيعتها التوجيهية ونتائجها
القانونية من الأعمال التي يأمرها قاضي التحقيق وبغيره من عزل

١٩٩ - يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته وعمل أقامته ومولده .

٢٠٠ - على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام .

٢٠١ - بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الاجراءات اللازمة كالمبين في الفصل الأول
من الباب الثاني من هذا الكتاب ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد .

٢٠٢ - يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما ينص
كلا منهم أن يملأرض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم
اتباعا للساق ١٩٣

٢٠٣ - إذا لم يحضر أمام محكمة الجنائيات في أول درجة من كلف بالحضور لأداء الشهادة
أو حضر وامتنع عن أدائها تفتع في حقه الأصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

وفي حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنينا مصريا
أما إذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنينا مصريا أو المجلس
لثة لا تتجاوز شهرا واحدا .

وأما عقوبة الشاهد الذي يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز أربعين جنهما مصريا
أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين .

٢٠٤ - تُنشر المحكمة في المداولة فوراً بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم في الجلسة عينها .

غرض هذه المادة صريح وهو أن المشرع قصد به
القضاء بطريق السرعة أن يسرع القضاء في المرافعة إذ تكون
أوراق القضية والمرافعة لا تزال محفوظة جيداً في ذاكرتهم
ومنى أقرروا ألا يصدر عن حكمهم في الحال إلا أنه ليس يفرض
ولا الثانية من المادة تحديد المدة اللازمة للفصل في القضية

الطروسة أمامهم وإذا كان غير ممكن هو القاطرة في يوم واحد
فلا مانع من منعهم من الاستمرار لها المدة اللازمة حتى يتسنى لهم
إصدار حكمهم (القتض ٤ مارس ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤
ص ٢١٠) .
راجع الأسكام الواردة تحت مادة ١٥١

٢٠٥ - يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعلام أن تأخذ رأى مفتي الجهة الموجودة
في دائرتها المحكمة ويجب إرسال أوراق القضية إليه فإذا لم يسد رأيه في ميعاد السبعة أيام التالية لإرسال
الأوراق إليه تمحك المحكمة في الدعوى .

أن الحق لا يمكنه الاطلاع عليها لقيامه حاج القطر المصري فلا
يكون هذا سبباً للحكمة حكم في الدعوى والاستثناء من رأيه
لأن أخذ رأى الحق هو من الاجراءات المهمة وهو ضمان للقيم
أمنها المشرع المصري ال ضرها من الاجراءات التي وضعتها
لعملها في المواد الجنائية فالاعلام بها يقرب عليه إعلان الحكم
(القتض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٣ الحقوق ١٨ ص ٢٦٥) .

(٣) إن رأى الحق استشاري فقط وألحاً ك الجنائية حرة
في اتباعه أو عدم العمل به وما يثبت ذلك ما جاء في المادة ٤٩
من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه إذا لم يبد الحق رأيه
في غير الثلاثة أيام من تاريخ إرسال القضية له تمحك المحكمة
في الدعوى (القتض ٢٥ مايو ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦
ص ٥٠) .

(٤) لا داعي لسبع مثاقفة بعد أخذ رأى الحق (القتض
٢٣ مارس ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ١٨٧) .

(١) إن ديبوب أخذ رأى مفتي الجهة الموجودة في دائرتها
المحكمة هو شرط من الشروط الواجب النظر فيها قبل الحكم
بالإعدام فهو بذلك من الاجراءات الأساسية التي ينبغي حل عدم
ملاحظتها بإعلان الحكم ومن المبادئ القانونية عدم التوسع
في تأويل القوانين الجنائية وجوب تطبيقها بنائية المدة كما
وضعت ولا يوجد نص في القانون يسمح باستبدال مفتي الجهة
بمفتي نظارة الجنائية لحصول هذا الاستبدال يطل الحكم (القتض
٩ يونيو ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ ص ٧٤) .

(٢) إن غرض الشارع من وجوب أخذ رأى الحق هو
احترام التقاليد القديمة التي كانت موجودة قبل إنشاء المحاكم
الجديدة واكتساب رضا الرأى أعوام ومنى كانت المحكمة مارة
بأخذ رأى الحق فلا يمكن أن يقال إنها قامت بهذا الواجب
إلا إذا وصلت القضية الى حضرة الحق ووضعت تحت تصرفه
ويمكن حقيقة من الاطلاع عليها وطيه إذا أرسلت المحكمة
الأوراق الى الحق ثم أعيدت برصاة من مكتب الادعاء ذكرها

٢٠٦ - إذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعدّ جريمة ولا جريمة أو أنها مجرد مخالفة
تمحك برأية المتهم ويحصل الافراج عنه فوراً إن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

وتحكم المحكمة في التضييقات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكمها في نفس الحكم الذي تصدره بما ذكر أعفا .

٢٠٧ - إذا رأى المحكمة أن هناك جناية أو جصة تحكم بالقوبة المقررة قانونا وتفصل أيضا في نفس هذا الحكم في التصويبات التي قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية .

الفصل الثاني - في الاستئناف في مواد الجنايات

٢٠٨ - استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة يرفع الى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف .

٢٠٩ - لا يقبل الاستئناف إلا من الأشخاص الآتي ذكرهم :
(أولا) المحكوم عليه .

(ثانيا) الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمحقوقهما فقط وذلك إذا كان المبلغ الذي يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التي يكون حكم القاضي الجزئي فيها نهائيا .

(ثالثا) رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومي .

٢١٠ - يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون .

٢١١ - إذا كان الحكم صادرا بالحبس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ أما إذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيقرب على الاستئناف لإقطف تنفيذه .
ويحوز للحكمة أن تأمر بجس المتهم حتى يحكم في الاستئناف إذا كان غير محبوس .

٢١٢ - إذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف إذا اقتضى الحال ذلك (داج المادة ١٨١) .

٢١٣ - تنقلم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتقع في الجلسة القواعد المقررة في المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ وكلما تنقلم في هذه المحكمة حال انقلاها بهيئة محكمة جنايات الأحكام المقررة في المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ .

٢١٤ - إذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لسماع شهادة شهود فيقبح ما هو مقرر في المادة ٢٠٣ إذا اقتضى الحال ذلك .

الفصل الثالث

في الأحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم

٢١٥ — إذا لم يتمسك القبض على المتهم أو قبض عليه وتزول حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته إذا لم يسلم نفسه للقبض قبل الجلسة .

٢١٦ — يجب قبل يوم الجلسة بثمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية .
ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان .

٢١٧ — لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك إذا كان المتهم غائبا عن القطر المصري أو ادعى عدم إمكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عنده ويثبت أنه مندر مقبول .

فإذا رأت المحكمة أن المندر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها .

٢١٨ — تسلم في الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقررين في المادة ٢١٦ في الميعاد المعين قانونا .

ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدى للمدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالحكمة ويصدر اطلاعاها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات إن كان لها وجه .

٢١٩ — إذا حكم على المتهم في غيبته وتوصل المدعى بالحقوق المدنية على إلزامه بالتضمينات فيجب على المدعى المذكور أن يقدم كفيلا يملكه تنفيذ ما يختص به من الحكم .

٢٢٠ — لا يكون للكفالة تأثير إلا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم في غيبة المتهم .

٢٢١ — إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات .

فإذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للحكمة أن تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها إذا اقتضى الحال ذلك .

٢٢٢ - اذا توفى من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقتصر التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة .

وانذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالتفرع في المادة السابقة .

٢٢٣ - وأما اذا توفى من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند إعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الأول فيما يخص بالتضمينات ويصير تقديرها قطعياً اذا سبق حصوله .

فاذا صدر الحكم عند إعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضاً طلب رد التضمينات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم للمتهم بدفع شيء من ذلك .

٢٢٤ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يظل حتماً الحكم السابق صدوره . فاذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضي الاحالة يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقتم اليه . فاذا سبق حضوره أمامه تقدم القضية الى محكمة الجنائيات بناء على قرار الاحالة الأول (ق نمرة ٧ ص ١٩١٤) .

في غيبه أرفض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة يظل حتماً الحكم السابق صدوره (القبض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ المجلد ٢٢ ص ٦٥) .

(٤) اذا حكمت محكمة الجنائيات على شخص بالعقوبة غيابياً ثم حضر المحكوم عليه أرفض عليه فان المدة اللازمة لسقوط حق محاكمته إنما هي المدة اللازمة لسقوط العقوبة دون المدة اللازمة لسقوط المعنى العمومية فاذا لم تحض شروط سنة من يوم صدور الحكم بالعقوبة الى يوم حيله والتحقيق به جازت محاكمته ومسايقته (القبض ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ المجلد ٥ ص ٤١١) .

(٥) ان المادة ٢٢٤ جنائيات المدة لا قانون نمرة ٧ ١٩١٤ تنص بأنه اذا ضبط المحكوم عليه قبل انقضاء مدة العقوبة يظل الحكم الصادر في غيبته حتماً واذا لم يسبق حضوره أمام قاضي الاحالة تسير الجنائية في القضية كأنها لم تقدم اليه من قبل والا فتقدمها محكمة الجنائيات وقد تفرع كثير من الشراح ضرورة ما تنص به هذه المادة ولو حكمت محكمة الجنائيات

(١) حكم البراءة في جنائية لا يدخل تحت المادة ٢٢٤ جنائيات التي تقتضي بطلان الحكم التلبيخي اذا حضر المحكوم عليه في غيبه أرفض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة لأن المتهم في هذه الحالة محكوم له لا عليه (قاضي احالة المنيا أكتوبر ١٩٢٠ المجلد ٢ ص ١٠٧) .

(٢) يؤخذ من المادة ٢١٥ جنائيات وما يندرج تحتها ان ضبط المتهم المحكوم عليه غيابياً لا ينعني عليه الإبطال الاجراءات التي حصلت بالجلسة أما الاجراءات الابتدائية بما فيها أمر الاحالة فانها باقية كما هي فلا يلزم صدور أمر احالة آخر (القبض ٢١ مايو ١٩١٣ المجلد ١٤ ص ٢٤٤) .

(٣) ان سقوط المعنى العمومية بمضي المدة في الجنائية محله اذا لم ترفع المعنى ولم يصدر بشأنها حكم أما اذا صدر حكم وكان غيابياً فلا يسل بمضي المدة لسقوط المعنى العمومية حيث يحل محلها معنى المدة لسقوط العقوبة وتبطل المدة هذه من تاريخ صدور الحكم التلبيخي (المادة ٢٢٤ جنائيات مرسومة في ذلك حيث نص بها انه اذا حضر المحكوم عليه

عناكم الجنايات ومع الأخذ بالرأى الأول التنازل بقاء أثر الحكم التنازلي وجواز الممارسة فيه بالطرق المتبعة فان قام الاحالة يكون غير مختص بنظر الدعوى لصدور حكم فيها لم يطل أثره ولا يحد النظر فيه إلا من المحكمة التي أصدرته بناء على الممارسة التي ترفع لها بالطرق المقررة قانوناً ومع الأخذ بالرأى الثاني التنازل يسقط الحكم التنازلي وزوال أثره فان قضى الاحالة يكون غير مختص بنظر الدعوى كذلك لأنها تكون بزيال هذا الأمر بجنة خاصة للإجراءات المقررة في مواد الجمع التي لا اختصاص لقاضي الاحالة فيها فانما تقدمت بجنة مرتبطة بجناية محكمة الجنايات فحكمت غيابياً بالبراءة في الجناية وبالقبو في الجناية فلا عمل لإعادة البجنة لقاضي الإحالة بناء على حضور التمس أو عمل مطروحة به بل يجب تقديم الدعوى مباشرة لمحكمة الجنايات (قاضي احالة ألمانيا أكتوبر ١٩٢٠ المحللة ص ٢ من ١٠٧).

(أ) اذا قدمت محكمة الجنايات بجنة مرتبطة بجناية لحكمت في الجناية وأوقعت الفصل في البجنة فلياق التمس فيها ثم قبض على المتهم فلا يمكن تحديده لقاضي الاحالة ثانياً لأن القضية بعد الحكم في الجناية أصبحت بجنة مستقلة فلا يختص قاضي الاحالة بنظرها وإذا طبقنا الفقرة ٢ من المادة ١٢ المحللة بقانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ تكون النتيجة الطبيعية أن تسترد النيابة حقها كاملاً في احالة التمس بدون واسطة قاضي الاحالة على محكمة الجمع وإذا قلنا إن الحكم بالإيقاف لم يزل اختصاص محكمة الجنايات فان هذا الاختصاص يحول دون إعادة القضية لقاضي الاحالة (قاضي احالة سويسرا ٢٥ سبتمبر ١٩٢٣ المحللة ص ٤ من ٥٦٥).

غاييا باعتبار الاحالة بجنة ما دامت القضية تحققت أولا باعتبار واقعها بجناية لا بجنة مرتبطة بجناية تصح الممارسة في الحكم الصادر فيها أو قبوله (القبض ٣٠ أغسطس ١٩٢٠ المجموعه ص ٢٢ من ٤).

(٦) الحكم الذي تصدره محكمة الجنايات غاييا في بجنة مرتبطة بجناية تسير الاجراءات بشأنه كأنه صدر من محكمة جمع فترجم النيابة ويراجع احاله قبل احصاء أجل الممارسة على المحكوم عليه ويلزم المحكوم عليه بموجب الممارسة والا ينفذ الحكم عليه إن اقتضى أجلها بعد احاله وقد كومت مرثا محكمة النقض بهذا الرأى في حكمها الصادر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٠ (المجموعه ص ٢٢ من ٤) حيث ذكرت أن البجنة المرتبطة بجناية تصح الممارسة في الحكم الصادر فيها غاييا من محكمة الجنايات أو قبوله بخلاف البجنة التي تقدمت لقاضي الاحالة بجنايات (محكمة جنات أسويس ٢٣ مارس ١٩٢٤ المحللة ص ٤ من ٦٤٩).

(٧) إن هناك خلافا بين الشراح في تأثير حضور التمس أو القبض عليه بعد الحكم عليه غاييا في بجنة من محكمة الجنايات فان بعضهم يرى أن هذا الحكم يسبق حاشا لأثره ويكون التمس حق العطف فيه بل في الممارسة المقررة في مواد الجمع ومن أنصار هذا الرأى المسير مرلان والمسير كارفر (لسان ميل ج ٢ من ٩٩٦) ويرى البعض الآخر أن هذا الحكم شأنه شأن الحكم الصادر في بجناية أى أنه يسقط بحضور التمس أو القبض عليه لأن نص المادة ٤٨٦ من القانون الفرنسي يشارى عام يشمل جميع الأحكام القبايسة الصادرة من

٢٢٥ — اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يقرب على غيابه في أى حال من الأحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين.

٢٢٦ — لا يقبل الاستئناف في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات.

٢٢٧ — اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في أقل درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وفر المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة فتعفى في حقه جميع الأحكام المقررة في هذا الفصل.

وتنص أيضا تلك الأحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الانقضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها إلا أنه يستثنى من الأحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ - كل حكم ابتدائي أو استئنافي صادر بعقوبة على متهم غائب يعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية .

قانون تشكيل محاكم الجنايات

نمرة ٤ سنة ١٩٠٥

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم المذكورة .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية؛ وموافقة رأى مجلس النظارة، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

الباب الأول - في الاختصاص والترتيب

١ - الأفعال التي تعدّ جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم جنائيات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٥

راجع قانون رقم ٢٧ الصادر في ١٦ يونيو ١٩١٠ وسئل بقانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ فيما يتعلق بمنح الصلابة والنشر .

٢ - تتعدّد محاكم الجنايات في كل جهة بها محكمة ابتدائية .

وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعدّد بها .

٣ - تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف مع مراعاة أحكام المادة الآتية :

٤ - يمين ناظر الحفائية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب .

ويجوز أن يكلف مستشارو محكمة الاستئناف بالقضاء في محكمة جنايات مصر .

وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بأخر من المستشارين المخصصين بمحاكم الجنايات (يمينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بفاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكتلة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية .

تمثلت هذه المادة بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ كما يأتي :

يمين وزير الحفائية في دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم الاستئناف بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب .

وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بأخر من المستشارين المعينين بمحاكم الجنايات (يمينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بفاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكتلة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية .

(٢) إن السرة المصوص فيها بالمادة ٤ من قانون محاكم الجنايات هي مسألة موضوعية لم يهرها القانون وان عدم اليها في القرار يجوز أن يبنى عليه بطلانه ولكن متى كانت ثابتة فيه فان سالة وسودها أو عدمه يقررهما نهائيا رئيس محكمة الجنايات (الفض) ١٠ فبراير ١٩١٢ المجوعة ١٣ ص (٦٠) .

(١) إن توزيع قضاة محكمة الاستئناف على دوائر منطقة ما هو إلا من غيل النظام الداخلي مجردا من القوة التي اعازت يا القوانين لعدم مراعاة ذلك لا يند غلاقة لأى حق مكتسب لكل فاض من قضاة محكمة الاستئناف له أيضا صفة للدخول في الدوائر التي لم يكن ميها يا أسلا متى دعت للضرورة تلك (الفض) ٧ مارس ١٨٩٦ القضاء ص ٣ (١٤٨) .

”يستبدل بأحد المستشارين المعينين بمحاكم الجنائيات بمينيه رئيس محكمة الاستئناف“ في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة المذكورة هم المستشارون للقابلون للاختزال بمحكمة الجنائيات وليس من الضروري أن يكونوا معينين فعلا من ناظر الحقائق لهذا الغرض فلا محل لعلين بأن الجلسة كانت مشككة من مستشار واحد وقاضين ابتدائيين متدين اذا كان انتداب أحدهما عاما (القبض ٢٩ سبتمبر ١٩٠٨ المجبوعة ص ١٠ ص ١٠٧).

(٨) بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٦ يوليو ١٨٨٥ المصلد بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٤ يمين لوزير الحقائقية أن يذهب قاضيا أو أكثر من قضاة المحكمة الاستئنافية أو المحاكم الابتدائية إلى غير المحكمة المعين فيها وذلك في حالة ما اذا تقيب قاض أو أكثر من القضاة المذكورين واستمرت حالة الأعمال انتداب بدله وتب القاضى بناء على هذا الأمر العالي الفرض منه أن يؤتى جميع أعمال المحكمة المتب عليها بالقاضى الذى يتبعه وزير الحقائقية القيام بأعمال محكمة الاستئناف يؤدى أعمال المستشار جميعها من مدينة وبنتانية وقد جرى السبل على ذلك من تاريخ صدور الأمر العالي المذكور فيصبح حيثما انتدبه لجلس في محكمة الجنائيات عملا بالمادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات (القبض ٣١ يناير ١٩٢١ المجبوعة ص ٢٢ ص ١٧٥).

(٩) كل ديه يخصص بتشكيل المحكمة هو من الظلام العام ويمكن رفضه لأول مرة أمام محكمة القبض والإبرام (القبض ١١ مارس ١٩١١ المجبوعة ص ١٢ ص ١٧٥).

(٣) ليس من الضروري أن يذكر في محضر الجلسة القرار الصادر من ناظر الحقائقية بتعب المستشارين لهم في محكمة الجنائيات لأن هذا التعب من الأعمال الادارية التي لا يتبين ذكرها في محضر الجلسة (القبض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧١).

(٤) عدم الإشارة في محضر الجلسة الى الأمر الصادر بانتداب قاض من المحكمة الابتدائية لمحكمة الجنائيات لا يعتبر أن هذا الانتداب حصل بطريقة تخالف القانون بل المستبر أنه حصل على الوجه المالحق له فلا يكون ذلك سببا لفضض (القبض ٩ يونيو ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٢٧).

(٥) انتداب القاضى الابتدائى للاختزال بمحكمة الاستئناف بمحكمة الجنائيات هو من حق وزير الحقائقية وليس من الضروري ذكر الأسباب التي قضت بذلك في محضر الجلسة أو في الحكم (القبض ٤ يونيو ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٣٢٠).

(٦) اذا انتدب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لهم في محكمة الجنائيات فلا ضرورة للذكر تاريخ الانتداب (القبض ٤ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٧٢٩).

(٧) اذا انتدب قاض من المحكمة الابتدائية لمحكمة الاستئناف فهذا الانتداب يبيحه أسوة المستشارين في كافة الأعمال القضائية يتك المحكمة وليس بمثابة القاضى الابتدائى الذى يتبعه من المحكمة الابتدائية لصلل مخصوص اتخته الرمة المخصوص فيها من المادة الرابعة من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ومن الواضح أن القصد مما جاء في عبارة

الباب الثانى - فى مواعيد انعقاد محكمة الجنائيات

- ٥ - شتقد محاكم الجنائيات كل شهر ما لم يصدر قرار من ناظر الحقائقية يخالف ذلك . ويجوز له أن يأمر بإعقاده فى أدوار أخرى فوق العادة .
- ٦ - يحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الاعتقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من ناظر الحقائقية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر فى الجريدة الرسمية .
- ٧ - جدول قضائى البور يحدد طبقا لادتين ٢٢ و ٢٤
- ٨ - توالى محكمة الجنائيات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيمة بالحلول ما لم يطرا مانع .

الباب الثالث

في الاحالة على محكمة الجنائيات - أوامر قاضي الاحالة

٩ - كل قضية جنائية حقتها النيابة ينظرها قاضي إحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات .

ويكذب لهذا النرض في كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره ناظر الحفافية قاض أو أكثر للاحالة ويموز لخلواه القضاة الثقل حسب مقتضيات المصلحة .

(٢) نصت المادة ٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات على أن كل قضية جنائية حقتها النيابة ينظرها قاضي الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات والنرض من تحقيق القضية بمرقة النيابة أن يتول أحد أعضاء النيابة بنفسه ذلك التحقيق لأن مهو به لأحد رجال البوليس بالتداب يصدره اليه وذلك لما هو مهود في حضور النيابة من أنه أقدر من غيره على ادارة التحقيقات الجنائية وإذا م أن يرقم رجل البوليس بمقتضى هذا الانتداب يرض أحال تلقى بالتحقيق كالتفتيش أو الحراسة أو بجمع الاستدلالات فلا يفسح أن يكون محضره هو الأساس الذى تقدم به القضية لقاضى الاحالة قبل النيابة على الأقل أن يخص الأداة التى يقدم بها التهم الى المحاكمة بأداة جماع شهادة شهود الاثبات وتحقيق دفاع التهم فإذا لم يحصل فيه من ذلك وجوب على قاضى الاحالة احادة القضية لنيابة لتسقيق الواقعة بمرقتها (قاضى احالة سوطاج ١٩٢٠ الحاماة ص ١ ص ١٤٧) .

(١) أحلت قضية مشاجرة بين فرقتين على محكمة الجنائيات بتهمة الفرقة الأولى ضرب أفضى الموت بالمادة ٢٠٠ طويات وضرب بسيط بالمادة ٢٠٦ طويات وتهمة الفرقة الثانية تهمة دخول عتار في حوزة بعض أفراد الفرقة الأولى بقصد منع حيازته بالقوة بالمادة ٣٢٢ وضرب بالمادة ٢٠٥ وفى الجلسة أقام أحد التهمين من الفرقة الأولى بتهمة الضرب الذى أفضى الى الموت قسه دعيا مدنيا وأدخل متهما جديدا والمحكمة قررت أن القاعدة كإياه بالمادة ٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أن كل قضية حقتها النيابة ينظرها قاضى احالة قبل تقديمها الى محكمة الجنائيات وبناء عليه ليس لنيابة ولا لأفراد حق رفع الصورى مباشرة أمام محكمة الجنائيات الا ما استثنى من ذلك بنص صريح كالإرثام التى تقع بواسطة الصحف أو الاحالة الى نس عليها فى المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات وقررتها محكمة القضاة والإبرام كبدا (محكمة جنائيات قضا ١٥ فبراير ١٩١٣ المجبوبة ص ١٤ ص ٢٤١) .

١٠ - تحتم القضية لقاضى الاحالة بتقرر تحمده النيابة بين فيه جلبا الأفعال المسندة للتهم أو لكل من المتهمين عند تقدمهم والوصف القانونى لهذه الأفعال .

وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات تين فيها جلبا الأفعال التى يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها .

وتلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين .

١١ - يفصل قاضى الاحالة فى القضية الحالية عليه بالكيفية المتقدمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التى يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه ويعلن انحصوم

بالمبدأ المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل ويصدر أمره في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق إليه .

أو سمع أقواله إذا رأى في سماعها فائقة للوقوف على الحقيقة وليس غرض الشارع سماع المدعى المذكور من الفقرة الوسطى التي بين انتهاء التحقيق والمحاكمة وبأن هذه الفائقة لا يمكن معرفتها إلا بعد سماع أقواله فيجوز حضور المدعى الذي أولا وسماع أقواله ثانياً وبعد ذلك يقرر قاضي الإحالة ما إذا كان هناك محلاً لقبوله (قاضي إحالة مصر ١١ مارس ١٩٠٨ المحبوسة ص ٩ ص ١٨٣) .

(٤) قاضي الإحالة ليس ملزماً قانوناً بتسريح محضر بالإيضاحات التي يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو التهم إذا اقتضت منها فقط هو تزوير ذمة القاضي قبل صدور أمره بالإحالة أو عدمها وليس القضاء منها ابتعاد أدلة ضد المجهين أو في مصلحتهم (القضض ٩ فبراير ١٩٠٧ المحبوسة ص ٨ ص ٢٠٩) .

(٥) ولو أنه مذكور بالمادة ١١ أن قاضي الإحالة يصدر أمره في ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول الأوراق إليه ولكن لم يذكر بها أن عدم صدور الأمر في هذه المدة يترتب عليه بطلان الإجراءات وهذا ظاهر من الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ التي تخول قاضي الإحالة أن يرد الأوراق للنيابة لعمل تحقيق أكثر تخول له قسه عمل تحقيق تكفل ومن هذا يتضح أن صدور الأمر أثناء الثمانية أيام ليس لازماً مطلقاً في جميع القضايا فضلاً عن أن عدم صدوره لا يمكن أن يشأ عنه ضرر لهم ولا يمكن احتياله خطأ في تطبيق القانون (القضض ٢٧ أكتوبر ١٩٠٦ المحبوسة ص ٨ ص ١٠٢) .

(١) إن سماع قاضي الإحالة لأقوال التهم يقتضي المادة ١١ قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أمر اختياري لا إلزامي (القضض ٣٠ مارس ١٩١٢ المحبوسة ص ١٣ ص ١١٦) .

(٢) يجوز لقاضي الإحالة أن يسمح كل ما يرى لزوم طلبه من المدعى الذي ولأن المادة ١١ لم تنص صراحة على ذلك فإن المادة ٥ جنائيات تميز لمدعى المدعى المنقول إليه الصفة في أي حالة كانت عليها الدعوى والمادة ٣ جنائيات صحت في الحضور في كافة إجراءات التحقيق أمام النيابة والمادة ٨١ أصله حتى الحضور أمام قاضي التحقيق وتوجيه الأسئلة إلى الشهود والمادة ١٠٧ قضت بأن لا يقبل منه مناقشة في أمر حبس التهم أو الإفراج عنه وإلغى من ذلك أحقية في أي مناقشة أخرى ويمكن القول من باب التقريب أن قاضي الإحالة جمع بين اختصاص قاضي التحقيق وأردة المودعة من حيث إجراء التحقيقات وتكليف النيابة بما واعدار أمراً بإقامة الدعوى وعدم إقامتها غير قابلة للعلن فيها والمادة ١١ لم ترجح موقف المدعى الذي أودعت قاضي الإحالة من سماع ما يراه لازماً من فضلاً عن أن قرار قاضي الإحالة في الموضوع هو بمثابة حكم نهائي ويظهر من ذلك أهمية حضور المدعى الذي يسامع النيابة على تورية أدلة الاتهام واستصدار أمر الإحالة حتى يفسق له المطالبة بما وقع له من الضرر أمام محكمة الجنايات (قاضي إحالة طرابلس ١٨ ديسمبر ١٩٠٧ المحبوسة ص ٩ ص ٨٤) .

(٣) لا يمكن أن يفهم من افعال المادة ١١ ذكر المدعى الذي أن لاحق له في الحضور أمام قاضي الإحالة

١١ (١) — يكون لقاضي الإحالة ما للقاضي الجزئي في مواد الجمع من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وإعلان الشهود وسماع شهادتهم وتكون قراراته في ذلك قابلة للعلن بالطرق المقررة للعلن في قرارات القاضي الجزئي (ق ٧ ص ١٩١٤) .

١٢ — إذا رأى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية بأمرها لحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المنوطة في الباب الرابع .

(راجع قانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ بمجلس الجنايات بمقتضى اقتراحه بأخذ قانونية أو ظروف مخففة الزائد منه) .

وإذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة بعيد التقضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر بشأن الجناية .

وإذا لم ير أثرا ناجزا جرمية أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ويأمر بالانفراج من المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر .

ويموز له إعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينا المواضع التي يلزم إجراؤه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويصوز له أيضا أن يحرى بنفسه تحقيقا تكليا .

(٢) ان المادة ١٣ من قانون محاكم الجنايات تميز الطعن في قرار قاضي الاحالة بأن له وجه أو يرد القضية للنيابة لاستبعاد الجناية واختيار الواقعة جنحة وقضت بعدم جواز هذا الطعن إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولكن لا يصح مع ذلك الادعاء سلقا بأن الخطأ في تأويل القانون المتأثر اليه في تلك المادة هو الخطأ في تأويل النصوص التي ترمف الحرية أو تحدد العقوبة بصرف النظر عن القواعد القانونية الأخرى كقالة تعيين اختصاص القضاة أو سلطتهم أو القواعد التي كسرت مبادئ الإبرامات الواجب اتباعها والشكل الأساسي الواجب مراعاة وقد وضع القانون بألفاظ عامة على وجه الاطلاق فلا يصح قضاؤ أن يمنع تميزا لم يقره القانون وانه وان كانت المادة ١٣ لم تنص على الجلائن الجوهري كالمادة ٢٢٩ بنهايات إلا أن تجاوز للقاضي حدود سلطته قد تكون نتيجة الخطأ في تفسير القانون وتظهر أن المادة ١٣ المذكورة أرادت تنبيه الطعون وحصرها في الجلائن الناشئ من خطأ التفسير دون غيره وبناء على ذلك فأموية قاضي الاحالة محصورة بنوع ما في البحث عما اذا كان يصح توجيه الاتهام الى المتهم أولا يصح قبض من مأموريه البحث في صدق التهود وصحة تهماتهم ولا البحث عما اذا كانت التهمة ثابتة ثبوتا تاما أو مشكوكا فيها ذلك مما يفرد به قاضي الموضوع وإنما وظيفة محصورة في البحث من ورود أدلة ثابت أن اتضحت صحتها فيما بعد يمكن أن يبنى عليها اعتقاد القاضي (راجع المواد ١١٦ و ١١٩ و ١٤٨ و ١٧٤ بنهايات و ١٢٠ و ١٢١ مما كمتايات) فإذا وجدت دلائل كافية ورجب عليه أن يترك قاضي الموضوع البحث في نيتها الحقيقية

(١) إن تعريف القانوني لوظيفة قاضي الاحالة وضع بألفاظ عامة جدا يفسرهما وضع حقيقة واضحة وموجها كافيا من كل الأوجه ويزيل بها كل نزاع واختلاف ولكن مع ذلك فان هذا التعريف واضح جليا في جوهره ومنه يستدل بلا نزاع على أن تلك الوظيفة هي وظيفة ابتدائية فقط ومقتصرة من جهة أولى على بعض قط قانونية ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالوقائع فاتها مقتصرة على البحث في احتمال صحة التهمة وهذا البحث لا يمكن أن يتبدى هذا الحد في حالة عدم وجود أدلة كافية لهذه الوظيفة فتسبب مبدئيا مسألة صدق التهود والفتنة بأقوالهم ومسألة مصرة ما اذا كانت التهمة ثابتة ثبوتا تاما أم هي مشكوك فيها فان هذه المسائل كلها من اختصاص القاضي الجنائي فقط الذي يحكم في الموضوع وقاضي الاحالة يليه وحده اختصاصه اذا أراد بالقبول أن يحكم في الموضوع ويصدر حكما بالبراءة بتقدير تيمية بعض الشهادات بدون أن يسبها وتقرره أن الواقعة غير ثابتة فان اختصاصه الذي حقهه القانون ينحصر في البحث في وجود أو عدم وجود أدلة كافية أخى الأدلة التي لو حصل تحقيقها فيما بعد يبرز أن يبنى عليها اتباع محكمة الجنائية وهو بقدر نهايتها وفي الموضوع تلك القرائن التي من شؤون وظيفة اثباتها ولكن إصداره قرارا في الموضوع ينلونها هذه الحدود لا يمكن أن يخرج من مراقبة محكمة القضاء والإبرام بدعوى انه قرار خاص بالموضوع لأنه بإصداره قرارا في الموضوع يتر الكيفية القانونية التي يجب عليه بها استعمال وظيفته وهذه الكيفية هي دائما ومن وجهه أصل مسألة قانونية يميز محكمة القضاء والإبرام مرقبتها (القض ١٧ أكتوبر ١٩١٤ المجموعة من ١٥ ص ٢٢٦) -

وما دام القانون قد قيد سلطة قاضي الاحالة على هذا الوجه فسيبرز تجاوز حدودها بتصدية لمئات استبعاد الأدلة يصحح تقديره وأن يمكن منطقاً بالوقائع خاضعا لرقابة محكمة التقض والايام لترتب على خطأ ذلك القاضي في تفسير القانون الذي عين سلطته وفي هذه الحالة لا يكون بيان الوقائع نفسه محل تلك الرقابة بل عليها تجاوز قاضي الاحالة سلطته بتصدية لبحث لم يكن له حق في مجبه فاذا أثبت قاضي الاحالة في قراره شهادات او وجدت وكانت قائمة على أساس لأوسيت احالة التهم على محكمة الجنائيات فليس من حقه استبعاد هذه الشهادات بناء على مجبها والتقرير بأنه لا يجب تصديقها بل يجب ترك الفصل في هذا الأمر لقاضي الموضوع ويكون مجبه تلك الشهادات خطأ في تفسير المادة ١٣ من قانون محاكم الجنائيات (التقض ٢ يونيو ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٧٤) .

(٣) حتى محكمة التقض ان قررت بأن وثيقة قاضي الاحالة تقتصر على أن يستفاد بوجود قرينة الاتهام وليس من اختصاصه أن يقيم قسمة مقام القسود لكفاية الأدلة المبنية للثمة وصحتها فيقتضى القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى في جنائية هناك مرض بناء على أن المجنى عليه كان متنازعا وقت ارتكاب الفعل ولم يكن قائما حقيقة إذ من المستحيل انه اذا طرحت القضية أمام محكمة الجنائيات تجد فيها أركان الجريمة معروفة (التقض ٣٠ أكتوبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ١٤٩) .

(٤) إن المبدأ بطريق التقض والايام في قرار قاضي الاحالة ليس من طرق الطعن المتأداة بل هو من الاجراءات الاستثنائية التي لا يميز الاتيابه، اليها لا يند استبعاد طرق الطعن الأخرى وليس في كل الأحوال بل في أحوال منها القانون وحصرها حصرا وقانون تشكيل محاكم الجنائيات لم يصرح من هذه القائمة لما أجاز الطعن بطريق التقض والايام في الأوامر التي تصدر من قاضي الاحالة بأن لا وجه اذ أنه ليس هذا الطعن الا في حالة حصول خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها والقانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩١٤ الملحق لهذا القانون قد أيد هذا المبدأ بإجازة الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منقذة بصفة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة اذ هذا قد دسج الى المبادئ العمومية قسم الطعن في الأوامر التي تصدر من

قاضي الاحالة الى نوعين طعن عادي وهو الطعن أمام أودة المشورة في الأحوال الخاصة بالوقائع وطعن غير عادي وهو الطعن بطريق التقض في حالة حصول خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها والطعن في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم صحة الواقعة يجب أن يكون بالطريق العادي أي بطريق المعارضة أمام محكمة أول درجة لأنه متى على مخالفة الأدلة وهي خاصة بالوقائع أما القول بأن هذا الأمر لا يدخل في اختصاص أودة المشورة لأن اختصاصها فاسر على الأوامر بأن لا وجه لعدم كفاية الأدلة فهو قول من يتسكك بالأحكام دون الرجوع الى مبادئ القانون العمومية والفرض الذي يرى اليه الشارع لأنه لا فرق بين القول بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وبين القول بأن لا وجه لعدم صحة الدعوى لأنه في كلتي الحالتين كان يصح القاضي أن يقتصر على التسويل بأن لا وجه لاقامة الدعوى على التهم دون أن يضيف الى هذه الحالة أي عبارة أخرى بناء على ما جاء بأسباب قراره الواضح منها أن الأدلة المقدسة لم تكن كافية في نظره لإدانة التهم . وحيث إن محكمة التقض وافقت قالت في حكمها الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ إن ما أودة قاضي الاحالة تأسرة في البحث في وجود أو عدم وجود أدلة كافية أي الأدلة التي لو حصل تحقيقها فبإيد يميز أن يثبت عليها افتناع محكمة الجنائيات وأنه مجبه الشهادات دون أن يسميها ويقرره أن الواقعة ثابتة أو غير ثابتة يتجاوز الاختصاص الذي ملحه له القانون لأنه بذلك يكون خالف مجموع قواعد القانون الخاصة بمحقق وثيقته الا أنه يتضح من نص القانون مرة ٧٢ لسنة ١٩١٤ التي أجاز الطعن في الأوامر الصادرة بأن لا وجه لعدم كفاية الأدلة أمام محكمة أول درجة منقذة بصفة أودة مشورة أن الشارع أراد أن يمنع قاضي الاحالة سلطة أوسع مما كان له في تقدير الوقائع والأدلة للقدرة في الدعوى المطلوبة أمامه (التقض ٢٧ ديسمبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ١٠٨) .

(٥) ليس في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات من فصل تهمة الجنحة عن تهمة الجنائية والحكم في التهمة الأولى وحدها (التقض ٣ أبريل ١٩٢٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٢٢) .

(٦) إن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أجازت لقاضي الاحالة أن كانت الجنحة مرتبطة بجنائية أن

بأن لا وجه لاقامة الدعوى على شتم في جنحة متى أحلت عليه هذه الجنحة بالطريق القانوني إذ الحالة الوحيدة التي يجب فيها على قاضي الاحالة أن يبعد الجنحة الى النيابة هي الحالة التي تقدم فيها القضية اليه في مبدأ الأمر بصفة جنائية ثم يرى انها جنحة وذلك طبقا لقاعدة ١٢ من قانون محاكم الجنايات ولا يمكن أن يكون حتى قاضي الاحالة في الجنحة التي تقدم اليه مقيدا بحالة المتهم على محكمة الجنايات فقط اذ قد تكون الأدلة في نظره غير كافية لاحالة على المحكمة ولا يقلل أن يكون قاضي الاحالة حتى بالتقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى على شتم في جنحة ولا يكون له هذا الحق بالنسبة لمتهم في جنحة مرتبقة بالجناية لأن الحالة الأولى أهم كثيرا من الحالة الثانية ولا متى التفرق بين المالحقين مع وجود روابط بينهما (قاضي احالة قنا ٢٥ ديسمبر ١٩١٣ المجلد ١٦ ص ١٣) .

بأمر باحالتها على محكمة الجنايات وروحه من ذلك أن الجنابة متصلة أصلا من الجنحة والحكم المتخول لقاضي الاحالة في ضنها اختياريا فيجوز له فصل تهمة الجنابة عن الجنحة فحال الأول على محكمة الجنايات والثانية على محكمة المفتح ولو سبق لمحكمة المفتح أن حكمت نهائيا بصدور اختصاصها في هذه القضية لأن هذا الحكم لا يؤثر الا على الجزء الجنائي منها كما رآه لا يمنع المحكمة المذكورة من نظر الجنحة المرتبطة بالجنابة هذه (قاضي احالة طنطا ٢٥ أبريل ١٩١٢ المجلد ١٣ ص ٢٥٤) .

(٧) اذا قدمت قاضي الاحالة جنابة وجنحة مرتبطة بما رداى أن الجنابة غير ثابتة والجنحة لا يعاقب عليها القانون بآزله أن يأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة لكل منهما لأن التصوص القانونية لا تمنع قاضي الاحالة من إصدار أمر

١٢ (١) - لقاضي الاحالة تعديل التهمة الميئنة في ورقة الاتهام أو تسليطها دون أن يستند

للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق (قاعدة ٧ سة ١٩١٤) .

يكون مقيدا بالتهمة التي وجهتها النيابة اليه كما يستفاد ذلك من نص المادتين ٣٠ و ٣٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فضلا من كون التزوير والاستعمال جريمتين متفرقتين اذ ارتكبا من شخص واحد لفرض واحد تعتبران مرتبتين يضمهما بحيث لا يتصلان بالجنحة ويترتب على ذلك الحكم بالقوة المقررة لأحدهما طبقا لنص المادة ٣٢ فصول (قاضي احالة طنطا ٧ فبراير سة ١٩١٢ المجلد ١٣ ص ٢٢٥) .

اذا قدمت النيابة للقضية قاضي الاحالة تهمة تزوير في رخصة يصالح تاريخها ومدة مفعولها لقاضي المذكور اذا تبين له أن المتهم استعمل هذه الرخصة بأن قدمها للاحتفاظ بالورق عند سؤاله شفها من حق قربة طوب بدون رخصة أن يحمل الدعوى على محكمة الجنايات بتهمة الاستعمال أيضا اذا لقاضي الاحالة الحق في وصف الجريمة له أن يصدر أمر احالة واحد بشأن كافة الجرائم التي يمكن ترتيبها على الأفعال المستتة لمتهم دون أن

١٢ (ب) - اذا صدر أمر باحالة المتهم على محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي

الاحالة وقبض عليه قبل الحكم في قضيته من محكمة الجنايات فيكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تهتم الى قاضي الاحالة (قاعدة ٧ سة ١٩١٤) .

١٢ (ج) - للتائب العمومي والدعوى بالحق المدني الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية

منعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ويكون الطعن بقرار يصدر في قلم كتاب المحكمة في غضون عشرة أيام كاملة من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للتائب العمومي . أما بالنسبة للدعوى بالحق المدني في غضون ثلاثة أيام من إشعاره بالأمر المذكور إنما لا يقرب على هذا الطعن ليخاف الإخراج عن المتهم بناء على الأمر المطعون فيه .

وتخصل أودة المشورة في القضية المذكورة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدعى بالحق المدني .

فلذا قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى تحيل المحكمة القضية على النيابة العمومية لاجراء اللازم قانونا اذا كانت القضية جنة أو مخالفة . أما اذا كانت القضية جنائية فتتبع فيها الاجراءات المقررة لقاضي الاحالة (ق نرة ٧ سنة ١٩١٤) .

(٣) تخصص أودة المشورة بنظر المحاماة في قرار قاضي الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم صحة الواقعة لأن الفرض من وضع المادة ١٢ ق ٠ ت ٠ م ٠ ج ٠ هو التوبة بين مصلحة الاتهام ومصلحة المتهم بإيجاد طريق طعن النيابة في القرار الصادر من قاضي الاحالة بمقتضى القضية حتى تكون مساوية للمتهم لأنه اذا أحيل على محكمة الجنائيات بيد أمامه باب الدفاع مقننوها فتبقى محاكمة إما بالبراءة وإما بالإدانة وروح التشريع تقضي بوجوب تحقيق هذا الغاية سواء كان أمر الحفظ مبنيا على عدم كفاية الأدلة أو على أنها أجرة شقة أو على أن الجريمة لا أثر لها مطلقا لأن المرحس في كل هذه الأوامر ينصب على الأدلة التي قد يفتقر القاضي في تقديرها ويلاحظ أن قاضي الاحالة لا يفصل في التهمة من حيث الإدانة أو البراءة وإنما ينظر إليها من حيث الاحالة فقط وبمحكمة الجنائيات هي التي تستطيع وحدها تقدير الأدلة تقديرا نهائيا بعد سماعها شهادة الشهود وبرافعة الخصوم وإطلاعا على الأوراق (أودة مشورة بحسب محكمة أسبوي ٢٦ مايو ١٩٢٠ المجلد ٢٢ ص ١١٦) .

(٤) اذا حكمت المحكمة بعدم الاعتصاص بناء على أن الواقعة جنائية فتقدمتها النيابة لقاضي الاحالة فقرر بإحبارها جنة اصابة بأعمال أو قضاء وقدرا لعدم توفر العمد عند الجنائي فلا يقبل من النيابة الطعن فهذا الحكم أمام محكمة القضاء والايام بناء على أن القانون نرة ٧ سنة ١٩١٤ يوجب على قاضي الاحالة بعدم حكم عدم الاعتصاص أن يحيل المتهم على محكمة الجنائيات لأن الطعن غير الجاهل أمام محكمة القضاء والايام لا يكون إلا بعد استيفاء جميع الشهادات السائدة التي يحوزها القانون والمادة الثالثة من قانون نرة ٧ سنة ١٩١٤ تحوّل الخائب البصوي الطعن بطريق المحاماة أمام المحكمة الابتدائية

(١) نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون محاكم الجنائيات على أنه اذا لم ير قاضي الاحالة أثرا تاجل برعية أو لم يجد دلائل كافية للبهة بمسند وأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويدخل تحت المحالة الأولى عدم وقوع فصل مطلق وليس الفرض من هنا قط حالة ما اذا كان الفصل لا يباب طلبة القانون لأن الشارع لم ير أد ذلك لم يبر هذا التصريح كافي في المولد ١٤٧ و ١٧٢ و ٢٠٦ جنائيات . وقد قصرت المادة ١٣ الطعن في قرار قاضي الاحالة بأن لاوجه لعدم وجود أثرا تاجل برعية على حالة ما اذا كان هناك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها بقرار قاضي الاحالة بأن لاوجه لعدم صحة الواقعة لا يقبل الطعن أمام محكمة القضاء لعدم ارتكابه على القانون ولا أمام أودة المشورة لأنه ليس مبنيا على عدم كفاية الأدلة (قاضي احالة سوطاج ٢٩٢٠ المجلد ١ ص ١٤٣) .

(٢) كانت الأوامر التي تصدر من قاضي الاحالة لا تقبل الطعن بمقتضى المادة ١٢ ق ٠ ت ٠ م ٠ ج ٠ الا لخطأ في تطبيق القانون فأدخل الشارع بمسند لا على هذه المادة وأباح للنيابة الطعن أمام أودة المشورة في الأوامر التي تصدر من قاضي الاحالة بعدم كفاية الأدلة وبذلك أوجد لهذا التحويل طريقين الطعن في أراس الاحالة طريق طاعن خاص بالوقائع ويرفع الى أودة المشورة وطريق غير طاعن وهذا المرسوم من قبل ونظاما بالمعلا في تطبيق القانون يرفع الى محكمة القضاء وفيما يخص بالطريق الثاني لا فرق بين القرار بأن لاوجه لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الصحة ما دام مبنيا أن الأدلة لم تكن كافية لإدانة المتهم وقد يفتقر القاضي في تقديرها فيجوز للطعن أمام أودة المشورة في القرار بأن لاوجه لعدم الصحة كما يجوز للطعن في القرار بأن لاوجه لعدم كفاية الأدلة (القضاء ٢٦ دجنر ١٩٢٢ المجلد ٢٤ ص ٦٤) .

وأصح الحكم نرة ٤ محنت مادة ١٢

(٧) تمت الفقرة ج من المادة ١٢ من قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ المتعلقة بقانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ مل أوت النائب السوي والدمي بالحق المدني الملن بطريق المعارضة أمام أردة المشورة بالمحكمة الابتدائية في كل أمر صادر من قاضي الاساية بأن لا وجه لاثامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وأن أردة المشورة تفصل في القضية فإذا قبلت المعارضة تميل القضية على النيابة السومية لاجراء الا لازم عنها قافرا اذا كانت القضية بجهة أو مخالفة أما اذا كانت بجهة فتعجب فيها الاجراءات المقررة لقاضي الاسالة ومن ذلك بينهم أن حق المعارضة من الذي ليس متوقفا على معارضة النائب السوي وقد أصلى القانون لمعارضة الذي المذكور قس الأثر الذي أصلاه لمعارضة النائب السوي وفي جالة قبول المعارضة المرفوعة من أحدها نصير اسالة القضية على النيابة إن كانت بجهة أو مخالفة أرائاع الاجراءات المقررة لقاضي الاسالة أن كانت بجاية أي أن معارضة الذي الملن لما تأخير لها تأخير الملن الدعوى السومية قسها كمعارضة النائب السومي قسه تخطر أردة المشورة في صفة الاجرام وعده ومثل ذلك المعارضة من الذي الملن في قرار قاضي التحقيق بأن لا وجه لاثامة الدعوى (مادة ١١٦ جطيات). خلافا لمثلن الذي الملن في الأحكام الصادرة من محاكم المعارضة قاه يكون قاصرا على حقوقه المدنية دون غيرها (أردة المشورة بمحكمة مطلا ٢٦ يناير ١٩١٨ المجبوعة ص ١٩ ص ١٢٩) .

(٨) اذا ملن الذي الملن رسده أمام أردة المشورة في قرار قاضي الاسالة بأن لا وجه لاثامة الدعوى وأردة المشورة قررت التواء هذا الأمر وأسالة الدعوى على محكمة الجنابات فان هذه المعارضة بهذا الالتاء لا يعتد بان حقوق الذي الملن ولا يقران شيء في الدعوى السومية التي انتهت فيا يرض المتهمين بقرار قاضي الاسالة الصادر بأن لا وجه لاثامة الدعوى قبلها وقد أذعت النيابة إليه وأصبح نهائيا ومكبا التهمين حقوقا لا يسع الذي الملن تزجها بمجرده المعارضة فيه لأن هذه لا تنسئ ما له من الحقوق المدنية وليس في رسده تقديم الدعوى السومية لمحكمة الجنابات بد البت فيها بصفة نهائية من قاضي الاسالة فانما تخرض محسكة الجنابات لموضوع الدعوى السومية ونقضت بالمقرية كان حكمها صادرا على خلاف القانون ويجب نقضه والحكم بعدم جواز تبويل الدعوى السومية

منقذة بجهة أردة مشورة في الأمر بأن لا وجه لاثامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة والأمر الصادر من قاضي الاسالة بأجبار الواقعة بجهة هو أمر بأن لا وجه لاثامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة على وجود ركز السد فكان يجب المعارضة فيه أولا أمام أردة المشورة (النقض ٢٧ فبراير ١٩١٥ المجبوعة ص ١٦ ص ١٠٩) .

راسح الحكم نمرة ٤ تحت مادة ١٢

(٥) اذا قدمت القضية لقاضي الاسالة بجهة عروج في قتل عمد مع التردد فرأى أن الواقعة بجهة لأن التهم ما كانت عنه نية القتل وأن ما وقع منه هو قتل خطأ فان هذا القرار لا يقبل الملن لأن النيابة ليس لما أن ملن في قرارات قاضي الاسالة لا في جالين مبيتين بالحصر في المادتين ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنابات ٣ من القانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ وما أن يخطر القاضي في تطبيق نفوس القانون أوف في تفسيرها أرا أن يقرر بصفط الدعوى لعدم كفاية الأدلة والنيابة تعتد كفايتها في هذا لحالة الأشرة يكون الملن أمام أردة مشورة المحكمة التابع لما القاضي في الحالة الأولى يكون الملن أمام محكمة النقض والايام والملن في القرار الذي نحن بصدده لا يدخل في الجالين السابقين ما يأنها والقول بأن القاضي ارتكب خطأ في تطبيق القانون ليس بصحيح لأن البحث في نية التهم ونصده عند ارتكاب الجريمة ليس من الممالل القانونية بل هو خلق يروض الدعوى والسبب الذي من أجله لم يقرر التابع ملنا خصوصا في القرارات التي من هذا القليل ظاهر وهو عدم القاطدة فان قاضي البضع الذي أحيلت عليه الدعوى بصفة بجهة غير مرتبط بهذا الرأي وله أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها وبإحالتها على محكمة الجنابات من نقضه أو بقاءه على طلب النيابة اذا أتمته بجهة رأياها غياب الملن اذا في هذا الأوامر مغرور أمامها بهذا الكيفية (النقض أول فبراير ١٩١٩ المجبوعة ص ٢٠ ص ٨٦) .

(٦) المعارضة من الذي الملن في الأمر الصادر من قاضي الاسالة بأن لا وجه لاثامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ليست قاصرة على الحقوق المدنية قط بل تتناول الدعوى الجنائية ولأردة المشورة أن تميل الدعوى على محكمة الجنابات كما يقرئ ذلك من المادة ١٢ ج من قانون محاكم الجنابات (النقض ٩ فبراير ١٩٢٣ المجبوعة ص ٢٦ ص ١٢١) .

وبراءة المتهمين (القض ٢ فبراير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٨٠٤) .

(٩) ليس من الواجب أن يكون الأمر الصادر من أردة المشورة بالإحالة على محكمة الجنائيات محتملاً على أسباب بل يكفي أن يحتمل على ما هو مذكور في المادة ٣٠ من قانون محاكم الجنائيات (القض ١١ نوفمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ١٥٧) .

(١٠) إن المادة الثالثة من القانون نمرة ٧ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٩١٤ تنص على أن أردة المشورة تفصل

في القضية بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو التهم أو الادعى بالحق المدعى ولم يتحولها حراسة حتى إعادة القضية للنيابة لاستيفاء التحقيق وإجراء تحقيق تكليفي بقضاياها كاعتول ذلك لقاضي الإحالة إلا أن أردة المشورة جعلت زيادة المحافظة على النظام العام وهي بصفتها درجة أعلى من قضاء الإحالة تلك ما يملكه هذا الأخير من السلطة في عمل تحقيق تكليفي لقائمة النظام العام إذ يجب ذلك لا يكون لسهولة الصيانة الخارجية والمحافظة المرفوعة (محكمة أسيوط بأردة المشورة ١٣ يناير ١٩١٩ المحيوية ص ٢٠ ص ١١٥) .

١٣ — يجوز للنائب العمومي الطعن أمام محكمة الاستئناف منقولة بهيئة محكمة قض وإبرام في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بصله وجود وجه لاقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ الأمر .

ويحكم فيه بالسرعة .

ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

تمثلت هذه المادة بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ كما يأتي :

يجوز للنائب العمومي الطعن أمام محكمة استئناف مصر منقولة بهيئة محكمة قض وإبرام في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بصله وجود وجه لاقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ الأمر ويحكم فيه بالسرعة .

ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

(٤) اذا حكمت المحكمة بعدم الانحصار بناء على أن الواقعة جنائية فتنسبها النيابة قاضى الاحالة فقرر اعتبارها جنحة إصابة بأعمال أو قذف، وكذا عدم توفر القصد عند الجاني فلا يقبل من النيابة اللعن في هذا الحكم أمام محكمة القضا والايام بناء على أن القانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ يوجب على قاضى الاحالة بعد حكم عدم الانحصار أن يعيد التمسع على محكمة الجنايات لأن اللعن غير البادى أمام محكمة القضا والايام لا يكون إلا بعد استيفاء جميع الضمانات العادية التي يعزها القانون والمادة الثالثة من قانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ فتؤخذ لكتاب السورى اللعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منقطة بعبارة أردية مشروطة في الأمر بأن لا وجه لاتامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة والأمر الصادر من قاضى الاحالة باحبار الواقعة جنحة هو أمر بأن لا وجه لاتامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة على وجود ركن السد فكان يجب المعارضة فيه أولا أمام أردية المشورة (القضا ٢٧ فبراير ١٩١٥ المجبوعة ص ١٦ من ١٠٩).

راجع أيضا الحكم نمرة ٤ تحت مادة ١٢

(١) تنقض المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بأن اللعن بطريق القضا والايام في قرارات قاضى الاحالة يصدر من النائب السورى ويخرج من ذلك أن رئيس النيابة ليس له السلطة القانونية في اللعن بطريق القضا والايام في قرار قاضى الاحالة ويكون اللعن المقدم منه غير مقبول شكلا (القضا في ٢٤ مايو ١٩١٣ المجبوعة ص ١٤ من ٢٥٥).

(٢) إن القانون بإباحة اللعن في أمر قاضى الاحالة بطريق القضا قد أجاز اللعن على الطريق في كل قرار يصدر من جهة مختصة درجة ثانية بالنسبة الى قاضى الاحالة فيجوز اللعن على الطريق في قرار أردية المشورة بناء على المعارضة المرفوعة لها في قرار قاضى الاحالة (القضا ٢٧ ديسمبر ١٩٢٠ المجبوعة ص ٢٢ من ١١٨).

(٣) للقرار الصادر من أردية المشورة اذا جاز على قاضى الاحالة يقبل اللعن بطريق القضا والايام لأن أردية المشورة تعتبر درجة ثانية قاضى الاحالة والحكم الصادر منها بعدم الانحصار وبعدم نظر الدعوى يعتبر حكما نهائيا صادرا من درجة ثانية لأنه مانع نهائيا من نظر الدعوى (القضا ٢٦ يونيو ١٩٢٢ المجبوعة ص ٢٤ من ٦٤).

١٤ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في اللعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه.

فإذا قبل اللعن تعيد المحكمة القضية الى قاضى الاحالة معينة الجريمة المكونة لها بالأعمال المرتكبة.

١٥ - الأوامر التي تصدر من قاضى الاحالة تكون غير قابلة لطنن ثا وهذا في غير ما جاء في أحكام المادتين ١٣ و ١٤

وبمع ذلك فالأمر الذي يصدر بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى بناء على عدم كفاية دلائل الجرم لا يمنع من إعادة الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا للمادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات.

(١) المتهم الذي يصدر قاضى الاحالة أمرا بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى عليه ثم يصدر أمرا ثانيا بإحالة على المحكمة لتطروألة جديدة ضده لا يكسب حقا بقتضاء محو الأدلة التي كانت عليه قبل الأمر الأول وعدم إمكان الاحتجاج

بما عليه إنما الحق الذي يكسبه هو أن لا يحكم على الجناية القسرية اليه الا اذا حثرت هذه الأدلة القديمة بأدلة جديدة فإذا أحاله القاضى على المحكمة لتطروألة جديدة تخطط هذه الأدلة بالقدمة وتكون مجزوا واحدا وتبقى المحكمة حرة في أن

بقصد ارتكاب جريمة فيه والمهمة حكمت بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها من قاضي الإحالة لأنه يؤخذ من الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ ق ٥٠ م ٢ أن قاضي الإحالة لا يصدر قراراً بأن لا وجه للأبعد التحقق من عدم وجود أثر بلدية وبالبرية جنس تدخل تحته الأنواع الثلاثة أي الجنابة والجنسة والخانقة فلا يحمل التخصيص بالجنابة خصوصاً وإن التهم كان قد طلب احتياطياً اعتبار الواقعة جنسة فلا يحمل القول بأن قرار قاضي الإحالة لم يتناول الجنسة ولم يتعرض لها (بلبس ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠ المجهودة ص ٢٣ ص ٧٥) .

تأخذ ما تريد من ذلك المجموع بشر أن تكون ملزمة بأن تبين في حكمها ماهي الأداة البدئية (القض ١٦ مايو ١٩٠٨ المجهودة ص ١٠ ص ٤١) .

(٢) ثلاث الدعوى قاضي الإحالة منه التهم بتهمة سرقة من منزل حالة كونه حايلاً مسلحاً وقد اعترف للمتهم بضبطه داخل المنزل وقال أن الهين عليه وزوجه دبرا له هذه الملكية وطلب أملاً الأمر بأن لا وجه لاثبات الدعوى واحتياطاً احبار الواقعة جنسة وأحالتها على النيابة وقاضي الإحالة رأى أن الظروف تؤكد مقام التهم وقرر بأن لا وجه لفرقة النيابة بعد ذلك الدعوى على التهم أمام محكمة الجلبج بأنه دخل المنزل

في المجلس الاحتياطي

١٦ - عند ما تلتزم قضية لقاضي الإحالة يكون هو دون غيره مختصاً بالحكم في المجلس الاحتياطي فيجوز له في كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذي لم يقبض عليه أو الذي أفرج عنه مع الضمانة كما يجوز له أن يأمر بالإفراج مع الضمانة على المتهم المقبوض عليه .

تخدم القضية لقاضي الإحالة وحيط يكون هو المختص في مسألة المجلس الاحتياطي في المدة ما بين وقت انتهاء التحقيق ووقت تقديم القضية لقاضي الإحالة وبالأخص إذا كان في هذه المدة قدم التهم مباشرة في أمر المجلس الاحتياطي فإذا قدم طلب تأجيل النيابة من التهم بالنسبة لأمر المجلس والنيابة طلبت من قاضي الإحالة الفصل في المعارضة لقاضي الإحالة في هذه الحالة ليس له الحق في نظر مسألة المجلس إلا بعد الفصل من القاضي الجزئي فيه ولا يجوز تقديم القضية له من النيابة إلا بعد ذلك الفصل فإذا تقدمت له قبل ذلك وجب أن يبيدها لها الفصل في المعارضة أولاً فإذا قضى القاضي الجزئي بعدم انضمامه بالفصل فيها بناء على أن القضية أسبلت على قاضي الإحالة فإن قاضي الإحالة والحالة هذه له الحكم في مسألة المجلس لا من قبل الفصل في المعارضة المقدمة من المتهم بل تصرفاً منه في حقه في الحكم بالمجلس بعدم الحكم من القاضي الجزئي بعدم انضمامه (قاضي إحالة مرمو ١٩٠٧ فبراير المجهودة ص ٩ ص ١٥١) .

(١) تطلب سلطة قاضي الإحالة بسبب وقراره بإسالة التهم على محكمة الجنائيات ولا يجوز لنيابة بعد هذا القرار أن تصدر أمراً بمحبس التهم بدون استصدار أمر من رئيس المحكمة المرفوعة إليه الدعوى طبقاً للمادة ١١٣ من قانون تحقيق الجنائيات التي لم تلغ وذلك بناء على طلب خصمه إليه مع بيان دلائل الشبهة التي تتقوى الدعوى بعد قرار الإحالة (جنائيات مصر ٧ ديسمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٩٢) .

(٢) إن قول المادة ١٦ أن قاضي الإحالة عند ما تطلب إليه قضية يكون مختصاً دون غيره بالحكم في المجلس الاحتياطي معناه أنه لا تشرى عليه القيود العرضية لنيابة أو لقاضي التحقيق بالمواد ٣٨ و ٣٩ و ١٠٢ و ١٠٥ جنائيات وأنه هو الوحيد في أن يفصل في المجلس الاحتياطي ولا يقبل من التهم التظلم من أمره من هذا المجلس وهذا يؤخذ جلياً مما أتت بالمادة المذكورة بعد الفقرة الأولى منها — أن سلطة القاضي الجزئي فيما يختص بالمجلس الاحتياطي لا تنهى الاوثر

في الشهود

١٧ - عندما يصدر قاضي الاحالة أمرا بها يكلف المتهم أو المدافع عنه بأن يقدم له في الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات .

وأيضا بإعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة الجنايات ما لم يرد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من طلب حضورهم اللطل أو مجرد التأكيد .

ويجوز لقاضي الاحالة أن يزيد في هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أسماء شهود آخرين ويجب إخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام على الأقل (ق نكرة ٧ سنة ١٩١٤) .

ولقاضي الاحالة أيضا أن يأمر بأن تعلن النيابة أى شخص غير من عينتهم النيابة أو المتهم يرى القاضي أن شهادته مفيدة في إظهار الحقيقة وله على وجه خاص أن يأمر بإعلان الأطباء أو أهل الخبرة الذين تفتحت منهم تقارير في الدعوى لسماع أقوالهم شفها أمام محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يبين المسائل الواجب سماع شهادة الشهود فيها بيانا واضحا .

١٨ - شهود النحى الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد إيداع مصاريق سفرهم بقلم الكاتب .

إن قانون محاكم الجنايات من الطريقة الواجب لم يتبها المتهم فلا يحق له التمسك بعدم سماع شهود لطلب قض اتباعها لاستصدار شهود النحى في المواد ١٧ و ١٨ منه فإذا الحكم (القض ٩ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال من ص ٥٩٠) .

١٩ - يجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن كل منهما الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلنها النيابة بتقرير يحرر بقلم كاتب المحكمة .

٢٠ - أسماء شهود الاجبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة بالمادة (١٠) تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

٢١ - إعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواجيد مسافة الطريق .

ويقرب حتما على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجنايات في جلسة معينة وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن تنظر فيه القضية .

في تمهيد دور الانعقاد

٢٢ — عند ما يصدر قاضي الاحالة أمراً بالاحالة على محكمة الجنائيات يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعاً التعاليم الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية .

ويحدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه مياداً لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبق إنشاء ملف القضية في قلم كاتب المحكمة حيث يسوغ للدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الأيام الثلاثة من النطق به .

الصادرة في ١٢ سبتمبر ١٨٦١ و ٩ مارس ١٨٥٥ و ١٨ ديسمبر ١٨٥٦ و ٢٩ يونيو ١٨٦٥ — دالوز ٦٥ — ٥ — ٢٢٦ — وراجع أيضاً فستان حبل طيبة بلجيكا سنة ٦٥ و ٢٥ و ٤٤٠ و ٥٣ و ٦١٣ و موسوعات دالوز بن تحقيق جاني (٢٤٣) و اذا كان هذا المبدأ قد نرس في فرنسا قسماً بالحق السابق بيانه فرباً أب دل يجب أن يكون هكذا أيضاً في القطر المصري الذي لم يذكر قانونه المواد ٣٠١ وما بعدها من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي وسيفت اذا رفضت تلك السلطة من النيابة الموسومة فيميزان أركانها لاختي منها لتتبرر الدعوى تفقد أحياناً أرفع معالجها بدون أن يكون لأحد حصة في اتخاذ ما يلزم بشأنها من الإجراءات الرسمية والضرورية (القض ٢٣ أبريل ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٢٤٠) .

(٣) ليس من أوجه القضا ان محكمة الجنائيات ارتكبت في سكرها على تحقيقات أجهتها النيابة الموسومة في الفترة بين تاريخ أمر الاحالة و لحظة محاكمة الجنائيات ولم يكن ثانياً اثبات تهمة جديدة على المتهم بل تعزيز الأدلة القائمة عليه في التهمة المطلوب محاكمته هذا لا يورده نص في القانون يمنع النيابة من ابراء مثل هذا التحقيق واحالة أدولاه مباشرة الى المحكمة الا ان حقوق الدفاع تقضى أن يسمح للتمس بالاطلاع على تلك التحقيقات في الوقت اللائق حتى يتمكن الاستعداد لرد طلباً فلا حتى له في المظلم اذا كان قد اطلع عليها ففضلنا من ذلك اذا كانت الشهود الذين سمروا فيها سمروا أيضاً أمام محكمة الجنائيات في وجه التهم (القض ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ١٩ ص ١٧) .

(١) لا يوجد في قانون تشكيل محاكم الجنائيات ما يقضى باعلان التهم قبل ابلصة ثلاثة أيام بعد صدور أمر الاحالة بل ان المادة ٢٢ من القانون المذكور تخول للتمس أو المامى مع الحق في أن يطلب من قاضي الاحالة تحديد مدة لا يتجاوز عشرة أيام تبقى في انائها أوراق الدعوى بقلم الكاتب لاطلاع المامى عليها فعدم تمسك التهم بهذا الحق الذي يتخوله له القانون من اطلاقه وليس له أن يصحح عدم اعلانه قبل ابلصة ثلاثة أيام (القض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٦ الاستقلال ٦ ص ١٤) .

(٢) من المقرر مبدياً انه متى أحيلت الدعوى على محكمة الجنائيات يمتنع قاضي الاحالة قانها تخرج من يد السلطة التحقيق وهذا المبدأ المطلق فهم من أحكام القانون الفرنسي الذي وضع في المواد ٣٠١ وما بعدها طريقة خاصة للتحقيق تتبع حين الانقضاء في المدة الفاصلة بين صدور قرار الاحالة والابتداء في المرافعات أمام المحكمة ومع ذلك فان أحكام القضاة الصادرة في فرنسا عنها (أنظر بنوع خاص حكم القضا بالإبرام الفرنسي الصادر في ٢٧ أغسطس ١٨٤٠ وقد ذكر فستان حبل) بد أن قضت في بادئ الأمر بطلان الاجراءات بسبب ان النيابة الموسومة أجرت تحقيقات جديدة في بحر المدة المذكورة قد حادت أحياناً وقررت ان التحقيقات المصانة لذلك لا تبطل الاجراءات لانه يمكن ان الضرورة وطرقة كثيرة غير متفرقة تقضى على النيابة الموسومة بالحصول سريعاً على ايضاحات أرجح استدلالات مفيدة لتطهر الحقيقة وان الاجراءات التي تحصل هذا القصد مهما كان شكلها لا تعتبر كاحمال تحقيق حقيقة بل كاستدلالات بسيطة تقدمها المحكمة بطلانها النهائية (راجع خصوصاً أحكام القضا الفرنسيات

٢٣ - اذا صدر أمر الإحالة ولم يكن حثد تاريخ الاتحاح دور محكمة الجنائيات يعلى هذا التاريخ لهم من قبل ثمانية أيام كاملة .

٢٤ - ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة يسلم في الوقت اللازم من قاضى الإحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لاور انعقاد محكمة الجنائيات الذى أحيلت عليه القضية .
وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار انعقاد محكمة الجنائيات بعد أخذ رأى قضاة الإحالة .

في المدافعين

٢٥ - عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقا لـ المادة ٢٤ يمين من تلقاء نفسه مدافعا لكل منهم لم يتخبط من يقوم بالدفاع عنه .

الضمانات أزيد مما كان له أمام تلك السلطة والفرق واضح بين عدم حضور المالحى فى الجلسة وعدم حضوره فى التحقيقات التكميلية أمام القاضى المتعب لأن الضرر الذى يرتب على غياب من هذه الجلسة لا يمكن تلانيه بخلاف ما يرتب على غيابه فى التحقيقات أمام القاضى المتعب لأنه يمكن تلانيه عند رفع القضية بعد تمام التحقيق الى الجلسة وعند البحث فى هذه التحقيقات والمناقشة فى نتائجها إذ يمكن للمالحى الذى يشتم حضوره اذا أن يليه مل ما يكون فيها من قص أو مخالفة للقانون إلهافا يمين المتهم وعلى فرض أن تكون جلسات التحقيق التى يعقدها القاضى المتعب مثل جلسات المرافعة فان غيبة المالحى هنا من تلقاء نفسه بعد تمهيه لا تكون مرجبة لبطان كاجرى عليه السبل فى المالحى كالفرضانية التى أعط منها حكم الماتقة ١٩٧ من قانون تحقيق الجنائيات (١٩٨ جدي) - بأذكت فرنسيين ٢٢ ١٩٥٧ و ١٩٥٩ - (الاستئناف ١٧ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٤ ص ٨) .

(٣) اذا تبين من أوراق المعرى ومن أقوال المتهمين أمام المحكمة أن بعضهم كان يلعن فى البض الأخرى فتج من ذلك أن الصالح يخلف فى الدفاع عنهم فإذا مرص المالحى عنهم بذلك وعرض على المحكمة أن يكون لكل منهم محام مخصوص ولم يقبل المحكمة كان ذلك من الأربيه المهمة لبطان الإجراءات لأنه يلزم أن يكون الدفاع من المتهم حرا خاليا من

(١) لا خلاف فى أن وجود المدافع من التهم بمثابة أمر واجب فى جميع الأحوال والاخلال به يستوجب بطان الإبرامات والحكم بأن هذا القرار قد وضعه الشارع المصافة على مبدأ شريف وهو وجوب الدفاع عن المتهم قبل الحكم عليه دفاعا تاما لا يمكن فيه أن يكتم التهم عن نفسه ليد أعظم المتهمين من ذلك بل يلزم أن يساعد فى ذلك أى دليل من أهل الاختار والعلم لمساعدة المالحى لكل منهم فى بناية من أركان الجلسة الى آخرها أمر يتعلق بالنظام العام حتى أن التهم اذا أراد أن يتنازل عنه فلا يقبل ذلك من (القض ٣٠ يناير ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ١٨٧) .

(٢) إن القانون لم يوجب أن يكون مع المتهم محام الا جلسة المرافعة كما يريد صريحا من عنوان الباب الذى ورد فيه هذا الحكم ومن الأحكام السابقة عليه واللاحقة به وأما الجلسات التى يعقدها القاضى الذى يتعده به المحكمة لاستيفاء تحقيقات تبين لها قضاها بأنها ليست جلسة مرافعة ولم يوجب فى القانون ولا فى القواعد الصورية ولا فى أقوال العلماء ما يفيد إلحاحها بها وإجبارها عليها ومن جهة أخرى فإن الأعمال التى يمارسها ذلك القاضى لا تخلف فى قيمتها الشرعية ونتائجها القانونية من الأعمال التى يمارسها قاضى التحقيق وغيره من نزول لم القانون سلطة التحقيق ابتداء. بل من نوحها لأنها متممة وبذلك لها قلا من أن يكون لهم فيها من

العمل بإحلال إلا إذا كان القانون الوضعي قد نص من ذلك مريحا كما نص بذلك مثلا بالمادة ١٩٨ جنائيات ولكن قانون تشكيل محاكم الجنائيات الذي نظم ورثب الاجراءات أمام هذه المحاكم لم ينص بالمادة ٢٥ من على أن الأحكام المختصة بحضور المحامي مفسرة حتما ولا كان العمل بإحلال والسكوت من هذه النقطه له معنى واضح جدا ولا سيما ان قانون تحقيق الجنائيات المنص سابقا قد نص من هذا الإعلان وهذا السكوت لا يمكن تفسيره بأنه قد وافق ضمنا على القاعدة السابق ومنها نظرا لوجود المادة ٩ من قانون محاكم الجنائيات التي منعت مريحا تطبيق جملة مواد من قانون تحقيق الجنائيات. ومن ضمنها المادة ١٩٨ التي كانت تقضي بإعلان العمل في حالة عدم حضور محام من التمس ويجب ان يستنتج فلا من هذه الليات ان مساعدة المحامي للمدافع من المتهم أمام محكمة الجنائيات البلديده ليست في حد ذاتها وبإدارة مقررة كما ينبوع بعمل بلديدها بإحلال وحيداً فان عدم حضور المحامي لا يمكن أن يفسر أنه حرمانا بإعلان الاجراءات إلا اذا كان يستنتج من الظروف أن عدم حضوره قد نشأ عنه فلا عدم احترام حقوق الدفاع كما يمكن ان يفهم ذلك مثلا في حالة وجود متهم آخر من باب أمر لا يمكن ان يكون هناك إعلان اذا كان المتهم قال انه اثنين من المحامين وتكلم مع أحدهما فقط لأن اشتراك جملة محامين في الدفاع عن متهم واحد لم يكن إلا على سبيل التسلخ قطع الذي هو مستصوب جدا في بعض الأحيان (القض ٢ أبريل ١٩١٠ المصوبة ص ١١ ص ٢٣٥) .

(٩) اذا انضمت المحامي بإدارة بعد أن ترفع ولكن قبل نقل باب المرافعة ولم يقرض التمس على هذه الحالة فلا يفسر عن ذلك إعلان الاجراءات خصوصا اذا اتضح من فحص أوراق الدعوى أن انساب المحامي لم ينجح مع فلا أي ضرر في الدفاع والمقاومة لا يفتى حتما بوجود المحامي دائما والاكنت الاجراءات بإحلال بل بموجب فقط ويبدو كما نص بذلك الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢ أبريل ١٩١٠ في الأحوال التي يكون فيها وجوده لازما لتتمام حرية الدفاع أو قائمته وهذا هو البلى العام الذي يقرره القانون (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٢) .

جميع المؤثرات التي تقيد المحامي ولا يتأتى ذلك فما اذا تعد الدفاع عن متهمين مخفيين في الصالح (القض ٩ يوليو ١٨٩٤ الحقوق ص ٩ ص ١٧٧) .

(٤) اذا كان المدافع من المتهمين واحدا مع أنه يؤخذ من الحكم ومن حضور الجلسة ان صوابها متناقضة لأن دفاع أحدهما كان بانهاه فريكة في التهمة وأنه كان يستحيل على المدافع من هذا الأخير ان يؤيد التهمة التي ألقاها عليه التهم الأولى لأنه كان مدافعا عنه أيضا فلا يكون الدفاع عن التهم الأولى تاما ويكون هذا ويصحب القضاء لأن وجود المدافع لازم في المواد الجنائية والا كان العمل لا يما (القض ١١ مايو ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ١٧٧) .

(٥) يشمل قاضي الموضوع نهائيا بما اذا كانت صواب التبعين مخفية ويمن لكل منهم عام بخصوص أو متفقه ويمكن أن يبين لم مدافع واحد وليس محكمة القضاء حق المرافعة عليه في ذلك (القض ٢٠ يونيو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢٤١) .

(٦) ان طريقة المرافعة من المتهم ليست مبنية بأفوال مخصوصة ومطلبات محدودة وما دام أنه كان لهم عام ورأى في صالحه الاكتفاء أمام المحكمة الابتدائية بتوضيح أمره لها فذلك كان مراعاة المادة ١٩٧ جنائيات قديم (القض ٨ فبراير ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٢٦) .

(٧) قصر المحامي في الدفاع عن المتهم بجناية أو تافض محامين مؤهلين مع في الدفاع لا يثنى عليه بإعلان الحكم (القض ١٠ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٢٣) .

(٨) ان حق الدفاع المبني على الحق الطبيعي هو حق مقدس ولكن استعماله كاستعمال جميع الحقوق يقع تحت أحكام بعض القواعد فمساعدة المحامي في الدفاع عن المتهم ليس من أصول حق الدفاع قبل بل تعتبر فقط شكلا ماديا أو الطريقة الأكثر استعمالا لهذا الحق الذي يفهم بأنه يمكن استعماله بطرق أخرى وفي كانت مساعدة المحامي التمس في الدفاع لا تعتبر الاكراهة أو كراهية استعمال حتى أساس فلا يمكن ادعاء أن تكون هذه المساعدة في حد ذاتها محنة وبدونها يكون

٢٦ - اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعذار أو موانع يرد التسك بها يجب عليه إبدائها له بدون تأخير وإذا طرأت عليه بعد فتح دور الانقضاء وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنائيات .

فإذا قبلت يمين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنائيات مدافعا آخر .

وفيا عدا حالة العذر أو المانع المثبوت أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يمين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنائيات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا مع عدم المساس بأقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال .
ويجوز للمحكمة إعافؤه من الغرامة اذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة .

انت الفقرة المخصوص عنها بالمادة ٢٦ من قانون محاكم الجنائيات التي يتك بها على الهاي اذا تحلف بدون طوع من الحضور للقاع ممن انتدب منه هي غرامة تأديبية أي بدنية ولا يبيح في تحصيلها الاكراه البدني المتبع في تحصيل

القرارات الجنائية فلا يجوز رفع قض من الحكم ادى صدر بها باعتبارها عقوبة جنية (القضاء ١٣ مارس ١٩٢٠ المجلد ٢١ ص ١٦٥) .

٢٧ - للقاضي المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب تهديرا أو أناب له متى أحسن القيام بما عهد اليه ويقتدر هذه الأناب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .

الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بأدلة مشروتها يرضى المرافعة المرفوعة عن أمر قصير صادر من رئيسها تمام مدة موكلة لا قبل الاستئناف لأن الأحكام التي تصدر من محكمة الجنائيات لا يجوز استئنافها لأنها نهائية لا فرق بين ما صدر منها في غرفة المشورة أو في جلسة عادية علنية سواء في الموضوع الأصل أي الجنابة المحروسة أمامها أو ما يتبعه كوضوح الصعق الحالي (الاستئناف ١٤ فبراير ١٩٢٤ المجلد ٢٦ ص ١٠٧) .

٢٨ - المحامون المقبولون في المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة الابتدائية الكائنة في الجهة التي تتعد بها محكمة الجنائيات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات .

في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق

٢٩ - اذا رأى قاضي التحقيق بعد تحقيق قام به أن في القضية جنابة ثابتة ثبوتها كفايا على شخص أو أكثر يصدر أمرا بإحالتها على محكمة الجنائيات متبعا للأحكام الواردة في هذا الباب فيما يتعلق بقاضي الاحالة بدلا من السير طبقا لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون تحقيق الجنائيات .

الباب الرابع - في أوامر الاحالة

٣٠ - يبين أمر الاحالة الأفعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفاصيل اللازمة لايقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمبنى عليه وكيفية ارتكابها أو الشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة .

ويصف الجريمة إما باعطائها اسمها الخاص أو يذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها .

٣١ - يصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر إحالة خاص بها إلا فيا نصت عليه المواد الأربع الآتية :

٣٢ - اذا كانت الأفعال المتبعة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الأفعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد في أمر إحالة واحد .

٣٣ - اذا وجد شك في وصف الأفعال المسندة الى المتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتيبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضمة المتهم أمر إحالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة .

٣٤ - اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضمة أمر إحالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها .

٣٥ - اذا كانت الأفعال المتتابعة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز إصدار أمر إحالة واحد ضمتهم جميعا حتى لو كانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة .

٣٦ - يجوز لمحكمة الجنائيات الى حين النطق بالحكم إصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الاحالة .

٣٧ - يجوز لمحكمة الجنائيات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المينة في أمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أصلا لم يشعلها التحقيق .

٣٨ - إذا كان ما في أمر الاحالة من الخطأ أو المهور الذي عماركته محكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه يجب عليها إما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الأمر بمحاكمته في الدور المقبل من أدوار انعقادها .

وكذلك يكون الحال كلما عطلت المحكمة التهمة بمقتضى المادة ٣٧ وكان التعديل انما لم تؤجل القضية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسير الدعوى .
وفيما يتاير ذلك من الأحوال يجب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع .

الى كانت نتيجة محنة بجرية السرعة التي اغتروا عليها فان هذا التعديل لقمة الحية في أمر الاحالة يميز بشرط أنه اذا كان من شأنه الاضرار بدفاع المتهم فيؤزم تأجيل الدعوى فاذا لم تبه المحكمة الدفاع الى هذا التغيير في وصف التهمة ولم يتمكن المتهم من تقديم دفاعه مع ومن ضمنه مملكة توفر شروط الاستمرار كان الحكم بالخطأ (القتل) ٣٠ نوفمبر ١٩٢٠ المحبوسة من ٢٢ ص ١٠٧ .

(٥) إذا أقيمت الدعوى على المتهم بتهمة قتل شخص معين وان هذه الجنائيات اقترنت بها بجناية أخرى وهي شروع في قتل آخر فحكمت عليه المحكمة في جريمة الشروع فقط فلا يعلان لأن واقعة الشروع في القتل كانت طروقة لدى محكمة الجنائيات وان تكن هذه الواقعة قد احسرت أولا كطرف مشكك بجناية أخرى استيطتها المحكمة فان ذلك ليس له في من الأهمية ولحكم الجنائيات الحق النافذ في الفصل فيها (القتل) ٢٨ فبراير ١٩١٤ المحبوسة من ١٠ ص ١٣٤ .

(٦) إذا رفضت الدعوى على المتهم بجنائيتين ١٩٤ و ٣٧٤ عقوبات بأية مع آخر فلا امرأة عمدا مع سبق الاصرار ومرفقا مصانها فمحكمة الجنائيات أن تطلق المادة ١٩٨ ققرة ٤ ثانية لأن هذا التمييز لا يرتب عليه نسبة وقائع جديدة التهم فضلا عن أنه ليس من شأنه تسديد العقوبة فلي كان الدفاع على هيئة من هذا التعديل وترافق في موضوعه فلا يعلان (القتل) ٢١ أغسطس ١٩١٥ للتراث من ٣ ص ٥٣ .

(٧) لمحكمة الجنائيات أن تعدل وصف التهمة من مرة بأكراه أى بالغرب بالصا والبرية بالمادة ٢٧١ عقوبات الى ضرب بالمادة ٢٠٦ فان هذا التعديل في مصلة التهم

(١) ان المادة ٤٠ لا تطبق إلا على حالة تشديد التهمة بعد قتل باب المرافعة وفي أثناء المرافعة يتبع ان المتهم لم يتمكن من الدفاع من نفسه في التهمة المتعددة ولكن يجوز للمحكمة أن تغير وصف التهمة من قتل عمد الى قتل مع سبق الاصرار في نفس الجلسة بشرط أن تكن التهم بذلك وقابل له الدعوى الى جلسة تالية للاعتداد إلا اذا قيل عكسها أن يدافع مع بالمرافع الجديد (القتل) ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال من ٦ ص ١٥ .

(٢) محكمة الجنائيات الحق في تعديل التهمة بإضافة ظرف مشدد كالاصرار وهي بالطبع ترفع في التعديل الى الولاة لتتسلس منها بوجود هذا الزيف (القتل) ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المحبوسة من ٢٤ ص ٣ .

(٣) إذا رفضت الدعوى على المتهم أمام محكمة الجنائيات لشروعه في قتل شخص معين فلا تملك المحكمة عليه لشروعه في قتل شخص آخر بدون أن ترفع عليه الدعوى بتهمة التهمة الأخيرة (القتل) ٧ نوفمبر ١٩٢٢ الحامدة من ٣ ص ٦٩ .

(٤) إذا رفضت الدعوى على المتهم بتهمة أنه مع آخرين قتلوا شخصا ومرفقا في قتل آخر ومرفقا في مرة من مثل حالة كونهم حاملين سلاحا بالمراد ٤١٩ و ١٩٨ ققرة ثانية و ٢٧٣ عقوبات فزأت محكمة الجنائيات ان المتهم لم يرتكب جريمة القتل الصمد والشروع فيه بل انه مع آخرين مجهولين ارتكبوا جريمة الشروع في الجريمة حالة كونهم حاملين أسلحة قاذية وان بعض المصوص قد ارتكبوا أثناء الشروع في الجريمة جريمة القتل واحسرت المتهم فريكا في جريمة القتل

القتل بدون أن تلب التهم إلى هذا التغير وتكون له المعنى لأنه يتضمن وقائع أخرى جديدة غير الوقائع الأولى التي كانت مستندة أولاً لتهم (القضض ٢٣ مايو ١٩١٤ الشرائع ١ ص ٢١٠).

(١٣) محكمة الجنائيات في أي حالة كانت عليها المعنى تعديل وصف التهمة إلا أنه يشترط أن يكون هذا التعديل قد تناول وقائع دار عليها التحقيق مع إعلان التهم بهذا التعديل حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه وليس لها أن تبنى التهم من تهمة القتل وتقتضي عليه بالضرورة باختياره شر يكافئ فيه دون أن تلب الدفاع إلى هذا التعديل الجديد للدفاع عن التهمة الجديدة (القضض ٢٨ مارس ١٩٢٠ المحاماة ص ٢ ص ٥٠١).

(١٤) ولو أن محكمة الجنائيات في أية حالة كانت عليها المعنى تعديل وصف التهمة إلا أنه يشترط أن يكون هذا التعديل قد تناول وقائع دار عليها التحقيق مع إعلان التهم بهذه التعديل حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه وليس لها أن تبنى التهم من تهمة القتل البعد أن تقتضي عليه بالضرورة باختياره شر يكافئ فيه دون أن تلب الدفاع إلى هذا التعديل الجديد وإلا كان الحكم باطلاً (القضض ٢٨ مارس ١٩٢١ المحبوسة ص ٢٣ ص ١٧).

(١٥) إذا قدم المتهم المحكمة باجباره فاعلا أملياً مع آخرين في جريمة قتل لحكمت عليه المحكمة باختياره شر يكافئ بالاتفاق مع آخرين لم يكن هذا وبها القضاء إذا لا فائدة لهم من التمسك به لأنه بعد أن كان متبهاً بصفة فاعل أصبح شريكاً لفاعل الأصل خصوصاً إذا كانت المحكمة تبت الدفاع إلى تغيير هذا الوصف (القضض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ المحبوسة ص ٢٦ ص ٤٣).

(١٦) محكمة الجنائيات الحق في تغيير وصف التهمة المينة في أمر الاحالة طبقاً لنص المادة ٤٠ من قانون محاكم الجنائيات فإذا رفضت النيابة السووية المعنى عن شخص وطلبت عقابه بالمادتين ١٥ و ٤٠ عقوبات باختياره شر يكافئ بالاتفاق مع متهم آخر في جريمة القتل جاز لمحكمة الجنائيات أن تطبق المادة ٤٣ عقوبات إذا رأت أن الاتفاق بينهما كان لا ارتكاب تسمية محتملة للسرقة إلى اتفاق على ارتكابها (القضض ١٢ ديسمبر ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٤١٢).

ولم يشتمل على أفعال لم يشملها التحقيق وليس فيه أسرار أو الفاع (القضض ٢٥ نوفمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ١٦١).

(٨) لا يكون الحكم باطلاً إذا كانت التهمة المرفوعة بها المعنى هي شروع في سرقة باكره والمحكمة معلنها إلى سرقة بالمادة ٢٠٦ بأن أجبرت الإكراه المعنى بأنه اقترن بالشروع في السرقة بجريمة ضرب فاقمة بذاتها لأن هذا التغير لا يبيح بحق التهم حيث لم تستند إليه المحكمة وقائع لم يكن عليها من قبل ولم يشملها التحقيق (القضض ٢ يونيو ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٤٣٥).

(٩) إذا أحيل متهم على محكمة الجنائيات بتهمة شروع في قتل بالمادة ١٩٨ و ٤٠ عقوبات فرائت المحكمة أن حقيقة الواقعة هي ضرب عمد أحدثت طاعة مستهدفة بالمادة ٢٠٨ وحكمت عليه بهذه الصفة فإن هذا الحكم يكون باطلاً إذا لم يبين مع ولا من عنصر الجلمة أن الأفعال التي بنى عليها تغيير وصف التهمة اشتهدا التحقيق وتناولتا المرافعة فإن حقوق الدفاع كانت تقضى في هذه الحالة أن يبن التهم بالوصف الجسد عملاً بالمادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه (القضض ١٩ مايو ١٩١٧ المحبوسة ص ١٨ ص ١٧٣).

(١٠) ليس لمحكمة الجنائيات مع استبعادها طرف الإكراه في تهمة شروع في سرقة باكره أن تغير وصف التهمة من شروع في سرقة المبررة تامة بدون أن تلب التهم إلى هذا التغير وتتمك من إبداء دفاعه من هذا الوصف وإلا كان ذلك اختلافاً بمحقوق الدفاع ويطلباً لغيره بالاجراءات (القضض ٥ يونيو ١٩٢٠ المحاماة ص ١ ص ٩٤).

(١١) محكمة الجنائيات أتب تطبيق المادة ١٩٨قرة أول بدلاً من المادة ١٩٤ إذا بنى هذا التطبيق على الوقائع التي اشتهدا التحقيق فدرجه التهم ودارت عليها المرافعة خصوصاً وأن العقوبة المنصوص عليها بالمادة ١٩٨ أخف من العقوبة المقررة بالمادة الأخرى (القضض ٣ فبراير ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٣١٩).

(١٢) لا يجوز لمحكمة الجنائيات أن تغير التهمة من قتل عمد مع سبق الإصرار بالمادة ١٩٤ إلى اشتراك قبل في هذا

الحكم بسبب هذا التعديل (القبض ٥ أبريل ١٩١٣ الفرائح
ص ١ ص ٢٥) .

(١٩) إن المادة ٣٨ من قانون محاكم الجنايات وضعت
في مصلحة المتهمة أنه يتسك بها أنه يتنازل عنها إذا أمكنه
أن يدافع عن نفسه في الحال فإذا أضعف أن المحكمة حكمت
وصف التهمة وقرر المحامي عن المتهمة أنه يستند للدفاع عنه ولم
ير ضرورة لطلب تأجيل القضية للاستعداد فلا يمكن القول بأن
المحكمة أجهضت بمقتضى الدفاع (القبض ٣٠ يناير ١٩٢٢
المجموعة ص ٢٣ ص ١٥١) .

(٢٠) لا يكون رجاء القبض أن المحكمة حكمت وصف
التهمة في الجلسة بناء على طلب النيابة متى كان هذا التعديل
لا يستند على دفاع جديدة لم يشتملها التحقيق وخصوصا إذا
كان الدفاع عنه والحق طيه ولم يطلب التأجيل (القبض
٦ مارس ١٩٢٣ الحامد ص ٤ ص ١٢٢) .

(١٧) إذا حكمت النيابة التهمة من قتل عمد إلى قتل عمد مع
سبق الامرار وقيل على المتهمة ذلك التعديل ودافع عنه
وسكنت المحكمة بالإعدام فلا يعد ذلك التعديل رجاءا للقبض
لأن من المقرر أن كل شخص مقيد بأفعال المحامي عنه تحت
شروط وظئفة ولا يمكن التمييز بين دفاع المتهمة ودفاع المحامي عنه
ولو سلك المحاكم في هذا الطريق لكنت أغلب الأسكام تالفة
العلن بحجة أن المحامي خالف واجباته ويلاحظ أيضا أنه
ليس من البعيد أن يقول المرافعة بمرة المحامي كان من المقول
لصالح المتهمة (القبض ٢٣ مارس ١٩٠٧ المجموعة ص ٨
ص ١٨٧) .

(١٨) لمحكمة الجنايات الحق في تعديل وصف التهمة طبقا
لادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وهذا التعديل يجب
أن لا يضر بمقتضى الدفاع طبقا لما جاء بالفقرة الثانية بالمادة ٣٨
ولكن إذا تنازع التهم في الموضوع ولم يطلب تأجيل القضية
للاستعداد فلا يصح له أن يتسك أمام محكمة القبض بطلان

٣٩ — إذا حكمت محكمة الجنايات في التهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماع شهادة الشهود يجوز
استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع أقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت
المحكمة لزوما لذلك .

٤٠ — يجوز لمحكمة الجنايات في الحكم بالمقبوضة أن تقرر وصف الأعمال الميئنة في أمر الإحالة
بغير سبق تعديل في التهمة ولكن بمرعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لا تحكم
المحكمة بمقبوضة أشد من المنصوص عليها في القانون لجريرة الموجهة على المتهمة في أمر الإحالة .

ويجوز أيضا بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة
الموجهة طيه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأعمال المستندة لأفعال التي أثبتتها الدفاع .

وإذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهمة على الشروع في ارتكابها .

الباب الخامس - في الاجراءات بالجلسة

- ٤١ - يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال إنما تجرى عليه الملاحظة اللازمة .
ولا يجوز إبداؤه عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعي ذلك .
إن استحضار المتهم في الجلسة مقيدا بالحدود لا تأثير له على صحة الاجراءات (القض ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦٣٠) .
- ٤٢ - ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل إقامته ومولده .
- ٤٣ - يتلو كاتب المحكمة أمر الاحالة .

٤٤ - بعد تلاوة أمر الاحالة تشرع في الاجراءات اللازمة كالمبين في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتيب الثالث من قانون تحقيق الجنابات ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية :

(استكدرية جلسة جنابات ٤ أكتوبر ١٨٩٩ المجموعة ص ٢٠٠) .

(٢) ليس من أوجه القضا ان محكمة الجنابات اركنت في سبيلها على تحقيقات أجرتها النيابة العمومية في الفقرة بين تاريخ أمر الاحالة وجلسة محكمة الجنابات ولم يكن من شأنها اثبات تهمة جديدة على المتهم بل تقرر الأدلة القائمة عليه في التهمة المطروحة عما كتبه طلبة اذا لا يوجد نص في القانون يمنع النيابة من إجراء مثل هذا التحقيق واحالة أدلته مباشرة الى المحكمة إلا أن حقوق الدفاع تضي بأن يسمح لهم بالإطلاع على تلك التحقيقات في الوقت اللائق حتى يمكن الاستعداد لرد طلبة فلا حق له في التظلم اذا كان قد اطلع عليها وفضلها عن ذلك اذا كانت للشهود القتين مسرورا فيها مسرورا أيضا أمام محكمة الجنابات في وجه المتهم (القض ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٣ ص ١٧) .

راجع أيضا الحكم نمرة ٢ تحت مادة ٢٢

(١) اذا رفضت جئمة الى محكمة الجنابات لارتباطها بجناية وأرغفت المحكمة الفصل في الجناية حتى يحكم في مسألة متعلقة بها من الجليعة المختصة جزاها مع ذلك أن فصل في الحال في الجلسة ولا محل للقول بعدم اختصاص محكمة الجنابات بنظر الجلسة على حثتها لأنها اذا كانت مرتبطة بالجناية فالجناية غير موجودة الآن وإذا لم تكن مرتبطة فلا وجه لمحكمة الجنابات في أن تظنها فان المنع هو وجود الارتباط وقت تقديم الدعوى ولا أهمية لما طرأ من الحكم بإيقاف الفصل في الجناية وبقاء الجلسة وحسب أمام محكمة الجنابات لأن هذا الارتباط لا يخرج الجناية بالجلسة مزجا غير قابل للافصال بل غاية ما يجده هو جواز مخالفة الأصل وضم الجلسة الى الجناية وتقديرها الى محكمة الجنابات فيمكن الحكم فيها دون الجناية كما هو الأصل خصوصا ان إيقاف الجلسة مع الجناية قد يؤدى الى تأخير الفصل فيها الى مدة غير مطلوبة بلا ضرورة اذ ليس لنيابة تحريك المسألة المعروفة عليها الفصل في الجناية أمام الجهة المختصة

٤٥ - يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما ينص كلا منهم أن يمارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن باسمهم طبقا للواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا مانع عليه في المادة الآتية :

٤٦ - يجوز للحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالبطش والإحضار اذا دعت الضرورة له أو تستحضر أى ورقة جليدة يرى فائتها ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف اليمين .

(١) إن قانون تشكيل عا كم الجنائيات يجرى للحكمة أن تسمع شهادة أى شاهد .يرأى لما فهم سماح شهادة بدون سبق اطلانه كما نصت على ذلك المادة ٤٦ من (القضض ٦ نوفمبر ١٩٢٤ الحاماة من ٥ ص ٣١٢) .

(٢) بأ أن المادة ٤٦ من قانون تشكيل عا كم الجنائيات نصت بأنه يجوز للحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص فاحضارها قاضى الاطلاع وسماح شهادة فى تفسير الحاماة على عملها ليس فيه مخالفة للقانون (القضض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع من ٢ ص ٢٠) .

(٣) لحكمة الجنائيات الحق فى سماح الشهود ولو لم يسبق اطلانهم اليها طبقا لنص المادة ٤٦ من قانون تشكيل عا كم

الجنائيات إلا أنه يجب أن لا يكون سماحهم بطريق المقابلة بالقطع والا كان لهم حق طلب التأجيل لتحقيق أقوال الشهود والرد عليها أما اذا لم تسبق الشهود الجدد بأى واقعة جديدة تؤثر فى مصلحة القطع فلا مقابلة (القضض ٤ فبراير ١٩٢٤ الحاماة من ٥ ص ١٢) .

(٤) اذا استبعد التسم شاهد على لم يثن اسمها طبقا للمادة ٤٥ من قانون تشكيل عا كم الجنائيات ولكن الحكمة رغم سارضة النيابة قوت سماحها وبالتداء عليها لم يقتصرا فالحكمة غير ملزمة قانونا بتأخير القضية لاطلاق شهود ثابتين خصوصا اذا كانوا من الشهود الثابتين تزيد الحكمة سماحهم عملا بالمادة ٤٦ من القانون المذكور (القضض ١٤ يونيو ١٩١٣ المجبوعة من ١٤ ص ٢٤٩) .

٤٧ - اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنائيات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة نتج عن شأنهم التواعد المدونة فى المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنائيات .
والعقوبة التى يحكم بها على الشاهد الذى تخلف عن الحضور فى أول مرة تكون غرامة لا تزيد عن أربعين جنيا مصريا و اذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا و اذا حضر وامتنع عن الإجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين .

٤٨ - تشريع الحكمة فى المداولة فوراً بعد إقفال باب المرافعة .

المادة ٤٨ من قانون تشكيل عا كم الجنائيات التى نصت بأن الحكمة تشرع فى المداولة فوراً بعد إقفال باب المرافعة تزيد بذلك التشريع فى المداولة فوراً بعد الجلسة التى حصلت فيها المرافعة وهذا هو التفسير الذى اذلى من المقرر ولم

٤٩ - يجب على الحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مقرر الجلسة الموجودة فى دائرتها الحكمة ويجب إرسال أوراق القضية اليه .

فإذا لم يد رأيه فى ميعاد الثلاثة أيام التالية لإرسال الأوراق اليه تحكم الحكمة فى الدعوى .

(٤) إن القانون قد ذكر أولاً المواد ١٩٦ الى ٢٠٥ إجراءات محاكم الشهود وسؤال التهم ثم ذكر بالمادة ٢٠٦ حكم المداولة وصدر الحكم عموماً ثم المادة ٢٠٧ و٢٠٨ ويوجب أخذ رأى الحق فيما يستحق الحكم بالإعدام وقروا أنه بعد أخذ رأى الحق تحكم المحكمة في الدعوى ولم يقبل بعد أخذ رأى الحق وصالح المرافعة ثانياً ويظهر من ذلك أنه أراد أن لا تحصل بعد أخذ رأى الحق مراعاة قط (القض ١٠ فبراير ١٨٩٤ القضاء ص ١ س ٢٤٢) .

(٥) للقاعدة المحقة بالمادة ٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ جنائيات قديم عقيد أنه قبل صدور الحكم بالإعدام لا بد للحكمة من أخذ رأى الحق ثم تصدر الحكم بعد ثمانية أيام ولو أريد فتح باب المرافعة وخصوصاً من الفتوى لنص الشارع من هذا الأمر بصفة خصوصية - ليس من أوجهه القضاء عدم القرار الفتوى حل الخصاص لأن المحكمة لا ترتبط بنص الفتوى (القض ٤ أبريل ١٨٩٦ القضاء ص ٣ س ٢٦٤) .

(٦) لا يطلع الحكم الصادر بالإعدام إذا لم يذكر رافعة ارسال أوراق القضية لقضية الحق إذا كانت هذه الرافعة ثابتة صراحة في محضر الجلسة ويخرج من ثم حكم (القض ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ س ٣٠) .

(٧) لا ادعى لصالح مناقشة بعد أخذ رأى الحق (القض ٢٣ مارس ١٩٠٧ المجبوعة ص ٨ س ١٨٧) .

(٨) إن رأى الحق استشارى فقط والمحاكم الجنائية حرة في اتباعه وعدم السلب به وما يثبت ذلك ما جاء في المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات من أنه إذا لم يد الحق رأيه في بحر الثلاثة أيام من تاريخ ارسال القضية له تحكم المحكمة في الدعوى (القض ٢٥ مايو ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ س ٥٠) .

٥٥ - إذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة المبنية في أمر الاحالة أو جنائية أو جنحة أخرى مما تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٠ فقرر ادانته وتحكم عليه بالعقوبة المقررة في القانون .

وفي عكس ذلك تحكم بإبرامه وفروج عنه فوراً إن لم يكن محبوباً لسبب آخر .

(١) إن أخذ رأى متى الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة هو شرط من الشروط الواجب النظر فيها قبل الحكم بالإعدام فهو بذلك من الإجراءات الأساسية التي ينبغي على عدم ملاحظة مطلقاً من المبادئ القانونية الثابتة عدم التوسع في القوانين الجنائية ووجوب تطبيقها ببناء الحق كما وضعت ولا يبريد نص في القانون يسمح في حالة تطبيق المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات باستبدال متى الجهة متى نظارة الحفانية فإذا انحصرت المحكمة على أخذ رأى هذا الحق الأخير كان الحكم بإحالة (القض ٩ يونيو ١٩٠٦ المجبوعة ص ٨ س ٧٤) .

(٢) جاء في المادة ١٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٠ ديسمبر ١٩٠٩ أنه فيما عدا المحرصة يؤدى كل نائب بالمحاكم الشرعية أرم من يقوم مقامه وظيفة الاتاء في دائرة المحكمة المعين فيها فيجوز حبس الاحتفاء بوجوب أخذ رأى قبل الحكم بالإعدام طبقاً للمادة ٤٩ من قانون محاكم الجنائيات (القض ٢٠ أغسطس ١٩٢٠ المجبوعة ص ٤١ س ٤١) .

(٣) إن عرض الشارع من وجوب أخذ رأى الحق هو احترام العقيدة القديمة التي كانت موجودة قبل إنشاء المحاكم البلدية واكتساب رضاء الرأى العام متى كانت المحكمة ملزمة بأخذ رأى الحق فلا يمكن أن يقال أنها قامت بهذا الواجب إلا إذا وصلت القضية الى حضرة الحق ووضعت تحت تصرفه وتمكن حقيقة من الاطلاع عليها وعليه إذا أرسلت المحكمة الأوراق الى الحق ثم أعيدت برصاة من كاتب الاتاء ذكر فيها أن الحق لا يمكن الاطلاع عليها فيها خارج القطر المصرى فلا يكون هذا مسوغاً للحكمة في الدعوى والاستثناء من رأيه لأن أخذ رأى الحق حرم من الإجراءات المهمة وهو ضمان التهم أضافها الشارع المصرى الى غيرها من الإجراءات التي وضعا قبلها في المواد الجنائية فالإحالة بها ترتب عليه مطلقاً الحكم (القض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٣ الحقوق ص ١٨ س ٢٦٥) .

وعلى كل حال يجب أن يفصل في نفس هذا الحكم في التضمينات التي قد يطلبها بعض المصوم من بعض .

(١) أن تقرير الادانة المذكورة بالمادة ٥٠ يخرج من الحكم على المتهم بالقوة (القبض ١ سجن ١٩٠٧ المجلد ٥ ص ٩٦٣) .
(٢) ان المادة ٢١١ جنابات قديم قننت بأن محكمة الجنابات اذا طهرها أن التهمة بجنحة تحكم فيها ولكن لم تنص على اختصاص محكمة الجنابات وحدها بنظرها فاذا لم تحكم فيها يرجع الاختصاص الى محكمة الجنب ولا يجوز لحدده عند رفع الدعوى لما ثانيا أن تحكم بعدم اختصاصها به . على أن محكمة الجنابات يجب عليها أن تحكم فيها طبقا للمادة ٢١١ (القبض ١٢ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ١٨٠) .

٥١ - ينطق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر ويوقع عليه قبل ائقال دور الاعتقاد وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به .
راجع الأحكام الواردة تحت ماذق ١٥١ و ١٧١ جنابات .

(١) ان اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة لم يكن إلا واجبا اداريا لا يقتضى الاخلال به بطلان العمل وبضلا من ذلك فان اعتناء القني ببل الحكم في الدعوى التي أوجبته يقتضى حتما اعتناء قضايا القتل (القبض ١٠ أبريل ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٨٢) .
(٢) ان المادة ٥١ من قانون محاكم الجنابات وان أوجبت النطق في الحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر لكن ظاهر من مقابلتها بالمادة ٤٩ من هذا القانون أن الأحكام التي ترجع بالمادة الأولى النطق بها في الجلسة من الأحكام المبادرة بغير مقربة الاقدام وأما هذه فالواجب

بحسب نص المادة ٤٩ ان المحكمة قبل اصدارها تأخذ رأي القني وصرح نص الفقرة الثانية منها يقتضى بأن القني اذا لم يدرأه في ميدان الثلاثة أيام التالية لارسال الأوراق اليه فتعزم المحكمة في الدعوى ولم يقيدها القانون بمدة معينة ولا أوجب على المحكمة أن تراعى أجلا محسوما لاصدار الحكم في هذه الحالة بل أطلق فوجب أن يرجع فيه رأى المحكمة (القبض ٣٠ أكتوبر ١٩٢١ المجلد ٥ ص ٢٣ ص ٨٠) .
(٣) لا يقبل القبض بناء على أن كاتب محكمة الجنابات لم يتم الحكم في ثاني يوم مسدوده لأن القانون يقضى يتم الحكم قبل الفجر لا ثاني يوم مسدود (القبض ٦ فبراير ١٩٢٣ الحاماة ص ٣ ص ٤٩٢) .

٥٢ - يجوز الطعن بطريق القبض والابرام في أحكام محاكم الجنابات بالطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنابات .

٥٣ - المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنابات حسب أحكام قانون تحقيق الجنابات .

الباب السادس - أحكام وقتية وغير ذلك

٥٤ - أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة أحكام المادة الآتية .

وأول دور من أدوار انعقاد محكمة من محاكم الجنابات يكون في شهر مارس سنة ١٩٠٥ مالم يؤجله ناظر المحقانية الى الشهر التالي .

٥٥ - يجوز لناظر الحفانية أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الجنايات في جهة واحدة أو أكثر إلى أن يصدر قرار جديد .

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنايات جديدة يجب أن تحدّد فيه المواعيد التي تحكم من ابتدائها في القضايا الجنائية التي لم تكن رفعت للمحاكم الحالية في تلك المواعيد .

٥٦ - المواد من ١٩٠ إلى ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تسمى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنايات .

٥٧ - على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ما

صدر بمرأى ما بين في ٦ القعدة سنة ١٣٢٢ (١٢ يناير سنة ١٩٠٥)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر الحفانية

ابراهيم قواد

مرسوم بقانون

يجمع بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ ؛

وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهل ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

١ - في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥

يجوز لقاضي الاحالة بدلا من تقديم المتهم الى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى القاضي

الجزئي المختص اذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعدار المنصوص عنها في المادتين ٢٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات الأهل أو بطرؤف مخففة من شأنها بمرير تطبيق عقوبة الحبسة على أن قاضى الاحالة لا يجوز له ذلك حيث يكون الفعل جنابة أو شروعا فى جنابة معاقبا عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو حيث يكون الفعل جنابة ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .
ويصدر أمر الاحالة المذكور بناء على طلب النيابة العمومية أو من تلقاء نفس القاضى ويجب أن يشتمل على بيان الأعدار أو الظروف المخففة التى بنى عليها .

٢ — يجوز للنائب العمومى أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة خرفة مشورة فى أمر الاحالة الصادر تطبيقا لسنة السابقة ويحصل الطعن بقرار يعمل فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار .

ويحصل خرفة المشورة فى هذا الطعن بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات التى ترى لزوم طلبها من النيابة أو من المتهم .

فانما قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمرا بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات مراعية فى ذلك الاجراءات المقررة لقاضى الاحالة .

٣ — ويجوز أيضا لفرفة المشورة المقعدة اليها الدعوى طبقا لسنة ١٢ (ج) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ المعتل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ أن تصدر أمرا بإحالة الدعوى على القاضى الجزئى فى الأحوال المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون .

٤ — للنائب العمومى أن يطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام فى الأمر الصادر من خرفة المشورة طبقا لهذا القانون غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا خطأ فى تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويلها .

ويحصل الطعن بالأوضاع وفى المواعيد المنصوص عنها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥

تمثلت هذه المادة بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ كما يأتى :

لنائب العمومى أن يطعن أمام محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام فى الأمر الصادر من خرفة المشورة طبقا لهذا القانون غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا خطأ فى تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويلها .

ويحصل الطعن بالأوضاع وفى المواعيد المنصوص عنها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥

٥ - يحقق قاضي الأمور الجزئية الدعوى المقدمة اليه بمقتضى أمر إحالة طبقا لهذا القانون ويفصل فيها بحسب أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الأهلى .

ويجوز استئناف الحكم الصادر من قاضي الأمور الجزئية أمام المحكمة الابتدائية ويجرى عليه الأحكام المتعلقة بالاستئناف فى مواد الجلس والواردة بالفصل الثانى من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الأهلى .

ولا يجوز للقاضى ولا للمحكمة المحالة اليها الدعوى طبقا لهذا القانون الحكم بعدم الاختصاص إلا اذا استجندت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة الى جنابة أشد لا ينطبق عليها هذا القانون .

٦ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعدل به فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ م

مدير اى المنزه فى أول ربيع الثانى سنة ١٣٤٤ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

فسؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة	
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)	وزير الحفانية (بالنيابة)
يحيى ابراهيم	عل ماهر

الباب الرابع - فى طرق الطعن غير الاعتيادية

٢٢٩ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يخص بجفرقهما فقط أن يعطى أمام محكمة الاستئناف متقدمة بهيئة محكمة نقض وإبرام فى أحكام آخر درجة المبادرة فى مواد الجنايات أو الجلس .

ولا يجوز هذا الطعن إلا فى الأحوال الثلاث الآتية :

(الأولى) اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة النابتة فى الحكم .

(الثانية) اذا حصل خطأ فى تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

(الثالثة) اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطان الاجراءات أو الحكم .

والأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتصلة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى . مع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أهملت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم (ق ٦ مرة ١٩٠٥) .

تعلمت هذه المادة بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ كما يأتي :

يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يخص بحقوقهما فقط أن يعلن أمام محكمة استئناف مصر متقدمة بهيئة محكمة قض وإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجلبع .

ولا يجوز هذا الطعن إلا في الأحوال الثلاث الآتية :

الأولى — إذا كان القانون لا ينافي على الواقعة الثابتة في الحكم .

الثانية — إذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

الثالثة — إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات أو الحكم .

والأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتصلة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أهملت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم .

(١) يؤخذ من دكرية ٩ ربيع ١٨٩١ القاضي بتعديل المادة ٢٢٠ بنطاق (٢٢٩ جديد) انت الطعن بطريق القرض والإبرام غير مقبول في مسائل المخالفات (القرض ٧ مارس ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ١٦٧) .

(٤) لا يقبل الطعن بطريق القرض في الأحكام الصادرة في مواد المخالفات (القرض ٦ مارس ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ١٢٢) .

(٥) الحكم الصادر في مخالفة لا يقبل بطريقه الطعن فيه بطريق القرض والإبرام (القرض ٣ أبريل ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ٤٢٩) .

(٦) إذا حكم ابتدائياً بتزيم التهم مشرف فرشا لنامة بقطعة ذات خمسة قروش من فئة بعد أن تحققت له عيوباً فاستأنفت النيابة بحكم المحكمة الاستئنافية بإعجاز الواقعة مخالفة وعدم قبول الاستئناف فلا يجوز لنيابة الطعن في هذا الحكم بطريق القرض والإبرام لأن الفعل المست التهم مخالفة كما هو مقرر في الحكم (القرض ٣١ مايو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ٢٢٤) .

(٢) إن نص المادة ٢٢٠ بنطاق (٢٢٩ جديد) لا يجوز الطعن أمام محكمة القرض والإبرام إلا في قضايا الجنايات والجلبوع فلا يجوز إذا قبل الطعن في مخالفات التنظيم التي هي غير مقرر في المادة ٢٢٠ السابقة الذكر (القرض ٢٠ فبراير ١٨٩٧ الحقوق ص ١٢ ص ٣٥٣) .

(٣) لا يجوز الطعن بطريق القرض والإبرام في حكم صادر في قضية مخالفة (القرض ٧ نوفمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٨٠) .

والإبرام (التفرض ١٩ مارس ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢١٢) .

(١٣) ارسال التهمين للقصر الى مدرسة الاصلاحية ليس عقوبة حقيقية بل هو من طرق الترية التي يقرر نص القانون بأن يحكم بها « بذلك الحكم على التهم بالعقوبة المقررة قانوناً » وعليه وطبقاً لنص المادة ٢٢٩ بنات كما فسرتهما الأحكام القضائية (رابع حكم ١٩ مارس ١٩١٠) فلا يكون الحكم القاضي بإرسال التهم الى المدرسة قابلاً للتفرض لأن الأحكام التي لا تفرض بعقوبة لا يجوز العلن فيها بطريق التفرض والإبرام (التفرض ٢٧ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١٤٢) .

(١٤) إن المبدأ الذي نشرته محكمة التفرض والإبرام بأحكامها أنه لا يقبل العلن بطريق التفرض والإبرام في الأحكام إلا اذا كانت صادرة بعقوبة وإرسال الشخص الى مدرسة الأحداث لا يعتبر عقوبة (التفرض ٢١ يولي ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ٢٦٣) .

(١٥) الحكم النهائي الصادر من محكمة ثاني درجة يقبل المعارضة فلا يجوز العلن فيه بطريق التفرض والإبرام (التفرض ٢ فبراير ١٩٢٥ الحامدة ص ٥ ص ٨٠٩) .

(١٦) الحكم القاضي برفض الدعوى يصد بمقرر الذي الحق خصماً في الدعوى العمومية هو من الأحكام النهائية اذ قد فصل في مقالة النزاع التي كانت مطروحة حل المحكمة فاذا لم يمتأقعه التهم واكتفى باستئناف الحكم القاضي بالعقوبة والتعويض فلا يجوز له رفع قض من الحكم بادئ الفكر لأنه لم يكن حكماً من آخر درجة (التفرض ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ للشرائع ص ٦ ص ١٨٨) .

(١٧) لا يقبل للتفرض في الحكم القاضي بفسخ الحكم الابتدائي باقتاف الفصل في الدعوى العمومية بشأن جريمة سرقة عقد منزل حتى يفصل من المحكمة المدنية في دعوى ملكية هذا المنزل لأن هذا الحكم لم يكن صادراً في الموضوع بل هو من الأحكام التي تصدر قبل الفصل في العادى ولا تدخل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى أو الأحكام المترتبة على

(٧) اذا كانت الجريمة المستعة الى التهم هي استعمال قطعة من فئة من ذات العملة ففرض يبد أن تحققت له جويها ففى هذا الاعتبار توصف بحكم القانون مخالفة لأن العقاب المقرروض عليها قانوناً في المادة ١٧٢ عقوبات لا يتجاوز المائة قرش في هذه الحالة وبناء عليه فالحكم الاستثنائي الذي يصدر بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بتعزيم التهم ثلاثين قرشاً والمصاريف لا يكون قابلاً للعلن بطريق التفرض (التفرض ٧ يونيو ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٣٥) .

(٨) لا يقبل العلن بطريق التفرض في الأحكام الصادرة في المخالفات (التفرض ٧ يناير ١٩٢٤ الحامدة ص ٥ ص ١٢) .

(٩) اذا رفضت الدعوى على التهم بجسمة قذف بالمادة ٢٩١ و ٢٩٢ عقوبات وحكم عليه ابتدائياً بذلك ثم استأنف حكمت المحكمة الاستئنافية باحبار الواقعة مخالفة بالمادة ٢٤٧ فترة أول كان التهم أن يعلن في هذا الحكم بطريق التفرض والإبرام ولا يمكن القول بعدم قبول العلن بدعوى ان الواقعة ثابتة في الحكم المطعون فيه مخالفة مائة لا يجوز رفع التفرض في مواد المخالفات لأن العبرة بوصف الواقعة الأصل وليس بالوصف الذي تصفه المحكمة لما فيها بسد (التفرض ١٧ فبراير ١٩٣٧ المجموعة ص ١٨ ص ٧٣) .

(١٠) اذا حكمت الواقعة لمحكمة الجلس باحبارا بجسمة حكمت بأنها مخالفة كان هذا الحكم غير قابل للتفرض لأن هذا العلن لا يكون الا في الجلس والبنات (التفرض ٤ فبراير ١٩٢٤ الحامدة ص ٥ ص ١١) .

(١١) ولو ان الحكم القاضي بإرسال التهم الى الاصلاحية هو أمر مفيد لما يقع عنه من تعزيم عقابته وتعليقه صراحة تساعد على كسب رتبة بطريقة شرعية الا انه يعتبر على كل حال حكماً يجره من حرية الشخصية وحيث كثيراً أن يتوصل العلن الى اثبات براءة رفاق يكون قابلاً للعلن بطريق التفرض (التفرض ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١٤٠) .

(١٢) الحكم بإرسال التهم الى الاصلاحية لا يعتبر عقوبة بمعناها القانونية ولا لا يكون قابلاً للعلن بطريق التفرض

لا يترتب عليها نهي المصوى وظل هذا الحكم لا يمكن التلمس فيه قبل صدور الحكم في الموضوع (القتض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٢٠).

(١٨) إن التلمس بطريق القرض والايرام لا يجوز قبله الا مع الأحكام النهائية ومن المحكوم عليه فلا يقبل من الجسم ضد الحكم الاستئنافي القاضي برفض البغض بطلان صحيفة الطلب وطلب الناء الاجراءات وطلب عدم قبول المصوى ضد المستأنف وتعيده بجله لصالح المرحض لأن طالب القرض في هذه الحالة لم يتكلم عليه إلا في (القتض ١٨ مارس ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ١٤٧).

(١٩) لا يقبل التلمس بطريق القرض الا في الأحكام المتعلقة بالموضوع الصادرة في أصل المصوى وأما الأحكام الصادرة في المسائل التقريرية والتهديدية فلا يقبل التلمس بطريق القرض والايرام فيها على سبيلها لأن القانون أجاز في الحقيقة التلمس بطريق القرض والايرام كطريق استئنافي وملياً نهائياً ثلاثة اجراءات بطلان التي ولا يوجد لأصحت مفسرة قراراً نهائياً وتلك الاجراءات لا تكون سبباً لبطلان الا لأنها تحدث ضرراً وهذا الضرر لا يظهر فعلياً الا في الحكم النهائي الذي يصدر في أصل المصوى ولهذا هذا الوقت يجوز دائماً أن يصدر حكم بالبراءة أو بالادانة يجعل القرض غير مفيد بالنسبة للجسم في الحالة الأولى والنيابة في الثانية وأما المادة ٢٢١ بنات (٢٢٩ جديد) التي تميز التلمس بطريق القرض في أحكام آخر دورية الصادرة في مواد الجنائيات والجنح فلا يجوز أخذاً على إطلاقها وتصميمها على جميع الأحكام سواء كانت موضوعية أو تهديدية أو تحضيرية لأن الشارع قرر عليه المادة الأشخاص الذين يتكلم التلمس بطريق القرض والايرام ومنهم المحكوم عليه بإقتات لا التهم الذي رفض عليه المصوى الدورية ولا يبين المحكوم عليه في المواد الجنائية إلا بموجب حكم قضى في موضوع التهمة ولا يسترس بأن المادة ٢٢١ بنات (٢٣١ جديد) متعديداً اجراءات التلمس بطريق القرض فترت يوجب تكليف التهم أو المحكوم عليه بالخضوع وأنه بناء على ذلك يجوز التلمس الذي لم يتكلم عليه أن يتظلم بطريق القرض والايرام لأن هذه المادة لم تصد لأشخاص الذين يجوز لهم التلمس بطريق القرض ولكن وضعت لرمس خطة

الاجراءات ولا شيء يمنع التهم من دفع القرض قبل أدائه عن حكم تهديدي أدنى مسألة فرعية ويكلف مع ذلك بالخضوع أمام محكمة القرض والايرام لصالح الحكم برفض التلمس وزيادة على ذلك فإن عدم جواز التلمس في الأحكام التي لم تحصل في الموضوع يزداد وضوحاً من مراجعة الأحوال التي يجوز فيها التلمس لأن الحالة الأولى هي إذا كان القانون لا يماثل على الرافعة للثابتة في الحكم والحكم الذي يبين الرافعة هو الحكم الصادر في الموضوع وكذلك الوجه الثاني وأيضاً الوجه الثالث فإن المحكمة يجب عليها في هذه الحالة إحالة المصوى على محكمة أخرى ولا تظهر في ذلك الا في الأحكام الصادرة في الموضوع لأن الأحكام التمهيدية لا يجوز أن تمنع المحكمة التي أصدرتها من نظر المصوى ثانياً بعد الناء تلك الأحكام من القرض وأخيراً فإنه إذا دفع قضيتين متواليتين فتسكن محكمة القرض بنفسها في موضوع المصوى ولو صح جواز القرض في الأحكام التمهيدية ورفض قضيتين متواليتين من حكم تهديدي أو فرعي فتسكن محكمة القرض والايرام لأكثر مرة في موضوع التهمة مع أن قصد الشارع هو إحالة دورية ثلاثة حكم لايجعل دورية تحمل على دريسين وبناء عليه لا يكون قابلاً للقرض حكم محكمة الاستئناف القاضي برفض البغض بطلان الاجراءات بناءً على أن المادة التي أمرت برفض المصوى الصورية لم تكن مشككة بتشكيل قانونيا (القتض ١٣ يناير ١٩٠٠ المصوبة ص ١ ص ١٧٩).

(٢٠) الحكم الصادر من أودة المشورة بقبول المعارضة المرفوعة ضد قرار النيابة بإيقاف المصوى الصورية من شهادة زور أمام المحكمة الشرعية حتى يخفى تلك المحكمة بفساد الحكم المبنى على حكم خطأ لعدم جواز المعارضة في قرارات النيابة ولكن ليس من الأحكام التي تقبل التلمس بطريق القرض والايرام لأن المادة ٢٢٠ بنات (٢٢٩ جديد) جاء بها أن القرض لا يقبل الا من الأحكام الصادرة من ثاني درجة في مواد الجرائم والأحكام الصادرة في مصادرة القرارات ليست في الحقيقة القرارات من أودة المشورة وليست أحكاماً استئنافية كالتي نصت فيها المادة ٢٢٠ بنات (القتض ٤ مايو ١٩٠١ المصوبة ص ٣ ص ٣).

(٢١) التلمس بطريق القرض والايرام لا يجوز في الأحكام التي تصدر في مسائل فرعية لأنه لا ضرر من التهم منها ما دام

في حكمها من هذه الوجهة أمام محكمة القضا والايام (القضا الاستقلال من ٣ ص ٣٠٤) .

الطن فيها جائز مع حكم الموضوع (القضا ٢١ يولي ١٩٠٤ الاستقلال من ٣ ص ٣٠٤) .

(٢٨) لا يصح الطعن بطريق القضا والايام في حكم محكمة المجمع بعدم الاعتصاص لاختيار الواقعة جنابة لأن هذا الحكم ليس سكا نهائيا في موضوع الدعوى (القضا ١٢ فبراير ١٩١٦ المجموعة من ١٧ ص ١٠٤) .

(٢٢) الأحكام القابلة للطعن بطريق القضا هي فقط الأحكام التي تصدر في الموضوع ومن ثم فالحكم الذي يصدر بعدم اختصاص محكمة المجمع بنظر الدعوى بدون تعرض الموضوع لا يمكن الطعن فيه بطريق القضا (القضا ٢٦ نوفمبر ١٨٩٨ القضا من ٦ ص ٤٥) .

(٢٩) إن الحكم الصادر من محكمة المجمع بعدم الاعتصاص لاختيار الواقعة جنابة لم يكن فاسدا في موضوع الدعوى بل هو من قبيل الأحكام التمهيدية التي ليست لها قوة الشيء المحكوم فيه إلا إذا صدر حكم نهائي في الدعوى فلا يقبل الطعن بطريق القضا والايام ولتسليم الحق في ابداء دفاعه أمام المحكمة التي ستظر في الموضوع والتي لها الحق في اختيار الواقعة جنبة من هذه (القضا ٢٨ فبراير ١٩٢١ المجموعة من ٢٢ ص ٢٠٣) .

(٢٣) إذا حكمت المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف المدعى الذي وجهه باختيار الواقعة المحكوم فيها بصفة مخالفة سبب تهديدا بالقتل فانها تكون قد تعدت حدود السلطة بما أنه بدون استئناف النيابة العمومية قد نبرت صفة الواقعة منذ صالح التهم ولكن هذا الحكم مع ذلك لا يوقف سير الدعوى نهائيا ولكنه يقتصر على حالة القضية على النيابة العمومية وهو ليس من الأحكام التي تقبل الطعن بطريق القضا (القضا ١٣ أبريل ١٩٠١ الحفر من ١٦ ص ١٣٠) .

(٣٠) الحكم الصادر استئنافا بعدم اختصاص محكمة المجمع بنظر الدعوى لاختيار الواقعة جنابة وحالة الأوراق على علم القضا العمومي لاجراء شؤنه فيها ليس سكا نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضا والايام (القضا ٣١ يناير ١٩٢٢ المجموعة من ٢٣ ص ١٣٥) .

(٢٤) حكم محكمة المجمع القاضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى هو حكم لم يقبل في موضوع التهمة فلا يقبل الطعن فيه بطريق القضا والايام إلا إذا فصلت في الموضوع (القضا ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة من ٥ ص ١٢٣) .

(٣١) الحكم الصادر من محكمة المجمع الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ليس سكا نهائيا فلا يقبل الطعن بطريق القضا والايام (القضا ٢ فبراير ١٩٢٥ الحاماة من ٥ ص ٧٣٦) .

(٢٥) الطعن بطريق القضا لا يقبل إلا في الأحكام النهائية التي فصلت نهائيا في التهمة بالمعقوبة أو بالبراءة فلا يقبل في حكم قضى بعدم الاعتصاص لاختيار الواقعة جنابة بناء على المادة ٥٠ فوبات (القضا ٢٤ نوفمبر ١٩٠٦ الاستقلال من ٦ ص ٥) .

(٣٢) الحكم الصادر بعدم الاعتصاص لاختيار الواقعة جنابة لا يمس الموضوع فلا يكون الطعن فيه بطريق القضا (القضا ٣ مارس ١٩٢٤ ٧٥ يناير ١٩٢٤ الحاماة من ٥ ص ١٠١٣) .

(٢٦) لا يقبل الطعن في حكم صدر بعدم الاعتصاص لأنه لا يترتب عليه نهي الدعوى بل الواجب الانتظار للطن فيه حين صدور الحكم الذي ينهي الدعوى (القضا ١٢ أبريل ١٩١٣ الشرائع من ١ ص ٣٣) .

(٣٣) لا يقبل الطعن بطريق القضا والايام في حكم استئنافي قضى بتأييد حكم ابتدائي يرفض البع بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى جنبة وضعا المدعى الذي بافره بناء على ان المدعى لا يملك لعدلة اجنبية لأن هذا الحكم لم يته به الدعوى (القضا ٢٢ ديسمبر ١٩٠٦ الاستقلال من ٦ ص ٦) .

(٢٧) لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة المجمع بعدم الاعتصاص لاختيار الواقعة جنابة لأن مثل هذا الحكم ليس من شأنه أن ينهي الدعوى ولتتم أن يعلن في هذا الحكم أمام المحكمة التي يقال عليها وان لم تتحقق تلك الطعن

(٣٤) الحكم الذى يقضى برفض الفسخ القصرى لعدم قبول الدعوى السومية لا يجوز الطعن فيه بطريق الفسخ لأن الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعوى تقطع على التى تقبل الطعن بطريق الفسخ (الفسخ) ١٠ أبريل ١٩٠٥ المجوعة ص ٦ ص ١٨١ .

(٣٥) لا يقبل الطعن بطريق الفسخ والایرام في حكم قضى برفض الفسخ بملفوظ الدعوى بمنى المدة لأن هذا الحكم ليس من الأحكام التى يقضى بها سير الدعوى السومية اما بالمعقبة أو بالبراءة (الفسخ) ٢٧ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٧ .

(٣٦) لا يقبل الطعن بطريق الفسخ والایرام في الأحكام القضائية برفض الفسخ القصرى بعدم قبول الدعوى السومية ولم يفصل في موضوعها وذلك بناء على الأحكام السابقة التى أصدرتها محكمة الفسخ والایرام ولا سيما بناء على الأسباب الموضحة وضوحاً تماماً بحكم ١٣ يناير ١٩٠٠ لأن الطعن يجوز ان يصح بلا فائدة نظراً للحكم الذى يصدر في الموضوع وكل الأوجه التى يحصل التسليم بان عدم حكم تهديد يمكن تقديمها أجل وقت الطعن في حكم الموضوع (الفسخ) ١٤ نوفمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٧٨ .

(٣٧) الحكم القاضي برفض الفسخ بعدم جواز رفع الدعوى لسبق التأشير من النيابة بعدم رفضها لا يصح الطعن فيه بطريق الفسخ والایرام بل حله لأنه غير نهائى ولم تحسم في الدعوى السومية (الفسخ) ٢٤ أكتوبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٧٨ .

(٣٨) الطعن بطريق الفسخ والایرام لا يصحكون الا في الأحكام الاتية التى يقضى بها سير الدعوى فلا يقبل في حكم فاض بإعادة القضية الى المحكمة الجزئية لتفصيل حكم تهديد (الفسخ) ٩ يونيو ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٥٠ .

(٣٩) لا يقبل الطعن بطريق الفسخ والایرام في حكم استئناف قضى بجلان الحكم الابتدائى شكلاً لتعديل التهمة الموجهة التهم في ذمة التكاليف بالحدود ولأن هذا الحكم لا يفصل في موضوع الدعوى ولا مباشرة ولا عرضاً وفي حله

الحالة تدأين الدعوى السومية قائمة بلا تية (الفسخ) ٢٣ مايو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢١١ .

(٤٠) اذا حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإحالة أوراق القضية على محكمة أول درجة الحكم فيها فهذا الحكم لا يقبل الطعن بطريق الفسخ والایرام لأن الأحكام التى تقبل هذا الطعن هي الأحكام النهائية للقضاة في موضوع القضية دون غيرها كما يستفاد بجملة من نص المادة ٢٢٩ بنائيات أما ما حدا ذلك من الأحكام فلا يجوز رفضها الى محكمة الفسخ الا مع الطعن في أصل الدعوى (الفسخ) ٢٣ سبتمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٢٩ .

(٤١) اذا حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لاحتياطها بجاية فألقت محكمة الاستئناف حكمها وودت اليها القضية لفصل فيها لاحتياطها بجهة لم قبل من النيابة الطعن في هذا الحكم بطريق الفسخ والایرام لأنه لم يلق قانون السقوبات حل الواقعة ولم يفصل نهائياً في الدعوى السومية حتى يمتد من الأحكام النهائية التى يجوز الطعن فيها كالفصل بذلك دائماً أحكام حله المحكمة ويمكن دائماً المحكمة الفسخ والایرام أن تحصل فيها اذا كانت الواقعة بجاية أو رجعة من عرضت عليها فيما يصد مع الحكم النهائي الذى سيحصل في موضوع الدعوى (الفسخ) ١٣ مايو ١٩١١ المجوعة ص ١٢ ص ٢١٥ .

(٤٢) إن محكمة الفسخ قد جرت على شدة التسليم باليداً الأساسى للقاضي بإحبار الفسخ طريقاً استثنائياً بالنسبة لغيره من طرق الطعن بحيث أنه لا يجوز رفضه الا ضد الأحكام التى تعلق قانون السقوبات وتقتصر نهائياً في الدعوى السومية أرألت نهائياً بصيرها فإذا رفضت النيابة التهمة بإحبارها نصياً ثم طلبت بالجلسة إحبارها بجاية أمانة بطريق التفتحة لحكم نهائياً بالبراءة من تهمة التصب وعدم جواز الحكم في تهمة انقضاء وعدم جواز قبول الدعوى عنها لأنها مارة من تهمة جديدة لم يكن بها المقم فان هذا الحكم الأخير لا يجوز دون تهديد الدعوى السومية بتهمة انقضاء فهو ليس من الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعوى التى يجوز الطعن فيها بطريق الفسخ والایرام (الفسخ) ١١ مارس ١٩١٦ المجوعة ص ١٧ ص ١٦٤ .

(٤٩) اذا ألفت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لاجبار الواقعة بجنابة وأطاعت القضية لمحكمة المدكورة فصممت على رأيا الأول وحسنت ثانية بعدم الاختصاص وبعدم حكم الاستئناف الذي كان يجب عليها احترامه فرفضت النيابة استئنافا ثانيا من هذا الحكم قضت محكمة الاستئناف بعدم قبوله شكلا فان حكمها هذا يكون قد أريد حكمين متناقضين وهما حكم الاستئناف الأول الذي اعتبر الواقعة جنحة وحكم محكمة الجلسم الآخر القاضي باجبار الواقعة بجنابة فلا يمكن رفع الدعوى بعد ذلك الى محكمة الجلسم التي فصلت في اختصاصها نهائيا بحكم آخر محكمة الاستئناف غير قابل للاستئناف ولا أمام محكمة الجنابة مع وجود حكم الاستئناف الأول القاضي باختيار الواقعة جنحة وبذلك تكون الدعوى العمومية التي منها حق الاستئناف أبطل مفعولها ويكون صيرها بالقصل أدفقت نهائيا وبذلك يكون حكم الاستئناف الأخير قابلا للعلن بطريق القضاء والایرام (القضاء ٢٧ أبريل ١٩٠١ المجموعة ص ٦ ص ٢٨١) .

(٥٠) الحكم القاضي بعدم قبول استئناف المقيم هو حكم يقضى به سير الدعوى الجنائية لأنه يجعل حكم المحكمة الابتدائية نهائيا فيجوز للعلن فيه بطريق القضاء والایرام (القضاء ٢ نوفمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٢ ص ٢٢٨) .

(٥١) الحكم القاضي بعدم جواز قبول الاستئناف المرفوع من مساعد النيابة هو حكم نهائي بالنسبة للنسبة فيكون للعلن فيه بطريق القضاء مفسوولا منها (القضاء ٢٩ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٨٤) .

(٥٢) الحكم الصادر نهائيا بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالحكم في تهمة الحصول على مال من حق الجبرك بناء على ان الحكم في هذه التهمة من اختصاص سلطة الجمارك طبقا لقاعدة ٣٩ من لائحة الجمارك هو حكم يقبل للعلن بطريق القضاء والایرام لأنه بموجبه يقضى الحق في اقامة الدعوى العمومية (القضاء ٢١ يونيو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢٥٣) .

(٥٣) اذا رفع المدعي المدني دعواه مباشرة لمحكمة الجلسم حكمت بعدم الاختصاص لاجبار الواقعة بجنابة فاستأنف

(٤٣) لا يقبل للعلن بطريق القضاء والایرام في الحكم القاضي بقبول الاستئناف شكلا من محكمة الجلسم المستأنفة على يجب الاستئناف لغير صدور الحكم في الموضوع من المحكمة المدكورة وتقديم العطن وتقتض (القضاء ٣٠ مايو ١٩١٤ التراجع ص ١ ص ٢١٦) .

(٤٤) لا يقبل القضاء في الحكم الصادر برفض الدفع القرمي بعدم جواز استئناف بدو الاتيات قسما التي المدعي يتقدمه لأن القضاء لا يصح الا في الأحكام النهائية وهذا الحكم ليست له هذه الصفة ولما قض القضاء أن يشك بطله الأوجه بعد الحكم النهائي اذا وجدت في ذلك مصلحة (القضاء ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المجامعة ص ٢ ص ٤٦٣) .

(٤٥) الحكم القاضي بجرمة تبيد رفض الدفع القرمي بعدم جواز اثبات الأمانة بالية لتجاوز قياسها عشرة جنحيات هو حكم يقضى به فلا يجوز للعلن فيه بطريق القضاء والایرام لأن القضاء لا يجوز الا في الأحكام النهائية (القضاء ٦ مارس ١٩٢٣ المجامعة ص ٤ ص ٦) .

(٤٦) الأحكام التي تحصل نهائيا في الدعوى هو وصفا التي يجوز رفع القضاء والایرام منها وبناء على ذلك يستكون القضاء والایرام المرفوع من حكم لم يفصل في الموضوع بل قضى برفض دفع قبول المدعي المدني غير مقبول (القضاء ٢٩ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١١٤) .

(٤٧) من الضروري أحكام محكمة القضاء والایرام ان الأحكام التي لا تسمى الموضوع لا يقبل فيها القضاء والایرام وذلك لا يجوز للعلن بطريق القضاء في حكم يقضى به جواز دخول المدعي المدني في الدعوى فيسولم يؤثر على الموضوع ويجوز للعلن فيه مع الموضوع (القضاء ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستئناف ص ٤ ص ٧٧) .

(٤٨) لا يقبل من المدعي المدني للعلن بطريق القضاء بناء على أن المحكمة حكمت ببراءة المقيم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لأن الباب لا زال مفتوحا أمام المدعي المدني في تلر دعواه المدنية فلا تامة له من رفع هذا القضاء (القضاء أول يناير ١٩٢٣ المجامعة ص ٣ ص ٣٣٠) .

والمرافعات التي حصلت أمام المحكمة التي أصدرته فلا يمكن إذا مله المحكمة أن تبحث في الإجراءات السابقة على ذلك إلا إن ملن فيها أمام محكمة الموضوع فلا يقبل الطعن بناء على عدم بيان أمر الإحالة للأدلة الجليدية التي أوجبت الإحالة أو على أن النيابة العمومية بعد صدور هذا الأمر أجرت تحقيقات جديدة ضمنها على التحقيقات السابقة (القض ١٦ مايو ١٩٠٨ الجمعية من ١٠ ص ٤١) .

(٦٠) لا يصح أن تنظر محكمة النقض والإيرام الا لإجراءات الهيئة التي حكمت في الدعوى وكل ملن في إجراءات هيئة غير هذه مثل إجراءات البوليس أو النيابة أثناء تحقيق القضية أو قاضي الإحالة عند نظرها لا يصح مرئته على محكمة النقض والإيرام (القض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع من ١ ص ٩٠) .

(٦١) إن بطلان الإجراءات السابقة على الجلسة لا يمكن أن يترتب عليها بطلان الحكم الصادر بعد إجراءات قانونية حصلت أمام الجلسة (شيلين قض وإيرام ققرة ٨٥) خصوصاً إذا كان التهم من جهة أخرى لم يشك بهذا البطلان أمام محكمة أول درجة وطبع فلا يقبل من أدبه النقض أن المحكمة حكمت على التهم بناء على عنصر تخفيض أبراه منابط البوليس بغير إذن القاضي الجاني وهذا يصرف النظر عن البحث في وجود هذا الاذن من عدمه (القض ١٨ يناير ١٩١٥ الجمعية من ١٦ ص ٧٣) .

(٦٢) لا يقبل من التهم أن يشك أمام محكمة النقض والإيرام بمرجه خاص بشكل الإجراءات المتعلقة بأعمال الخبير إذا لم يشكبه أمام محكمة الموضوع (القض ١٢ يونيو ١٩١٠ الشرائع من ٢ ص ٣٠٠) .

(٦٣) لا يمكن البحث أمام محكمة النقض والإيرام في أوجه لم تستخدم لمحكمة ثاني درجة ولذا يبين رفضها (القض ٢ مايو ١٨٩٦ القضاء من ٣ ص ٢٢٦) .

(٦٤) إن الطعن أمام محكمة النقض والإيرام لا يكون الا من أحكام المحاكم الاستئنافية فإذا وقع خلل في الإجراءات الابتدائية لعدم صلاح دعوى التفت ولم يملن فيها أمامها كما في هذه الحالة فلا يمكن لمحكمة النقض والإيرام أن تعمل شيئاً لاصلاح الخطأ (القض ١٧ أبريل ١٨٩٧ القضاء من ٤ ص ٣٠٢) .

ومحكمة الاستئناف حكمت بعدم قبول الاستئناف من حكم عدم الاختصاص لأن هذا الحكم هو من الدعوى العمومية فقط ولا صفة للدعوى التي في استئنافه فإن هذا الحكم يقبل الطعن بطريق النقض والإيرام ولو أنه ليس حكماً نهائياً صادراً في الموضوع لأنه قد ترتب عليه سقوط الحق في المقاضاة وإذا يكون قد فصل نهائياً ولو بطريق غير مباشر في موضوع الدعوى نفسه الذي يحوز الحكم المذكور دون التمسك إليه وطبع يجب أن تعتبر حالة هذا الحكم عند الطعن فيه بطريق النقض والإيرام كحالة الحكم النهائي الصادر في الموضوع نظراً لتساوي مركز المتقاضين في كلتي الحالتين فيما يتعلق بعدم توفر طريق آخر للطعن (القض ٢٤ يناير ١٩٢٠ الجمعية من ٢١ ص ١٠٤) .

(٥٤) لا يحصل البحث أمام محكمة النقض فيما إذا كان عدم استعجاب التهم في التحقيق بطلان الحكم سبباً لوسلم بصره ما دام أن وضع هذا البطلان يظهره في الجلسات وتمكنه من الطعن به أمام محكمة أول وثاني درجة (القض ١٢ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء من ٤ ص ٤٩) .

(٥٥) لا حق التهم في التمسك أمام محكمة النقض والإيرام بأن البوليس لم يسمح بدعوى التفت إذا لم يضرهم هو أمام المحكمة التي حكمت في الدعوى (القض ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء من ٦ ص ٢٩) .

(٥٦) عدم قبول البوليس سماح بدعوى التفت لا ينتج بالأجراءات الخاصة أمام الهيئة المختصة بالفصل في الدعوى وعلته هي التي يمكن من شأنها على محكمة النقض (القض ٢٨ فبراير ١٩٠٣ الجمعية من ٥ ص ٢٢) .

(٥٧) لا ملية من أدبه النقض رفض النيابة سماح شهادة بدعوى التفت أمام التهم معهم (القض ٢ يناير ١٩٠٤ الاستقلال من ٣ ص ٤) .

(٥٨) ليس من أدبه النقض عدم إجابة التهم الى طلب سماح بدعوى التفت أمام البوليس (القض ٩ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال من ٥ ص ٥٨) .

(٥٩) من المقرر أن محكمة النقض والإيرام ليس من اختصاصها الا البحث في الحكم الملون فيه وفي الإجراءات

أمام محكمة ثاني درجة (القض ١٨ أكتوبر ١٩٠٢ المحرق
من ١٧ ص ٢٢٥) .

(٧١) لا يقبل الطعن أمام محكمة القضاء والإبرام بناء
على قصص في الإجراءات أمام محكمة أول درجة لأنه كان يصوغ
الحكم عليه الظالم من هذا القصص لمحكمة الاستئناف ولو حصل
ذلك التظلم لساغ لمحكمة الاستئناف إعادة الإجراءات أمامها
وما دامت إجراءات المحاكمة قد حصلت أمام محكمة ثاني درجة
بالتطبيق لقانون فلا حق له في التظلم (القض ١٠ سبتمبر
١٩٠٢ المحرق من ١٧ ص ٢٢٥) .

(٧٢) من الأصول القانونية أن الإعلان المحاصل أمام
المحكمة الابتدائية يسقط سكوت ذي الشأن عنه أمام المحكمة
الاستئنافية إذا لم يأخذ الحكم الاستئنافي بهذه الإعلانات فلا
يكون من واجب القضاء عدم ذكر طعنات الجلسة الابتدائية
بالخضرة كانت الإجراءات صحيحة أمام الاستئناف وطعنات
الجلسات فيها تائبة (القض ١٠ يناير ١٩٠٣ المجلوعة
من ٤ ص ٢٢٢) .

(٧٣) على فرض حرمان المتهم من حق الدفاع من قسمة
أمام المحكمة الابتدائية فلا يكون ذلك سبباً لإعلان الحكم
الاستئنافي إذا تمكّن المتهم من تقديم أوجه دفاعه أمام المحكمة
الاستئنافية (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال من ٤
ص ١٤٤) .

(٧٤) لا يمكن التمسك بأوجه الإعلان أمام المحكمة
الابتدائية كاختيار شهادة من لم يحضر في الجلسة من الشهود
ما لم يتمسك بها أمام المحكمة الاستئنافية ولا فلا يجوز التمسك
بها أمام محكمة القضاء والإبرام (القض ١٤ أكتوبر ١٩٠٤
المجلوعة من ٦ ص ١٠٠) .

(٧٥) إذا طلب المتهم سماح شهادة شهود ولم تجبه إليه ذلك
المحكمة الابتدائية فلا يكون ذلك وجهاً لقض الحكم إلا إذا
تكرر الطلب أمام المحكمة الاستئنافية ورفضته هي أيضاً (القض
٢٣ يناير ١٩٠٤ الاستقلال من ٣ ص ٩) .

(٧٦) عدم سماح شهادة شهود التي لا يكون سبباً للقض
إلا إذا ثبت أن المتهم طلب من المحكمة سماحهم فأثبت عليه ذلك
(القض ١٩ مارس ١٩٠٤ الاستقلال من ٣ ص ٧٧) .

(٧٥) إذا بحثت المحكمة شهادة شاهد في حق ثم صرفت
النظر من سماح باقي الشهود ولم يمارض المتهم في ذلك فلا شيء
يجب القضاء (القض ٣٠ يناير ١٨٩٧ القضاء من ٤
ص ٢٦٨) .

(٧٦) إذا جاء المقرر المتقدم من آل الشجرة أمام محكمة
أول درجة مخالفاً للإجراءات القانونية لكن الطالب لم يمارض
فيه أمام المحكمة المذكورة واستمر في المرافعة واستند عليه لما فيه
لصالحه ثم عدل عنه أمام محكمة الاستئناف ووجد الطالب في تعيين
آل شجرة أثر لكن المحكمة لم تعمل مع ما أبدت هذا الطالب ضماً
في حكمها بقبول تقرير آل الشجرة الأول فلا يكون في ذلك
أى وجه للقض (القض ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء من ٦
ص ٦٧) .

(٧٧) من المبادئ القانونية أن حصول الخطأ في أحكام
أول درجة لا تأثير له في حالة السكوت وعدم الطعن فيه أمام
الدرجة الثانية الاستئنافية وعليه إذا دفع المتهم طلباً أمام المحكمة
الابتدائية بتعيين شهود غير ولم تفصل فيه وجب عليه تجهيده أمام
المحكمة الاستئنافية بمباراة صريحة حتى يكون السكوت عن
الفصل فيه من هله المحكمة موجباً لقض الحكم (القض
٣٠ ديسمبر ١٨٩٩ المجلوعة من ١ ص ١١٧) .

(٧٨) إذا لم تحلف الشهود المبين القانوني ولم يحصل
التمسك بهذا الأمر أمام المحكمة الابتدائية والاستئنافية فلا
يكون وجهاً من أوجه القضاء (القض ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠
المجلوعة من ٢ ص ٢٤٣) .

(٧٩) لا يقبل الطعن بناء على إعلان الحكم بطلاناً أصلياً
لشخص رئيس المحكمة بجلسته المخطوفة أمامها الصوري ابتدائي
مع أنه هو الذي أحلف على النيابة لتفتيها بعد أن تبثت إليه
لأن هذا طعن في الحكم الابتدائي الذي لا تنظر محكمة القضاء
في صحته من عدمه (القض ٢٧ أبريل ١٩٠١ المجلوعة
من ٢ ص ٢٨٥) .

(٧٠) لا يقبل الطعن بطريق القضاء من المتهم بناء على
أن شهود التي الذين استحضروهم لم تسع في إدماجهم إذا كان
المتهم قد طلب ذلك من محكمة أول درجة ولكن لم يذهب هذا الطلب

وكذا إذا لم يتسك التهم بهذا الوجه أمام المحكمة الاستئنافية فلا حق له بأن يتسك به أمام محكمة النقض والإبرام (النقض ١٠ أكتوبر ١٩١٤ للترايع ص ٢ من ٤١) .

(٨٤) إذا تجوزت محكمة الجنايات بالاستعانة من شعود التي تم حكمت على التهم بالعقوبة فلا يجوز مبدئياً للظن في الحكم بناء على هذا السبب لعدم اعتراض المحامي على ذلك في الجلسة ولكن نظراً لأنه يجوز أن يكون المحامي ظن خطأ أن الاستعانة من شعود التي يتخذ الحكم بالإبراء كما أروخ المحامي من الظاهر فيعين بقوله هذا الوجه لأنه ترتب عليه الإحجام بقى القطع (النقض ١٨ يناير ١٩١٣ للحقوق ص ٨ من ٢١٠) .

(٨٥) لا يقبل النقض بناء على بطلان الإبرامات أمام محكمة أدنى درجة إذا لم يتسك به التهم أمام محكمة الاستئناف (النقض ٦ يوليو ١٩١٤ للترايع ص ١ من ٢١٨) .

(٨٦) لا يقبل للظن بناء على عدم خلف اليقين من الطبيب الذي كشف على المحني عليه إذا لم يقدم هذا الوجه إلى محكمة الاستئناف ولم يتسك به (النقض ٧ يوليو ١٩٠٤ المحاكم ص ١٥ من ٣٣٥٨) .

(٨٧) يزول البطلان المدعى به في إجراءات التحقيق بالمرافعة في موضوع الدعوى بلا أدنى اعتراض وبناء عليه لا يقبل للظن بطرق النقض بناء على هذا البطلان (النقض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ للترايع ص ١ من ١٧٨) .

(٨٨) فضلاً عن أن عدم تحليف الطبيب الذي كلف باعتبار حالة التهم لا يوجب بطلان الإبرامات فإن حق التهم في التسك بهذا الوجه أمام محكمة النقض والإبرام يسقط مادام لم يقدم محكمة الموضوع قبل المرافعة في موضوع القضية (النقض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ للترايع ص ٢ من ١٩) .

(٨٩) مع عدم البحث في المسألة التي يتسك بها الظاهر وهي أن الأشخاص الذين صيغتهم المحكمة الاستئنافية على سبيل الاستدلال لا كان يجوز صياغتهم بهذا الشكل أو كان من الواجب تحليفهم اليقين يجب أن يلاحظ هنا أنه يفرض وجود بطلان نشأ عن ذلك فقد وقع في الجلسة قبل المرافعة وأن الظاهر لم يتسك به وترافع في الموضوع بدون أدنى اعتراض فتنبه زال

(٧٧) إذا استغنت المحكمة عن سماع شعود التي وجب على التهم أن ياتسك المحكمة في قرارها والا سقط حقه في التسك بهذا البطلان (النقض ٢٨ أبريل ١٩٠٦ الاستئناف ص ٦ من ٣٤) .

(٧٨) إذا رفضت المحكمة سماع شهادة شعود في تأنيين وجب على التهم أن يصمم على سماع شهادتهم والا سقط حقه في التسك بهذا البطلان (النقض ٢٨ يونيو ١٩٠٦ الاستئناف ص ٦ من ٣٥) .

(٧٩) إذا كانت محكمة الجنايات يصد أن سمعت بعض الشعود فقد استغنت فضلاً عن سماع البعض الآخر ولم يد أحد من التبيين أي اعتراض على ذلك فلا يقبل منهم التسك بهذا البطلان المدعى به لأنه زال بمرافعتهم في الموضوع بدون اعتراض (النقض ٢٤ فبراير ١٩١٢ المحبوسة ص ١٣ من ٨٨) .

(٨٠) لا لعل للظن بناء على أن المحكمة لم تقسم شعود التي بدون تهم فصرى إذا ثبت من محضر الجلسة أن التهم قد ترافع في موضوع الدعوى ولم يقدم أي اعتراض على عدم سماعهم فإنه يجب إحياءه تناقض من التسك بحله المسألة (النقض ٢٠ أبريل ١٩١٢ المحبوسة ص ٢٣ من ٢٣١) .

(٨١) لا يجوز وجهاً للنقض استعانة محكمة الجنايات عن سماع بعض شعود الاتيات إذا لم يترضى التهم على ذلك أمام المحكمة المذكورة (النقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ للترايع ص ١ من ٩١) .

(٨٢) إذا استغنت محكمة الجنايات عن سماع شعود الاتيات فلم تعارض لتأييد ولا التهم ولا حمايه بل بالتسك قد دفاع التهم عن نفسه في موضوع الدعوى بدون أن يسأل أي اعتراض أو سقط حق في ذلك فإنه لا يمكن أن يتسك أمام محكمة النقض والبطلان الناتج عن عدم سماع الشعود لأنه قد أزاله بالمرافعة عليه (النقض ٢ مايو ١٩١٤ للترايع ص ١ من ١٩٨) .

(٨٣) إذا استشهد التهم بشاهد في تناقضات المحكمة عن سماع شهادته ولم يعارض التهم ولا المحامين مع في هذا التنازل

اذن ذلك المجلسان (القبض ٢٢ أبريل ١٩١١ المجرورة
ص ١٢ من ١٤٧) .

(٩٠) اذا مدت المحكمة التهم أركانها عن استيفاء
الملاحقة ففي هذه الحالة يجب أن يطلب إثبات ذلك في محضر
الجلسة وذلك لا يقبل منه أن يثبت بالية أمام محكمة القبض
والإبرام أمورا كان يمكنه بل يجب عليه إثباتها بالطرق القانونية
(القبض ٩ فبراير ١٩٠٧ المجرورة ص ٨ من ١٨٤) .

(٩١) لا حق للتمم في التمسك أمام محكمة القبض بأن
المحكمة قد أمرت باستجواب المنيط عليه بناء على طلب التهم
ولكنها استجوبته بواسطة النيابة متى كان ذلك صليحا من أجل التهم
بأن سخر ذلك الاستجواب ثم تراجع في الموضوع ولم يسد من
هذه النقطة أي اعتراض (القبض ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع
ص ١ من ٢١) .

(٩٢) لا يمكن التمسك بأن الواقعة المنيطة في الحكم
تطبق على المادة ٢١٣ عقوبات (١٩٨ جديد) لا على
المادة ٢١٥ (٢٠٠ جديد) اذ لا قائمة تعد عليه من ذلك
(القبض ٢٧ مايو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ من ٣٠٤) .

(٩٣) اذا قبلت المحكمة استئنافا وبلغ لها بعد المصادقة
في الموضوع بالأيدي فلا يقبل من النيابة التصوية للطن في هذا
الحكم بطريق القبض لسمم يعود للقائمة لأن عدم قبول
الاستئناف كان يترتب عليه ضرورة الحكم الابتدائي نهائيا وقد
صار كذلك بالحكم استئنافا بالأيدي (القبض ١٢ ديسمبر ١٩٠٢
المجرورة ص ٤ من ٩٦) .

(٩٤) لا يقبل طلب القبض من التهم بناء على أنه استأنف
الحكم المحكوم فيه بد فوات المبادىء القانونية لأن ذلك الاستئناف
كان في قائمة (القبض ١٤ يناير ١٩٠٤ المحقوق ص ٢٠
ص ٢٢٩) .

(٩٥) لا يقبل القبض من التهم بناء على أنه استأنف
الحكم بهذا المبدأ القانوني اذ لا مصلحة له في ذلك لأن الاستئناف
كان في محله (القبض ٢١ يوليو ١٩٠٤ المجرورة ص ٦
ص ٣) .

(٩٦) لا يفتش الحكم بناء على طلب التهم لعدم بيان
تاريخ رفع الاستئناف حيث لا توجد أي قائمة قطاعات من
التمسك بهذا الوجه (القبض ٩ فبراير ١٩٠٧ المجرورة ص ٨
ص ١٨٥) .

(٩٧) اذا استأنف التهم واستأقنت النيابة أيضا فلا
يقبل الطعن من التهم بناء على أن المحكمة أخفقت في حكمها
ذكر استئنافه ولما يجوز أن قضاه الاستئناف علوا أن التمسك
قابل بالحكم المستأنف لأن استئناف النيابة يجوز أن يثبت عليه
تخفيف العقوبة والحكم بالبراءة ولا توجد له قائمة من التمسك
بعدم ذكر استئنافه الذي لا وجود له نظرا إلى الإذابة أثبت أن
هذا الاعتقال قد انتهى عليه أن القضاء أخطأوا في سرعة قصده
بالقصة التمسك المستأنف وبخى استئناف هذا اعتلا إذا ثبت من
عشر الجلسة أنه قد تمسك بجميع الأدلة التي يعلن بها في الحكم
الابتدائي (القبض ١١ فبراير ١٩١٢ المجرورة ص ١٢
ص ٨٦) .

(٩٨) لا يقبل من التمسك طلب القبض بناء على استعمال
المحكمة الزائدة دون ذكر المادة ٣٥٢ عقوبات (١٧ جديد)
اذ لا صالح له في ذلك لأنه حكم عليه بعقوبة في قائمة (القبض
٧ نوفمبر ١٩١٢ المجرورة ص ٥ من ١٠٠) .

(٩٩) ليس للتمم أن يتمسك بعدم ذكر المحكمة الأسباب
التي دفعت لاستعمال الزائدة لأن التمسك يفسل هذا الوجه معناه
الاعتراض على الحكم في أمر جله لمصلحة (القبض ١٥ أكتوبر
١٩١٣ الشرائع ص ١ من ٧٦) .

(١٠٠) لا يبطل الحكم لعدم ذكر المادة ٦٦ عقوبات
بالقصة التهم التي لم يبلغ من العمر ١٧ سنة متى كانت العقوبة
المحكم بها هي المصنوع عليها طبقا لتخفيف التي تنص به
نص المادة اذ يكون في هذه الحالة قد حصل تطبيق هذه المادة
ضمتا فلا قائمة للتمم في التمسك بهذا الوجه خصوصا اذا كانت
المحكمة قد خففت العقوبة أيضا عملا بالمادة ١٧ عقوبات
(القبض ٢٨ فبراير ١٩١٤ الشرائع ص ١ من ١١٥) .

(١٠١) إن مصدر حق طلب القبض هو الصالح للملاحقة على
طال به يجوز للمحكم عليه أن يعلن في الحكم بطريق القبض
بناء على أن محكمة ثاني درجة لم تحكم في الاستئناف المرفوع

منه من القضي بالحق المسبق (القض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٩
المجموعة ص ١٠ ص ١١٧) .

(١٠٢) الجلائن الثاني من عدم وجود مدافع مع التهم
مهما كان متعلقاً بالنظام العام فإنه وضع في مصلحة التهم خاصة
فلا يخلل به وإن كان فيه مخالفة ظاهرة لأحكام القوانين
الأنه لا يضر بالإبابة العمومية ولا حتى لما أن تشكي به بناء
على القاعدة العامة التي تقضي بأنه إذا لم توجد المصلحة فلا توجد
العمري والعكس بالعكس (القض ٣٠ يناير ١٩٠٤ المجموعة
ص ٥ ص ١٨٧) .

(١٠٣) لاديه للعلن طريق القضاء في الحكم بناء على
عدم ذكره تاريخ السوابق إذا لم تؤثر هذه السوابق في الحكم
العلني فيه بتشديده العقوبة (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤
المجموعة ص ٦ ص ٨٢) .

(١٠٤) إذا سكت المحكمة على أحد المتهمين بقضية
المادة ولم تبين نوع السابقة ليس التهم الأخرى أن يمسك بهذا
الوجه وطلب القضاء (القض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٤ الاستقلال
ص ٤ ص ٥٦٩) .

(١٠٥) إذا أجهت المحكمة الواقعة فلا عدا تم طيقت
عليها مادة الضرب الذي يفضي إلى الموت فإن هذا الخطأ
لا يوجب نقض الحكم العلني فيه حيث لم يرتب عليه الحكم
على التهم بقضية أشد من العقوبة المقررة الواقعة الثانية في الحكم
بل بالعكس فإن المادة التي طيقت أخف من المادة التي كان
يجب تطبيقها عليه فلا وجه لنقض بناء على هذا الخطأ لعدم
قائمة التهم به (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ المجموعة ص ٦
ص ١٠٠) .

(١٠٦) إن تطبيق مادة من القانون الجديد بدلاً من
مادة أخف منها من القانون القديم لا يكون سبباً لنقض الحكم
الذي يصدر بالعقوبة إلا إذا قضى بمقتضى يزيد من أقصى
ما هو مقرر في المادة القديمة (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤
الاستقلال ص ٤ ص ١٤٥ وأيضاً ٣ يونيو ١٩٠٥ ص ٤
ص ٤٠٨) .

(١٠٧) إذا ثبت في الحكم أن التهم ارتكبت بجرعة متساوية
على المادة ٢٧٥ ع ولكن المحكمة طيقت على المادة ٢٧٦

وسكت عليه بقضية ثلاثة أشهر فلا يقبل العلن من التهم بطريق
القض بناء على هذا الخطأ لأن العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز
العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٧٥ وهذا لا مصلحة له
في العلن للمحكم به (القض ١٩ يناير ١٩٠٧ الاستقلال
ص ٦ ص ١٠) .

(١٠٨) إذا طيقت المحكمة المادة ٢٠٥ ع ولم تذكر
في حكمها وجود مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة
تزيد عن شهرين يوماً فلا يقبل العلن من التهم لعدم الفائدة
إذا كانت العقوبة المحكوم بها لا تزيد من مدة العقوبة التي
تقضي بها المادة ٢٠٦ عقوبات التي كانت تنص تحت أحكامها
الواقعة كما هي مبنية بقرار القضاء (القض ٦ أبريل ١٩١٢
المجموعة ص ١٣ ص ١٦٧) .

(١٠٩) إذا طيقت المحكمة الفقرة الثانية من المادة ٢٧١ ع
ولم تذكر في حكمها وصف الإصابات فلا يقبل من التهم العلن
لهذا السبب إذا كانت العقوبة المحكوم بها فضلاً لا تزيد من
أقصى العقوبة المحددة بالمادة ٢٧١ ققرة أولى التي لا تخمس
بأن الأكراد يترك أرجوح إذا لا فائدة له إذا من التمسك
ببناء الوجه (القض ٢٧ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٣
ص ١٦٩) .

(١١٠) لا يرتب إعلان على تطبيق الفقرة الثانية من
المادة ٢٣٢ بدلاً من تطبيق الفقرة الأولى ما دام أن المحكمة
لم تحكم بقضية أشد من العقوبة المنصوص عنها بالفقرة الأولى
المذكورة (القض ٥ أبريل ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٢٧) .

(١١١) إذا ردت العمري على التهم بأنه غلط مبنية
واشتركت معها في جريمة مصروفات وأختها ومحاكمة الجنايات حكمت
عليه طبقاً للواد ٢٥٠ و٢٧٤ و٢٧٥ عقوبات وأجلس سجين
مع التعلل فلا يقبل من التهم العلن بطريق القضاء في هذا
الحكم بناء على أن الوقائع الثانية فيه لا تكون جرمية الخلف
لعدم توفر أركانها لأنه لا فائدة للقيم من هذا العلن لأن العقوبة
المحكوم بها لا تتجاوز حد العقوبة التي كان يجوز الحكم بها عن
جريمة السرقة وحدها مع استبعاد جريمة الخلف لا يبيح أي خطأ
في تطبيق قانون العقوبات (القض ٥ أبريل ١٩١٦
الشرائع ص ٣ ص ٤٤١) .

لإصالح التهم في التمسك بهذا الوجه لأن العقاب واحد القاتل الأصل والشريك (القض ٢٨ مايو ١٨٩٨ القضاء س ٥ ص ٢٨٥) .

(١٣١) لا يقبل القضاة من المدة المحكوم عليه بترور محضر تفتيش بناء على أن تحرير المحضر لم يكن أثناء تأدية وظيفة لأن التفتيش حصل خارجا عن دائرة اختصاصه إذا كان قد اضطرب بالمدة المختص وأجريا التفتيش وأضيا المحضر مما فاته بذلك يكون على الأقل شريكا في التزوير الحاصل من المدة المختص وهذا الوجه لا قائمة له، لأن عقاب الشريك كعقاب القاتل الأصل (القض أول يونيو ١٩٠١ الحقوق ص ٦ ص ٢١١) .

(١٣٢) لا يقبل من التهم المعلن في الحكم بناء على أن المحكمة أحبتة فأعلا أسليا بجرمة فروع على أن عمله لا يعتبر الاثرا كاعتقل لأن القانون المصري يعاقب القاتل الأصل والشريك بمقتضى واحدة وبهذا يقضى هذا الوجه لأنه لا قائمة التهم من التمسك به (القض ١٥ فبراير ١٩٠٨ المحبوسة ص ٩ ص ١٢٤) .

(١٣٣) لا يقبل المعلن من التهم بطريق القضاة بناء على أنه حكم عليه باختياره فأعلا أسليا بجرمة سابقة مع أن الدعوى رفضت عليه باختياره شريكا أذ لا قائمة له من التمسك بهذا الوجه لأن التمسك بالقاتل الأصل والشريك عقابا واحد في القانون المصري (القض ٢٥ مايو ١٩١٢ المحبوسة ص ١٣ ص ٢٣٤) .

(١٣٤) لا قائمة المحكوم عليه في المعلن في الحكم بأنه يعتبر شريكا في القتل مع سبب الإصرار لأن المادة ١٩٦ صريحة في أن عقوبة الشريك في مثل هذه الجناية هي حين عقوبة القاتل الأصل (القض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ الحاماة ص ١ ص ٢٣٥) .

(١٣٥) لا يقبل القضاة بناء على أن الدعوى رفضت على التهم باختياره فأعلا أسليا والحكمة حكمت عليه باختياره شريكا إذ لا قائمة التهم من التمسك بهذا الوجه لأنه بعد أن كان متبها

(١٣٦) لا يقبل القضاة تعلقا في التطبيق إذا كانت العقوبة المحكوم بها يمكن توقيعها عند تطبيق المادة المطلوب تطبيقها (القض ٣١ مايو ١٩٢٢ المحبوسة ص ٢٤ ص ١٠١) .

(١٣٧) لا يقبل القضاة تعلقا في التطبيق إذا كانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد القانوني (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ٦٤٠) .

(١٣٨) لا يقبل القضاة لعدم القائمة إذا بنى على خطأ في تطبيق القانون وكان ينبغي على تصحيح الحكم بمقتضى أحد (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ٦٣٩) .

(١٣٩) لا يقبل المحكمة بوجه قض من التهم يكون بقره ليس في مصلحته كأن يدعى أن الواقع للشابة في الحكم تجعل المادة الواجب تطبيقها هي مادة القتل مع سبب الإصرار لإادة القتل الخلال له (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧١) .

(١٤٠) لا قائمة من التهم فيا إذا كان يجب على محكمة الجنائيات أن تطبق الفقرة الأولى من المادة ٢٣١ عقوبات أو الفقرة الثانية منها إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المعلن يجوز الحكم بما سبب في حالة تطبيق الفقرة الأولى بدل الفقرة الثانية (القض ١ يناير ١٩٢٣ الحاماة ص ٣ ص ٧٠٣) .

(١٤١) إذا لم يكتب لرفع القضاة مصلحة تآ في طلب القضاة كان قدس صرفونا (القض ٢ يناير ١٩٢٣ الحاماة ص ٣ ص ٣٣١) .

(١٤٢) عدم ذكر تاريخ الواقعة في الحكم لا يوجب المسمى على المعلن تعلقا في التمسك به (القض ٧ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢٥٤) .

(١٤٣) المادة ٢٣١ فقرة أولى تعاقب بمقتضى واحدة على حدة المعلن والشريك فيه وأذن لا يوجد أي مصلحة التهم في المعلن في الحكم زعماء أن الواقع اثباته تعتبر فريدا لأعلا تماما لأن العقوبة واحدة في المالحين (القض ٢١ يونيو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٣٤) .

(١٤٤) ليس من أوجه القضاة أن الدعوى رفضت على التهم بصفتها شريكا وحكمت عليه المحسنة باختياره فأعلا أسليا إذ

بصفة قاعل أصل أصبح شريكا قاعل الأصل (الغرض)
٤ ديسمبر ١٩٢٢ المادة ٣ ص ١٥٧ .

من حقوق الجرم (الغرض) ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ الاستغلال ٢ ص ٢٣٠ .

(١٢٦) لا يقبل الغرض من المحكوم عليه بناء على أن الوقائع الثابتة في الحكم تحمله شريكا لا قاعلا أصليا متى كانت المحكمة حكمت بقوة واحدة على القاعل الأصل والشريك إذا توافقت له من التسلق بهذا الوجه (الغرض) ٥ مارس ١٩٢٣ المادة ٣ ص ٤٩٣ .

(١٣١) إذا صح أن يقال إن وجود القصد الجنائي في تهمة مرتبة يفصل فيه غرض الموضوع نهائيا فانه يصح أيضا أن يقال إن الوقائع التي أثبتها ذلك القاضي إذا كانت متوافقة متوافقة ظاهرة لما استنتج منها من جهة القصد فليحكمة الغرض والإبرام الفصل في ذلك التناقض (الغرض) الفرنسي ١٤ مايو ١٨٨١ مجوعة ميريه ١٨٨٢ ج ١ ص ٥٢١ وفي هذه الحالة تحترم محكمة الغرض والإبرام الحكم فيها هو خاص بالموضوع بأن تأخذ بالوقائع الثابتة فيه وتكتفي بأن تعللها من جهة القصد صنادقا للحقن ووصفها للقانون الصحيح وأن تصحيح الخطأ في تطبيق قانون العقوبات (الغرض) ٣ يونيو ١٩١١ المجبورة ص ١٢ ص ٢٧٥ .

(١٢٧) لا يقبل الغرض بناء على أن المحكمة أصبرت الجرم قاعلا أصليا ولم تعتبره شريكا لأن اختيار القسم قاعلا أو شريكا من الأمور المتروكة تقديرها المحكمة خصوصا إذا لم يبين الطاعن خطأ خاصا كان ينقص به الجرم لواقع شريكا (الغرض) ٢ يونيو ١٩٢٣ المادة ٤ ص ٤٣٦ .

(١٣٢) بناء على ما قرره محكمة الغرض والإبرام بحكمها الصادر في ٣ يونيو ١٩١١ أن مسألة وجود القصد الجنائي هي من المسائل التي يفصل فيها نهائيا غرض الموضوع ولكن إذا كانت الوقائع التي أثبتها ذلك القاضي متوافقة متوافقة ظاهرة لما استنتج منها من جهة القصد فليحكمة الغرض والإبرام أن تفصل في هذا التناقض (الغرض) ١٤ ديسمبر ١٩١٢ المجبورة ص ٦١ .

(١٢٨) لا يقبل من الداعي المدعى العطن بطريق الغرض بناء على أن المحكمة لم تراع في المرافعات التي حصلت أمامها الترتيب المخصوص عليه في المادة ١٨٤ جنائيات (قديم) لأنها أصلت للكلام أولا لتبينة ثم للداعي المدعى ثم الجرم وكان اللازم أن يبدأ بالجرم لأنه هو المختلف لأنه فضلا عن أن القانون لم ينص على بطلان العمل إذا لم يراع هذا الترتيب فانه لا يوجد من عدم مراعاته ضرر ما رافع الغرض وكذا الحال إذا لم يسأل الجرم أمام المحكمة الاستئنافية من التهمة فانه لا يرتب على عدم سؤاله ضرر وكذلك لا يكون ربحا لغرض عدم تحليف بعض الشهود الجيدين القانونية إذا لم يشكبه رافع الغرض لا أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام المحكمة الاستئنافية (الغرض) ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠ المجبورة ص ٢ ص ٢٤٢ .

(١٣٣) إن مسألة القصد الجنائي من مسائل الموضوع التي يفصل فيها غرض الموضوع إلا أنه من المبادئ المقررة أن محكمة الغرض والإبرام أن ترأب ما إذا كانت النتيجة التي يستنتجها غرض الموضوع فيها يتفق على القصد ليست متوافقة لأن الركان التي هو ذاته قد أثبتا واستخرج منها تلك النتيجة (الغرض) ١٣ ديسمبر ١٩١٣ المجبورة ص ١٥ ص ٤١ .

(١٢٩) ليس للقاضي الملقى أن يطلب غرض الحكم الصادر ببراءة الجرم وإزاده هو بالمصادف بناء على عدم استواء الحكم المذكور على أخطاء السلب لأن ذلك لا يمه بل جرم الجرم فقط المحكوم ببراءته وكذلك لا وجه لغرض بناء على أن الحكم لم ينص صراحة على لغرض العريض لأن ذلك يدخل ضمنا في حكم البراءة وإزاده بالمصادف (الغرض) ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجبورة ص ٥ ص ١٦٠ .

(١٣٤) إذا برأت محكمة أول درجة الجرم لعدم وجود القصد الجنائي ثم ألفت محكمة الاستئناف الحكم وحسكت على الجرم فليحكمة الغرض والإبرام أن ترأب ما إذا كان وجود هذا القصد الذي أثبتته للقاضي من جهة غير متناقض مع عوامل أخرى مثل الظروف التي أثبتها غرض محكمة أول درجة الخاطئة بالظروف التي ينعدم معها القصد الجنائي والتي لم تمسها المحكمة

(١٣٠) ليس للداعي بالحق المدعى أن يستعمل كونه الجرم لم يكن كثر من تكلم ويطلب غرض الحكم لهذا السبب لأن ذلك

النيابة هذا (القض ٣٠ أكتوبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢
ص ٦٦).

(١٣٨) اذا أثبت محضر الجلسة العلنية طلب الاثبات بالجلسة على عكس ذلك غير مقبول لأنه لا يجوز اثبات السور أو مخالفة الأصول الإجهرية في الإجراءات بكافة الطرق القانونية الا اذا كانت غير مدكورة بمحضر الجلسة (مادة ٢٢٩ فقرة أخيرة) أما اذا ذكرت طبقاً للقانون العامة ولم أجت عليه وقررت أحكام قضائية عديدة يجب على طالب القضاء أن يعلن بالترديد في محضر الجلسة لأجل أن يزعم قوة التبروت الموجودة فيه (القض ١١ يونيو ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٨٧).

(١٣٩) متى ثبت من محضر الجلسة أن جميع الإجراءات التي حصلت كانت في جلسة علنية فلا يمكن نفي هذا الاثبات الا بالعلن بالترديد فإذا لم يحصل فلا يثبت بالجلسة غير مقبول (القض ١١ مايو ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١٤٧).

(١٤٠) تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ المعدلة بقانون ١٢ يناير ١٩٠٥ بأن الأصل في الأحكام اختياراً من الإجراءات الأصلية قد روجت أثناء الدعوى وعليه ليجوز لمحضر الجلسة من ذكر تلايتها لا يكون وجهها القضاء اذا لم يبرهن التهم اثبات عدم تلايتها (القض ٢٦ يونيو ١٩١٥ المرسوم ص ٢ ص ٣٠٤).

(١٤١) ان الإجراءات تعتبر أنها حاصلة طبقاً لقانون فلا يقبل الطعن بأن محضر الجلسة لا يثبت به ان الشاهد سلف اليين طالما أن الطاعن لم يدع ان الشاهد لم يحلف اليين في الواقع وقس الأمر ولم يطلب اثبات ذلك (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ المرسوم ص ١ ص ١١٣).

(١٤٢) اذا لم يوجد في محضر الجلسة ان العهود لم يوضوا في أردة بخصوصة فافترض اذا ان المحكمة فصلت الإجراءات القانونية بتامها (القض ١٢ أكتوبر ١٩١٥ المرسوم ص ٣ ص ١١٢).

(١٤٣) المتول عليه هي الرقاعات الثانية في الحكم غير جائز القول بأن هناك اختلاف في الوقت الذي وقعت فيه الجريمة

الاستثنائية وذلك حيث قاعة ولما أن قضى بناء على ذلك براءة التهم بناء على هذه الرقاعات الثانية (القض ٢٠ يونيو ١٩١٤ المرسوم ص ١ ص ٢٤١).

(١٣٥) إن مسألة سوء القصد هي مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع دون أن يقضى بحكمة القضاء المتداخل فيها إلا اذا كان هناك تناقض صريح بين الرقاعات التي أثبتها قاضي الموضوع وبين النتيجة التي استقضاها منها فما يتعلق بالنية (القض ٢٧ يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ١).

(١٣٦) لا شك في أن محكمة الموضوع الحق في تقدير قيمة الأدلة الموجودة في الدعوى والحكم فيها اذا كانت الجزئية ثابتة على التهم أم لا ولكن يجب مع ذلك أن تبين الرقاعات في حكمها بما تكفيها حتى يقضى بحكمة القضاء مرة ما اذا كان الوصف الذي أوصاه قاضي الموضوع للواقعة مبنياً على استنتاج يمكن ومقبول فإذا كانت الرقاعات المبنية بالحكم لا تتفق إلا مع نتيجة غلطية من التي أثبتها قاضي الموضوع فن الواجب على محكمة القضاء أن تقضى بتعديل الحكم حتى يجعل الوصف متفقاً مع الرقاعات الثابتة بالحكم فإذا حكمت محكمة الجلسات على التهم لارتكابها سرقة بإكراه بالمادة ٢٧٢ فقرة أول وثانية وكان الدليل الوحيد هو أنه باع الشيء المسروق وعدم اثبات حيازته له بطريق السرقة فتسقط القضاء بتعديل هذا الحكم وتطبيق المادة ٢٧٢ فقرة أول لأن حيازته الشيء المسروق وعدم إمكان اثبات مصدره يمكن أن يعتبر في حد ذاته دليلاً على ارتكاب جريمة اخفاء أشياء مسروقة ولكن لا يمكن اعتباره دليلاً على السرقة الا اذا كانت هناك وقائع وأطراف أخرى يمكن بواسطتها إيجاد رابطة بين التهم والسرقة (القض ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ١١٦).

(١٣٧) ولو أن الحكم بعدم الاعتصاص لاجبار الواقعة جناية نظراً لوجود سوابق التهم هو من النظام العام وتحمك به من تلقاء نفسه إلا أنه لا يكون الحكم باختيار الواقعة جناية باطلاً اذا تبين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة السوابق لم تكن مرتقة بما وقت نظر الدعوى استثنائياً فلم يكن في توسع المحكمة الاخبار التهم على السوابق ولا تكون أخطاء في تطبيق القانون على الواقعة المخروجة أمامها والقسم الحق في أن يضيف من أعمال

أخرى وحكم عليه بإجباره أنه هو المتهم في القضية المطروحة
وسبب هذا الخطأ حار التهم المذكور بحكموا عليه بتأنيث بدون
أن يمكن من الدفاع عن نفسه (القض ١٢ فبراير ١٨٩٦
القضاء ص ٤ من ١٨٩٦) .

(١٥٠) إن كل حكم لا يصدر ولا يتخذ إلا على قس
الشخص المكلف بالحضور لسماع الحكم عليه لا على شخص
خلافه وبمجرد حضور شخص أمام الجلسة خلاف الشخص
المكلف بالحضور اسمه كاسمه لا يوجب تغيير ذلك المبدأ
إذا الحكم لا يصدر عليه لأنه ليس هو الشخص المكلف بالحضور
وقد لا يمكن تغيير ذلك الحكم عليه وحضور ذلك الشخص
غير المكلف بالحضور لا يمكن لإبطال دخول الحكم والأحكام
الصادرة في مثل هذه الظروف راجعة للتنفيذ على الشخص الذي
حصل تكليفه بالحضور لجلسة ولكنها تخبر بصفة أحكام غاية
وإذا حصل وصفا بكونها حضورية فهذا الوصف هو خطأ
وبناء عليه فذلك الحكم هو غيبي لا يابل للضرورة ولا يمكن الطعن
فيه بطريق القضاء والإبرام (القض ١٠ ديسمبر ١٨٩٨
القضاء ص ٦ من ٢٠) .

(١٥١) من جهة موجبات قبول القضاء والإبرام وجود
وجه مهم من الأدوية المبطلة للإبرامات أو الحكم فتتبع
القانون على الأهمية وبالبيان تستدعي بالتحقق وجود أدوية
مهمة وأخرى غير مهمة والاستعداد حيث عدم التمييز وجه
أن الأدوية المهمة هي المدة بالبيان أو الالقاء أن لم يحصل
الأمر على وفق ما قرره القانون فهي أن لم تكن معترفة فيه على
جانب عظيم من الأهمية لما أوردناه دليل ذكره أوردناه أخرى
تنافية للاختصاص قال في جانبها يجب أن يلزم بإبطال أو إلغاء
وأدوية ثلاثية غير مفرقة بالاعتبار أو الزعم أو الإبطال
أو الالقاء (القض ٢٨ يناير ١٨٩٣ القضاء ص ١ من ٢٣) .

(١٥٢) انتبى اللعن بطريق القضاء والإبرام لا يكون
صحيحا إلا إذا كان لقرار المحضون فيه مينا على خطأ في أسبابه
ترتب عليه خطأ كل أو جزئي في نفسه أيضا فلا جرة بالخطأ
في بعض الأسباب إذا من لقرار صحيح بناء على باقي الأسباب
(القض ٢٦ يونيو ١٩١٧ للترافع ص ٥ من ٩٦) وأبج
هذا المبدأ تحت المادة ١٤٩

من الحكم وأوراق القضية لأن هذا خاص بالموضوع غير الجائر
نظره أمام محكمة القضاء والإبرام (القض ٢٩ يناير ١٨٩٨
القضاء ص ٥ من ١٤٢) .

(١٤٤) ليس من أدوية القضاء القول بوجود اختلاف
في الوقائع الثابتة بمسألة الجلسة والوقائع الثابتة بالحكم فالتقضاء
حتى في تقدير الوقائع عند تحرير الأحكام (القض ٩ مارس ١٩٠٧
المجموعة ص ٨ من ١٨٥) .

(١٤٥) إذا رفضت الدعوى السومية على شخص يمتنع
الزعم واستعماله لفرات المحكمة التهم من جهة التزعم ولم تحصل
في تهمة الاستعمال فإن الحكم يكون باطلا لعدم الحكم في كل
الأموال المدعى بها أمام المحكمة (القض ١٨ مارس ١٨٩٩
القضاء ص ٦ من ١٥٠) .

(١٤٦) إذا حكمت المحكمة الجنائية في الدعوى السومية
وأغلقت الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة منها فلا يجوز الطعن
في هذا الحكم بطريق الاعتراض القدر للأحكام النهائية الصادرة
من الحاكم المدنية بل يكون الحكم تابلا للطرق اللعن التي ترفع
أمام الحاكم المدنية وهي الاستئناف إذا كان الحكم قبله
والقضاء والإبرام (ميت غير ١١ يونيو ١٩٢٣ الحامدة ص ٥
من ٢٢٢) .

(١٤٧) الإعلان يجب تفسيره بكل تعليق ولا توسع
وبما أن القانون لا يقضي بإعلان الإبرامات الجنائية التي
تتصل في أيام الأعياد وليس هناك إذا أدى إعلان بسبب
انقضاء محكمة جنايات طلف في اليوم الثالث من شهر شوال
(القض ٢٥ نوفمبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ من ٢١) .

(١٤٨) إذا كان الذي حضر باسم المتهم أمام محكمة
الاستئناف هو غير التهم الحقيقي وذلك من باب الخطأ واختباه
اسم هذا التهم باسم متهمة أكثر في تهمة أخرى فهذا يعد من
الأدوية المهمة التي ترتب عليها بطلان الإبرامات والحكم
(القض ٢٥ مارس ١٨٩٣ الحقوق ص ٨ من ٢٩٧) .

(١٤٩) يكون الحكم باطلا إذا ثبت أنه عد القضاء على
التهم أمام المحكمة حضر خطأ شخص آخر كان منها في قضية

٢٣٠ - ويجوز ذلك أيضا في حالة صدور الحكم في غيبة المتهم لكل من النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية كل فيما يخص به .

٢٣١ - يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه ولا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره .
و على قلم الكاتب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

وإذا لم تترن أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رده على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة .

ولا يقرب على الطعن في الحكم لإيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالأعلام .

مع ذلك ورغمما يمكن أن يقال في هذا الصدد أنه يجب التسليم بأن قفظة ميعاد كامل حسب المادى القانونية والأحكام القضائية في بلجيكا وفرنسا لما معنى لا يتغير وهو أن الميعاد الكامل هو الذى لا يقضى الا في اليوم التالى اليوم الأخير وفى هذه الحالة يجب التسليم أن الشارع لما استعمل قفظة "كاملة" قد أراد أن يستعملها بمعناها المعين الذى هو خاص بها وذلك يجب اعتبار الطعن الذى يحصل أرواياه التى تقدم قبل انتهاء اليوم التاسع عشر مقبولا شكلا (القض ٢١ مارس ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٤٤) .

(٤) إن الثانية عشر يوما المنصوص عنها في القانون لميعاد التقض هي أيام كاملة أى لا يجب فيها يوم صدور الحكم ولا اليوم التالى من غير التفريق بتقديم أسباب الطعن في اليوم التاسع عشر يكون في الميعاد ومقبولا شكلا (القض ٢٧ ديسمبر ١٩١٤ المجموعة ص ٢١ ص ٨٦) .

(٥) يتبين عدم قبول التقض الذى يحصل بقرره بمنزلة لا يقبل الكاتب لأنه يلزم قانونا عمل التقض بتقرير

(١) إذا كان آخر يوم من ميعاد التقض وهو الثانية عشر يوما يوم جمعة وكان يوم السبت يوم الاحفال جردة المحل الشريف فيعين اعتبار اليوم التالى كأنه هو اليوم الثامن عشر (القض ١٦ أبريل ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٨٢) .

(٢) إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في ٨ سبتمبر لميعاد التقض يقضى في ٢٦ منه فإذا كان هذا اليوم صلة رسمية لأنه يوافق قفظة مرقات وقلته أربعة أيام العيد من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر يكون أول أكتوبر هو اليوم الذى حل محل اليوم الثامن عشر من ميعاد التقض (القض ١٩ يناير ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ص ٢٣٣) .

(٣) إن محكمة التقض والإبرام قررت فصلا بإحكام عديدة أن القانون لما قضى بتقديم الطعن في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة لم يكن يقصد بذلك سوى إعطاء المعلن ثمانية عشر يوما كاملة لتقديم الطعن لأن مضيوف إليها يوما تاسع عشر فهذا التفسير مقبول بعد ذاته وعلى الأخص لأن ميعاد الثانية عشر يوما لتقديم الطعن هو ميعاد محو بل خلافا لقواعد ولكن

بم الكتاب والعريضة لا تقوم مقام التقرير (التقضى ٢١ مارس ١٩١٤ الشرائع ص ١ س ١٤٤).

(٦) اذا ثبت أن المحكوم عليه بدخوله السجن العقوبة قد أجدى وفيه لامل السجن التقضى بأن يقبل مع تحرير التقضى عن الحكم الصادر ضده ولكن لم يشر التقرير فضلا وقدم المحامي عنه تقريرا بالأسباب في المبدأ التنازلي كان التقضى مقبولا شكلا (التقضى ٦ يناير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٦٠٤).

(٧) يجب تقديم العن والقرار الشامل أسبابه كلها في مهلة ثمانية عشر يوما (التقضى ٣ مارس ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦١ ص ١١).

(٨) إن التقضى يجب أن يحصل بتقرير في قلم الكتاب ولا يغير مرفوعا إلا بذلك التقرير وما دام أن هذا لم يحصل فكأنه لم يكن ولا يمكن تقديم الأسباب بدون تقرير في قلم الكتاب (التقضى ٢ مايو ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٨٦).

(٩) طبقا لقاعدة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يجب حصول العن بتقرير يكفى في قلم كتاب المحكمة فلا يمكن اعتبار الأسباب كتقرير بالعن ولا يقبل العن بتقرير (التقضى ١٥ فبراير ١٩٠٨ المجبوبة ص ٩ ص ٢٢٣).

(١٠) تقديم تقرير بأوجه التقضى لا يخفى عن تقرير العن في قلم الكتاب في المبدأ المحدد (التقضى ١٦ أبريل ١٩١٠ المجبوبة ص ١١ ص ٢٨٠).

(١١) لا يغير التقضى مرفوعا إلا اذا حصل تقرير به في قلم الكتاب ويجوز تقديم الأوجه في المبدأ بدون حصول هذا التقرير لا يمكن (التقضى ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٦).

(١٢) اذا لم يرد عرض المحكوم عليهم برفيتهم في عمل تقضى بأوامر في قلم الكتاب كالتقضى فلا يلتفت لاعتراضهم في تقرير الأوجه المقدمة من الباقين (التقضى ٦ أبريل ١٩١٢ الحقوق ص ٢٨ ص ٣٢٣).

(١٣) لا يكون التقضى مقبولا اذا اكتفى صاحبه بالتقرير في قلم الكتاب ولم يقدم أسبابا أو قدم الأسباب ولم يرد

في قلم الكتاب (التقضى ٢٦ و ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٤٢٥ و ٤٣٥).

(١٤) قبول العن بطريق التقضى والإزام شكلا يترتب توفرا أمرين أن يقرر التهم بالتقضى وأن يقدم تقريرا بالأسباب طه فإذا قدم تقريرا بالأسباب طه ولم يقرر بالتقضى تعين عدم قبول طه (التقضى ٧ نوفمبر ١٩٢٢ المحاماة ص ٣ ص ٦٨).

(١٥) اذا قرر المحكوم عليهم بالعن في الحكم بطريق التقضى ولم يقدم أحدهم ردها من الأوجه المهمة ليعلان الحكم كرفض صراح المحكمة فيود العن استنادا إلى المحكوم عليهم من هذا الوجه ووجب لقر الحكم بالنسبة لم جميعا وأما العنسية على دائرة غير التي حكمت فيها فتعزم فيها بجندا ولو أن باقى المتهمين لم يسدوا شيئا فإيا يخص بقبول التقضى (التقضى ١٧ نوفمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٩٨).

(١٦) اذا طعن عدة متهمين في حكم بطريق التقضى والإزام وكان طلب بعضهم غير مقبول ليدان على أوجه متعلقة بالموضوع وقدم البعض الآخر ردها مقبولا يشق بطلانية القضية فإن هذا الوجه لا يشمل باقى المتهمين لأنه من المبادئ الثابتة أن أوجه التقضى لا تخيد غير من تمسك بها وإذا كان القضاء يرتفع بعض الأوجه إلى غير العالين فلذلك أيا حصل اذا كانت الأوجه مشتركة بينهم وكانوا قد ادعوا طلبا مقبولا لا اذا ادعوا طلبا غير مقبول ويكتسب الحكم بالنسبة إليهم قوة الشيء المحكوم به نهائيا ولأن تسميم هذه الأوجه إنما يكون في الحقيقة قبول طلب تقضى القانون باعتبار غير مقبول وفصل بالنسبة للأشخاص لا يعتبرون موجودين في التقضى أكثر مما لو كانوا لم يقدموا طلب تقضى بالكلية (التقضى ١٠ يناير ١٩٠٣ المجبوبة ص ٤ ص ١٨٣).

(١٧) اذا طعن عدة متهمين في حكم بطريق التقضى وكان ضمن الأسباب المقدمة من أحدهم رده طام يمس صحة الحكم أو بطلانية حكمه بيان القرائنة فإن هذا الوجه يجب دلا أن يخضع منه جميع الأشخاص المشتركين في الجريمة ولا يجوز أن يجرم أحدهم من الاستفادة به بحجة أنه لم يتكلم طه في تقريره التماس والا جاز أن المحكمة تتكلم العقوبة على شخص

أرسل في الكتابة (القتل) ٢٨ سبتمبر ١٩٠٧ المجموعة
س ٩ ص ٦٢) .

(٢٢) إذا طعن المحكوم عليهم بطريق القرض وقدم بعضهم
ويجاء متعلقاً بعدم بيان الواقعة في الحكم ولم يقدم القانون
أسباباً قانعة مع ذلك يضمن من الوجهة المقدم من زملاتهم
لأنه يوجد اتصال بين حالتهم وبين وجه العمل المقدم من
الآخرين لأن مسألة صحة التهمة الأصلية من عدمها ستخرج على
بساط البحث من جديد ولا يمكن تصور شركاء في جريمة أصلية
يتميز أن يقرض بعدم وجودها قانوناً ومن المبادئ المقررة أنه
في مثل هذه الظروف يكون حكم القرض تأخير على الطاعنين
الآخرين حتى في حالة عدم تقديم أدلة بالظن منهم (القتل)
٢٢ يونيو ١٩١٢ المجموعة س ١٣ ص ٢٠٩) .

(٢٣) إذا قرر أحد المحكوم عليهم بالقتل ولم يقدم
أسباباً قانعة وكانت تطبق على أيضاً الأوجه المقدمة من التهم
الآخرين فإنه يستفيد منها سه طبقاً لأحكام قضائية صادرة في مثل
هذه الحالة (القتل) ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ الرابع س ١ ص ٨٧) .

(٢٤) إذا تقدمت أدلة القرض من أحد المتهمين فقط
كان لحكمة القرض لصالح الدلالة ولا تباطؤ تهمه للجميع بعضها
يقول القرض بالنسبة للجميع (القتل) ٣ ديسمبر ١٩٢٣ الخامسة
س ٤ ص ٤٢٣) .

(٢٥) إذا حكم على شخص بقتل اثنين لاختلاس وتزوير
ورفع قضا بناء على أنه لم تبين في الحكم وقائع الاختلاس
والتزوير ودأت محكمة القرض والايام أن هذا الوجه على غير
أساس لأن الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي
الذين لهذه الوقائع ولكنها رأت خطأ في تطبيق القانون وهو
توقيع قوتبين حالة كوث الزورير لم يحصل الا لاغفاء
الاختلاس وأنه كان يجب في هذه الحالة تطبيق عقوبة واحدة
تبين عليها النظر والحكم في هذا الوجه ولو أن الخاضع من التهم
لم يتكلم عنه (القتل) ٢٩ ديسمبر ١٨٩٩ القضاء س ٢
ص ١٣٠) .

(٢٦) إذا طعن في حكم قاض بالقتل في تهمه الاعتداء
على الامتيازات بربا قاض وكان وجه القرض ان التكييفاتين

بسبب ارتكابه فلا يتكلم فيما يمسد أن القانون لا يعاقب عليه
وأنه لو أن الشارع قد جرحل القضاء أن يتطورا في أدلة غير
الأوجه المقدمة من المتهمين إلا أنه لم يحرم أن يضع منهم من
وجه مقدم من شركة في الدعوى سيما وأن القواعد المدنية
تساعد على تحرير هذا المبدأ العادل لأنه في جميع الأحوال التي
يكون فيها الحق المتنازع فيه غير قابل للاختصاص يستفيد المدعون
أول المدعى عليهم من أدلة القرض أو النظم التي يتكلم بها أحدهم
(القتل) ٢٩ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة س ٤ ص ٢) .

(١٨) سبق تقرير من محكمة القرض والايام أن وجه
القتل إذا كان عاماً متعلقاً بطلان الحكم أو مبني على أن
الرافعة لا يعاقب عليها القانون ينتفع به جميع المتهمين الذين
طعنوا في الحكم بطريق القرض والايام ولو لم يكن قد سادما
الا من بعضهم (القتل) ٢ نوفمبر ١٩٠١ المجموعة س ٤
ص ٥) .

(١٩) إن عقاب المشترك هو نفس عقاب القاضل الأصل
وطبقه فالأوجه التي تستوجب تهديد الحكم بالنسبة للقاضل الأصل
تكون مبني على تهديده أيضاً بالنسبة لشريك في حالة طلب
قتل الحكم من المذكور (القتل) أول ديسمبر ١٩٠١
المجموعة س ٣ ص ٩٢) .

(٢٠) إذا قضى الحكم بالنسبة لأحد المحكوم عليهم لأنه
أثبت شهادة من قلم كاتب المحكمة التي أصدرته أنه لم يتم في مدة
تسمية الأيام من عدم صدوره فلا يرد في منع بقية المحكوم
عليهم من الانتفاع بهذا القرض وإن لم يكونوا تسكوا بهذا
الوجه لأنهم محكوم عليهم مع رافع القرض في تهمه واحدة
ويتكلم واحد وهو الذي لم يتم في المبادئ القانونية (القتل)
٢١ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال س ٣ ص ٣٠٨) .

(٢١) إذا حكم على جملة متهمين بفرضوا قضا عن الحكم
ودفعوا باعتناهم على طلب القرض ولكن لما قدم الخاضع
التي ترافع عنهم أمام المحكمة الاستثنائية تقريراً بأدلة القرض
لم يذكر اسم أحدهم في التقرير للملكة كور ولكنه حضر وترافع عن
الطاعنين بدون تمييز بينهم فليس من العدالة حرمان هذا المحكوم
عليه من الانتفاع بالظن المقدم منه بسبب عدم ذكر اسمه هو

(٣٠) تقبل أوجه القرض المقدمة من ابن المحكوم عليه إذا كان الأخير مسجوناً (القرض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ من ٢٠).

(٣١) المصالح التي يقدم تقريرا بأسياب القرض مفروض أنه وكيل عن المحكوم عليه في هذا العمل خصوصا إذا حضر بالفعل وترفع عن التهم تخلص من الضرر وتكليف المصالح بتقديم توكيل عن المحكوم عليه (القرض أول ديسمبر ١٩٢٤ المجامعة ص ٥ من ٤١٢).

(٣٢) من الأصول المقررة أن أحكام المحاكم لا تأثر لها إلا حل ما يعرض عليها من الأوجه المتنازع فيها وفي القانون المصري لا ترفع الدعوى إلى محكمة القرض بتقديم طلب القرض مباشرة بل بإعلان من النيابة لمحكمة القرض إذا لا تمتنع الدعوى مرفوعة إليها إلا بالنسبة للأشخاص الذين حصل أصلهم فإذا لم يعلن المدعي بالحق المدعى وكانت المحكمة كلها من النيابة والتهم بدون ذكر المدعي الملقى بالحكمة بالنيابة المحكم لم تكن إلا أنها يتعلق بالمرء الجنائي فقط وهو الذي كان مرفوعا إليها والأحوال على محكمة أخرى لم يكن من الممكن أن تستعمل حقوق المدعي الحق الذي لم يكن خصما في الدعوى وأنه وإن كان حقيقة من الأمور المقررة أن قرض المحكم ليعلان أصل فيه يستمر قرض ما حكم به مدنيا فذلك لا يكون إلا إذا كانت طلب القرض موصفا من المدعي بالحق الحق وكان هذا خصما في الدعوى (القرض ٣١ مايو ١٩٠٢ المجبورة ص ٤ من ٩٢).

(٣٣) ولو أن القاعدة المتبعة هي عدم احتضار المحكوم عليهم أمام محكمة القرض والإبرام إلا أن هذه القاعدة لا تمنع من حضورهم إذا طرأ ذلك لأن تكليفهم بالحضور أمام المحكمة يرجع منه حق الحضور أمامها وعليه إذا كان التهم محيوا في أحد مجيئ المدعيات وحضر والده يوم الجلسة وطالب التأجيل حتى يستعصر والده من السجن وبسب اجابة طلبه (القرض ٢٢ مارس ١٩١٣ المجبورة ص ١٤ من ١٧١).

(٣٤) من القواعد القانونية التي قررها للملأ، ويرى عليها العدل أنه إذا كان تعزير في الجهاد يوم عيد أو أيام أعياد متوالية ظهر يوم في الجهاد يكون اليوم الثاني يوم العيد أو أيام الأعياد يعني أن يوم العيد أو أيام الأعياد إذا وقعت في آخر

المرتبتين في تاريخ واحد والذين اعتبرهما المحكمة قرضين مختلفين هما في الحقيقة عن سلفة واحدة ولم تقسم إلى جزئين إلا لتسهيل الرواء. ودرأت محكمة القرض ويوجب احتضارهما كذلك ولكنها وجدت مع ذلك أن الحكم أثبت وجود واقعة أخرى سابقة يبلغ أربعين جنينا بما فيها القوائد ولكنه أغفل ذكر قيمة القوائد المنتزعة في هذه السلفة وبذلك لم يمكن لمحكمة القرض مرة ما إذا كان هذا القرض ورياً أم لا عليها أن تقبل القرض وتقتضى بإلغاء الحكم لهذا السبب المنفي حل عدم ذكر الواقعة الأساسية لجرمة وإن يكن غير مرتكن عليه صراحة في تقرير القرض إلا أنه مع ذلك واضح ضمنا وبهرجة الضرورة وبناء على المبادئ الثابتة في ترتيبها الأحكام القضائية يكون لمحكمة القرض حق الطراري (القرض ١٥ نوفمبر ١٩١٣ المجبورة ص ١٥ من ٢٦).

(٣٧) طعن التهم في الحكم بناء على أن الواقعة الثابتة فيه لا يثبت عليها القانون وبمحكمة القرض رأت أنه لا يتصور الفصل في هذا الوجه لأن الأسباب التي على عليها الحكم الاستثنائي المعلوم فيه غير كافية وبناء على المبادئ التي ترتيبها محكمة القرض إذا صدر حكم ابتدائي بالبراءة وقضى الحكم الاستثنائي بإلغائه وبالقرينة يجب على القاضي الاستثنائي أن يرد ويتنازل عن أسباب الابتدائية لكن يفتح المحكوم عليه بالأسباب التي حكم عليه بقتضاها وبناء على ذلك قضت المحكمة (القرض ٢٠ نوفمبر ١٩١٥ الشرائع ص ٣ من ٢٢٦).

(٣٨) لم يجد نص بالقانون يجرم المحكوم عليهم من حق رفع تظلمهم بواسطة وكيل لديه توكيل كاف لذلك والتوكيل ضروري ليعبر بظلم محكما في حالة مرض الموكل مثلا والقانون الفرنسي يأمر ما عدا قانون تحقيق الجنائيات المصري فصل في هذا الأمر بهذا المعنى فيكون طلب القرض المرفوع من المصالح عن التهم موصفا شكلا (القرض ٢٦ يونيو ١٨٩٤ القضاء ص ٢ من ١٦٢).

(٣٩) إذا تقدم المصالح من التهم قسه ولكن أوجه القرض تقدمت من أوجه ما يرى أن أخاه وكيل عنه في تقديمها فلا يمكن اعتبارها كأنها صادرة من المصالح وإذا تكون غير مقبولة وتبين الحكم بعدم قبول المصالح (القرض ١٨ أبريل ١٩١١ المجبورة ص ١٢ من ١٤٤).

(٣٨) الحكم الذي لم يتم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره باطل بطلان جوهرياً يؤدي لتفسخه (التقضي ١٤ أكتوبر ١٩٠٣ المحبوسة ص ٥ ص ٨١).

(٣٩). يؤخذ من المادة ٢٢١ بنات (٢٣١ جديد) ان الأحكام يجب أن تكون تامة وأنت تقدم قلم الكتاب في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ صدورها ولا كانت باطلة لأن وجود التهم أمام حكم بلا أسباب مما يجعل الطعن مقبولاً (التقضي ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المحبوسة ص ٥ ص ٢١).

(٤٠) عدم غم الحكم في بحر ثمانية أيام التالية ليوم التعلق به يجعله غير تام ويكون التهم أمام حكم غير أسباب وهذا موجب لطلانه عملاً بالمادة ٢٢٩ بنات (التقضي ٢٠ يناير ١٩٠٤ و ٢٨ و ٣١ مارس ١٩٠٦ أغسطس ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٩ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٨ و ٢٠).

(٤١) يكون باطلاً الحكم الذي يفسد ثمانية أيام من تاريخ صدوره (التقضي ١٣ أكتوبر ١٩٠٦ المحبوسة ص ٨ ص ٢٠٩).

(٤٢) إذا لم يتم الحكم في بحر ثمانية أيام من تاريخ التعلق به كان باطلاً حيث لا يكون إذا في ميسور المحكوم عليه الحصول على صورة منه في المدة المأخوذة طبقاً لقاعدة ٢٣١ بنات (التقضي ٢١ أكتوبر ١٩١٢ المحبوسة ص ١٤ ص ٧).

(٤٣) يجب أن يكون الحكم الاستثنائي مغنواً في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره لكي يمكن قلم الكتاب من إعطاء صورة من الرأب في الطعن بالنقض والالكان باطلاً (التقضي ٢٦ يوليو ١٩١٣ التراجع ص ١ ص ٧٣).

(٤٤) قضت المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم ابتدائية بأن الحكم يصدر في نفس جلسة المرافعة أو في الجلسة التي بعدها وأن يتم قبل انتهاء الدورية كل حال في ظرف الثانية أيام من التعلق به والمادة ٢٣١ تحقيق بنات قضت بأن الطعن بطريق التقضي يحصل بقرار في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملاً بعد صدوره والحكم وبأن تبيان الأسباب التي بن عليها

يوم في المبدأ لا تحسب وقصر كتابها لم تكن واليوم الأخير يوم اليوم التالي لها وعليه إذا وقع أكثر يوم في الثمانية أيام المقررة نظم الحكم في أيام العيد فإن المبدأ يوم لأول يوم بعد أيام العيد ويصح غم الحكم فيه (التقضي ١٧ مارس ١٩٠٦ المحبوسة ص ٧ ص ١٧٢).

(٣٥) ينقض الحكم الذي يتقاصر يوم من مباد التقضي من غير أن يحمى على بيان الواقعة ولا أسباب ولا مواد قانونية وببنت ذلك شهادة من قلم الكتاب لأنه لا يميز امتداد الأجل للمعين قانوناً لتقديم أدبه التقضي والبرام كأنه لا يميز حرمان ذوي الشأن من سهم في تقديم أدبه التقضي في ذلك المبدأ وفي تأثير تحرير أسباب الحكم منع التهم من التبع بهذا الحق لأن التهم لم انتظر تمام ذلك فاقه الوقت (التقضي ١٢ مايو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٥٣).

(٣٦) حكم المادة (١٠٣) من قانون المرافعات التي تقضي بطلان الأحكام إذا لم تشمل على أسباب يجب سريانه في المواد الجنائية وعليه يجب إيداع الحكم في قلم الكتاب مشتملاً على أسبابه في بحر ثمانية أيام المحددة لإعطاء الصورة لدى الشأن والالكان لأنما ويجب قضا ولا يمكن القول بأن الأخير في إيداع أسباب الحكم بقلم الكتاب لا ينتج منه الا اطلاق المدة القانونية للطعن بطريق التقضي لأن للقانون يحصل مريان مدة التقضي ابتداءً من يوم التعلق بالحكم لا من يوم إيداعه في قلم الكتاب (التقضي ١٠ مارس ١٩٠٠ المحبوسة ص ١ ص ٢١١).

(٣٧) يؤخذ من المادة ٢٢١ بنات (٢٣١ جديد) ان الأحكام يجب أن تكون تامة وأن تقدم قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ صدورها وأن تأخير إيداع الحكم يحرم المحكوم عليه من بعض المدة التي أعطاهها له القانون في تقديم الطعن وبيان الأسباب التي بني عليها ذلك الطعن فيجوز التهم أمام حكم غير أسباب أخرى أمام حكم باطل بطلاناً أصلياً مما يجعل طعه مقبولاً كما قررت بذلك محكمة التقضي والالبارام (التقضي ٢٦ أكتوبر ١٩٠١ المحبوسة ص ٤ ص ٤).

(٥٠) الشهادة التي تعلى من قلم الكاتب بالعادة العاشرة من اليوم الثامن بعد يوم صدور الحكم متضمنة عدم خضه لا تصح دليلا على أنه لم يتم في يوم صدورها لأنها لم تحور في آخر ذلك اليوم ولمنذا يجب تحقيق اليوم والوقت اللذين صدر الحكم فيها وعلى النيابة إجراء هذا التحقيق (القبض ٢٧ مايو ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٤٥٥).

(٥١) لا يكفي أن يقدم المعلن شهادة رسمية بأن الحكم لم يتم فاية الساعة واحدة بعد الظهور من اليوم الثامن من تاريخ اليوم لحال التعلق به بل يجب لأجل إحصاء تأخير غم الرئيس على الحكم إثبات عدم خضه بالكيفية في اليوم الثامن وليس الاختصار على إثبات عدم خضه قبل تمام ذلك اليوم (القبض ١٧ مارس ١٢ و ١٩ مايو ١٩٠٦ الاستقلال ٣ ص ٦١).

(٥٢) إذا غم الحكم في الجهاد القانوني ولكنه لم يوجد في قلم الكاتب طول المدة من تاريخ يوم صدوره فاية تسريعا للقبض بسبب إرسال القضية لنيابة فلا يكون هذا سببا لبطان الحكم لأن البطان الذي تنقض بناء عليه الأحكام هو ما ينشأ من مخالفة القاضي للصوص القانونية المنقطة بالإجراءات أو الحكم أو من مخالفة للصوص التي يتم عليه أن يرضى حكمه في ظرف الثمانية أيام التالية لصدوره فإذا لم يكتب القاضي أحد هذه المخالفات كان حكمه صحيحا وبغير قابل للقبض وعدم وجود الحكم في قلم الكاتب يمتنع عنه لا دخل للقاضي فيه (القبض ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجبوة ٩ ص ٢٨٢).

(٥٣) إن تأخير تسليم صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام لم يكن وجها مهما لبطان الحكم لأن التمس له الحق في أن يطلع عليه فاية انتهاء الثمانية مشروها (القبض أول فبراير ١٨٩٦ القضاء ٣ ص ١٠٥).

(٥٤) إن تأخير اطلاع المتهم على الحكم وأسبابه إلى بعد سبعة مشروها من تاريخ التعلق به وإن كان مما يرضى من حصوله إلا أنه ليس من أموره القبض التي تنبى على خطأ في التعليق أو بطان في الإجراءات (القبض ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ١٠٨).

في هذا الجهاد والامسقط الحق فيه وإن على قلم الكاتب أن يعلى لمصاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره وإته إذا لم تبين أسباب اللعن في الجهاد المقرر فيحكم بعدم قبوله فإذا ثبت من الشهادة المقدمة أنه مضى على صدور الحكم أكثر من ثمانية أيام بدون غم ولم يتمكن الطالب من الاطلاع على الحكم لقدم أسباب اللعن فيه فمن هذه الحالة يكون الحكم غير موجود ويضمن قبول القبض وإلغاء الحكم المذكور (القبض ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ المجبوة ١٧ ص ٥٧).

(٥٥) تنقض المادة ٢٣١ جنابات أنه على قلم الكاتب أن يعلى لمصاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره فإذا ثبت شهادة من قلم الكاتب أنه مضى على الحكم أكثر من ثمانية أيام ولم يتمكن المعلن من الاطلاع عليه فيغير الحكم في هذه الحالة غير مبنى على أسباب ويكون باطلا ويضمن نفسه (القبض ٢٥ نوفمبر ١٩١٦ المجبوة ١٨ ص ٢٩ و ٩ ديسمبر ١٩١٦ الشرائع ٤ ص ١٦٤).

(٥٦) إذا لم يتم الحكم في بحر ثمانية أيام ولم يتمكن المتهم من الاطلاع عليه لقدم أسباب طعه فإن الحكم يكون في هذه الحالة غير مبنى على أسباب وإسقاطا (القبض ٣ مارس ١٩١٧ الشرائع ٤ ص ٤٠٢).

(٥٧) إذا ثبت من الشهادة المقدمة من المعلن أنه مضى على صدور الحكم ثمانية أيام ولم يتمكن من الاطلاع عليه فيغير الحكم للمسكيد غير مبنى على أسباب ويكون باطلا طبقا لقاعدة ٢٣١ جنابات (القبض ٢٠ أبريل ١٩١٨ المجبوة ١٩ ص ١٢٣).

(٥٨) إذا ادعى المعلن أن الحكم المعلنون فيه لم يتم إلا بعد مضى مدة الثمانية أيام التالية لصدوره وجب عليه تقديم شهادة من قلم كاتب المحكمة التي أصدرته بكتب ذلك والارض عليه (القبض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ١٩٠).

(٥٩) شهادة قلم الكاتب بعدم إمكان تحديد تاريخ غم الحكم لا تكفي كون الحكم لم يتم في مدة الثمانية أيام وذلك لا تكون سببا لفضه (القبض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ١٧).

الحكم المذكور في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره وذلك مما يسقط حقهما في التمسك بالإعلان المزعوم لأن الرخصة في الإطلاع على الحكم لم تظهر إلا في اليوم الذي قررا فيه بالنقض ويمتد ذلك تنازلاً عنها من المدة السابقة على تاريخ العلن (النقض أول فبراير ١٩١٩ المجموعة ٢٠ ص ٧٥).

(٦٠) إن عدم غتم الحكم في ظرف ثمانية أيام من صدوره لا يكون وجهاً للنقض إذا لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه طلب صورة من الحكم في بحر المدة المذكورة بل أتضح من الشهادة المقدمة أنه أن رغبته في الإطلاع على الحكم لم تظهر إلا في اليوم التماس مشروعي تاريخ طلب الشهادة وتاريخ تقريره بالنقض وكان الحكم وقتئذ مختوماً وبمدا الإطلاع عليه فسكوتها عما يسقط حقه في التمسك بالمدة السابقة على تاريخ طلبه ويمتد ذلك تنازلاً عنه هنا (النقض ١٥ فبراير ١٩١٩ المجموعة ٢٠ ص ٧٦).

(٦١) يكون النقض مرغواً إذا لم يثبت رافعه أنه طلب صورة من الحكم في الفترة الأيام التالية لصدوره ولم تعد إليه (النقض ٢٨ يوليو ١٩١٩ المجموعة ٢٠ ص ١٢٧).

(٦٢) لا يكون تقديم شهادة بأن الحكم الملغون فيه لم يوجد في ذممة القضية في اليوم الثامن لصدور ردها للنقض إذا لم يثبت رافع النقض أنه طلب صورة الحكم في آخر اليوم الذي فرض حتى يكون له علمه محل (النقض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ المجموعة ٢١ ص ٨٣).

(٦٣) قد عدت جلة أحكام قضت بأن عدم غتم الحكم في مباد الثمانية أيام لا يترتب عليه بطلان بل يترتب عليه فقط منح مدة أخرى لرفع النقض لقدم فيها أدوجه النقض (راجع حكم النقض في ٣ يناير ١٩١٤) ومن المقرر أن لا بطلان إلا بنقض صريح وأن القانون لم ينص على أن الحكم يجب عرضه في ثمانية أيام ولا يكون باطلاً بل فيهم ذلك ضمناً من الفترة الرابعة من المادة ٢٣١ بنائيات التي تجب على قلم الكتاب بإحالة صورة الحكم في هذه المدة لمصاحب الشأن ويصحب مثلاً التماس بأن إجراءات جمعية وسكانا جمعية انتهت فيما المعروى العمومية حسب الشروط القانونية يبرز اعتبارها باطلين بسند

(٥٥) إذا لم يتم الحكم في المباد القانوني ولم يتمكن صاحب الشأن من الحصول على صورة جمعية منه وبذلك لم يكن له من الوقت مباد كاف قانوناً لطلب تقديم أدوجه النقض وطعن التماس في الحكم بناءً على ذلك كان لحكمة النقض والإبرام أن تقر باستعداد المباد وتكلف الطاعن بتقديم أدوجه ملين في بحر المدة الجديدة (النقض ٣ يناير ١٩١٤ المجموعة ١٥ ص ٢٣١).

(٥٦) إذا كان عدم غتم الحكم في المباد القانوني ويجب امتداد المدة فإن حداً لا يمتد مع ذلك خلافاً لجوهرها يترتب عليه نقض الحكم (النقض ٢٤ يناير ١٩١٤ الشرائع ١ ص ١١٤).

(٥٧) إن الفرض الأساسي من المباد الذي حدده القانون للتوقيع على الحكم هو أن يتسنى قلم الكتاب إعطاء صورة الحكم لمصاحب الشأن في الوقت المناسب حتى يتمكن من البحث في أدوجه للنقض والإبرام التي يرى تقديمها ولم يقض القانون ببيان الإجراءات في حالة عدم التوقيع على الحكم في المباد المحدد لأن هذا العمل لا يسقط من جوهر الإجراءات وهو تالفاً ولا يحصل إلا بعد انتهائها ففي هذه الحالة وطبقاً لقوته محكمة النقض والإبرام بالأحكام المصادرة منها يرى أن النتيجة الوحيدة التي تنبأ عن عدم مراعاة النص المشار إليه هي إعطاء صاحب الشأن مباداً آخر لتقديم أسباب ملحه (النقض ٢٣ مايو ١٩١٤ الشرائع ١ ص ٢١٢).

(٥٨) إذا طعن في الحكم بناءً على أنه لم يتم في المدة القانونية فبحكمة النقض أن تقر بامتداد المدة وتحويل المعروى لقدم الطاعن أسباباً ملحه أن شاء (النقض ٤ يناير ١٩١٦ المجموعة ٢ ص ٢٨٧).

(٥٩) إذا صدر الحكم الاستثنائي في ١٣ من الشهر ولم يحصل العلن فيه من الثابتة وأمدد المدة إلى ٢٣ من الشهر وهو اليوم الذي غتم فيه الحكم فليس لما أن يظل من حينها من الإطلاع على الحكم في المدة السابقة على تاريخ غتمها لأن في تلك الحين لم يحصل العلن فيه من أحد وقد تبين أنه في اليوم الذي قررا فيه بالعلن كان الحكم مختوماً وبمدا الإطلاع عليه سيما إذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طلب صورة من

في تقديمها وقائه بعد اطلاقه على الحكم (القبض أول يناير ١٩٢٤ الحاماة ص ٤ ص ٨٢٣) .

(٦٨) اذا طعن المدعى الملقى بطريق القبض في الحكم واستنعى عن دفع الرسوم عند ما لم يقدم طعن من النيابة العمومية وأصر على عدم دفعها رغم إذارته بأنه إن لم يفعلها فلا ينظر في القبض المرفوع منه فانه مع عدم البحث مبدئياً بمسألة سقوط الحق في الطعن بمجرد الانتعاض عن دفع الرسوم يمكن اعتبار هذا الانتعاض كتنازل عنه عن الطعن وتبين الحكم بعدم ثبوته (القبض ١٥ أبريل ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٥٤٣) أنظر فيما يتعلق بعدم دفع رسوم الاستئناف وأنه لا يبين على ذلك سقوط الاستئناف بل فقط الحكم بتبطل القضية - القبض ٢٠ مارس ١٨٩٥ وأورد تحت المادة ١٧٨ ثمرة ٤

(٦٩) اذا تنازل ودية المدعى الملقى بعد وقائه من الطعن المرفوع منه تبيين على المحكمة قبول التنازل (القبض ٢٧ أبريل ١٩٠٦ الاستئناف ص ٦ ص ٨) .

(٧٠) اذا تنازل المأمر عن طعنه تبيين قبول تنازله (القبض ١٣ أغسطس ١٩٠٦ الاستئناف ص ٦ ص ٩) .

(٧١) اذا طعن النيابة العمومية بطريق القبض والإبرام في حكم وقضت تقريرا بالأسباب ثم تنازلت عن أحداهما فإن هذا التنازل لا يمنع المحكمة من تلغيه والتقرير به أنه تقدم لها بالفرق القانونية (القبض ١٥ ديسمبر ١٩٠١ المجبوبة ص ٣ ص ١٦٦) .

(٧٢) اذا كسدت النيابة العمومية الدعوى أمام محكمة الجلس بجنحة التهمة بجنحة قبيح فذلك أن طعن أمام محكمة القبض والإبرام في الحكم الذي يصدر به على أن التهمة حقيقية جنحية فانه مهما يكن من الغرابة في حق النيابة العمومية التي بعد أن أضافت الدعوى على المتهمين أمام محكمة الجلس بجنحة التهمة الآن تمسك أمام محكمة القبض بعدم اختصاص القاضي الذي اختاره بنفسها فإن كل ما يتبقى بتوجيه الاختصاص في مراد القوية هو بلا شك من النظام العام ولذلك فكل قول منها أو صراحة لا يخرج من أيدي القضاة المختصين بالحكم في دعوى هي من اختصاصهم (القبض ٨ يونيو ١٩١١ المجبوبة ص ١٢ ص ٢٧٩) .

ذلك بناء على خطأ حصل بعد صدور الحكم بل في الواقع يعتبر الحكم موجوداً نهائياً بمجرد التعلق به في الجملة للثبوت وإن أرى خطأ يحصل فيما بعد في الإجراءات إنما يتعلق بتفنيده ولا يعتبر مبطلاً للإجراءات السابقة للحكم وقد أخذت بهذا المبدأ المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بالتوقيع على أحكام محاكم الجنايات التي يجب التوقيع عليها من القضاة أو الكتّاب اذا دعت الحال دون أن يترتب على هذا الاخلال بسلامة الإجراءات وحكم يعتبران موجودين تماماً ما لم يقطع النظر عن تلك الإجراءات - تعليق دالوز مادة ٢٧٠ ص ٩٤٣ - وحسبته بمثل ذلك محكمة القبض المصرية - حكم ٢٨ مارس ١٩٠٣ المجبوبة ص ٥ ص ٢ (القبض ٣١ أكتوبر ١٩٢١ المجبوبة ص ٢٣ ص ٨١) .

(٦٤) لا يفس القانون على بطلان الحكم اذا لم يتم في الثانية أيام من صدوره وما أن كل حق المحكوم عليه ينحصر في الاطلاع على أسباب الحكم في وقت كاف ليتمكن من إبداء أوجه القبض اذا وجدت فليحكمة القبض فلا أن تد له المهاد أو تعطيه مهلة جديدة (القبض ٦ فبراير ١٩٢٣ الحاماة ص ٣ ص ٣٩١ و ٤٩١ مكرر) .

(٦٥) إن القرض من غشم الحكم في المدة القانونية الواردة بالمادة ٢٣١ جنابات هو تمكين المحكوم عليه من حمل أسباب القبض فلا يكون عدم غشم الحكم في بحر الثانية الأيام حرجاً لبطلانه اذا كان المحكوم عليه قدم أسبابه فعلاً وفيها ادعى عدم بيان الواقعة (القبض ٢ مارس ١٩٢٢ الحاماة ص ٢ ص ٤٦٩) .

(٦٦) لا يكون عدم غشم الحكم قبل ثمانية أيام وجهاً لفض إذا كان المحكوم عليه قدم القبض والأسباب في المهاد وانقص من أسباب القبض أن وافقه المظ على أسباب الحكم فيكون الحكم صحيحاً موجوداً بأسبابه وقت ذلك وكان سما للاطلاع ذرى لثبات طعنه ولم يترتب على عدم غشمه ضرر مما (القبض ٢٨ مارس ١٩٢٢ المجبوبة ص ٢٤ ص ٨٦) .

(٦٧) لا يطل الحكم لعدم غشمه في مهاد الثانية أيام اذا لم يبين المحكوم عليه حصول أى ضرره من عدم غشمه في المهاد حتى كان يمنع مهاداً آخر لعدم أسباب القبض فيرضى الطعن اذا تبين أن الطاعن قد أورد في التقرير جميع الأسباب التي بنى عليها ولم يكن لديه أسباب أخرى رضب

كونه ونها القرض والارام ضد عمل من أعمال النيابة حتى يكون خارجا عن الأوبية التي يسوغ هذه المحكمة النظر فيها بل يقدم تيا الدعوى الأصلية المطروقة أمامها بسبب كونه نتيجة من نتائجها مشامة لقائمة الحكم أن صدر لملحه (القبض ٢٩ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ١٤٨) .

(٧٥) ليس لمطالب القرض أن يطلب من محكمة القرض والارام الحكم بإبطال إجراءات الضيف التي أجزأها النيابة السوية تطبيقا للحكم المعلن فيه ارتكباتا على أن التظلم المحكمة القرض يعرف التنفيذ لأن تنفيذ الأحكام إنما يتعلق بالنيابة ولا يوجد بالقانون أحكام تدخل ما يتعلق بذلك التنفيذ تحت سيطرة محكمة القرض والارام والمادة ٢٢٠ بنسبات (٢٢٩ جديد) التي عينت حدود اختصاص محكمة القرض لم تشر بأحكامها الى مسائل التنفيذ التي تجريها السلطة المفعلة تحت مسؤوليتها ولو كانت تلك المسائل غير قانونية وتكون محكمة القرض سيطر غير خصبة بالنظر في هذه المسائل القروية (القبض ٩ فبراير ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ٢٩٠) .

(٧٣) اذا طعنت النيابة بطرق القرض في حكم ثم جاءت يوم المدة وتنازلت عن طعنها فما حل المحكمة في هذه الحالة الا بول هذا الطلب (القبض ٢٥ مايو ١٩١٢ المجموعة ص ١٢ ص ٢٠٤) .

(٧٤) إن حصول الطعن يرتب عليه إيقاف التنفيذ لأنه ليس من العدل إيلام قس بقوة فيه تكون نتيجة خطأ ولا يمكن موصفها بعد استيفائها وتوقيف التنفيذ (في القانون الجديد تنفيذ عقوبة الاحكام قطع) من النتائج القانونية المقررة على حصول الطعن فطعنهم الحق في أن يطلب من محكمة القرض والارام أن تنصفه به مادامت مرتبة بدعواه وهو تحت حمايتها وحيث أنه من جهة أخرى فإن اختصاص محكمة القرض والارام بنقض الأحكام المخالفة للقانون وإعادة الحالة الى ما كانت عليه يستلزم حتما أن يكون لها حق النظر في الإجراءات المخالفة للقانون التي تمنع من إعادة الحالة الى ما كانت عليه في الدعوى المطروقة أمامها خفلا لقوة أحكامها وتحققا لمصلحة السلطة الادارية لقراراتها ولا شك في أن حصول التنفيذ يمنع من إعادة الحالة الى ما كانت عليه ويترتب عليه طلب توقيف التنفيذ لاجبة

٢٣٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٩ وأما في الحالة الثانية فتحكم بتمضي القانون وفي الحالة الثالثة تمديد الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المعلن فيه . وفي هذه الحالة الثالثة لا يجوز لأحد من القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضوا بالهيئة التي تمديد نظر القضية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) .

وإذا حصل طعن مرة ثانية أمام محكمة القرض والارام في القضية منها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكما انتهائيا .

على محكمة أخرى لأنه يستحيل على محكمة القرض تجزئة العقوبة المحكوم بها بالنسبة للتمتين المتوسمين بهم وبذلك يكون الحكم بجمبه باطلا (القبض ٩ مارس ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ٢٣٣) .

(٣) اذا لم يذكر في الحكم المادة المستوفية للعقوبة وجب إثناء الحكم بالنسبة للعقوبة والتعويض ما لأن التعويض مرتبطا ارتباطا شديدا بالدعوى العمومية ويتوقف الحكم ٩

(١) اذا ألفت محكمة القرض والارام الحكم المتنازع برضا المارضة في مواجهة المارضة فان سكتها يشل الحكمين الباقي والمجسوس ما وترسيم القضية الى ما كانت عليه قبل (القبض ١١ يناير ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ٣٤) .

(٢) اذا حكم على متهم بقوة واحدة في تهمة زور ور واستمال الورقة المزورة ثم ظهر أن جريمة الزور سقطت بمعنى المدة وجب قض الحكم برضا بالنسبة للتمتين وحالة القضية

(٨) يتبين على إنشاء الحكم الاستثنائي بصفة محكمة الغرض والبرام إعادة الدعوى الى المحكمة الاستثنائية بغض الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم الغني الذي يعتبر كأنه لم يكن موجودا ويكون للمحكمة الاستثنائية تمام الحرية في الفصل في الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم القرائة الصادر من محكمة أول درجة ويكون لها حق تشديد العقوبة بناء على إعادة البحث في الدعوى بعد إنشاء الحكم الاستثنائي فيها بناء على طلب قس التهم فليس له أن يشكو من نتيجة النظر ثانيا في الدعوى لأن ذلك لم يكن ناشئا إلا عن إحالة هو قس (القبض ٢٧ فبراير ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ١٧٨) .

(٩) اذا ألفت محكمة الغرض والبرام حكم محسنة الجنايات وأحالت القضية على محكمة أخرى فان هذا الحكم لا يبق له أثر قانوني ترتيب عليه اكتساب حق وعلى ذلك لا يكون هناك قانون تأييد يمنع محكمة الجنايات من نظر القضية في مرة من الحكم بغضه أو أنه من العقوبة التي سكت بها محكمة الجنايات في حكمها الأول الغني (القبض ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ المجوعة ص ١٧ ص ٧٣) .

(١٠) من المقرر أنه قض الحكم بترتيب على بطلانه في جميع أجزائه بدليل ما نص عليه القانون من أنه متى قبل الغرض تحال الدعوى على المحكمة لتسليم فيها من جديد من حيث غير المبدأ الأول ونظر الدعوى من جديد بسبب بطلان الحكم الأول، يصل المبدأ الثانية سلطة الحرية في تقرير العقوبة التي ترى توبيخها بدون أن تنقذ بالعقوبة السابقة ولو كان التهم ورائع الغرض فيها أن تشدد أو تخفف كما ترى من ظروف الحالة (القبض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المجوعة ص ٢٣ ص ١٦٦) .

(١١) متى قض الحكم من محكمة الغرض فإنه يعتبر لا تأثير له بأثره ورتب القضية للحالة التي كانت عليها قبل تدعيمها لمحكمة الجنايات ويكون للمحكمة الحوزة عليها القضية لنظرها من جديد الحق المطلق في الفصل فيما تراه كما يفعله نص المادة ٢٣٢ بجنايات فلسفة أن تعتبر التهم فالأصل أنها بدان كان حكم عليه بصفة شريك ولما أن تشدد العقوبة عليه مما كان قد حكم به أولا (محكمة جنايات بن موف ١٥ مايو ١٩٢١ الحاماة ص ٢ ص ١٤٧) .

على ثوبتها (القبض ٢٢ مارس ١٩١١ المجوعة ص ١٤ ص ١٤٥) .

(٤) اذا حكم على متهم بعقوبة واحدة من جهة تهم طبقا المادة ٣٢ عقوبات (تمدى بالقبول على موظف ومضاربة موظفين كثرين بالصف من تأدية وظيفتهما) ولم يبين إحدى الجرائم بما كان كافيا كان ذلك وجها لبطلان الحكم برته وقرائه لا يمس مبدئيا سوى بن منه لأن كافة أجزائه في هذه الحالة متحدة بعضها اتحادا لا يترك طريقة لتصور نتيجة قض الحكم قضا مقصرا على بن واحد فقط من أجزائه (القبض ٢٦ مارس ١٩١٠ المجوعة ص ١١ ص ٢١٤) .

(٥) لا شيء يمنع أحد القضاة الذين تروا بقبول الغرض والبرام من أن يكون ضمن الفائرة التي أحيلت عليها القضية ويمكن في موضوعها ما دام ثابتا أن هذا القاضي لم يسه وأيا في الموضوع مع تقديم القضية في أول مرة أمام محكمة الاستئناف فيجوز له أن ينظرها في الموضوع لا تقتضيه القضية بطلان الغرض (القبض ١٧ نوفمبر ١٩٠٠ المحرق ص ١٩ ص ٧٣) .

(٦) متى حكم بغض الحكم فإنه يعتبر أن لا تأثير له بأثره والمحكمة الحوزة عليها الدعوى تعتبر أن الحكم المقوض كأنه لم يكن موجودا وتعاد الاجراءات ابتداء من تاريخ الاستئناف ومن المقرر أن العقوبة المحكوم بها على التهم لا يجوز تشديدها بناء على التماس قض الحكم ولكن مع ذلك يجوز تشديدها بناء على الاجراءات الجديدة التي حصلت بسبب حكم الغرض لأن التشديد لا يمكن نتيجة من التهم بطريق الغرض وإنما هو نتيجة نظر القضية مجددا بناء على التماس لأن القانون لم يحدد سلطة المحكمة الحوزة عليها القضية كما أنه لم يحدد سلطة المحكمة المقوض حكمها (القبض ١١ فبراير ١٩٠٥ المجوعة ص ٦ ص ١٣٤) .

(٧) اذا ألفت محكمة الغرض والبرام الحكم المحقون فيه وأحالت القضية على دائرة أخرى فلهذه الدائرة أن تبحث موضوع الدعوى بنامة وتعذر العقوبة بما يراهي لما كان لم يصدورها حكم سابق ويكون لها اذا أن تشدد العقوبة على التهم ولو كان هو وحده ورائع الغرض وألقى الحكم بناء على طلبه (القبض ٦ مايو ١٩١١ المجوعة ص ١٢ ص ٢٠٩) .

(١٢) إذا ألفت محكمة التعوض حكماً استثنائياً وأحالته القضية على دائرة أخرى غير التي أصدرته فانها تعتبر عملاً مباشراً عليها من محكمة أول درجة نظراً لاستئناف الذي وقع لها ولا يلتفت لادعائها التي مررت عليها قبل الاحالة على الدائرة الجديدة ولا التخلي بالحكم الذي أصبح في حكم العدم بقضاء التعوض ليمرر بحكم المحكمة بغير اللجوء الذي أكثر ما كان مقتضاه بالحكم المقتضى ولو كان التعوض وقع من المتهم وحده دون المدعى المحدث (مجلس الأعلى ١٤ نوفمبر ١٩٢١ المجلد ٣ ص ٩٠).

(١٣) إلغاء الحكم وأحالة القضية على محكمة أخرى يجعل الدعوى بالنسبة للمحكمة المحالة عليها في الحالة التي كانت عليها القضية يوم قلت تقاضى الاستئناف لا التي كانت عليها في يوم التلق بالحكم ككل ما حصل أمام التقاضي الذي يقتضيه حكمه يسقط بسقوط حكمه ويجب إعادته لأن أعضاء المحكمة يجب استبدالهم كلهم بغيرهم حقيقة إن المحكمة المحال عليها الدعوى لم تكن ملزمة بأن تقول بضرورة التحقيق التكميل ولكن متى رأت لزمه عليها يجب إيرادها بنفسها لا أن تترك من ملأ أجرة المحكمة الأول والا كان الحكم باطلاً (التعويض ٣١ يناير ١٩٠٢ المجلد ٤ ص ٢٠١).

(١٤) إذا ألفت محكمة التعوض حكماً جزائياً فالأمر ما وأحالت القضية على محكمة جزائيات أخرى الحكم فيها مجدداً فإن هذه المحكمة تحكم في الدعوى بصرف النظر عن الحكم المقضى وكأنه لم يكن موجوداً مطلقاً وبعبارة أخرى فإن تعويض الحكم يبدل الدعوى إلى حالتها الأولى وتعاد الإبراءات كلها التي حصلت من تاريخ القرار بأحالة الدعوى إلى المحكمة الأولى بدون التفات إلى الأسباب التي بنى عليها حكم المحكمة الأولى ولا إلى الأسباب التي أدرجت تقضيه ويكون الحكم المحال عليها الدعوى ثانياً أن تبني اعتقادها على الأدلة كما هي مقدمة لها من النيابة السومية وأن تبني أيضاً على وقائع جديدة أظهرتها التحقيقات التكميلية التي جرت بعد صدور الحكم المقتضى كما إذا بنى الحكم الأول على اعتراف المتهم ثم ظهر أمام المحكمة الثانية عدم صحة هذا الاعتراف وأدلة أخرى تخيد براءة المتهم (التعويض ٣٠ يوليو ١٩١٧ المجلد ١٨ ص ١٨٢).

(١٥) إن إلغاء الحكم من محكمة التعوض والإبرام لا يتناول محوماً سبق إيراد من التحقيقات الأولى والحكمة التي تحال عليها الدعوى الحكم فيها مجدداً أن تنظر فيها بدون التفات إلى الأسباب التي بنى عليها حكم المحكمة الأولى ولا إلى الأسباب التي أدرجت تقضيه بل لما أن تبني اعتقادها على الأدلة الموجودة في القضية في الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المقضى فإذا كانت جهود الفتن سبق أن صموا أمام الدائرة الأولى التي ألقى حكمها وكانت أقوالهم تحت نظر الدائرة الثانية التي أحييت إليها الدعوى وراسى لهذه الأخيرة عدم تكرار معامهم اكتفاء بأقوالهم المقتضى في التحقيقات السابقة لأن ذلك من مكرول لإرادتها لأنها صاحبة السلطة وسلطانها في تقدير هذا التحقيق ولا يمتنع عدم معام هؤلاء المهور وبجاء التعويض (التعويض ٧ ديسمبر ١٩١٨ المجلد ٣ ص ٢٠ ص ٩١).

(١٦) دفع تعويض من مقيم عن حكم استثنائي فاض بالمعقبة قبلت محكمة التعويض للطن وألغت الحكم وأحالته القضية على محكمة أخرى الحكم فيها مجدداً وقد نظرت القضية ثانياً أمام تلك المحكمة لحكت براءة التهم ورفض دعوى المدعى المحدث فرفع هذا قضا عن الحكم الأخير ومحكمة التعويض قررت إلغاء الحكم المطعون فيه فيما يخص بالمحقوق المدنية وأحالة القضية على محكمة أخرى الحكم فيها مجدداً وبسبب ذلك يومين قررت محكمة التعويض بأداة مشورتها تصحيح الجزء الأخير من حكمها الخاص بأحالة القضية على محكمة أخرى وقررت تحديد جلسة للرافعة في أصل الدعوى أمام محكمة التعوض والإبرام فيما يخص بالمحقوق المدنية (محكمة التعويض بأداة المشورة في ٢٥ مايو ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ١٦٢).

(١٧) إذا أثبتت المحكمة في حكمها أن المدعى الذي يستحق تعويضاً وفقدته بمشورة جنات ولكنهما أملت ذلك في نص الحكم فأحاله ذلك يعتبر خطأ في تطبيق القانون ويشين على محكمة التعويض تصحيحه والحكم بالتعويض المذكور (التعويض ٩ مايو ١٩٠٨ المجلد ١٠ ص ٢).

(١٨) إذا استعملت المحكمة الرأفة وجب عليها أن لا تحكم بأزيد من الحد الأدنى المقر للجرعة في القانون وإذا وقع خطأ في التطبيق تحكم محكمة التعويض بتعويض القانون (التعويض ٥ مارس ١٩٠٤ المجلد ٣ ص ٢٤).

(١٩) اذا طبقت محكمة الجنايات في حكمها للمادة ١٧ ورجع عليها لتحقيق العقوبة من الحد الأدنى المقررة قانوناً لحرية واستبدالها طبقاً لهذه المادة فإذا لم تحصل كان حكمها باطلاً وكان حكمه النقض اجراء هذا التحقيق والاستبدال (النقض ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ المجموعة ص ١٠ ص ١٠٧) .

(٢٠) إن القانون فيما يتعلق بالخطأ في التطبيق فرق بين حالتين حالة تطبيق القانون على واقعة غير معالٍب عليها وحالة تطبيق خطأ على واقعة معالٍب عليها يعقاب كثرها فإن الخالفان ترجعان في الحقيقة الى أمر واحد وإذا كان القانون يفرق بينهما فلذلك لما يجب ان من النتائج أمر في الحالة الأولى وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً في الحالة الثانية وطلب النقض التسليم من الطالب بجعل محكمة النقض خصصة بنظر الأربعة التي قد دعاها وما يشبه من النتائج القانونية فإذا طعن الحكم عليه في الحكم بأن الواقعة المبيته به لا تتحقق عليها مواد الزبر التي صار تطبيقها وأنها لا تقع في الحقيقة تحت أي نص من نصوص قانون العقوبات فمحكمة النقض أن تطبق مادة النصب إذا رأت توفر شروطها (النقض ١٩ أبريل ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ ص ٢٦) .

(٢١) إن القانون قد أجاز المداونة بنصوص صريحة في الأحكام التي تصدر غير حضور المتهم في مواد المخالفات والجلبج والبدلات بأقل درجة وبين مبادها في كل من هذه الأحوال فقد صرح بالمداونة في الأحكام التي تصدر في مواد المخالفات وبين مبادها بنص المادة ١٣٠ جتايات (١٣٣ جديدي) وفي الأحكام التي تصدر في مواد الجلبج وبين مبادها بالمادة ١٥٩ جتايات (١٦٣ جديدي) كما أنه صرح بطلان الأحكام

المصادرة بالقيمة في مواد الجنايات من محاكمها بمجرد حضور المحكوم عليه أو تحقيق عليه قبل سقوط العقوبة بنص المادة وذلك بنص المادة ٢٣٣ جتايات (٢٢٤ جديدي) وأجاز القانون كذلك المداونة بنصوص صريحة في الأحكام التي تصدر بأقل درجة في غية المتهمة وبين مواعيد المداونة فيما وتأنجها بالمراد ١٨٦ و ٢٣٦ جتايات (٢٢٤ جديدي) ومع الصريح بالمداونة ويان وتأنجها وكلياً بما بالنسبة للأحكام التي تصدر من جميع المحاكم لم ينص القانون عليها بالنسبة للأحكام التي تصدر من محكمة النقض والإبرام ولم يبين مواعيد عليها لا يمكن قبولها في الأحكام التي تصدر من المحكمة المذكورة وأن تكن في غير مواجسة المحكوم عليه لعدم وجود نص يجيزها كاسبق ولعلم بيات مبادها (النقض ١٣ يناير ١٨٩٢ الحقوق ص ٧ ص ١١) .

(٢٢) لا تقبل المداونة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض والإبرام في غية المتهمة لأن هذه المحكمة تنظر في التقارير التي تعرض في ظل كتاب المحكمة والأسباب التي بن عليها العطن طبقاً لما جاء بالمادة ٢٢١ جتايات (٢٣١ جديدي) وسبقه لا عمل لاوتكان على صدور حكم محكمة النقض بالإبرام في غية المتهمة لوجود التقرير المشتمل أسباب العطن المرئى عليها رافع النقض والإبرام (النقض ٢٢ يناير ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ١٣٢) .

(٢٣) لا تقبل المداونة في حكم صدر من محكمة النقض والإبرام لأنه يصح انتهاء (النقض ١٦ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٦٤) .

٢٣٣ — اذا صدر حكام على شخصين أو أكثر أسند قهما لكل شخص الفعل المسند للأمر جاز لكل من أعضاء النيابة العمومية وأولى الشأن في الحكمين المذكورين أن يطلب في أي وقت كان إلهامها من محكمة الاستئناف وهي متعقدة ببيعة محكمة نقض وإبرام اذنا كان بينهما تناقض بحيث يستلج من أحدهما دليل على برائة المحكوم عليه الأمر وتقدم هذا الطلب يوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحميل الدعوى على محكمة ابتدئية تعيينها في حكمها .

وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل قيمته محكمة النقض والإبرام بناء على طلب يقدم لها .

تمثلت هذه المادة بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ كما يأتي :

إذا صدر حكم على شخصين أو أكثر أسند إليهما لكل شخص الفعل المسند للأشخاص لكل من أعضاء النيابة العمومية وأولى الشان في الحكمين المذكورين أن يطلب في أي وقت كان إلزامهما من محكمة الاستئناف مصر وهي متعلقة ببيئة محكمة قضا وإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر وتهدم هذا الطلب بوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها .

وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة النقض والأبرام بناء على طلب يقدم لها .

الجرمة وطعنات النيابة في الحكمين بناء على المادة ٢٣٣ جنائيات وعكة القضا قالت إن هذه المادة لا تطبق لأن الحكمين موضوع العطن لم يقضيا بما للعقاب على شخصين أو أكثر من عمل واحد بحيث يخضع من أحد الحكمين دليل على براءة الآخر بدم عمله في الجرمية التي تقدر ثبوتها عليه بل كل ما جاء في الحكم الثاني من مخالفته فلا دلالة أن رأى في نظر التهمة الواجبة لأن كان ثانيا عدم إمكان إلزام بحقيقتها والتأكد فيها فقد أصبح كل من الحكمين نهائيا ووجب الاحترام (القضا ٦ نوفمبر ١٩٢٤ فترة ١٧١١ سنة ٤١ قضائية) .

(١) إن اعتراف شخص غير المحكوم عليه بأنه هو المرتكب لجرمة لا يكون سببا للقضا ولا تأثير له على صحة الإبرامات أو صحة الحكم إنما إذا ثبتت صحة هذا الاعتراف وأدت إلى الحكم على المتهم فيكون ذلك سببا لإعادة النظر طبقا للمادة ٢٣٣ جنائيات (القضا ٢٩ نوفمبر ١٩١٩ الجمعية ص ٢١ ص ٥٠) .

(٢) حكمت محكمة الجنائيات حضورنا بالنسبة لبعض المتهمين وغايبا بالنسبة لبعض الآخر بالإدانة والعقاب لثبوت التهمة وإعادة محاكمة الثالث حكمت ببراءة للشك في وقوع

٢٣٤ - يجوز أيضا طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة لمحكمة الاستئناف المتعددة ببيئة محكمة قضا وإبرام أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة .

الباب الخامس

في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية

٢٣٥ - يجب أن تكون الجلسة علنية ولا كان العمل لاغيا ويجوز للمحكمة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة للأدب أن تأمر ببيع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية .

القاعدة لتلحاح بصفة الجنايات أنه يتخلل ما تقتضي به هذه المادة قد نص قانون تحقيق الجنايات على جواز جعل الجلسة سرية محافظة على الحياة، ومراعاة لاداب ولا يريد ما يدل على أن المشرع باستثناء هذه الألفاظ أراد أن يحصر الأحوال التي تجوز سرية الجلسة في المواد الجنائية بل إن الأمر يمكن ذلك لأن استعمال عبارتين وهما المحافظة على الحياة، و«مراعاة الآداب» دليل على أن المشرع قد أشار إلى حالتين مختلفتين ولذا فإنه إذا وجد شك في المعنى الحقيقي المراد من إحدى عبارتي العبارتين فيجب عقلاً تفسيره بمنى لأخذه ترتيب المسالك ومقتضى من ذلك فإن لفظة «الآداب المدنية» وخاصة جلية ولا نزاع في أن لها معنى أوسع من معنى لفظة «النظام المصنوي» إذ أسدلت الألبس عمل الثانية وتمتد بدلاً من أن تنحصر ما وإن كانت المادة قد جعلت لفظة «الحياة» معنى خاصاً يتعلق خصوصاً على ما يتفق فيها بالأعمال والفئات الجسدية فإن «الآداب المدنية» يمكن ذلك وتصورها انجابات هذه لفظة «مراعاة الآداب» «الحياة» يقصد منها بلا تردد كل ما يكون من شأنه حفظ الكرامة والأجوار وحسن أخلاق الشعب وسبقاً للآداب المدنية وتتمثل بها النظام المصنوي الذي هو الشرط الثاني لوجودها وتشمل أيضاً فضلاً عن ذلك أموراً أخرى داخلية (القبض ١١ يونيو ١٩١٠ المجلد ١١ ص ٢٨٧) .

(٦) إن القانون لم يوجب أن يكون تقرير جعل الجلسة سرية بمحكم مستقل بل يكفي إثبات القرار به في محضر الجلسة مع بيان أسبابه (القبض ٣ يونيو ١٩٠٥ المجلد ٧ ص ٢١) .

(١) المحكمة الجنائية جعل الجلسة سرية في بعض الأحوال ولا شيء يستوجب الإعلان إذا لم تأمر بجعلها سرية (القبض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجلد ٥ ص ١٠٤) .

(٢) إذا لم تأمر المحكمة بجعل الجلسة سرية لم يكن ذلك سبباً للقبض لأن الضرر في عدم جعلها سرية ليس واقعاً على المتهم بل على المالحقين من الناس (القبض ٢٢ ديسمبر ١٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ١٢) .

(٣) إن المادة ٢٣٥ جازيات لا تقتضي ذكر الأسباب التي تستوجب جعل الجلسة سرية (القبض ٢٧ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ٦ ص ٥٨) .

(٤) إن المحكمة ليست ملزمة بل هي مخيرة في جعل الجلسة سرية لعدم ذكر سرية الجلسة لإنشاءه إعلان لأن هذه السرية ليست إلزامية (القبض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ للتراث ٢ ص ١١٢) .

(٥) إن إلزامية الجلسة هي الأصل وجعلها سرية هو الاستثناء ولا يجوز التوسع بطريق التماس في الأحوال التي يجوز فيها جعل الجلسة سرية وقد اشتملت لأخذه ترتيب المسالك الأهلية على القاعدة المطلوبة على جميع المسالك التي لا يوجد لها تصور خصوصية في هذه القطعة فالتواضع لتلحاح هذه المسالك لم تلغ لأخذه الترتيب المشار إليها بل هي مستندة منها ويمكن لها وإن جاز التمسك بأن المادة ٨١ من قانون المرافعات لا يجوز تطبيقها على المواد الجنائية لوجود نص في قانون تحقيق الجنايات من

٢٣٦ - أوجه الإعلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابتداءً قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة أن لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالأحوال أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى إلا أن التمسك أن ثبت أن الواقعة التي أثبتت عليها الأحالة لا يترتب عليها عقوبة .

(٢) لا قبل التمسك أمام محكمة القبض والإبرام بإعلان الإجراءات إذا لم يسبق التمسك أمام محكمة الموضوع (القبض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ٥ ص ٦٩) .

(١) الطعن في إجراءات التحقيق يجب ابتداءً أمام محكمة الموضوع إلا فلا محل للتمسك بإعلان الإجراءات بسبب ذلك بعد الحكم في الموضوع (القبض ١٨ نوفمبر ١٩٠٥ الاستقلال ٥ ص ١٥) .

في صباح فسادتهم (القض ٢٧ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٥٧).

(٨) يجب طلب بطلان ورقة الطلب لعدم اشتغالها على بيان التهمة قبل المدخل في موضوع الدعوى أمام محكمة الموضع والاستقط الحق في (القض ١٨ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٨٢).

(٩) حضور المتهم المعلن أمام المحكمة يفي بأوجه بطلان شكل صحيفة الطلب ولا يتطلب في حالة رفع هذه الأوجه قبل صباح فساد أول شاهد لعدم مس حقوق الدفاع وعلى الخصوص في حالة عدم تفصيل الواقعة تفصيلاً كافياً حتى لا يتيسر التهم مرة التهمة الموجهة قبله في صحيفة الطلب ليستند للدفاع (القض ٣ مارس ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٣).

(١٠) لا يقبل طلب القضاء من المتهم بناء على أنه أعلن بالاحضور للجلسة لأقل من ثلاثة أيام إذا لم يتسك بهذا الوجه أمام المحكمة لأن أوجه البطلان السابقة على الجلسة لم يزم إبدائها في الجلسة قبل المرافعة (القض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٢٢).

(١١) إذا لم يعلن المتهم قبل الجلسة بالحياد القانوني وجب عليه أن يتسك بهذا المنع أمام محكمة الابتدائية والا لم يجزه التسك به أمام محكمة القضاء (القض ٢٠ سبتمبر ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ١٤).

(١٢) إذا لم تحلف الشهود البين القانونية ولم يحصل التسك بهذا الأمر أمام المحكمة الابتدائية الاستئناف فلا يكون وجهاً من أوجه القضاء (القض ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٢٤٣).

(١٣) لا يعد عدم حلف الطبيب البين قبل مباشرة مأموريته وجهاً للقضاء إلا إذا تسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف (القض ٧ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢٥٠).

(١٤) سكوت الطاعن أمام محكمة الاستئناف على عدم حلف الطبيب الشرعي البين يقطع حقه في طلب قضاء الحكم لهذا السبب لأن هذا السكوت يعد تنازلاً عن التسك بالبطلان

(٣) محكمة القضاء والإبرام لا تنظر إلا في الإجراءات التي تحصل أمام محكمة ثانية بدية فكل بطلان يتعلق بالإجراءات التي حصلت أمام محكمة أول درجة يجب التسك به أمام المحكمة الاستئنافية وهي صاحبة الحق في الفصل فيه فإذا لم يتسك أمامها بهذا البطلان لا يصح التسك به أمام محكمة القضاء والإبرام (القض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٥).

(٤) لا عمل للمعلن أمام محكمة القضاء بتكرار الإحالة من إضاح الوقائع المكونة للتهمة ومن بيان الأدلة الجسدية التي أوجببت الإحالة بعد الحفظ لأن ذلك يتناقض بالإجراءات الحاصلة قبل الجلسة ومحكمة القضاء ليس من اختصاصها الإلحاح في الحكم المعلن فيه وفي الإجراءات والمرافعات التي حصلت أمام المحكمة التي أسدوره ولا يمكن لمحكمة القضاء البحث في الإجراءات السابقة على ذلك إلا إذا طعن فيها أمام محكمة الموضع (القض ١٦ مايو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٤١).

(٥) عدم تحرر محضر أمام قاضي الإحالة لا يوجب بطلان الإجراءات لأن الفرض من الإيضاحات التي يرى قاضي الإحالة لوجهاً هو توريده قبل صدور أمره بإحالة المتهمين على المحكمة أو عدم إحالتهم وليس قصد منها إيجاد أدلة ضد المتهمين أو في صالحهم وبطلان ذلك فإن المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات تقضي بأن أوجه البطلان التي يقع في الإجراءات السابقة على إضاحاد الجلسة يجب إبدائها قبل صباح فساد أول شاهد والاستقط حق الدعوى بها (القض ٩ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ٢٠٩).

(٦) فضلاً عن أن صباح قاضي الإحالة لأحوال التهم بمقتضى المادة ١١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات هو أمر اختياري لا إيجاباً فإنه لا يمكن أن يكون وجهاً للقضاء إذا لم يحصل التسك به صريحاً أمام المحكمة التي حكمت في الموضوع طبقاً لنص ٢٣٦ جنائيات (القض ٣٠ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ٣ ص ١١٦).

(٧) ليس لمحكمة القضاء والإبرام أن تبحث في الإجراءات التي حصلت في الدعوى المطروحة أمامها قبل الحكم النهائي الصادر عليها فضلاً عن عدم صدور الأمر من قاضي الإحالة باطحن شهره فني كان يجب رفضاً أمام محكمة الجنائيات التي لها الحق

(٢٢) إذا طلب المتهم الاحتياط أمام محكمة أول درجة تمين غير وسكت المحكمة في الموضوع بدون أن تحصل في الطلب الاحتياطي ثم استأنف المتهم ودافع عن نفسه أمام الاستئناف ولم يبد عليه الاحتياطي فيه ذلك تنازلاً عنه من هذا الطلب ولا يجوز له أن يطعن في الحكم الاستئنافي بحجة عدم التفصل في هذا الطلب (القتض ٣٠ يونيو ١٩١٧ التراجع س ٥ ص ٤٤) .

(٢٣) انه وإن تكن المادة ٤٤ جنايات قضت بأن أوجه البطلان التي تقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إيداعها قبل سماع أول شاهد أرقبل المرافعة إن لم يكن هناك جهود والاسقط حق الدعوى بها إلا أن هذا النص لا يمنع المحكمة من أن تقرر بطلان الإجراءات من تلقاء نفسها ولو لم يتبها المتهم إلى هذا البطلان. يتسك به وذلك بحافطة على المدعى والساحل للصوص في ضبط الإجراءات القانونية ودقتها فإذا وضعت الدعوى على المتهم وحكم ببراءته منها لم يبرأ بقاؤه في الاستئناف بتهمة أخرى ولا يزيل هذا البطلان شرح النيابة شفوياً للجنة الأصلية المرحلة أمام محكمة أول درجة وقد عارض المتهم عن نفسه بدون التسك بوجه البطلان إذ يرتب على الحكم بطلان ذلك إحبار الطلب الثاني صحباً عند كل منهم غير حائز على المعرفة الكافية لإبداء أوجه البطلان ولا يجوز دلائل حرمان التمس من الوقت الكافي للاعتماد والقدح عن نفسه في تهمة لم يكن ملأ بها في يده الأمر (الاستئناف ١٧ يناير ١٩٠٠ المحقوق ص ١٥ ص ٤٩) .

(٢٤) فضلاً عن أن إعلان الكاهن والقس العزور أمام المحكمة يعتبر واسطة للإقرار كما يضيء منشور الدياب الصادر في ٢ فبراير وأول أبريل ١٨٩١ بخصوص الأكليريوس اليرتاني والأكليريوس الأول ومنشور الديوان التهديري الملغ نظارة الداخلية في ٣١ يوليو ١٨٩١ بمرافعة منقول المنشورين المذكورين على جميع الطوائف غير الإسلامية لا يرتب عليه بطلان (راجع أسباب هذا الجزء من الحكم تحت مادة ١٥٨) فانه على فرض وجود البطلان فانه يكون له حصل قبل الجلسة وبمقتضى المادة ٢٤٠ جنايات (٢٣٦) جديد يجب إبداء وجه البطلان قبل سماع شهادة أول شاهد أرقبل المرافعة والا سقط الحق فيه وأعضاء الطوائف المسيحية الرونية خاضعون

الناسخ من ذلك (القتض ٢٥ مارس ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ٢١٨) .

(١٥) إذا لم يحلف أحد الشهود العيين القانونية وجب التسك بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع والأزال قانوناً بالسكوت عنه (القتض ٢ مارس ١٩٠٦ الاستئناف ص ٦ ص ٢٦) .

(١٦) البطلان الذي يقع في الجلسة قبل المرافعة كعدم تحليف الشاهد العيين يزيل إذا تراغم المتهم في الموضوع بدون أدنى اعتراض ولم يتسك به (القتض ٢٢ أبريل ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ١٤٧) .

(١٧) لا يابل الطعن بناء على عدم تحليف الشهود العيين في جريمة قتل فانه هذه الحافطة سابقة على الجلسة ولم يتسك بها المتهم وقت مرافعة في الموضوع (القتض ٢٨ فبراير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ١٣٦) .

(١٨) عدم حلف الطبيب الشرعي العيين قبل إبداء وجه الذي يخ طه قراراً بعودة المشورة بالإحالة هو من أوجه البطلان السابق على انعقاد الجلسة وكان يجب إبداءه محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد طبقاً لقاعدة ٢٣٦ جنايات (القتض ١١ نوفمبر ١٩١٦ التراجع ص ٤ ص ١٥٤) .

(١٩) عدم سماع شهود التي من محكمة أول درجة لا يجعل الحكم الاستئنافي باطلاً إذا لم يتسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بما عليه من محكمة أول درجة وهو سماع شهود التي (القتض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ التراجع ص ١ ص ٧٧) .

(٢٠) البطلان الواقع أمام محكمة أول درجة عنه سماع الشهود إذا لم يذبح به المتهم أمام المحكمة الاستئنافية فانه يعتبر لا وجوده (القتض ١٨ ديسمبر ١٩١٥ التراجع ص ٣ ص ٢٨١) .

(٢١) يفرض صحة بطلان تقرير الشهود بناء على أنهم لم يراعوا في أحكام الإجراءات القانونية فانه لا يجوز التسك به أمام محكمة التفتيش إذا كان لم يذبح به أمام محكمة الموضوع بل انصرف المتهم على الطعن في التبراء بأنهم مرتشون وبثبت عدم صحة ذلك (القتض ٢٦ أغسطس ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٢٥) .

(٢٧) إن نص المادة ٢٤٠ جبايات (٢٣٦ جديد) بأنه لا يجوز للعلن في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة لا يفرضه أن المحكمة المختصة في أصل الدعوى مقيدة بأمر إحالة صادر بناء على إجراءات غير قانونية إنما غاية ما يفرضه أنه لم يكن المحكمة المذكورة مع صحة تلك الإجراءات أن تبحث فيما إذا كانت الأدلة كافية أو غير كافية للإحالة فإن البت في ذلك طعنا هو من شؤون قاضي التحقيق وإنما لما عد عدم كفاية الأدلة ولو بالإحالة أن تأمر بالإحالة لعدم وجود عمل للحكم لأن تحكم بطلان أمر الإحالة قولاً بعدم جديده وبه لأمانة الدعوى (القض ١٦ مارس ١٨٩٥ الحقوق ص ١٥ من ٣) .

على كل حال القوانين العادية فيما يخص بطلان الإجراءات أو الأحكام (القض ١٢ مايو ١٩٠٠ الحقوق ص ٢٥٩) .

(٢٥) إذا لم يتك التمس أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاتيان بالنية في مادة تهديد فسكوته يكون سقطا لحقه (القض ٣ مارس ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ من ٣٣) .

(٢٦) إن العن عدم استجواب المتهم في التحقيق هو وجه لا محل للطرفه أمام محكمة القضاء والإبرام عما إذا كان بطلان الحكم حتى لو سلم صحه ما دام ارتفع هذا البطلان بظهور بالجلسات ويتك من العن به أمام محكمي أول وثاني درجة (القض ١٢ ديسمبر ١٨٩٦ الحقوق ص ١٢ من ٤٩) .

٢٣٧ - إذا وقعت جناية أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية .

أما إذا وقعت جناية فيصدر الأمر بإحالة القضية على النيابة العمومية .

وعلى كل حال يجوز قاضي المحكمة أو رئيسها عضوا يوقع كاتب المحكمة عليه ويأمر القاضي أو الرئيس بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

أرسلتم تطبيق بعض المواد ولم تكن المادة ٢٣٧ من هذه المواد المستثناة (القض ٢٤ يونيو ١٩٠٥ المجموعه ص ٧ من ٢٨) .

(٣) إن المادة ٢٣٧ التي أصلت لها حق الحكم في الجلسه التي تقع بالجلسه وأوردت في الباب الخامس من القانون المذكور المختص بالأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية فتطبق على محاكم الجبايات أيضا ما دام لم يرد في قانون تنظيمها نص بمقتضاها (القض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ من ٢٢) .

(١) إن المادة ٢٣٧ جبايات التي حلت محل المادة ٢٤٤ قديم قد سكنت عما كان في المادة القديمة من النص على أن الأحكام الصادرة في الجلسه والمخالفات التي تقع في الجلسة واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها وبناء عليه تكون هذه الأحكام الآن خاضعة من حيث التنفيذ للشروط الواردة في القانون الجديد ويحفظ تكون الأحكام الصادرة في محاكمات الزبد التي تقع بالجلسه لا يحسن أن تأمر الحاكم بتنفيذها فوراً أو تسكت من تقدير مبلغ الضمان (قراولج المراجعة ٢٣ يناير ١٩٠٠ المجموعه ص ٧ من ٩٩) .

(٢) لما حكم الجبايات أن تحكم في الجلسه التي تقع في الجلسة طبقاً لقاعدة ٣٧ من قانون تحقيق الجبايات ولو لم يوجد نص صريح بذلك في قانون تنظيمها لأن قانون تحقيق الجبايات هو القانون العام الذي ينفذ حكم الحاكم الجنائية في المواد الجنائية وأما قانون تشكيل محاكم الجبايات فقد وضع بعض استثناءات فقط في تطبيق بعض مواد قانون تحقيق الجبايات

(٤) إن المادة ٢٣٧ جبايات لم تميز بين الجلسات فضلاً عن أنها وردت في الباب الخامس الخامس بالأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية فمحاكم الجبايات تستند من هذا النص الصريح حقها في الحكم في الجلسه التي تقع في الجلسة (القض ١٥ يناير ١٩١٦ التراجع ص ٣ من ٣٤٨) .

المادة الرابعة (القبض) ٢٩ أبريل ١٨٩٣ القضاء س ١
ص (٤٩) .

(٧) إن الجلبع الذي ترتكب في الجلسة يجب حقيقة أن
يتمك فيها في الحال غير أنه يستدل مع ذلك من مجموع ما جرت
عليه المحاكمة أن المقصود من هذا إنما هو ضرورة البدء في نظر
هذه الجلبع في الحال على الأقل ولا أهمية بهه ذلك إذا ذعن
حسن سير العدالة إلى تأجيل تهيئة المحاكمة إلى وقت آخر وعليه
فلا يكون هناك بطلان في الإجراءات إذا كانت محكمة الجنائيات
صحت شهادة شاهد يوم ٧ يناير وكانت شهادته من رتبة التبعيات
المحكمة إلى البحث في هذا الأمر وكانت تهيئة البحث في يوم
٨ يناير حيث ترويت المحكمة إرسال ملف القضية الأصلية إلى
التي وأخبار الشاهد متبناه بأدلة شهادة زور وسددت النظر
في هذه التهمة يوم ١٣ يناير ورأى بجديتها رأى التي في الموضوع
الأصل قبل الحكم في الشهادة المخورة كما يقضي به الواجب
ولا مانع من تأجيل النظر في بقية الشهادة الزور من يوم ١٣
ال ٢٤ من الشهر بناء على طلب التهم ومحاكمة (القبض)
٢٢ يونيو ١٩١٨ المجلد ٢٠ من ٢) .

(٨) لما كان الفرض الوحيد من سماح التهود هو توريد
دفع القاضى لله الحكم في جلسة وقعت أمام حبه بدون سؤال
التي عليه وبدون سماح شهود (بلغة الرافعة ١٩٠٥ ن ٣٥٤) .

٢٣٨ - الأشخاص المسئولون عن حقوق مدنية يكفلون بالحضور في المواعيد التي يكلف
بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحلال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة
والبعضيمات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالفراغة أصلا .

٢٣٩ - اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرضه الى محكمة جنائية
بصفة مدع بموجب مدنية .

في دعواه أمام المحاكم الجنائية بأشياء من طبع مبرمة وبجزء
من دفع الرسوم المقررة منه ولم يد طليات بالحقوى كما حصل
في قضية اللجنة لله الحق في أن يفتي إلى المحاكم المدنية العالية
بمقتضى لأنها لم تكن في الأصل في الأشخاص - رابع
شرح جالوز هيرس من ٢٨ ص ١٧٣ (نصق) ١٤ أكتوبر ١٩٠٠
المجلد ٢ ص ١١٢) .

(٥) إن القاعدة التي هي أساس قانون المرافعات الجنائية
التي تقضى بأن المصوى السومية لا ترفع إلا من أعضاء النيابة
السومية لما استضافات من ضمنها ما جاء به المادة ٢٤٤ بناتيات
(٢٣٧ جديد) من أن الجلبع والمخالفات التي تقع في الجلسة
تتمك فيها المحكمة بناء على طلب النيابة وصاروة المادة تتبع للوجوب
على المحكمة في الحكم وهذا لا يمكن حصوله إلا إذا كانت المصوى
السومية في هذه الأحوال تتحرك من نفسها بمحالة التلبس وقد رأى
القانون من وضع هذه المادة المحافظة على النظام العام الذي
يقضى بالمبادرة بغضوة الشخص الذي يستنفذ بالمحكمة بدرجة
أن يرتكب جريمة أمامها ويظهر بسوء الكيفية الاحتفالها
وقوانينها وفرض المصراع هذا أي الحكم في الحال وفي قسم
الجلسة لا يتم إذا كان الحكم يتوقف على رفع المصوى السومية
من النيابة لأنها إذا تصرفت فيها كما تنصأ جازها أن ترفضها
وبما لا أن لارتضاها فإذا لم ترفضها لا يمكن في الجرية في الجلسة
(القبض) ٢٤ أبريل ١٨٩٧ القضاء س ٤ ص (٣١٢) .

(٦) إن شرح القانون التفرضا في هذه تكلمهم على
المادة ١٨١ بناتيات لسم التي تنفق عن نص المادة ٢٤٤
بناتيات مصوى (٢٣٧ جديد) نصا وموضوعا فترى أن محكمة
الجلبع يتبين عليها متى ارتكبت جريمة أمامها أن تتمك فيها
وتجبا ولا حتى لما في حالة التهم على محكمة أخرى لأن ميارة

(١) من المبادئ المقررة قانونا أن التنازل في المراءد
المدنية يوقف سير المرافعة في المصوى ليس إلا ولا تأثيره على
قسم الحق الذي لا يزال موجودا ولا مانع يمنع اللقبين الحقن
الذين من التمسك بهذا الحق أمام المحكمة المدنية لمعوض الضرر
الذي أصيب به ولم يفصل فيه قطليا من المحاكم الجنائية واتفق
علها القانون على أنه متى كان تنازل اللقبين من الإسترداد

في الدعوى الجنائية سبق أن كان مدعى في الدعوى المدنية وحق الدعوى المدني ما كان إلا مدعى عليه حيث اكتفى بذكره التوقيع على العقد المتسكك به منه (القتض ٣ فبراير ١٩١٧ المجموعة من ١٨ ص ٨٧).

(٦) إذا طالب الماتع بآئمن بموجب كتابة اتضح أنها أعطيت له مذكورة ولكنه تمكن من إقامة الدليل على صحة تسليم البضاعة وعدم حصوله على ثمنها بقطع النظر عن تلك الكتابة وسكبه له بآئمن فإن هذه الدعوى لا تمنع من أن يرفع دعوى مباشرة ضد المشتري بطلب تعويض من التسليم والتزوير قائم وإن يكن البائع قد نجا بهذه الطريقة من أغلب الضرر الذي كانت يمكن أن تعرضه إليه الكمبيالات المزورة إلا أن هذا الضرر ليس من شأنه تحويل صفة دعواه من مطالبة بدين إلى دعوى تعويض وهذا الأمر لم يطرح أمام المحكمة المدنية والدعوى المباشرة مؤسسة على الضرر المادي والأدبي الذي لحق المدعى الماتع أثناء سير القضية المدنية بسبب التزوير وهي دعوى يختلف موضوعها عن الاعتلافا تماما من دعوى المطالبة بالدين التي حكمت فيها المحكمة المدنية والادبية كان مجهول وجود التزوير حين رفع دعوى المطالبة بقيمة الكمبيالات المزورة فكذا لم يكن من سبيل أمامه سوى الطريق المدني ولما لا يمكن القول باختياره أنه كان حرا في اختيار أحد أمرين لم يكونا قد توفر أحده أمامه (القتض أول يونيو ١٩١٨ المجموعة من ٢٠ ص ٢).

(٧) لأجل تطبيق المادة ٤٦٦ ج ٢ (٢٣٩ جديد) ولم توفر الشروط الآتية وهي أولاً اتحاد الخصوم وثانياً اتحاد السبب وثالثاً اتحاد الموضوع فبذلك المادة بالنسبة للسائل الجنائية هي كالمادة ٢٣٢ بالنسبة للسائل المدنية فإذا ادعى شخص بترديد أوراق أمام المحكمة المختصة فإن هذه الدعوى لا تمنع من المدخل بصفة مدعى مدني في دعوى التزوير التي ترفعها النيابة العمومية لأنه وإن توفر شرط اتحاد الأشخاص واتحاد السبب إلا أن شرط اتحاد الموضوع غير متوفر لأن الذي عليه المدعي المدني أمام المحكمة المختصة هو ترديد الأوراق فقط وأما الآن فهو يطلب طلباً أكثر وهو ترديد الأوراق وتضمينات بقدر ما لحقه من الضرر وشأن بين الطلب الأول والطلب الثاني (قاض التحقيق بمحكمة مصر بين تاريخه وتأييد من أودت الشورة في ١١ ديسمبر ١٨٩٤ المحاكم من ٦ ص ٤٧٦).

(٨) من المقرر قانوناً أن التنازل عن الدعوى المدنية أمام محكمة الجنيح لا يقطع حق المدعي المدني في رفعها بعد ذلك أمام المحكمة المدنية أما لو رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية فلا يجوز له أن يرفعها إلى محكمة الجنيح بصفة مدعى بمحقق مدنية كما هو مفهوم المادة ٢٣٩ ج ٢ (مطلقاً استئنافاً ٤ مارس ١٩٠٨ المجموعة من ٩ ص ٢٧٠).

(٩) إن المادة ٢٣٩ ج ٢ لا تمنع من أن يرفع المدعي المدني إلى المحكمة المدنية (مطلقاً استئنافاً ٤ مارس ١٩٠٨ المجموعة من ٩ ص ٢٧٠).

(١٠) إذا رفضت دعوى مدنية أمام المحكمة المدنية بطلان ضود مدعى بغير ربط في حالة سكر فيجب عدم قبول الدعوى التي ترفع مباشرة أمام محكمة الجنيح بترديد هذه العقود بواسطة كتابتها على أوراق موقع عليها من يماض فإن المادة ٢٣٩ ج ٢ لا تمنع من التمسك بالاطلاق لما مرى فيجوز بكثير من المبادئ القديمة التي يسير بموجبها القضاء الفرنسي والشرائح في فرنسا ويضيق به جلياً أن في النظر المصري لا يوجب الانضمام إلى المهاراة في الإجراءات القضائية والتفتن في مسائل الشكل بقصد تنويه وجعل المطوى مخفية ظاهراً عن بعضا بل الذي يجب النظر إليه هو حقيقة الأمر موضوعاً والحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية التي ترفع بعد الدعوى المدنية متى كان الترضي الخقيق من الدعوى واحداً (القتض ٨ أبريل ١٩١١ المجموعة من ١٢ ص ١٧٢).

(١١) إذا أكر المدعي عليه أمام المحكمة المدنية التمسك بغيره على هذه مقدم منه ثم سكر بصفة العقد فاستأنف الحكم ثم رفع دعوى مباشرة بترديد العقد أمام محكمة الجنيح وتجزؤ بآئمن الاستئناف المرجع به أمام المحكمة المدنية متى فصل في الدعوى العمومية فلا يمكن الحكم بعدم قبول الدعوى المباشرة ارتكبا على المادة ٢٣٩ ج ٢ بآئمن بآئمن ارتكبا على قوة الشيء المحكوم فيه لأن الحكم المدني القاضي بصفة العقد لم يكشفه توثيقاً المحكوم فيه بمصروف استئنافه على أنه يفصل فيه والارتكبا على المادة ٢٣٩ ج ٢ بآئمن لأنه يشترط لصحة هذه المادة أن يكون المدعي المدني في الدعوى الجنائية سبق أن رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية وعبارة أخرى يجب أن يحسب الدعوى المدنية

أمام المحكمة المدنية لأنه من المسموح أن المظالم يتعرض أمام المحكمة الجنائية من الفصل الجنائي قسمة لا يمنع من المظالم أمام المحكمة المدنية بإلحاق الحق الذي حصل الاضرار عليه كل شرط أن لا يكون الحكم الجنائي قد تناول الفصل في ذلك الحق (موطاج ٢٥ نوفمبر ١٩١٩ المحاماة ص ١ ص ٤٦٢) .

(١٢) إذا كلف المدعي المظالم خصمه بحضور أمام المحكمة المدنية ولم يقبل الإعلان سقط حقه في رفع دعواه بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية طبقاً للمادة ٢٣٩ جنائيات لأن الدعوى تعتبر مرفوعة بمجرد الإعلان سواء تقدم المدعي بطلب الجلسة أو لم يقبله (أسيوط استئناف ١٩ أبريل ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ١٨٧) .

(١٣) إذا أذن المظالم المدعي التهم بحضور أمام المحكمة المدنية ولم يقبل الدعوى يجادل تلك المحكمة فإن ذلك لا يمنع من رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية لأن المادة ٢٣٩ نصت على أنه من رفع طلبه إلى محكمة أدبية أو تجارية لا يجوز له أن يرفع إلى المحكمة جنائية بصفة مدع بمحقق مدنية فلا يعتبر الإعلان الذي التهم بحضور أمام المحكمة المدنية بدون قصد الدعوى رضا حقيقياً وقد قرر الشراح أنه لا يقسم مقام رفع الدعوى أي إجراء آخر فأجازوا المدعي بإلحاق المظالم الذي دخل في تغطية التهم مطالبا بدفعه أن يرفع دعواه إلى المحكمة الجنائية - تطبق المظالم مادة ٦٦ ن ٣ - ٦٨ كذلك اشترطوا أن يكون رفع الطلب إلى المحكمة المدنية محلل إلى محكمة مختصة فإذا حكمت المحكمة المدنية بسلام اختصاصها بإزالة أن يرفع دعواه إلى محكمة الجنائية - جرائع لاج ١ ن ١٣٤ وتطبق المظالم ص ٤٢ ن ١٠٤ فن باب أول إذا لم يكن الطلب وصل إلى أي محكمة مدنية (السياسة ضبط ٢٨ مارس ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ٨٠) .

(١٤) إن المادة ٢٣٩ تفرق أيضاً على المحاكم المختلطة لأن هذه المحاكم تحصل في الدمارى باسم محاكم البلاد فلا يميل أمام المحاكم الجنائية الأصلية طلباً مدنياً متى رضى المدعي أمام المحاكم المختلطة (المختص ٢٠ مارس ١٩١٠ المجموعة ص ١٦ ص ١٠٨) .

(٨) إذا أذن لمن خصص بالترتيب في عقد أمام المحكمة المدنية وسكن نهائياً بصفة العقد فلا يجوز له أن يدخل بعد ذلك بصفة مدع مدني في الدعوى العمومية التي ترفعها النيابة العمومية أمام محكمة الجلسات بطلب توقيع العقوبة بناء على تقرير هذا العقد ولا يتعرض بأن المظالم بالترتيب مدنياً كان الفرض منه الفصل في صحة العقد المظالم فيه والفرض من الدعوى المدنية أمام محكمة الجلسات هو الحكم بالخصم بغيره بغيره اختلاف في موضوع الدعوى فإن هذا الاختلاف مردود بأن الخصم هو مرض من أعراض الترتيب ونتيجة من نتائج طلب التعويض هو طلب تقرير العقد أولاً وبالذات ولا يمكن الحكم بالخصم في الدعوى إلا بناء على الحكم بالترتيب مع أنه قضى بصفة العقد بحكم نهائي في مواجهة المدعي والتهم الأمر الذي يس بتوقيع القاضي المحكوم به (محكمة شين الكوم ٢٧ نوفمبر ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٢٥٤) .

(٩) إذا حكمت المحكمة المدنية نهائياً بصفة عقد منع من رفعه بالترتيب في الدعوى المدنية فلا يجوز له بعد ذلك رفع دعوى مباشرة أمام محكمة الجلسات يتوهم بسبب تقرير هذا العقد لأن مسألاً بصفة العقد وتقريره أصبح أمراً مقضياً ووجه على المدعي بإلحاق المظالم وإذا حكم بثبوت أو نفي حق فلا يجوز طرحه لبحث فيه في قضية أخرى ولو كان الفرض الوصول إلى نتيجة أخرى لم يترسأ إليها في القضية السابقة - أوبري وروج ٨ ص ٣٩٩ ن ٢٦٩ ولا كوست ص ٨٨ ن ٢٥١ (العوالم ١١ أبريل ١٩٢١ المجموعة ص ٢٤ ص ٢٩) .

(١٠) إذا أذن لمن خصص أمام المحكمة المدنية بالترتيب في ذمة عقدة مدنية ليس له أن يرفع دعوى مباشرة أمام محكمة الجلسات بطلب هذه العقوبة واستمالها لأنه يقتضي المادة ٢٣٩ جنائيات إذا رفع أحد طلب إلى المحكمة المدنية أو التجارية لا يجوز له أن يرفع إلى محكمة جنائية بصفة مدع بمحقق مدنية ويضمن الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للترتيب والاستمال ويضمن على المدعي قبولاً عدم تحريك الدعوى العمومية (الأزبكية ١٧ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٥٦٠) .

(١١) إن المظالم يتعرض من السرقة أمام المحكمة الجنائية لا يمنع من طلب تبثوث ملكية المدعي للقضاء الموقوف

٢٤٠ - المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائها .

٢٤١ - اذا رفضت دعوى قاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضي المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وإن رفضت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضي تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف .

تعطلت هذه المادة بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ كما يأتي :

اذا رفضت دعوى قاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضي المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وإن رفضت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضي تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف التي تدخل في دائرة اختصاصها تلك المحاكم وإذا رفضت الدعوى لتقضاء أو لمحاكم ابتدائية تابعة لمحاكم استئناف مختلفة وجب تقديم هذا الطلب الى محكمة استئناف مصر .

الباب السادس - المجرمون الأحداث

٢٤٢ - اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقتل عن خمس عشرة سنة كاملة بما حكم أمام محكمة الجناح اذا لم يكن معه في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصيغة فاعل أو شريك في نفس الجناية . (ألغيت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات) .

إن المادة ٢٤٢ التي كانت تنص بأن الأشخاص الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة يحاكمون أمام محاكم الجناح اذا لم يكن معهم في المحاكمة من يزيد عمرهم عن خمسة عشرة سنة بصيغة فاعل أو شريك في نفس الجناية قد ألغيت بالمادة ٥٦ من القانون ٤ نونبر ١٩٠٥ الصادر في ١٩٠٥ (بلغة المراجعة ١٩ مائة ١٩٠٦ المبرورة من ٧ ص ١٦٦) .

٢٤٣ - لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجماعي .

٢٤٤ - ينفذ التأديب الجنائي في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمور السجن وطيبه وقت اجرائه .

٢٤٥ - الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو عمل آخر يكون إيداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية يجرى على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحفانية ويجوز إبقاؤه مؤقتا فى السجن الى حين نقله منه .

٢٤٦ - لا يجوز التنفيذ بالاكره البدنى لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة .

الباب السابع - فى المتهمين المعتمدين

٢٤٧ - اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفى للدفاع عن نفسه .

واذا اتضح بحجوه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتكفل .

إن مبدأ وجوب إيقاف محاكمة المتهم المعوز الى أن يعود الى رشده يجب تطبيقه على حالة حدوث العاهة عقب صدور الحكم الابتدائى بمعنى أن مبدأ الاستئناف لا يقتضى بالقسبة

لتم الامتناع طال ما لم يرد من الرشد ما يكفى للدفاع عن نفسه (الضئ
١٤ فبراير ١٩١٤ المجلد ١٥ ص ١١٧) .

٢٤٨ - اذا ظهر فى إحدى الجلسات المنصوص عنها فى المادة السابقة أو فى حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة فى عقله طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه فى أحد مستشفيات المجازيب تخاير النيابة العمومية جهة الادارة وهى تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات .

وتتبع هذه القواعد أيضا فى حال ما اذا رأت النيابة أن لاجوبه لاقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة فى عقله .

٢٤٩ - يجوز للنياية العمومية فى كل الأحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه فى أحد محلات المجازيب أو فى مستشفى للحكومة بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئى حتى يصدر قرار من جهة الادارة .

الباب الثامن

في المصاريف

٢٥٠ - كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها .

الحكم وتصبح هذا انطلا (القض ١١ ديسمبر ١٨٩٧
القضاء من ٥ ص ٥١) .

(٧) اذا تم أحد التهمين وجب الحكم على الآخر بجميع
المصاريف حتى تلك التي صرفت في سبيل من ظهرت برأته اذا
أن المصاريف التي من هذا التهمين إنما هي ناشئة دائماً عن
احضارهم بسبب جريمة من ظهرت اذ انك وحكم عليه (القض
١٢ فبراير ١٨٩٨ القضاء من ٥ ص ١٦٥) .

(٨) اذا برأت المحكمة بعض التهمين وحكمت على البعض
التي ثبتت اذ انك بكل المصاريف فلا وجه للطلب لأن الحكم
عليهم هم القلبي يتكبدون كل المصاريف القضائية والقانون لم
يتم طرق التوزيع عليهم بل هذا حق القاضي فيحكم على حسب
ما يقرأ له (القض ٢٨ مايو ١٨٩٨ القضاء من ٥
ص ٢٨٥) .

(٩) اذا رأت المحكمة أن أحد التهمين مدان فلا شيء
بمنها من أن تحكم عليه بكل المصاريف (القض ٦ مايو ١٨٩٩
القضاء من ٦ ص ٢٤٧) .

(١٠) إن المصاريف والاعقاب هي من المصالحات
الغرضية التي يصح دائماً للقاضي الحكم بها دون أن يرفع اليه
طلب صريح منها لاشتغال الطلب الأسفل عليها (القض
٢٩ أبريل ١٩١٦ الشرائع من ٣ ص ٥٤٦) .

(١١) ما لم توجد ظروف استثنائية لا قائمة من إضافة
المصاريف الى الحكم بالجسب والأفضل أن يحكم بغرامة حسب
أشد شأن الحكم بالمصاريف يؤهل له وجه الرسوم الى أكره
يفي (بلعة المرافعة ١٩٠٥ ن ٣٢١) .

(١) عدم ذكر المصاريف في الحكم يدل على أن المحكمة
أضحت التهم منها وليس عليه ضرر من عدم ذكرها في نص
الحكم فلا يقبل طلب القضاء من بناء على ذلك (القض
١٤ أكتوبر ١٩٠٥ المجبوبة من ٧ ص ١٠) .

(٢) عدم الحكم على التهم بالمصاريف يستلزم جعلها على
جانب الحكومة فلا محل لشكوى التهم من ذلك (القض
١٨ نوفمبر ١٩٠٥ الاستقلال من ٥ ص ١٦) .

(٣) إن سكوت الحكم عن المصاريف هو بمثابة رفضها
على الحكومة لا تحمل التهم بها وقتها لا يقبل من الطعن
لهذا السبب (القض ٢٤ نوفمبر ١٩٠٦ المجبوبة من ٨
ص ٧٥) .

(٤) إضفاء الحكم ذكر المصاريف سواء أتمها على
الحكومة ولا ضرر في ذلك على التهم (القض ١٣ أبريل ١٩٠٧
الاستقلال من ٩ ص ٤٦) .

(٥) لا ضرورة على محكمة الموضوع أن تذكر في حكمها
من المصاريف بالمصاريف بل عدم ذكر المصاريف دليل على أن
المحكمة أضحت التهم منها (القض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع
من ١ ص ٨٦) .

(٦) اذا رفضت الدعوى على تهمين أسد فيها لأحدهما
جسمة ولا من جناية فبرأت المحكمة التهم الثاني من الجناية
وحكمت على الأول في الجسمة ويجب عليها أن لا تحكم عليه إلا
بمصاريف الجسمة فقط التي هو متهم فيها لا بمصاريف كل
القضية التي تستل على جناية وجسمة في آن واحد واذا لم تفعل
ذلك وأزنت بكل المصاريف كان لمحكمة القضاء أن تنقض

٢٥١ - المحكوم عليه غيابيا اذا برئ بناء على معارضته في الحكم الغيابي يجوز الحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الاجراءات والحكم الغيابي .

لاهي . يمنع المحكمة من إلزام المتهم بالمصاريف عند حكمها ببراءته (القتض ٢٥ مارس ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ٢١٨) .

٢٥٢ - اذا حكمت محكمة ثاني درجة بتأييد حكم ابتدائي جاز لها أن تجعل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليه إلا اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة وحدها .

اذا استأنف كل من التمس والنيابة الحكم وأيدته محكمة الاستئناف وأيدت التمس بالمصاريف فلا وجه للتمس منه بأن استئناف النيابة استوجب مصاريف على المتهم كان يلزم أن يحكم بها على النيابة لأن التمس هو الذي أورد هذه المصاريف بارتكابه لقتل الذي عرّف لأجله (القتض ٢٢ مارس ١٨٩٧ لقتضاء ص ٤ ص ٢٧١) .

٢٥٣ - اذا حكم على جلبة متهمين بحكم واحد في جريمة واحدة بصفتهم فاعلمين أو شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامين أو توزعها بينهم .

(١) إن نص المادة ٢٤ مقررات (٢٥٣ جنايات جديد) واضح جدا ويبين الحالة التي تحكم فيها على المتهمين بالمصاريف متضامين وهي حالة المتهمين الذين يرتكبون الجريمة سواء كانوا متضامين في الفعل أو مشتركين مع الفاعل الأصل في الجريمة أما اذا تضارب قصاص فلا يحكم عليهم بالمصاريف بالتضامن لأنه يمكن أرب أحدهما يرتكب مخالفة والاخر يرتكب بصفة (الاستئناف ٢٦ أبريل ١٨٩٤ لقتضاء ص ٢ ص ١٨) .

(٢) اذا ضم واقعتان في قضية واحدة لارتباطهما ببعضهما ارتباطا تاما بأن كانتا عبارة عن مضاربة وقعت بين المتهمين عليهم في أثم واحد فلا وجه لاعتصامهم ولا الحكم بالمصاريف على الافراد لأن القضية واحدة كما لا وجه لاستئصال مصاريف تهمة سرقة وجهت لعضهم وتبرأ منها فان الاجراءات التي حدثت في الدعوى واحدة ولا إمكان تميز بعضها عن بعض (القتض ٢٩ مارس ١٨٩٧ لقتضاء ص ٤ ص ٢٧٥) .

٢٥٤ - اذا لم يحكم على متهم إلا بجزء من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم .

٢٥٥ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى ويقع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لأشعة الرسوم القضائية .

المدعى عليه إلا يقتدر ما يحكم به عليه ويحمل قطعا ما هذا ذلك (مادة ١١٣ و ١١٤ مرافعات ١٥٥ من لأشعة الرسوم) ولا يمكن بأي حال إلزام الحكومة بشيء سواء كسب المدعى دعواه أو غيرها بعضها أو كلها فان المدعى المدنية متصلة من الدعوى الجنائية والنيابة ليست خصما فيها ولا يمكن شيء على من ليس خصما في الدعوى كما أنه في حالة استئناف النيابة أو طلبها بطريق القضا لا يلزم بالمصاريف إلا النيابة أو المتهم

(١) ان الدعوى التي رفعها من تالة ضررون الجسرية يطلب توفيق هذا الضرر من دعوى مدنية محضة ولا تعتبر مغلقة هذه سواء دعت أمام المحكمة المدنية أو الجنائية ولقد أيدت لأشعة الرسوم هذا المبدأ حيث قررت أن الرسوم التي تؤخذ عليها أمام المحكمة الجنائية لا يمكن أن تقل من الرسوم التي كان يجب دفعها لفروقت المحكمة المدنية (مادة ١٦) ويجب عليه أن يقدم المصاريف اللازمة لتلصر الدعوى (مادة ١٤) ولا يسمح على

دون المدعى بالحقوق المدنية لأنه ليس خصماً في الدعوى في هذه الحالة فإذا استأنف المحكوم عليه بالقوة والتعويض لحكت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه وبراءة التهم وجوب الزام المدعى المدني بالمصاريف لا المحسومة (الجلس ٢٢ يونيو ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٨٢) .

٢٥٦ - إذا حكم على المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها .

ومع ذلك إذا لم يحكم للدعى بالحقوق المدنية بتعويضات فتكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى أما إذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تين في الحكم .

إذا حكم على التهم بالتعويض للمدعى المدني فيجب على المحكمة أن تلزمه بالمصاريف التي استلزمها دخوله المدعى المدني (جلسة المراجعة ١٩٠٧ ص ٣٠٩) .

٢٥٧ - إذا برئ المتهم وألزم بتعويضات للدعى بالحقوق المدنية يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للدعى بالحقوق المدنية المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية .

الكتاب الرابع

في تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة

(٣) أنه وإن كانت مباشرة تنفيذ الأحكام الجنائية من اختصاص النيابة العمومية إلا أن المسائل المتصلة بتنفيذ العقوبة كسقوطها بالمدلة الشرعية أو إعفاء المتهم منها أو انتهاء مدتها ليست داخلية في ذلك الانحصار بل يجب رفعها لقضاء المروض فإذا انتهت مدة العقوبة باجبار أن الأخير المحكوم بها هو أمير قرية ومع ذلك لم يخرج من التبع لاتباع النيابة لتقوم التتبعات ويجب على المتهم رفع تطلبه في الوقت الملائم إلى الجهة المختصة وهي المحكمة التي أصدرت الحكم بحسب (الاستئناف المادة المدنية ١٥ مارس ١٩١٠ المجوعة ص ١١ ص ٢٢٧) .

(٤) من العدل الذي لا غرض فيه أن لا يعاقب غير المجرم سواء كانت العقوبة بدنية أو مالية فإذا أريد تنفيذ حكم جنائي على غير مرتكب الجريمة المحكوم فيها كان لهذا الغير حق التظلم من التنفيذ عليه وقد ين قانون المرافعات طرق التظلم لمن لم يكن نصيبا في الحكم المراد تنفيذه فله حق الاشكال في التنفيذ وعدم بيان ذلك في قانون تحقيق الجنابات لا يدل على أن الشارح قصد حرمان من يعود عليه ضرر من تنفيذ حكم جنائي لم يكن خصما فيه من حق التظلم لأن الحرمان من حق طبعي لا يكون إلا بنس صريح والقياس يقتضي مجازا الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية كما في تنفيذ الأحكام المدنية وقد كتف قانون تحقيق الجنابات النيابة العمومية بتنفيذ الأحكام الجنائية ولكن لم ير هذا القانون ما يحول النيابة عن الفصل في الاشكالات التي ترفع من المحكوم عليه أو ضمه ولا يمكن أن يكون لما هذا الحق لأن سلطتها في تنفيذ اداة محنة ما دام لا يوجد نزاع فيه فان مركزها فيه هو وكيل استصغر حصة آخر لمصلحة موكلهم شرع في تنفيذ ولم يقل أحد إن هذا الركن يكون له حق الفصل فيما يرضه وقت التنفيذ من الاشكالات حيث

(١) لما كان القانون (القديم) يقتضي بإيقاف تنفيذ الحكم ما دام العن فيه جائزا بطريق القبض والإبرام فليتهم إذا عرفت لتبائية في تنفيذ الحكم خلافا لهذا المبدأ أن يطلب من محكمة القبض التي رفع إليها طعنه أن تأمر بإيقاف التنفيذ ما دامت مرتبطة بدعواه وهو تحت خانيتها من جهة أخرى فان اختصاص محكمة القبض والإبرام بنقض الأحكام المخالفة للقانون وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه يستلزم حتما أن يكون لها حق النظر في الاجراءات المخالفة للقانون التي تمنع من إعادة الحالة إلى ما كانت عليه في النسخ المظروية أمامها حفظ لقوة أحكامها وتحقيقا لمعنى السلطة اللازمة لقراراتها ولا شك في أن حصول التنفيذ يمنع من إعادة الحالة إلى ما كانت عليه (القبض ٢٩ ديسمبر ١٨٩٤ المحاكم ص ٦ ص ٤٠٣) .

(٢) ان قانون تحقيق الجنابات لم ينس على الجهة التي يرفع إليها الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية وذلك يجب الرجوع إلى قواعد المرافعات المدنية وهذه القواعد تقتضي بأن الاشكال في التنفيذ يتقدم بالحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فضلا عن ذلك فله حكمة محكمة القبض والإبرام بتأرج ٩ فبراير سنة ١٨٩٥ بعدم اختصاصها بالنظر في هذا الطلب ولا يمكن أن يكون المخصص به هو النيابة العمومية كما عُد من بعض حيثيات الحكم المذكور لأنها وإن كانت متونة بالتنفيذ فيما يتعلق بالاجراءات الادارية فليس من خصائصها الفصل في المنازعات التي تنشأ عنها وتستلزم قضاءا فيها وعليه إذا حدثت النيابة بالحكم الصادر استئنافا قبل فوات مهلة التقاض كان المحكوم عليه أن يتقدم بالحكمة الاستئنافية وهي تأمر بإلغاء اجراءات التنفيذ والافراج عن التبع (الاستئناف ٢٧ يناير ١٩٠٠ المحرق ص ١٥ ص ١٧) .

هي المحاكم وأصبح الرأي الأخير مجمعا عليه من جميع تلك المحاكم ومن جميع الشرائع - وأصبح شورى وهيل على تحقيق البنائيات في باب تنفيذ الأحكام بن ١ ١٧٣ ن ١٧٣٤ ويختصر جارد ن ٦٣٤ وبرامبولان تحقيق البنائيات المصرية وتطبيقات دالوز على المادة ١٩٧ بنائيات ن ٦١ - ٩٧ ويطول كراتيه في تنفيذ الأحكام بن ٣٧ ن ٢٧٧٥ - ٢٧٧٩ (محنة طعنا الجزية ٢٦ فبراير ١٩١٣ الشرائع ص ١ ١٢٣).

لا يجوز بداهة أن يكون الإنسان عصا وسكا في آن واحد وتقتضي المشابهة بين الاشتكالات في الأحكام المدنية والجنائية أن تكون السلطة المختصة بتلها هي السلطة التي أصدرت نفس الحكم فاقب المختص بنظر الدعوى السورية والفصل فيها هو المختص بطرق التسمية بالنظر في ملحقها ولأن السلطة التي أصدرت الحكم هي أول يوضح طامسه وتحديد دائرة قوته وقد جرت المحاكم القهرنارية على اختصاص النيابة بالفصل في صغريات التنفيذ زنا ثم عادت من هذا الرأي إلى أن المختص

٢٥٨ - متى صار الحكم بالإعدام نهائيا ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحفائية لمرضا على الحضرة الفخيمة الخديوية وينفذ الحكم إذا لم يصدر الأمر بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما .

٢٥٩ - يصير إبقاء المحكوم عليه نهائيا بالإعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على التودج الذي يقر عليه ناظر الحفائية إلى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الأمر بإبدال العقوبة بالمحكوم عليه بها .

٢٦٠ - تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة نظارة الداخلية بناء على طلب بالكاتب من النائب المسمى مينا فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٥٨

٢٦١ - لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها في يوم من الأعياد الخاصة بديانته أو الأعياد الأهلية .

٢٦٢ - تمنح الحكومة على نفقتها جثث من حكم عليه بالإعدام عند عدم وجود وريثة له يقومون بلغها . ويصحب على أي حال أن يكون الدفن بنير احتفال تام .

٢٦٣ - إذا أخبرت المحكوم عليها بالإعدام بأنها حبلى يوقف تنفيذ الحكم وتبقى تحقق قولها لا ينفذ عليها إلا بعد الوضع .

٢٦٤ - كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على التودج الذي يقر عليه ناظر الحفائية .

٢٦٥ - يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الضريبة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفي حالة ما إذا كان المحكوم عليه مسجونا يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن .

٢٦٦ - إذا قُلت المبالغ المسحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالتعلق بهذا الحكم إذا كان حضوراً يقوم مقام إعلان التهم بالمبالغ المذكورة .

٢٦٧ - يجوز الاكراه البدني لتحويل قيمة العقوبات المالية المتقاضى بها الحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام من العشرين قرشا الأولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائفة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوماً في مواد المخالفات ولا عن تسعين يوماً في مواد الجناح والجنايات .

العقوبة الأصلية خصوصاً وأن تنفيذ الحبس عند عدم دفع المصاريف إنما هو متعلق بتنفيذ العقوبة الأصلية (التنفيذ ١٦ أبريل ١٨٩٨ للقضاء ٥٥ ص ٢٠٥) .

(٣) إن عدم ذكر المادة ٤٩ عقوبات عدم (٢٦٧ جنايات جديد) لا يخلل الحكم لأن الحبس لتحويل العقوبة لا يمتد عقوبة (التنفيذ ١٤ أكتوبر ١٩٠٣ المحررة ٥ ص ٨٢) .

(٤) الاكراه البدني طريق من طرق تنفيذ الأحكام التي تحت تصرف النيابة بدون الاتيان على ذكره في الحكم كما أنه لا يقرب على ذكره في الحكم أي بطلان (التنفيذ ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ٧٨) .

(١) إن المادة ٤٩ عقوبات عدم (٢٦٧ جنايات جديد) ليست من مواد العقوبات نظرية خصوصية فعدم ذكرها في الحكم القاضي بمالية تهم وإلزام المصاريف لا يجعل الحكم لها ويكون ذلك من باب أولى إذا حكم ببراءة التهم وإلزام المدعى المدعى بالمصاريف لأنه حيث لا يجبر على دفعها إلا بالطرق المدنية بقانون المرافعات ولائحة الرسوم وأما المادة ٤٩ عقوبات فلم توضح إلا ارتكبي الجرائم (التنفيذ ٦ يناير ١٨٩٤ القضاء ١ ص ١١٥) .

(٢) لا وجه لطلب عدم ذكر المادة ٤٩ عقوبات (٢٦٧ جنايات جديد) لأن الشارع لم يقصد الا ذكر المواد القاضية بالعقوبة المحكوم بها وليس الأمر كذلك فما يخص بالحكم بالمصاريف إذا لا يمتد أن المصاريف هي من ممتلكات

٢٦٨ - يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على التوفيق الذي يقتضيه ظاهر الحقائقية ويشتر فيه في أي وقت كان بعد إعلان التهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقررة للحكومة عليه بها .

٢٦٩ - يبقى الاكراه البدني من نفسه متى صار للمبلغ الموازي للدين الذي قضاه المحكوم عليه في الاكراه عتسبها حسب ما هو مقرر في المادة ٢٦٧ مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً بعد استئصال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته .

٢٧٠ - لا تجوز دمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني عليه ولكنه يرا من الغرامة باعتبار عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بصلها .

٢٧١ - يجوز للحكوم عليه بالاكره البدنى أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الأمر بتنفيذ الاكره المذكور إيداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به .

٢٧٢ - يشغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكره التى كان يجب التنفيذ بها عليه .

ويصدر ناظر الداخلية بأخافه مع ناظر الحفانية قرارا يبين فيه أنواع الأشغال التى يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الأشغال .

ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على إتمامه فى ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته .

٢٧٣ - المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المجل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا مندر تراه جهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكره البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأيام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال اليومية .

ويجب التنفيذ بالاكره البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكره اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .

٢٧٤ - يستلزم من المبالغ المسحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الأولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه إتمامه يوميا ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك .

٢٧٥ - اذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف وما كانت أموال المحكوم عليه لا تبنى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى :

(أولا) المصاريف المسحقة للحكومة .

(ثانيا) المبالغ المسحقة للدعى المدنى .

(ثالثا) الغرامة وما يجب رده للحكومة .

الكتاب الخامس في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

٢٧٦ — العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فلها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثاني درجة .

٢٧٧ — وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الجرح تسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فإن حصلت معارضة أو استئناف تجدئ هذه المدة من صدور الحكم الاتهائي .

٢٧٨ — العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضى سنة تحسب بمقتضى الأصول الميضية في المادة السابقة مالم يكن الحكم الصادر فيها انتهائيا لا يجوز الطعن فيه فتجدئ مدة السنة من تاريخه .

٢٧٩ — يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجناية أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجرح وستة أشهر في مواد المخالفات .

الأجزاء التي تنال الجزية منها ويجب ذكره في الحكم متى يمكن القبض والإبرام من مراتبة قاضي الموضوع في تطبيق القانون على الوقائع التي ثبتت فيه فإذا أمهل هذا الذكركان قصدا في بيان الواقعة التي أوجب القانون اشتغال الحكم طيه ويكون الحكم لاغيا (القبض ٢٩ مايو ١٨٩٤ الحاكم من ٦٠ ص ٤٢٨) .

(٣) يقد من الأدوبة المرجعية الجليلان بناء على المادة ١٤٧ جنائيات (١٤٩ جلد) عدم اشتغال سكر عسكينة أول درجة ولا سكر محكمة الاستئناف على تاريخ الجزية حيث يصعب على محكمة القبض والإبرام سرعة ما إذا كتبت الجزية

(١) يلزم أن يوضح تاريخ ارتكاب الجزية في الحكم القاضي بالعقوبة إذ بدون ذلك لا يتأتى لهكئة القبض أو تمت في سقوط الدعوى العمومية لأن ذلك يسطر البحث في إيات التاريخ المذكور وهذا أمر من معطيات الموضوع المتعارضة عن نظر القبض والإبرام وإعمال بيان هذا التاريخ في الحكم يعتبر قصدا في بيان الواقعة التي أوجب القانون اشتغال الحكم عليها وينتج عليه نظر الحكم (القبض ٢٩ يناير ١٨٩٢ القضاء من ٢ ص ٢٢٦) .

(٢) إن تاريخ الواقعة هو يوم جرمي منها ويلزم الاحتذاء بالبحث منه والتحقق منه كما ينبغي بالبحث من باقي

(١٠) يجب بيان تاريخ الاعتقال في الحكم لتتضح معرفة ما إذا كانت مدة المدة المقررة قانوناً لسقوط الدعوى السومية منتهت أم لا وإلا كان الحكم باطلاً (القض ٢٠١٦ مارس ١٩٠٦ المجموعة من ٧ ص ١٧١) .

(١١) يجب بيان تاريخ الجريمة في الحكم لتتضح معرفة ما إذا كانت المدة المقررة قانوناً لسقوط الدعوى السومية منتهت أم لا ويكون الحكم باطلاً بدون هذا البيان (القض ١٧ مارس ١٩٠٦ الحقوق من ٢١ ص ٢٢٤) .

(١٢) إذا خلا الحكم المطعون فيه من بيان تاريخ الواقعة وبيان المكان الذي وقعت فيه كانت ناقصة ورشيتين قضه (القض أول يناير ١٩٢٤ المجموعة من ٤ ص ٨٢٧) .

(١٣) إنه وإن كان حصلوا في بعض الأحوال وصول التحقيق إلى تحديد اليوم والساعة والتهمة والنية إلى حصولها ارتكاب الجريمة إلا أنه من الممكن دائماً أن تفتقر الموضع يتحقق من أن المدة المقررة لسقوط الدعوى السومية لم تنته من وقت وقوع الجريمة وعدم إثبات ذلك في الحكم يجب بطلانه (القض ٢٦ مايو ١٩٠٠ الحقوق من ١٥ ص ٢١١) .

(١٤) يمد باطلاً لعدم بيان الواقعة بياناً كافياً الحكم الذي يصدر بدون ذكر تاريخ ارتكاب الجريمة وأنه وإن تقرر في بعض الأحيان تعيين يوم حصول الواقعة بالقبض إلا أنه يجب على المحكمة المرفوعة لها الدعوى أن تبين في حكمها الذي يمكن حصر تاريخ ارتكاب الفعل الجنائي فيه ولو ذكرها في الحكم الذي يصدر منها إن مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى السومية في مواد الجرم لم تنته من تاريخ ارتكاب الفعل الجنائي لكي يمكن التحقق من أن وقع الدعوى السومية حصل في المدة القانونية (القض ١٥ ديسمبر ١٩٠٠ المجموعة من ٣ ص ٢٠٦) .

(١٥) إذا ذكر الحكم أن استيصال الجريمة مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات فهذا الأمر يكون قد فصل فيه في الموضوع ولا يكون هناك عطل في التطبيق موجب لنقض الحكم إلا إذا أصر الحكم مدة أكثر من التي حددها القانون

منقبت بمعنى المدة أم لا ويمكنها استعمال الحق المختول لها في مراعاة تطبيق القانون (القض ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء من ٦ ص ٨٢) .

(٤) يكون الحكم الصادر بالقوة باطلاً إذا لم يبين تاريخ الواقعة الخاطئة عليها لتتمكن محكمة القضاء والبرام من معرفة ما إذا كانت الدعوى السومية أقيمت بعد سقوطها بمعنى المدة (القض ١٧ ديسمبر ١٨٩٩ القضاء من ٦ ص ٤٩) .

(٥) يكون تاريخ الواقعة ميّناً في الحكم الاستثنائي إذا كانت المحكمة قد ذكرته في صدر حكمها عند ما يثبت نوع التهمة المنسوبة إلى التهم من النيابة السومية فيستدل من عدم ذكر تاريخ آخر الأسباب أن المحكمة أعلنت بالتاريخ المبين أنها وأنه يوجد في هذا الحكم ارتباط بين المبدأ والأسباب خصوصاً إذا كانت هذا التاريخ قد ذكر في الحكم الابتدائي (القض ١٩ مايو ١٩٠٠ الحقوق من ١٥ ص ٢١٧) .

(٦) يبطل الحكم إذا لم يذكر تاريخ حصول الواقعة لأنه من أركان الفعل اللازم ذكره بحيث يكون العمل بدعته لاغياً طبقاً للمادة ١٤٧ جنائيات - ١٤٩ جديد (القض ١٦ نوفمبر ١٩٠١ الحقوق من ١٧ ص ٢٦) .

(٧) إن عدم ذكر تاريخ ارتكاب جريمة الضرر في الحكم يمسد قسمياً في بيان الواقعة موجباً لبطالان الحكم إذ يشترط لا تمكن محكمة القضاء والبرام من معرفة ما إذا كانت للقوة سقطت أم لا (القض ٢٠ يناير ١٩٠٦ الاستقلال من ٦ ص ٤٧) .

(٨) إن عدم ذكر تاريخ الواقعة من الأمور الجوهرية التي ترتب عليها بطلان الإبرامات (القض ٢١ مارس ١٩٠٣ المجموعة من ٥ ص ٢) .

(٩) عدم ذكر تاريخ ارتكاب الجنائية في الحكم موجب لبطاله لأن ذلك يمنع محكمة القضاء والبرام من مراعاة سقوط الدعوى السومية (القض ٤ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال من ٣ ص ٢١٤) .

لغض الملة (الغض ٩ نوفمبر ١٩٠١ المحبوسة ص ٣ ص ٢١٠) .

(١٦) يمكن لبيان الواقعة من جهة تاريخ حدوثها القول في الحكم بأنها لم تنض عليها الملة القانونية (الغض ٥ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٧٦) .

(١٧) المقصود من ذكر تاريخ الواقعة في الحكم هو لأجل أن محكمة الغض يمكنها سرعة ما اذا كانت الدعوى السومية منضت عليها الملة القانونية أم لا فذكر المحكمة أن الواقعة لم ينض عليها الثلاث سنوات المقررة لغض كافة ويمكن الاستثناء به من ذكر تاريخ الواقعة (الغض ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ المحبوسة ص ٦ ص ٥٣) .

(١٨) يتنض الحكم لعدم بيان الواقعة اذا لم يذكر فيه تاريخ الزور والضرر على تاريخ البلاغ فإنه في هذه الحالة لا يمكن لمحكمة الغض والابرام مسرعة ما اذا كانت التهمة سقطت بغض الملة لا (الغض ٢٥ مارس ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ١٦٧) .

(١٩) إن ذكر تاريخ البلاغ من الجريمة لا يمكن اعتباره تاريخاً لصين وقت ارتكاب الجريمة وبناء على ذلك يكون المحسّم باطلاً (الغض ٢ نوفمبر ١٩٠١ الحقوق ص ٧ ص ٣٤) .

(٢٠) لا يمكن أن يذكر في الحكم تاريخ التبليغ عن الواقعة بل لابد من بيان تاريخ نفس الواقعة (الغض ٧ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٢ ص ٢٥٣) .

(٢١) لا يمكن لبيان تاريخ الواقعة أن يذكر تاريخ البلاغ منها بل لابد من ذكر تاريخ الواقعة ذاتها (الغض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٤) .

(٢٢) لا يمكن أن المحكمة تذكر في حكمها تاريخ العلم بتوقع الجريمة بل يجب ذكر تاريخ وقوعها مع ذلك لا يطل اذا علم من أسبابه تاريخ وقوعها (الغض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٤) .

(٢٣) يطل الحكم اذا أورد الواقعة تاريخين بطريقة مهمة لم يفهم منها أي التاريخين يمكن الاعتماد على اختياره تاريخاً للجريمة وكان أحد التاريخين يترتب عليه سقوط الدعوى السومية بغض الملة (الغض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٤) .

(٢٤) اذا ذكر في الحكم القاضي بالغوبة في تهمة بلاغ كاذب تاريخ الواقعة المبلغ عنها ولم يكن عليه الملة المقررة لسقوط الدعوى السومية فيكون البلاغ بلا شك صاحباً بهه هذا التاريخ وتكون الملة لم تنض (الغض أول مارس ١٩٠٢ المحبوسة ص ٣ ص ١٨٩) .

(٢٥) إن ذكر تاريخ الزور الفرض به إمكان مراعاة محكمة الغض والابرام سقوط الحق في إقامة الدعوى السومية بغض الملة فلا يكون اغتائه سبباً للغض اذا اكتت المرافعة بطريق آخر كما اذا ذكر في الحكم حصول تصليب رقم ٤ في سنة ١٩٠٤ الخمسة وكانت الدعوى منضت في سنة ١٩٠٦ لأنه على فرض أن الزور وقع في سنة ١٩٠٤ التي تحورت فيها الورة المزورة فإن الدعوى السومية لله رفضت قبل منض الثلاث سنوات المقررة قانوناً لسقوط الدعوى السومية (الغض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٤٦) .

(٢٦) إن حكمه ذكر تاريخ الواقعة في الحكم بالاحالة على لكتي تمكن محكمة الغض من تطبيق قواعد الملة المسئلة للدعوى السومية وواقعة الكاذب يستعمل حصولاً في تاريخ سابق على تاريخ الواقعة المنسوبة كذا وانفك يكون ذكر هذا التاريخ كافياً لفرض الحكم به ما دام يوجد التاريخ الملة كوز داخل في الملة القانونية (الغض أول فبراير ١٩٠٩ المحبوسة ص ٩ ص ٢١٩) .

(٢٧) اذا كان البلاغ الكاذب هو من جريمة مرتكبة في تاريخ معين وذكر في الحكم هذا التاريخ فهذا كافٍ لإثبات أن البلاغ الكاذب حصل بعد ذلك التاريخ (الغض ٥ مارس ١٩١٠ المحبوسة ص ١١ ص ٢٠٨) .

(٢٨) يتنض الحكم اذا ذكر تاريخ لورة المزورة ولم ينض نوع التاكيد ما اذا كانت واقعة الزور قد ارتكبت في ذلك التاريخ (الغض ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٢١) .

عمل قانوني الجوابات التي تشمل النيابة بواسطة من عمل التهم لا تعتبر من المظاهر الرسمية التي يجب أن تخوِّع بمعرفة المأمورين المكلفين بتقيد الأحكام كالخضرين وغيرهم مع عدم الشكوى على عمل المحكوم عليه وعلى شخصه ولا خلاف في أن الحكم هو عمل من أعمال التحقيق وإن سقطت العقوبة بمضي المدة لا يكون إلا من يوم صدور الحكم غير قابل للعلن والحكم النهائي هو حكم قابل للعلن وسقوط قسرة المدة في السقوط ثلاث سنوات وهي المدة المقررة لسقوط الدعوى السومية في سقوط العقوبة فإذا مضي أكثر من ثلاث سنوات على الحكم النهائي قبل إعلانه لتخص المحكوم عليه بكون الدعوى السومية سقطت بمضي المدة الطويلة (الاستئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ المحقوق ص ١٣ ص ١٢٧) .

(٣٨) الحكم النهائي في الجسعة لا يكتسب قوة الحكم القاضي بالعقوبة ما لم يكن إعلاناً صحيحاً فلا يسقط به ذلك إلا بمضي خمس سنوات وإلا عد محلاً من أعمال التحقيق الذي إذا مضي من تاريخه ثلاث سنوات إلى أن تنقضي إجراءات جديدة اتبني على ذلك سقوط الدعوى السومية ولا يكتفي بإعلانه لنيابة لمسا هو مقدر من الوجوب على المحافظة أو رئيس النيابة الذي يعلن إليه الحكم أن يثبت من المحكوم عليه وبغيره بالأطراف (القض ٢٩ سبتمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٨٦) .

(٣٩) الحكم النهائي يعتبر من إجراءات التحقيق ما لم يثبت إجراءات أخرى تكسبه قوة الشيء المحكوم فيه فإذا لم يعلن التهم في بصر ثلاث سنوات في الجسعة تسقط الدعوى السومية (مطالع استئناف أول مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ١٢١) .

(٤٠) إذا قضى الحكم بمقوعة واحدة للزور واستعماله فلا يقض لأنه لم يذكر به إلا تاريخ الاستعمال فقط فإن عدم ذكر تاريخ الزور لا تأخير على سقوط الحق بمضي المدة لأن لكل من جريتي الزور والاستعمال فيما يتعلق بمضي المدة مبدأ يختلف الآخر فلو سقط الحق في جريمة الزور بمضي المدة فإن جريمة الاستعمال تبقى صالحة عليها من كانت الوقائع التي حصلت لم يرض عليها ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى (القض ١٠ يناير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٢٢) .

(٣٩) قضى الموقوف أن بين تاريخ الواقعة حسب ما يتضح من الوثائق ولا مراعاة لحكمة القضاء عليه في هذا الصعيد (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٣) .

(٤٠) إن البحث والتحري من تاريخ حصول الواقعة وتعلله هو من إجراءات الأبحاث والتحقيق المخصص بما قضى الموقوف ولا رقابة لحكمة القضاء عليه في ذلك (القض ١١ مايو ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ١٢٥) .

(٤١) يمكن الحكمة النظر من بقاء قسما في مسألة مضي المدة ولو لم يتمك يا التهم لأنها تهم النظام العام (القض ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٨٢) .

(٤٢) إن سقوط الدعوى السومية يبرز التسك به حيا أثناء حكمة القضاء والأبرام كما يبرز إيداعه في أي حالة كانت عليها الدعوى ويحكم القاضي به من قضاء قسمة (القض ٢٩ يناير ١٨٩٩ القضاء ص ٢ ص ٢٢٦) .

(٤٣) الدفع بسقوط الدعوى السومية لمضي المدة يبرز إيداعه في أي حالة كانت عليها الدعوى لأنه من النظام العام (الاستئناف ١ يوليو ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ ص ٤٠) .

(٤٤) سقوط الدعوى السومية من النظام العام فتحكم به المحكمة من قضاء قسما ولو أفضله التهم (مطالع استئناف أول مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ١١٢) .

(٤٥) إذا قضى الحكم بالإبراء لا خياره الواقعة غير ثابتة وليس هناك أدنى ضرورة لثبوت تاريخ واقعة لا تدخل بمجالة من الأحوال تحت طائلة اللطاب (القض ٨ مارس ١٩٠٢ المحقوق ص ١٧ ص ١٧٧) .

(٣٩) لأدعى فكر تاريخ الواقعة ولا يمتاها في الحكم القاضي بالإبراء لعدم ثبوتها (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٤) .

(٣٧) إن إعلان الحكم النهائي لنيابة يعتبر لاغيا ولا يترتب عليه مران مدة المعارضة وهي كان لاغيا لا يمكن أن يترتب عليها تأرجح لا يمكن أن يكون ملطبا لثلاثة لا يفسلها إلا

(٤١) إذا سار اعتبار القصور والاستعمال واحدة معانيها بقية واحدة فكيف بيان تاريخ الاستعمال (القبض ٢٥ يناير ١٩٠٥ الموقوف من ٢٠ من ٦٣) .

(٤٢) إذا كان من ذرور القوة هو المسجل لما كان القتلين يكونان مرتبطين ارتباطاً يجعلهما في الواقع فعلاً واحداً معاني عليه بآلة واحدة وفي هذه الحالة لا يكون هناك يوم لبيان تاريخ التزوير ما دام أن الحكم بين فيه تاريخ الاستعمال (القبض ١٤ مارس ١٩٠٨ المجموعة من ٩ من ٢٥٠) .

(٤٣) يتعدى سقوط المعصية السومية بالنسبة لخاتمة بناء على غير ما تقتضيه الرخصة من يوم أمام ذلك البناء لأن الخاتمة تتعدى من تاريخ الرخصة وتستمر لحاية أمام البناء (أسيوط الجزئية ١٨ مارس ١٩٠٥ المجموعة من ٦ من ١٦٨) .

(٤٤) إن جريمة إهمال العبدية في عدم التبليغ عن آثار القصة بقصد تكميلهم من الخدعة هي من الجرائم المستترة ولا تامة لذكر تاريخ الواقعة في الحكم فلا يقبل القبض لعدم ذكره (القبض ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة من ٩ من ٢٨٥) .

(٤٥) إن إهمال العبدية في تأدية واجباته المقررة في قانون القصة العسكرية وإن كان من الجرائم المستترة ولكن بعد تجاوز الأشخاص المشتبهين من الكشف لمن اللزم للاعتراض يتعدى سقوط الحق في إقامة المعصية السومية على ما حصل من الإهمال لأن لاجل الاستمرار في الجريمة ومن الواجب حفظ بيان التاريخ المذكورة لاشكان المرافعة على سقوط الحق في إقامة المعصية من عدمه (القبض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٩ المجموعة من ١١ من ١١٣) .

(٤٦) فرضت المادة ٥٤ من قانون القصة على كل عمة أرتشع أن يحضر في كل سنة كشفاً بأسماء الأشخاص الذين لم حلة بينهم ومسلماً عروبهم بالخدمة العسكرية في خلال هذه السنة وهذا الكشف يشمل أسماء المذكورين الذين يبلغ سنهم بسبب الظاهر ١٩ سنة دام يبلغ السابعة والعشرين ويبلغ من ذلك أنهم مكثرون في كل سنة بغير كشوفات بأسماء من لم يمتد اقتراحهم من الذين لا يقل عمرهم عن الخامسة عشر ولا يزيد من

السابعة والعشرين وبذلك لا يتحقق من المعصية إلا بعد بلوغ من هؤلاء الأشخاص ٢٧ سنة من هذا السن يتعدى سقوط المعصية السومية بالنسبة لجريمة السوء والتمساح في عدم دمج أسماء هؤلاء الأشخاص (أورتشع الجزئية ١٢ فبراير ١٩٠٥ المجموعة من ٦ من ١٦٦) .

(٤٧) الجرائم الغير المستترة يتعدى سقوط المعصية منها يجوز اتهامها والمستترة لا يتعدى سقوطها إلا من كسر عمل وقته عرف الشرائع الجزية المستترة بأنها هي التي تتلبد دائماً بتلبد القتل المتسوب لهم أو هي التي يصرف عليها على ارتكابها ويكون غاية طليعتها التلبد كما تكرر القتل ذاته من القسم والجريمة الغير مستترة هي التي تم جرم ارتكابها وشاغلان التلبد كصالح واجبة مثل بدون رخصة أو البناء على غير خط التنظيم أو على خلاف الأوامر المعطاة وإن كانت طليعتها دائمة أي متى لها أثر لا يزول إلا بزال الخاتمة إلا أنها تم يجوز حصولها وقبر غاية التلبد والتكرار طليعتها وعلى يتعدى سقوطها من أثر عمل لها من تاريخ العمل بها (أسيوط الجزئية ٢٦ أكتوبر ١٩١٤ الترافع من ٢ من ٥٥) .

(٤٨) إن المادة ٣ من لائحة تنظيم السائدة في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ تقتضي أن أول القتل الحق في تقديمه الطعن كناية كسرهم من الثلاثة فهو المقررة ولا يعتبر خافاً إلا إذا ضمت الثلاثة الشهور بتمامها ولم يلمس فيها فعل جلياً يجب احتجاز المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة المعصية من ابتداء الشهر الرابع (في موبف استئنافاً ٤ أغسطس ١٨٩٤ القضاء من ١ من ٣٤٩) .

(٤٩) إن خاتمة عدم الطعن هي من الخاتقات المستترة التي يستغرق وقوعها جميع المدة التي تقضى من يوم ويروب القتل المقررة قانوناً أن كان من الأعمال الواجب القيام بها فيعتبر القصر في الأداء خافاً ما دام التقصير مستمراً كما يعتبر خافاً مستمراً كل من خالف أمراً يمنه القانون من الأمور التي يقدم وجودها ما دامت حاصلة كما يستفاد ذلك من أحوال الشرائع الفرنسية وفي موضوع سريان وطعم مر إذا حكم منى المدة على خاتقات البوليس والتنظيم والصحة وما أشبه (في استئنافاً ٢٠ يناير ١٩٠٢ الموقوف من ١٦ من ٤٤) .

منها حصل أى تحقيق يتأتى ترتب عليه قطع المدة الطويلة (بى سوف استثنائيا ٧ يولييه ١٨٩٤ القضاء ١ ص ٣٤٦) .

(٥٦) التحقيقات التى تحصل أمام المحكمة المدنية بخصوص البعد المرفوع لا تخضع المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من جريمة التزوير أو استعمال البعد المرفوع لأنه لا تأثير للتحقيقات المدنية على الدعوى الجنائية (السبلاوين ١ يوليو ١٩٠٦ المجلد ٢٠ ص ٨٠) .

(٥٧) إن الحق فى إقامة الدعوى العمومية فى الجنائيات يسقط بمعنى حرسين من يوم ارتكاب الجنائية أو من تاريخ التعميم يثقل بالتطبيق والتحقيقات التى تجريها المحكمة للتحريية فى مادة اختلاس رسوم عقد زواج لا تسقط ما مضى من المدة المذكورة لأنها لا تعتبر فى نظر القانون تحقيقا قضائيا (مصر بنائيات ٤ يناير ١٨٩٩ المجلد ٢ ص ٩٧) .

(٥٨) القاضي الشرعى ليس من المخصوص عليهم فى قانون تحقيق الجنائيات مباشرة التحقيقات الجنائية ولا من الموظفين المخول لهم حق إجراء هذا التحقيق بمقتضى أمر حال كما يعلم ذلك من الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقد بينت المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنائيات من لم الحق فى إجراء التحقيقات الجنائية وذكر فى دلها هذه العبارة (جميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر حال إما فى حال المعسرة أو بالنسبة لمرائم تتعلق بالوظائف التى يؤدونها) فيؤخذ من ذلك صريحا أن الذى يباشر التحقيقات قانونا من غير الموظفين المذكورين يجب أن يتولى هذا الحق بأمر حال والقاضى الشرعى ليس من المذكورين بتلك المادة ولا من مخول لهم هذا الحق بأمر حال ويحتل لا يكون تحقيقه فاعلا لأنه لا تأثير منسبة قانونا بل هى بتحقيقات إدارية بحسبة (أماى البارود ٩ أكتوبر ١٩٠٦ المجلد ٨ ص ٢٠ رتأى من محكمة الاسكندرية الاستثنائية فى ١٣ نوفمبر ١٩٠٦) .

(٥٩) إذا أوقعت المحكمة الجنائية النظر فى الدعوى العمومية فى جلسة إلى أن تحصل المحكمة المدنية فى دعوى مدنية خاصة

(٥٠) بينهم من مخلوق المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٣ س ١٩١٢ أنه يجب الحكم بالقوة على كل مسؤل من التبليغ من المواليد والوفيات إذا ثبت تأثر فيه مهما طالت مدة هذا التأخير ويؤيد هذا التصريح نص المادة التالية لما لاقى نصت حراسة على استمرار وجوب التبليغ من المواليد والوفيات لقاية يوم أتمام الإجراءات وبذلك تكون المخالفة مستمرة ولا يسقط حق رفع الدعوى العمومية ضدها (مصر استثنائيا ٩ ديسمبر ١٩١٨ المجلد ٢٠ ص ١١٥) .

(٥١) إن مخالفة عدم التبليغ من الميلاد أو الوفاة لا تسقط بعض المدة ونقط مخالفة التأخير فى التبليغ يمكن أن تسقط إذا لم ترتفع الدعوى فى جلسة أواخر من اليوم الذى حصل فيه التقيد (بلغة المرافعة ١٩٠٨ ص ١٤٠) .

(٥٢) ان ذكر الوقت الذى حصلت فيه الواقعة غير ضرورى كالتاريخ لأب التاريخ يمكن أن يرتب عليه سقوط حق أمارالت تلازمه يمتد فى أطب الأحيان تحسيدا للوقت مع أن الوقت لا أهمية له فى الواقعة التى عوقب من أجلها المتهمون لأنه ليس يظرف مشكك ولا يثقل عليه حكم خاص (التضامن ٣١ مايو ١٩٢٢ المجلد ٣ ص ٦١) .

(٥٣) يجب أن يبين فى الحكم ما هى الإجراءات التى حصلت وبن عليها قطع المدة المحددة لسقوط الدعوى العمومية والإعلان الحكم بالحق (التضامن ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٢١) .

(٥٤) إن المادة ٢٨٠ بنائيات صريحة فى أن الإجراءات التى تتبع على قطع المدة والبلاغ قلبية ليس من إجراءات التحقيق فلا يقطعها وعليه إذا تمت المدة بعد البلاغ وقبل البدء فى التحقيق فإن الدعوى تسقط (التضامن ٢٩ مارس ١٩١٩ المجلد ٢٠ ص ١٠٨) .

(٥٥) إن إجراءات دعوى التزوير من محورضا والمرافعة والتحقق والحكم فيها من المحكمة المدنية لا تخضع المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من جلسة التزوير لأن الدعوى المدنية على سبيلها لا تؤثر سلبا على الدعوى العمومية ولا يستتبع

أخذ سقوط في الدعوى العمومية مهما طالت مدة الإيقاف مادام أن الأمر الذي حصل تلقى نظر الدعوى العمومية عليه لم يتم حصوله وتعتبر الدعوى العمومية أنها مطروحة أمام القضاء للفصل فيها كما إذا طال نظرها في جلسات مبدئية إلى أن يزيد من المدة شهويرة جلسة وتالياها (مناقشة الجزئية ٣٠ يونيو ١٩٠٦ المجلد ٥ ص ٨ ص ١٥) .

بما وضع أكثر من ثلاث سنوات مل الإيقاف فإن الدعوى العمومية تسقط بمعنى المدة لأن الدعوى المدنية لا تتميز بالإجراءات الخاصة بها متبعة بدعوى الجنحة ولا يكون قيامها بالطلالير بأن المدة القانونية المنصوص عنها في المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات (التقضى ١ مايو ١٩٢٣ المجلد ٥ ص ٢٥ ص ١١٢) .

(٦٠) إذا أمرت المحكمة بإيقاف الفصل في الدعوى العمومية حتى يفصل في مسألة مدنية فلا يرتب مل هذا الإيقاف

٢٨٠ - إجراءات التحقيق يقرب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

٢٨١ - إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لا يجوز في أى حال من الأحوال للحكوم عليه غيابيا الذى سقطت عقوبته بمعنى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة للنظر فيه .

٢٨٢ - الدعوى بالاضمينات الناشئة عن جنابة أو جنحة أو مخالفة لا يجوز إقامتها بإحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

وإذا أقيمت الدعوى بالاضمينات أمام إحدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

المدنية في نفس المدة التي ترفع فيها أى دعوى مدنية أخرى (ملحة المراجعة ١٩٠٩ ن ٣١٥) .

(٣) ان القانون المصرى أقرس مطلقا على أن الضمينات الناشئة عن أفعال جنائية يسقط الحق في إقامتها بعد مضي المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية من الفصل الجنائي فإذا تكونت الضمينات الناشئة عن الأفعال المذكورة خاضعة للقانون العام الذى نص بأن جميع التعهدات والتعهدات تؤول بمعنى خمس عشرة سنة ماعدا الاستثناءات المبينة بالقانون (مادة ٢٠٨ مدني) لا فرق في ذلك بين التعهدات الناشئة عن أخطاء المتصوم أو القرينة على الأفعال وأما نص المادة ٢٨٢

(١) إن سقوط الدعوى الجنائية بمعنى المدة ينشئ عليه سقوط الدعوى المدنية لأن الطالب لما اختار المصالح مل طلباته المالية أن يسير بها في الطريق الجنائي قد وضع لهواء المدنية بما يلحق الدعوى الجنائية التي تبناها وتلقى المحكمة الجنائية ملر بالحكم بالقوانين الجنائية كما فعل بالقرائين المدنية (التقضى ٩ نوفمبر ١٩٠١ المجلد ٥ ص ٢١٠) .

(٢) ولر أنه بناء مل المادة ٢٨٢ جنائيا لا يجوز رفع الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة أمام المحاكم الجنائية بعد انقضاء الدعوى العمومية بمعنى المدة إلا أنها لا تنقض بنفس المدة التي تنقض بها الدعوى الأخيرة ويمكن رفعها أمام المحاكم

(٤) ان القانون المصري ليس فيه نص كما في القانون الفرنسي يقضى بأن الدعوى المدنية ذات الأساس الجنائي تسمى عليها جميع القواعد الجنائية فيما يخص سقوط الحق وبذلك تكون الدعوى المدنية في هذه الحالة خاضعة لقواعد القانون المدني ولا يؤثر عليها سقوط الدعوى المدنية فقد نصت المادة ٢٨٢ جنايات أن الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جناية أرملة لا يجوز اقامتها بإحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء مدة الميزة لسقوط الحق في اقامة الدعوى المدنية فن ذلك يفهم أن هذه الدعوى ترفع في هذه الحالة أمام المحاكم المدنية (شون الكوم أزل أغسطس ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ١١) .

(٥) ان سقوط الدعوى المدنية لا يترتب عليه سقوط الدعوى المدنية فان هذه الدعوى لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة طبقاً للقواعد المدنية (الأزبكية ١٧ نوفمبر ١٩٢٣ المجموعة ص ٤ ص ٥٦٠) .

جنايات قام برفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية بعد انقضاء مدة الميزة لسقوط الحق في اقامة الدعوى المدنية وهذا النص لا يمنع رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية في أي وقت مادام لم تضى الخمس عشرة سنة الميزة من أجل التجددات والحكمة في وضع المادة ٢٨٢ جنايات أن المحاكم الجنائية إنما تنظر في الدعوى بالتضمينات الناشئة عن أفعال جنائية بطريق التهمة للدعوى المدنية ولأنه يسبل عليها بعد الفصل في الدعوى الجنائية أن تفصل في الدعوى المدنية الناشئة عنها فلذا سقط الحق في الدعوى الجنائية بذلك السبب الذي من أجله تحول للحكمة الجنائية الفصل في مسألة مدنية ويجب اذا أن فصل في المسألة المدنية أمام المحاكم المدنية المادة ولا محل للارتكان على أحكام المحاكم الفرنسية لأن النصوص القانونية التي تستند عليها تلك الأحكام لا تنظر لها في القانون المصري (علما استئنافا ١٥ مايو ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٦٨) .

ملحق في قوة الأحكام النهائية

الجنائية بالقرور لا يؤثر على الحكم المدنية ولا سيما إذا كان الحكم براءة التهم فضلا عن أن تعرض محكمة الجلسات للحكم بإحبار أن السند مزور بصدوره بما يخصها وبما جازته لها اثرها الى دائرة الحكم المدنية التي لها الشأن في الحكم بإحبار السند صحيحا أو مزورا وأما محكمة الجلسات فهي أختصاصها براءة التهم أو إدانته ولا تقع سلطة حكمها الا على هذا وان كان ذلك لا يمنعها أن تذكر في أسباب حكمها ما تراه من تزوير الوثيقة أو جعلها ولا يفسح في ذلك وجود المدعى المدعى في الدعوى لأنه ليس له الا طلب الصواب دون الأشياء الأخرى مثل تلميح الملكية ومنع التزوير وحقه وهكذا وعلى ذلك تحكم محكمة الجلسات لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بصحة الوثيقة (أسبوت استئنافا هيئة مدنية ١٥ مايو ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٧٣) .

(٤) إذا حكمت المحكمة الجنائية بصحة العقد المدعى بتزويره فلا يخل به ذلك الحكم في هذا العقد بالقرور أمام المحكمة المدنية من أي شخص ولو لم يكن خصما في الدعوى العمومية (القضاء ص ٣٠ مايو ١٩١٧ المراجع ص ١٦١) .

(٥) من القواعد المقررة أن الحكم القاضي براءة التهم سواء كان ذلك الحكم مبنيا على أن التهمة غير ثابتة أو أن التهم غير مدان لا تأثر له في الدعوى المدنية ولو كان الخصم مدعى بفسوق مدنية في الدعوى الجنائية ولأجل أن يكون الأمر المحكوم فيه من محكمة الجنائيات انتهائيا له تأثير في الدعوى المدنية بأن يكون مصريا به في الحكم الجنائي فإذا حكمت المحكمة الجنائية براءة التهم لم تصرح بالحكم بصحة العقد الملصق فيه بالقرور فلا يكون ذلك مانعا للمحكمة المدنية من النظر في العقد

(١) لم يوجد في القانون نص يقتضي بأن الحكم المدني مرتبط بالأحكام التي تصدر من الحكم الجنائية وليس فيه كذلك ما يجب إقصاء حكم أحدهما على حكم الآخر وإن دبراه القانون الفرنسي مع اشتراكه علىصوص توجب إقصاء بعض الأحكام المدنية حتى تحكم الحكم الجنائية قد انطوا في تأثير الأحكام بعضها على بعضا اختلافا كبيرا فيمكن الحكم على صاحب المنزل بالتزوير يقتل شخص بسبب عدم ذلك المنزل بطرق مخالفة لسلطة دراسة أحد القانونين ولو أن القابل المذكور به بأنه محكمة الجلسات بناء على أن سقوط المنزل لم ينشأ من عملية الحكم المذكورة كانت القاعدة التي قررتها المادة ٢٣٢ مدني إنما تسمى الأحكام سلطة نافذة فيما إذا اتحدت بجهة أمود لم يتفرغ بعضها في هذه الدعوى لا يختلف الموضوع والتصور (الاستئناف ١١ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٢٩) .

(٢) الحكم الجنائي القاضي براءة التهم من جهة تزوير عقد ارتكابه على عدم صحة المحكمة بإشادة الشهود الذين شهدوا وعدم كفاية الأدلة التي تقدمت اليها لا يمنع المحكمة المدنية من أن تنظر في دعوى التزوير التي تقدم لها عند ذلك العقد لأنه لا يوجد نص في القانون يقتضي بجعل الحكم المدني مرتبط بالأحكام الصادرة من الحكم الجنائية ويكون لها أن تحكم من تلقاء نفسها بتزوير العقد وبصرف النظر عن دعوى التزوير المرفوعة لها (الاستئناف ٣١ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٤ ص ٣٧) .

(٣) حكم محكمة الجلسات بتزوير سند لا يقيّد المحكمة المدنية لما هو مقرر عند طلاء القانون من أن حكم الحكم

قسه تكون تهمة التزوير قضى فيها نهائياً ولا يحل الرجوع دعوى مدنية بعد ذلك بطلب إلغاء العقد الذي كان موضوع التزوير والادعاء. يتزوير مدنياً لأن هذا الادعاء يرجع فيه إلى الحكم الصادر في دعوى التزوير (الاستئناف ٣١ يناير ١٩١٣ المجلد ١٤ ص ٩٥).

(٩) من المبادئ المقررة بإجماع الشراح والحكام أن أحكام البراءة تكون جبة أمام الحاكم المدنية متى كانت مبنية على أن القتل المنسوب للقيم لم يسددهم أو لم يحصل إصالة أما أن كانت البراءة مبنية على عدم ثبوت التهمة أو عدم كفاية الأدلة فلا يكون حكم البراءة جبة أمام المحكمة المدنية فإذا حكم براءة القيم من تهمة التزوير المرحجة إليه بناء على عدم ثبوتها فلا يمنع ذلك من الادعاء مدنياً بتزوير القروعة التي حكم براءة من زورها لعدم ثبوت التزوير فيه — تطبيق دالوز صدف ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و شرح لا كرس في قوة الشيء المحكوم به ص ١٣ وما بعدها والاستئناف ٣١ أكتوبر ١٩٠١ المجلد ٤ ص ٣٧ (الاستئناف ١٣ فبراير ١٩٢٢ المحاماة ٢ ص ٣٢٠).

(١٠) الحكم الصادر براءة القسم من تهمة تزوير عقد لا تأثير له على الحكم السابق صدوره من المحكمة المدنية بتزوير هذا العقد ولا يعتبر وجهاً من أوجه الاحتساس لأن هذه البراءة لا تنفي سوى عدم ارتكاب القيم لتزوير ولا منالقة فيها على الأخص الحكم النهائي الصادر من المحكمة المدنية بشأن التزوير المحدث الواقع في القروعة (الاستئناف ٢٨ فبراير ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ١١).

(١١) اختطف طاء، فوضاً في قوة الأحكام الجنائية أمام الحاكم المدنية لذهب فرقى إلى أنه لا قوة لها مطلقاً وليست تلك الحاكم خشية بها وذهب فرقى إلى أن ذلك استناداً إلى المادة ٣ من قانون تحقيق الجنائيات القرضى التي تنهض بأن الجنائى يوقف الدق والى المادة ٤٦٣ التي تقضى بأنه إذا حكمت المحكمة الجنائية بالتزوير يربى عليها أن تدمم القروعة المروزة وطانن المادتان تخيبدان أن الحكم الجنائي أثاراً أمام الحاكم المدنية ولكن في حاليين فقط وهما إذا قضى الحكم الجنائي بإدانة تثبت الجريمة أو بالبراءة لأن الجريمة لا أساس

المذكور والحكم بتزويره ولو من قتلها، قسماً بناء على المادة ٩٢ مرافعات ولو لم تطلبها دعوى بتزوير ذلك العقد (الاستئناف ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ القضاء ٣ ص ١٧٢).

(٦) من المبادئ أن الحاكم الجنائية غنصة وحدها بالفصل في الجرائم من جهة وقروها وعدم وقروها ومن جهة نسبها للقيم بما وانما قضاهاه وذلك لا يسوغ للحاكم المدنية أن تقضى فيما فصلت فيه تلك الحاكم من حاتين الجهتين والا تحت اختصاصها وسقط احترام الأحكام لوقوع التناقض فيها وهذه الحقيقة أصبحت عقرة عملاً ومعتزة طاً في الحاكم الأجنبية وهي مبنية كما هو واضح على الاعتصاف والاحترام الاذن لا حكم وذلك يتم الأخذ بما وإن لم يرد في القانون نص منها وأنه وإن وجد سابقاً خلاف في هذه الحقيقة عند عدم دخول صاحب الحق المدنية في العصى السوية لم يوجد هذا الخلاف أصلاً عند دخوله مدعياً مدنياً بما بل لا يفهم هذا الخلاف لأن الحاكم الجنائية إنما كودى في هذه الحالة بالقضية تلك الحقوق وظيفية الحاكم المدنية والحكم الصادر منها يعتبر كأنه صادر من هذه سراء بسراء فلا يفهم جواز الورد إلى البحث فيه مرة أخرى (الاستئناف ٢١ أبريل ١٩٠٢ المجلد ٥ ص ٢٧).

(٧) انما المحكمة الجنائية غنصة وسلطها بالفصل في الجرائم من جهة وقروها وعدم وقروها ومن جهة نسبها للقيم وانما قضاهاه وذلك لا يسوغ للحاكم المدنية أن تقضى فيما فصلت فيه تلك الحاكم من حاتين الجهتين حتى بالقضية لا تخمس القين ليدخلوا في الدعوى أمام المحكمة الجنائية والا تحت اختصاصها ورضت احترام الأحكام لسقوط لجواز وقوع التناقض فيها وهذا المبدأ وإن اعطيت فيه زمناً قد أصبح الآن مقرراً طاً ومعتزاً عملاً وهو متى ما تفرغ على الاعتصاف والاحترام الاذن لا حكم وذلك يتم الأخذ به وإن لم يرد في القانون نص من وبناء عليه لا يقبل من المسئول من حقوق مدنية القول بأنه لم يكن خصماً في الدعوى السوية وأنه بناء على ذلك لا تعتبر التحقيقات والحكم فيها أساساً لتقرير مسجوليته (الاستئناف ٢٠ مارس ١٩٠٦ المجلد ٧ ص ١٨٢).

(٨) إذا حكمت محكمة الجلس نهائياً براءة القسم في التزوير لا لأبواب خاصة به ولكن لعدم ثبوت التزوير

لأن دعوى الزور تشمل الانكار وهي أشد منه ولا يجوز معه استعمال أشد الوسائل الاتهام إلى أداتها (مصر استئنافيا ٢٦ مايو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٢٥٩) .

(١٥) الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاثامة الدعوى في تهمة زور لعدم ثبوت التهمة أوله من وقوع الفعل من التهم ليس له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للمحاكم المدنية لأنه لا يمنع من إعادة رفع الدعوى العمومية متى رجعت أدلة جديدة وبذلك لا يمنع المحاكم المدنية من التفرير بأن القوة مزورة بناء على الأدلة بالقرير مدنيا وبناء على عكس الأسباب التي بنى عليها الأمر بأن لا وجه لاثامة الدعوى - دالوز كود ائويه مدني ٢ ص ١٧٩ ن ١٢٧٠ و ١٢٨٢ - أما الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة فيجب التمييز البراءة المدنية على عدم صدور الفل من التهم أو عدم حصوله أصالة وبين البراءة المدنية على عدم ثبوت التهمة ففي الحالة الأولى يكون الحكم الجنائي حجة أمام المحاكم المدنية وفي الحالة الثانية فلا يكون حجة ولا يكتب قوة الشيء المحكوم به أمامها وبناء على ذلك إذا حكم ببراءة التهم من تهمة الزور بناء على عدم ثبوتها فيه فلا يمنع ذلك من ااثامة الدعوى المدنية بتزوير القرينة التي حكم ببراءة مزورها لعدم ثبوت الزور فيه - دالوز كود ائويه مدني ٢ ص ١٧٤ ن ١٢٧٧ و ١٢٣٩ (بن مويث الابتدائية ١٢ ديسمبر ١٨٩٩ الجبوبة ص ١ ص ١٦٩) .

(١٦) لا يوجد في القوانين المصرية نصوص تشير إلى أن الأحكام الجنائية قوة الشيء المحكوم به نهائيا على المحاكم المدنية المنفردة من الجرائم مثل النصوص الموجودة في القوانين الفرنسية ومع ذلك إذا صح أنه يجب الأخذ بتلك القاعدة لما يترتب عليها من الفائدة في العمل ولأن المحاكم الفرنسية لا تفرق ما سارت عليها مع أنه وجدت في القوانين الفرنسية نصوص قوية كما تنص عليه يجب أن لا يندى عضوا لفظ التي فصلت فيها المحاكم الجنائية فضلا فالحكم الجنائي الذي نص ببراءة التهم لعدم قيام دليل على تهمة الزور يريد أن تنازل المدعي المدعي من دعواه أمام محكمة الجنح لا يمنع قاطبة المحكمة المدنية من النظر في صحة أمر عدم صحة البتة لأنه لا يفصل في هذه النقطة ومن الظاهر أن الحكم بعدم ثبوت تهمة الزور لا يمتد إلى الحكم بصحة القرينة موضوع التهمة وبناء على ذلك يجوز التسوية

لما أوران التهم لم يرتكبا أما إذا قضى بالبراءة لأن القرائنة غير ثابتة أو لأعقاب عليها فاقضى المدعي لا ينبغي هذا الحكم به أن يحكم بها سواءه أو أن المدعين ٣ و ٤٦٣ القورين لا نظير لما في القانون المصري إلا أن المحكم الثاني فيه من السدل وقوة القول ما يصح القول عليه (الاستئناف ٤ مايو ١٩٢٥ الخامسة ص ٥ ص ٧٤٧) .

(١٧) الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية تعتبر حجة أمام المحاكم المدنية بما هو وارد بها ولا تسمع دعوى على ما يتقاربا إذا اتحدت الأشخاص واليحب والموضوع فإذا حكمت محكمة الجنح الاستئنافية بالعقوبة والتعريض على مقتصب العقار بالقوة يجب على المحكمة المدنية التي ترفع لها الدعوى أن تحكم برد الألمان المنتصبة (مصر استئنافيا ١٦ أكتوبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ١٢٢) .

(١٨) من المبادئ الأساسية القانونية أنه إذا أقست دعوى عمومية على شخص وكان هناك حق مدني له ارتباط بها فمطورا أمام محكمة مدنية لا بد أن يوقف الثاني حتى يتم النظر في الأول نهائيا ولا يمكن العرف على حكمه هذا المبدأ إلا إذا تصورتا ارتباط الكل بين الدعوى الجنائية والمدنية وتأثير القرينة التي يحصل من الحكم الصادر في المواد الجنائية على الحقوق المدنية المطروحة أمام المحاكم والحكمة هي أن الدعوى العمومية تقام على أي فرد من الأفراد يربط بالحرف التحقيق لها لكشف أمرها في صالح الهيئة الاجتماعية حتى تظهر الحقيقة وينفي عليها الحكم إما بالإدانة أو ببراءتها وتترتب على الحكم بالإدانة الحكم بالحقق الهيئة الخلوقة منها فلا يجوز تجريد النظر في أسباب ثبوت ذلك الحق المدعي من مرامة فرد واحد ذلك صالح الهيئة الاجتماعية فضلا عن أنطه الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية هي مامة شاملة بحيث أنها تسمى وتكون حجة على الغير أي كان وليست قاصرة على المتخاصمين كما هو الشأن في الدعاوى والمخاضات المدنية (مصر استئنافيا ٢٨ مايو ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ٢٤٦) .

(١٩) إذا كان الحكم القاضي ببراءة التهم في تهمة الزور قد نفي كل دليل من أدلة الزور فيكون مما تبيح ضمنا صحة العقد فلا يجوز بعد ذلك التمسك بالعقد أن ينكره أمام المحكمة المدنية

الأحكام التي تصدر من المحاكم الجنائية بالبراءة تكون جنة أمام المحاكم المدنية إذا كان حكم البراءة مبنيًا على أن الفعل المستلزم لم يحصل منه أسافة وأما إذا لم تتوفر الأدلة فيه وحكم ببراءة فلا يمنع ذلك من السير في الدعوى المدنية قبل التهم - ص ١٨٤ ج ٢ مدني للقلاية دالوز - وفيه إذا حكم استئنافًا براءة التهم بناء على أن القيد المدعي يزوره صحيح فأن هذا الحكم يكون جنة على صحة القيد ولا يصح الطعن فيه بالقرار بعد ذلك أمام المحكمة المدنية (ملوي ٢٤ أكتوبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ من ١٨٩) .

(٢٠) من المبادئ المتفق عليها أن الأحكام الجنائية الصادرة بالقوة تعبر حجة بما فيها أمام المحاكم المدنية (دموق ١٤ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ من ١١٢) .

(٢١) إن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بصحة عقد زواج لا يمنع المحاكم الجنائية من الحكم بمقبرة الزور على من ادعى كذبا أنه وكيل الزوجة ونحوه القيد بناء على هذه الدعوى فإن الحكم من المحكمة الشرعية هو في ساقاة مدنية تخص بالأحوال الشخصية أما ما تظنه المحكمة الجنائية فهو متعلق براءة جنائية لم يكن فيها النظر فيها فهي لم تخالف ولم تعرض لحكم المحكمة الشرعية ونظرها ذلك الوجه المتعلق بالبراءة لا ينشأ طبع من عقد الزواج ولا الحكم الصادر يصح من المحكمة الشرعية (القض ١١ يونيو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ من ٣٤٢) .

(٢٢) صلح الخصوم أمام المحكمة المدنية بخصوص عقد مزور لا يؤثر على حقوق النيابة السوفية الثانية من الحرية الاجتماعية لأن الدعوى الجنائية ليست مرتبطة بالدعوى المدنية ونتيجة كل واحدة منها يجوز أن تكون مخالفة للآخرى (القض ١٠ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ من ٢٩٥) .

(٢٣) من المقرر أن محاكمة مدنيا بصحة ورقة مطعون فيها لا يمنع مطلقا النيابة السوفية من إقامة الدعوى بتهمة تزوير تلك الورقة إذ المحكمة المدنية لها الشأن في الحكم باختيار السيد حبيب أو مزورا وأما محكمة الجلسات فمقتضاها الحكم ببراءة أو إدانة المتهم (القض ١٥ نوفمبر ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ من ٥٩) .

أوله تلك الورقة أن يتكرر بعد ذلك ويكون المحسك بها الذي حكم ببراءة هو المكلف بإثبات صدورها من هي منسوبة إليه - أنظر الحكم المنشور في مجموعة دالوز ج ٨ ص ٤٦٤ ن ٥٥٧ (بن سريث الابتدائية ٣ فبراير ١٩١٢ المجموعة ص ١٢ من ٢٤٦) .

(١٧) اختلف علماء القانون في قوة الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية لعدم ثبوت تهمة الزور وتأثيرها على الدعوى المدنية التي تنظر بعد ذلك أمام المحاكم المدنية فقال فريق منهم أن الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة لعدم الثبوت تمنع من الطعن بالقرار أمام المحاكم المدنية ولكن الرأي الرابع عند العلماء والذي أخذت به المحاكم الفرنسية يقول بعدم تأثير أحكام المحاكم الجنائية الصادرة بالبراءة لعدم توفر أدلة الثبوت على الدعوى التي تنظر بعد ذلك أمام المحاكم المدنية - راجع دالوز ج ٨ ص ٤٦٤ فقرة ٥٥٦ وما يليها وبالأخص فقرة ٥٥٩ و ٥٦٣ و ٥٦٩ - وفي الواقع لا يصح اتخاذ حكم البراءة المبنى على الشك وعدم توفر الدلائل والافتقار لإثبات وقوع القاتل على التهمة جنة لا يبرز إثبات ما يخالفها في الدعوى المدنية بحيث يكون ذلك الشك سبب البراءة وأيضا في ضياع حقوق ذوي الشأن أمام المحاكم المدنية التي لها عند الشك في حقيقة القيد أن تحكم برده وبطلانه ولو من تلقاء نفسها - راجع المادة ٢٩٢ مضافات (فأ استئنافا ١٩ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ من ٤٦) .

(١٨) إذا كان حكم البراءة مبنيًا على أن الجريمة لم تقع أصلا أو أنها لم تقع من المتهم فيكون مقيدا للحكمة المدنية أما إذا كان مبنيًا على ظروف خاصة بالمتهم أو على مقروط الدعوى فيه فانه لا يقيّد الحكم المدنية وذلك رأى علماء القانون أنه يجب الرجوع إلى أسبابه فإن كان أساسه أحد هذين الوجهين الأخيرين جاز للحكمة المدنية تقدير الدعوى بغير تقيده به الحكم المخوف فيه فيلزم التمسك فانه يكون جنة على الكافة حتى على من لم يكن غريبا في الدعوى الجنائية لأن النيابة السوفية تمثل الهيئة الاجتماعية في الدعوى الجنائية (مخطط الابتدائية المدنية ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ المأماة ص ٣ من ٢١٨) .

(١٩) من المقرر أن الأحكام التي تصدر من المحاكم الجنائية بالقوة تكون جنة أمام المحاكم المدنية فيما تقرر بها أما

(٢٤) إذا طعن بالقرير في مخالفة أمام المحكمة المدنية وأصدرت حكماً بصحتها فإن ذلك لا يمنع مبدئياً رفع دعوى جنائية ختصة بالقرير (القتض ١٩ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٠٢) .

(٢٥) إن التاريخ الذي يمنحه المحكمة التجارية لتوقف من الدفع لا يكون جنة أمام المحكمة الجنائية في تهمة دفع الخابر المطلوب أحد مدانيه انشراحا يسلق الفرما. وعقد هذا الفنان مشاركة مع لفتحه وانشراحا يباق الفرما لأن الحكم الجنائية ليست مرتبطة بما يقرره الهاكم التجارية بل من المبادئ القانونية المقتضى عليها أن كلام من القضاء المدني والجنائي له الحق في أن يبين تاريخ التوقف عن الدفع على حسب ما يترأى له من الأدوار ومن الاجراءات التي تحصل امامه (الاستئناف ٢٨ أكتوبر ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ ص ٢٣٤) .

(٢٦) من المقرر قانوناً أنه يلزم لكتساب الأحكام النهائية توثيقاً، الحكم فيه أن تتوفر فيها ضمن شروطها القانونية الأثرى شرط اتحاد الأشخاص والموضوع ولذلك فإنه إذا نظرت الدعوى المدنية قبل تحريك الدعوى السومية ولم يكن نظر هذه الأخيرة موقوفة على الحكم في الدعوى الأولى فالحكم الذي يصدر في الدعوى المدنية لا يقيّد بمحال من الأحوال الحكم الجنائية بل يمكن طلبة الحكم أن تنظر في الجرائم التي تلوح امامها بكل السلطة المنوطة لما كانوا لم يكن هناك حكم صدر في الدعوى المدنية طلقاً وأن الأدلة التي تكون قامت على المقام والاضراف التي يكون صدره أثناء نظر الدعوى المدنية لا يمكن أن يضاف إليها في الدعوى الجنائية - فالوزن ٣٢ ص ٤١ ج ٨ - وقد أيدت هذا المبدأ الحكم الجنائية في الدعوى المدنية حيث أقرت أن رفض دعوى القرير في قضية مدنية لا يمتنع رفع الدعوى السومية بخصوص هذا القرير لأن النيابة السومية لم تكن خصماً في الدعوى المدنية فلا يكون الحكم المدني مانعاً من الحكم الجنائية حتى ولو أصدرت المحكمة المدنية مرسوماً في حكمها أن الورقة حميدة وغير مزورة (أسيوط استئنافاً ١٠ أكتوبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٨١) .

(٢٧) إن رفع دعوى مدنية بموجب مستندات ورفضت بناء على تقديم المدعي عليه المخالفات لم يبرهن بها أن دفع دعوى

جنحة مباشرة بقرير هذه المخالفات ومطلب توقيض ولا تأخير الحكم المدني لا يخلو الأشخاص طرأ الوجود النهائية في الدعوى السومية والسبب لأنه كان في الدعوى المدنية تمهيدات مسطرة في مستندات وهذا القرير الثاني عن تزوير المخالفات وأما المحكمة عند بحث الموضوع أن ترفض طلبات المدعي المدني المذكور إذا رأت أن الضرر الذي زعم حصوله له من جراء القرير ينحصر في قيمة المستندات المذكورة وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم فيه مدنيًا وبناء على اختلاف السبب يكون للمدعي المدني خاصصة في رفع دعوته مباشرة أمام محكمة الجنح طبقاً لنص المادة ٢٠٤ هـ جنابات (نيسونف استئنافاً ٦ يناير ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ١٢٧) .

(٢٨) الحكم على منسب لأنه حمل حلية جراحية ومخالف بذلك القرائع الصحية لا يمنع من محاكمته أمام محكمة الجنح كقتال خطاً إذا نشأ عن إحماله موت الشخص الذي عملت له العبدية (القتض ٢٧ مايو ١٩٠٠ الاستئناف ص ٤٠٧) .

(٢٩) إذا قدمت للصدقة تهمة مشاجرة بين أعين خارج المنزل وحكم فيها ثم ظهر أن المشاجرة ابتدأت داخل المنزل وقد ضرب فيها أحدهما الآخر بضربة أفضت إلى وفاته فيها بعد فلا يكون الحكم الصادر من الصدقة مانعاً عن رفع الدعوى السومية بجنحة الضرب الذي أفضى إلى الموت لأن المشاجرة الأولى لم يشهد بها أحد أمام الصدقة واعتصاص الصدقة هو استثنائي وإذا حتى له النظر في مشاجرة طيس من اختصاصه النظر في مشاجرة خصوصاً إذا اشتملت على حوادث وظروف جنائية والروايات هنا جارية عن أمرين أحدهما مشاجرة بسيطة بلا ضرب خارج بيت المقام وقد تمسبل الصدقة بالحكم فيها وتمسبل المأمور بالتصديق على حكمه والثانية مشاجرة بداخل المنزل أفضت إلى وفاة المنيح عليه والأولى مخالفة وبهذه الصفة لا تشتمل ركاماً الجنائية وقرض أن الدعوى الأولى قد رفضت بكتلتها السابقة واللاحقة ويجوز ادعاء الماشية والتمسب لها بالنظر في شرط من أحد سوادنها لا يمنع النظر والفصل ثانية في الباقي ما دام هو لم يعرض بمحال من الأحوال على المحكمة الأولى هذا على فرض أن المحكمة الأولى ليست استثنائية ويميزها النظر في كليات التهمة

وأنه ربما من بعض التناقض الذي يجوز أن ينشأ من ذلك في الظاهر فإن من المؤكد أن المحكمة لدى نظرها دعوى أخرى موضوعها تزوير أوراق أخرى يكون لها تمام الحرية في تقدير جميع الأدلة مرة ثانية حتى تقس الأدلة التي كانت موضوع البحث في الدعوى الأولى (القبض ٦ أبريل ١٩١٢ المجبوبة ص ١٣ من ١٦٥).

(٣٣) إذا أحرق شخص حشيشا في مكانه فاحضر في آن واحد مرتبكا لخيانة الحشيش لمرافق الحشيش في محل عموى ومرتبكا أيضا بخيانة لمرافق الحشيش ورفضت طلبة الدعوى العمومية الخاتمة الأولى وحكم عليه نهائيا فيها ثم رفضت طلبة الدعوى العمومية بجنحة الاحراز وأنه كان جاز تطبيق عقوبة منفردة على كل جريمة منهما وإن رفضت بما وترتبنا على فصل واحد بموجب وصفهما بجلين الوصفين إلا أنه يجب توفر الشروط اللازمة لكل وصف على حدة لصحة تطبيق القانون عليه وهذا المحل الذي أحرق المتهم فيه الحشيش ورفضت طلبة هو مكانه وهو في الحقيقة ليس محل عموى فكان يجب احراز القتل مقصورا على لمرافق الحشيش ووصفه بهذا الوصف الواضح الصحيح لا ووصفه بوصفين أحدهما غير صواب وهو الذي عوقب من أجله وحيث إن الخطأ في الوصف يستفيد منه المتهم فلا يجوز إذا محاكمه مرة أخرى على الاحراز الذي كان يجب وصف القتل به من أول مرة (القبض ٣٠ يوليو ١٩١٢ المجبوبة ص ١٩ من ١٤).

(٣٤) إن الإغيار أمر كاذب هو في الحقيقة فعل واحد غير قابل للتجزئة ولا للتعدد مهما كان عدد المبلغ في حقه من قاذو دفع أحد المبلغ في حقه من دهرام مباشرة لحكمة البائع وحكم براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لم يجوز باقي المبلغ في حقه من دفع دهرام مباشرة لحكمة البائع من قس هذا المبلغ لعدم إمكانها الفصل في الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها نهائيا (القبض ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ المجبوبة ص ٢٣ من ٥٩).

(٣٥) إذا ضبطت النيابة في منزل المتهمين جملة أشياء مسروقة وملوكة لأشخاص مختلفين فرضت عليهم دعوى مخفية بقدر تعداد أصحاب الأشياء وحكم بإدانتهم استثنائيا في أحداها

على أن اختصاص المحكمة في بعض المخالفات استثنائي يستوجب التفتيح لا التوسع ولقد وقع القرضاءى قد جرى على قس من ذلك - بانذكت القرضاءى ص ١٧ من ٥٥٧ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ انخ وإلى هذا الرأي يشير أيضا ملحق دالوز بن ٢ ص ٦٧ و ٢٤١٠ و ٣٤٦٠ ودالوز حاشية على قانون تحقيق الجنابات ص ٨٦٥ ن ٣١٨ و ٣٢٠ (الاستئناف ٣٠ أبريل ١٩٠٢ الحاكم ص ١٣ من ٢٧٦٨).

(٣٦) إذا حكمت المحكمة نهائيا ببراءة متهم في سرقة وأرضت في حكمها أن المبلغ ملحق فلا يمكن أن يكون لهذا الانسحاب قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لتهمة المبلغ للكاذب التي ترفع فيها على المبلغ بل يجوز للمحكمة أن تحكم ببراءة لأن المحكمة الأولى لم تنظر قط في تهمة المبلغ للكاذب ضد المبلغ ولم تحكم فيها بل نظرت فقط في تهمة السرقة ضد المارق ولقد طبق التي صدرت فيها لم تكن في نص القرار المذكور الذي يشتمل بمفرده على قوة الشيء المحكوم فيه (القبض ٢٤ نوفمبر ١٩٠٦ الاستئناف ص ٦ من ٧٨).

(٣٧) إذا رفضت الدعوى العمومية على متهم تهمة سرقة من منزل وسكنت المحكمة ببراءته لعدم وجود أحد الأركان الأساسية لجريمة السرقة أي عدم وجود القصد الجنائي الخاص يسلم لم يكن هناك ما يمنع من إعادة دفع الدعوى على المتهم بتقدير وجوده في المنزل متخفا من أمين من لم الخ في ابتزاجه لأن التهمة الجديدة ليس فيها تقدير في الوصف فقط بل تغير في الواقع التي يعتبر بعضها على الأقل جديدا يؤخذ منها وجود قصد آخر يخفف من القصد السابق وبناء على ذلك فإن التحقيق الأول لم يشمل في حقيقة الأمر هذه النقطة ويكون من صالح الدفاع قسده أن هذه الأركان الجديدة يحصل فيها مراعاة حضورية جديدة ولذا فلا يمكن التمسك بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا (القبض ١٩ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ من ٣٠٢).

(٣٨) إذا حكم براءة متهم من تهمة تزوير ملحق بيع فإن الشيء الوحيد الذي يكتب قوة الأحكام النهائية هو براءة المتهم من تهمة التزوير وإذا كانت المحكمة يوصلها إلى هذه النتيجة قد ثبتت أو استبعدت بعض الأدلة في تلك الدعوى فإن هذا الجزء من حكمها لم يكتب تلك الصفة النهائية ملحقا

بعدم الاختصاص ان تريت من اختصاصا — جوان مولان
بون ٢ ن ١٠٢٨ و ١٠٣٠ (الأمر ٢٩ أبريل ١٩١٥
الترافع س ٢٨٥) وراجع الحكم غيرة ٢٦ تحت مادة ١٧٣
(٣٨) ليس وجهها للقض أن الحكمة بصدان أمرت
بارازتسد الحكمة حكمت على المقيم بالقوة بدون إيراد
لأن هذا الحكم من الأحكام التمهيدية والتفسيرية التي لا ترتبط
الحكمة بنتهاضا (القض ٦ أكتوبر ١٩٠٤ المجموعة ٦
ص ٨١) .

(٣٩) اذا أبلت الحكمة الدعوى المرفوعة بشأن
تدوير وثيقة زواج الى أن تحكم الحكمة الشرعية في مسألة الزواج
فان حل هذا الاضاح من ارادة الحكمة هو محل من الأعمال
الادارية الداخلية حتى انه ليس له قوة سكر تحسيري فاذا
حللت عنه الحكمة وفضلت في الدعوى فلا تكون قد خالقت
أي قانون يهدم انتظامها صدور حكم لا يكون له أي قوة
قانونية من الوجهة الخاصة بتطبيق قانون الغوبات (القض
١٣ مارس ١٩١٥ الترافع ص ٢٠٠) .

(٤٠) اذا قررت حكمة القض والارام في أحد أسباب
حكمها يرضى طلب القض بالنسبة لأحد القانونين بناء على عدم
وجود تقرير بأوجه القض منه ولم يذكر شيء من ذلك في نص
الحكم ثم ظهر أن المقيم المذكور كان قد تم تقريراً وديان ولما
وجدته النيابة قدمت للقضية الحكمة فلا يكون الحكم المذكور
ماتما من قبل القض بالنسبة لتمام المذكور والمرافعة في موضوعه
لأن نص الحكم هو المحل عليه في مرة ما حكم به وما لم يحكم
(القض ٢ يناير ١٩٠٤ المجموعة ص ٥٠١٢٢) .

(٤١) من المبادئ المقررة أن الأحكام التي تصدر نهائيا
من محاكم الجلبات تكون واجبة الإحترام فيما قضت به ولا يجوز
مطلقا النظر فيها مرة ثانية وأن الدعوى عليها متخلف بالنظام العام
فيجوز إيجازها في أي حالة كانت عليها الدعوى كما يجوز للحكمة
أن تحصل فيه من تلقاء نفسها (القض ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠
المجموعة ص ٢٣ ص ٥٩) .

(٤٢) يقتض الحكم القاضي بصدور جواز نظردعوى
الدعوى المرفوعة لسبق الفصل اذا لم يكن فيه موضوع الدعوى
السابق نظردعوى موضوع الدعوى الحالية لكي تتمكن حكمة
القض من أن ترافقه بقضها مستحقة قدرته بحكمة الموضوع

بناء على أنهم اشتروا ما يريد منهم ولم لا يطلون أنه مسروق
فهذا الحكم يسرى حكمه على باقي الدفوى حيث يجب اخبار
المتبين حازرا بجميع الأضعة مرة واحدة لا على مرات متتحدة
وبناء على ذلك يكون اغناظهم لها اذا ثبت أنهم اغنطوا
وهم عالمون بكونها مسروقة جمعة واحدة لا يفتون عليها
إلا بقوة واحدة فالحكم الذي صدر بخصوص جون مينا يسرى
حكمه على كل الواقعة لعدم جواز التجزئة وتكون له قوة الشيء
الحكم فيه بالنسبة لباقي الدفوى (الاستئناف ٤ يونيو ١٨٩٦
القضاء ص ٣ ص ٤٠٠) .

(٣٩) أن الأمر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢
يفيد أن من يفرح حرة يحدث منها مستعص يحكم عليه بفرقة
وبإعادة الحرة الى أهلها بصاري من طرفه وأن لم يتم
بردها في الأجل المحدد تقوم جهة الادارة بذلك وتعالجها
بما مرهه بالطرق الادارية حتى اتبع هذا النص بالتبسيط زال
المتعص وتطلعت المحافظة ولا يمكن أن يعود على المقيم ضد
من امال جهة الادارة اذا لم يتم راجعها ولا يجوز دفع الدعوى
من جديد لعدم قيام المقيم بتفصيل الحكم بل يجب على جهة
الادارة تنفيذه بالطريقة الادارية فان هذه المحافظة وان كانت
تعتبر أنها مستمرة قبل الحكم فيها إلا أنه يجرد صدور الحكم
ينقطع استمراره (مجلس ١٦ مارس ١٨٩٩ القضاء ص
١٥٩) .

(٣٧) اذا رفضت النيابة الدعوى على المقيم بالمادة ٣٤٢
قوة ثالثة بتمه انه ترك اغناضه ترضى زيادة الحلية ملك المني
عليه حكم براءة نهائيا فلا يجوز دفع الدعوى ثانية عليه
بالمادة ٢٧٥ بتمه انه سرق الجلبان من زواة المني عليه
لأن الفصل الذي ارتكبه التيسم في الحالتين واحد وهو أخذ
الجلبان بغير حق سواء أخذه بنفسه أو بواسطة اغناضه وانما
هناك فقط تيسير في أوصاف الأخذ ولا يجوز المحاكمة عليه
مرتين وحكم البراءة يجرى الفصل الثالث عليه بجميع أوصافه التي
يمكن أن يوصف بها جنائيا ويستفاد من المواد ١٤٧ و ١٤٨
جنابات في المحافظات ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ في الجمع
والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجلبات أن الحكمة يجب
أن تنظر في الدعوى من كل وجهها وما يمكن أن توصف به
الأطال المطلوب الشاب طليا من الأوصاف القانونية وتحكم
فيها بإجماع أو بالقوة ان كانت من اختصاصها أو تحكم فيها

لا تأثير له لدى المحاكم الابتدائية لصاورة من حيث لا سعة لها في النظر والحكم في الجنايات الابتدائية المختصة بالمحاكم الأهلية ولا يمنع حكمها من نظر الدعوى أمام تلك المحاكم (في التقض ٢ يولييه ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٨٣).

(٤٦) محاكمة شيخ خفر أمام مجلس عسكري والحكم عليه بقوة بدنية من أجل فعل يندرجية بمقتضى قانون العقوبات لا يمنع من محاكمته أمام المحاكم العادية من تلك الجزية لأن المجالس العسكرية هي كالمجالس العادية سلطة إدارية لها كرامة ذات خاصة وأحكامها لا تمنع من المحاكمة العادية (انظر الجاورد ٢٠ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٧٦٠).

(٤٧) إذا اتهم خفي بالتبليغ كذا مع سوء القصد وحرك عسكرياً أمام مجلس عسكري وحكم عليه بالمحبس وبالدية اكتفت بذلك وحفظت الدعوى لم يبرأ المدعى المدني أن يدفع دعواه مباشرة بعد ذلك لأن القدر قانوناً أن الأحكام الصادرة من جهات الحكم غير العادية تتوزع تحت التبرء المحكوم به كغيرها من أحكام القضاء العادي - فستانهجل قرة ١٠٢٧ - ويصح من ذلك أن قرارات المجالس العسكرية هذه القوت - لا كوست قرة ٨٨٥ ص ٣٥٣ - فتكون الدعوى المدنية غير مقبولة لسبق الفصل فيها (بها الجزية ٢٣ مارس ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٥٣٧).

(٤٨) القرارات المتخذة منها بقانون الجمارك هي على الأرجح توقيعات يقصد بها توقيض الضرر والحاصل لصحة الجمارك وليس قنوة بالمعنى المراد من قانون العقوبات فإذا وقعت مخالفة متعلقة مع قانون الجمارك الصادر به الأمر العالي رقم ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ وانقرضت بها الأركان المذكورة لجزية وافية تمت أحكام القانون العام بكثرة السبب مثلاً فالمحاكم الأهلية مختصة بالحكم في هذه الجناية لأن الضرر الذي أصاب النظام الاجتماعي لم يأت طبعه يفرض سبق تقرير مصلحة الجمارك المختصين لوائحها اختصاص المحاكم الأهلية بالحكم على من توصل بطريق الاحتيال الحصول على خلع من القرد من حق الجرك وهو عبارة من فرق رسوم الجرك الحقيقية والرسوم التي دفعتها باقتل وذلك بواسطة تقديم أوراق غير حقيقية بالنسبة لقيمة البضائع المتخذة واسم المصدرة (في التقض ٢١ يولييه ١٩١٣ المحبوسة ص ١٤ ص ٢٥٣).

من ألب الدعوى الثانية هي نفس الدعوى الأولى (في التقض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ المحبوسة ص ١٥ ص ٨).

(٤٩) أن الدعوى المدنية تخطف من الدعوى التأديبية فإن إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم الأهلية لا يمنع من الدعوى التأديبية تأديباً لصالح السلطة التابع لها الشخص المراد تأديبه بأن يكون النرض منها المحافظة على شرف تلك السلطة بواسطة الجزاء الذي يتوقع على من يثبت بتظايرها فلا يقبل من المحاكم البغ بصدع اختصاص مجلس التأديب بحجة أن القمل المنسوب له من اختصاص المحاكم الجبائية (في التقض ٩ ديسمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٢١٣).

(٤٤) من المقرر على المخلف طبعاً أن محاكمة الموظف جبايتاً لا تمنع من محاكمته تأديباً ذلك لأن المحاكم الجبائية تنظر في الجسم المخرصة أمامها وفي أدلة الآتيات والأركان المكونة لجزية أما المجالس التأديبية فلها سلطة أوسع فاتها فضلاً من اختصاصها بنظر الجرائم التي يرتكبها الموظف أثناء أداء وظيفته فإن لها الإدرات على كل ما يتعلق بسيرة الموظف وصحة وغير ذلك مما لا يتفق مع كرامة الوظيفة التي يشغلها فهي بذلك مختصة بالنظر تأديباً في كل ما يقع من الموظف سواء حرك جبايتاً أو لم يحرك (مصر الابتدائية المدنية ٢١ فبراير ١٩١٨ وتأييد من الاستئناف في ١٠ فبراير ١٩٢٠ المحبوسة ص ٢٢ ص ٩٠).

(٤٥) لا يوجد نص قانوني يستلزم الساكم من المحاكمة أمام المحاكم الأهلية في حال ارتكابهم جزية مخصوص طبعاً في قانون العقوبات بل بالعكس توجد نصوص صريحة تقتضي محاكمة ضباط وصغار البوليس أمام المحاكم الأهلية عند ارتكابهم جرائم عادية ولو كان ارتكابهم لها أثناء تأدية وظائفهم ولو ثبت تسليم أحد الصاكر إلى المجلس العسكري في جزية مخصوص منها في القانون وحكم المجلس برأيه فلا يؤثر ذلك على كون التهمة من اختصاص المحاكم الأهلية دون غيرها نظراً والفصل فيها لأنه لا يمكن الحكم من أحد أمرين إما أن يكون المجلس العسكري حاكمهم بصفة مجلس تأديب بكمجلس المجلس التأديب على الموظفين لا يمنع محاكمته أمام المحاكم الابتدائية على الجرائم التي ارتكبها وهو كونه لأجلها أمام مجلس التأديب وإما أن يكون المجلس حاكمهم بصفة محكمة جنايات وهكذا

فهرس هجائي

(١)

البيات : اثبات المسائل المدنية التي تعود عنها الجزية —
مادة ١٧٢

احالة : حل محكمة المرافعات — مادة ١٧٩ — حل محكمة
الجنح — مادة ١٥٧ — حل محكمة المحلفات — مادة ١٤٨
١٨٩ ر. ج. بياتها المراد وما بعدها ق. ت. ٢٠ ج.

اختصاص : بالنسبة لجزية — حل وقوع الجزية — حل
اقامة التهم — حل شبهة — مادة ١٥٧ — اختصاص
الحاكم الجنائي بالقصر في المسائل المدنية — مادة
١٥٦ — حكم محكمة الجنح أو المحلفات بضم
الاختصاص زبا قريب طيه — مادة ١٤٨ — حل
يجوز المحكمة أن تخصص الشكايات التي يرفع عليها الحكم بضم
الاختصاص — مادة ١٧٤ — راجع حكم بضم
الاختصاص .

اختيار أحد الطرفين : انظر دعوى مدنية .

احياء بحق مدني : انظر دعوى مدنية .

أدلة جديدة : انظر حفظ .

اسباب : ذكرها في الحكم — راجع بيان الواقعة — التعلق
بها — راجع نطق بالحكم — يجوز تحريكها بعد النطق
بالحكم — من جواز تغييرها بعد احكامها — مادة ١٥١

امسكتاقي : في المرافعات — مادة ١٥٢ ر. ١٥٤ —
استئناف الحكم الصادر من محكمة الجنح باختيار الواقعة
مخالفة — مادة ١٧٥ — بقوة أخرى غير الواقعة
والترسبات والارد والمعارف — متى الرد —
طلب النيابة للقنوات الأخرى مرفوعة — تحسير

الاستئناف — مواد الاستئناف — مادة ١٥٤ —

استئناف في الجنح — الأحكام التي تدخل الاستئناف —

الحكم بضم الاختصاص — الحكم باعتبار المرافعة

كانها لم تكن — الأحكام التصورية — الأحكام

الابتدائية إذا لم تكن قضية من لقاضي — أعضاء

النيابة الذين لم يحق الاستئناف — الاستئناف من

وكيل التهم — حضور الاستئناف على الأوجه المتألفة

دعوت سواها وحل التهم المتألف دون سواها —

استئناف الأحكام النهائية من النيابة — وجوب إيقاف

نظره لمن اعتدله بمواد المرافعة من التهم أو لفصل

فيها — تأثير الحكم في المرافعة على الاستئناف

الموقوف — استئناف الأحكام النهائية من التهم —

جواز التنازل عن مبادئ المرافعة واستئناف الحكم

في اطلاق قبل انتهاء مبادئ المرافعة — مادة ١٧٥ —

استئناف المدعي المدني — قصوره على الدعوى المدنية

قط — استئناف الحكم الصادر في دعواه المرافعة براءة

التهم ورفض التهمين — استئناف الحكم في هذه الحالة

بضم الاختصاص لاحبار الواقعة بجناية — استئناف

الحكم النهائي — استئناف النيابة — قصوره على الدعوى

الصورية قط — غير الحكم بالزجر غير قابل للاستئناف

طبقا للقانون المعمول به وقت صدور الحكم — استئناف

التهم يشمل التهمينات ولو كانت أقل من التصاب

التي يكون الحكم فيها نهائيا — استئناف المدعي المدني —

عدم قبوله إذا كانت الدعوى أقل من التصاب الذي

يكون الحكم فيها نهائيا ولو استأنفت النيابة حكم الزمارة —

مادة ١٧٦ — مبادئ الاستئناف — مبادئ استئناف النائب

الصوري — قيام بعض الأعضاء مقامه — تركل الأعضاء

في رقبه مبادئ مبادئ استئناف الحكم لقاضي بمقروط

المرافعة — استئناف الحكم لقاضي بمقروط المرافعة

فلا يجوز الحكم بعدم الاختصاص لاختار الواقعة بعبارة
ولا تشديد العقوبة على التمس — اذا كانت النيابة هي
المسافة يجوز تخفيف العقوبة أو الحكم بالبراءة ولو لم
يكن المتهم مسافراً — مادة ١٨٩

استجواب المتهم : مادة ١٣٧

اشكال في التنفيذ : راجع تنفيذ .

اعادة الاجراءات في الجنائيات : مادة ٢١٥ — ٢٢٥

اعادة النظر : مادة ٢٢٣

اعتراف : شروط صحه — استثنائه من مجازع
الشهود — تجزئته — اعتراف على منهم كثر —
مادة ١٣٤

اعلان الاحكام الجنائية : انظر مائة .

افراج مؤقت : بمرة النيابة — مادة ٤١ — بمرة لاض
التحقق — مادة ١٠٣ — ١١٥ — بمرة لاض
الاحالة — مادة ١٦ ق ٣٠٠ ج — إثبات الحكم بالبراءة
مادة ١٨١ — الفراج مع اللغيان — انظر ضمان .

اقامة الدعوى : بمرة محكمة الجنائيات — انظر محكمة
الجنائيات — وانظر احالة .

اكره بلنى : راجع تنفيذ .

أمر إحالة : من قاضي التحقيق — مادة ١١٩ — ١٢٦ —
من قاضي الاحالة — مادة ١٢ و ١٧ و ٢٢ و ٢٤
و ٣٠ و ٣٥ ق ٣٠٠ ج — عدم جواز العلق
فيه أمام محكمة الموقوف مادة ٢٣٦

أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى : من قاضي التحقيق —
مادة ١١٦ و ١٢٧ — من قاضي الاحالة — مادة
١٢ و ١٣ ق ٣٠٠ ج .

أمر حبس : راجع حبس .

أمر حفظ : راجع حفظ .

يشمل الحكم النهائي — مواد استئناف الحكم النهائي من
النيابة يبدأ من يوم صدوره — فاذا لم تسأله فلا
يقبل منها استئناف الحكم الصادر بتأييده — يوم صدوره
الحكم لا يدخل في الميعاد — اذا كان اليوم الأخير من
الميعاد سلطة نيمة الميعاد اليوم التالي — رأى مخالف —
وجوب بيان تاريخ الاستئناف في الحكم — الاستئناف
القرى — مادة ١٧٧ — تقرير الاستئناف — وجوب
صدوره في كل الكتاب — عدم قبوله بشكل كثر خطاب —
عدم قبوله في كل كتاب محكمة أخرى — مادة ١٧٨ —
عدم دفع الرسوم لا يطل الاستئناف المرفوع من المدعى
المدعى — النيابة استئناف الأحكام ولو كانت موافقة
للطالبا — لانك النيابة لا تنال من الاستئناف بصدريه
خلافا لتمام والمدعى المدعى — التهم أن يرفع في تنازله
ما دامت المحكمة لم تصدق عليه — مادة ١٧٨ — عدم
جواز حضور القاضي اذى حكم ابتدائيا ضمن الهيئة التي
تحكم استئنافا — لكن يجوز له ذلك اذا كان أمدا حكا
تمهيدا قط أو أمر قط بضم قضية أخرى للدوى ولم
يحكم في الموضوع — يجوز للقاضي اذى استتبعه المحكمة
الاستئنافية لعمل تحقيق أن يشترك في إصدار الحكم —
مادة ١٧٩ — تنفيذ الحكم مؤقتا وفي الاستئناف في بعض
الأحوال — مادة ١٨٠ — التكليف بالحضور أمام
المحكمة الاستئنافية — عدم مراعاة مواعيد — مادة
١٨٤ — تقرير الطعن — وجوب ثلاثة في الجلسة —
وجوب اعادة تلاوته اذا تفسر أحد القضاة — مادة
١٨٥ — سماح أمال المشتاف في الأول — فبا اذا
كان المشتاف هو المتهم ولم يتكلم في الأول ولكنه دافع
من قبه في الأخر مادة ١٨٥ — التحقيق التكيل أمام
المحكمة الاستئنافية — وجوبه في حالة عدم سماح للشهود أمام
محكمة أول درجة — وجوب حصوله بحضور الخصوم —
مادة ١٨٦ — حدود سلطة المحكمة الاستئنافية —
وجوب الفصل في موضوع الدعوى بدون إحالة على
محكمة أول درجة — استئناف الأحكام الصادرة في الفرع
القرية — هل يميز المحكمة الفصل في الموضوع —
فبا اذا كانت الحكم لم يفصل في أمر أحد التبين —
مادة ١٨٨ — اذا كان المشتاف هو المتهم وسد

أمر ضبط وإحضار : راجع ضبط .
إمضاء الأحكام : راجع حكم .
انتقال : انتقال ما سوى النجبة القضائية لحل الرافة —
مادة ١١ — ١٤ — انتقال قاضي التحقيق —
مادة ٦٤ — ٦٩ — انتقال المحكة ١٣٦
انقطاع المدة : راجع سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة .
أوراق : وجوب اطلاع الخصوم عليها عند تقديمها في القضية
مادة ١٧٣ — منجملها بمرة النجبة القضائية — مادة
١٩ — بمرة للنجبة — مادة ٣٠ — بمرة قاضي
التحقيق — مادة ٩٨ — ٧٠ — أوراق إدارية —
طلب منها القضية — مادة ١٣٦ — ثلاثة الأوراق
بالجلسة — مادة ١٦٢

أوراق : وجوب اطلاع الخصوم عليها عند تقديمها في القضية
مادة ١٧٣ — منجملها بمرة النجبة القضائية — مادة
١٩ — بمرة للنجبة — مادة ٣٠ — بمرة قاضي
التحقيق — مادة ٩٨ — ٧٠ — أوراق إدارية —
طلب منها القضية — مادة ١٣٦ — ثلاثة الأوراق
بالجلسة — مادة ١٦٢
براءة : الحكم بالبراءة — مادة ١٤٧ و ١٧٢ بنات
و ٥٠ ق - ت - م - ج — أنظر تعويض .
بطلان : بطلان الإجراءات في البوليس — في التحقيق
الابتدائي — في الجلسة — وجوب التمسك بالبطلان
أمام محكمة الموضوع — مادة ٢٢٩
بلاغ : أنظر تبليغ .

(ب)

بيان الواقعة : وجوب بيان الأعمال المادية المكونة لأركان
الجرمة وظروفها في الحكم — بيان أركان الاشتراك —
بيان القيمة ان كانت من جرمين — الياض هل ارتكاب
الجرمة — الأحالة على إعلان الدعوى أو على الكشف
العلمي — من المهم — الاقتصار على ذكر الحادثة في بيان
التهمة في مقابلة الحكم دون ذكرها في الأسباب —
عدم بيان الواقعة في حالة الحكم بالبراءة — ذكر أسباب
الحكم — إحالة الحكم الاستثنائي على أسباب الحكم
الابتدائي في حالة التأيد — عدم جواز هذه الأحالة
في حالة الاتفاء — عدم جواز الأحالة على الحكم الثاني
في الجنابات — وجوب مخالفة أسباب الحكم الابتدائي
عند التماس — الفصل في الطليات والفروع — الفصل
في الموقوف عليه ضمنا رفض طلب تعيين غير — عدم
بيان أسباب رفض الطليات الاختصاصية — عدم الرد
على أنوال الخصوم — عدم ذكر الأسباب للمقاضي
المعسوبة أو أداتها — عدم ذكر حصول المساءة
في الحكم — عدم جواز العلمين بطريق التفض في أسباب
الحكم — انطفا في الأسباب لا يكون وجها للتفض

(ت)
تأديب جمعائي : أنظر جرم حديث السن .
تبليغ عن الجرائم : مادة ٩٧ و ٩٩ و ٤٩ و ٥١ —
مسؤولية الخلف — مادة ٧ و ١٧٢
تحريك الدعوى — أنظر إحالة .
تحقيق تكلي : بمرة محكمة الاستئناف — راجع استئناف —
بمرة النيابة بد الأحالة على محكمة الجنابات — مادة ٢٢
ق - ت - م - ج .
تحقيقات جنائية : بمرة النيابة — مادة ٢٩ — ٤٢ —
بمرة قاضي التحقيق — مادة ٥٧ — ١٢٢ بنات
و ٦٩ ق - ت - م - ج — بمرة قاضي الأحالة — مادة
١٢ ق - ت - م - ج — بمرة من محكمة الجنابات
من أعضاءها في حالة انقضاء الدعوى العمومية —
مادة ٦٢ — تحقيقات جنائية في قضية أخرى —
فيما — تحقيقات بمرة المحكة — وجوب اجرائها
بمرة نفس المحكة وعدم تكليف النيابة — مادة ١٣٤

- تحقيقات مدنية أو ادارية : حيثما أمام المحكمة الجنائية —
مادة ١٣٤ و ١٧٣ —
- تحليف اليمين للشاهد والخبير : أنظر شاهد وغير .
- تسليم الصغير للاصلاحية : أنظر جرم حديث السن .
- تشكيل المحكمة : مادة ١٥٦ — رة النظرة عن الحكم —
مادة ١٥٦ —
- تطبيق القانون : على المحوادث الماضية — راجع قانون —
تطبيقه على الواقعة — خطأ في التطبيق — أنظر تقضى .
- تعويض : حكم بضمير مع الحكم بالبراءة — مادة ١٤٧ و
١٧٢ بنائيات و ٥٠ ق ٥٠ ت ٠ ج ٠ —
- تفتيش المنازل : بمرة الضبطية القضائية — مادة ١٨ —
بمرة النيابة — مادة ٣٠ — بمرة قاضي التحقيق —
مادة ٧١ —
- تكليف الشهود بالحضور : أمام النيابة — مادة ٣٣ —
أمام قاضي التحقيق — مادة ٧٤ — أمام محكمة
المخالفات — مادة ١٤٠ — أمام محكمة الجنب —
مادة ١٦٦ — أمام محكمة الجنائيات — مادة ١٧ —
٢١ ق ٥٠ ت ٠ ج ٠ —
- تكليف المتهم بالحضور : أمام محكمة المخالفات —
مادة ١٣٠ — أمام محكمة الجنب — مادة ١٥٨ —
أمام المحكمة الاستئنافية — مادة ١٨٤ — وجوب
اشتغال التكليف على بيان التهمة ونس القانون —
مادة ١٣٠ و ١٥٨ —
- تكليف المسؤول عن حقوق مدنية بالحضور :
مادة ٢٣٨ —
- تلاوة الأوراق بالجلسة : راجع أدراق .
- تلاوة الحكم : راجع حكم .
- تلاوة تقرير التفتيش : راجع تفتيش .
- تلبس بالجنائية : مادة ٨ — إجراءات الضبطية القضائية
في حالة التلبس مادة ١١ — ١٨ —
- تخصيص : ثلاثة تقرير التفتيش في الاستئناف — مادة ١٨٥ —
- تنفيذ : دفع الكفالة لاياف التنفيذ — أنظر كفالة —
إشكال في التنفيذ — الجهة التي تعمل فيه — الكتاب
الراجع في التنفيذ مادة ١٣١ — تنفيذ عقوبة الاطدام —
مادة ٢٥٨ — ٢٦٣ — تنفيذ العقوبات المقررة
لحرية — مادة ٢٦٤ — تنفيذ العقوبات المالية —
الاكراهات البدنية — الشغل بدل الحبس — ٣٦٥ — ٢٧٤ —
- توقف الفصل في الدعوى العمومية على الفصل
في مسألة مدنية : راجع مسألة مدنية .
- تهمة : يأتها في التكليف بالحضور — مادة ١٣٠ و ١٥٨ —
يأتها في ورقة الاتهام — مادة ١٠ ق ٥٠ ت ٠ ج ٠ —
يأتها في بأمر الاحالة — مادة ٣٠ ق ٥٠ ت ٠ ج ٠ —
يأتها في الحكم — مادة ١٤٩ — حتى المحكمة في تعديل
التهمة أو رفضها — مادة ١٧٣ بنائيات و ٣٨ و ٣٧٧ —
ق ٥٠ ت ٠ ج ٠ —

(ج)

جرائم الجلسة : مادة ٢٣٧

- جلسة : قضاها قبل المبدأ — مادة ١٣٦ — استنادها
في يوم عيد — مادة ٢٢٩ حكم بمر ١٤٧ — ملانية
الجلسة — مادة ٢٣٥ — جرائم الجلسة — مادة
٢٣٧ — محضر الجلسة — مادة ٢٢٩ —

جنح الصحافة والنشر : مادة ١٥٦

(ح)

- حس احتياطي : بمرة النيابة — مادة ٣٦ — ٤٠ —
بمرة قاضي التحقيق — مادة ٩٤ — ١٠٣ — بمرة
قاضي الاحالة — مادة ١٦ ق ١٠ ت ٠ ج ٠ —
لفرق بين الحبس الاحتياطي والتفتيش — مادة ١٥ —

- حديث السن : أنظر مجرم حديث السن .
 ٢٢٥ — وجوب صبه اذا حضر المحكوم عليه قبل انتهاء
 الجلسة — متى يكون الحكم غاييا — مادة ١٣٣
 و ١٦٢ — وصف الحكم التاني خطأ بأنه ضرورى —
 مادة ١٣٣
 حكم نهائى : راجع قوة الشيء المحكوم به .
 حضرة المتهم : حضرة في الجلسة بواسطة وكيل أو شخصه —
 حضرة في التحقيق — أنظر منهم — حضرة المتهم
 المحكوم عليه غاييا في الجنايات — أنظر إعادة الاجراءات
 في الجنايات .

(خ)

- خبراء : تجميع بمعرفة النيابة القضائية — مادة ٢٤ —
 بمعرفة النيابة — مادة ٣١ — بمعرفة قاضى التحقيق —
 مادة ٦٥ — ٦٧ — أمام محكمة الجناح —
 مادة ١٦٥ — قبة تقاريرهم — تحليفهم العيين —
 مادة ٣١ و ٦٧ — عدم مران قانون المرافعات محل
 التبراء أمام المحاكم الجنائية — مادة ١٦٥
 ختم الحكم : راجع حكم .
 حكم : مشتق من — بيان الواقعة — الأسباب —
 الفصل في الطليان — راجع بيان الواقعة — الطلق
 بالحكم من المدة التي أصدرته — جواز تخفيف أحد
 الأعضاء وقت الطلق به بشرط إيمانه من قبل — عدم
 ضرورة التعلق بالأسباب — جواز تقرير الأسباب بعد
 التعلق بالحكم — مادة ١٧١ و ١٥٩ — صدره في جلسة
 المرافعة أو في الجلسة التالية — تأجيل التعلق به أكثر
 من مرة — تصحيح الحكم بعد التعلق به — تغيير معلق
 الحكم في ذلك التامنى — ١٥٩ و ١٧١ — بنائيات
 و ٤٨ ق ٠ ث ٠ ج ٠ — اختلاف الواقع في الحكم
 وفي حضرة الجلسة — مادة ٢٢٩ — انشاء الأحكام
 الابتدائية من القاضي في اليوم التالي لصدورها —
 مادة ١٥٢ — انشاء الأحكام النهائية في يوم ثمانية
 أيام من يوم صدورها — ما يرتب عمل تأخير انشائها —
 مادة ٢٣١

(د)

- دفاع : أنظر — عام — ولعمدنى — ومنهم — ومذكره .
 دعوى عمومية : سقوطها بمضى المدة — أنظر سقوط
 الدعوى العمومية بمضى المدة .
 دعوى مدنية : رفعها مباشرة لمحكمة المرافعات أو الجناح —
 مادة ٥٢ و ١٢٩ و ١٥٧ — تحريك الدعوى
 العمومية — وجوب الفصل فيها بصرف النظر عن طلبات
 النيابة — عدم قبولها من أجنبي — عدم قبولها في جريمة
 العيين الكاذبة — عدم حضور الخصوم يوم الجلسة —
 اذا رأت المحكمة في الدعوى المرافعة أن التهمة جناية
 تحم بعدم قبول الدعوى لا بد من الانحصاص — مادة
 ٥٢ — عدم قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية
 اذا سبق رفعها للمحكمة المدنية — جواز قبولها أمام
 المحاكم المدنية بعد سبق رفعها للمحكمة الجنائية — اعتبار
 الطريق المدعى به في الجناح لا العكس — مادة ٢٣٩ —
 شروط الضرر — الضرر المدعى بالأذى — ورفع
- حكم بسلام الاختصاص : لاعتبار الواقعة جناية —
 هل قاضى الجناح نفس الشبهة أو الأداة التي تجعل الواقعة
 جناية — مادة ١٧٤ في الاجراءات التي تتمتع به
 الحكم بعدم الانحصاص — مادة ١٤٨
 حكم غايي : في المرافعات — مادة ١٣٢ — في الجناح —
 مادة ١٦٢ و ١٨٧ — في الجنايات — مادة ٢١٠ —

سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة : الله المسقطه
الدعوى — ويوجب ذكر تاريخ الجزية في الحكم لرافية
سقوطها — الحكم بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة
من النظام العام — سقوط الدعوى المحكوم فيها
غايبا — سقوط الدعوى في الجرائم المستمرة —
اقتطاع المدة — الأعمال الفاعلة للمدة — البلاغ —
اجراءات البوليس — اللعن بالقرور أمام المحكمة
المدنية — التحقيقات أمام المحكمة الشرعية في مادة
اعتلاص ورسم عقد زواج — إيقاف الدعوى العمومية
للفصل في مسألة مدنية — مادة ٢٧٩ اقتطاع المدة
بالنسبة لبعض التبعين يستمر اقتطاعها بالنسبة للباقيين —
مادة ٢٨٠

سقوط الدعوى المدنية بمضى المدة : مادة ٢٨٢

(ش)

شكوى : أنظر تبليغ .

شهود : سماع الشهود أمام النيابة القضائية — مادة ١١ — أمام
النيابة — مادة ٣١ — ٣٤ — أمام قاضي التحقيق —
مادة ٧٣ — ٩٢ — أمام محكمة المحلفات —
مادة ١٣٤ — ١٣٦ — أمام محكمة المبعث — مادة
١٦٥ — ١٧٠ — أمام محكمة الجنائيات — مادة
١٧ — ٢١ — ٤٦ — ٤٧ — ٥٠ — ٥١ ج . ٠
الاكتفاء بأقوال الشاهد في المحضر عند تقيبه —
عدم تمسك التمسع بوجوب سماعه — شهود الزرية
وشهود السمع — عدم قويم سماع الجني عليه كشاهد —
سماعه كشاهد ثم عليه حقوقاً مدنية — عدم جواز البغ
بين صفة شاهد وعضو نيابة في الدعوى — مادة ١٣٤
وجوب سماع شهود التي اذا أحضرهم التمسع —
مادة ١٣٤ — حق المحكمة في الاستثناء من سماع بعض
الشهود — عدم جواز غرض الشهود — تعذيب الشاهد
من حواجب الشهادة العهد — مادة ١٣٦

بالقول — يجب أن يتبع مباشرة عن الجزية — الصفة
والصالح — لا يلزم وقوع الجزية على المدعى المدف
بالقات — زوال صفة المدعى المدف بغير ميعاد التوضيح
عليه — دخول المدعى المدف في غية التهم — قبله
في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى تم المرافعة — متى تم
المرافعة — دخوله لأول مرة في المرافعة — عدم قبول
المدعى المدف للقاصر بدون وصية — جواز دفع الدعوى
المدنية ضد القاصر شخصياً بدون وصية — جواز دفعها من
أحد المائتين ضد القاصر شخصياً — دخول المسؤول من
حقوق مدنية — عدم قبول الدعوى المدنية من المندوم
عن ضرر أصاب الخادم — وفاة الجني عليه في جريمة
القتل — عدم قبول الدعوى العمومية أمام المحاكم
الجنائية بدون الدعوى العمومية من النظام العام —
مادة ٤٤ — الادعاء مدنياً في التحقيق أمام النيابة —
مادة ٣٤ — أمام قاضي التحقيق — مادة ١٦٠ — ٨١
و ٨٢ ١٠٧ ١١٦ ١٢١ ١٢٢ أمام قاضي الاحالة —
مادة ١١ ق . ٥ . ٥ ج . ٥ . التنازل عن الدعوى
المدنية — عدم تأثير التنازل على الدعوى العمومية —
مادة ٥٥ — تأثيره في دعوى القتل المرفوعة مباشرة —
مادة ٥٤

سقوط الدعوى المدنية بمضى المدة — مادة ٢٨٢

دفعوع فرجية : عدم الفصل فيما سراحة — أنظر بيان الواقعة —
الفصل فيما من قاضي التحقيق — مادة ٥٩ و ٦٠ و ٦١
دية : اعتلائها من التوضيح — عدم إعلائها بالقوبة —
مادة ٥٦

(ر)

رد القضاء عن الحكم : مادة ١٧٩ و ٥٦

رفع الدعوى : أنظر احالة .

(س)

سريان القانون على الماضي : راجع قانون .

سؤال المتهم عن التهمة : مادة ١٣٤

(ط)

طلبات : القتل فيها ضحيا — راجع بيان الواقعة — عدم القتل فيها بالكلية — راجع قتل .

(ع)

عقوبة : تغليظا — راجع تغليظ — سقوطها بمضى المدة
مادة ٢٧٦ — ٢٧٨

علنية الجلسات : أنظر جلسة .

(ق)

قاض : رقه من الحكم — ما يتعارض مع صفه — راجع رة القضاء من الحكم .

قاضى الاحالة : تقديم القضية اليه — نظر الدعوى امامه —
المجلس الاحباطى — ملطه في الجلسة — الأوامر
التي يصدرها — ملطه في تقديم الوقائع — حقه
في تعديل التهمة — العطن في الأوامر التي تصدره —
أنظر قانون تشكيل عا ك الجنايات .

قاضى التصديق : مادة ٥٧ — ١٢٩ جلايات ٢٩٠
ق . ت . ج .

قانون : تطبيقه على الحوادث السابقة — مادة ٢ من القانون
رقم لسنة ١٩٠٤ يتخذ أحكام قانون تحقيق الجنايات
ومادة ١٥٧ ١٧٦ جلايات .

قانون تشكيل عا ك الجنايات : صفه ١٧٨

قانون عا ك المراكز : صفه ١٣١

قانون يجعل جميع الصحافة والنشر من اختصاص
عا ك الجنايات : مادة ١٥٦

قانون يجعل بعض الجنايات جنحا : صفه ٢٠٤

تحليف الشهود الجين — أمام النيابة — مادة ٣١
أمام قاضى التحقيق — مادة ٧٩ — تحليف الجين
عليه — تحليف الادعى الملقى — مادة ١٢٤ — حكم
نمرة ٤٤ ومادة ١٤٥ — ذكر صينة الجين في محضر
الجلسة — عدم تكرار الجين اذا استدعى الشاهد مرة
ثانية — فبا اذا كان أحد الشهود قسط لم يحلف الجين —
عدم احتراض الخصوم على عدم حلف الجين —
مادة ١٤٥ — علامة الشهادة على الشاهد وترقيعه عليها
في المحضر — مادة ١٤٦

شئء محكوم به : راجع قوة الشيء المحكوم به .

(ص)

صالح في مواد المخالفات : مادة ٤٦ — ٤٨

صحافة : جميع الصحافة والقرى — مادة ١٥٦

صغير : أنظر مجرم حديث السن .

(ض)

ضبط : ضبط المتهم بمرة مامورى النيابة القضائية —
مادة ١٥ — بمرة النيابة — مادة ٣٥ — بمرة
قاضى التحقيق — مادة ٩٣ — الفرق بينه وبين
المجلس الاحباطى — مادة ١٥ — ضبط التسم
المحكوم عليه غايبا في الجنايات — راجع مادة
الاجراءات في الجنايات .

ضبطية قضائية : أنظر مامور النيابة القضائية .

ضرر : أنظر دعوى مدنية .

ضمان : تقديمه لإخراج المتهم في التحقيق — مادة ١١٠ —
تقديمه لإخراج من التهم منه الحكم عليه ابتلائيا —
أنظر كفالة .

قبض : راجع ضبط .

قوة الشيء المحكومة : تأثير الأحكام الجنائية على المصطفى المدنية — تأثير الأحكام المدنية على الدعوى الجنائية — تأثير الحكم الجنائي على الدعوى التي صدر فيها — اختلاف الموضوع — قوة الشيء المحكوم به لا تنطبق بأسباب الحكم — قوة الأحكام التصديرية — جواز العلول عنها — تأثير الأحكام التأديبية والعسكرية على الدعوى الجنائية — راجع الملحق في آخر الكتاب .

(ك)

كفالة : لا يخاف تنفيذ الأحكام الابتدائية — مادة ١٥٥ و ١٨٠ — الفرض من الكفالة — الاخلال بشرطها — دفع الكفالة من غير التهم — مادة ١٥٥ اذ لم تقدم الكفالة واستأنف التهم الحكم يبرأ أن يطلب من المحكمة الاستئنافية النظر في تقدير الكفالة قبل نظر الموضوع — مادة ١٧٥

(م)

مأمورو الضبطية القضائية : مادة ٤٠٣ — واجباتهم — مادة ١٠ — وظائفهم في حالة التفتيش — مادة ١١ — تفتيش منزله — مادة ١٨ — استدباب الخسراء — مادة ٢٤ — انتهاء وظائفهم بحضور النيابة — مادة ٢٦ — جواز استدعائهم من النيابة — مادة ٢٦ — اختصاصهم بضبط كافة الجرائم ولو قبل ملأ مأمورون خصيصون لضبطها — مادة ٤

مبلغ : أنظر مبلغ .

متمم : حضوره أمام النيابة في التحقيق — مادة ٣٤ — أمام قاضي التحقيق — مادة ٨١ — حضوره بشخصه أو بواسطة وكيل أمام محكمة الجلس — مادة ١٥٩ — أمام محكمة الجنابات — مادة ٢١٧ — استجوابه من المحكمة بدون طلبه — مادة ١٣٧ — حقه في أن

يكون كمرين يتكلم — مادة ١٣٨ — حقه في الكلام في الأول اذا كان مستأقاً — مادة ١٨٥

مجرم حليف السن : مما كتبه في الجنابات أمام محكمة الجنابات — مادة ٢٤٢ — عدم قبول الاستئناف منه عن الحكم بالتأديب الجنائي — مادة ٢٤٣ — تنفيذ الحكم الصادر بتأديبه جنائياً — مادة ٢٤٤ — تنفيذ الحكم الصادر بإرساله للإصلاحية — مادة ٢٤٤ — عدم جواز التضيض عليه بالاكراه البدني لغير القراءة — مادة ٢٤٦

محام : حضوره في التحقيق أمام النيابة — مادة ٣٤ — أمام قاضي الاحالة — مادة ١١ ق ٥ ت م . ج — عدم ضرورة حضوره أمام المحكمة في الخلافات والجلس — مادة ١٨٥١٣٤ — ولكن يجب صلاحه اذا حضر — مادة ١٣٥ ١٣٨ — حضوره في الجنابات — مادة ١٩٨ جنابات ٢٥ ق ٥ ت م . ج .

محضر : محضر التحقيق — قوة في الاثبات — مادة ١٣٩ — اختصاص مأمور الضبطية بقرره حتى في الجرائم المعين لضبطها مأمورون مخصوصون — مادة ٤

محضر الجلسة : عدم اثبات الاجراءات به — العلم بما هو ثابت به — مادة ٢٢٩ تكوين شهادة الشهود به — مادة ١٤٦ و ١٧٠ — عدم توقيع الشهود أو القاض عليه — مادة ١٤٦ — اختلافه مع الحكم في اثبات الوقائع — مادة ٢٢٩

محكمة الجنابات : تشكيلها والايارات امامها — راجع قانون تشكيل محاكم الجنابات — صفها في اقامة الدعوى العمومية — مادة ٦٢ و ٤٥

مخاصمة أعضاء النيابة : مادة ٢

مدعى مدني : أنظر دعوى مدنية — تحليفه العيني — أنظر شهود .

- مذكرات : الملاح للصوم طبا — مادة ١٧٢ و ١٨٥
مسألة فرعية : أنظر دفع فرعية .
- مسألة مدنية : توقف الفصل في المعوى السومية على الفصل
في مسألة مدنية — مادة ١٥٦ — اثبات المسائل
المدنية — راجع اثبات .
- مسؤول عن حقوق مدنية : دخوله في المعوى السومية
لقدع من مصالحه — مادة ٥٤ — تكليف بالحضور
بالجلسة — مادة ٢٣٨ — حقه في الاستئناف —
مادة ١٧١ — وفي الطعن بطريق النقض — مادة ٢٢٩
- مسؤولية مدنية : راجع معوى مدنية — مسؤولية التمييز
المدنية عند تقديم — مادة ١٧٣
- مصاريق : الحكم بما على التهم — مادة ٢٥٠ — ٢٥٤ —
لزومية اللعى المدعى بقضها — مادة ٢٥٥ — ٢٥٧
- مضى المدة : راجع سقوط المعوى بمضى المدة .
- مستندات : راجع أوراق .
- معارضة : معاد المعارضة — ابتداء المهاد من يوم
الاعلان — الاعلان لثباتية — عدم حضور المعارض —
اعتبار المعارضة كأنها لم تكن — الموانع القهرية —
تقرر المعارضة — التكليف لأقرب جلسة — المعارضة
لا تسقط الحكم — عدم جواز تشديد الحكم بناء على
المعارضة — مادة ١٣٣ — عدم قبول المعارضة من
المدعى المدنى في المناقشات — مادة ١٣٣ — هل
يسرى هذا الحكم في الجمع — مادة ١٦٣ — إذا حكم
بالفرقة ورفض التبريس في غياب المتهم فعارض ظهور
المدعى المدنى المحضورى المعارضة — مادة ١٣٣
- معايضة : أنظر انتحال .
- معشوه : إيقاف رفع المعوى عليه أو عكاه حتى يرضى —
مادة ٢٤٧ — إرساله للتشفيق — مادة ٢٤٨ و ٢٤٩
- مفقى : وجوب أخذ رأيه في الجنايات — مادة ٢٠٥
جنايات و ٤٩ و ٤٠ و ٤٠ ج .
- منطوق الحكم : الطعن فيه بطريق النقض دون الأسباب —
راجع نقض — تقرر منطوق الحكم في رد النقض —
راجع حكم .
- (ن)
- نشر : بيع الصلحة والنشر — مادة ١٦٥
- نطق بالحكم : راجع حكم .
- نقض : الأحكام إلى جعل النقض — البلاغات الواجب
في التحقيقات الأولية — البلاغ أمام المحكمة —
وجوب التمسك به — عدم وجود الصالح — استئناف
النقض الجنايات من الرقاع الثانية في الحكم يدخل تحت
مراقبة محكمة النقض — تكليف الرقاع الثانية في الحكم
يدخل تحت رقابة محكمة النقض — عدم الفصل في أحد
العليات — حضور شخص خطأ في غير نصه يحصل
الحكم باطلا — مادة ٢٢٩ — معاد النقض — مبدأ
المهاد ونهايته — وجوب التقرر بالنقض وتقديم
الأسباب ما — حصول أحدهما لا يبنى عن الآخر —
الأسباب التي لم تقدم مراعاة — استئناف بعض التمييز
من الأسباب المقتدة من الآخر — لمحة النقض أن
تفصل في أسباب غير المقتدة إذا كانت مرتبطة بها —
تقدم الأسباب وتقرر النقض من وكيل — تقدم
الأسباب من محام بدون وكيل دعى — وجوب تسليم
الحكم للمحكوم عليه في بمرثانية أيام من صدوره —
عدم خضه في بمرثله المدة — عدم دفع اللعى المدنى
ورسوم النقض المتقدمه — التنازل عن النقض من
المدعى المدنى أو التهم أو النيابة — هل تفصل محكمة
النقض في وجوب إيقاف تشديد الحكم العلون فيه —
مادة ٢٣١ — تأخير بطلان الحكم فيما يخص بأحد التهم

(٥)

هيئة : هيئة المحكمة — أنظر تشكيل المحكمة .

(و)

والقصة : أنظر بيان الواقعة .

وصف التهمة : حق المحكمة في تعديل وصف التهمة —

أنظر تهمة — وصف الحكم النهائي بأنه ضروري

عطا — راجع حكم غاي .

(ي)

يمين : يمين الشاهد — أنظر شاهد — يمين الخبير —

أنظر غير — يمين كاذبة — عدم قبول دعوى

الصوري هنا — مادة ٥٢

دل باق التهم — قض الحكم بالقصة للقوة والصوري

مما لعدم ذكر المادة المستويحة للقاب — اشترك أحد

أعضاء محكمة القضا في الدائرة المحالة عليها القضية —

يبرز للدائرة المحالة عليها القضية أن تحكم بقوله أشعة

من العقوبة التي كانت مفقضية بها بالحكم المقروض —

القضا نطقاً في التطبيق — ذكر مبلغ الصوري

في الأسباب وعدم الحكم به في المتعلق — النص في الحكم

عل تطبيق مادة الرافعة مع عدم تخفيض العقوبة —

أحكام محكمة القضا لا تقبل المعارضة — مادة ٢٣٢

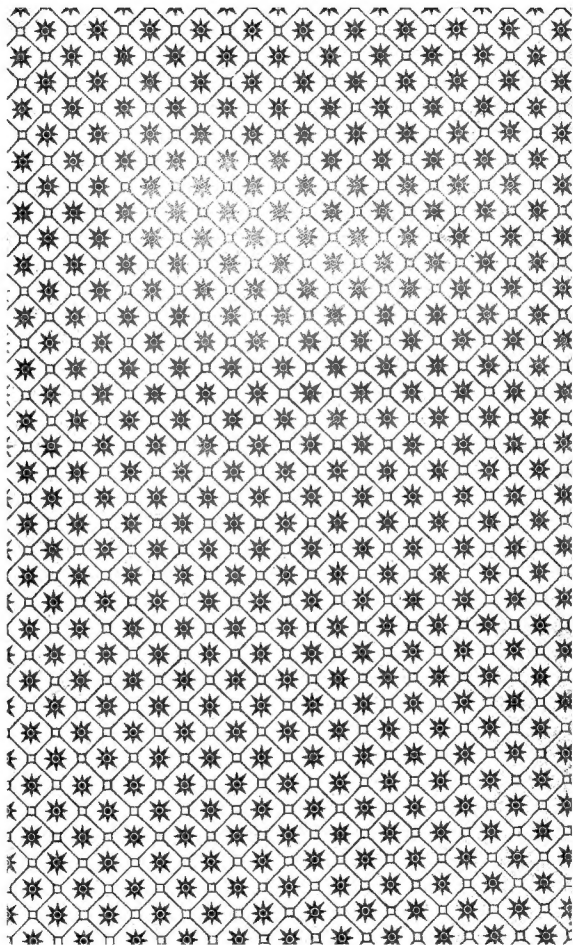
نيابة : مشرلة أعضاء النيابة وكيفية مقاضاتهم — عدم

حضور عضو النيابة وقت التعلق بالحكم — مادة ٢ —

عدم جواز الجمع بين صفة شاهد وصفة عضو نيابة

في الدعوى — مادة ١٣٤ — التحقيق بمرقة النيابة —

مادة ٢٩ — ٤٤



Bibliotheca Alexandrina



0432074